

سلسلة نصوص التراث العربي

(٩٥٩)

# مقتضى الحال

من مصنفات الأدب والبلاغة

د. يوسف بن محمود الحوساوي

١٤٤٤ هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة  
المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي  
مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

[yhoshan@gmail.com](mailto:yhoshan@gmail.com)

تليجرام <https://t.me/dralhoshan>

[WWW.NS000S.COM](http://WWW.NS000S.COM)

"أي ولما بدا قبل ذلك إلى غير ذلك مما ستقف عليه في موضوعه وكأنهم والله أعلم سهوا عن استحضارهم تلك الأحكام وتنزيل كلامهم بينا عليه وإلا فمثل ذلك مخل بمطلق الكلام فضلاً عن أن يكون بديعاً، ويمكن أن يجاب عن التضمنين الأخير بأن قتلته واختصاص بالضرورة لا يخرجانه عن كونه بديعاً. بل يجوز أن يدعى أنه من المحسنات لكن لا يتوصل إليه إلا بارتكاب ما ذكر ولا يلزم منهما أن يورثا الكلام نقصاً ولو لزم. فذلك باعتبار آخر واصطلاح قوم لأن النحوي يبحث عن المعنى الذي يفهم عن الكلام المركب بحسب اختلاف أواخر الكلام. والبديعي يبحث عن وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال ووضوح الدلالة ويشهد لذلك ما ذكره الشيخ سعد الدين في بحث الإيجاز عند تعداد التي فصل بها قوله تعالى (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) على قولهم: القتل أنفى للقتل، وقول صاحب التلخيص: وخلوه عن التكرار أي خلو قوله: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) عن التكرار في قولهم القتل أنفى للقتل. والتكرار من حيث أنه تكرار من عيوب الكلام بمعنى أن ما يخلو عن التكرار أفضل مما اشتمل عليه ولا يلزم على هذا أن يكون التكرار مخلاً بالفصاحة ثم قال: فإن قيل في هذا التكرار العجز إلى الصدر، وهو من المحسنات في الكلام قلنا ليس حسنه من جهة التكرار ولهذا قالوا: الأحسن في رد العجز إلى الصدر أن لا يؤدي إلى التكرار بأن يكون كل من اللفظيين بمعنى آخر (انتهى). فعلى هذا يسوغ للبديعي استعمال القسم الثاني في الاكتفاء مطلقاً والقسم الثاني في النظم خاصة لأنه الموضع الذي آذنت فيه العرب فلا تتجاوز إلى غيره.. (١)

"الحقيقي لا يغال هذا يلتحق البيت وهذا المثل بما تقدم مما أجازت العرب حذفه لضرورة أو على قلة لأننا نقول: إن حذف بعض الكلام معهود في كلامهم بل هو أكثر من أن يذكر سيما إذا دل عليه دليل بخلاف حذف بعض الكلمة فإنه من الشذوذ بمكان وليت شعري ما في حذف الزاي واللام من المنازل من المحسنات وأما الدليل الذي دل عليه فكذا حذف الهاء والدال من شاهد في قول أبي الفتح قابوس: إذا طلبت وصله كفى بالدمع شا. وإنما أولع بهذا النوع بعض المتأخرين والعصريين وزاملوه بشعار التورية، فحسن في الذوق ولطف في السمع وتبع بعضهم بعضاً في ذلك ورأيت أشياخنا أئمة هذه الصناعة، ومالكي أزمة البراعة، كالشيخ بدر الدين السبكي - سقى الله عهده - ومولانا قاضي القضاة شهاب الدين العسقلاني - أعز الله تعالى أحكامه - وقد شادوا قصوراً في هذا النوع وأجادوا في وصف أبياتها وصفهم فاقتديت خلفهمو هل أنا إلا من غزيرة إن غوث ... غويث وإن ترشّد غزيرة أرشديد أني خرجت من العهدة بالتنبيه

(١) الشفاء في بديع الاكتفاء، النواجي، شمس الدين ص/٣٧

على ما فيه، وإلا لما أمكن تأليف هذا الكتاب، وهو في الحقيقة بناء على غير أصل، وإذا شبه الشيخ سعد الدين الاعتبار بوجه تحسين الكلام دون رعاية مطابقته **لمقتضى الحال** ووضوح الدلالة بتعليق الدر على أعناق الخنازير، فهذا أولى ولعل هذا العذر إن لم يذكر نوع الاكتفاء من البديعيين لكون بعضه أو غالبه لم يجزه العرب، وما أجازته فداخل فيبعض الإيجاز، فتأمل ما يرد إليك من الأمثلة في هذا الكتاب وغيره ونزله على قوانين العربية فما طابق. (١)

"١٤ - قِيلَ وَقَفَّدُ كُرْهِي فِي السَّمْعِ ... نَحْوُ جَرِشَاهُ وَذَا دُو مَنَعَ ١٥ - وَفِي الْكَلَامِ فَقَدُهُ فِي الظَّاهِرِ ... لِضَعْفِ تَأْلِيْفٍ وَلِلتَّنَافُرِ ١٦ - فِي الْكَلِمَاتِ وَكَذَا التَّعْقِيدُ مَعَ ... فَصَاحَةٍ فِي الْكَلِمَاتِ تُتَّبَعُ ١٧ - فَالضَّعْفُ نَحْوُ قَدْ جَفَوْنِي وَلَمْ ... أَجْفُ الْأَخْلَاءَ وَمَا كُنْتُ عَمِي ١٨ - وَدُو تَنَافُرٍ أَتَاكَ النَّصْرُ ... كَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرِ ١٩ - كَذَاكَ أَمْدَحُهُ الَّذِي تَكَرَّرَا ... وَالثَّلَاثُ الْحَفَاءُ فِي قَصْدٍ عَرَا ٢٠ - لِحَلٍّ فِي النَّظْمِ أَوْ فِي الْإِنْتِقَالِ ... إِلَى الَّذِي يَقْصِدُهُ ذُو الْمَقَالِ ٢١ - قِيلَ وَأَلَّا يَكْثُرَ التَّكْرُرُ ... وَلَا الْإِضَافَاتُ وَفِيهِ نَظْرٌ ٢٢ - وَحَدَّثَهَا فِي مُتَكَلِّمٍ شَهْرٌ ... مَلَكَةٌ عَلَى الْفَصِيحِ يَقْتَدِرُ ٢٣ - بَلَاغَةُ الْكَلَامِ أَنْ يُطَابَقَا ... **لِمُقْتَضَى الْحَالِ** وَقَدْ تَوَافَقَا ٢٤ - فَصَاحَةٌ وَالْمُقْتَضَى مُخْتَلِفٌ ... حَسَبَ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ يُؤْلَفُ ٢٥ - فَمُقْتَضَى تَنْكِيرِهِ وَذِكْرِهِ ... وَالْفَصْلُ الْإِيجَازُ خِلَافُ غَيْرِهِ ٢٦ - كَذَا خِطَابٌ لِلذَّكِيِّ وَالْعَبِيِّ ... وَكَلِمَةٌ لَهَا مَقَامٌ أَجْنَبِي ٢٧ - مَعَ كَلِمَةٍ تَصَحُّبُهَا فَالْفِعْلُ ذَا ... أَنْ لَيْسَ كَالْفِعْلِ الَّذِي تَلَا إِذَا ٢٨ - وَالْإِزْتِنَاعُ فِي الْكَلَامِ وَجَبَا ... بِأَنْ يُطَابِقَ اعْتِبَارًا نَاسَبًا ٢٩ - وَقَفَّدَهَا انْحِطَاطُهُ فَالْمُقْتَضَى ... مُنَاسِبٌ مِنْ اعْتِبَارٍ مُرْتَضَى. (٢)

"عناصر الدرس \* الفن الثاني: علم البيان. \* تعريف علم البيان وبيان طريقه. \* التشبيه تعريفه وأركانه. \* بيان طرفي التشبيه وأنواعهما. \* بيان وجه الشبه وأنواعه. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد: بعدما أنهى الناظم رحمه الله تعالى ما يتعلق بالفن الأول من الفنون الثلاثة التي هي مجموع علم البلاغة، فن العلم الأول علم المعاني، والثاني علم البيان، والثالث علم البديع، لما أنهى ما يتعلق بالفن الأول وأبوابه الثمانية. قال رحمه الله تعالى: الفن الثاني (علم البيان) الفن الثاني من الفنون الثلاثة (علم البيان) وقد حصر بعضهم علم البلاغة في علم المعاني وعلم البيان لما مر في أول الكتاب، وآخر الكلام عليه عن الكلام عن المعاني أو على المعاني لكونه أخص منه إذ المعاني كالمفرد، والبيان كالمركب، آخر كلام عليه عن الكلام عن المعاني لكونه أخص منه، ولذلك قلنا: قدم علم

(١) الشفاء في بديع الاكتفاء، النواحي، شمس الدين ص/٣٩

(٢) عقود الجمان في علم المعاني والبيان، الجلال السيوطي ص/٣٠

المعاني على علم البيان لكونه كالمفرد بالنسبة لعلم البيان، إذ علم البيان لا بد أن يراعى فيه مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وإذا كان كذلك فحينئذ لا بد من العلم أولاً، فعلم المعاني، ثم علم البيان. لكونه أخص منه إذ المعاني كالمفرد، لأن علم البيان كالمفرد، والبيان كالمركب فهو متأخر عنه طبعاً ولذلك أخره عنه وضعاً، وقدمه على الثالث لشدة الاحتياج إليه يعني: علم البديع لأن الحاجة إلى علم البيان أشد لكونه جزءاً من علم البلاغة، ومحتاجاً إليه بتحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فإنه من المحسنات، يعني من المكملات إما من جهة اللفظ وإما من جهة المعنى، وهذا العلم يعني علم البيان من شروط تحسينه عن علم البديع كما سيأتي والشرط مقدم على المشروط. إذا هذا وجه المناسبة بين ترتيب العلوم الثلاثة. أولاً: علم المعاني، لأنه كالمفرد. وعلم البيان ثانياً، لأنه كالمركب، والمفرد مقدم على المركب. وثالثاً: علم البديع لكونه من المحسنات، والبيان شرط فيه والعلم بالشرط مقدم عن العلم بالمشروط. علم البيان ما به يعرف ... إيراد ما طرقه تختلففي كونها واضحة الدلالة ... ..... " (١)

"لا شك أن المراد به الثاني، لما مر معنا مراراً أن من حفظ قواعد النحو ولم يطبق النحو حينئذ لا يسمى نحويًا، ومن علم قواعد علم المعاني ولم يطبقه حينئذ لا يسمى بلاغيًا، وكذلك علم البيان، فالشأن حينئذ في الرعاية لأن الملكة لا تستفاد إلا بذلك، كيف نقول: هو ملكة يعني: هيئة راسخة، ثم هو مجرد قواعد تحفظ ولا تطبق؟ وهذا لا يسمى علم البيان، لا بد أن يكون علم البيان علم رعاية حينئذ يصح أن يقال: بأنه بياني. إذا (به) يعني برعايته والباء هنا سببية، يعني بسبب رعايته، (يعرف) الأصل يعرف بالتشديد للنظم يعني: فعل مضارع مغير الصيغة وبتقديم الجار والمجرور هنا (به يعرف) يحتمل أنه للوزن ضرورة، ويحتمل أن فيه إيماء إلا أنه لا يعلم غالباً إلا بعلم البيان، يعني ما سيأتي. وقلنا: غالباً لإخراج العرب العربان إذ هو مركز في طبائعهم، يعني علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع هذه العرب العربان فصيح، يعني قبل تدوين أو تأصيل هذا العلم كان العلم موجوداً في ركائزهم، كعلم الأصول وعلم النحو والصرف، حينئذ الشأن واحد والكلام واحد، فإدراك القواعد لا يلزم منه أن من كان قبل القواعد أن لا يكون بيانياً، أليس كذلك؟ لأن العلم هذا علم صناعة صار علماً حادثاً، وكما هو الشأن في علم النحو وعلم الأصول، العرب القح قبل وضع النحو لا يعرف أن هذا تمييزاً وأن هذا حالاً وهذا مضاف وهذا مضاف إليه، وإنما يأتي به على السليقة يأتي به على وجهه على القواعد، لكن هذا الاصطلاحات اصطلاحات عرفية لا يدركها ولا يعرفها، لو قيل له: هذا تمييزاً، هذا فعل ماضٍ، فعل مضارع لما أدرك ذلك، كذلك الشأن في البلاغة بأنواعها الثلاثة

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ١/١٢

المعاني والبيان والبدیع، فالسليقي الذي يأتي به على سليقته ولا يعرف هذه الاصطلاحات لا يخرج عن كونه عالما بفن البلاغة. ولذلك نقول: غالبا لإخراج العرب العربان إذ هو مركز في طبائعهم من غير أن يعلموا البيان ويمكن أن يكون قدمه للوزن (يعرف) ما الذي يعرف؟ قال: ..... إيراد ما طرقة تختلف في كونها واضحة الدلالة ... (إيراد) هذا نائب فاعل (يعرف)، (يعرف) ما الذي (يعرف)؟ (إيراد ما) أي معنى (ما) هو اسم موصول بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة يحتمل هذا ويحتمل ذاك، (إيراد ما) أي معنى واحد من المعاني التي يدل عليها الكلام المراعى فيه مطابقته **لمقتضى الحال**، يعني يأتي بالكلام الذي اشتمل على علم المعاني، لأن علم المعاني كما مر معنا أنه مطابقة المقام **لمقتضى الحال**، مقتضى، نعم مطابقته **لمقتضى الحال** من حيث التأكيد وعدمه، ومن حيث الحذف، المسند والمسند إليه .. إلى آخره فيأتي به على وجهه، ثم هو معنى واحد من المعاني. إذا (إيراد ما) يعني إيرادك هنا بإضافة المصدر إلى المفعول، والذي أورده هو المتكلم (إيراد ما) إيرادك ما، أي معنى واحد من المعاني التي يدل عليها الكلام المراعى. إذا المعنى هنا ليس مدلول مفرد، وإنما هو مدلول مركب هذا أولا.. (١)

"ثم ليس كل مركب وإنما مركب قد طابق **لمقتضى الحال**. إذ اشتمل على علم المعاني، ثم هو معنى واحد وليس بمعاني متعددة كما سيأتي في المثال، ولذلك فالمعنى الواحد نقول هنا: هو ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة **لمقتضى الحال** وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن من البيان في شيء، يعني لو تكلم عن جود حاتم، وتكلم عن شجاعة زيد، وتكلم عن حلم آخر، نقول: هذه معاني متعددة وليس هو بمراد، المراد هنا أن يأتي بمعنى واحد كالجود فقط، ثم يعبر عن هذا المعنى الواحد بطرق مختلفة تارة بالتشبيه، وتارة بالمجاز على اختلاف أنواعه، وتارة بالكناية، فالمعنى واحد وهو مدلول الكلام، ثم هذا الكلام قد طابق **لمقتضى الحال**. إذا لو أورد كلاما متعلقا بمعاني متعددة ككلام يتعلق بجود حاتم وكلام آخر يتعلق بشاعرية حسان وثالث يتعلق بحلم فلان حينئذ يقول: هذه معاني متعددة وإن كانت الطرق مختلفة إلا أنها ليست من علم البيان في شيء، إنما المراد بعلم البيان إيراد ما أي معنى من المعاني التي دل عليها الكلام مراعى في مطابقته **لمقتضى الحال**.. (٢)

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٣/١٢

(٢) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٤/١٢

"(طرقه) (إيراد ما) أي الذي معنى (طرقه تختلف) يعني طرق هذا المعنى الواحد تختلف، (طرقه) جمع طريق والمراد هنا التراكيب ط (طرقه) جمع فعل والمراد هنا التراكيب والعبارات الموصلة إلى المقصود، عبر عن التراكيب والعبارات هنا بالطرق مجازاً لعلاقة الإيصال، فالطريق الحسي يوصل إلى المقصود، والكلام والعبارات توصل إلى المقصود، إذا (طرقه) أي تراكيبه، (تختلف) أي مختلفة، (طرقه) الضمير يعود إلى (ما) يعني الطرق التي يحصل بها هذا المعنى الواحد (تختلف). إذا المعنى متحد والطرق التي هي تراكيب الكلام مختلفة، هذا يسمى ماذا؟ يسمى علم البيان. (تختلف) هي أي الطرق، أي مختلفة، فالجملة صفة للطرق، واختلافها كما بينه هنا بالتعريف (في كونها واضحة الدلالة)، (في كونها) أي في كون هذه الطرق التي يعبر بها عن المعنى الواحد واضحة الدلالة على ذلك المعنى، والمراد به كما سيأتي الدلالة العقلية عليه، بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة وبعضها أوضح، يعني من باب واضح وأوضح كصحيح وأصح. إذا كلها مشتركة بقدر واحد فليس عندنا هنا خفاء يقابل الوضوح، بعضها واضح الدلالة وبعضها أوضح، ولا شك أن الواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح، الواضح من حيث هو بالنسبة إلى الأوضح فيه شيء من الخفاء فلذلك لم يحتج أن يقول - يعني المعرف - في الإيضاح والخفاء، السكاكي لما عرف البيان قال: علم به. كما قال هنا: يعرف إيراد ما طرقه تختلف في الخفاء والوضوح. جاء بكلمة الخفاء وهذا قالوا: أنه غلط منه، غلط في ذلك، بكل كلها واضحة، إن أراد بالخفاء الذي هو الواضح في مقابلة الأوضح صح، وإن كان الخفاء في مقابلة الواضح غلط في ذلك، لأن الخفي هذا ليس مشتملاً على بلاغة الكلام فانتفى به ركن من أركان الكلام الذي يعبر عنه بالبلاغة، فلذلك لم يحتج أن يقال: في الإيضاح والخفاء كما فعله السكاكي، بل لا يصح إرادة الخفاء، لا يصح هنا البتة، لماذا؟ لأن ما ليس بواضح إذا كان الخفي في مقابلة الواضح ما ليس بواضح أصلاً ليس طريقاً لطيفاً فلا يكون مقاماً بيانياً انتفى عنه علم البيان، فلا يكون مقاماً بيانياً ولا فصيحاً، فليس إيراد المعنى الركيك بلفظ الركيك من مسائل هذا العلم، لأن الخفاء ملازم للركيك، فإذا كان كذلك فالمعنى الركيك الذي يؤدي بلفظ الركيك هل هو من مسائل هذا العلم؟ الجواب: لا، ولا من العلم الماضي لأنه يشترط في ما سبق مطابقته **لمقتضى الحال** وأن يكون فصيحاً، ولا يكون فصيحاً إلا إذا سلم من التعقيد اللفظي والتعقيد المعنوي .. إلى آخر ما مضى، وإنما الكلام في طرق واضحة بعضها أوضح من بعض.. (١)

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٥/١٢

"فعلم البيان علم يعرف به إيراد المعنى الواحد - انتبه - إيراد المعنى الواحد يعني أنت عندما تتكلم  
تورد تنطق تلفظ المعنى الواحد المدلول عليه بكلام مطابق **لمقتضى الحال** بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة  
عليه، بأن يكون بعض الطرق واضحة الدلالة وبعضها أوضح. قال الطيبي: مثال ذلك أنا إذا أردنا إيراد معنى  
قولنا: زيد جواد وأردنا مثلاً فنقول: في طرق التشبيه لأن مقاصد هذا العلم محصورة في التشبيه والمجاز  
والكناية، وإن كان التشبيه داخلياً أو خارجياً في الأصل وإنما احتيج إليه لكون الاستعارة مبنية على التشبيه،  
فلو أردنا أن نأتي بـ زيد جواد بطرق التشبيه ماذا نقول؟ نقول: زيد كالبحر في السخاوة، زيد مشبه كالبحر  
الكاف حرف تشبيه والبحر مشبه به في السخاوة هذا وجه الشبه، هذا طريق، نفس المعنى نأتي به بطريق  
آخر بتركيب آخر بكلام آخر فنقول: زيد كالبحر، نحذف ماذا؟ وجه الشبه، زيد بحر حذفنا وجه الشبه  
والأداة، هذه ثلاث طرق لمعنى واحد وهو كون زيد جواداً هل المعنى يختلف؟ لا. وإنما هو معنى واحد،  
ولذلك قلنا: إيراد المعنى الواحد هذا مراد، ثم يؤتى به بعدة طرق، إن كان بالتشبيه فله ما ذكره هنا، وفي  
طرق الاستعارة زيد جواد ماذا نقول؟. نقول: رأيت بحراً في الدار، حذفنا الكاف، وتقول: لجة زيد كثرت.  
وتقول: لجة زيد متلاطم أمواجه. هذا بوجوه الاستعارة الآتي بيانها إن شاء الله تعالى، فحينئذ زيد جواد  
جئنا به المعنى واحد واختلفت الطرق في التعبير عنه بنوع الاستعارة وهي نوع من أنواع المجاز كما سيأتي،  
وفي طرق الكناية زيد جواد ماذا نقول؟ زيد مضياف، زيد جواد مضياف، مضياف ماذا يقدم؟ زيد كثير  
أضيافه هذا نوع آخر، زيد كثير رماده، الرماد يعني الطبخ، إن الرماد كثير بساحة زيد، المعنى واحد انظروا  
العبارات مختلفة، إن الجود في قبة ضربت على زيد، إنه مصور من الجود، كأنه خلق من الجود، هذا في  
غاية ما يمكن أن يعبر. انظر المعنى واحد زيد جواد جئت به بعدة طرق في التشبيه وبالاستعارة وفي  
الكناية هذا المراد بإيراد المعنى الواحد وهو كون زيد جواداً بطرق مختلفة وكلها واضحة بمعنى أن الدلالة  
تفهم من التركيب نفسه ولكل وجهة كما سيأتي بيانه. فظهر أن مرجع البيان إلى اعتبار المبالغة بإثبات  
المعنى الشيء هكذا قال الطيبي، وهذا هو الصحيح أن علم البيان كله تشبيه ومجاز والكناية مبنية على  
المبالغة. إذا فظهر أن مرجع البيان إلى اعتبار المبالغة بإثبات المعنى للشيء. إذا لم يعرف به إيراد المعنى  
الواحد المدلول عليه بكلام مطابق **لمقتضى الحال** بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة عليه بأن يكون بعض  
الطرق واضح الدلالة وبعضها أوضح. قوله: (واضحة الدلالة) أو الدلالة الدالة مثلثة الدال كما مر معنا، وإن



كان الضم رديء المشهور الدلالة والدلالة بالكسر والفتح، والدلالة سمع لكنه رديء كما قال الأمي في مقدمته، ولما لم تكن كل دلالة قابلة للوضوح والخفاء احتيج إلى تقسيمها.. " (١)

"إذا (مطابقا) يعني: موافقا (للحال) أي: **لمقتضى الحال**. و (يكن) هذا فعل الشرط، والجواب قوله: (فهو البليغ)، (إن يكن) الكلام الفصيح لا بد من معرفة أن الكلام هنا لا بد أن يكون فصيحاً يعني: شرط الفصاحة، فصاحة الكلام مأخوذ في حد البلاغة يعني: بلاغة الكلام، إذ لا يكون الكلام بليغاً إلا إذا كان فصيحاً، فيتفقان ويزيد الكلام البليغ على الكلام الفصيح بكونه مطابقاً للحال، إذا الكلام البليغ ما اشتمل على أمرين: الأمر الأول: فصاحته. يعني: بأن سلم من الأمور الثلاثة التي ذكرت في فصاحة الكلام، يزيد على فصاحة الكلام أو الكلام الفصيح بكونه مطابقاً للحال، وهو الذي يذكره البيانون في هذا الموضع، وال حال المراد بال حال هنا مطابقاً للحال هو: الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص. يعني: الذي كان سبباً للمتكلم أن يزيد في اللفظ على أصل المعنى ما يطابق هذا الحال، يعني شيء منفك عن المتكلم أمر يكون باعتبار المخاطب أو السامع فيقتضي من المتكلم أن يزيد في كلامه ما يطابق حاله، حينئذ الحال هو الأمر يعني: الشأن والشيء الداعي الذي طلب إلى المتكلم أو إلى التكلم على وجه مخصوص، وذلك يعني وصفه بأن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما، الأصل في الكلام أنه يؤتى به لإفادة إثبات مضمون الخبر للمبتدأ، زيد قائم، هنا أصل المعنى ما هو؟ ثبوت القيام لزيد هذا الأصل مضمون الجملة مع الثبوت، واضح؟ زيد قائم أصل الكلام حصل بالمسند والمسند إليه، قد يكون المخاطب عنده شيء من الإنكار أو التردد لهذا الخبر، فحينئذ يقتضي هذا التردد من المخاطب يقتضي من المتكلم أن يزيد على اللفظ الذي حصل به تأدية أصل المعنى وهو زيد قائم بعض الألفاظ كالمؤكدات من أجل أن يطابق الحال الذي هو حال المنكر أو المتردد، فكونه كون المخاطب متردداً في الحكم هذا يسمى حال، هذا الحال اقتضى مني أنا المتكلم أن أزيد في اللفظ الذي به يحصل إفادة المعنى في أساسه أن أزيده شيئاً ما من أجل أن يطابق الحال، وهذا ما يسمى بالتأكيد، إذا الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص لأن التكلم على مرتبتين: الأولى: ما يفيد أصل المعنى، وهذا يحصل بمجرد ماذا؟ بمجرد المبتدأ مع الخبر والفعل مع فاعله أو نائبه، هذا يحصل به ماذا؟ تأدية أصل المعنى، قد يلقي الكلام ليس المراد به تأدية

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٧/١٢

أصل المعنى فحسب وإنما زيادة أخرى، وهي التي يقتضيها الحال من حيث التأكيد وعدمه، وذلك بأن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما، وذلك هو **لمقتضى الحال**.. " (١)

"مثلا كون المخاطب منكرا للحكم هذا حال، كون المخاطب الذي تكلمه منكرا للحكم، إنكار المخاطب هذا يسمى حالا يقتضي من المتكلم أن لا يخرج الكلام هكذا مبتدأ وخبر، لأن المبتدأ والخبر يدل على أصل المعنى، ونحن نريد هنا أن يطابق **لمقتضى الحال** بأن يزيده أو يخرججه عن كونه دالا على أصل المعنى إلى اعتبار خصوصية ما، وهو ملاحظة حال المخاطب، حينئذ إذا حصل التوافق بين الكلام وبين الحال صار هذا هو عين البلاغة، لأنك لا يمكن أن يأتي إنسان منكر للحكم وتقول: زيد قائم. أو تأتي للإنسان خالي الذهن عن الحكم وتقول: والله إن زيدا لقائم. ولماذا قلت: والله إن زيدا لقائم. هذا لم يطابق، إنما يستخدم هذا الأسلوب متى؟ إذا كان المخاطب منكرا للحكم، كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده، والتأكيد مقتضاها، هذا مراده، ومعنى مطابقته له أن الحال إن اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا، وإن اقتضى الإطلاق يعني: عن القيد كان عاريا عن التأكيد .. وهكذا، إن اقتضى الحال حذف المسند إليه حذف، وإن اقتضى الحال ذكر المسند إليه ذكر، إن اقتضى الحال أن يكون المسند إليه ضميرا ذكر الضمير، أو موصولا أو اسم إشارة أو محلى بـ أل أو غير ذلك، حينئذ نقول: هذه المراعاة لأحوال المخاطب إنما تكون في اللفظ في الكلام لكن لا باعتبار إفادة أصل المعنى، وإنما هي زيادة على ما يفيد أصل المعنى لأن الكلام - اضبط هذه - الكلام يؤدي به أمران: الأمر الأول: أصل المعنى، وهو ما يقتضيه إثبات المسند للمسند إليه زيادة على ذلك وهي مخصوصة ما كما عبر البيانون إنما تكون لمراعاة ... الحال. يعني: المخاطب من حيث الذكر والحذف، ومن حيث التأكيد وعدمه، وإن اقتضى ذكره ذكر إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني. إذا مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** نقول: أي **لمقتضى الحال** أي الأمر الداعي من المخاطب إن احتاج الأمر الداعي إلى تأكيد الكلام أكد، إن احتاج إلى ذكر المسند إليه ذكر، إن لم يحتج إلى ذكر المسند إليه حذف، نقول: هذه المراعاة تسمى مطابقة للحال، ولا بد في ذلك أن يكون مقرونا بالقصد يعني: إخراج الكلام مؤكدا إذا كان المخاطب منكرا للحكم على وجهين: إما أن يكون مقصودا أو لا. الأول: يسمى بلاغة. والثاني: لا يسمى بلاغة. يعني: لو كان المخاطب منكرا للحكم وكان المتكلم لا يدري هذه المسألة من أصلها وقال: والله إن زيدا لقائم. هل يوصف بكونه بليغا الكلام؟ الجواب: لا، لماذا مع كونه وافق في الواقع كلام مؤكدا والداعي يقتضي

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٣/٣

التأكيد نقول: هنا لا يسمى بلاغة لماذا؟ لانتفاء القصد، فلا بد أن يكون مقصودا فإن لم يكن مقصودا حينئذ لا يكون بليغا. إذا لا بد في ذلك أن يكون مقرونا بالقصد حتى لو اقتضى المقام شيئا من ذلك وأورده المتكلم من غير قصد، لم يكن ذلك الكلام بليغا مطابقا **لمقتضى الحال**، وهذا أحسن ما قيل في حد البلاغة، وهي: مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** مع فصاحته، لا بد من الزيادة حينئذ بلاغة الكلام مركبة من شيئين: (١)

"فصاحة الكلام بأن يكون الكلام فصيحاً. الثاني: أن يكون مطابقاً **لمقتضى الحال**. ولذلك نقول: الناظم هنا ترك (وإن يكن مطابقاً للحالف هو البليغ) ترك الناظم قيده لا بد من اعتباره في حد الكلام البليغ أو صحته، حينئذ نقول: البلاغة مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** مع فصاحته، فالحال شيء منفك عن الكلام، المقتضى وصف للكلام، واضح؟ مقتضى وصف الكلام، فعندنا مقتضى وعندنا مقتضى، المقتضى هو الحال، **مقتضى الحال** التأكيد، مقتضى هو الحال يعني: الذي يقتضيه الحال من كونه منكراً، المقتضى وصف للكلام فمن شروط بلاغة الكلام كونه فصيحاً بالمعنى الذي سبق بيانه، فإن البلاغة عندما تتحقق عند تحقق الأمرين المطابقة مع الفصاحة، **ومقتضى الحال** هذا مختلف يعني: يختلف باختلاف الأحوال، فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يبين مقام التعريف، لأن الكلام إما أن يكون على المسند إليه مثلاً أو المسند إما أن يكون نكرة وإما أن يكون معرفة، هل المتكلم يأتي به هكذا مرة يعني: على مزاجه مرة يعرف ومرة ينكر؟ نقول: لا، إنما يكون باعتبار المخاطب، إن كان المخاطب يقتضي من حاله أن يعرف المسند عرف، وإلا الأصل أن يكون نكرة ويستعمل على أصله، وإن يقتضي حاله أن ينكر نكر، واضح هذا؟ فمقام التعريف يبين مقام التنكير، يعني: متى تأتي باللفظ المبتدأ مثلاً أو الخبر متى تأتي به معرفة ومتى تأتي به نكرة بشرطهم في المبتدأ؟ نقول: باعتبار المخاطب إن اقتضى حاله أن أورد المسند إليه معرفة أو نكرة بشرطها لأنها زيادة وصف، حينئذ أوردناه، والحال المقتضى نقول: مراعاته ومطابقة الكلام له هو الذي يسمى بلاغة، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافه، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي وهذه كلها أبواب ثمانية ستدرس في محلها، يعني متنوعة، يعني الفصل والوصل متى تفصل ومتى تصل؟ متى تعطف الجملة على سابقتها؟ متى تترك العطف؟ نقول: هذا كله يبحث في علم المعاني والذي يقتضيه هو الحال. وكذا لكل

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٤/٣

كلمة مع صاحبها مقام إلى غير ذلك مما سيأتي التفصيل في محله. فالفعل مثلاً إذا دخلت عليه (إن) ليس كالفعل إن دخلت عليه (إذا) أليس كذلك؟ إن قام زيد، إذا قام زيد، ما الفرق بينهما؟ قام زيد هي هي، وإنما أدخلت على الفعل حرف شرط أو اسم شرط وكلاهما شرطيان (إن)، (إذا) قام زيد ما الفرق بينهما؟ نعم، (إن) إذا أردت التشكيك في قيام زيد تقول: إن قام زيد، وإذا أردت التحقق والتحقيق تقول: إذا قام زيد، ففرق بينهما.. " (١)

"إذا قام زيد جملة هي هي بعينها لما صاحبت كلمة وهي (إن) أفادت معنى لم تفده هذه الجملة إذا صاحبت هذه الجملة لفظ (إذا) فافتقرا بسبب ماذا؟ بسبب التركيب وهذا إنما يكون مطابقاً للحال، فإذا أردت تشكيك المخاطب تقول: إن قام زيد ولو كنت تعلم إنه متحقق، وإذا أردت إفادته بأن القيام متحقق تقول: إذا قام زيد. وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته له، يعني متى يكون الكلام مرتفعاً، إذا وافق وطابق الحال، وكلما كمل في مطابقة الحال كمل في نفسه، وإذا لم يوافق فهو كلام منحط، يعني: نزل درجات عن الكلام البليغ. **فمقتضى الحال** هو الاعتبار المناسب أي: الأمر الذي اعتبر مناسباً بحسب تتبع تراكيب البلغاء فهو بليغ أو (فهو البليغ)، فهو الفاء هذه واقعة في جواب الشرط إن، وهو ضمير يعود إلى أي شيء؟ الكلام المطابق للحال، هو يعود إلى لكلام المطابق للحال مع فصاحته، لا بد من هذا القيد، البليغ يعني: الكلام البليغ الذي اتصف بالبلاغة، (فهو) أي: الكلام الفصيح المطابق **للمقتضى الحال** مع فصاحته، ومع فصاحته إذا وصفنا الكلام بكونه فصيحاً لا نحتاجه، إذا قلت: الكلام الفصيح انتهى، الكلام الفصيح المطابق **لمقتضى الحال** البليغ، عرف الجزأين كأنه حصر البلاغة في هذا النوع وهو كذلك، (فهو البليغ) هذا يفيد الحصر يعني لا كلام يوصف بكونه بليغاً إلا المذكور، فحينئذ ينتفي الحكم الذي هو وصف البلاغة عن غير المذكور واضح هذا، إذا عرف الجزأين المبتدأ والخبر هذا يسمى من أساليب الحصر والقصر بمعنى إثبات الحكم بالمذكور ونفيه عن ما عداه، (فهو البليغ) عرف الجزأين، وقلنا: الفاء وقعت في جواب الشرط، هو أي: الكلام الفصيح المطابق للواقع البليغ لا سواه لا غيره، فغيره لو كان فصيحاً ولم يطابق لا يسمى بليغاً، لو كان مطابقاً للواقع ولم يكن فصيحاً لا يسمى بليغاً. إذا تعريف الجزأين هنا أفاد الحصر. ثم ذكر بلاغة المتكلم فقال: (والذي يؤلفه) بليغ، حذف الخبر يعني: الذي أي: الشخص المتكلم بالكلام الفصيح المطابق للواقع - عرفنا أن الكلام هذا بليغ - فمن اتصف بالكلام البليغ فهو البليغ، وهذا ظاهر عبارته وفيها شيء من القصور،

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٥/٣

(والذي) أي: الشخص المتكلم بما ذكر (يؤلفه) أيضا بليغ، أي: الذي يؤلف الكلام البليغ بليغ، أي: المتكلم، الضمير يعود إلى المتكلم، فالضمير يعود على الكلام البليغ، (الذي يؤلفه)، ... (يؤلفه) عندنا ضميران: " (١)

"الأول: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد. الاحتراز يعني: يتعد ويجتنب عن ماذا؟ عن الوقوع في الخطأ، خطأ في ماذا؟ في تأدية المعنى المراد، انتبه قال: المراد. يعني: ما يكون بأصل المعنى وزيادة لأن قلنا الجملة التي يتكلم بها المتكلم أنت الآن عندما تتكلم تتكلم لإفادة أمرين: أولاً: أصل المعنى الذي دل عليه ثبوت مفهوم المسند للمسند إليه، أو الفعل للفاعل، مبتدأ وخبر، زيد قائم، مات عمرو. الأمر الثاني: زيادة على ما يؤدي بها أصل المعنى هذا يكون مراعاة للحال. إذا الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلا لربما أدي المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغاً لما مر في تعريف البلاغة من أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال شرط فيها. الثاني: إلى تميز الفصيح من غيره. يعني: من غير الفصيح، مرجع البلاغة إلى أمرين: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد. ثانياً: تميز الكلام الفصيح من غيره. يعني من غير الفصيح، وإلا لربما أورد الكلام بكلام مطابق لمقتضى الحال وهو غير فصيح، قد يطابق يؤكد له الكلام ويكون الحال مقتض للتأكيد، لكنه يأتي بعبارة ليست فصيحة، وإذا وجد في الكلام ألفاظ ليست فصيحة خرج عن كونه فصيحاً. إذا كيف يميز هذا عن ذاك؟ نقول: لا بد من علم يتميز به معرفة الفصيح عن غيره، إذا وإلا ربما أورد الكلام بكلام مطابق لمقتضى الحال غير فصيح، فلا يكون بليغاً - لما مر - من أن البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة، ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره تميز المفردات، أن نعرف كيف نميز هذه الكلمة بكونها فصيحة أو لا، إذا سلمت من الأمور الثلاثة، إذا كيف نحكم عليها؟ هل هو بميزان المعاجم؟ نقول: لا، لا بد من مرجع، وحاصل الأمر أن البلاغة ترجع إلى هذين الأمرين، والاعتدال عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين السابقين، وهذا أمر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس، فمرجع البلاغة حينئذ إلى هذه العلوم المتعددة لا إلى المعاني والبيان فقط، لأننا عرفنا أن التنافر إنما مرده إلى الحس - هذا الصحيح - مرده إلى الحس، إذا لا بد من الحس، لا بد أن يكون عنده ذوق سليم، والذوق السليم من أين يأتي به؟ ليس هو بعلم، يعني: ليس بعلم صناعي يتعلمه ليس هناك منظومة تحفظ، ولا كتاب يدرس، وإنما هو بممارسة العلم يكون عنده ملكة. ثانياً: عرفنا أن ضعف التأليف لمخالفة القواعد، إذا هذا داخل في مفهوم البلاغة وليس هو عين المعاني والبيان،

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٦/٣

إذا هو شيء خارج، ولا يمكن الاحتراز عن التعقيد اللفظي إلا بمعرفة علم النحو، أو علم الصرف، حينئذ نقول: البلاغة ليست مؤلفة من علمين فقط، هي علوم ثلاثة باعتبار ما يناسب الحال **ومقتضى الحال**، وأما من حيث ما يحصل به ويتميز الكلام الفصيح عن غيره فلا بد من علوم متعددة، وهذه التي أشار إليها بقولهم: والثاني. يعني: التمييز تمييز الفصيح عن غيره منه ما يتبين في علم متن اللغة، أو التصريف، أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوي.. (١)

"هذه العلوم لا بد لها أن تكون معتبرة في علم البلاغة، بمعنى أنه لا بد أن يكون نحويًا صرفيًا، وأن يكون على علم بمتن اللغة يعني: المفردات، ماذا تستعمل العرب هذه الكلمة في أي معنى، هل هذه الكلمة مأنوسة مألوفة أم لا؟ هل هي شاذة أم لا؟ حينئذ لا بد من الوقوف على متن اللغة. إذا تمييز الكلام الفصيح عن غيره يعني: معرفة أن هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح يعرف من غير الفنون الثلاثة، كون الكلام فصيحًا أو ليس فصيح مرده ليس إلى علم المعاني، ولا إلى علم البيان، ولا إلى علم البديع، لذلك من أين نعرف كيف يأخذون الفصاحة قيدا في البلاغة ثم لا يذكرونها في هذه الفنون؟ نقول: لأن البلاغة مجموعة علوم أو مجموع علوم، يعني: ليست خاصة بهذه الفنون الثلاثة، بل هي مجموعة من علوم متعددة، وذلك لأنه شرط في فصاحة الكلام سلامته مما سبق، فممنه ما يتبين في علم متن اللغة، فممنه أي: ما يميز الفصيح من غيره ما يتبين بعلم متن اللغة، فهو العلم الذي يعرف به معاني المفردات إذ به يعرف الناظر أن في تكاثرها مثلًا غرابة، لأنها ليست من الكلمات المأنوسة، وكذلك مسرجا يعرف أن فيها غرابة، بخلاف اجتماعهم سراج، فليس فيها غرابة لأنه بمطالعة هذه الكتب حينئذ يقف على المفردات المأنوسة من غيرها، أو التصريف وهذا يعرف به سلامته من مخالفة القياس، أو النحو يعرف به السلامة من ضعف التأليف، أو التعقيد اللفظي، أو يدرك بالحس يعني: القوة السامعة والذي يدرك بالحس هو التنافر، سواء كان بين الحروف في الكلمة الواحدة أو بين الكلمات، وما يحترز به عن الأول الذي هو الخطأ في تأدية المعنى المراد هو علم المعاني. إذا قلنا: مرجع البلاغة إلى أمرين: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وهذا الذي يدرس في علم المعاني. الثاني: التمييز تمييز الفصيح عن غيره، هذا بمجموعة علوم يعني لسان العرب نحوًا وصرفًا ومتنًا، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي، هو علم ... البيان، التعقيد المعنوي هذا مثلنا له بماذا؟.. وما مثله في الناس إلا مملكا هذا تعقيد معنوي؟! لفظي هذا، لأنه بالتقديم والتأخير وتسكب عينا في الدموع، لا، ليس مسرجا، مسرجا في اللفظ واحد فقط، مسرجا. لتجمدا. قلنا: الجمود استعمله في عدم

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ١١/٣



البكاء مطلقاً، وإنما هو خاص في عدم البكاء عند إرادة البكاء، فالإنسان قد لا يريد البكاء فلا تسمه عينه جامدة، وإنما تسمى عينه إذا أراد البكاء. إذا التعقيد المعنوي يحترز عنه بعلم المعاني، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام هذا توابع البلاغة بعد رعاية تطبيقها على **مقتضى الحال** وفصاحته هو علم البديع. إذا المقصود من هذا الحديث أن البلاغة ليست موقوفة على العلوم الثلاثة، وإنما هي موقوفة على النحو والصرف والحس ومتن اللغة، وكذلك العلوم الثلاثة لأن مرجع البلاغة إلى الأمرين المذكرين. والصدق أن يطابق الواقع م ١ ... يقوله والكذب أن ذا يعدما. (١)

"هي التي ستدرس في الأبواب الثمانية، تعرض على اللفظ، إما مفرداً، وإما جملة، كالقصر والحصر، فحينئذ إذا كان مفرداً فقد يعتريه من الأحوال أن يحذف، فالحذف وصف له، حال له، أمر عارض له، كذلك كونه نكرة أو معرفة، نقول: الوصف بالنكرة أمر عارض للفظ، ووصله بالتعريف أمر عارض للفظ، إذا (ذو أحوال) أي: أمور عارضة تعرض للفظ من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وحذف وذكر مما سيأتي ذكره في هذا الفن. (يأتي بها مطابقاً للحال) (يأتي) أي: ذلك اللفظ العربي (بها) هذا جار مجرور متعلق بقوله: (مطابقاً). (يأتي) حال كونه أي: اللفظ العربي (مطابقاً) بتلك الأحوال للحالين، (بها) أي: بتلك الأحوال متعلق بقوله: (مطابقاً). حال كونه (مطابقاً للحال)، حال من فاعل يأتي، أي: **لمقتضى الحال**، إن اقتضى الحال الحذف حذف، إن اقتضى الحال - وعرفنا الحال الأمر الداعي للتكلم على وجه مخصوص - إن اقتضى الحال أن يكون اللفظ العربي مضمرًا أضمر، إن كان اسم إشارة فحينئذ فذلك، وإذا كان موصولاً فهو كذلك، إذا هذه الأحوال العارضة تكون مطابقة للحال، واحترز به عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة يعني: قوله (يأتي بها مطابقاً للحال). يعني: **مقتضى الحال**، وهذا بيان لأحوال اللفظ، واحترز به عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، فخرجت سائر العلوم لأن غير علم المعاني من العلوم لا يبحث فيها عن أحوال اللفظ، النحو لا يبحث فيه عن هذا الموضع، وكذلك الصرف، وكذلك العروض مثلاً، أو متن اللغة، كلها لا يبحث فيها عن أحوال اللفظ من حيث الحذف والذكر، ومن حيث التقديم والتأخير. من حيث إن اللفظ يطابق **مقتضى الحال** بل من حيثية غيرها، فخرج الصرف والنحو والبيان - علم البيان - والبديع والعروض. (عرفانها) أي: معرفة تلك الأحوال (عرفانها) الضمير يعود إلى تلك الأحوال، والعرفان هنا مصدر كذلك مثل المعرفة، أو اسم مصدر عرفه يعرفه معرفة وعرفانا بالكسر (عرفانها) أي: معرفة تلك الأحوال أي: إدراك كل فرد فرد من جزئياتها (علم هو المعاني)، يعني: معرفة كل موضع من هذه المواضع

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ١٢/٣

التي يعنون لها بالأمر العارضة لللفظ، يعني: متى يحذف المسند إليه؟ له أحوال، متى يذكر المسند إليه؟ له أحوال، متى يقدم؟ متى يؤخر؟ معرفة هذه الأحوال جزئياتها الوقوف عليها فردا فردا يسمى علم المعاني، ولذلك قال: (عرفانها). أي: معرفة تلك الأحوال أي: إدراك كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم المشار إليه بقوله: (علم هو المعاني) (علم) أي: ملكة يقتدر بها على إدراك جزئيات لا أنها تحصل جملة واحدة، وإنما تحصل تباعا (هو المعاني). إذا علم المعاني ما هو؟ علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال. إذا عندنا مطابقة مقتضى حال وعندنا لفظ عربي وله أحوال، معرفة هذه الأحوال وكونها مطابقة لمقتضى الحال هو علم المعاني، وإذا عرفت أبوابه على جهة التفصيل يتضح لك المراد.. (١)

"هنا قال: (إن ابتدائيا). يعني: إن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه فالمقام حينئذ يكون ابتدائيا، لا بد من تقدير في الجملة كلها (إن ابتدائيا) إن يكن المخاطب خالي الذهن، خالي الذهن من ماذا؟ من الحكم ومن التردد فيه، فإذا انتفى هذان الأمران الحكم أصالة ما يدري عن الخبر من أصله، أو التردد بأن يدري لكنه لم يجزم، فحينئذ فالمقام يسمى ابتدائيا، ما حكمه؟ (فلا يؤكد) الفاء هذه واقعة في جواب الشرط لا يؤكد يعني: الخبر. لا يؤكد الخبر يعني: لا تأتي بمؤكد من المؤكدات. فإن تخاطب خال الذهن من حكم ومن تردد، فالتغني عن المؤكدات، زيد قائم، هو ما يدري قيام زيد، ما يدري عن الموضوع من أصله، قام زيد، زيد قائم، حينئذ لا يؤكد له، إذا أكدت حينئذ لم يطابق الكلام مقتضى الحال انتفت البلاغة، إنسان ما يدري عن زيد قائم والله الذي لا إله غيره زيد قائم، نقول: هذا ما يصح. لماذا؟ لأنك أكدت لخال الذهن، وخال الذهن الذي لا يتصور الخبر من أصله، حينئذ لا يؤكد. إذا إن كان ابتدائيا وصفة الابتدائي أن المخاطب يكون خالي الذهن، ذهنه صافي من ماذا؟ من الحكم ومن التردد فيه، (فلا يؤكد) يعني له الخبر لتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا، وخالي الذهن من الحكم بإثبات أحد طرفي الخبر الآخر أو نفيه عنه، وذلك بأن لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها، يعني: ما يدري لم يتصور الطرفين، لم يخطر بباله لا زيد ولا لفظ قائم. وأما المتردد في أن النسبة هل هي واقعة أم لا؟ تصور زيد وتصور قائم لكن لا يدري هل ثبت القيام لزيد أم لا؟ مات زيد شاع ولا يدري تصور الموت ويتصور زيد لكن لم يتثبت هذا يسمى ماذا؟ متردد ولذلك سمعت أنا بالخبر لكن لست جازما هذا يسمى مترددا، وإذا لم تسمع أصلا يسمى خالي الذهن، والمتردد في أن النسبة هل هي واقعة أم لا، وذلك بأن يكون

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ١٨/٣



متصورا لطرفي الخبر والنسبة، مترددا في كيفية استناد أحدهما إلى الآخر طالبا لها، يعني: يريد التأكيد، فلا يؤكد الخبر لخال الذهن من الحكم والتردد فيه بشيء من المؤكدات وهي: إن، واللام، واسمية الجملة، وتكريرها، ونون التوكيد .. وغير ذلك من المؤكدات، كقولك: زيد قائم. لمن هو خال الذهن من ذلك ليتمكن في ذهنه لمصادفته خاليا، لأن خلو الذهن عن الشيء يوجب استقراره، يعني: لا يحتاج ليس هناك ما يدافعه يعني: الذي عنده شيء إذا سمع الخبر عنده منازعة يحتاج إلى تعطيه مؤكدا أو مؤكدين، أما خالي الذهن الذي لا يتصور هذا ما يحتاج ليست عنده منازعة، فهذا هو الضرب الأول من أضرب الكلام وهو الخبر وهو الابتدائي وسمي به لأنه لم يسبق عليه من المخاطب بشيء من الطلب والإنكار فقد أُلقي ابتدائيا.. " (١)

"(أو طلبيا) أو كان المقام (طلبيا) نسبة إلى الطلب كما أن ابتدائيا نسبة إلى الابتداء، بأن تخاطب من كان مترددا في الحكم يعني: تصور الطرفين والنسبة، تصور زيد وتصور قيام زيد ونسبة القيام لزيد، لكن شك في وتردد في هل النسبة واقعة بالفعل أم لا، أليس كذلك؟ حينئذ يسمى مترددا، بأن تخاطب من كان مترددا في الحكم بأن حضر في ذهن طرفا الحكم والنسبة وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها، وكان طالبا للحكم ليعلمه هل هو سلب أم إيجاب (فهو فيه يحمد) الفاء وقع في جواب الشرط، ومرجع الضمير التوكيد المفهوم من قوله: (يؤكد). يجوز أو لا يجوز؟ يجوز من باب ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ [المائدة: ٨] ﴿اعدلوا هو﴾ أي: العدل. (فلا يؤكد) هو (فهو) أي: التوكيد (فيه) في الطلب لهذا النوع (يحمد) أي: محمود. أي: حسن كما يعبر البيانيون، (فهو) الفاء وقع في جواب الشرط ومرجع الضمير التوكيد المفهوم من قوله: (يؤكد)، من باب ﴿اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾، (فيه) أي: في المقام الطلبي الضمير يعود إلى مقام الطلب يحمد أي: يحسن. هذا عبارة البيانيين يحسن، (يحمد) أي: توكيده. أي: يحسن توكيد بمؤكد واحد، واحد فقط، تأتي بمؤكد واحد بأن تدخل في كلامك إن أو اللام أو غيرهما ليزيل ذلك التأكيد تردد المخاطب ويتمكن الحكم في ذهنه، فحينئذ لو كان عنده شيء من التردد لا يصلح أن تقول له: زيد قائم. فلو قلت له: زيد قائم. وعنده شيء من التردد نقول: هذا لم يطابق مقتضى الحال ليس كلاما بليغا، وإنما تقول له: إن زيدا قائم. حصل ماذا؟ هل ثم فرق بين قولك: زيد قائم. وقولك: إن زيدا قائم؟ تقول: نعم. الأول خالي عن التأكيد فيلقى لخال الذهن، والثاني مؤكدا بمؤكد واحد فإذا كان المخاطب مترددا في الحكم طالبا له فحينئذ صار (طلبيا). وقول الناظم: (يحمد). يفهم منه أن التأكيد في

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٧/٤

هذه الحالة ليس بواجب إنما محمود وحسن، والأمر ليس كذلك، اللهم إلا أن يقال: إن قوله (يحمد) شامل للوجوب وغيره فلا يدل على الوجوب بخصوصه، هذا كالشرع الواجب محمود، والمندوب كذلك محمود، الواجب حسن وكذلك المندوب حسن، فاللفظ فيه إجمال، فقوله: (يحمد). مراد به أنه واجب، فالمراد أن تقوية هذا المقام في هذه الحالة واجب لكنه لم يعبر بالوجوب لأنه عبر في قوله: " (١)

"عناصر الدرس\* الباب الثاني: أحوال المسند إليه.\* أغراض حذفه وذكره.\* أغراض تعريفه. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد: قال الناظم رحمه الله تعالى: باب (أحوال الإسناد الخبري) هذا فيما مضى الباب الثاني من الأبواب الثمانية التي ذكر أن علم المعاني منحصر فيها لأحوال المسند إليه. ذكرنا علم المعاني أنه منحصر في أبواب ثمانية، إذ عرف الناظر هذه الأبواب الثمانية حينئذ استطاع أن يميز ما الذي يطابق مقتضى الحال من أحوال اللفظ العربي وما الذي لا يطابق، فذكر الباب الأول وهو باب في ... (أحوال الإسناد الخبري) وعرفنا المسائل المتعلقة به من حيث تقسيم إفادة الخبر إلى نوعين: فائدة الخبر، ولازمها. ثم ذكر مسألة ثانية وهي أضرب الخبر الثلاثة الابتدائي، الطلبي، الإنكاري. ثم قسم الإسناد إلى: حقيقي ومجازي. هذه ثلاثة مسائل ذكرها في الباب السابق. فلما انتهى من الكلام عن الإسناد الخبري شرع في ما يليه وهو: (المسند إليه). والإسناد عرفنا أنه نسبة حكم إلى اسم إيجابا وسلبا، ولا يتحقق الإسناد إلى بمسند إليه ومسند، لا بد منهما، ثلاثة أركان مترابطة متلازمة: مسند إليه، ومسند، وإسناد. الذي هو نسبة حكم إلى اسم إيجابا أو سلبا. مسند إليه هو المحكوم عليه، وهو المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، والمسند هو المحكوم به وهو الفعل والخبر، وقدم المسند إليه على المسند لأن المسند إليه كالوصوف والمسند كالصفة، ولا شك أن حق الموصوف أن يتقدم على الصفة، فالموصوف أولى بالتقديم والرعاية لأنه هو الموضوع وهو المحكوم عليه، والصفة هي المحمول وهي المحكوم به. فذات المسند إليه مقدمة من حيث الأصل كذلك ما اتصف به المسند إليه يكون مقدما على غيره، إذا تقديمه من حيث كونه محكوما عليه. الباب الثاني: (أحوال المسند إليه) يعني في بيان أحوال المسند إليه، وأحوال المراد بها هنا الأمور العارضة له، يعني للمسند إليه، من حيث هو المسند إليه، وهذه الأحوال العارضة كالحذف والذكر والتعريف والتنكير والإطلاق والتقييد .. وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة إلى ذاك المسند إليه، وهي اعتبارات ستة متقابلة: الحذف والذكر، متقابلان يعني متى يذكر المسند إليه؟ له مقامات، متى يحذف المسند إليه؟ له مقامات، إذا الحذف والذكر

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٨/٤

متقابلان. والتعريف والتنكير متى تأتي بالمسند إليه معرّفاً، ثم أنواع المعرفة ستة متى يكون ضميراً؟ ومتى يكون اسم إشارة؟ ومتى يكون اسم موصولاً؟ ومتى تكون محلاً بآل، وما المراد بآل؟ ومتى يكون مضافاً، أوراق متنوعة أحوال تختلف من حال إلى حال، التعريف والتنكير.. " (١)

"الثالث: التقديم والتأخير. متى يقدم ومتى يؤخر؟ كما هو معلوم من شأن المسند إليه إذا كان مبتدأً أنه قد يتقدم له أحوال واعتبارات، ومتى يتأخر؟ والأصل فيه التقديم، وأما المسند إليه إذا كان فاعلاً فالأصل أنه لا يتقدم على مذهب البصريين - وهو الصحيح - وإنما يتقدم على مذهب الكوفيين، إذا حذف والذكر، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، هذه ست كلها متقابلة. وما يتعلق بتوابع المسند إليه كذلك يذكر في هذا الباب، أو ما يتعلق به يعني بذاته كما إذا كان وصفاً يتعلق باسم المرفوع أو يتعلق به جار ومجرور، أو ظرف أو نحو ذلك. إذا هذا ما يتعلق بقوله: (أحوال المسند إليه). يعني الأمور العارضة، والمراد بالأمور العارضة هذه الستة التي مذكورة من حيث ذاتها، وأما من حيث التوابع فوصله كونه ينعت، كونه يبدل منه، كونه يعطف عليه فيما سيأتي في موضعه، وفيه بحسب ذلك أبحاث: الأول في حذفه أرتب النظم لكم لأجل الاستفادة منه الأول. البحث الأول: في حذفه وحذف المسند إليه إذا كان مبتدأً أو فاعلاً في بعض المواضع لأحد أمور بمعنى أن الاعتبار المناسب يكون حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور، يعني يحذف، هل حذفه يكون عشوائياً؟ أم يكون لنكتة وفائدة لغوية؟ لا شك أنه الثاني بمعنى أنه لا يحذف المسند إليه إلا إذا كان هناك فائدة، ما هي هذه الفائدة؟ هي التي يتكلم عنها أهل المعاني هنا، ما هي هذه الفائدة من حذف المسند إليه؟ يتكلم النحاة بأن المسند إليه إذا كان معلوماً يجوز حذفه وحذف ما يعلم جائز كما تقول: زيد .. إلى آخرها ما لماذا يحذف؟ الجواب: يكون هنا عند أهل البيان. إذا حذف لأحد أمور، بمعنى أن الاعتبار المناسب للمقام يكون حذفه عند وجود واحد من هذه الأمور، فإن حذف لا لواحد منها كان حذفاً على غير الوجه المناسب، يعني لا يكون بليغاً لم يطابق **مقتضى الحال**، لأنه حذف في غير موضع الحذف الذي يكون بليغاً عند أهل البيان، ثم الحذف حذف المسند إليه يفتقر إلى أمرين، يعني لا بد من أمرين، ليس كل مسند إليه يجوز حذفه لا بد من اعتبارين: الأول: العلم بالمحذوف. العلم بالمحذوف لأن القاعدة العامة في باب النحو أن ما لا يعلم لا يجوز حذفه، وما يعلم يجوز حذفه، وحذف ما يعلم جائز، هذا قاعدة عامة ذكرها ابن مالك رحمه الله تعالى في باب المبتدأ لكنها عامة في المبتدأ وغيره وحذف ما يعلم جائز. إذا الأمر الأول الذي يفتقر إليه الحذف العلم بالمحذوف بأن يكون

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ١/٥

السامع عارفا بالمسند إليه المحذوف لوجود القرائن، لا يحذف إلا إذا كان ثم قرينة كجواب السؤال مثلا أين زيد؟ في الدار، في الدار يجيب هكذا، في الدار جار ومجرور إيش إعرابه؟ خبر، متعلق بمحذوف خبر، خبر لأي شيء لمبتدأ، أين المبتدأ؟ محذوف، لماذا حذف؟ للعلم به. هل هناك قرينة؟ نعم، كونه واقع في جواب السؤال. وحذف ما يعلم جائز كما ... تقول زيد بعد من عندك ما من عندك؟ زيد، أو عندي زيد ونحو ذلك، وهذا مقرر في النحو، يعني باب المبتدأ. والثاني: الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر. وهذا الذي يبحثه البيانون في هذا الموضع.. (١)

"(والبسط) أي قصد المتكلم بسط نفسه بالكلام، يعني يذكر من أجل ماذا؟ المقام قد يستدعي الحذف لكن من أجل يطيل الكلام مع محبوبه، فحينئذ يذكر المبتدأ وأوصافه ونحو ذلك، (والبسط) يعني: بسطه الحديث والكلام، أي قصد المتكلم بسط نفسه بالكلام حيث يطلب المقام طول الحديث، إذا كان المقام يطلب طول الحديث فحينئذ البسط يكون مطلوباً، حيث يطلب فيه طول المقام بمخاطبة ذلك المخاطب لشرفه والافتخار بمكالمته فيصير المتكلم مستعذباً بطول كلامه مع مخاطبه، فلهذا يطال الكلام مع الأحاب، الساعة والساعتين والثلاث [ها ها] وذلك كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿هي عصاي﴾ [طه: ١٨] ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ [طه: ١٧] عصاي هذا الأصل، لكن قال: ﴿هي عصاي﴾، فذكر من أجل أن يطيل الحديث ولذلك زاد على الجواب بقوله: ﴿أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى﴾ [طه: ١٨] أطال الحديث من أجل إطالة الكل مع الرب جل وعلا، وإنما أجمل المآرب لأن تفصيلها يطول وربما يؤدي الطول إلى الخروج عن الفصاحة، وقد يكون فصل الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة، كما يقال لك من نبيك؟ حينئذ تقول: نبينا خليل الله أبو القاسم محمد - صلى الله عليه وسلم -، هنا أطلت من أجل ماذا؟ الافتخار، خليل الله أبو القاسم محمد بن عبد الله - صلى الله عليه وسلم - . والتنبيه أي ذكر المسند إليه للتنبيه على جهل وغباء السامع، يعني: ما يفهم حينئذ لا بد من - ومر معنا - أن من **مقتضى الحال** أن خطاب الغبي ليس كخطاب الذكي، يفترقان فالذي لا يفهم إلا بالتصريح لا بد أن تصرح له، وهنا كذلك التنبيه حينئذ تشير بذكر المسند إليه لكونه غبياً لا يفهم إلا بالتصريح، يعني لا يفهم بالقرينة لا تكفي إلا بأن يصرح له، مثل ماذا؟ مثلوا له بقولك لمن يعبد صنماً: الصنم لا ينفع ولا يضر. يعني تراه يعبد صنم تقول: لا ينفع ولا يضر. هذا الأصل، لكن لكونه غبياً تقول: الصنم يعني المعبود الذي توجهت إليه بالعبادة لا ينفع ولا يضر. والقرينة

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٢/٥

أين ضعف التأويل على القرينة، يعني ثم قرينة لكن المخاطب قد يضعف عن إدراكها، أي لضعف التأويل على القرينة الدالة عليه، أو ضعف فهم المخاطب عن فهم ما حذف بدلالة القرائن، فيذكر للاحتياط بضعف التأويل على القرينة، يعني والقرينة بكون القرينة ضعيفة في نفسها أو - وهذا تفسير بعضه - أو بأن التأويل على القرينة ضعيف، أو لكون المخاطب قد لا يدرك بالقرائن. والذكر للتعظيم والإهانة ... والبسط والتنبيه والقرينة

وقد يكون الذكر لغير ما ذكر كالتحويل والتعجب والإشهاد بقصة والتسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار وهذا كله مع قيام القرينة. البحث الثالث في تعريفه

وإن بإضمار تكن معرفا ... فللمقامات الثلاث فاعرفا. (١)

"وأسهب في الكلام على شرط البلاغة في الخطبة وهي تعني إبلاغ المعنى إلى السامع بكلام واضح فصيح موافق لمقتضى الحال. بيد أن الجاحظ طرق ناحية لم يحفل بها أرسطو هي الموازنة بين الموهبة الخطابية عند مختلف الأمم. وقد رأى أن العرب أخطب الأمم قاطبة لحضور بديهتهم ووزارة لسانهم وفطرتهم المطبوعة. وتنبه إلى مكانة الخطيب الخطيرة التي بدأت ترتفع منذ العصر الأموي بينما أخذت مكانة الشاعر تنحط. وعزا سبب ذلك إلى اتخاذ الشعر مطية للتكسب وإلى تعاظم شأن الخطابة للحاجة إليها ولمعالجتها أمورا سياسية ودينية خطيرة. وأوضح رأيه بقوله: «كان الشاعر في الجاهلية يقدم على الخطيب لفرط حاجتهم إلى الشعر الذي يقيد عليهم مآثرهم ويضخم شأنهم ويهول على عدوهم ومن غزاهم، ويهيب في فرسانهم ويخوف من كثرة عددهم ويهابهم شاعر غيرهم فيراقب شاعرهم. فلما كثر الشعر والشعراء واتخذوا الشعر مكسبة ورحلوا إلى السوق وتسرعوا إلى أعراض الناس صار الخطيب عندهم فوق الشاعر ...» «١» وثمة سبب آخر دعا المتكلمين إلى الاهتمام بعلم البيان واللغة العربية لأن اللغة العربية لغة القرآن الذي ينطوي على الوحي والشريعة وعليه مدار أبحاثهم، وعلى قدر تضرعهم منها يكون إدراكهم لمعاني القرآن وتمكنهم من تأويل آياته وقد عبر الجاحظ عن هذه الناحية بقوله: «فللعرب أمثال وانتقادات وأبنية، وموضع كلام يدل عندهم على معانيهم وإرادتهم. ولتلك الألفاظ مواضع آخر ولها حينئذ دلالات آخر. فمن لم

(١) شرح مائة المعاني والبيان، أحمد بن عمر الحازمي ٧/٥

يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنة والشاهد والمثل، فإذا نظر في الكلام وفي ضروب من العلم وليس هو من أهل هذا الشأن هلك وأهلك» «٢» .. " (١)

"البليغ هو الكلام الذي يبلغ المعاني التي في رأس المتكلم إلى عقل السامع. ولا يتأتى له ذلك إلا إذا كان واضحا وعلى أقدار المعاني. وبذا يخالف الجاحظ مفهوم البلاغة السائد أي الإيجاز. إن الكلام البليغ ليس هو الكلام الموجز وليس الكلام المسهب بل الكلام المساوي للمعاني «وإنما الألفاظ على أقدار المعاني، فكثيرها لكثيرها، وقليلها لقليلها، وشريفها لشريفها، وسخيفها لسخيفها، والمعاني المصغرة البائنة بصورها وجهاتها تحتاج من الألفاظ إلى أقل ما تحتاج إليه المعاني المشتركة والجهات الملتبسة» «١» ومن شروط البلاغة موافقة الكلام لمقتضى الحال أو للموضوع الذي يجري فيه الكلام. «ويجب على المتكلم أن يوازن بين المعاني وأقدار المستمعين وأقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما» «٢». ومن شروط البلاغة متانة العبارة التي تعني ربط ألفاظ الجملة ببعضها ربطا محكما لا هلهلة فيه ولا خلل «فأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغا وسبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان» «٣». ومن شروط البلاغة الطبع، وهو يعني الموهبة وعدم التكلف. وإذا كان الكلام صحيح الطبع بعيدا عن الاستكراه ومنزها عن الاختلال، مصونا عن التكلف صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة..» «٤» وقد ركز الجاحظ على شرط الطبع عملا بفلسفته الطبيعية التي تفسر الفن كما تفسر المعرفة والأخلاق بالطباع كما صدر في جميع آرائه عن مذهبه الاعتزالي الوسطي المنزلة بين المنزلتين - وطبق ذلك على البلاغة والفصاحة، فاعتبر خير الكلام ما وقع وسطا بين الوحشي والسوقي، وما وقع وسطا بين الإيجاز والإطناب..» (٢)

"قليل في الأمثال لا تشفع الشفاعة باللجاج ولا النصيحة بالالتجاج، وأما أنا فقد بذلت جهدي في أداء النصيحة وكشفت عن أركان التحقيق حجب الأستار فإن وقع نصحي في محل القبول فقد تبين الرشد من الغي وإن رددت كلامي وأعرضت عن العمل به فلا إكراه في الدين. فتصدى الوزير للكلام وكشف عن ثغر بيانه اللثام وبرز في ميدان الملاينة والمخادعة وسلك طريق الملاطفة في المصانعة وقال الحمد لله الذي من على مولانا الملك بهذا الأخ الحكيم الفاضل العليم الناظر في العواقب صاحب الرأي المصيب والفكر الثاقب لقد بالغ في النصيحة بعباراته المليحة وإشاراتة الصحيحة، الدالة منه على سلامة القريحة

(١) البيان والتبيين الجاحظ ١٠/١

(٢) البيان والتبيين الجاحظ ١٨/١

فكل شيء نهاء هو الذي يقتضيه الفعل القويم والمنهج المستقيم ويترتب عليه الذكر الجميل وآثار الثواب الجليل، ولكن الذي نعرفه نحن في حفظ الرياسة وإقامة قانون السياسة هو الذي عليه الناس في هذا اليوم وجرت عليه عوائد الأكابر والأصاغر فإن الزمان قد فسد والخير والفضل فيه قد كسد، وهذا **مقتضى الحال** بين أبناء الزمان والناس تدور مع زمانهم بقدر إمكانهم وقد قيل: الناس بزمانهم أشبه منهم بأبائهم وبعض السياسات تقتضي العقوبة بالتغريم وأخذ المال ولو عفا الإنسان عن مجرم طمع المجرمون فيه وكان كمن عاقب من لا ذنب له فإن وضع الأشياء في محلها هو أحد قوانين الشرع والسياسة وقد قيل: ومن لم يزد عن حوضه بسلاحه ... يهدم ومن لا يظلم الناس يظلملا يسلم الشرف من الأذى ... حتى يراق على جوانبه الدم وقد قيل رب إراقة دم تمنع من إراقة دم وقد قيل: لعل عتبك محمود عواقبه ... وربما صحت الأجساد بالعلل". (١)

"مباحث علمي البديع والبيان بحسب التقسيم الثلاثي للبلاغة عند المتأخرين، كما اشتمل كتابه دلائل الإعجاز على أكثر مباحث (علم المعاني). وتأتي قيمة هذا الكتاب الجليل (أسرار البلاغة) في أنه يبين وجه الحق في قضية المحسنات البديعية التي اعتبرها البلاغيون المتأخرون أمراً خارجاً عن مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، فهي مجرد زينة لفظية يؤتى بها بعد استيفاء الكلام وجوه المطابقة، فيؤتى به لمجرد الزخرف والزينة والكلام في غنى عنه. هذه النظرة الخاطئة هي التي جعلت من البديع حجر عثرة في سبيل ارتقاء النصوص الأدبية في العصر الذي شاعت فيه تلك النظرة العقيمة حيث تبارى قارضو الشعر في تدبيح قصائدهم بصور الزخرف اللفظي الكثيرة المتعددة التي تبارى هؤلاء البلاغيون في تعدادها وبيانها والإيصاء بها. فكانت سمة تلك العصور هي الإكثار من تلك المحسنات والزخارف دون أن يكون لها دور في التعبير عن المعاني أو الأفكار التي صيغت لها تلك النصوص والأشعار، ولعل هذه النظرة الخاطئة قد ظهرت بوادرها في عصر الإمام عبد القاهر الجرجاني بدليل ما استشهد به من الأبيات الدالة على التكلف في استخدام صور الجناس وغيرها من فنون البديع. الأمر الذي دعاه إلى أن يرد الأمر إلى نصابه، ويكشف النقاب عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به تلك المحسنات إذا ما أتت بها مواكبة للمعنى، موافقة له، وذلك إذا أرسلت النفوس على سجيته، ولم يتكلف في إيراد تلك الوجوه من المحسنات. ولذا فقد اجتهد الإمام عبد القاهر في وضع ضوابط توظيف تلك المحسنات، وبيان متى تحسن، ومتى تقبح؛ فمن ذلك قوله: «أما التجنيس؛ فإنك لا تستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً، ولم يكن مرمى الجامع بينهما

(١) مرزبان نامه اسبهد مرزبان ص/ ٢٢



مرمى بعيدا ... إلخ». وتراه ينعي على المتأخرين في زمانه المغالاة في أمر تلك المحسنات فيقول: «وقد تجد في كلام المتأخرين الآن كلاما حمل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع إلى ما له اسم في البديع إلى أن ينسى أنه يتكلم ليفهم، ويقول ليبين، ويخيل إليه أنه إذا جمع بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عناه في عمياء، وأن يوقع.» (١)

"خدم المعاني والمصرفة في حكمها، وكانت المعاني هي المالكة سياستها، المستحقة طاعتها. فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته، وأحاله عن طبيعته، وذلك مظنة من الاستكراه، وفيه فتح أبواب العيب، والتعرض للشين. ولهذه الحالة كان كلام المتقدمين الذين تركوا فضل العناية بالسجع، ولزموا سجية الطبع، أمكن في العقول، وأبعد من القلق، وأوضح للمراد، وأفضل عند ذوي التحصيل، وأسلم من التفاوت، وأكشف عن الأغراض، وأنصر للجهة التي تنحو نحو العقل، وأبعد من التعمد الذي هو ضرب من الخداع بالتزويق، والرضى بأن تقع النقيصة في نفس الصورة. وإن الخلقة، إذا أكثر فيها من الوشم والنقش، وأثقل صاحبها بالحلي والوشى، قياس الحلي على السيف الددان (١)، والتوسع في الدعوى بغير برهان، كما قال: [من الطويل] إذا لم تشاهد غير حسن شياتها ... وأعضائها فالحسن عنك مغيب (٢) وقد تجد في كلام المتأخرين الآن كلاما حمل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع إلى ما له اسم في البديع، إلى أن ينسى أنه يتكلم ليفهم، ويقول ليبين، ويخيل إليه أنه إذا جمع بين أقسام البديع في بيت فلا ضير أن يقع ما عناه في عمياء، وأن يوقع السامع من طلبه في خبط عشواء، وربما طمس بكثرة ما يتكلفه على المعنى وأفسده، كمن ثقل العروس بأصناف الحلي حتى ينالها من ذلك مكروه في نفسها (٣). (١) الددان من السيوف: نحو الكهام. وقال ثعلب: هو الذي يقطع به الشجر، وهو عند غيره إنما هو المعضد، وسيف كهام وددان بمعنى واحد. (٢) البيت للمتنبي في ديوانه: ٢٣٠ / ٢، من قصيدة أغالب فيك الشوق، وقبله: وما الخيل إلا كالصديق قليلة ... وإن كثرت في عين من لا يجرب البيت في الإيضاح: ٣٤٦، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، طبعة مؤسسة المختار. والشيات: جمع شية وهي كل لون في الشيء مخالف لمعظم لونه الأصلي والضمير للخيل التي يصفها. (٣) لا يفهم من هذا الكلام أن عبد القاهر يمنع من التحسين اللفظي أو يقف معارضا له، بل إن ذمه منصب على من بالغ في هذا الأمر حتى جعل هذا التحسين همه ودأبه ونسي غرضه، وتناسى وظيفة هذا التحسين ودوره في تحقيق مطابقة الكلام لمقتضى الحال خلافا لمتأخري البلاغيين الذين قصروا دور المحسنات اللفظية على

(١) أسرار البلاغة في علم البيان الجرجاني، عبد القاهر ص/ ١٠



وظيفة التزيين والتحسين دون أن يكون لها أدنى دور في تحقيق المطابقة، شأنها في ذلك شأن العلمين الآخرين (المعاني والبيان) وقد فصلت القول في هذه القضية في أكثر من موضع من كتبي، من ذلك الفصل الذي عقده لذلك في رسالتي للماجستير عن الجهود البلاغية للإمام الطيبي، ط مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة. وقد بينت فيها أن تلك المحسنات منها ما هو بليغ، ومنها ما هو مطابق، ومنها ما هو متكلف، فليراجع ما كتبناه هنالك.. " (١)

"الفصل الأول في ضبط معاهد علم المعاني والكلام فيها علم أن مساق الحديث يستدعي تمهيدا وهو أن **مقتضى الحال** عند المتكلم يتفاوت كما ستقف عليه إذا أفضت النوبة على التعرض له من هذا الكتاب بإذن الله تعالى فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته على أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق وهو الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى ونزلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات وأخرى تقتضي ما نفتقر في تأديته على أزيد وظاهر أن الخطأ الذي نحن بصدد لا يجمع في الأول أدنى التمييز فضلا أن يقع فيه من العاقل المتفطن وإنما مثار الخطأ هو الثاني وإن اختلج في وهمك أن الاحتراز عن الخطأ في الثاني إن لم يتوقف على علم المعاني استغنى عنه وإن توقف عليه ولا شبهة في أن الكلام فيه كلام من القبيل الثاني فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ويتسلسل أو يدور فاستوضح ما أجبنا به عن تعلم علم الاستدلال وعلم العروض، إذ قيل إن كان العقل أو الطبع يكفي في البابين فليستغن عن تعليمهما وإلا كان تعليمهما موقوفا على تعليم سابق والمآل إما الدور أو التسلسل وسننظم لك هذين العلمين في سلك التعرض لهما إذا حان وقته بإذن الله تعالى. وإذ قد عرفت هذا فنقول: إن التعرض لخواص تراكيب الكلام." (٢)

"عارف وأنت تريد زيد عارف أو ثابتا معرفا من أحد المعارف وستعرفها مصحوبا بشيء من التوابع أو غير مصحوب مقرونا بفصل أو غير مقرون أو منكرا مخصوصا أو غير مخصوص مقدا على المسند أو مؤخرا عنه. وأما الاعتبار الراجع على المسند من حيث هو مسند أيضا فككونه متروكا أو غير متروك وكونه مفردا أو جملة وفي أفراد من كونه فعلا أو اسما منكرا أو معرفا مقيدا كل من ذلك بنوع قيد أو غير مقيد وفي كونه جملة من كونها اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية وكونه مقدا أو مؤخرا هذا إذا كانت الجملة الخبرية مفردة. أما إذا انتظمت مع أخرى فيقع إذ ذاك اعتبارات سوى ما ذكر فن رابع ولا يتضح الكلام في

(١) أسرار البلاغة في علم البيان الجرجاني، عبد القاهر ص/١٧

(٢) مفتاح العلوم السكاكي ص/١٦٣

جميع ذلك اتضاحه إلا بالتعرض **لمقتضى الحال** فبالحري أن لا نتخذة ظهريا فنقول والله الموفق للصواب:

لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة التشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغير مقام الكلام بناء عللاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر. ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه **مقتضى الحال**، فإن كان **مقتضى الحال** وإطلاق الحكم فحسن الكلام تحريده عن مؤكيدات الحكم. وإن كان **مقتضى الحال** بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة وإن كان **مقتضى الحال** طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وإن كان المقتضى اثباته مخصصا يشي من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب أعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك وما ذكره حديث إجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك بإذن الله، وقد ترتب الكلام ههنا كما ترى على فنون أربعة. الفن الأول في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري. الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند إليه. الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند. الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، وقبل أن نمح هذه الفنون حقها في الذكر ننبهك على أصل لتكون على ذكر منه وهو: أن ليس من الواجب في صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها على مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشي عليها في استفادة الذوق منها فكيف إذا كانت الصناعة مستندة على تحكمات وضعية واعتبارات إلفية فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك على أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق وكان شيخنا الحاتمي ذلك الإمام الذي لن تسمح بمثله الأدوار ما دار الفلك الدوار تغمده الله برضوانه يحيلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام إذا راجعناه فيها على الذوق ونحن حينئذ ممن نبغ في عدة شعب من علم الأدب وصبغ بها يده وعانى فيها وكده وكده وها هو الإمام عبد القاهر قدس الله روحه في

دلائل الإعجاز كم يعيد هذا. تخبار أو الإنكار ومقام البناء على السؤال يغير مقام البناء على الإنكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر. ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه. " (١)

"مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال وإطلاق الحكم فحسن الكلام تحريده عن مؤكدات الحكم. وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليله بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وإن كان المقتضى اثباته مخصصا يشئ من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها والإيجاز معها أو الإطناب أعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقا لذلك وما ذكره حديث إجمالي لا بد من تفصيله فاستمع لما يتلى عليك بإذن الله، وقد ترتب الكلام ههنا كما ترى على فنون أربعة. الفن الأول في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري. الفن الثاني في تفصيل اعتبارات المسند إليه. الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند. الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب، وقبل أن نمنح هذه الفنون حقها في الذكر ننبهك على أصل لتكون على ذكر منه وهو: أن ليس من الواجب في صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها على مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها فكيف إذا كانت الصناعة مستندة على تحكمات وضعية واعتبارات إلفية فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلد صاحبها في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك على أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق وكان شيخنا الحاتمي ذلك الإمام الذي لن تسمح بمثله الأدوار ما دار الفلك الدوار تغمد الله برضوانه. " (٢)

"فيها طويلة مع فضل إلهي من سلامة فطرة واستقامة طبيعة وشدة ذكاء وصفاء قريحة وعقل وافر ومن أتقن الكلام في اعتبارات الاعتبارات وقف على اعتبارات النفي. واعلم أنك إذا حذف في هذا الفن لصدق

(١) مفتاح العلوم السكاكي ص/١٦٨

(٢) مفتاح العلوم السكاكي ص/١٦٩

همتلك واستفراغ جهدك فيه وبالبحري أمكنك التسلق به على العثور على السبب في أنزل رب العزة قرآنه المجيد على هذه المناهج إن شاء الله تعالى. الفن الثاني لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على **مقتضى الحال** وعلى لا انطباقه وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك المنتصب لاقتداح زناد عقلك المتفحص عن تفاصيل المزايا التي بها يقع التفاضل وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق والتناضل أن ترجع على فكرك الصائب وذهنك الثاقب وخاطرك اليقظان ولا تنبأهك العجيب الشأن ناظرا بنور عقلك وعين بصيرتك في التصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كفيات مختلفة وصور متنافية حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها فهو الرهان الذي يجرب به الجياد والنضال الذي يعرف به الأيدي الشداد فتعرف أيما حال يقتضي طي ذكره وأيما حال يقتضي خلاف ذلك وأيما حال يقتضي تعرفه مضمرا أو علما أو موصولا أو اسم إشارة أو معرfa باللام أو بالإضافة وأيما حال يقتضي تعقيبه بشيء من التوابع الخمسة والفصل وأيما حال يقتضي تنكره وأيما حال يقتضي تقديمه على المسند وأيما حال يقتضي تأخير عنه وأيما حال يقتضي تخصيصه أو إطلاقه حال التنكير وأيما حال يقتضي قصره على الخبر.. (١)

"سننها المسلك عند طوارق النوائب وبوارق المصائب فحين لم تفعل شككته في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب ذي حرق قائلا له تطاول ليلك مسليا وفي التفاته الثاني على أن المتحزن تحزن تحزن صدق ولذلك لا يتفاوت الحال خاطبتك أم لم أخاطبك وفي التفاته الثالث على أن جميع ذلك إنما كان لما خصه ولم يتعداه على من سواه أو نبه في التفاته الأول على أن ذلك النبأ أطار قلبه وأبار لبه وتركه حائرا فما فطن معه **لمقتضى الحال** من الحكاية فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمرا ونهيا والإنسان إذا دهمه ما تحار له العقول وتطير له الأبواب وتدهش معه الفطن لا يكاد يسلم كلامه عن أمثال ذلك وفي التفاته الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفاق شيئا مدركا بعض الإدراك ما وجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة قائلا وبات وباتت له وفي التفاته الثالث على ما سبق أونبه في التفاته الأول على أن نفسه حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب قائلا له على سبيل التوبيخ والتعير تطاول ليلك وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب فحين سكت عنه الغضب بالعتاب الأول فإن سورة الغضب بالعتاب تنكسر ولي عنها الوجه وهو يدمدم قائلا وبات وباتت له وفي التفاته الثالث على ما تقدم وإنما ذكرت لك ما ذكرت لنقف على

(١) مفتاح العلوم السكاكي ص/١٧٥

أن الفحول البزل لا يعترفون بالبلاغة لامرئ ولا يقيمون لكلامه وزنا ما لم يعثروا من مطاوى افتناناته على لطائف اعتبارات والتفاضل بين الكلامين قلما يقع إلا بأشباهها. واعلم أن لطائف الاعتبارات المرفوعة لك في هذا الفن من تلك المطامح النازحة من مقامك لا تثبتها حق إثباتها ما لم تتمر بصيرتك في الاستشراق لما هبا لك أطباء المجهود ولم تختلف في السعي للتنقيح عنها وراءك كل حد معهود ماذا بضبعك صدق همة تبطش في متوخابك ببايع بسيط أن لا تزل عن مرمى غرضك ولو مقدار فسيط مستظها في طماعيتك". (١)

"أن يحمل اقرأ على معنى افعّل القراءة وأوجدتها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويمنع في أحد الوجهين غير معدى على مقروء به وأن يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذي بعده. والحالة المقتضية للنوع الثالث هي كونه العناية بما يقدم أتم وإيراده في الذكر أهم، والعناية التامة بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه نوعان: أحدهما أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو على العدول عنه كالمبتدأ المعروف فإن أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف وكذا الحال المعروف فأصله التقديم على الحال، نحو جاء زيد راكبا وكالعامل فأصله التقدم على معموله نحو عرف زيد عمرا وكان زيد عارفا وأن عارف ومن زيد وغلّام عمرو كالفاعل فأصله التقدم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز، نحو ضرب زيد الجاني بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له ممتلئا من الغضب وامتلأ الإناء ماء وكارذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب علمت نحو منطلقا أو في حكم فاعل من مفعول باب أعطيت وكسوت، نحو أعطيت درهما وكسوت عمرا جبة فزيد عاط وعمرو مكتس فحقهما التقدم على غيرهما وكالمفعول المتعدى إليه وساطة فأصله لتقدم على المتعدى إليه بوساطة نحو ضربت الجاني بالسوط وكالتوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها نحو جاء زيد الطويل راكبا وعرفت أنا وكذا عرفت أنا وفلان وغير ذلك مما عرف له في علم النحو موضع من الكلام بوصف الأصلة بالإطلاق. وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في". (٢)

"لم يعطف لهم إلف خيفة أن يظن العطف على أن إخوانكم قريش فيفسد معنى البيت ولك أن تقول جاء على طريق الاستئناف قوله لهم إلف وليس إلف وذلك أنه حين أبدى إنكار زعمهم عليهم بفحوى الحال فكان مما يحرك السامعين أن يسألوا لم تنكر فصل قوله لهم إلف عما قبله ليقع جوابا للسؤال الذي

(١) مفتاح العلوم السكاكي ص/٢٠٤

(٢) مفتاح العلوم السكاكي ص/٢٣٦

هو **مقتضى الحال**، ومن أمثلة القطع للوجوب قوله عز من قائل " وإذا خلوا على شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم " لم يعطف الله يستهزئ بهم للمانع عن العطف لكان المعطوف عليه إما جملة قالوا وإما جملة أنا معكم إنما نحن مستهزءون لكن لو عطف على إنما نحن مستهزءون لشاركه في حكمه وهو كونه من قولهم وليس هو بمراد ولو عطف على قالوا لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم وهو إذا خلوا على شياطينهم لما عرفت في فصل التقديم والتأخير وليس هو بمراد فإن استهزاء الله بهم وهو أن خذلهم فخلاهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال خلوا على شياطينهم أم لم يخلوا إليهم، وكذا قوله تعالى " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون " قطع ألا إنهم لثلاث يستلزم عطفه على إنما نحن مصلحون كونه مشاركا له في أنه من قولهم أو عطفه على قالوا كونه مختصا بالظرف اختصاص قالوا به لتقدمه عليه وهو. (١)

"إذا قيل لهم لا تفسدوا فإنهم مفسدون في جميع الأحيان سواء قيل لهم لا تفسدوا أو لم يقل، وكذلك قوله " وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء " قطع ألا إنهم لمثل ما تقدم في الآية السابقة، ولك أن تحمل ترك العطف في الله يستهزئ بهم على الاستئناف من حيث أن حكاية المنافقين في الذي قبله لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا ما مصير أمرهم وعقبى حالهم وكيف معاملة الله إياهم لم يكن من البلاغة أن يعرى الكلام عن الجواب فلزم المصير على الاستئناف وأن نقول في ألا إنهم هم المفسدون ترك العطف فيه للاستئناف أيضا ليطابق **مقتضى الحال** وذلك أن ادعاءهم الصلاح لأنفسهم على ما ادعوه مع توغلهم في الإفساد مما يشوق السامع أن يعرف ما حكم الله عليهم فكان وروده بدون الواو هو المطابق كما ترى وكذا في ألا إنهم هم السفهاء ومن أمثلة الاستئناف قوله: زعم العواذل أنني في غمرة ... صدقوا ولكن غمرتني لا تنجليلم يعطف صدقوا على زعم العواذل للاستئناف وقد أصاب المحرز وذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذال بقوله زعم العواذل أنني في غمرة فكان مما يحرك السامع عادة ليسأل هل صدقوا في ذلك أم كذبوا صار هذا السؤال **مقتضى الحال** فبنى عليه تاركا للعطف على ما قبله إيراد الجواب عقيب السؤال، وكذلك قوله: زعم العواذل أن ناقة

(١) مفتاح العلوم السكاكي ص/ ٢٦٢

جندب ... بجنوب خبت عريت وأجمتكذب العواذل لو رأين مناخنا ... بالقادسية قلن لج وذلتفصل كذب العواذل فلم بعطفه ليقع جوابا لسؤال اقتضاه الحال. (١)

"وأما الفرق بينه وبين الحقيقة، فهو أن الحقيقة جارية على العموم في نظائر، ألا ترى أنا إذا قلنا: "فلان عالم" صدق على كل ذي علم، بخلاف ﴿واسأل القرية﴾ ١؛ لأنه لا يصح إلا في بعض الجمادات دون بعض؛ إذ المراد أهل القرية؛ لأنهم ممن يصح السؤال لهم، ولا يجوز أن يقال: واسأل الحجر والتراب، وقد يحسن أن يقال: واسأل الربيع والطلل. واعلم أن كل مجاز فله حقيقة؛ لأنه لم يصح أن يطلق عليه اسم المجاز إلا لنقله عن حقيقة موضوعه له، إذ المجاز هو اسم للموضع الذي ينتقل فيه من مكان إلى مكان، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من الحقيقة إلى غيرها. وإذا كان كل مجاز لا بد له من حقيقة نقل عنها إلى حالته المجازية، فكذلك ليس من ضرورة كل حقيقة أن يكون لها مجاز، فإن من الأسماء ما لا مجاز له، كأسماء الأعلام؛ لأنها وضعت للفرق بين الذوات لا للفرق بين الصفات. وكذلك فاعلم أن المجاز أولى بالاستعمال من الحقيقة في باب الفصاحة والبلاغة ٢؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحقيقة التي هي الأصل أولى منه؛ حيث هو فرع عليها، وليس الأمر كذلك؛ لأنه قد ثبت وتحقق أن فائدة الكلام الخطابي هو إثبات الغرض المقصود في نفس السامع بالتخييل والتصوير حتى يكاد ينظر إليه عيانا. ألا ترى أن حقيقة قولنا: "زيد أسد" هي قولنا: "زيد شجاع"، لكن فرق بين القولين في التصوير والتخييل، وإثبات الغرض المقصود في نفس السامع؛ لأن \_\_\_\_\_ ١ سورة يوسف: آية ٢٠٨٢ هذا رأي من الآراء الشائعة، وليس على إطلاقه؛ لأنه إذا كانت البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، كانت البلاغة في المجاز كما تكون في الحقيقة، والتحقيق أنه لو لم يؤد المجاز غرضا من الأغراض البلاغية لا تؤديه الحقيقة، لكانت الحقيقة أولى منه بالاستعمال، وقد ذكر المؤلف نفسه فيما يلي بعض الأغراض التي يفضل بها المجاز، وعاد إلى الرأي الذي قلناه.. (٢)

"

وقيل ملكة ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب بلاغة الكلام

(١) مفتاح العلوم السكاكي ص/٢٦٣

(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ت الحوفي ابن الأثير، ضياء الدين ٨٨/١



وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته **لمقتضى الحال** مع فصاحته **ومقتضى الحال** مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التنكير يبين مقام التعريف ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ومقام التقديم يبين مقام التأخير ومقام الذكر يبين مقام الحذف ومقام القصر يبين مقام خلافه ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام إلى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته له **فمقتضى الحال** هو الاعتبار المناسب وهذا أعني تطبيق الكلام على **مقتضى الحال** هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تآخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الإعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ كقوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة

." (١)

" إلى المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ فالجمع بينهما بما قدمناه يحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على نفى أنها من صفات المفردات من غير اعتبار للتركيب وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب

وللبلاغة طرفان أعلى إليه تنتهي وهو حد الإعجاز وما يقرب منه وأسفل منه تبتدىء وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة

وإذ قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة إلى مطابقة **مقتضى الحال** ولا إلى الفصاحة تورث الكلام حسنا وقبولا بلاغة المتكلم

وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ت غزاوي القزويني ، جلال الدين ص/١٣



وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ كلاماً كان أو متكلماً فصيح وليس كل فصيح بليغاً الثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره

والثاني أعني التمييز منه ما يتبين في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو أو يدرك بالحس وهو ما عدا التعقيد المعنوي

وما يحترز به عن الأول أعني الخطأ هو علم المعاني

." (١)

"

وما يحترز به عن الثاني أعني التعقيد المعنوي هو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** وفصاحته هو علم البديع وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم سمي الأول علم المعاني والثاني والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق **مقتضى الحال** قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات المعروفة بالجزئيات كما قال صاحب القانون في تعريف الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان وكما قال الشيخ أبو عمر رحمه الله التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم وقال السكاكي علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره وفيه نظر إذ التبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به ثم قال وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فإن أراد التراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وإن أراد غيرها فلم يبينه على أن قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ت غزاوي القزويني ، جلال الدين ص/١٥

". (١)

" نحو الافتتاح إلى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته قوي ذلك المحرم ثم إذا انتقل إلى قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ثم إذا انتقل إلى خاتمه هذه الصفات العظام وهي قوله مالك يوم الدين الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات

وكما في قوله تعالى ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول﴾ لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعظيما لاستغفاره وتنبهها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان

وذكر السكاكي لالتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها أحدهما أن يكون قصد تهويل الخطب واستفضاعه فنبه في التفاتة الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الشكلى فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه وخاطبها بتناول ليلك تسلية أو على أنها لفضاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية وفي الثاني على أنه صادق في التحزن خاطب أولا وفي الثالث على أنه يريد نفسه أو نبه في الأول على أن النبأ لشدة تركه حائرا فما فطن معه **لمقتضى الحال**

". (٢)

" الفن الثالث في علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** ووضوح الدلالة وهذه الوجوه ضربان ضرب يرجع إلى المعنى وضرب يرجع إلى اللفظ أما المعنوي فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد اسمين كقوله تعالى ﴿وتحسبهم أيقاظا وهم رقود﴾ أو فعلين كقوله تعالى ﴿تؤتي الملك من تشاء

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ت غزاوي القزويني ، جلال الدين ص/١٦

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ت غزاوي القزويني ، جلال الدين ص/٧٥

وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء ﴿ وقول النبي صلى الله عليه وسلم للأَنْصار ( إنكم لتكثرون عند الفزع وتقلون عند الطمع ) وقول أبي صخر الهذلي  
( أما والذي أبكى وأضحك والذي \*\* أمات وأحيا والذي أمره الأمر )  
وقول بشار  
( إذا أيقظتك حروب العدى \*\* فنبه لها عمرا ثم نم )

." (١)

"بليغة ١. \_\_\_\_\_ ١ إذالم يسمع ذلك عن العرب، وهذا هو التعليل الصحيح. وبعضهم  
يلعل لهذا بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد، وورد على هذا  
التعليل بأن عدم تحقق المطابقة لمقتضى الحال في المفرد إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم، فلم لا  
يجوز أن تكون هناك بلاغة أخرى غير المطابقة يصح وجودها في الكلمة؟." (٢)  
"البلاغة.وأما بلاغة الكلام:فهي مطابقتها لمقتضى الحال ١ مع فصاحته. \_\_\_\_\_ ١ أي  
لجميع ما يقتضيه الحال على قدر الطاقة، فالمراد المطابقة الكاملة وقوله لمقتضى الحال أي لمناسب  
الحال لا موجهه، والمراد بمناسب الحال الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني دون كفيات دلالة  
اللفظ التي يتكفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعايتها بأن يؤدي الكلام الطابق  
بدلالات وضعية. نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح والخفاء فلا بد في بلاغة الكلام  
من رعاية كيفية الدلالة أيضا.والحال هو الداعي للمتكلم إلى إيراد الكلام على وجه مخصوص، أي إلى أن  
يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما، وهي مقتضى الحال. مثلا إنكار المخاطب  
للحكم حال يقتضي تأكيده، والتأكيد مقتضى الحال. ومعنى مطابقتها له أن الحال إن اقتضى التأكيد كأن  
الكلام مؤكدا وإن اقتضى الإطلاق كان الكلام عاريا عن التأكيد، وهكذا إن اقتضى حذف المسند إليه حذفه  
وإن اقتضى ذكره ذكره، إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني. فالإنكار حال، والتأكيد  
مقتضى، وقولك "إن زيدا في الدار" مؤكدا بأن كلام مطابق لمقتضى الحال، يعني أنه مشتمل عليه، إذ هذا  
المثال مشتمل على التأكيد، وليس المراد بكونه مطابقا له أنه جزئي من جزئياته إذ لا يصدق عليه أي لا

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ت غزاوي القزويني ، جلال الدين ص/٣١٧

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٢٠/١

يحمل عليه، ضرورة أن **مقتضى الحال** هو التأكيد وهو لا يحمل على قولك أن زيدا في الدار إذ لا يقال "إن زيدا في الدار" تأكيد، فالمراد بالمطابقة هنا الاشتغال لا مصطلح المنطقة الذي هو الصدق. والتحقيق أن **مقتضى الحال** هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية، ومطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئي الصادر من المتكلم الملقى للمخاطب المشتمل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه الحال، فإن ذلك المقتضى صادق عليه، فقولنا "إن زيدا في الدار" مؤكدا جزئي من جزئيات ذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه الحال، الذي هو الإنكار المقتضى لكلام مؤكد بمطلق تأكيد لا بتأكيد مخصوص، فقولنا "أن زيدا في الدار" مطابق له بمعنى أنه صادق عليه -أي بمعنى أن الكلام الكلي المؤكد الذي هو **مقتضى الحال** صادق ومحمول على هذا الجزئي لكونه جزئيا من جزئياته. فالبلاغة على هذا التحقيق مطابقة هذا الجزئي لذلك الكلي بمعنى كونه جزئيا من جزئياته بحيث يصح حمل **مقتضى الحال** عليه، فالكلام الجزئي مطابق "بكسر الباء" والكلام الكلي مطابق "بفتحها". هذا هو تحقيق السعد في مختصره، وإن كان قد حقق في كبره أن التحقيق هو مذهب الجمهور الأول: من أن المقتضى هي الخصوصية والمطابقة هي الاشتغال. وهذا والحال على المذهبين واحد، وهو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، سواء كان ذلك الأمر داعيا له في نفس الأمر أو غير داع في نفس الأمر بل بتنزيل، فالحال هو الأمر الداعي مطلقا. أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي في نفس الأمر لاعتبار المتكلم خصوصية ما، فهو أخص من الحال.. (١)

"و**مقتضى الحال** مختلف. فإن مقامات الكلام متفاوتة ١ فمقام التنكير يبين مقام التعريف ٢ ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ٣ ومقام التقديم يبين مقام التأخير ٤، ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافة، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ١ لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال؛ لأن التغير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه، وفي المقام كونه محلا له. ٢ فالمقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يبين المقام الذي يناسبه التعريف. ٣ أي مقام إطلاق الحكم أو التطبيق أو المسند إليه أو السند أو متعلقه يبين مقام تقييده بمؤكد أو أداة أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك. ٤ أي مقام تقديم المسند إليه أو متعلقاته يبين مقام تأخيره.. (٢)

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني، جلال الدين ٤١/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني، جلال الدين ٤٢/١

"ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي ١. وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام ٢.. إلى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع. وارتفاع ٣ شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ٤، وانحطاطه بعدم مطابقته له. فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ٥ \_\_\_\_\_ ١ فإن مقام الأول يبين مقام الثاني؛ لأن الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي ٢. راجع ص ١٣ من المفتاح. وقوله ولكل كلمة أي كالفعل، مع صاحبها أي كأداة الشرط مثل أن الشرطية إذ لها معها مقام ليس لذلك الكلمة مع ما يشارك تلك صاحبة في أصل المعنى كذا الشرطية، فالفعل الذي قصد اقترانه بأداة الشرط له مع أن مقام ليس له مع إذا وكذلك من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع، على أن المراد بالكلمة أداة الشرط وبصاحبها الماضي وبمشارك صاحبة الفعل المضارع. وهكذا ما يشبه ذلك فللفعل مع هل الاستفهامية مقام ليس له مع الهمزة، والمسند إليه مع المسند الفعلي له مقام معه ليس له مع المسند الاسمي الخ. ٣. راجع ص ٧٣ من المفتاح تجد ما هنا مأخوذاً منه بالنص والمقصود من هذا بيان تعدد مراتب البلاغة، والحسن المراد منه الحسن الذاتي الداخل في البلاغة لا العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية، والمراد بالقبول عند السامع. والمراد بالكلام الكلام الفصيح. ٤ أي باشماله على الأمر المعتبر المناسب لحال المخاطب، فكلما كان الاشتمال أتم كان الكلام أرفع وأعلى. فالمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة للعرب الخاص أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء لغيرهم. ٥ يعني إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما يفيد إضافة المصدر -لأنه مفرد مضاف لمعرفة فيعم والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر.. فالمعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة. فالباء في قولنا: بمطابقته للسببية القريبة حتى يفيد العموم -ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال. فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى

**الحال** واحد. فهما متحدان أو متساويان. **فمقتضى الحال** هو مناسب الحال لا موجهه.. " (١)

"وهذا -أعني تطبيق الكلام على **مقتضى الحال**- هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم. حيث يقول: النظم تأخي معاني النحو فيما بين الكلم، على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام. فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى ١ عند التركيب ٢. وكثيراً ما يسمى ذلك ٣ فصاحة أيضاً ٤. وهو مراد الشيخ \_\_\_\_\_ ١ صرح عبد القاهر بأن وصف اللفظ بالفصاحة إنما هو من حيث أنه دال على

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٤٣/١

المعنى "٥٠ دلائل الإعجاز". والحاصل أنه إذا كانت البلاغة هي المطابقة والمطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف. لكن رجوعها له باعتبار أفادته المعنى الحاصل بسبب التركيب، وهو المعنى الثاني الذي يعتبره البلغاء. وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال الزائد على أصل المراد. فالبلاغة إذا وصف بها المعنى كان المراد المعنى الثاني باعتبار أن المقصود من اللفظ إفادته. وإذا وصف بها اللفظ فهو باعتبار إفادته ذلك المعنى المقصود ونفيه عن اللفظ مراد به اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات. ونفيها عن المعنى مراد به المعنى الأول للفظ الذي هو مجرد ثبوت المحكوم للمحكوم عليه. ٢ لأن البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما تكون باعتبار المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة. ٣ أي الوصف المذكور. ٤ كما يسمى بلاغة، فهما مترادفان، عن عبد القاهر حقيقته، وعلى شيء من التجوز عند الخطيب.. (١)

"وأسفل، منه تبدئ وهو ما ١ إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات ٢ وإن كان صحيح الإعراب ... وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة ٣: وإذا قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها، فاعلم ١ أي هو طرف للبلاغة إذا غير الكلام عنه إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل. ٢ التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد. ٣ أي بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة بناء على أن البلاغة هي المطابقة لمقتضى الحال في الجملة، لكن الحق كما في عبد الحكيم أنها مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لكن بقدر الطاقة. هذا وبلاغة الكلام تتفاوت باختلاف الخصوصيات كما أو كيفا والمقام واحد، وباختلاف الخصوصيات تبعا لاختلاف المقامات، وبترك خصوصية مراعاة لحال المخاطب. وللبلغة طرف أسفل وطرف أعلى وما بينهما: أما الأسفل فهو الكلام الفصيح الذي طابق أدنى مطابقة وليس تحته إلا ما يلتحق بأصوات الحيوانات. وأما الأعلى فهو حد الإعجاز الكلام الإلهي وما يقرب منه "وهو أبلغ كلام البشر" .. وبينهما مراتب لا تحصى. ولنا أن نتساءل. هل في طاقة البلغاء - بالطبع أو بالاكْتساب - الوصول إلى حد الإعجاز، ولو بأن يأتوا بمثال أقصر سورة من القرآن؟ وللجواب على ذلك. أقول: ولا شك أن علوم البلاغة ترسم أصول البيان العربي والسليقة العربية ومناهج الأداء والأسلوب، وبالوقوف على ذلك يمكن مع سلامة الذوق محاكاة أهل هذه

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٤٤/١

السليقة في بلاغتهم، فتكلم عن علوم البلاغة - لأنها قواعد السليقة العربية، وهل توصل إلى حد الإعجاز، وهل هي صالحة كأداة للوصول إلى مرتبة الإعجاز؟ ولا شك أن علوم البلاغة لا تؤدي إلى الوصول لحد البلاغة؛ لأنها لا تعرفنا المقامات بل الخصوصيات وحدها، ولو فرضنا جـدلاً أنها تعرفنا مع الخصوصيات المقامات أيضاً، فلا تسلم الإحاطة بها لو فرضنا الإحاطة بها فإنها لا تعطيك قدرة على إنشاء كلام بليغ بدليل أن كثيراً من علماء البلاغة لم يستطيعوا الإتيان بكلام بليغ، ولو فرضنا أنها تعطي الملكة فلا شك في أن الملكة البشرية لا تقدر على مراعاة الخصائص كلها في الكلام البليغ..<sup>(١)</sup>

"أنه يتبعها وجوه كثيرة ١ غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة، تورث الكلام حسناً وقبولاً. \_\_\_\_\_ ١ هذا ويرى علماء البلاغة أن القرآن يتفاوت في بلاغته؛ لأنه: أقدر يقتضي المقام عشر خصوصيات فيأتي الله عز وجل بخمس منها حسب قدرة البشر مراعاة للمقام. ب وقد تختلف المقامات فيكون مقام مقتضيا لعشر خصوصيات وآخر مقتضيا لخمس ولا شك أن الكلام الذي روعيت فيه العشرة أبلغ من الآخر. وأرى أن القرآن لا تتفاوت بلاغته وأن أسلوبه وسوره وآياته في درجة واحدة من البلاغة. ويمكن الرد على رأي علماء البلاغة بما يأتي: أن مراعاة مقام المخاطب واللاتيان بكلام يوافق حاله هو البلاغة الكاملة التي ليس فيها تفاوت. ب لا نسلم أن الكلام الأول أبلغ من الثاني بل هما في درجة واحدة من البلاغة؛ لأن العبرة ليست بالكم بل بالكيف، ولو سلمنا لهم رأيهم لكانت سورة البقرة أبلغ من "قل هو الله أحد" أو كانت أبلغ من نصفها، أو لكان القرآن أبلغ من سورة منه. أوهي المحسنات البديعية، وتحسينها عرضي خارج عن حد البلاغة، وإنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة. وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ لأنها ليست مما تجعل المتكلم متصفاً بصفة. والمحسنات البديعية إن أتى بها في الأسلوب من حيث أنها محسنة بحث عنها في علم البديع وكان تحسينها عرضياً، أما إذا اعتبرت من حيث المطابقة فتحسينها ذاتي يبحث عنه في علم المعاني. هذا والبلاغة هي المطابقة والفصاحة واعتبار الخصوصيات، فالمطابقة والفصاحة أعم من البلاغة من حيث التحقق؛ لأنهما يوجدان بدون البلاغة فيما إذا لم تراعى الخصوصية، وحينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة كونها غيرهما؛ لأنهما تابعان لها أيضاً باعتبار أنهما من جملتها، فاحتاج إلى إفادة أنها غيرهما، فقال الخطيب في التلخيص: ويتبعها وجوه آخر، فقله "آخر" يفيد أن تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الأمرين اللذين تحصل بهما البلاغة وتلك الوجوه في الكلام إنما تكون بعد البلاغة. ويقول السكاكي: البلاغة بمرجعها: علم المعاني

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني، جلال الدين ٤٧/١



وعلم البيان، والفصاحة بنوعيهما: اللفظية والمعنوية، ما يكسو الكلام حلة التزيين، وههنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى وقسم يرجع إلى اللفظ ص ١٧٦ مفتاح.. (١)

"وأما بلاغة المتكلم: فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. وقد علم بما ذكرنا ١ أمران: أحدهما: أن كل بليغ - كلاما كان أو متكلمًا فصيح ٢، وليس كل فصيح بليغا ٣. الثاني: أن البلاغة في الكلام: مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ٤، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره ٥. ١ أي من تعريف البلاغة والفصاحة ٢. لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا، أي بلاغة كلام أو متكلم، لكن أخذها في بلاغة الكلام صراحة وفي بلاغة المتكلم بواسطة ٣. لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال. وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال ٤. وإلا ربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا ٥. الأولى أن يقال: وإلى الاحتراز عن أسباب الإخلال بالفصاحة، وذلك لئلا يؤدي الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح، فلا يكون أيضا بليغا لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة. ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها.. (٢)

"والثاني - أعني التمييز ١ - منه ما يتبين في علم متن ٢ اللغة، أو التصريف ٣، أو النحو ٤، أو يدرك بالحس ٥، وهو ٦ ما عدا التعقيد المعنوي ٧. وما يحتز به عن الأول - أعني الخطأ ٨ - هو علم المعاني. وما يحتز به عن الثاني - أعني التعقيد المعنوي - هو علم البيان ٩. وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته، هو علم البديع. ١ أي تمييز الفصيح من غيره ٢. وذلك كالغربة، يعني يعرف بعلم متن اللغة تمييز السالم من الغربة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقيح أو تخريج فهو غير سالم من الغربة ٣. وذلك كمخالفة القياس ٤. كضعف التأليف والتعقيد اللفظي ٥. أي بالذوق وذلك كالتنافر في مستشزر مثلا أو في "وقبر حرب: البيت" ٦. وهو أي ما يبين في العلوم المذكورة أو ما يدرك بالحس ٧. إذ لا يعرف بتلك العلوم تمييز السلام من التعقيد المعنوي من غيره ٨. أي في تأدية المعنى المراد ٩. يسمون

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني، جلال الدين ٤٨/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني، جلال الدين ٤٩/١



هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم كاللغة والنحو والصرف.. (١)

"وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان ١. وبعضهم يسمى الأول علم المعاني، والثاني والثالث علم البيان، والثلاثة علم البديع. \_\_\_\_\_ ١ والبيان في غير الاصطلاح هو المنطق الفصيح المعبر عما في الضمير. ملاحظة: المعنى الأول هو أصل المراد، وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، والمعنى الثاني هو الخصوصيات. كما يرى ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ يسن وسواهم، وقيل المعنى الأول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التراكيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتنكير إلخ، والمعنى الثاني هو الأغراض التي يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل إفادتها وهي أحوال المخاطب التي يورد المتكلم الخصوصيات من أجلها من إشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وإنكار وشك إلخ، وهذا بالنسبة لعلم المعاني، وأما بالنسبة لعلم البيان، فالمعاني الأول هي المدلولات المطابقة مع رعاية **مقتضى الحال**، والمعاني الثواني هن المعاني المجازية أو الكنائية. وهذا هو المأخوذ من الدلائل كما في المطول، وكلام السعد في المختصر يصح حمله على الوجهين. فأصل المراد إذا -الذي هو المعنى الأول- إفادة ثبوت المسند للمسند إليه بأي طريق كان، والخصوصية هي المزايا البلاغية التي يقصدها البليغ كما يرى السعد وهي المعنى الثاني.. لكن عبد الحكيم يرى أن أصل المراد هو أصل المعنى مع الخصوصيات، والمعنى الثاني هو الأغراض، راجع التجريد عند شرح قوله "ويؤتي باسم الإشارة لإفادة القرب أو البعد أو التوسط" مثلاً. ومما في التجريد نستنبط: أن مباحث علم البلاغة عند السعد تشمل المعاني الوضعية للألفاظ والتراكيب، وهي عند السيد خاصة بمستتبعات التراكيب، وعند عبد الحكيم أن مباحثها شاملة للمعاني الوضعية ولستتبعات التراكيب. هذا والنكتة البلاغية لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطرق بل يكفي كونها مناسبة للمقتضى موجبة كانت أو مرجحة أولم تكن كذلك، والترجيح من قصد المتكلم، وهذه هي طريقة المفتاح، ومذهب الشارح أن النكتة لا بد أن تكون موجبة أو مرجحة.. (٢)

"الفن الأول: علم المعاني ١. تعريف الخطيب: وهو علم ٢ يعرف به أحوال اللفظ التي بها يطابق **مقتضى الحال ٣**. \_\_\_\_\_ ١ قدم المعاني على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب، فاتصال المعاني بالبيان كاتصال المفرد بالمركب، ونسبته إليه من جهة التوقف، وإن كان توقف المركب على

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٥٠/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٥١/١

المفرد من جهة كونه جزءا له، بخلاف توقف البيان على المعاني فعلم المعاني كالمفرد والبيان بمنزلة المركب، وذلك؛ لأن رعاية المطابقة **لمقتضى الحال** التي هي ثمرة علم المعاني معتبرة في علم البيان "من حيث أنها شرط في الاعتداد بثمرته التي هي الإيراد، فليس المراد اعتبارها في البيان على سبيل الجزئية له؛ لأنه ليس مركبا من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، فإن الرعاية أمر خارج عن البيان ليست جزءا منه ولا فائدة له، وإنما هي شرط للاعتداد بفائدته، فاعتبرت فيه من تلك الحثية، وأما الإيراد فهو فائدة علم البيان ومقصود منه، فاعتبر فيه من تلك الحثية، مع زيادة شيء آخر هو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة.. فثمرة علم المعاني تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته، فالرعاية والإيراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليهما، فكان علم المعاني بمنزلة الجزء، لكونه ثمرة المقصودة منه كالجزء. وإنما قلنا من حيث اعتبار ثمرته؛ لأن تحققه لا يتوقف على رعاية المطابقة، ومنه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على إيراد المعنى بطرق مختلفة وضوحا وخفاء من غير رعاية للمطابقة، ولا شك أن هذه الملكة تسمى علم البيان. ٢ أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، ويجوز أن يراد به الأصول والقواعد المعلومة. ٣ أي يطابق بها اللفظ **مقتضى الحال**، وذلك احتراز من الأحوال التي ليست بهذه الصفة، مثل الإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البدئية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة... والمراد أنه علم تعرف به هذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ **مقتضى الحال**، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن قصور معاني التعريف والتذكير مثلا، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحثية..... والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. **ومقتضى الحال** على التحقيق هو الكلام الكلي للتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به الشيرازي في شرحه - وذلك حيث يقول السكاكي في تعريف علم المعاني: هو تتبع خواص تراكيب البلغاء إلخ، فهو يشير إلى أن المقتضى هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات؛ لأن الذي يذكر إنما هو الكلام لا الحذف والتقديم إلخ.. وأورد أن الذي يذكر إنما هو الكلام الجزئي لا الكلي فهو كالكيفيات لا يذكر، إلا إن قلنا أنه شاع وصف الكلي بوصف جزئياته-، لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتذكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره، ولو أريد **بمقتضى الحال** الكيفيات لا الكلام، لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**؛ لأنها عين **مقتضى الحال**.. وأحوال

الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة. وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن الصناعة إنما وضعت لذلك.. " (١)

"في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره ١". نقد تعريف السكاكي: "قال الخطيب": وفيه ٢ نظر: ١ إذا التبع ليس بعلم ولا صادق عليه، فلا يصح تعريف شيء من العلوم ٣ به. ٢ ثم قال ٤: "وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء"، ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفه على معرفة البلاغة، وقد عرفها في كتابه بقوله: "البلاغة: هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها". فإن أريد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء، وهو الظاهر، فقد جاء الدور ٦، وإن أراد غيرها فلم يبينه. ١ أي إيراده في الكلام. ٢ أي في تعريف السكاكي لعلم المعاني ٣. أجيب عن هذا الاعتراض: بأن المراد من التبع العلم مجازا مرسلا من إطلاق المسبب على السبب ٤ أي السكاكي كما في المفتاح ص ٥٧٠. بأن يورد كل كلام موافقا **لمقتضى الحال**، فالمراد بالتراكيب في ٦ لأن علم البلاغة يتوقف على تراكيب البلغاء وتراكيب البلغاء تتوقف على علم البلاغة، ومتى عرفنا البلاغة فقد وصلنا إلى حد نعرف به توفية خواص التراكيب حقها. وقد أجيب عن اعتراض الدور هذا بأن بلاغة الكلام غير بلاغة المتكلم، فلا يتوقف العلم بالبليغ المتكلم على العلم ببلاغة الكلام التي وقع فيها التحديد فلا يمتنع أخذ البليغ في الحد.. " (٢)

"٣ على أن قوله "وغیره" مبهم لم يبين مراده به ١. المقصود من علم المعاني: ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب: أولها: إحوال الإسناد الخبري. وثانيها: أحوال المسند إليه. وثالثها: أحوال المسند. ورابعها: أحوال متعلقات الفعل. وخامسها: القصر. وسادسها: الإنشاء. وسابعها: الفصل والوصل. وثمانها: الإيجاز والإطناب والمساواة. ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه أما أن يكون ١. وأجيب عن هذا الاعتراض بأن المراد به الاستهجان بقريئة الاستحسان. هذا وقد بسط الحفيد في "الدر النضيد" شرح تعريف السكاكي ونقده: وقال: المشهور أن المراد بالاستحسان

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٥٢/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٥٤/١

المحسنات البديعية. فالبديع خارج عن المعاني والبلاغة، والأوضح في تعريف علم المعاني كما يرى السعد في المطول أن نقول: هو علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي **لمقتضى الحال**.. (١)

"حيث قال في المرة الأولى: إنا إليكم مرسلون، وفي الثانية: إنا إليكم مرسلون ١. ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس ٢ للكندي عن قوله: إني أجد في كلام العرب حشوا، يقولون: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم، والمعنى واحد. بأن قال، بل المعاني مختلفة، "فعبد الله قائم" إخبار عن قيامه، و"إن عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر. ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً ٣، والثاني طلبياً، والثالث إنكارياً، وإخراج الكلام على هذه الوجوه ٤ إخراجاً على مقتضى الظاهر ٥. \_\_\_\_\_ ١ فأكد في الأول بأن واسمية الجملة، وفي الثانية بالقسم وإن واللام واسمية المجلة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون﴾ [يس: ١٥] ٢. أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد الإمام في اللغة والنحو وصاحب الكامل توفي عام ٢٨٥هـ. والكندي أبو يوسف يعقوب بن إسحاق فيلسوف العرب المشهور المتوفى نحو سنة ٢٥٣هـ. وتجد الرواية كاملة في دلائل الإعجاز ص ٢٤٢ وفي المفتاح أيضاً ص ٣٠٧٤ أي غير مسبوق بطلب ولا بإنكار. ٤ وهي الخلو عن التأكيد في الأول والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث. ٥ أي مقتضى ظاهر الحال وهو أخص مطلقاً من **مقتضى الحال**، فكل مقتضى الظاهر **مقتضى الحال**، ولا عكس، كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فإنه يكون على **مقتضى الحال** ولا يكون على مقتضى الظاهر... هذا والحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة سواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كصور التنزيل، أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع فلذا كان أخص من الحال مطلقاً. ثم إن تلك الكيفية هي مقتضى للحال أو لظاهرة، فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال دون عكس، فعموم المقتضى يقتضي عموم المقتضى.. (٢)

"٢- ذكر الخطيب المجاز العقلي في علم المعاني وذكره السكاكي في علم البيان. أما حجة الخطيب فهي أن المجاز العقلي داخل في تعريف علم المعاني لا البيان فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني، جلال الدين ٥٥/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني، جلال الدين ٧١/١

في تعريف المعاني كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات، فهو من أحوال اللفظ -بواسطة أنه من أحوال الإسناد- التي بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، قال السعد: "وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنها يطابق بها اللفظ **مقتضى الحال** وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحثية -وإلا لو كانا من الأحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمجاز كما ذكر في غيره من المباحث الآتية- فلا يكون داخلا في علم المعاني وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضا من أحوال المسند أو المسند إليه"، هذا اعتراض قوي من السعد، تخلص منه بعض العلماء بحجة واهية وهي أن الخطيب إنما ذكر المجاز والحقيقة العقليين هنا على طريق الاستطراد لا غير أي لا لمناسبة. أما حجة السكاكي في ذكرهما في علم البيان فقوية، قالوا: لما كان علم البيان موضوعا لبيان ما يعرف به كيفية إيراد المعنى الواحد بطريق مختلفة في وضوح الدلالة واختلاف الطرق يكون بالحقيقة والمجازية في الجملة، أوردهما في علم البيان، ولكن الخطيب -كما سبق- راعى أنهما من أحوال الكلام المفيد، باعتبار عروضهما لإسناده الذي به صار مفيدا، والكلام المفيد تراعى فيه المعاني الزائدة على أصل المراد ليطلق بها الكلام **مقتضى الحال**، بخلاف الحقيقة والمجاز اللغويين فليسا من أحوال الكلام المفيد بل من أحوال أجزائه، والمفيد من حيث أنه مفيد بالإسناد هو المعروف للمعاني الزائدة على أصل المعنى المراد ليطلق بها **مقتضى الحال** كما تقدم. قال ابن يعقوب: لكن يرد على هذا أنهما يكونان من علم المعاني أن ذكرنا فيه من حيث المطابقة **لمقتضى الحال**، ولم يذكرنا فيه. (١)

"من تلك الجهة والحثية بل من حيث تفسيرهما وذكر أقسامهما، وقد يجاب عن هذا بأن تصور حقيقتهما يدرك معه بسهولة ما يذكر في علم المعاني من كيفية الاستعمال للمطابقة **لمقتضى الحال**؛ لأنه إذا علم أن المجاز يفيد تأكيد الملازمة علم أنه لا يعدل إليه عند اقتضاء المقام لذلك التأكيد مثلا فكأنه ذكر ولم يصرح به لوضوحه. الحق مع السكاكي في عدهما من علم البيان، وما قيل عن عدهما في المعاني تكلف محض، ولا بن السبكي رأي غريب في توجيه حجة السكاكي في عدهما من البيان، قال: جعلهما السكاكي في علم البيان؛ لأنه كان ينكر هذه الحقيقة وهذا المجاز فلذلك ذكرهما ثم ٣- المجاز والحقيقة العقلان وصف للإسناد مطلقا سواء كان خبريا أو إنشائيا ولهذا قال الخطيب "ثم الإسناد منه حقيقة عقلية إلخ" فأتي بالاسم الظاهر دون الضمير -وإن كان المحل للضمير حيث كان السياق أن يقول ثم منه- لئلا يتوهم عوده على الإسناد المقيد بالخبر في قوله "أحوال الإسناد الخبري، وارتكاب الاستخدام في الكلام

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ١٢٣/١

خلاف الأصل"، ولا يرد أن المعرفة إذا أعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الأولى فما لزم على الإتيان بالضمير لازم على الإتيان بالاسم الظاهر؛ لأننا نقول ليس هذا كلياً بل مقيد بما إذا خلا عن قرينة المغايرة. ومما يدل على أن المراد الإسناد مطلقاً الأمثلة الآتية من نحو: ﴿يا هامان ابن لي صرحاً﴾. وليس المراد خصوص الخبري كما قد يتوهم من كون البحث في الإسناد الخبري. والحقيقة والمجاز العقليان يقتضي ذكرهما في الإسناد الخبري وجعلهما وصفاً للإسناد مطلقاً -إنشائياً كان أو خبرياً- اختصاصهما بالإسناد التام؛ لأن الإنشاء والإخبار وصفان له. مع أنهما لا يختصان بالإسناد التام بل يكونان في الإسناد الناقص كما في إسناد المصدر للفاعل وللمفعول به مثل أعجبني ضرب زيد وجري النهر وأعجبني إنبات الله البقل أو إنبات الربيع البقل.. " (١)

"القول في أحوال المسند إليه ١: حذف المسند إليه ٢: أما حذفه: فأما لمجرد الاختصار ٣ والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ٤. وأما لذلك مع ضيق المقام. وأما لتخييل ٥ أن في تركة تعويلاً على شهادة العقل في ذكره \_\_\_\_\_ ١ البحث هنا في أحوال المسند إليه أي الأمور العارضة له من حيث أنه مسند إليه، أي لا من غير هذه الجهة ككونه حقيقة أو مجازاً مثلاً فإنهما ١ عارضان له من حيث الوضع. وقدم المسند إليه على المسند؛ لأنه الركن الأعظم في الكلام. ٢ راجع ص ٧٦ من المفتاح ودلائل الإعجاز ص ١١١-١١٧. ٣ الواقع بعد أما هو **مقتضى الحال** والواقع بعد لام التعليل هو الحال وهذا كالصريح في أن المقتضى هو الخصوصية. ثم المراد حذفه لقرينة معينة من غير إقامة شيء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوي لا لمجرد أمر لفظيويلاحظ أن الحذف يتوقف على أمرين: وجود القرينة ووجود المرجح للحذف على الذكر، والثاني هو المقصود هنا بالتفصيل. أما الأول فيعلم من النحو. ٤ حال من العبث. والحذف هنا لدلالة القرينة عليه وقيل أن ذكره يكون عبثاً نظراً إلى ظاهر القرينة وأما في الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك. ٥ أي تخيل المتكلم للسامع أي أن يوقع المتكلم في خيال السامع وفي وهمه أنه عدل إلى أقوى الدليلين -دليل اللفظ ودليل العقل- وأقواهما هو دليل العقل لافتقار اللفظ إليه. وإنما قال تخييل؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضاً هو اللفظ المقدر المدلول عليه بالقارئ. وفي الكامل للمبرد ما نصه: يحذف لعلم السامع بما يريد مثل "الهلال والله" أي هذا الهلال، والحذف فيه؛ لأن الذكر مع علم السامع بالمحذوف عبث.. " (٢)

(١) ال إيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ١٢٤/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٤/٢

"تأخير المسند إليه: وأما تأخيره: فلاقتضاء المقام تقديم المسند ١. خروج المسند إليه على خلاف الظاهر: هذا كله ٢ مقتضى الظاهر: \_\_\_\_\_ ١ وسيجيء بيان ذلك في أحوال المسند ٢ أي ما سبق من أحوال المسند إليه، هو مقتضى ظاهر الحال. والحال هو الأمر الداعي لإيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة سواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتا في الواقع أم كان ثبوته بالنظر إلى ما عند المتكلم. أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا في الواقع فقط. فظاهر الحال أخص من الحال، فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من **مقتضى الحال**، فإذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كان سائرا على **مقتضى الحال..**" (١)

"صلى الله عليه وسلم، وتعظيما لاستغفاره، وتنبهها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان. وذكر السكاكي لالتفاتات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها: ١ - أحدهما أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه. فنبه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهمت وله الشكلى، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه، وخاطبها ١ بـ"تطاول ليلك" تسلية، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك، فشك في أنها نفسها فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية، وفي الثاني على أنه صادق في التخزن خاطب أولا، وفي الثالث على أنه يريد نفسه ٢ - أو نبه في الأول على أن النبأ لشدته تركه حائرا فما فطن معه **لمقتضى الحال** فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أموره الكبار: أمرا ونهيا، وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة. وفي الثالث على ما سبق ٣ - أو نبه في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظة ذلك، فأقامها مقام المستحق للعتاب، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعبير بذلك، وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولي عنها الوجه وهو يدمم قائلا "وبات وباتت له"، وفي الثالث على سبق. \_\_\_\_\_ ١ فالكاف في قوله "ليلك" مكسورة، ويصح الفتح نظرا لكون النفس يراد بها الشخص.. " (٢)

"القول في القصر أسلوب القصر... القول في القصر: \_\_\_\_\_ ١ الأصل في الجملة الواحدة أن تؤدي حكما واحدا مقصودا وقد يتبع هذا الكلام الواحد غرض ومعنى يترتب عليه، ومثل هذا يسمى

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٨٠/٢

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٩٣/٢



مستتبعات التراكيب. وقد تؤدي الجملة الواحدة حكمين مقصودين مختلفين بالإيجاب والسلب من طريق الوضع أو من طريق العقل والذوق وهذه هي الجملة التي حكم فيها بثبوت شيء لآخر على جهة الاختصاص وعدم تعدي الأول والثاني أو حكم فيها بسلب شيء عن آخر على جهة الاختصاص كذلك. ومثل هذا الأسلوب يسمى القصر مثل ما محمد إلا شا عر. ٢٠ هذا ومثل: محمد شا عر، وما محمد إلا شاعر. الأول للخالي، والثاني للمتردد أو للمنكر. والفرق بين التردد والإنكار: أن المتردد التأكيد له مستحسن والمنكر التأكيد له واجب، والمتردد يؤكد له الكلام بمؤكد واحد. أما المنكر فيؤكد له الكلام بمؤكد أو أكثر وقيل بأكثر من مؤكد. وفي التردد ترك التوكيد ليس خطأ وفي الإنكار يعد خطأ. وتأكيد الحكم "وهو ثبوت الشعر لمحمد في مثل ما محمد إلا شاعر" هنا بما وإلا - أو بما شابههما أو غيرهما. وجوبا أو استحسانا - مطابقة لمقتضى الحال فهو بلا غة، ومن ثم كان الواجب البحث عنه. وبهنا هنا في هذا الباب بحث تأكيد الحكم بما وإلا وما شابههما لا بغير ذلك "كأن والقسم ونون التوكيد ولام الابتداء وحروف الزيادة إلخ". وتأكيد الحكم بما وإلا وما شابههما هو القصر. ٣ هذا وبحوث القصر هي: أما هو القصر. ج أدوات القصر والفرق بينها. ب أقسام القصر. د فائدة القصر.. (١)

"فيهما إلا بترك التحقيق ١ والبناء على شيء عرفي ٢، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم. ولا بد من الاعتراف بذلك مقيسا عليه ولنسمه متعارف الأوساط ٣. ١ أي التعريف المبين لمعناهما. والسعد فهم أنه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه. أي لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام فيه إيجاز وذلك فيه إطناب إذ رب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس. فزيد المنطلق موجز بالنسبة لزيد هو المنطلق ومطنب بالنسبة لزيد منطلق فلا يمكن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز والإطناب؛ لأنهما نسبيين والمنسوب إليه مختلف المقدار فلذلك نجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر إيجاز وإلى قدر آخر إطنابا. ٢ أي يعرفه أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية - فهو مضبوط في الجملة؛ لأن أفرادها وإن تفاوتت لكنها متقاربة ومعرفة مقداره لا تتعذر غالبا. فإذا كان المنسوب إليه وهو الأمر العرفي مضبوطا في الجملة "وهو الأمر العرفي" كان المنسوب كذلك. ٣ أي الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة بل كلامهم يؤدي أصل المعنى المراد أعني المطابقي من غير اعتبار مطابقة لمقتضى الحال ولا اعتبار عدمها ويكون صحيح الإعراب فالأوساط هم العارفون باللغة وبوجوه صحة إعرابها دون الفصاحة

(١) الإيضاح في علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ٤/٣

والبلاغة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال فهم إنما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فعبارتهم محدودة بذلك في قدرتهم اختلاف العبارات بالطول والقصر إذ ذلك إنما يكون من البلغاء بسبب تصرفهم في لطائف العبارات. راجع في ذلك ١٠٥ / ١ من البيان والتبيين.. " (١)

"تبيان بالكسر فى التاء وهو جار على غير قياسه. والقياس فيه فتحها كالتهدار والتلعاب والترداد. ولم يجيء كسره إلا فى بنائين: تبيان وتلقاء. قال الله تعالى: تبياناً لكل شيء [النحل: ٨٩] وقال تعالى: ولما توجه تلقاء مدين [القصص: ٢٢] فهذا تقرير ما يفيد أنه فى وضع اللغة. المجرى الثانى فى مصطلح النظار من أرباب هذه الصناعة ولهم فيه تصرفان، التصرف الأول فيما يفيد كل واحد منهما على انفراده من غير انضمامه وتركيبه إلى الآخر فنقول: المفهوم من قولنا علم المعانى أنها المقاصد المفهومة من جهة الألفاظ المركبة لا من جهة إعرابها. وحاصل ما قلناه يرجع إلى البلاغة، لأن المعانى إنما تكون واردة فى الكلم المركبة دون المفردة. فإذا قلنا: علم المعانى فالمقصود علم البلاغة على أساليبها وتقاسيمها. والمفهوم من قولنا علم البيان هو الفصاحة، وهى غير مقصورة على الكلم المفردة دون المركبة. فعلم المعانى وعلم البيان يرجعان فى الحقيقة إلى علم البلاغة والفصاحة. هذا إذا أردنا تعريف كل واحد منهما على انفراده بماهية نخصه على ما قررناه. وسيأتى لهذا مزيد تقرير فى مقدمة على حديثها نذكر فيها ماهية البلاغة والفصاحة، والفرقة بينهما. فالأمر إلى أن علم المعانى هو العلم بأحوال الألفاظ العربية المطابقة لمقتضى الحال من الأمور الإنشائية والأمور الطلبية وغيرهما. وأن علم البيان حاصله إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه كالاستعارة والكناية والتشبيه وغيرها. التصرف الثانى إذا أردنا أن نجعلهما فى ماهية واحدة وفيه صعوبة لأنهما حقيقتان مختلفتان كما أسلفنا تقريره، فإذا كان الأمر فيهما كما قلناه الاختلاف فى الماهية فالأولى أفراد كل واحد منهما بماهية تخصه كما أوضحناه من قبل؛ لأن الحقائق إذا كانت مختلفة فى ماهياتها فإنه يستحيل اندراجها تحت حد واحد وماهية واحدة؛ لأن فصل إحداها مفقود فى الأخرى، فلأجل هذا تعذر إدراجهما فى حد واحد، لكننا نشير إلى ما يمكن فى ذلك. وحق الفاصل أن يأتى بالممكن فنقول: ما يجمعهما فى ماهية واحدة نذكر منه تعريفات ثلاثة.. " (٢)

(١) الإيضاح فى علوم البلاغة القزويني ، جلال الدين ١٧٠/٣

(٢) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز المؤيد العلوي ١٠/١

"الصنف السادس والعشرون فى التهكم وهو تفعل من قولهم تهكمت البئر، إذا تساقطت جوانبها، وهو عبارة عن شدة الغضب لأن الإنسان إذا اشتد غضبه فإنه يخرج عن حد الاستقامة وتتغير أحواله، وفى الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الغضب فإنه يوقد فى فؤاد ابن آدم النار، ألا تروه إذا غضب كيف تحمر عيناه وتتفخ أوداجه» «١»، وهو فى مصطلح علماء البيان عبارة عن إخراج الكلام على ضد مقتضى الحال استهزاء بالمخاطب، ودخوله كثير فى كلام الله تعالى: وكلام رسوله وعلى السنة الفصحاء، وله موقع عظيم فى إفادة البلاغة والفصاحة، ويرد على أوجه خمسة، أولها أن يكون واردا على جهة الوعيد بلفظ الوعد تهكما، وهذا كقوله تعالى: فبشرهم بعذاب أليم (٣٤) [التوبة: ٣٤] وقوله تعالى: بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما (١٣٨) [النساء: ١٣٨] فلفظ البشارة دال على الوعد وعلى حصول كل محبوب، فإذا وصل بالمكروه كان دالا على التهكم لإخراجه المحبوب فى صورة المكروه، وثانيها أن تورد صفات المدح والمقصود بها الذم، ومثاله قوله تعالى: ذق إنك أنت العزيز الكريم (٤٩) [الدخان: ٤٩] لأن المقصود هو الاستخفاف والإهانة، ولهذا ورد فى حق من كان يدخل النار، والغرض منه الدليل المهان، ولكنه أخرجه هذا المخرج للتهكم، وثالثها قوله تعالى: قد يعلم الله المعوقين منكم [الأحزاب: ١٨] وقوله تعالى: قد يعلم ما أنتم عليه [النور: ٦٤] وقوله تعالى: قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون [الأنعام: ٣٣] فما هذا حاله دال على القلة، لأن المضارع إذا لصق به قد، فهو دال على القلة والغرض هنا التكثير والتحقيق للعلم بما ذكره، وإنما أورده على جهة التهكم بهم والاستهانة بحالهم حيث أسروا الخدع والمكر جهلا بأن الله تعالى غير مطلع على تلك الخفايا ولا محيط بتيك السرائر، فأورده على جهة التقليل، والغرض به التحقيق انتقاصا بحالهم فى ظنهم لما ظنوه من ذلك، ورابعها قوله تعالى: ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٢) [الحجر: ٢] فأورده على جهة التقليل، وأخرجه مخرج الشك، والغرض به التكثير والتحقيق فى حالهم تلك، لأنهم فى تلك الحالة يتحققون ويقطعون بأنهم لو كانوا على الإسلام قطعاً وبقينا لما." (١)

"ينالون من العذاب ويتحققونه من النكال، ولا خلاص عن ذلك إلا بالإسلام، فلهذا قطعنا بتحقيق المحبة والود للإسلام، وإنما أخرجه مخرج التهكم والاستهزاء، وخامسها قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب: إنك لأنت الحليم الرشيد (٨٧) [هود: ٨٧] فلم يخرجوه على جهة استحقاقه للمدح بهاتين الصفتين مع كونه أهلا لهما، وإنما أخرجه مخرج الاستهزاء والتهكم بحاله، تمردا واستكبارا، وغرضهم إنك لأنت السفیه

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز المؤيد العلوي ٩١/٣

الجاهل، حيث أمرهم بما أمرهم من الخير والمعروف فأبوا إلا ما كان عليه الأسلاف، فلا جرم أخرجوه هذا المخرج من أجل ذلك، وليس له ضابط يضبطه، وإنما الجامع لشتات معانيه هو ما ذكرناه من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الحال، فلا بد من مراعاة ما ذكرناه وإن اختلفت صورته، وكقوله تعالى: له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله [الرعد: ١١] والمعقبات هم الحرس حول السلطان يحفظونه على زعمه من أمر الله، فـهـو وارد على جهة التهكم، لأن أمر الله إذا جاء وقضى لا يحفظ عنه حافظ، ولا يمكن رده، ولا يستطيع دفعه بحال، ومن الأبيات الشعرية ما كان واردا على جهة التهكم كقول من قال فى رجل يتهمك برجل محدودب الظهر: لا تظن حدبة الظهر عيبا ... هى فى الحسن من صفات الهالكين والقسى محدودبات ... وهى أنكى من الضبا والعوالكون الله حدبة فيك إن شئت ... من الفضل أو من الإفضال فأتت ربوة على طود حلم ... طال أو موجة ببحر نوال إذا لم يكن من الوصل بد ... فعسى أن تزورنى فى الخيال «١» فظاهر ما أورده مدح كامل كما ترى لما يظهر من صورته، وإنما أورده على جهة التهكم به والاستهزاء بحاله، وكقول امرئ القيس يصف كلبا: فأنشب أظفاره فى النسا ... فقلت هبلت ألا تنتصر «٢» فقوله: «هبلت ألا تنتصر» تهكم بحاله فى غاية اللطف والرشاقة لأن ما فعله الكلب بالصيد هو غاية الانتصار..» (١)

"..... (أما بعد) فإن تلخيص المفتاح (١) فى علم البلاغة وتوابعها بإجماع من وقف عليه، واتفاق من صرف العناية إليه أنفع كتاب فى هذا العلم صنف، وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه ألف، ولم أزل مشغولا بهذا الفن وله محبا، مشغول الخاطر بالعزم على التجرد إليه وإن كنت على غيره من العلوم مكبا، منذ أبرزتنى الإرادة إلى الوجود إبراز الهلال، وبشرتني حال المولد بالبلوغ لهذا العلم براعة الاستهلال، وأذنتنى الفراسة أن حسن التخلص حينئذ إنما كان كناية عن مقتضى الحال، وتعريضا بحقيقة ما سيكون من إدراك الآمال. أتانى هواها قبل أن أعرف الهوى ... فصادف قلبا خاليا فتمكنا (٢) إلى أن أعربت عن حال التمييز، وبلغت ما تنازع إليه النفس من الاشتغال بمصنفاته ما بين مطنب ووجيز، فلم أطلع للمتأخرين فيه على تصنيف محكم تقرر بتهذيبه العين، ولا وقفت لهم فيه على تأليف مجمل أو مفصل أشاهد صحاح معانيه فلا أطلب أثرا بعد عين، أما أهل بلادنا فهم مستغنون عن ذلك بما طبعهم الله تعالى عليه من الذوق السليم، والفهم المستقيم، والأذهان التى هى أرق من النسيم، وألطف من ماء الحياة فى المحيا الوسيم، أكسبهم النيل تلك الحلاوة، وأشار إليهم

(١) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز المؤيد العلوي ٩٢/٣

بأصبعه فظهرت عليهم هذه الطلاوة، فهم يدركون بطباعهم ما أفنت فيه العلماء فضلا عن الأغمار الأعمار، ويرون في مرآة قلوبهم الصقيلة ما احتجب من الأسرار خلف الأستار. والسيف ما لم يلف فيه صيقل (٣) ... من طبعه لم ينتفع بصقال (٤) فيا لها غنيمة لم يوجف عليها من خيل ولا ركاب، ولم يزحف إليها بعدو عدية ولا بلحاق لا حق وانسكاب سكاب، فلذلك صرفوا همهم إلى العلوم التي هي نتيجة أو مادة لعلم البيان، كاللغة، والنحو، والفقه، والحديث، وتفسير القرآن. وأما أهل بلاد المشرق، الذين لهم أريد الطولى في العلوم، ولا سيما العلوم العقلية والمنطق، فاستوفوا همهم الشامخة في تحصيله، \_\_\_\_\_ (١) طبع الكتاب في طبعة أنيقة بتحقيقى فى مكتبة دار الكتب العلمية. بيروت. (٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى مفتاح العلوم ص ٩١ ط المطبعة الأدبية، والتبيان للطيبى بتحقيقى (١ / ٤٣) ط المكتبة التجارية بمكة. وهو لقيس ليلى العامرية فى روح المعانى للآلوسى (١ / ٣٩). (٣) الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها. (٤) الصقل: الجلاء، والاسم: الصقال.. (١)

"والبلاغة فى الكلام: مطابقته لمقتضى الحال، مع فصاحته. وهو (١) مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة: فمقام كل من التكثير، والإطلاق، والتقديم والذكر: يباين مقام خلافه. ومقام الفصل: يباين مقام الوصل. ومقام الإيجاز: يباين مقام خلافه. وكذا: خطاب الذكى مع خطاب الغبى، ولكل كلمة مع صاحبته مقام. — أحدها: أنه ذكر لفظ الفصيح فى حد فصاحة المتكلم، والحد لا يذكر فيه شئ مشتق من المحدود، ولعل جوابه: أن فصيحاً المذكور فى حد فصاحة المتكلم، مشتق من فصاحة الكلام التى عرفت، لا من فصاحة المتكلم التى هويحدها. والثانى: أنه يحد فصاحة المتكلم، والملكة لا تتوقف على التكلم بل هو يقصد حدها، سواء أنطق أم لا كما سبق. والثالث: أنه يلزم أن من له ملكة على التكلم بالكلمة المفردة الفصيحة - ولا ملكة له على الكلام الفصيح - لا يسمى فصيحاً، وهذا إن فرض وجوده قد يلتزمه. فإن قلت: التعبير عن المقصود لا يكون إلا بالمركب لفظاً، أو تقديراً، فلا يمكن بكلمة، قلت: بل يمكن إذا كان المقصود التصور، كقولك فى حد الإنسان: ناطق. (تنبيه): اعلم أن أكثر الناس ذكر الفصاحة حيث كانت حداً واحداً، وذكرها حدوداً كثيرة ترجع إلى ما ذكره المصنف فى فصاحة المتكلم لم أر التطويل بذكرها. البلاغة فى الكلام: ص: (والبلاغة فى الكلام، مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ... إلخ). (ش): هو غنى عن الشرح، وللمتقدمين فى البلاغة رسوم واهية، قيل: لمحة دالة، وقيل: معرفة الوصل من الفصل. نقلوه عن ابن جنى، ونقله فى موارد البيان عن الفارسى، وقيل: الإيجاز من غير عجز، والإطناب من غير

(١) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكى، بهاء الدين ٢٠/١

خط، وقيل: اختيار الكلام، وتصحيح الأقسام. وقيل: قليل يفهم، وكثير لا يسأم. وقيل: الإشارة إلى المعنى بلمحة تدل عليه. وقيل: الإيجاز مع الإفهام والتصرف من غير إضجار. وقيل: \_\_\_\_\_ (١) أى **مقتضى الحال**. " (١)

"وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب (١)، وانحطاطه بعدمها، **فمقتضى الحال**: هو الاعتبار المناسب. فالبلاغة؛ راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة - أيضا - (قوله: وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب). يعنى: كما إذا كان المقام يستدعى تأكيدا أو تأكيدين أو أكثر ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح **لمقتضى الحال** فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب، **ومقتضى الحال** واحد، وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلا بالمطابقة **لمقتضى الحال** فليتأمل. رجوع البلاغة إلى اللفظ: ص: (فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب). (ش): قد اختلف الناس فى البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ أو المعنى، وهما مترادفان أو لا على ما سبق؟ قال حازم نقلا عن أفلاطون: الفصاحة لا تكون إلا لموجود، والبلاغة تكون لموجود ومفرد. ونقل فى الإيضاح عن عبد القاهر، كلاما فى ذلك مختلف الظاهر وأن حاصل مجموع كلامه: أن الفصاحة ليست من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب. ومال الإمام فخر الدين إلى أن الفصاحة راجعة إلى الألفاظ والمعانى، واستدل عليه بما يطول ذكره. قال الشيخ تقي الدين القشيري: إن خصت الفصاحة بالألفاظ وردت أسئلة الإمام فخر الدين أو لألزم تسمية المعنى فصيحاً، وهو غير مألوف، والذي أراه أن الفصيح: لفظ حسن مألوف له معنى حسن صحيح، وبهذا القيد تندفع أسئلة الإمام، وللناس فى ذلك كلام يطول ذكره. (قلت): وأنت إذا تأملت عبارة المصنف فى حدود الفصاحة، علمت أن فصاحة المفرد كلها لفظية لا تعلق لها بالمعنى البتة، والغرابية لفظية فإنها تتعلق بسماع اللفظ، وفصاحة الكلام تنقسم إلى: معنوى، وهو الخلوص من التعقيد والضعف، ولفظى: وهو الخلوص من التنافر والتعقيد اللفظى. وفصاحة المتكلم معنوية، وما أحسن عبارة \_\_\_\_\_ (١) أى للحال والمقام.. " (٢)

"الفن الأول علم المعانى وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق **مقتضى الحال**. \_\_\_\_\_ الفن الأول: علم المعانص: (الفن الأول علم المعانى وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى

(١) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٩٠/١

(٢) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٩٢/١

التي بها يطابق مقتضى الحال). (ش): إنما قدم هذا على علم البيان والبديع؛ لأنه منهما كالأصل للفرع. قال الخطيبى: علم المعانى يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ، وعلم البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إيراد ذلك المعنى فى أفضل الطرق دلالة عقلية. فنسبة علم المعانى إلى علم البيان نسبة المفرد إلى المركب، ولذلك قدم عليه. قلت: فيه نظر لجواز أن يكون العلم اسماً لذلك الجزء وتطبيق الكلام شرط له، وسيأتى تحقيق هذا الموضع، وما عليه أول علم البيان. وقوله: (علم) جنس وليس المراد منه هنا الصفة الموجبة لتمييز لا يحتمل النقيض؛ بل المراد منه أمور اصطلاحية وأوضاع يتوصل بها إلى معرفة غيرها، ويشهد له قوله فيما بعده: وينحصر فى ثمانية أبواب فإن المنحصر المعلوم لا العلم. وقوله: (يعرف به أحوال اللفظ) أى: كلها، وإنما قال: يعرف، ولم يقل: يعلم؛ لأن الأحوال التى ينسب العرفان هنا إليها جزئية، والعرفان تختص به الجزئيات؛ لكونها تشبه البسيط، والعلم يشمل الكلّيات لشبهها بالمركبات، والعلم يتعلق بالنسب، والمعرفة تتعلق بالذوات، وقد وافق المصنف ابن سينا فى حده للطب: بأنه علم يعرف به إلخ. واشتهر أن المعرفة تستدعى تقدم جهل فلا يوصف بها البارئ عز وجل، بخلاف العلم. وصرح القاضى أبو بكر فى التقريب والإرشاد، بأن المعرفة تستدعى تقدم جهل، وقيل: المعرفة تستدعى تدقيقاً وتأملاً دون العلم. فيقال: عرف فلان الله، ولا يقال: علمه، ويقال: علم الله، ولا يقال: عرف نقله الرافعى فى التذنيب، وذكر الآمدى فى أبكار الأفكار نحوه، وقال الراغب أيضاً: فالمعرفة تتعلق بالبسيط، والعلم بالمركب؛ ولذلك يقال: عرفت الله لا علمته اه. وهذه العبارة توهم إطلاق اسم البسيط عليه - عز وجل - وليس كذلك، فكان من حقه أن يقول: العلم يتعلق بالمركب والمعرفة بغيره، بسيطاً كان أم غيره، وقوله: " (١)

"..... يعرف به أحوال اللفظ

أخرج به ما يعرف به أحوال غير اللفظ من أحوال المعنى فقط وغيره، واللفظ نفسه لا يقال: علم المعانى يعرف به أيضاً أحوال المعنى كالإسناد فإنه معنى؛ لأن المرجع فى ذلك إنما هو إلى اللفظ. وقوله: (العربى)؛ ليخرج غيره فإنه إنما يتكلم فى قواعد اللغة العربية، وإن كانت هذه المعانى يمكن تنزيلها فى كل لغة على قواعد تلك اللغة، ولم يذكر هذا القيد فى علم البيان، وفى كتاب أقصى القرب للقاضى التنوخى ما يقتضى أن الفصاحة لا تكون إلا فى كلام العرب، والبلاغة تكون فى جميع اللغات، كما سبق. وفيه نظر؛ لأن كل لغة فيها تنافر الحروف والغربة ومخالفة قياسها، فإذا أخلصت الكلمة الأعجمية من ذلك، صدق عليها حد فصاحة الكلمة. وقوله: (التي بها يطابق مقتضى الحال) قال الخطيبى: يخرج علم البيان، والبديع قال: وفيه

(١) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكى، بهاء الدين ٩٦/١



نظر؛ لأن المصنف فسر **مقتضى الحال** بالاعتبار المناسب، ولا شك أن العلوم الثلاثة داخلية في ذلك. (قلت) يخرجهما قوله: (يطابق) فإنه قدم المعمول، فأفاده الاختصاص، والأحوال التي لا يطابق **مقتضى الحال** إلا بها هي التي في علم المعاني، وما في العلمين بعده يحصل المطابقة به، وبدونه. ثم أقول: يحتز بقوله: التي بها يطابق عن علم التصريف والنحو غيرهما، وقيل: إن المنطق خرج بقوله: اللفظ؛ لأن المنطق وإن بحث فيه عن اللفظ، لكن معظم النظر فيه في المعنى، وقيل: إنه لا يخرج، وإليه يشير كلام الشيرازي في شرح المفتاح. واعلم أن المصنف عدل عن حد المفتاح، وهو قوله: تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحتز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره، وأورد عليه أن التتبع ليس بعلم، وأنه قال: أعني بالتراكيب تراكيب البلغاء، ومعرفة البلوغ متوقفة على معرفة البلاغة، وقد حدها بقوله: هي بلوغ المتكلم فتأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، فإن أراد بالتراكيب في هذا لحد تراكيب البلغاء، فقد جاء الدور، فإننا لا نعرف حد المعاني حتى نعرف تراكيب البلغاء ولا نعرف تراكيب البلغاء حتى نعرف البلاغة، وإذا علمنا البلاغة فقد وصلنا إلى حد تعرف به توفية خواص التراكيب حقها، وإن لم يكن أرادها فالحد غير مفيد قلت: أما قوله: التتبع ليس بعلم فصحيح.. (١)

" وإخراج الكلام عليها: إخراجا على مقتضى الظاهر. وكثيرا ما يخرج على خلافه. إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل كالسائل: إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر؛ فيستشرف له استشراف الطالب المتردد؛ نحو: ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون (١). — وفي عبارة المصنف تسامح، حيث قال عن الرسل إنهم كذبوا في المرة الأولى، وإنما كذب فيها اثنان، ولعله يريد أن القائلين: إنا إليكم مرسلون ثلاثة، فالتكذيب الذي واجهوا به اثنين في الأول تكذيب في المعنى للثالث، فكأن الثلاثة كذبوا فقالوا إنا إليكم مرسلون والتكذيب الثاني كان أبلغ، لكونه تكذيبا لثلاثة بالصريح، ولكونه تكذيبا ثانيا، ولكونه تكذيبا بعد إقامة الدليل؛ لكونه وقع بعد تكرار الإنذار، وكان ينبغي أن يقول المصنف أن في (ربنا يعلم) تأكيدا أيضا؛ لأنه في معنى القسم كقوله: ولقد علمت لتأتين منيتي فعلم الله أجدر بذلك. ونص عليه سيبويه، مع تأكيد إن واللام، ففيها حينئذ ثلاث تأكيدات، قال الزمخشري: إن الأول ابتداء خبر، ولذلك لم يؤكد إلا بإن، وقد يعترض عليه فيه فيقال: إن التكذيب وقع صريحا، لقوله تعالى: (كذبوهما) ويمكن جوابه بأمرين: أحدهما: أن يقال: تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك، وإنما وقع تكذيب اثنين. الثاني: أن يقال

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٩٧/١

إنه لم يعن أن الخطاب ابتدائي، بل يريد أنه خبر أول؛ فلذلك لم يحتج لكثرة التأكيد، ولا شك أنه أول خبر صدر من الثلاثة.ص: (وإخراج الكلام عليها إخراجا على مقتضى الظاهر). (ش): أى ويسمى إخراجا على مقتضى الظاهر، ويعنى بمقتضى الظاهر ما يقتضيه المقام، وهو أخص من **مقتضى الحال**؛ لأن الحال قد يقتضى الإخراج على خلاف الظاهر، كذا قيل، وفيه نظر؛ فإن الظاهر أن بين **مقتضى الحال** ومقتضى الظاهر عموما وخصوصا من وجه، ثم إن مقتضى الظاهر قد يكون باعتبار أحد هذه الأساليب، وقد يكون باعتبار غيرها من اعتبارات المعانى.ص: (وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه إلخ). (ش): يعنى خلاف الظاهر (فيجعل غير السائل) يعنى خالى الذهن (كالسائل إذا)\_\_\_\_\_ (١) المؤمنون: ٢٧.."

(١)

"وأما تنكيره: فلإرادة عدم الحصر والعهد؛ كقولك: زيد كاتب، وعمرو شاعر، أو للتفخيم؛——يقيد بالأشياء؛ فإنه يخرج عنه نحو قولنا: ما لم يشأ الله لم يكن؛ فإن المعدوم لا يسمى شيئا. ومنها: (مهما) قال تعالى: وقالوا مهما تأتنا به من آية (١). ومنها: (أى) لتعميم ما تضاف إليه، على بحث فى كيفية الاستغراق فيهما، والفرق بين عمومها وعموم الصلاحية ليس هذا موضع تحقيقه، وقد حققناه فى شرح المختصر. ومنها: (كيفما) على قول. وبقيت أدوات يحصل بها التعليق وليست شرطا، منها: (أما) و (لما) و (لولا) فمعنى (أما) مهما يكن من شئ، وهو حرف بسيط، وليست شرطا، وبذلك صرح شيخنا أبو حيان، ونقل عن بعض أصحابه أنها حرف إخبار تتضمن معنى الشرط، ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها، لكنها أغنت عن الجملة الشرطية، وعن أداة الشرط، وهى من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداة شرط، وجملة شرطية، وكونها تدل على الشرط يعلم أن معنى (أما زيد فذاهب) الإخبار بأنه سيذهب فى المستقبل؛ لأن زيد ذاهب جواب الشرط، ولا يكون جوابه إلا مستقبلا، و (لما) التعليقية حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية، ويسمى حرف وجوب لوجوب، ويقال: حرف وجود لوجود، وقيل: هى ظرف زمان بمعنى حين، وجوابها فعل ماض لفظا ومعنى، أو منفى بما، أو مضارع منفى بلم، أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية، وزعم ابن مالك أن جوابها الماضى قد يقرن بالفاء، ويكون جملة اسمية مقرونة بالفاء، وبمضارع مثبت. وأما (لولا) فحرف امتناع لوجود وما بعدها مبتدأ عند البصريين، فاعل عند الكسائي، ومرفوع بها عند الفراء وابن كيسان. وأما (لو) فقد تقدم الكلام عليها، وقد عدها التنوخى هى ولولا من المنتظم فى سلك الشرط. تنكير المسند:ص: (وأما تنكيره ... إلخ). (ش): ذكر الخطيبى الشارح هنا أن

(١) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ١٢١/١

هذه الأحوال التي يذكرها أهل هـ ذا العلم لا يقصدون أنها موجبة لهذه الأمور، بل إنها أمور مناسبة؛ ولهذا فسروا **مقتضى الحال** بالاعتبار المناسب أعم من أن يكون المناسب موجبا أو لا، قال: والمقصود أن الغالب \_\_\_\_\_ (١) سورة الأعراف: ١٣٢.. (١)

"..... وإن قلنا: العامل في المستثنى، هو ما قبلها أو الاستثناء منه، فليعد إلى الجميع؛ لأننا حينئذ لم نؤخر المستثنى منه عن المستثنى بل نقدر استثناء آخر عقب الثانية، كما يقدر استثناء عقب ما قبل الأخيرة إذا تأخر الاستثناء عنها، ويكون حذف من أحدهما؛ لدلالة الآخر عليه، ولا وجه لعود المستثنى المتأخر لكل مع القول: بأن العامل ما قبلها إلا ذلك وقد انحل لنا بهذا الإشكال كثير على الشافعية، وهو أن إعادتهم الاستثناء إلى الكل مع القول: بأن العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه يلزم منه توارد عوامل على معمول واحد فاندفع الإشكال بحمد الله تعالى ما غير ذلك من القيود كالظرف نحو: ضربت زيدا وأكرمت عمرا اليوم، وعكسه والصفة مثل: أكرم المسلمين وأهن الكافرين الذين عندك، فالذى يظهر أنه كالشرط وأنه يتقيد سواء أتوسط القيد أم تأخر، فيمتنع الوصل إلا عند إرادة التشريك في الحكم، وقد قال شيخنا أبو حيان في أول شرح التسهيل: إنه لا خلاف لعلمه في أن عطف الفعل على الفعل يقتضى اشتراكهما في الزمان، وأن يقوم زيد الآن، ويخرج ويقوم زيد، ويخرج الآن، يتخلص الفعل فيهما معا للحال، وابن الحاجب اختار في مسألة " لا يقتل مسلم بكافر" (١) أن القيد في أحد المتعاطفين يستلزم القيد في الآخر وردد القول في نحو: ضربت زيدا يوم الجمعة وعمرا، هل يقتضى أنهما يوم الجمعة أم لا؟ ولكن تلك المسألة فرضها في عطف المفردات ولا يلزم من تعدى قيد أحد المتعاطفين إلى الآخر في عطف المفردات تعديه في عطف الجمل، وقد تكلمنا معه في ذلك في شرح المختصر بما لا يستغنى عن مراجعته، وأما الصفة فإذا جاءت بعد الجمل، قال أصحابنا في الوقف: إنها تعود على الجميع، ومما نحن فيه قولك: إنما زيد قائم وعمرو جالس، تريد عطف الجملة الثانية على ما بعد إنما، ومن ذلك الحال وقد تكلموا عليها في قوله تعالى: ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة (٢). (الثالثة): حيث قلنا في هذا الباب: يجب الوصل أو قلنا: يجب الفصل نريد به الوجوب بحسب البلاغة وتطبيق الكلام على **مقتضى الحال** ولا نعني الوجوب بحسب اللغة إلا في مواضع يسيرة، ننبه عليها في موضعها، إن شاء الله تعالى. (١) هذا لفظ حديث أخرجه أحمد والترمذي وابن

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٣٦١/١

ماجه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وانظر صحيح الجامع (ح ٧٧٥٢)، وراجع الإرواء (ح ٢٢٠٩). (٢) سورة الأنبياء: ٧٢.. " (١)

"الإيجاز والإطناب والمساواة السكاكي: أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين (١) لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، وبالبناء على أمر عرفي، وهو متعارف الأوساط، أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى، وهو لا يحدد فى باب البلاغة ولا يذم فالإيجاز: أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، —وأحسن منه فى التمثيل: لأضره ذهب أو مكث. وينبغى تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما إذا كان جوابها خبرا، فإنها تكون حينئذ خبرية. أما إذا كان جوابها إنشاء فإن الجملة الشرطية تكون إنشائية، والإنشاء لا يقع حالا. وأما إطلاق السكاكى فى الحالة المقتضية لكون المسند إليه جملة، أن الجملة الشرطية ليست إلا خبرية فممنوع، بل هى بحسب جوابها إن كان إنشاء فهى إنشائية، أو خبرا فهى خبرية، والله أعلم. ص: (الإيجاز والإطناب والمساواة). (السكاكى: أما الإيجاز إلى آخره). (ش): هذا هو الباب الثامن. والإيجاز والإطناب باب عظيم، حتى نقل صاحب سر الفصاحة أن منهم من قال: البلاغة هى الإيجاز والإطناب، كما قيل مثل ذلك فى الفصل والوصل. اعلم أن إخراج الكلام على **مقتضى الحال**، يكون تارة بالإيجاز والإطناب، وتارة بالمساواة على خلاف فى المساواة، فلا بد من بيان حقائقها. أما فى اللغة فالإيجاز التقصير. تقول: أوجزت الكلام، أى: قصرته. وكلام موجز من أوجز زيد الكلام متعديا، وموجز من أوجز الكلام قاصرا، ووجيز من وجز ووجز ووجز ووجز ووجز ووجز. والإطناب: المبالغة. أطنب فى الكلام، أى: بالغ فيه. والمساواة: واضحة. وأما فى الاصطلاح، فقال السكاكى: (أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين) أى إضافيين (لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، والبناء على أمر عرفي، وهو متعارف الأوساط) يريد: أوساط الناس، ومتعارفهم: ما يتعارفونه (فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى وهو) أى: ذلك العرفى الذى هو متعارف أوساط الناس (لا يحدد ولا يذم. فالإيجاز: أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف) وفى هذه العبارة نظر؛ (١) أى من الأمور النسبية التى يتوقف تعقلها فى القياس على تعقل شئ آخر.. " (٢)

"..... من حيث كونه إضافيا، لا من حيث ذاته. كما أن الأقل إضافي للأكثر يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر. وقد تعلم حقيقة الشئ

(١) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٤٨٨/١

(٢) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٥٧٥/١

الذى هو أكثر من حيث جنسه وفصله، وإن لم تعلم أكثريته. ثم إن الكبرى ممنوعة لأن كلام الأوساط قد يخلو من الإيجاز والإطناب. وأجيب عن الثانى: بأن كلام الأوساط معروف؛ لأنه الذى يؤدى به أصل المراد بالمطابقة من غير اعتبار **مقتضى الحال**، بل يكون صحيح الإعراب. وأجيب عن الثالث: بأن السكاكى يشير بما ذكره فى الاختصار إلى تفاوت مراتب الإيجاز فى المواد الجزئية؛ لكونه أبسط، أو لا. فإنه قد يكون أبسط باعتبار أصل جزئى، وغير أبسط باعتبار أصل آخر، فلا يلزم من كونه أبسط باعتبار أصل دونه، أن لا يكون إيجازا باعتبار متعارف الأوساط. فالإيجاز: يطلق على ما هو أقل من عبارة الأوساط مطلقا، ويطلق على ما هو أخص منه وهو الأول، وعبارة الأوساط بالنسبة إلى كلام دون كلام، فإنه قد يوصف الكلام بالإطناب والإيجاز، معا باعتبار أصليين كما يأتى فى كلام المصنف، كقوله تعالى: رب إنى وهن العظم منى (١) فيه إيجاز بالنسبة إلى يا رب، إنى وهنت عظام بدنى، وإطناب بالنسبة إلى رب إنى ضعفت. وجعلوا منه: نعم الرجل زيد، فإن فيه إطنابا بالنسبة إلى نعم زيد، وإيجازا بالنسبة إلى نعم الرجل هو زيد. (قلت): ومن هذا المثل يعلم أن الإيجاز قد يكون بأصل وضع اللغة، وبالحذف الواجب؛ فإن نعم الرجل هو زيد، لا يجوز إذا جعلنا هو مبتدأ؛ لأنه حينئذ واجب الحذف؛ فعلم أن الإيجاز أعم من الجائز والواجب. بقى على السكاكى والمصنف اعتراض، وهو أن كلام أهل العرف إذا كان رتبة وسطى بين الإيجاز والإطناب، فإما أن يكون هو المساواة، أو لا. فإن كان هو المساواة، فهى محمودة إذا طابقت **مقتضى الحال**، ومذمومة إذا لم تطابقه؛ لأن كل ما خرج عن البلاغة التحق بأصوات البهائم كما سبق، فكيف يقول المصنف: إن كلام الأوساط لا يحمد ولا يذم؟ والعجب أن الخطيبى جعل قوله: إن ما خرج عن ذلك التحق بأصوات البهائم مصححا لكلامه، لا مفسدا. \_\_\_\_\_ (١) سورة مريم: ٤.. " (١)

"والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساو له أو ناقص عنه، واف أو زائد عليه،—(تنبيهان): الأول: اعلم أن كلام الأوساط ليس مدفوعا عن إيجاز ولا إطناب، فإن ما فى الإيجاز من الحذف وغيره، يكثر فى كلام الأوساط، ولعل المراد: غالب كلامهم الذى لا يطابق غالبا **مقتضى الحال**. الثانى: الإيجاز المصطلح عليه هنا هو الاختصار، وإن كان الإيجاز لغة هو تقليل اللفظ مطلقا. ولا فرق عند السكاكى بين الإيجاز والاختصار، كما صرح به الخطيبى فى شرح المفتاح، وهو صريح لفظ المفتاح. وأما قول بعضهم: إن مراده أن الاختصار فى حذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز، فليس بشئ. ص: (والأقرب إلى آخره). (ش): يريد الأقرب إلى الصواب، ويقال: هذا أقرب إلى الصواب، يريد أنه

(١) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٥٧٧/١

يحتمل الصواب والخطأ، واحتمال الصواب فيه أظهر. وتقول: هذا أقرب إلى الصواب، تريد أنه صواب جزم. قال تعالى: اعدلوا هو أقرب للتقوى (١). وقال تعالى: هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان (٢). إن لم يكن من باب التنزل. ويريد المصنف أنه أقرب من كلام السكاكي، وفيه بعد؛ لأنه حينئذ يكون مقربا لما تضمن اعتراضه الثاني فسادَه لأن أفعل التفضيل للمشاركة أو يريد أنه أقرب من غيره مطلقا، يشير إلى أنه أقرب من قول ابن الأثير الذي سيأتي، وهو أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله، أى: معناه بلفظ مساو للمراد، أى: نطبق على المراد. بمعنى أنه دال عليه بالمطابقة أى: ليس فيه حذف عن أصله، ولا زيادة بتكرير، أو تتميم، أو اعتراض، أو غيرها، أو ناقص عنه إما واف بأداء المراد وهو الإيجاز، أو لا وهو الإخلال، أو زائد. ما لفائدة وهو الإطناب، أو لا لفائدة وهو الحشو والتطويل. (قلت): فيه نظر، فإنه يقتضى أن المساواة مقبولة مطلقا، وإن كان المقام يقتضى\_\_\_\_\_ (١) سورة المائدة: ٨. (٢) سورة آل عمران: ١٦٧.. (١)

"لفائدة: واحترز ب واف عن الإخلال؛ كقوله [من مجزوء الكامل]: والعيش خير فى ظلال ... النوك ممن عاش كدأى: الناعم، وفى ظلال العقل. — الإطناب أو الإيجاز، والذى يظهر لى من كلامه، وهو الصواب أن قوله: (لفائدة) يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى، وإن كانت عبارته تقتضى أن: (لفائدة) يتعلق بزائد، فليس كذلك، بل يقال: المساواة: تأدية أصل المعنى بلفظ مساو له لفائدة. والإيجاز: تأديته بلفظ ناقص واف لفائدة. والإطناب: تأديته بلفظ زائد لفائدة. فخرجت المساواة حيث المقام يقتضى إيجازا، أو إطنابا، وهى التى جعلها السكاكى معيارا للإيجاز والإطناب. وقد خرج الحشو والتطويل عن الإطناب، وخرج الإخلال عن الإيجاز. والإطناب أخص من الإسهاب، فإن الإسهاب: التطويل لفائدة، أو لا لفائدة كما ذكره التنوخى وغيره. واعلم أن ما ذكره المصنف، وما ذكره السكاكى، متفقان على ثبوت الوسطة بين الإيجاز والإطناب. إلا أن المصنف يجعل المساواة تنقسم إلى: مقبول وغيره، والسكاكى يجعل المساواة أبدا غير مقبولة، بل بها يعتبر الإيجاز والإطناب المقبولان على ما يظهر من عبارته. فإن أراد ذلك فكلام المصنف أقرب إلى الصحة (١)، وإن أراد أن المساواة هى المعتمدة، فإن اقتضاها المقام، فلا عدول عنها، وتكون حينئذ محمودة، وإلا فلا. وعلى ما ذكره ابن الأثير لا واسطة بينهما قطع فإن الإيجاز عنده التعبير عن المراد بلفظ غير زائد عنه، فإنه يدخل فى غير الزائد المساوى. قال المصنف: (واحترز بواف عن الإخلال) وهو أن يقصر اللفظ عن أداء المعنى على وجه يطابق مقتضى الحال وإن كان لغويا، كقول

(١) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكى، بهاء الدين ٥٧٨/١

الحارث بن حلزة: والعيش خير في ظلا ... ل النوك ممن عاش كدا (٢) فإن مراده العيش الناعم في ظلال الجهل، خير من العيش الشاق في ظلال العقل. وفيه نظر؛ لأن المحذوف من هذا الكلام، دلت عليه القرينة التي عرفت أن المراد الناعم، (١) قوله: وإن أراد إلخ هكذا في الأصل الذي بيدنا وانظر الجواب. كتبه مصححه. (٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٤٧، وجمهرة اللغة ص ١٠٠٠، والأغاني (١١ / ٤٤)، وبهجة المجالس (١ / ١٨٧)، والشعر والشعراء (ص ٢٠٤)، وشعراء النصرانية ص ٤١٧، وكتاب الصناعتين (ص ٣٦، ١٨٨) .. (١)

"الفن الثاني علم البيان وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد، بطرق مختلفة، في وضوح الدلالة عليه. — (الفن الثاني في علم البيان) ص: (وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه). (ش): قال جماعة: إن هذا العلم أخص من علم المعاني، وإن علم المعاني كالمفرد، والبيان كالمركب فإن صح على ما فيه من البحث، فهو متأخر عنه طبعاً؛ فلذلك أخر عنه وضعاً. وقوله: علم جنس، قال الشارح أي: بالقواعد، وفيه نظر، بل الأولى أن يجعل بمعنى المعلوم، وهي القواعد لدلالة كلامه وكلام غيره عليه. وقوله: (يعرف به) مميز له من غيره، والمراد بالطرق التراكيب، والمراد الدلالة العقلية لما سيأتي. وقوله: المعنى، الجمهور على أن المراد المطابق لمقتضى الحال، وقيل المراد: جنس المعنى، وقوله: في وضوح الدلالة يتعلق بقوله: مختلفة الانقسام الوضوح إلى: قوى وأقوى وغيره، كما ستره في قولك: زيد كالبحر في السخاء، وقولك: زيد كالبحر، وقولك: زيد بحر، وقولك: البحر زيد. (وهنا تنبيهات): الأول: ينبغي أن يقيد بالكلام العربي، كما قيده في حد علم المعاني، وهو جزء بتعلقه بالكلام العربي، فالبيان الذي هو مركب كذلك، ولعله سكت عنه إحالة على ذلك. الثاني: أورد على هذا لحد أداء المعنى الركيك باللفظ الركيك، فالحد غير مانع. وأجيب بأن المراد بالمعنى: هو الذي تقتضيه الحال، أو نقول: ليس لنا علم يعرف به ضوابط الركاقة، بل ذلك يعلم من هذا العلم؛ لأن الشيء يعرف بضابط مقابله. ثم نقول: قوله: (في وضوح الدلالة) يخرج به؛ لأن المراد مراتب الوضوح. ويشهد له قوله بعد ذلك: لم يكن بعضها أوضح من بعض. وبهذا يعلم أن قوله: " (٢)

"..... (في وضوح الدلالة) ليس

المراد وخفائها، بل الخفاء ليس بمراد، إنما الكلام في طرق واضحة، بعضها أوضح من بعض، غير أنه

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٥٧٩/١

(٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٥/٢



يصدق على ما ليس أوضح، أنه خفى بالنسبة إلى الأوضح؛ فلذلك قال السكاكي: الوضوح والخفاء، وإنما يريد ما ذكرناه، بدليل قوله قبل ذلك: في وضوح الدلالة عليه والنقصان، ويدل له أن ما ليس بواضح أصلاً، ليس طريقاً بليغاً، فلا يكون مقاماً بيانياً ولا فصيحاً. الثالث: أورد أيضاً علم الإعراب، فإنه كذلك فالحد غير مانع. وجوابه أنه خرج بقوله: (المعنى) إنما علم الإعراب يعرف به إيراد اللفظ، والمعنى تبع له، ثم بقوله: (بطرق مختلفة) فإن ذلك لا يطرد في الإعراب. ولما ذكر السكاكي هذا الحد، ذكر عقبه: ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه. وقال الترمذی: إنه يخرج به علم الإعراب. وقال الكاشي: إنه لا يحترز به عن شيء وعلم الإعراب لا يرد؛ لأنه أحال هذا الحد على حد المعاني الذي ذكر فيه لفظ التتبع، وهو غير حاصل للعرب؛ فإنهم يتكلمون بطباعهم. (قلت): وهذا الجواب لا يصح؛ لأن النحاة يتتبعون تلك التراكيب. ثم لو صح لما كان جواباً عن المصنف؛ لأنه لم يرتض ذلك الحد، فحينئذ لعل الجواب ما ذكرناه. الرابع: قال جماعة كثيرة منهم السكاكي: هذا العلم أخص من علم المعاني، وأن هذا بمنزلة المركب، وذلك بمنزلة المفرد. وفيه نظر من وجوه، منها: أن الأعم موجود في ضمن الأخص، فيلزم أن يذكر علم المعاني في علم البيان، وليس الأمر كذلك. فإن قالوا: إن معرفته متوقفة على معرفة علم المعاني، فيبينهما حينئذ تلازم لا أن أحدهما جزء الآخر. ثم لا نسلم أن علم البيان يتوقف على معرفة علم المعاني؛ لجواز أن يعلم الإنسان حقيقة التشبيه والكناية والاستعارة، وغير ذلك من علم البيان، ولا يعلم تطبيق الكلام على مقتضى الحال. فليس علم المعاني جزءاً من البيان، ولا لازماً له.. " (١)

"..... ومنها: أن تطبيق الكلام على مقتضى الحال كالمادة، وهذه الطرق كالصورة، والمادة ليست جزءاً للصورة. ومنها: أن ما سنذكر من الصور فيه تأكيد للتطبيق على مقتضى الحال، فليكن هذا العلم منزلاً من ذلك منزلة التأكيد من التأسيس، لا منزلة الكل من الجزء. ومنها: أن المعنى الواحد إن أريد به أصل المعنى فهو حاصل في قولك: جاء زيد، سواء أكان إنكارياً، أو ابتدائياً، أو طلبياً. وإن أريد المعنى الذي يقتضيه المقام، فقد يقال: إن علم البيان يعرف به تطبيق الكلام على مقتضى الحال، وإن علم المعاني يقصد به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة. أما الأول: فلأن ما بين قولك: زيد قائم، وإن زيدا قائم، وإن زيدا لقائم من التفاوت يضاهي ما بين قولك: زيد كالأسد، وزيد أسد، والأسد زيد من التفاوت. والمعنى في كل منها متفاوت؛ بسبب التأكيد. فكما اختلف حال المنكر وغيره في التأكيد بأن واللام، اختلف حاله مع غيره في هذه الطرق المذكورة في البيان. وأما

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٦/٢

الثانى: فلأن غالب علم المعانى، يعلم به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة فإن المجاز الإسنادى أوضح فى الدلالة من الحقيقة الإسنادية، فإن: عيشة راضية، أدل على رضا صاحبها من قولك: راض صاحبها، كما أن: زيد أسد، أدل من قولك: زيد كالأسد. وكذلك كل واحد من مقتضيات ما يتعلق بالمسند، أو المسند إليه من حذف، وذكر، وتقديم، وتأخير، وإتباع وغيره مما يطول ذكره. وكذلك الإيجاز، والإطناب، والمساواة إنما هى طرق مختلفة فى وضوح الدلالة. ولا شك أن الطرق البيانية مختلفة بالمبالغة وعدمها. فربما حصلت المبالغة بالإيجاز دون الإطناب، الذى هو أوضح. الخامس: قال السكاكى: فلما كان علم البيان شعبة من علم المعانى لا ينفصل عنه إلا بزيادة اعتبار كان كالمركب، وعلم المعانى كالمفرد. ثم إن بعضهم قال: معناه أن علم. (١)

"الفن الثالث علم البديع هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة:—الفن الثالث: علم البديع ص: (يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة). (ش): البديع فى اللغة "الغريب" والبديع فى أسماء الله - تعالى - الخالق لا عن مثال سبق، فهو "فعل" بمعنى "مفعول" وقد تقدم الاعتراض عليهم فى تسميته بهذا الاسم، وأن الإبداع لا ينسب لغيره - تعالى - لا حقيقة، ولا مجازاً، على ما قيل: هذا العلم منزل من العلمين السابقين منزلة الجزء من الكل، أو النتيجة من المقدمتين. فقوله: (علم) جنس. قال الخطيبى: أى علم بالقواعد، وفيه نظر، فقد يكون المراد بالعلم المعلوم، وهو مجاز سائغ مشهور فى الحدود، وقد تقدم مثله فى حد علم البيان، ويشهد له قوله: (يعرف به إلخ) وقوله: (بعد رعاية المطابقة) إشارة إلى رعاية ما يجب اعتباره من علم المعانى من مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فاللام فيه للعهد. وقوله: (ووضوح الدلالة) إشارة لما يجب اعتباره من علم البيان؛ والمراد وضوح الدلالة المتقدم ذكره، وقوله: (بعد رعاية تطبيقه) يحتمل أن يراد بعد معرفة رعاية تطبيقه ووضوح الدلالة، ويكون المراد "هو قواعد يعرف بها وجوه التحسين، ووجوه التطبيق، والوضوح، ومعرفة التطبيق، والوضوح سابقان على معرفة التحسين، فيكون المعانى والبيان جزأين للبديع"، ويحتمل أن يراد "قواعد يعرف بها بعد معرفة التطبيق والوضوح، وجوه التحسين" فلا يكون المعانى والبيان جزأين للبديع، بل مقدمتين له، وقد صرحوا بأن المراد هو الأول، وفى استخراجهم من منطوق عبارة المصنف عسر، لأنك إذا قلت: "عرفت زيدا بعد معرفتى لعمره" فالمخبر به معرفة زيد مقيدة بسبق معرفة عمرو، لا معرفة زيد وعمرو، وقوله: "بعد" يحتمل أن يكون منصوباً بـ "يعرف" وأن يكون منصوباً بـ "بالتحسين" والحق الذى لا ينزاع

(١) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٧/٢

فيه منصف أن البديع لا يشترط فيه التطبيق، ولا وضوح الدلالة، وأن كل واحد من تطبيق الكلام على مقتضى. " (١)

"حسن التعليومنه: حسن التعليل؛ وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي، وهو أربعة أضرب؛ لأن الصفة إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها:—فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا وهل أحد يرى أن مادحه مذنب، وإنما كان ينبغى أن يقول: فلم يرهم غيرك مذنبين بمدحهم لك فلاى شئ ترانى أنت مذنبا بمدحى لغيرك؟ وقد يكون المذهب الكلامى بقياس اقترانى، كقوله تعالى: وهو الذي يبدؤا الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه (١) أى الإعادة أهون من الابتداء، والأهون أدخل فى الإمكان وهو المطلوب: قوله: أغش وأكذب معناه: غاش وكاذب، إذ ليس فيه تفضيل، ولك أن تقول: هذا النوع كله ليس من البديع، لأنه ليس فى هذا تحسين لمعنى الكلام والمقصود، بل المعنى المقصود هو منطوق اللفظ، فالإتيان بهذا الدليل هو المقصود، فهو تطبيق على **مقتضى الحال**، فيكون من المعانى لا من البديع، وأنشد ابن رشيقي فى المذهب الكلامى: فيك خلاف لخلاف الذى ... فيه خلاف لخلاف الجميلوقال عبد اللطيف البغدادى: إن المذهب الكلامى كل ما فيه محيى العلوم العقلية كقوله: محاسنه هيولى كل حسن ... ومغناطيس أفئدة الرجالحسن التعليل: ص: (ومنه حسن التعليل، وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي). (ش): إنما قال: مناسبة له - وإن كان كل علة مناسبة - ليبين أنها ليست علة بل فيها مناسبة ما باعتبار لطيف معناه بأمر لطيف عند البلغاء، وغير حقيقي أى خيالى، وليس حقيقيا؛ بل بالادعاء، ولذلك بدأ بقوله: أن يدعى وهو أربعة أضرب؛ لأن الصفة التى تريد أن تثبت لها علة، إما ثابتة أى لها تحقق وقصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها بإثبات علتها، والأولى أى الصفة الثابتة، إما أن لا يظهر لها فى العادة\_\_\_\_\_ (١) سورة الروم: ٢٧.. " (٢)

"١٣٧ - المقتضب للمبرد. تحقيق: الشيخ عزيمة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م ١٣٨ - **مقتضى الحال**

بين البلاغة القديمة والنقد الحديث لإبراهيم الخولى - دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة. - ن - ١٣٩ - نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز - تحقيق: د. بكرى شيخ أمين - ط دار العلم للملايين. ١٤٠ - النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي / ط ٢ / دار الفكر / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م ١٤١ - هدية العارفين - لإسماعيل باشا البغدادى. ١٤٢ - وفيات الأعيان لأحمد

(١) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٢٢٤/٢

(٢) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٢٦٦/٢

بن محمد بن خلكان. تحقيق: د. إحسان عباس/ طبع دار الثقافة - بيروت. - ي - ١٤٣ - اليتيمة  
للثعالبي. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.. " (١)

"..... = ١ - "أن المذكور في المختصر  
إما أن يكون من قبيل مقاصد علم البلاغة أو لا. الثاني: المقدمة. والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن  
الخطأ في تطبيق الكلام لمقتضى الحال؛ فهو: الفصل الأول. وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ  
في إيراد الكلام على مراتب الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال؛ فهو: الفصل الثاني". شرح الفوائد  
الغياثية. طاش كبري زاده: (٨). ٢ - "أن المبحوث عنه في المختصر إما أن يكون مقصودا بالذات، أو لا.  
والثاني يجب أن يتوقف عليه المقصود بالذات - وإلا كان ذكره عبثا -؛ وهو: المقدمة. والأول إن كان  
البحث فيه عن إفادة التراكيب لمعانيها العقلية - أي: التي لا يكتفى في فهمها مجرد الوضع -؛ فهو: الفصل  
الأول الباحث عن علم المعاني. وإن كان البحث فيه عن كيفية إفادتها لها بحسب الجلاء والخفاء؛ فهو  
الفصل الثاني الباحث عن علم البيان". شرح الفوائد. مجهول (٧: أ - ب). وجميع تلك العبارات - وإن  
اختلفت ألفاظها - تدور حول معنى واحد، خلاصته ما ذكره المصنف رحمه الله!.." (٢)

"هو لازم: اللازم البين. وكذا (١) قيل: إن "حيناً" متعلق بقوله: "لازم" (٢)؛ أي: الملازمة جزئية (٣)؛  
ولا منافاة بين كونه ذاتياً وبين الجزئية (٤)؛ والكل فيه ما فيه (٥)، إلا ما ذكرنا، فإنه لا غبار عليه. وغايته  
(٦)؛ أي: غاية علم المعاني. تطبيق الكلام على مقتضى الحال؛ وهو الأمر الداعي إلى التكلم على الوجه  
المخصوص؛ فإن المقامات (٧) مختلفة (٨)، كالجد: أي: كمقام الجد مع مقام الهزل، ومقام التواضع  
مع مقام الفخر، ومقام الشكر جمع مقام الشكاية، ومقام التهنة جمع مقام التعزية  
(٩). (١) في أ: "وكما". (٢) في الأصل: "لازماً"، والصواب من: أ، ب. وهو الموافق  
للکلمة في سياقها المتقدم. (٣) ينظر: مفتاح المفتاح: (٥٧). (٤) لأنه قد يعترض على تعلق "حيناً" بـ "لازم":  
بأن ذلك مناقض لقوله: "لما هو هو" ولا منافاة؛ لأنه يمكن أن يجاب عنه بأن كونه حيناً بالنظر إلى وصفه  
العنواني "الملازمة الجزئية"، وأنه كونه لا هو هو بالنظر إلى ذاته. (٥) أي: جميع الآراء الواردة في توجيه  
المسألة لا تشفي العلة ولا تدفع الاعتراض. (٦) غاية كل شيء: مداه ومنتهاه. ينظر: اللسان: (غيا): (١٥ /  
١٤٣). (٧) في أ: زيد ضمن كلام الشارح: "والأحوال". (٨) لما كان غاية علم المعاني تطبيق الكلام على

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح السبكي، بهاء الدين ٤٤٥/٢

(٢) تحقيق الفوائد الغياثية الكرمانی، شمس الدين ٢١٨/١

**مقتضى الحال** ناسب المقام أن يبين السبب الداعي إلى ذلك؛ وهو أن المقامات والأحوال التي يورد عليها الكلام مختلفة متفاوتة. (٩) إنما تعرض المصنف "الإيجي" والشارح "الكرماني" لهذه المقامات المتضادة لبيان الاختلاف والتفاوت بين كل مقام مذكور وضده، ولم يهدفا بذلك إلى حصر =. (١)

"وكل (١)؛ أي: كل مقام من المقامات، يستدعي تركيباً يفيد ما يناسبه؛ أي: المقام، وحسن الكلام (٢)، ولا حسنه؛ بمطابقته (٣) [للمقام] (٤) وعدم مطابقته له؛ وهذا هو الذي يسمى: **مقتضى الحال**؛ على أنه -أي: المقام- قد يقتضي تأدية المعنى بمجرد دلالات وضعية وألفاظ مستعملة كيف كانت، ومجرد تأليف بينها (٥)؛ يخرجها عن حكم النعيق (٦)، = المقامات، أو قصر خصوصية المراعاة على كل مقام وضده، أو حتى حصر الخصوصية على ذات المقام من حيث هو مقام؛ دون النظر إلى اعتبارات أخرى ترتبط به كحال المخاطب أو السامع؛ بل قد يكون اختلاف المقام بالنسبة إلى حال المخاطب لذاته؛ كاختلاف الخطاب مع الغبي مع الخطاب مع الذكي، واختلاف الخطاب مع الخائف مع الخطاب مع الآمن، وقد تتركب بعض المقامات مع بعض مقامات بحسب اعتبارات الأحوال؛ فقد يجتمع مقام التهنة مع مقام الجدد، ومقام الشكر مع التواضع، وغير ذلك مما يشق حصره. وكله مندرج تحت غاية علم المعاني. (١) التنوين في "كل" عوض عن مضاف إليه؛ وضحه ما جاء بعده من كلام الشارح. (٢) في الأصل: "المقام"، والصواب من: أ، ب. (٣) في أ: "لمطابقته". (٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، ومثبت من: أ، ب. (٥) من غير نظر في الاعتبارات اللاحقة للمفردات؛ من الإثبات، والحذف، والتعريف، والتنكير، وغير ذلك وكذا الاعتبارات المتعلقة بالتأليف سواء ما يتعلق بالطرفين؛ كالتقديم والتأخير والربط بينهما والقصر، أو ما يتعلق بالجمل أو الجملة كالفصل والوصل، وقد أشار السكاكي -رحمه الله- إلى هذا المعنى في أثناء حديثه عن تفاوت **مقتضى الحال**. ينظر: المفتاح: (١٦٣). (٦) النعيق: الصياح. وأصله: دعاء الراعي الشاء؛ يقال: نعق الراعي بالغنم نعاقا ونعيقا ونعقانا: إذا صاح بها وزجرها. ينظر: اللسان: (نعق): (١٠ / ٣٥٦). وفي الذكر الحكيم: ﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء =. (٢)

"وهو الذي يسمى في علم النحو: أصل المعنى، كما إذا كان المخاطب غيباً غير ذكي يستوي بالنسبة إليه كل التراكيب، وحينئذ يكون المطابق للحال ما يفيد أصل المعنى لا غير؛ وهذا -أيضاً- نوع من

(١) تحقيق الفوائد الغيائية الكرماني، شمس الدين ٢٢٧/١

(٢) تحقيق الفوائد الغيائية الكرماني، شمس الدين ٢٢٨/١

الخاصية يراعيها البليغ. والحاصل: أن كل علم يتحصل بمتعلقه (١)، ويحصل لغرضه، ويستحصل بطريقه. ومتعلق (٢) علم المعاني: خواص التراكيب. وغرضه: تطبيق الكلام على **مقتضى الحال**، فمن المتكلم: بأن يورد تركيبا يفيد معنى مناسباً، وهو البليغ، ومن السامع (٣): بأن يحمله عليه؛ وهو لذي الطبع السليم، وطريقه: الاستقراء والتتبع. وعلم البيان: معرفة مراتب العبارات الدالة على معنى واحد في الجلاء (٤)؛ = ونداء ﴿سورة البقرة: من الآية ١٧١. ومراده بـ "يخرجها عن حكم النعيق": تجاوز ما يفقه من مجرد الصوت إلى ما يخرج المعنى من أدنى درجات التأليف. (١) في ب: "المتعلقة". (٢) في الأصل: "فمتعلق"، والمثبت م: ن: أ، ب؛ وهو الأنسب. (٣) "ومن" ساقطة من: أ. (٤) الجلاء: الوضوح. ينظر: الصحاح (جلا): (٥ / ١٨٣٩)، وأراد به: وضوح المعنى المراد بحسب الطرق المختلفة الكاشفة عنه. ويبدو للمتأمل في ثنايا هذا التعريف جودة سبكه، وإيجازه؛ فقد توارد عليه عقلان = " (١)

"هذا كله (١) إخراج الكلام على مقتضى الظاهر، وأنه في علم البيان يسمى: بالتصريح (٢). وإخراج الكلام على مقتضى الظاهر أخص من إخراج الكلام على **مقتضى الحال** (٣)؛ لأن العدول عن مقتضى الظاهر -أيضا- **مقتضى الحال**، ولا ينعكس. وقد يعدل؛ أي: الكلام عنه؛ أي: عن مقتضى الظاهر، ويسمى حينئذ: إخراج (٤) الكلام لا على مقتضى الظاهر؛ فيقام العالم بالفائدة ولازمها مقام الجاهل؛ لاعتبارات خطائية (٥) إقناعية؛ أي: مظنونات = المشهورة المعروفة؛ فإن هذه لم يعرف أنها أهلكت؛ لا في الملة النصرانية، ولا قبل ذلك والله -سبحانه وتعالى- أعلم". ينظر القصة في: تفسير الطبري (٢٢ / ١٥٥ - ١٥٦)، وفي كشف الزمخشري: (٤ / ١٠ - ١١)، ومعالم التنزيل؛ للبغوي: (٧ / ١٢)، الجامع لأحكام القرآن؛ للقرطبي: (١٥ / ١٤)، وتفسير ابن كثير: (٤ / ٥٧٤ - ٥٧٧)، وفتح القدير؛ للشوكاني: (٤ / ٣٦٣ - ٣٦٦). (١) أي: الخطاب لمجرد مع خالي الذهن، والخطاب المؤكد تأكيداً طلبياً مع المتحير، والخطاب المؤكد بأكثر من مؤكد مع المنكر؛ بحسب درجات إنكاره. (٢) سمي بذلك لأن دلالة على الخاصية المرادة واضحة. (٣) وعلى هذا فإن "معناه: مقتضى ظاهر الحال" شرح العلامة سعد الدين التفتازاني على التلخيص (ضمن شروح المفتاح): (١ / ٢٠٨). (٤) في الأصل: "إخراج". والمثبت من: أ، ب، ف. (٥) في أزيادة: "أي" والسياق تام بدونها، بل إن في إثباتها تكراراً لها؛ لورودها مرة أخرى عقب ذلك، وليس من منهج الشارح تكرارها في الجملة الواحدة.. " (٢)

(١) تحقيق الفوائد الغيائية الكرمانى، شمس الدين ٢٢٩/١

(٢) تحقيق الفوائد الغيائية الكرمانى، شمس الدين ٢٧٠/١



"وقد يلقي؛ أي: وإذ (١) يعدل عن (٢) الظاهر بناء على أنه هو **مقتضى الحال** قد يلقي الخبر إلى المنكر مجردا عن المؤكدات؛ تنزيلا له منزلة من لا ينكر (٣)، إذا كان معه؛ أي (٤): مع المنكر ما إذا تأمله؛ كالدلائل العقلية (٥) ارتدع عن الإنكار؛ تقول للكافر: "الإسلام حق" لوضوح دلائله؛ أي: لما معه من الدلائل الواضحة التي لو تأملها (٦) عرف حقيقته (٧). ومثله: ﴿لا ريب فيه﴾ (٨) مع كثرة المرتابين فيه؛ لأنه كان في وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لو تأملوا فيه ارتدعوا عن الارتياب. وإلى غير السائل؛ أي: يلقي إلى غير السائل. عبر عن خالي الذهن "بغير السائل" لينبه على أن إلقاء الخبر إليه مؤكدا لتنزيله منزلة السائل (٩) مؤكدا؛ وذلك ليس كما اتفق؛ بل إذا قدم إليه؛ أي: إلى غير\_\_\_\_\_ (١) هكذا في الأصل. وفي أ، ب: "وإذا". والجملية شروع في تنزيل المنكر مقام الآخرين. (٢) في زيادة: "مقتضى". (٣) في الأصل: "لا ينكره". والمثبت من: أ، ب، ف. (٤) "أي" ساقطة من ب. (٥) في أ، ب زيادة: "امتنع و" والمعنى تام بدونها. (٦) الضمير عائد إلى الكافر. (٧) في ب: "عن حقيقته". وهو خطأ ظاهر. (٨) سورة البقرة: من الآية: ٢. (٩) في ب: "المسائل"، وهو تحريف بالزيادة.. (١)

"حين (١) جاء آخذا رمحاه بالعرض؛ غير ملتفت إلى القرن المكافح (٢)، حتى يجعل طرف الرمح إليه، مغرورا بشجاعته؛ فنزله الشاعر لهذا منزلة من ينكر أن في بني عمه أهبة (٣) الحرب؛ من الرماح وسائر السلاح، ويعتقد كون كلهم عزلا (٤). والحاصل: أنه يجب أن يكون لباس (٥) الكلام على قد (٦) المقام؛ لا زائدا ولا ناقصا، ووضع الخبر ليعتقد المخاطب مضمونه؛ فحقه أن يخاطب به من لا يعتقد (٧)؛ وهو إما غير متصور له (٨)، أو متصور مع تجويز نقيضه (٩) أو مع اعتقاده (١٠). \_\_\_\_\_ (١) كلمة "حين" ساقطة من ب. (٢) هكذا في الأصل، وفي أ، ب، مفتاح العلوم: "المكاوح". ولفظة الأصل أولى وأصدق على المقام؛ لأن المكافحة: "المضاربة والمدافعة تلقاء الوجوه". وهذا ما يتحقق مع حمل الرمح ورأسه للخصم. أما المكاوحة فإنها لا تتجاوز معنى المقاتلة والمغالبة. ينظر: اللسان: (كفح): (٢/ ٥٧٣)، و (كوح): (٢/ ٧٥٥). (٣) أهبة: العدة. وأهبة الحرب: عدتها. اللسان: (أهب): (١/ ٢١٧). (٤) في زيادة: "لا سلاح لهم" والسياق تام بدونها لكونه تفسيرا لقوله: "عزلا". (٥) في الأصل: "أساس" والصواب من أ، ب. إذ ربط المطابقة بأساس الكلام يوحي بوجود فضلة لا يعتد بها في مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**. والبلاغة تمنع ذلك. (٦) في الأصل: "قدر". والمثبت من أ، ب؛ إذ هو المناسب

(١) تحقيق الفوائد الغيائية الكرمانى، شمس الدين ٢٧٤/١



لللباس المتقدم. (٧) في ب: "لا يعتقد". (٨) وهو خالي الذهن. (٩) وهو التردد. (١٠) أي: اعتقاد النقيض؛ وهو المنكر.. (١)

"فمع الأول يكفي أصل الخبر. ومع الثاني يجب زيادة تقوية له لمنع (١) تجويز نقيضه. ومع (٢) الثالث أزيد لمنع (٣) اعتقاد النقيض. ثم تجويزه. وكلما كان اعتقاده أقوى احتاج إلى مزيد أقوى؛ لا جرم يخاطب الأول به مجردا، والثاني مؤكدا، والثالث أشد تأكيدا. ثم هذه الثلاثة قد تكون ادعاء لا حقيقة، وتسمى: إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر، فيدعى خلو الذهن للتجهيل، أو السؤال لسبق كلام يوجبه، أو الإنكار لأمارته أو عدمه لظهور الدلائل. ومن هنا (٤)؛ أي: مما علمته ها هنا (٥)؛ من كيفية إخراج الجمل الخبرية على **مقتضى الحال**، وأنواع تركيباتها الأول؛ أي: تركيباتها بحسب عقد الجملة، ونسبة بعضها إلى بعض. مع ما سيأتيك؛ في الفن الرابع (٦) من تركيباتها الثواني؛ أي: تركيباتها مع الجمل بعضها إلى بعض فصلا ووصلا؛ تعرف تفاوت: "اعبد ربك إن العادة (٧)، أو العبادة (٨)، أو فالعبادة حق له" (٩)؛ ب حسب المقام؛ أي: تفاوت ما \_\_\_\_\_ (١) في ب: "تمنع". (٢) في الأصل: "في" والمثبت من أ، ب. وهو الملائم لما قبله. والمعنى واحد. (٣) في ب: "تمنع". (٤) هكذا -أيضا- في ف. وفي أ: "ها هنا" ومعناها واحد. وفي ب: "هذا" وهو تحريف. (٥) في أ: "هنا". (٦) من بيان أحكام الفصل والوصل والإيجاز والإطناب. (٧) بزيادة "إن" للتأكيد. (٨) بترك "إن" مع الفصل -كما تقدم-. (٩) بترك "إن" مع العطف بالفاء.. (٢)

"ولما لم يكن هذا الوجه مستحسنا عند المصنف؛ لأن بسط الكلام لمجرد (١) الافتراض [لا يكون] (٢) مناسبا أو لا يليق بالبلغاء، إذ هو هذر (٣) وترك أدب؛ سيما في جناب الجبروت -عبر عنه بلفظة (٤): "قيل". وقال: الحق أن يقال: إن السؤال إذا كان واردا على شيء ظاهر يتوجه إلى أمر يتعلق به بحسب **مقتضى الحال**، وإلا يكون عبثا لظهوره (٥)؛ كما إذا سألت عمن لبس ثياب السفر: ما هذا؟، فإنك لا تسأله عن نفس الثوب وماهيته لظهوره؛ بل عن سبب لبسه. فكأنك قلت: ما عزيمة؟، والجواب: أريد سفر الكعبة. ولو أجاب: بأنه كرباس (٦)، عد مسخرة؛ فكذلك ها هنا، لما كان السؤال عن أمر ظاهر، وعلم من مقتضى المقام؛ من مناظرة السحرة أو غيرها أنه بصدد أن يرد عليه صورة (٧) أخرى، وأن هذا السؤال يعقبه أمر عظيم يحدثه الله في العصا - \_\_\_\_\_ (١) في الأصل: "بمجرد". والصواب

(١) تحقيق الفوائد الغيائية الكرمانى، شمس الدين ١/٢٧٧

(٢) تحقيق الفوائد الغيائية الكرمانى، شمس الدين ١/٢٧٨

من أ، ب. (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، ب. ومثبت من أ. (٣) الهذر: الكثير الرديء، وقيل: هو سقط الكلام. اللسان: (هذر): (٥ / ٢٥٩). (٤) في ب: "بلفظ" ولا اختلاف في المعنى. (٥) أي: المسؤول عنه. (٦) الكرباس - بكسر الكاف - لفظة فارسية معربة تعني: الثوب. ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: (٥٥٦)، اللسان: مادة (كربس): (٦ / ١٩٥). (٧) في ب: "بصورة" (١)

"قال المصنف: أمثال هذه المباحث وظيفة اللغة أو النحو لا المعاني (١)؛ لكن بالسكاكي اقتديت في إيرادها (٢). وحق الخطاب أن يكون مع معين، وقد يعدل (٣) عنه؛ [أي] (٤) عن الحق إلى غير معين تعميماً؛ أي: ليعم كل مخاطب؛ كما تقول: فلان لئيم؛ إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك؛ فلا (٥) تريد بـ "أكرمت" و"أحسنت" (٦) مخاطباً معيناً؛ كأنك قلت: إن أكرم أهان، وإن أحسن إليه أساء. وعليه؛ أي: على التعميم يحمل قوله -تعالى- (٧): ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمَجْرَمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَفْعَتُوا بِأَرْسَالِنَا﴾ (١) والحق -في نظري، والله أعلم- أن أمثال هذه المباحث؛ وإن كانت ذات صلة وطيدة بعلم اللغة أو النحو في أصل وضعها؛ إلا أنها لا تنفك بأي حال من الأحوال عن علم المعاني الذي يعرف به أحوال اللفظ العربي؛ التي بها تتحقق مطابقة الكلام لمقتضى الحال. (٢) في ب زيادة: "فيه". ولم أقف على قول المصنف في مؤلفاته ولعله مما نقله عنه تلميذه الكرمانى. (٣) في الأصل: "تعدل" والمثبت من: أ، ب، ف. (٤) ما بين المعقوفين غير موجود في الأصل. ومثبت من: أ. وعليه درج الشارح. (٥) في أ: "ولا". (٦) في ب: "ب (أحسنت) و (أكرمت)". (٧) هكذا وردت جملة: "قوله تعالى" ضمن كلام المصنف في الأصل، ب، ف. وفي أ، ضمن كلام الشارح. (٢)

"وزيد -مثلاً- ما يراد الحكم عليه، ونفي شك ثبوت الآخر له (١) عنه؛ فتقول لمن يعرف زيداً بعينه وباسمه، لكن لا يعرف أنه أخوه، وهو كالتألمح حكماً له، وكان معتقداً أن له أخاً لكن لا يعلمه على التعيين: "زيد أخوك"، على ما يتصوره من السامع من كونه طالباً للحكم على زيد، وكذا عكسه؛ تقول لمن يعتقد أن أخاً لنفسه؛ لكن لا يعرفه على التعيين، وهو كالتألمح منك الحكم على أخيه بالتعيين: "أخوك زيد"، فيورد الحكم على ما يتصوره من السامع. وبهذا يعلم الفرق بين "زيد أخوك" و "أخوك زيد" (٢)؛ فظهر الفرق بهذا بين العبارتين فإنه لأي شيء في الأول، الحكم على زيد بالأخ، وفي الثاني بالعكس. ويعرف

(١) تحقيق الفوائد الغياثية الكرمانى، شمس الدين ٣٠٥/١

(٢) تحقيق الفوائد الغياثية الكرمانى، شمس الدين ٣٢٩/١

معنى قول النحاة: "المقدم من المعرفتين هو المبتدأ" (٣)؛ لأنك تجعل المشكوك في ثبوته للآخر (٤) مسندا فتؤخره، والآخر مسندا إليه فتقدمه (٥)، مع أنه؛ [أي: مع أن الخبر] (١) في زيادة: "ونفيه" والسياق مستقيم بدونها؛ إذ المراد نفي الشك الثابت للآخر عنه. (٢) هكذا -أيضا- في ف. وفي أ: "بين (أخوك زيد)، (وزيد أخوك)". (٣) ينظر على سبيل المثال: شرح ابن عقيل: (١/ ٢١٧)، مغني اللبيب: (٥٨٩). (٤) في الأصل: "الآخر" وهو تحريف بالنقص، والصواب من: أ، ب. (٥) يوحى قول المصنف: "ويعرف معنى ... " وتعقيب الشارح بعده بقوله: "لأنك تجعل ... فتقدمه"؛ يوحى باتفاق البلاغيين والنحاة على العلة الموجبة للتقديم. والحق أنها مثار اختلاف بينهما؛ فالبلاغيون يعللون بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، والنحويون يعللون بأمور لفظة؛ منها؛ دفع الالتباس. فالنتيجة وإن اتحدت إلا أن =. (١)

"جعله ثكلى (١) يسليها (٢) الملوك؛ هذا هو الوجه الأول من الالتفات الأول؛ أي: جعل نفسه ثكلى صاجما عزاء لا تتسلى إلا أن يذكر لها ملك من الملوك موجبات التسلي، ويسلى إياها؛ ففعل ذلك لكونه **مقتضى الحال** هنالك (٣). أو لأنه لما لم يصبر كالملوك ظنه (٤) غيره؛ هو الثاني من الأول؛ أي: لأنه لما لم يصبر عليه وجزع (٥) وقلق، وكان من حقه أن يتثبت ويتصبر - كما هو ديدن الملوك وعاداتهم عند طوارق النوائب وبوارق المصائب - شككته (٦) في أنها نفسه؛ بل ظنه غيره؛ فخاطب له. ثم نبه أن التحزن (٧) تحزن صدق خاطب أم لا؛ هو الأول من الثاني (٨)؛ (١) الثكلى: هي المرأة التي فقدت ولدها، وقيل: التي فقدت حبيبها. ينظر: اللسان: (ثكل): (١١ / ٨٨). (٢) في أزيد ضمن كلام المصنف: "تسلية"، وليست في ف. (٣) ويكشف هذا الوجه عن شدة مصاب الشاعر في أبيه، وعمق أثر وقع النبأ عليه، الأمر الذي كان معه كالثكلى؛ قليل الصبر، كثير الجزع؛ لا يكاد يتسلى بعض التسلية إلا بتسلية الملوك لها بالتحزن لما نابها. (٤) أي: ظن نفسه غيره. (٥) في ب: "جزع" بدون العطف. (٦) أي: نفسه. (٧) هكذا -أيضا- في ف، وفي ب: "التحزين". (٨) كان المنتظر أن يؤخر هذا القسم حتى ينتهي من بيان أوجه القسم الأول "إلا أنه قدم بعض فوائد الأول على فوائد الثاني، وأخر بعضها عن بعض لتوقف تصوره". (٢)

(١) تحقيق الفوائد الغياثية الكرمانى، شمس الدين ٣٥٩/١

(٢) تحقيق الفوائد الغياثية الكرمانى، شمس الدين ٤٠٦/١

"وإنما لا (١) يتفاوت الحال، لأن التحزن لما كان تحزن صدق (٢) لم يتسل خاطبه أم لم (٣) يخاطبه؛ بخلافه إذا كان تحزنا تكلفيا، فإنه إذا خاطبه يتسلى (٤)؛ فلهذا عدل إلى الغيبة. أو لأنه (٥) لما دهش (٦) -بكسر الهاء- عن مقتضى الظاهر غلبته العادة؛ هو الثالث من الأول؛ أي: لما أطار ذلك النبأ قلبه، وأباد لبه، وصيره مدهوشا غافلا عن مقتضى الظاهر - غلبته العادة مما (٧) كان ألفه به من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار؛ أمرا ونهيا؛ فعدل (٨) إلى **مقتضى الحال**، وخاطب. وفي بعض النسخ: **"مقتضى الحال"** والظاهر \_\_\_\_\_ = عليه، وآخر فائدة الثالث لاطارده مع كل فائدة من الفوائد الأوليين على ما ستقف عليه". شرح الفوائد الغيائية طاش كبري: (٩٩). (١) في أ: "لم". (٢) في ب زيادة: "له"، والسياق تام بدونها. (٣) في أ، ب: "أو"، والأولى ما جاء في الأصل. (٤) في ب: "يستهل" وهو تحريف بالزيادة. (٥) أي: ابن حجر. (٦) ويقال: "دهش" بضم الدال وكسر الهاء. والدهش: ذهاب العقل من الدهل والوله، وقيل: من الفزع ونحوه. اللسان: (دهش): (٦/٣٠٣). (٧) في أ، ب: "وما". (٨) في أ، وردت كلمة: "فعدل" ضمن كلام المصنف، وليست في ف.. (١)

"الظاهر"؛ كما قرنا (١)، ثم ببعض الإفاقة لم يجد نفسه معه؛ هذا هو الثاني من الثاني، أي: بعد الصدمة الأولى حين أفاق بعض الإفاقة، ولم يجد نفسه معه بنى الكلام على الغيبة. أو لأنه غاظه جزعه فوبخ مخاطبا، الرابع من الأول، أي: لأن (٢) نفسه حين لم تثبت ولم تتصبر غاظه جزعه، فأقامها (٣) مقام المستحق للعتاب، مخاطبا له على سبيل التوبيخ. ثم سكت عنه الغضب بالعتاب فأعرض يدمدم (٤)؛ هو الثالث من الثاني؛ أي: لما كان الحامل للخطاب والعتاب هو الغضب، فحين سكت عنه بالعتاب الأول أعرض (٥) عنه الوجه مدمدما (٦) -أي: متكلمًا مع النفس الدمدمه؛ هي: الكلام والحديث مع النفس- فعدل إلى الغيبة. وأما قوله، "جاءني" فليعلم -من الإعلام- أن ذلك كله \_\_\_\_\_ (١) لأن الالتفات -في حقيقة أمره- إخراج للكلام لا على مقتضى الظاهر؛ وهو أخص من **مقتضى الحال**. (٢) في أ، ب: "أن". (٣) في أ: "فأقامه". (٤) في أ، زيد ضمن كلام المصنف: "نفسه"، وليست في ف. وزيد عقبه ضمن كلام الشارح "ثم" والسياق تام بدونها. (٥) في ب: "عرض" وهو تحريف بالنقص. (٦) في ب: "مدموما" وفيه تحريف وتصحيف.. (٢)

(١) تحقيق الفوائد الغيائية الكرمانى، شمس الدين ٤٠٧/١

(٢) تحقيق الفوائد الغيائية الكرمانى، شمس الدين ٤٠٨/١

"تذييل للعلمين: البلاغة: توفية الكلام بحسب المقام حقه، أي: حق الكلام؛ من فوائد التركيب التي هي **مقتضى الحالات**؛ وهو بعلم المعاني، ومراتب الدلالة؛ بإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على ما ينبغي؛ وهو بعلم البيان. ولها -أي: للبلاغة- طرفان: أسفل، به يزيد على ما يفيد أصل المعنى الذي هو بمنزلة أصوات الحيوانات. وأعلى وهو أن يقع التركيب بحيث يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا منه (١) في إفادة ذلك المعنى؛ كما أن الأسفل هو أن يقع على وجه لو صار أقل تناسبا منه لخرج عن كونه مفيدا لذلك المعنى، وبينهما مراتب تكاد تفوت الحصر. هو المعجز. والإعجاز شأنه عجيب يدرك ولا يمكن التعبير عنه، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحاة، وكاستحسان الحيثية (٢). نعم، للبلاغة وجوة يمكن الكشف عنها، وأما نفس وجه الإعجاز فلا. ويوصف بها بالبلاغة المتكلم كما يقال: (رجل بليغ)، والكلام، كما يـ قال: (خطبة بليغة) لا الكلمة. بخلاف الفصاحة، فإنهما كما \_\_\_\_\_ (١) "منه" ساقطة من: أ، ب. (٢) قوله: "وكاستحسان الحيثية" ساقط من ب.. " (١)

"بلاده بأمر المؤمنين، وربما كاتبه بها بعض ملوك المغرب. قال في «التعريف»: ومن أهل النسب من ينكر ذلك، ويجعلهم تارة بنسب إلى عدي بن كعب: رهط عمر بن الخطاب دون بني عمر. ومنهم من ينسبهم إلى هنتاتة «١» من قبائل البربر بالمغرب، وهي قبيلة عظيمة مشهورة. وهي الآن (إلى حدود الثمانمائة) بيد السلطان أبي فارس عزوز؛ وقد دوخ البلاد وأظهر العدل ورفع منار الإسلام. وقد ذكر في «التعريف» أن السلطان بها في زمانه كان المتوكل على الله أبو يحيى أبو بكر. ورسم المكاتبه إليه فيما ذكره في «التعريف» أن يكتب بعد البسملة. «أما بعد حمد الله» بخطبة مختصرة في **مقتضى الحال**، ثم يقول فهذه المفوضة، أو النجوى، أو المذاكرة، أو المطارحة، أو ما يجري مجرى ذلك، تهدي من طيب السلام (ومن هذا ومثله) إلى الحضرة الشريفة، العلية، السنية، السرية، العالمية، العادلية، الكاملية، الأوحدية، حضرة الإمارة العدوية، ومكان الإمامة القرشية، وبقية السلالة الطاهرة الزكية، حضرة أمير المسلمين، وزعيم الموحدين، والقائم في مصالح الدنيا والدين، السلطان السيد الكبير، المجاهد، المؤيد، المرابط، المثار، المظفر المنصور، المتوكل على ربه، والمجاهد في حبه، والمناضل عن الإسلام بذبه، فلان؛ ويدعى له بما يناسب مختصرا، ثم يذكر ما يليق بكرم الجدود. صدر آخر - من «التعريف» أيضا: " (٢)

(١) تحقيق الفوائد الغياثية الكرمانى، شمس الدين ٧٨٧/٢

(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء القلقشندي ٤٠٥/٧

"كما كانوا يسمون غيرها بذلك. السبب الخامس - أن يأخذ الخليفة المنتصب البيعة على الناس لولي عهده بالخلافة بأن يكون خليفة بعده إمضاء لعهد، كما فعل معاوية رضي الله عنه في أخذه البيعة لولده يزيد. المقصد الثالث (في بيان ما يجب على الكاتب مراعاته في كتابة البيعة) واعلم أنه يجب على الكاتب أن يراعي في كتابة البيعة أموراً: منها- أن يأتي في براعة الاستهلال بما يتهيأ له من اسم الخليفة أو لقبه كفلان الدين، أو لقب الخلافة، كالمتوكل أو المستكفي، أو **مقتضى الحال** الموجب للبيعة من موت أو خلع ونحوهما، أو غير ذلك مما يجري هذا المجرى. ومنها- أن ينبه على شرف رتبة الخلافة وعلو قدرها ورفعة شأنها، وأنها الغاية التي لا فوقها، والدرجة التي لا بعدها، وأن كل رتبة دون رتبته، وكل منصب فرع عن منصبها. ومنها- أن ينبه على مسيس الحاجة إلى الإمام «١»، ودعاية الضرورة إليه، وأنه لا يستقيم أمر الوجود وحال الرعية إلا به، ضرورة وجوب نصب الإمام بالإجماع، وإن شذ عنه الأصم فخالف ذلك. ومنها- أن يشير إلى أن صاحب البيعة استوعب شروط «٢» الإمامة واجتمعت فيه، ويصفه منها بما يعز وجوده، ويتمدح بحصوله، كالعلم." (١)

"بلاد بأمر المؤمنين وربما كاتبه بها بعض ملوك المغرب

قال في التعريف ومن أهل النسب من ينكر ذلك ويجعلهم تارة بنسب إلى عدي بن كعب رهط عمر بن الخطاب دون بني عمر

ومنهم من ينسبهم إلى هنتاة من قبائل البربر بالمغرب وهي قبيلة عظيمة مشهورة وهي الآن إلى حدود الثمانمائة بيد السلطان أبي فارس عزوز وقد دوخ البلاد وأظهر العدل ورفع منار الإسلام

وقد ذكر في التعريف أن السلطان بها في زمانه كان المتوكل على الله أبو يحيى أبو بكر ورسم المكاتبة إليه فيما ذكره في التعريف أن يكتب بعد البسملة

أما بعد حمد الله بخطبة مختصرة في **مقتضى الحال** ثم يقول فهذه المفاوضة أو النجوى أو المذاكرة أو المطارحة أو ما يجري مجرى ذلك تهدي من طيب السلام ومن هذا ومثله إلى الحضرة الشريفة العلية السنية السرية العالمية العادلة الكاملية الأوحدية حضرة الإمارة العدوية ومكان الإمامة القرشية وبقية السلالة الطاهرة الزكية حضرة أمير المسلمين وزعيم الموحدين والقائم في مصالح الدنيا والدين السلطان السيد الكبير

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء القلقشندي ٢٨٥/٩

المجاهد المؤيد المرباط المثار المظفر المنصور المتوكل على ربه والمجاهد في حبه والمناضل عن الإسلام  
بذبه فلان ويدعى له بما يناسب مختصرا ثم يذكر ما يليق بكرم الجدود

صدر آخر من التعريف أيضا . " (١)

" كما كانوا يسمون غيرها بذلك

السبب الخامس أن يأخذ الخليفة المنتصب البيعة على الناس لولى عهده بالخلافة بأن يكون خليفة  
بعده إمضاء لعهدده كما فعل معاوية رضي عنه في أخذه البيعة لولده يزيد

المقصد الثالث في بيان ما يجب على الكاتب مراعاته في كتابة البيعة

واعلم أنه يجب على الكاتب أن يراعي في كتابة البيعة أموراً

منها أن يأتي في براعة الاستهلال بما يتهيأ له من اسم الخليفة أو لقبه كفلان الدين أو لقب الخلافة  
كالمتوكل أو المستكفي أو **مقتضى الحال** الموجب للبيعة من موت أو خلع ونحوهما أو غير ذلك مما  
يجري هذا المجرى

ومنها أن ينبه على شرف رتبة الخلافة وعلو قدرها ورفعة شأنها وأنها الغاية التي لا فوقها والدرجة  
التي لا بعدها وأن كل رتبة دون رتبته وكل منصب فرع عن منصبها ومنها أن ينبه على ميسر الحاجة إلى  
الإمام ودعاية الضرورة إليه وأنه لا يستقيم أمر الوجود وحال الرعية إلا به ضرورة وجوب نصب الإمام بالإجماع  
وإن شذ عنه الأصم فخالف ذلك

ومنها أن يشير إلى أن صاحب البيعة استوعب شروط الإمامة واجتمعت فيه ويصفه منها بما يعز  
وجوده ويمتدح بحصوله كالعلم . " (٢)

"حسن الابتداء عند المحدثين: انتهى ما أوردته من حسن الابتداء للعرب والمولدين وفحول الشعراء،  
ونبهت على حسنه وقبيحه، ولكن جذبتني يا أخا العرب نسبة المتأخرين إلى أن أثبت، في هذا المحل،  
تشبيها ونسيبها وأظهر، في شرح هذه البديعة الآهلة، بديعها وغريبها ليعلم من تنزه في هذه الحقائق الزاهرة،  
أن ما ربيع الآخر من ربيع الأول ببعيد، وأن لكل زمان بديعا تمتع بلذة الجديد، وهنا بحث لطيف وهو أن  
الاستشهاد بكلام المولدين وغيرهم من المتأخرين ليس فيه نقص، لأن البديع أحد علوم الأدب الستة، وذلك  
أنك إذا نظرت في الكلام العربي، إما أن تبحث عن المعنى الذي وضع له اللفظ، وهو علم اللغة، وإما أن

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ت الطويل القلقشندي ٤٠٥/٧

(٢) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ت الطويل القلقشندي ٢٨٥/٩



تبحث عن ذات اللفظ بحسب ما يعتريه، وهو علم التصريف، وإما أن تبحث عن المعنى الذي يفهم من الكلام المركب بحسب اختلاف أواخر الكلم، وهو علم العربية، وإما أن تبحث عن مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** بحسب الوضع اللغوي، وهو علم المعاني، وإما أن تبحث عن طرق دلالة الكلام إيضاحاً وخفاء بحسب الدلالة العقلية، وهو علم البيان، وإما أن تبحث عن وجوه تحسين الكلام، وهو علم البديع. فالعلوم الثلاثة الأول، يستشهد عليها بكلام العرب نظماً ونثراً، لأن المعتبر فيها ضبط ألفاظهم والعلوم الثلاثة الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم، لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذا كان الرجوع إلى العقل. وقال أبو الفتح عثمان بن جني: المولودون يستشهد بهم في المعاني، كما يستشهد بالقدماء في الألفاظ. قال ابن رشيق في العمدية: الذي ذكره أبو الفتح صحيح بين لأن المعاني اتسعت باتساع الناس في الدنيا وانتشار العرب بالإسلام في أقطار الأرض، فإنهم حضروا الحواضر، وتفننوا في المطاعم والملابس، وعرفوا بالعيان ما دلتهم عليه بداهة عقولهم، من فضل التشبيه ونحوه، ومن هنا يحكى عن ابن الرومي أن لائماً رآه وقال له: لم لا تشبه تشبيه ابن المعتز، وأنت أشعر منه؟ فقال له: أنشدني شيئاً من قوله أعجز عن مثله، فأنشده في صفة الهلال: فانظر إليه كزورق من فضة ... قد أثقلته حمولة من عنبر فقال له ابن الرومي: زدني، فأنشده: كأن آذريونها ... والشمس فيه كاليه<sup>١</sup> مداهن من ذهب ... فيها بقايا غاليه \_\_\_\_\_ ١ الآذريون: نبات زهره أصفر أو أحمر ذهبي في وسطه خمل أسود - كاليه: مصفرة؟" (١)

"أى: ليس مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه (١) أبوه. (١ / ١٧٦) ٢ - وإما في الانتقال (٢): كقول الآخر (٣) [من الطويل]: سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا ... وتسكب عيناى الدموع لتجمدا فإن الانتقال (٤) من جمود العين إلى بخلها بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور. (١ / ١٧٩) قيل (٥): ومن كثرة التكرار، وتتابع الإضافات؛ كقوله [من الطويل]: سبوح لها منها عليها شواهد (٦) وقوله [من الطويل]: حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى ... وفيه نظر! (١ / ١٨٢) وفي المتكلم (٧) ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود، بلفظ فصيح. (١ / ١٨٤) والبلاغة في الكلام: مطابقتها **لمقتضى الحال**، مع فصاحتها. \_\_\_\_\_ (١) مملكا: أى رجل أعطى الملك وهو هشام المذكور، وأبو أمه: أى أبو أم هشام أى أبو الممدوح وهو خال هشام، وحاصله الإخبار بأن الممدوح لا مثل له في الناس إلا ابن أخته الذى هو المملك. (٢) أى لخلل واقع في انتقال الذهن من معنى اللفظ الأصلي إلى معنى آخر ملابس

(١) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي الحموي، ابن حجة ٢٣/١

للأصلي قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز. (٣) هو العباس بن الأحنف الشاعر المشهور. والشاهد في قوله: لتجمدا. (٤) أى انتقال الذهن المعهود من جمود العين إلى بخلها بالدموع إنما يكون في حالة الحزن والبكاء لا في حالة الفرح والسرور. (٥) أى فصاحة الكلام ترجع أيضا إلى خلوصه من كثرة التكرار ... إلخ. (٦) مثال لكثرة التكرار. والبيت للمتنبى وصدرة: وتسعدني في غمرة بعد غمرة، وسبوح أى فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها، كأنها تجرى في الماء. (٧) أى الفصاحة الكائنة في المتكلم. (١)

"وهو (١) مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة: فمقام كل من التنكير، والإطلاق، والتقديم والذكر: يبين مقام خلافه. ومقام الفصل: يبين مقام الوصل. ومقام الإيجاز: يبين مقام خلافه. وكذا: خطاب الذكي مع خطاب الغبي، ولكل كلمة مع صاحبها مقام. (١ / ١٨٨) وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب (٢)، وانحطاطه بعدمها، **فمقتضى الحال**: هو الاعتبار المناسب. (١ / ١٩١) فالبلغة؛ راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة - أيضا - ولها (٣) طرفان: أعلى: وهو حد الإعجاز وما يقرب منه. وأسفل: وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما دونه، التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات. وبينهما مراتب كثيرة، وتتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا. وفي المتكلم: ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. فعلم: أن كل بليغ فصيح، ولا عكس. (١ / ١٩٧) وأن البلاغة مرجعها: ١ - إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد. ٢ - وإلى تمييز الفصيح من غيره: والثاني (٤): منه ما يبين في علم متن اللغة، أو التصريف، أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوي. \_\_\_\_\_ (١) أى **مقتضى الحال**. (٢) أى للحال والمقام. (٣) أى بلاغة الكلام. (٤) أى تمييز الفصيح من غيره. (٢)

"الفن الأول علم المعاني (١ / ٢٠٠) وهو: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق **مقتضى الحال**. (١ / ٢٠٦) وينحصر في ثمانية أبواب: ١ - أحوال الإسناد الخبري. ٢ - أحوال المسند إليه. ٣ - أحوال المسند. ٤ - أحوال متعلقات الفعل. ٥ - القصر. ٦ - الإنشاء. ٧ - الفصل والوصل. ٨ - الإيجاز والإطناب والمساواة. لأن الكلام إما خبر، وإما إنشاء، لأنه: إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه: فخير، وإلا: فإنشاء. والخبر: لا بد له من مسند إليه، ومسند، وإسناد. (١ / ٢٠٩) والمسند: قد يكون له متعلقات

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٢/١

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٣/١

إذا كان فعلا أو فى معناه. وكل من الإسناد والتعلق: إما بقصر أو بغير قصر. وكل جملة قرنت بأخرى: إما معطوفة عليها أو غير معطوفة. والكلام البليغ: إما زائد على أصل المراد لفائدة، أو غير زائد. تنبيه (١/ ٢١٣) صدق الخبر: مطابقته للواقع، وكذبه: عدمها. وقيل: «مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ، وعدمها (١)؛ بدليل قوله تعالى: إن المنافقين لكاذبون (٢)»: \_\_\_\_\_ (١) أى وكذب الخبر: عدمها. (٢) المنافقون: ١..١" (١)

"اسما وجعل كونه حرفا وهما، وبالجمله يليه ماض محقق أو مقدر لفظا ومعنى. وجوابه أيضا يكون ماضيا ربما يكون مقرونا بالفاء بالاتفاق، واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية، وفعلا مضارعا، وإن شهد بالكل القرآن. (علم البلاغة) أي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة، وهو علم المعاني الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على أصل المراد على وجه الصواب، وعلم البيان الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة على وجه الصواب، وأما ما سواهما مما تتوقف عليه البلاغة، فالغرض من تدوينها تأدية أصل المعنى على وجه الصواب، ولهذا يستوي فيه الخواص والعوام، وكذا المراد بعلم تتابعها علم دون لمعرفة تتابع البلاغة (١)، فلا يرد أنه لو أريد بعلم البلاغة العلم كان عطف (وتتابعها) عطفًا على جزء العلم، ويكون ضمير تتابعها راجعا إلى جزء العلم، وإن أريد المركب الإضافي فإن جعل بمعنى علم يتعلق بالبلاغة دخل فيه النحو والصرف ومتن اللغة، وإن أريد علم له مزيد اختصاص بالبلاغة فليس له ضابط يقتضي دخول المعاني والبيان وخروج البواقي. (من أجل العلوم قدرا) تمييز إما من نسبة الأجل إلى العلوم، فيكون أصله: ولما كان علم البلاغة وتتابعها من أجل قدر العلوم، وإما من نسبة الأجل إلى علم البلاغة فيكون أصله: ولما كان علم البلاغة وتتابعها من أجل قدر العلوم، وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة، ومن تقدير معطوف عليه، أي لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر العلوم وأدق سرها وليس لك أن تجعل قدرا تمييزا عن نسبة الأجل إلى فاعله المضمّر، وإن كنت تستغني عن التقدير؛ إذ الأصل حينئذ لما كان علم البلاغة وتتابعها من طائفة أجل قدرها من العلوم لأنه يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر من غير شرط، والقدر كالفرس والخيّل المقدار. \_\_\_\_\_ (١) يقصدون بذلك علم البديع الذي ظلمه هؤلاء المتأخرون وجعلوه علما تابعا للعلمين الأصليين وهما المعاني والبيان، وليس علما أصليا؛ لأنه على زعمهم لا تتحقق به مطابقة الكلام لمقتضى الحال؛ بل وظيفة له سوى التحسين والتزيين وقد بينت بطلان ذلك كله، والدور اللائق

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْقَرَايْنِي ١٥/١

بعلم البديع في تحقيقه المطابقة في رسالتى للماجستير عن الطيبي وجهوده البلاغية- نشر المكتبة التجارية بمكة المكرمة.. " (١)

"فناسب أن يشترط فيه التجنب عن التنافر في جمعها، والعلم في العلم العلمي ليس فيه جمع الكلمات، فهو داخل في اشتراط الخلو عن تنافر الحروف، ودفعه بأن العلم المركب خارج عن حد الكلمة لا اشتراط كونها لفظة مبني على نهاية الغفلة؛ لأن أحدا لم يجعله خارجا عن المفرد، ولا ينفع خروجه عن الكلمة دخوله في الكلام في هذا المقام. بقي أنه يرد على تعريف فصاحة المفرد مفرد أريد به لازم بعيد، بحيث يختل الانتقال، فينبغي أن لا يكون فصيحاً؛ فتعريف فصاحة المفرد لا يصح بإخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل قرينة على إخراجها! ! وغاية ما يمكن أن يقال لحمل المفرد والكلام على حقيقتيهما وما يتبادر منهما: إن الموصوف بالفصاحة في الاصطلاح ليس إلا المفرد (١) المقابل للمركب مطلقاً وإلا الكلام؛ لأن احتياجهم إلى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليها، ويكفي في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة فصاحة المفرد المقابل لمطلق المركب. ولا غرض يتعلق بالاصطلاح على معنى لفصاحة بحيث يشمل صفة المركبات الناقصة مثلاً، ولا يخفى أن قوله: والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط يقتضي أن يحمل الكلام على حقيقته؛ لئلا يفيد وصف المركبات الناقصة. قال الشارح المحقق: الدليل على أنه لا يوصف بالبلاغة غيرهما أنه لم يسمع كلمة بليغة، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا يتحقق في المفرد وهم؛ لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم. هذا وأورد عليه أن نفي كلمة بليغة لا يستلزم حصر الوصف في الكلام والمتكلم لاحتمال أن يوصف به مركب ناقص، ويدفعه أن النفي عن الكلمة على سبيل التمثيل، فالمناقشة عائدة إلى العبارة، وأورد أيضاً أن التعليل الذي نسبته إلى الوهم أيضاً ملخصه أن العرب لا تطلق البلاغة إلا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فمرجهه إلى قولك: لم يسمع كلمة بليغة، ويدفعه أن التبادر من العبارة أن بناء التعليل على تعريف القوم لا على التبع وتزييفه لما هو المتبادر.\*\*\* (١) في الأصل: المرد.. " (٢)

"البيت وقصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود؛ فلا خلل في الانتقال. قال المصنف: والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه، من خاف اللفظ، ويتجه عليه أنه يلزم أن لا يكون الكلام الخالي

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٤٣/١

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٦٠/١

عن المعنى الثاني فصيحاً لأنه ليس له الخلوص عن التعقيد المعنوي، ودفعه الشارح لأنه ببيان القسم من الكلام الخالي من التعقيد المعنوي خص البيان به لأن الكلام الخالي عن المعنى الثاني بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء، كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام، وفيه أن الكلام الخالي عن المجاز والكناية إذا روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال ليس ساقطاً عن درجة الاعتبار، إلا أن يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى وإن كان معتبراً من حيث رعاية مقتضيات الأحوال. وبعد يتجه أن ما يأتي في بحث بلاغة الكلام ساقط ما ليس له معنى ثان بمعنى مقتضى الحال لا باعتبار الكون مجازاً وحقيقة، ونحن نقول خص البيان بالخالي عن التعقيد مما استعمل في المعنى المجازي لأنه المحتاج إلى البيان والتوضيح؛ وأما الخلو عن التعقيد المعنوي لعدم معنى ثان فواضح لا حاجة له إلى بيان. [قليل ومن كثرة التكرار] (قليل ومن كثرة التكرار) قد سبق مباحث يهملك التذكاري ليغنيك عن التكرار. والتكرار، بالكسر أو الفتح، والأول اسم، والثاني مصدر، في القاموس: التكرير والتكرار والتكررة إعادة الشيء مرة بعد أخرى، وهذا يقتضي أن يتوقف التكرار على التثليث ليتحقق الإعادة مرة بعد أخرى، والاستعمال لا يساعده، أو ليستعمل التكرار إذا ثنى الشيء فالمنقح ما ذكره الشارح المحقق إنه ذكر الشيء مرة بعد أخرى، وما يقال إنه مجموع الذكري لا الذكر الثاني وهم؛ إذا الكر الرجوع، والتكرير الإرجاع، والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة بقرينة ما ذكر من المثال؛ فإن فيه تثليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشيء مرة بعد أخرى إلا مرتين، وقد يناقش فيه بأنه يتحقق ذكر الشيء مرة بعد أخرى ثلاثاً ثالثها ذكر الثالث بعد الأول، ويرده أنه إذا ذكر الشيء ثلاث مرات يقال أعيد مرتين، ولا يقال أعيد ثلاثاً، ويكذب القائل فتأمل. (وتتابع الإضافات) نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أنه قال صاحب: " (١)

"إلا معنى واحداً، ولم يقل مفرد فصيح أو كلام فصيح ليعم إذ لا بد من العموم، أو المراد بالمقصود كل مقصود فلو خص الفصيح بالمفرد لوجب في الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود، كلامي المفرد بالمفرد، وهو محال، ولو خص بالكلام لوجب فيها ملكة الاقتدار على التعبير عن مقصود مفرد بكلام، وهو محال، ولا يخفى أن عموم المفرد والمركب موقوف على تكلف استعمال الفصيح في معنييه، كما جوزه البعض، أو استعمال ما يطلق عليه الفصيح، ويقال له عموم الاشتراك، وبعد في وصف لفظ به خفاء أما على الأول؛ فلأنه يصير المآل بلفظ موصوف بمعنيي الفصيح، وهو باطل؛ والصحيح بلفظ موصوف بأحد معنى الفصيح، وهو لا يستفاد من استعمال الفصيح في معنييه، وأما على الثاني فلأنه

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العَصَام الأسْفَرَايِينِي ١٧٩/١

يصير المآل بلفظ هو ما يطلق عليه الفصيح، ولا يخفى أن اللفظ ليس ما يطلق عليه الفصيح، بل مفهوم يصدق على اللفظ، ووجوب عموم المعبر به المفرد والمركب، كما يقتضي أن يقال بلفظ فصيح دون مفرد، أو كلام فصيح يقتضي أن يقال بلفظ فصيح دون لفظ بليغ، إذ البليغ لا يعم المفرد، نعم عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة في الفصاحة أيضا يقتضي أن لا يقال بلفظ بليغ. فقول الشارح: وقول بعضهم ولأن يعم المفرد والمركب، قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح، أو لفظ بليغ - سهو ظاهر، لا يقال يصدق التعريف على الحياة والإدراك ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور، لأننا نقول ليس شيء منها سببا بل شرطا، أو ليس سببا قريبا بل بعيدا، والباء ظاهر في السبب القريب. [والبلاغة في الكلام] (والبلاغة (١) في الكلام مطابقتها) أي مطابقة صفته (لمقتضى الحال) فإن مقتضى الحال خصوصيات، وصفات قائمة بالكلام، فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه، والخصوصية من حيث إنها حال الكلام ومرتبطة به مطابق لها من حيث إنها مقتضى الحال، فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع، وعلى هذا النحو قول المصنف في تعريف المعاني: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال، هذا هو المطابق لعبارات القوم، حيث يجعلون الحذف والذكر\_\_\_\_\_ (١) انظر المفتاح بتحقيقنا ص ٥٢٦، الصناعتين ص ١٥.. (١)

"إلى غير ذلك معللة بالأحوال، ولما هو الأليق بالاعتبار؛ لأن الحال عند التحقيق لا يقتضي إلا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها، والشارح أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فوقع في الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلي، والمطابق هو الكلام الجزئي، ومطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار الميزانيين من مطابقة الكلي للجزئي، فعدل عما هو ظاهر المنقول، وعما هو المعقول، وارتكب كلفة مطابقة الجزئي للكلي، مع أن المحمول بالطبع هو الكلي، واللائق اعتبار مطابقتها للجزئي. (مع فصاحته) قيل خالف في هذا القيد السكاكي فقليل إنه لا يشترط شيئا من فصاحة الكلام في البلاغة، وليس رجوع البلاغة إلى البيان لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوي؛ بل لمعرفة أنواع المجاز والكناية وعلاقاتها، لئلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة، وقيل إنه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلو عن التعقيد المعنوي. (وهو) أي مقتضى الحال (مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة) كان الظاهر أن يقول فإن الأحوال متفاوتة، إلا أنه نبه على ترادف الحال والمقام، قال الشارح المحقق: الحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغاير بينهما اعتباري، فإن الأمر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٨٤/١



الكلام فيه على خصوصية ما، وحال باعتبار توهم كونه زمانا له، ولا يخفى أن وجه التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ، حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار، ولذا حكمنا بالترادف، ثم الظاهر أنه سمي مقاما لأنه كما أن تفاوت مراتب الرجال تثبت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالأحوال، وسمي حالا لأنه مما يتغير ويتبدل، كالحال الذي عليه الإنسان، فإن قلت يتجه على ما ذكره الشارح أن تفاوت المقامات لا يستدعي تفاوت مقتضيات الأحوال لجواز أن لا تتفاوت الأحوال، ويكون تفاوت المقامات باعتبار ما اعتبر فيه!! ! قلت: المراد أن ذات مقامات الكلام متفاوتة، ومما فرق بين الحال والمقام أن المقام يضاف إلى المقتضى فيقال: مقام التأكيد والحال إلى المقتضى فيقال حال الإنكار، ثم المقصود من هذا الكلام يحتمل أن يكون وصية المتكلم بالاحتياط في تطبيق الكلام على **مقتضى الحال** فإنه. " (١)

"إليه وإن كان للكلام أقسام حسن وقبول، سواء فحسن الكلام عند من هو طالب انكشاف الشيء على ما هو عليه بصدقه وقبوله بحسبه، وعند من هو مطمح نظره النشأة الباقية ينفعه في النشأة الباقية. (بمطابقته للاعتبار المناسب) للمقام كما يشهد به قول المفتاح، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام لما يليق به، وكأنه قال المصنف: (وانحطاطه بعدمها) إصلاحا لكلامه، حيث أورد عليه أن الانحطاط ليس بالمطابقة، وأجيب بأن في كلامه حذفاً والتقدير بحسب مصادفة المقام لما يليق به، وعدم مصادفته له، فأبرز في كلامه ليكون صالحا ما قدر في كلام المفتاح لإصلاحه، وأورد عليه أن أصل الحسن والقبول بالمطابقة لارتفاعه، وعدم الحسن والقبول رأسا بعدمها، لا الانحطاط فيهما، ونحن ندفع الثاني بأن المراد الانحطاط عن الحسن والقبول، لا الانحطاط فيهما، حتى يقتضي ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق، ومن التزم أن الحسن والقبول يجوز أن يحصلوا بالفصاحة عند المصنف فيندفع الأول، أيضا غفل عما سيحكم المصنف من أن غير المطابق للاعتبار المناسب يلتحق بأصوات الحيوانات، ونقول في دفع الأول أن الارتفاع في الحسن والقبول كثبوتهما بالمطابقة، إلا أنه بمطابقة أرفع يعلم ذلك بمعرفة أن أصلهما بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة أرفع، وتلك المعرفة من الحكم بالانحطاط عن درجة الحسن والقبول بعدمها، والمراد بالكلام الكلام الفصيح، على ما ذهب إليه الشارح، متمسكا بأنه إشارة إلى ما سبق، وفيه أن السابق - صريحا - هو الكلام المطلق حيث قال: والبلاغة في الكلام مطابقته **لمقتضى الحال** مع فصاحته، وفي ضمن تعريف البلاغة الكلام الفصيح المطابق، ففي رد الكلام إلى الفصيح دون المطلق أو الفصيح البليغ خفاء، ونحن نصرفه إلى الكلام البليغ، ولا مانع عنه بعد

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٨٥/١



شرح قوله: وانحطاطه على ما سبق، والمراد بالحسن الذاتي لأنه الكامل المعتمد به، فينصرف إليه فلا يرد أنه قد يرتفع في الحسن والقبول بالمحسنات البديعية. بقي هاهنا بحث لا بد منه، وهو أنه كيف يريد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع؟ فإن اكتفى في البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الأحوال حتى يكون الكلام بليغا إذا روعى فيه حال وإن فاتت أحوال كثيرة،" (١)

"فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام آخر مما لا خفاء في تحققها، لكن الظاهر أن المراد بقولهم: البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقته لكل ما هو مقتضى الحال، لأنه المتبادر اللائق بالاعتبار، وإن لم يكتف، وشرط في البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات الحال كلها، فمزية المطابقة على مطابقته بأن يكون أحوال كلام أكثر من أحوال كلام آخر. [فمقتضى الحال] (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) متفرع على قوله: وارتفاع شأن الكلام، والمقصود منه التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجب، الذي يمتنع أن ينفك عنه، كما يقتضيه المقتضي، وإنما إطلاق المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام في نظر البليغ كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه، فلا يجد بدا منه؛ لكن التفرع خفي فبينه بأن ارتفاع شأن الكلام في الحسن الذاتي الداخل في البلاغة إنما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره، لو كان الاعتبار الم مناسب مقتضى الحال، إذ لو وجد اعتبار مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شأن الكلام به في الحسن الخارج عن حد البلاغة، ولو وجد مقتضى حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع لغير الارتفاع المناسب، وبينه الشارح المحقق بأنه بملاحظة مقدمة معلومة وهو أنه لا ارتفاع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، فإن هذه المقدمة المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التي هي في قوة لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، لأن المصدر المضاف إلى المعرفة للاستغراق، فيستفاد الحصر منه يقتضي اتحاد أفرادهما، إذ لولا اتحاد أفراد مقتضى الحال والاعتبار المناسب لبطل أحد الحصرين، أو كلاهما، هذا كلامه، ولا يخفى أنه منقوض بصحة الحصرين في قولنا «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» (١) وقولنا «لا صلاة إلا بالنية» والشارح نفسه أوضح فيما كتب في حاشية هذا المقام مراده، ووافقه السيد السند فقال: أما بطلان أحد الحصرين ففيما إذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فإنه يبطل الحصر في الأخص ضرورة تحقق الارتفاع بالإفراد الآخر للأعم، وأما بطلان كلا الحصرين ففيما إذا كان بينهما مباينة أو عموم من وجه، فإنه يصدق كل منهما بدون الآخر فلا يصح الحصر في أحدهما،

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٨٩/١

هذا وفيه أن اللازم ليس إلا بطلان أحد الحصرين كما لا يخفى، ولا \_\_\_\_\_ (١) أصله في الصحيحين، بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، ولفظه في الحلية (٧/ ١٢٤) .. (١)

"يتعين البطلان في الأخص لاحتمال بطلان الحصر في الأعم باعتبار الجزء الثبوتي للحصر، ثم قال: وفيه نظر؛ وأوضحه فيما كتب في الحاشية من أن حصر شيء في شيء لا يوجب ثبوته لكل من أفرادهِ حتى يطل بذلك الحصر، فيما هو أخص من ذلك مطلقاً، أو من وجهه، كقولنا: ليس الضحك إلا للحيوان، هذا وفيه بحث؛ لأن مقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب أن الارتفاع يكون بها لا محالة، ولا يكون بغيره، إذ الغرض أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع، وبهذا اندفع ما أوردناه من النقص، لكن ما كتب في الحاشية لدفعه أن أمثال هذه المقامات منتجة في الخطائيات لا نعرف له محصلاً، قال السيد السند: قيل على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم إلا المساواة في الصدق بين المقتضي والاعتبار المناسب والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم، وأنت تعلم أن تفريع قوله **فمقتضى الحال** هو الاعتبار المناسب على ما تقدم، وجعله نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم، وإن مثل هذا التركيب ليس صريحاً في الاتحاد مفهوماً، هذا وفيما قيل نظر؛ لأنه على تقدير صحة المقدمتين كما لا يلزم الاتحاد في المفهوم لا يلزم المساواة، بل اللازم أحد الأمرين، وفيما ذكره السيد السند أيضاً من هذه العبارة ليست صريحة في دعوى الاتحاد نظر، لأنه إن كان الحكم على مفهوم **مقتضى الحال**، فليس إلا دعوى الاتحاد. وإن كان على فرد منه فلا يلزم المساواة، ولو سلم فلا يتفرع لاحتمال الاتحاد، وحمل العبارة على المشترك بين الاتحاد والمساواة دون خطر القتاد، فالأوجه أن الفاء فصيحة، يعني إذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الاتحاد هو الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر من أنه لا ارتفاع إلا بالمطابقة **لمقتضى الحال**، وينكشف لك أن العبارتين بمعنى واحد. (فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ) (١) لأنها باعتبار خصوصيات اعتبرت في تركيب يفيد أصل المعنى (باعتبار إفادته المعنى بالتركيب) أي الغرض المصوغ له الكلام، فالمعنى إما مخفف أو مشدد، وبالجمله يراد به المعنى الذي يقصده البليغ، فقوله بالتركيب متعلق به، ويحتمل التعلق بالإفادة، وذلك لأن **مقتضى الحال** (١) انظر الإيضاح ص ١١، دلائل الإعجاز ص ٤٢ وما بعدها طبع المنار.. (٢)

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٩٠/١

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٩١/١

"والاعتبار المناسب إنما يعتبر أولاً في المعنى، ثم في اللفظ، فإن المعنى تقدم في العقل مثلاً لداع له، ثم يتلفظ باللفظ على طبقه، ولا يرد ما اعترض به السيد السند في شرح المفتاح من أن هذا لا يصح في طي المسند إليه وإثباته، فإن الإثبات والطي من عوارض اللفظ، فالحق أن يعتبر أولاً في المعنى ما يقتضي الخصوصية، لأن معنى المسند إليه يحكم عليه العقل من غير قصد إحضاره بالذكر لتعيينه لهذا الحكم، فيطويه في مقام قصد إفادة المعاني بذكر الألفاظ، ويأتي اللفظ على طبقه أو يحكم عليه بعد قصد إحضاره، كذلك لعدم تعيينه فيثبته فيما بين المعاني المقصودة بالإفادة بذكر لفظه، ويأتي اللفظ على طبقه فتأمل. والشيخ يسمي إيراد اللفظ على طبق ما اعتبر من المعاني الزائدة نظماً، وكأنه بالغ في أن الفضيلة في تطبيق الكلام على **مقتضى الحال**، وإلا فالنظم عند المحققين ترتيب الألفاظ متناسبة المعاني متناسقة الدلالات، أو الألفاظ المرتبة، كذلك على ما ذكره أن الشارح المحقق في التلويح وفسره به في الديباجة فلا بد لتحقيقه من رعاية علم البيان أيضاً. (وكثيراً ما) أي حيناً كثيراً فهو منصوب على الظرفية، وما لتأكيد معنى الكثرة، والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى: قليلاً ما تشكرون (١) (يسمى ذلك) أي مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب، وتذكير ذلك لتأويل المشار إليه بالمفهوم (فصاحة أيضاً) كما يسمى بلاغة أو كما يسمى المفهومات السابقة فصاحة، وكأنه أطلق اسم الفصاحة على البلاغة لأن ما لا بلاغة له بمنزلة الأصوات الحيوانية عندهم، فكيف يوصف بالفصاحة. واعلم أن قوله فالبلاغة صفة ... إلخ متفرع على قوله: وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول ... إلخ، يعني لما كان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب، ومعلوم أن ارتفاعه بالبلاغة علم أن البلاغة صفة للفظ بالقياس إلى إفادته المعاني والأعراض بالتركيب، والمقصود منه على ما صرح به في الإيضاح جمع كلامين متنافيين وقعا من الشيخ، حيث قال تارات: إن الفصاحة راجعة إلى المعنى وإلى ما يدل عليه اللفظ دون الألفاظ، وتارات إن الفضيلة للفظ \_\_\_\_\_ (١) الأعراف: ١٠.. (١)

"ما أورده الشارح المحقق من أنه لا معنى لجعل حد الإعجاز وما يقرب منه طرفان؛ إذ المناسب أن يؤخذ حقيقياً كالنهاية، أو نوعياً كالإعجاز، إذ قد أخذ نوعياً هو حد الإعجاز المعتبر في الشرع، وهو حد إعجاز أقصر سورة إلا أنه نبه على أنه صنفان: كلام يعجز نفسه، وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه، وهذا أوجه مما ذكره الشارح المحقق، حيث قال: ومما ألهمت بين النوم واليقظة أن قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد إلى الطرف الأعلى، لا إلى حد الإعجاز، أي الطرف الأعلى مع ما يقرب

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْقَرَايِينِي ١٩٢/١

منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الإعجاز، وهو مع كونه خلاف الظاهر بيان لحد الإعجاز بما يتوقف على معرفته، لأن ما يقرب منه بين بما لا يمكن معارضته، ولا معنى لحد الإعجاز إلا ما لا يمكن معارضته، وقد اعتذر هو نفسه أن هذا إلهام بين النوم واليقظة، الحمد لله الذي ألهمنا يقظان لا نومان، وما أيد به توجهه من أنه الموافق لما في المفتاح، من أن البلاغة يتزايد إلى أن يبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى، وما يقرب منه، ولما في نهاية الإيجاز أن الطرف الأعلى، وما يقرب منه كلاهما هو المعجز لا يخصه، بل له وجه موافقة لتوجيهنا، فإن كلام المفتاح نحمله على أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى المعجز بنفسه، وما يقرب منه المعجز أقصر سورة من جنسه، وكذا كلام نهاية الإيجاز، فتفطن. وقد اعترض الشارح على كون الطرف الأعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته، وعلم البلاغة كافل بإتمام هذين الأمرين، فمن أتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو الطرف الأعلى، ولو بمقدار أقصر سورة، ولا يخفى أن الإشكال لا يخص بتكفل علم البلاغة، بل تكفل سليقة العرب أقوى، وأوجب للإشكال. ثم أجاب بأجوبة ثلاثة: الأولى: أن العلم لا يتكفل إلا بما هي مقتضيات الأحوال وأما الاطلاع على كميات الأحوال وكيفياتها فأمر آخر. وثانيها: أن إمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب محال. وثالثها: أن الإحاطة لا تفيد القدرة على تأليف كلام بليغ فضلا عن تأليف الطرف الأعلى، إذ كثيرا من مهرة هذا الفن كانوا عاجزين عن التأليف، وفي الجواب الثاني والثالث نظر؛ إذ لو لم يكن للبليغ. (١)

"الإحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغا؛ لأن البلاغة ملكة الاقتدار على تأليف أي كلام بليغ خطر بالبال معناه، فإذا خطر بباله معنى لم يخطر بما تعلق به من علم البلاغة لم يقدر على تأليف كلام بليغ له، ولأنه إذا أحاط بعلم البلاغة ولم يقدر على تأليف كلام بليغ لم يكن بليغا، ولقد تركنا نبذا من الكلام ذكره الشارح المحقق في هذا المقام لما لم يشاهد فيه إلا الإطالة والإسām. (وأسفل) جعله طرف البلاغة إشارة إلى أنه بليغ، وقال في الإيضاح (١): منه يبتدي لمزيد توضيح لذلك دفعا لما أوهمه كلام نهاية الإيجاز أن هذه المرتبة ليست من البلاغة في شيء وإن كان الظاهر أن قصده المبالغة في دناءتها وعدم الاعتداد بها (وهو ما إذا غير عنه إلى ما دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات) يعني ما يستلزم تغييره الالتحاق بأصوات الحيوانات مما قيل إنه يصدق على غير الأسفل؛ لأنه إذا غير إلى ما دونه التحقق؛ لأن ما دون الأسفل ما دونه ليس بشيء، على أن دون لما هو أحط قليلا، وتحقيق الأسفل هو أنه ما ليس فيه مقتضى الحال

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العَصَام الأسْقَرَايِينِي ١٩٤/١

متعددا، ولم يعرفه به مع أنه أوضح وأخصر لينبه على أن ما دونه ملتحق بأصوات الحيوانات. قال المصنف: التحق وإن كان صحيح الإعراب ووافقه الشارح، وفيه أن غير صحيح الإعراب ليس أولى بالالتحاق، لجواز أن يكون صحيح الإعراب ضعيف التأليف، معقدا مع عدم فصاحة الكلمات، فالمناسب أن يقول: وإن كان فصيحاً، فإن قلت: كيف يلتحق ما يشمل على الدقائق البيانية بأصوات الحيوانات؟ قلت: اعتبار الوضوح والخفاء في الدلالة بالنسبة إلى المعاني المجازية، وتلك المعاني أزيد من الدلالات الوضعية، ومما يتعلق بعلم المعاني، فرعاية البيان لا ينفك عن رعاية المعاني. (وبينهما مراتب كثيرة) عطف على طرفان، أي لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما، أو الجملة تامة معطوفة على قوله لها طرفان (ويتبعها) أي البلاغة في الكلام (وجوه آخر) احتراز عن المطابقة، والفصاحتين، فإنها وجوه يتبعها البلاغة، ولا يصح جعله احترازا عن البلاغة، بأن يكون المعنى: ويتبع البلاغة وجوه آخر\_\_\_\_\_ (١) انظر الإيضاح ص ١٠ وما بعدها.. " (١)

"يطابق اللفظ مقتضى الحال) دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات، يريد تخصيص العلم بتصور الكلي والتصديق بحاله تخصيص المعرفة بتصور الجزئي والتصديق بحاله، فإنه ظاهر في أنه أراد بالعلم إدراك الكلي، وبالمعرفة إدراك الجزئي، ومن هذا يتبين وجه اختيار يعرف به على بحث فيه عن أحوال اللفظ العربي، لأن المراد الأحوال الجزئية، وهي لا تحمل على اللفظ العربي، ولك أن تفرق بين المعرفة والعلم، وتريد بالعلم الملكة فيكون المعنى ملكة يعلم بها أحوال اللفظ العربي ... إلخ، أي ملكة هي مبدأ استحضار العلم بأحوال اللفظ العربي، ولا يخفى أنه كما أدرج في تعريف فصاحة المتكلم الاقتدار ليشمل حالتي النطق وعدمه ينبغي أن يدرج في تعريفات العلوم الثلاثة ليشمل حالتي المعرفة وعدمها فتأمل. قيل: إن أريد معرفة الجميع فهو محال؛ لأنها غير متناهية، أو البعض الذي لا يمكن تعيينها كالثلث والنصف والربع، فهو تعريف لمجهول، أو ما يمكن تعيينه كمسألة أو مسألتين، فالعبارة قاصرة، وقيل أن أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلًا لأحد أو البعض، فيكون حاصلًا لكل من عرف مسألة ومن البين أن كلا من الإيرادين قاصر، ترك فيه بعض الشقوق، يظهر من الإحاطة بهما، وأجيب عنهما بأن المراد معرفة كل واحد يرد على صاحب العلم بالإمكان، ولم يدفع به قصور العبارة، ويمكن أن يجاب بأن المراد معرفة الجميع، واستحالة معرفة الجميع لا ينافي كون العلم سببا لها، كما أن استحالة عدم صفات الواجب لا ينافي سببية عدم الواجب له، وعدم حصول العلم المدون لأحد وهو يتزايد

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٩٥/١

يوما فيوما ليس بممتنع ولا بمستبعد، وتسمية البعض فقيها أو نحويا أو حكيما كناية عن علو شأنه في العلم، بحيث كأنه حصل له الكل، ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا، فإنه يصدق عليه أنه علم يعرف به أحوال اللفظ العربي، التي بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، لا يقال إنها ملكات لا ملكة واحدة؛ لأن كل علم ملكات لأبوابه، بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمرا منضبطا يمكن تعيينه، وتحديد العلم به، وليس لك أن تجيب بأن المراد يعرف به لذاته، وما صورته يعرف به لجزئه، لأن كل حال يرد على صاحب الملكة يعرف." (١)

"بها لجزئها لا لذاتها، نعم لا يبعد أن يقال معرفة جميع الأحوال بها لذاته فخذها جوابا لهذا الاعتبار، وبأن يتكلف، وتريد تعرف به تلك الأحوال فقط، وما ذكرته من الملكة يعرف بها غيرها أيضا، ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير أن يحصل مسألة كما إذا حفظ من شواهد المسائل ما يفي باستنباط مسائله، فإنه يصدق عليها أنها ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، لا يقال لا يعرف بها بل بمسائل يستحصل بها؛ لأننا نقول فلا يعرف بملكة الاستحضار أيضا، بل بمسائل يستحضر بها، نعم تحتاج المعرفة مع ملكة الاستحصال إلى المبادئ أيضا بخلاف ملكة الاستحضار، لكن هذا الفرق لا تجدى في تصحيح التعريف. ولا يختلجن في وهمك أن ملكة الاستحصال المذكورة علم لأنه لا يقول أحد إن من لم يخطر بباله مسألة قط هو عالم بالعلم، إنما الكلام في أن ملكة استحضار أكثر المسائل مع ملكة استحصال الباقي هل هو العلم أم لا؟ من أراد أن يكون إطلاق الفقيه على الأئمة حقيقة مع عجزهم عن جواب بعض الفتاوي التزم ذلك، وأما على ما سلكتنا من أن الإطلاق مجازي فلا نلتزمه، وجوابه أن العلم بمعنى الاستحضار لا الملكة المطلقة كما فصلناه فملكة الاستحصال خارجة من قوله علم، والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له المتغيرة كما يقتضيه لفظ الحال من التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وغير ذلك، وموضوع العلم ليس مطلق اللفظ العربي، كما توهمه العبارة؛ بل الكلام من حيث إنه يفيد زوائد المعاني، فلو قال أحوال الكلام العربي لكان أوفق، إلا أنه راعى أن أكثر تلك الأحوال من عوارض أجزاء الكلام بالذات وإن صاحب المعاني يرجعه إلى الكلام، فاختار اللفظ ليكون صحيحا في بادئ الرأي، إلا أنه يחדشه أحوال الإسناد، فتأمل. وقد نبه بتقييد اللفظ بالعربي وإطلاقه في قوله: يطابق اللفظ، على أن تخصيص البحث باللفظ العربي مجرد اصطلاح، وإلا فيطابق بها مطلق اللفظ **مقتضى الحال**، وبها يرتفع شأن كل مقال ولهذا لم يضم فاعل المطابقة، فاتجه أن الأحوال الشاملة لغير

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٢٠١/١



اللفظ العربي كيف يكون من الأحوال التي يبحث في العلم، ولا يبحث فيه إلا عن الأعراض الذاتية؟ ولا يندفع إلا بما ذكره الشارح. " (١)

"المحقق في بعض تصانيفه من أن اشتراط البحث عن الأعراض الذاتية إنما هو عند الفيلسفي، وأما أرباب تدوين العربية فربما لا يتم في علومهم هذا إلا بمزيد تكلف، والمراد بقوله التي بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال** ما قدمناه، فلا نعيده فتذكر. واحترز به عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة؛ كالإعلال

والإدغام، والرفع والنصب، وما أشبه ذلك من المحسنات البديعية، فإن بعضها مما تقدم على المطابقة **لمقتضى الحال**، وبعضها مما تأخر، ولا بد من اعتبار قيد الحيثية أي التي بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**

من حيث هي كذلك، ليتم أمر الاحتراز به وإلا لدخل فيه بعض المحسنات والأحوال النحوية، والبيان، التي ربما يقتضيه الحال، فإن الحال ربما يقتضي تقديم أو تأخيرا يبحث عنه النحوي، وربما يقتضي السجع وغيره، وربما يقتضي إيراد المجاز والتشبيه، فلولا قيد الحيثية لدخلت هذه الأمور التي تعلقت بعلوم آخر في المعاني، لكن الواضح في الإشعار بالحيثية تعليق الحكم بالمشتق ثم بالموصول الذي صلته مشتقة، وإشعار الموصوف بهذا الموصول بقيد الحيثية خفي، ولذا قال الشارح المحقق: وفي وصف الأحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال** قرينة خفية على اعتبار الحيثية، وأما قوله: ولولا اعتبارها يلزم أن يكون علم المعاني عبارة عن تصور هذه الأحوال، أو التصديق بوجودها، إذ لا يفهم من معرفة الشيء إلا هذا، ففيه أن قولهم العلم إدراك المركب، والمعرفة إدراك البسيط يشتمل تصور البسيط والمركب، والتصديق المتعلق بهما مطلقا، والعلم في التعريف إما بمعنى الملكة أو المسائل، أو التصديقات بها، فكيف يكون تصور هذه الأحوال والتصديق بوجود هذه الأحوال الجزئية داخلين فيه؟ وإنما يختل التعريف لأنه يلزم أن يكون علم المعاني ملكة أو تصديقات بمسائل، أو مسائل يعرف بها هذه الأحوال أو وجودها! ! وظاهر أنه ليس كذلك. وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وعدل المصنف عنه إلى ما هو أخصر منه وأوضح كما لا يخفى، ولأنه تعريف بالمباين، إذ التبع ليس بعلم، ولا صادق عليه، كما اعترض به في الإيضاح، وما أجاب به. " (٢)

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٢٠٢/١

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٢٠٣/١



"القوم عنه من أن المراد بالتتبع المعرفة على إطلاق السبب، وإرادة ما هو مسببة، تنبيهها على أن المعاني تلك المعرفة دون معرفة الله، ومعرفة العرب على ما قيل ودون المعرفة بالتقليد، كما نقول يرد أنه يأبى عن إرادة المعرفة بالتتبع قوله: ليحترز بالوقوف عليها، إذ اللائق حينئذ ليحترز به، وأنه ليس المعاني معرفة الخواص المذكورة بالتتبع، لأنه التصديق بالقواعد لا معرفة الخواص الجزئية، لأنها المتبادر من معرفة الخواص بالتتبع والحمل على معرفتهما إجمالاً بعد المعرفة الحاصلة بتتبع جزئيات الخواص، تجاوز عن الحد في التكلف، وليس من جهات العدول كما ظنه الشارح المحقق أن العلم بتعريفه يوجب الدور، وإن اعترض به المصنف في الإيضاح، حيث قال: فسر التراكيب بتراكيب البلغاء، فمعرفة التراكيب في تعريفه تتوقف على معرفة البليغ المتوقفة على معرفة بلاغة المتكلم، وقد عرفها في كتابه بأنه بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها، فإن أراد بالتراكيب تراكيب البلغاء - وهو ظاهر - فقد جاء الدور وإن أراد غيرها فلم يبينه، هذا لأن هذا الاعتراض لا يتجه على تعريفه، ولو ذكره المصنف في كتابه لأنه عرف فيه بلاغة المتكلم بما لا يتوقف معرفته على معرفة المتكلم البليغ، لكن نعم الجواب ما أصابه الشارح حيث قال: المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم، كأنه قال: بلاغة المتكلم أن يكون بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به المقام، فمعنى توفية خواص التراكيب حقها أن يورد كل كلام موافقاً لمقتضى الحال، وقوله في تأدية المعاني وتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ناظر إلى هذا القصد، ولهذا بالغ في ظهور هذا المعنى حيث قال: لا يفهم إلا هذا، فالمناقشة بأنه يمكن أن يراد بلوغه في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البلغاء حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ليس على سنن التوجيه، وإن وقع عن السيد السند الشريف التنبيه. وأما ما اعترض به على الشارح من أنه لم يعرف لتراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف إليها، وحكم بسببه على هذا الجواب فإنه ليس بشيء فدفعه أن الخاصة هي الداعية إلى خصوصية مفيدة زائدة على أصل المعنى،" (١)

"يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم، فإن البلغاء أيضاً على درجات متفاوتة، فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقائق جملة، ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة، فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبته، والأوجه أن مراده بالخواص ما تعين كونه خواص لا يتجاوزها، كالتأكيد والذكر والحذف، وبما يتصل بها من الاستحسان المحسنات البديعية، وبغيره المجازات

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٢٠٤/١

والكنايات، فإنها قد تصير مقتضيات الأحوال، فلا بد من معرفة كونها خواص في تلك الأوقات، لئلا يقع المتكلم في الخطأ فإنما قد يكون خاصة، وقد لا يكون أكثر إيقاعاً في الخطأ، وأن المراد بما يتصل بها من الاستحسان المحسنات البديعية، وبغيره الاستهجان الواقع هفوة أو قصداً، لكن وجوب تتبعها لتمييز عن الخواص ولا تقع في الغلط لتناسبها بها بناء على وقوعها في كلام البلغاء. ومما لا بد من التنبيه عليه أن المصنف أطلق **مقتضى الحال**، والمفتاح قيده بمقتضى حال يقتضي ما يفتقر المتكلم في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية، لأن المعاني دون الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، ولا يعرض خطأ لمن له أدنى تمييز في إلقاء الكلام المقتصر على الدلالات الوضعية حين يخاطب من لا خط له في أزيد من الدلالات الوضعية فضلاً عن له فضل تميز، فتطبيق هذا الكلام على ما يقتضي الحال ذكره من التجريد عن الزوائد ليس من مباحث المعاني، لاستغنائه عنه، ويحتمل أن يكون ذلك مخالفة منه معه بناء على أن ما يحتاج إلى تنبيه للقاصر ربما يجعل من الفن. (وينحصر) قال في الإيضاح (١): المقصود من علم المعاني منحصر (في ثمانية أبواب) يريد انحصار الكل في أجزائه لا الكلي في جزئياته، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب، واعترض عليه الشارح المحقق بأن ظاهر هذا الكلام مشعر بأن العلم عبارة عن نفس القواعد لأن تلك الأبواب إنما هي المسائل وليست أجزاء للملكة، وبأن تعريف وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود، ولا يخفى أن كون العلم عبارة عن المسائل يوجب خروج هذه الأمور عن العلم لا عن المقصود من العلم لأنها ليست مسائل فلا حاجة لإخراجها إلى درج المقصود، هذا \_\_\_\_\_ (١) انظر الإيضاح ص ١٥ «بتحقيقنا».. " (١)

"أنه ما يؤدي معنى الفعل، وليس من تركيبه، وما هو من تركيبه شبه الفعل. قال الشارح المحقق: ولا جهة لتخصيصه بالخبر؛ لأن الإنشاء أيضاً لا بد له مما ذكره، وقد يكون لمسنده أيضاً متعلقات، هذا وفيه أن انتفاء الاختصاص لا ينفي جهة التخصيص؛ إذ بمشترك يخص في البيان ببعض لنكتة، والنكتة هنا أن القوم بحثوا عن المسند إليه والمسند الخبرين، وكذا عن متعلقات الفعل والقصر، وتركوا الإنشائيات على المقايسة، ولذا قدموا هذه الأبواب على الإنشاء، وإنما فعلوا كذلك لأن الخبر أكثر، ومزاياه أوفر. على أن بعض المحققين على أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر، صار إنشاء بنقل أو حذف كما في أضرب، فإن أصله تضرب، أو بزيادة كما في ليضرب ولا يضرب إلى غير ذلك. (وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر للمسند إليه على المسند، أو العكس، أو للفعل، أو ما في معناه على المتعلق أو العكس (أو بغير قصر

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٢٠٦/١

وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة أو غير معطوفة) يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو: جاء زيد يركب يسرع، على أن يكون يسرع حالا من ضمير يركب، مع أنها ليست من الوصل والفصل في شيء فالأولى، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة أو متروكة العطف، وحينئذ لا يلزم دخول أمثال هذه الصورة في باب الفصل والوصل؛ لكن ينتقض الحصر بها، ولا بد لتصحيحه من تقييد كل جملة قرنت بأخرى، بأن يكون مما يقبل العطف في أداء أصل المعنى، ولا يخفى أنه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل، إلا أن يقال: إنه من باب متعلقات الفعل، ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به. (والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) قال الشارح المحقق: احتراز عن التطويل أقول: وعن الحشو أيضا، وقال: ولم يحترز عن التطويل إذ لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ، وفيه بحث؛ إذ بلاغة الكلام مطابقته **لمقتضى الحال** في الجملة، أو لكل ما يقتضيه الحال على ما استوفى بيانه، ولا يلزم منه أن لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال، نعم لا فائدة في تقييد الكلام بالبليغ؛ لأن الزيادة لفائدة إطناب سواء كان في الكلام البليغ أو لا، ولا يبعد أن يقال: يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لا يكون زائدا على. (١)

"نسبة في المخاطب من غير سبق خطورها في نفسه. ولا يصح أن يقال: لأنه أصل الكلام، والطلبى أو الإنكاري يحصل بزيادة لأنه يشكل بقوله: إنهم مغرقون فإنه ابتدائي، وبقوله لا ريب فيه (١) فإنه طلبى ويمكن توجيهه فتأمل. وقيل: لأنه مبني على ما أصل المخاطب أن يكون عليه، ولذا يعتبر خاليا ما لم يشهد شاهد على خلافه. (والثاني طلبيا، والثالث إنكاريا) ولو قال: والخلو والطلب والإنكار ظاهر الحال، والوجوه التي تتبعها مقتضى الظاهر لكان قوله: (إخراج الكلام عليها) أي على مقتضاها (إخراجا على مقتضى الظاهر) أي مقتضى ظاهر الحال في غاية الظهور. وفي المفتاح: وإخراج الكلام في هذه الأحوال، يريد الخلو، والطلب، والإنكار على الوجوه المذكورة، يريد الخلو عن التأكيد، والتأكيد زيادته إخراج مقتضى الظاهر هذا ومقتضى الظاهر ومقتضى خلافه كلاهما **مقتضى الحال**، كما أن ظاهر الحال وباطنه كلاهما حال، فمقتضى الظاهر أخص من **مقتضى الحال**، لأن التسمية هنا ذكر بالتركيب الإضافي، فمنع الأخصية منع لما حكم به صريح العقل، فلا يقبل، وإن جعله الشارح المحقق مستندا بأنك إذا جعلت المنكر كغير المنكر وأكدت الكلام عملا بمقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون **مقتضى الحال**؛ لأن الحال يقتضي ترك التأكيد، مع أن السند مندفع بأن الحال هو الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص. فالإنكار مع تنزيله منزلة لا ليس حالا، فليس التأكيد مقتضى الظاهر، ولا **مقتضى الحال**. ولو

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْقَرَايِينِي ٢١٠/١

نازعت زاعما أن الحال ما يدعو إلى ذلك في الجملة غير مقيد بحال الدعوة، وجارينا معك فنقول: ليس التأكيد بعد **مقتضى الحال**؛ لأن التنزيل مانع عن اقتضائه، وكيف لا ولو كان التأكيد حينئذ **مقتضى الحال** لكان الكلام مطابقا لمقتضاها فكان بليغا، مع أنه بمراحل عن البلاغة، لا بما ذكر الشارح من أنا لا نسلم، ليس على وفق **مقتضى الحال**؛ لأن المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال، ولا يلزم من كونه على خلاف \_\_\_\_\_ (١) البقرة: ٢.. (١)

"**مقتضى الحال** بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا، لأن انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على أنه لا معنى لجعل الإنكار كلا إنكار، ثم تأكيد الكلام؛ إذ لا يعرف اعتبار الإنكار وعدمه إلا بالتأكيد وتركه؛ لأن منع السند غير مسموع. على أنك سمعت ما يدل على أنه ليس **مقتضى الحال**، وكون التأكيد في الصورة المذكورة، **مقتضى الحال** لا يتوقف على الإتيان به، حتى يضر سلب المعنى عن الإتيان به أحسن التأمل، فإن هذا من مراقي التعقل. (وكثيرا ما) أي إخراجا أو زمانا كثيرا غاية في الكثرة أو (يخرج) الكلام (على خلافه) حال كونه كثيرا كذلك، ولقد أعجب حيث وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة، حيث قال: وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل، والمخرج على خلافه بخلافها. قال الشارح المحقق: يعني أن وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله، حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا، وكأنه استبعد كون واقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه، فعدل في شرح العبارة عن مقتضى الظاهر. ونحن نقول: مقتضى الظاهر أقسام ثلاثة: الكلام مع الخالي والمتردد والمنكر، وأقسامه خلاف مقتضى الظاهر تسعة: الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الحال، أو المتردد، أو المنكر، والكلام مع الخالي المنزل منزلة المتردد أو المنكر؛ لأن الخطاب ينافي التنزيل منزلة العالم، والكلام مع المنكر المنزل منزلة آخرين، والكلام مع السائل المنزل منزلتهما، وكثرة أقسام الشيء تقتضي بكثرتة. على أن الظاهر أن المراد أنه في مقام وجد وجه التنزيل يجوز الوجهان، أو التنزيل أكثر من الجري على مقتضى الظاهر؛ لأن البليغ أميل به لدقته لكن ذلك يستدعي وصف التنزيل منزلة العالم بالكثرة. (فيجعل غير السائل) تفصيل لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، أو هو متناول يجعل العالم والخالي والمنكر (كالسائل) إلا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله، فتنزيله منزلة الجاهل ودخوله في قوله: وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يغني عن إدخاله في هذا البحث لأنه بعد تنزيله منزلة الجاهل لتنزيله منزلة الخالي مقام، ولتنزيله منزلة. (٢)

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٢٤٣/١

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٢٤٤/١

"بكونه على وجه ينبى عن التشبيه كما في الشرح، وربما يمنع اشتغال نهاره صائما على طرفي التشبيه، بأن المشبه به للنهار شخص صائم مطلقا، والضمير لفلان نفسه، من غير اعتبار كونه صائم، وفيه أنه حينئذ لا يفيد الإخبار عنه بصائم، ويشتمل الكلام على طرفي التشبيه وهو النهار وصائم، ويمكن دفعه بأن المراد أن المشبه به شخص يتأتى منه الصوم، ويصلح لأن يصوم. لله الحمد على الفراغ من شرح الباب الأول من المعاني، ونسأله التوفيق لشرح الباب الثاني، ونفوض الأمر إليه، ونتوكل عليه في سلوك مسلك الصواب في شرح (أحوال المسند إليه) (١) أي أحوال بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، على أن الإضافة عهدية. [أحوال المسند إليه] وبعد فلا بد من إخراج أحوال تعرض له بالقياس إلى الإسناد أو المسند أو غير ذلك ككونه مسندا إليه لإسناد مؤكد، ومسند إليه لإسناد مؤخر، إلى غير ذلك، وقد أخرج الشارح باعتبار قيد الحيثية. وفيه أن أحوال المسند إليه من حيث إنه مسند إليه لا يجوز أن يوجد غيره وقلما يوجد حال يخص به، ولا يبعد أن يخرج بالعهدية المذكورة؛ لأن كون المسند إليه مسندا إليه لإسناد مؤكد ليس **مقتضى الحال**، بل **مقتضى الحال** تأكيد الإسناد، وحال المسند إليه من توابعه. وإنما ذكرنا هذا التحقيق هنا متابعة للشرح، وإلا فالأحق ذكره في بحث الإسناد الخبري، فاحفظه، وانتفع به فيما سبق والحق. [أما حذفه فللاحتراز عن العبث] وقدم أحوال المسند إليه لأن الذي الأصل في الكلام تقديمه (أما حذفه) قدمه على سائر الأحوال لأنه ينبى عن مزية المسند إليه على سائر الأركان، لأنه يدل على أنه لشدة الحاجة إليه كأنه أتى به ثم ترك، ولهذا عبر عنه بالحذف، وفي المسند بالترك، بهذا ظهر ضعف نكتة ذكرها هنا الشارح لتقديمه حيث قال: قدم على سائر الأحوال لأنه عبارة عن عدم الإتيان به وهو مقدم على الإتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه، لأن الحذف ينبى عن حدوث العدم، على أنه وجوب التقدم على الإتيان به إنما يفيد التقدم على سائر الأحوال، لو تأخر سائر الأحوال عن الذكر. (١) المسند إليه: هو موضوع الكلام أو المتحدث عنه، ويسمى أيضا: المحكوم عليه.. " (١)

"البلاغة، ولا تتعلق له **بمقتضى الحال** الذي من وظيفة المعاني. ومنه الحذف لضيق المقام بسبب تضجر وشامة، أو فوات فرصة، أو محافظة على وزن، أو سجع أو قافية، فإن قلت: إيجاب السجع أو القافية حذف المسند إليه خفي؛ إذ القافية حينئذ غيره، وكذا آخر لفظ السجع، وهو يحصل بجعل ذلك الغير قافية أو آخر سجع بدون حذف المسند إليه! قلت: إذا توقف النظم أو حسن السجع على حذف المسند إليه أو غيره ويكون الغير قافية أو آخر السجع بحذف المسند إليه للمحافظة على القافية أو

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العَصَام الأسْقَرَايِينِي ٢٨٤/١

السجع. قال الشارح المحقق: وقد يكون من حذف المسند إليه حذف الفاعل، وحينئذ يجب إسناد الفعل إلى المفعول، ولا يفتقر هذا إلى القرينة الدالة على تعيين المحذوف؛ بل إلى مجرد الغرض الداعي إلى الحذف، مثل: قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله، وإنما المقصود أن يقتل ليؤمن من شره، وفيه بحث، لأنه لا يجب إسناد الفعل بل إسناد الفعل أو اسم المفعول، ولو أريد بالفعل ما يعم شبهه يشكل بفاعل المصدر، فإنه يحذف، ولا يجب إسناد المصدر إلى المفعول، ولأنه يحذف الفاعل في: اضربن، واضربن، واضربوا القوم، واضربي القوم، وضرب القوم، وضربا القوم، مما لا يحصى. ولا يجب الإسناد إلى المفعول ولأن المحذوف هنا ليس مجرد المسند إليه، بل المسند والمسند إليه، ويجب الداعي بحذف الجملة لا بحذف المسند إليه، بل لتبديل جملة بجملة، والداعي أن لا غرض متعلقا بإفادة صدور الفعل، بل الغرض إفادة وقوع الفعل على المفعول، ولأنه ربما يحذف الفاعل. ولا يجب الإسناد إلى المفعول، وتجب القرينة والغرض الداعي نحو يهدي للتي هي أقوم (١) أي الملة التي هي أقوم، حذف إشعارا بأنه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره، ونحو: جاء القرية بمعنى أهل القرية. [وأما ذكره فلكونه إلخ] (وأما ذكره فلكونه) أي الذكر لا ذكر المسند إليه كما توهمه عبارة المفتاح، حيث قال أو لأن الأصل في المسند إليه كونه مذكورا؛ إذ أصالة الذكر لا يخص شيئا، (الأصل) الذي لا يعدل عنه إلا بسبب، ولا مقتضى للحذف كذا في (١) الإسراء: ٩.. (١)

"وفيما يقتصر على الحقيقة في المعنى الحقيقي كما في تقديم المسند. (فلكون ذكره) أي: المسند إليه (أهم) من ذكر باقي أجزاء الكلام لا من ذكر المسند فإنه قاصر كما عرفت ولا من الحذف فإنه حينئذ يكون مرجحا للذكر على الحذف لا للتقديم على غيره. ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره ومن البين أن لا جهة لتقديم فعل على فعل إلا كون العناية بالمتقدم أكثر والاهتمام به أوفر، وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون التقديم لا لاهتمام بينة مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال يوجب أن يكون له جهة من جهات يدعو البليغ إليه فمن قال يكفي أن يقال: قدم للعناية يريد أنه إذا وقع تقديم من البليغ يكفي ذلك القول؛ إذ لا خفاء في أن ما دعاه إلى الاهتمام أمر معتبر في البلاغة وحيث قال الشيخ: إنا لم نجد لهم اعتمادوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى يريد أن صاحب علم المعاني ينبغي أن يفسره ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء فلذلك جعل المصنف - اقتفاء

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٢٨٨/١



للمفتاح- سبب التقديم الأهمية ثم فسر وجوها بقوله (إما لأنه) ظاهره إما لأن المسند إليه (الأصل) وهو موجه لأن كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره ولبيانته ولتحصيل معرفته بالإحاطة بحاله وحينئذ يحتاج قوله (ولا مقتضى للعدول عنه) إلى تكلف بإرجاع الضمير إلى كونه الأصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى للعدول عن كونه الأصل أي: عن مقتضاه وهو كونه أهم مما يتفرع عليه، لكن لا خفاء في جعله وسيلة إلى الأهمية الداعية إلى التقديم، وفي المفتاح إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق: ضمير لأنه بتقديم المسند إليه، ولا يخفى أن كون تقديم المسند إليه الأصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الأهمية وكأنه لهذا جعل الشيخ الاهتمام جاريا مجرى الأصل إذ نكتة التقديم لا يكون تحته نادرة ككون التقديم الأصل بلا اقتضاء العدول، ويمكن أن يقال: ملاحظة كون التقديم الأصل وعدم موجب العدول بجعل ذكره أهم وكون المسند إليه أو تقديمه الأصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا إليه حتى يستحق التقديم في." (١)

"لاستقام الوزن، ولم يكن حذف الضمير، ونظير اعتراضنا اعتراض ابن الحاجب عليه، بأنه لا يصح نصب كلهن؛ لأنه لا يلي العامل اللفظي، بل يجب إما كونه مبتدأ أو تأكيدا، ولا يخفى أن اعتراض ابن الحاجب لا يتوجه على سببويه، إذ لو لم يجز حذف الضمير في السعة لم يكن وجه الاختيار الرفع على نصب كلهن مع سلامته عن الحذف، واستوائهما في عدم الجواز على النزاع بين ابن الحاجب وسببويه يؤول إلى النزاع في صحة كون الكل المضاف إلى الضمير معمولا للعوامل اللفظية أصالة، وقد صرح المغني بثبوته على قلة، ولا أظن بك أن لا تذكر هنا ما قدمناه لك أن مراد الشيخ: أن التقديم على النفي يفيد العموم إذا خلى، وطبعه كإفادة الوقوع في حيز النفي رفع العموم كذلك، ولا ينافي ذلك تخلف الإفادة لعارض، فلا يذهب عليك أن إثبات الحديث والشعر تلك الدعوى دونه خبط القناديل. [وأما تأخيره فلاقتضاء المقام] (وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند) يعني: أن تأخيره ليس من مقتضيات الأحوال، وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال، فلذا لا يبحث عنه، وبما ذكرنا اندفع ما يتجه عليه أن التأخير ليس بمقتضى الحال فلا معنى للبحث عنه، وإنما يتجه لو كان مقصوده: أن تأخيره مقتضى أحوال تبين في تقديم المسند وستعرفها، وليس كذلك، ولذا لم يعد مجيئها، لا في هذا الكتاب، ولا في الإيضاح، وقد يعد الشارح حيث ظن أن المقصود ذاك، فقال: وسيجيء بيانه، ومما يقتضي تأخيره اقتضاء المقام تقديم متعلق المسند، نحو: على الله عبده متوكل. فتأمل (هذا كله) قد نبه بإيراد كله تأكيدا أو مبتدأ على أن المشار إليه متعدد،

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العَصَام الأسْفَرَايِينِي ٣٦٦/١



واختار هذا مع أن الشائع في التعبير عن المتعدد المذكور ذلك رعاية؛ لكون مقتضى الظاهر قريبا، بخلاف مقتضى الظاهر، ويريد أن كلا من الإضمار والنظائر إلى هنا (مقتضى) الحال (الظاهر) ولقد أعجب حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر، بما هو غلاف مقتضى الظاهر من وجوه: حيث وضع اسم الإشارة موضع الضمير، والمفرد موضع الجمع تنبيها على أنه جعلها بحسن البيان، ولطف المدح واحدا، وبنهاية الإيضاح كالمحسوس، ولك أن تجعل هذا فصل الخطاب، أي: خذ هذا وما بعده كلاما لمبتدأ، ولقد نبهناك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى. " (١)

"(وأما تقديمه، فلتخصيصه بالمسند إليه) (١) أي: قصر المسند إليه على المسند، وكان الظاهر أن يقول: فلكون ذكره أهم لم يفصل على طبق بيان تقديم المسند إليه، إلا أنه تفنن لطفي ذكر العلة، ووضع علة العلة مكانه، ومن جهات التقديم اشتهاار المسند إليه على ضمير، نحو: في الدار صاحبها، فإنه لا يجوز: صاحبها في الدار، وكونه ظرفا، والمبتدأ نكرة محضة، وتضمنه الاستفهام مع إفراده، لا مطلقا، كما ذكره الشارح، وكونه خبرا عن (إن)، والمصنف لا يذكر أمثالها؛ لأنها مفروغ عنها في النحو، وإن كان لذكرها في هذا العلم من حيث إنها **مقتضى الحال** مساغ، ويجمعها في هذا العلم اتباع الاستعمال الواجب (نحو: لا فيها) أي: في خمر الجنة (غول) في القاموس: الغول الصداق والسكر والمشقة (بخلاف خمر الدنيا). يرد عليه: أنه إذا كان تقديم المسند في الآية للحصر يفيد نفي حصر الغول في خمر الجنة، لا نفي الغول عنها. وأورد عليه أيضا: أن تقديم المسند يفيد القصر في خمر الجنة، والمسند ليس إياها، بل مجموع الظرف المركب من الجار وضمير خمر الجنة. ويمكن دفع الثاني: بأن شدة اتصال الجار والمجرور سوغ إسناد ما للمجرور إلى المجموع حتى ساغ أنه يقال: الجار والمجرور في محل نصب، لكن الشارح المحقق لم يلتفت إليه؛ لأنه جواب جدلي، وأجاب عنه بما يندفع به الأول أيضا: بأن جعل النفي جزءا من المسند تارة ومن المسند إليه أخرى، فقال: المراد: أن الغول مقصور على الحصول في خمر الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمر الدنيا. أو أن عدم الغول مقصور على عدم الحصول في خمر الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمر الدنيا، ويرد على الثاني: أنه كيف جاز الفصل بين حرف النفي والغول مع التركيب بينهما بالمسند؟ وأورد عليه السيد السند أيضا أنه يقتضي جواز أن يكون النفي فيما أنا

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْقَرَايِينِي ٤٠٤/١

قلت جزءا من المسند، فلم يكن فرق بين: ما أنا قلت، وأنا ما قلت: وقد بالغ في\_\_\_\_\_ (١)

الباء داخلة على المقصور، فيكون المسند إليه في ذلك مقصورا والمسند مقصورا عليه.. " (١)

"المقصود مختل؛ لأنه وإن خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع أنه ماذا أريد. (يعرف به) شاع استعمال المعرفة في إدراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا، واستعمال العلم في إدراك الكليات كذلك، فالمعنى: علم يعرف به (إيراد) كل واحد يدخل في قصد المتكلم على أن اللام في (المعنى الواحد) للاستغراق العرفي، والمراد بقوله «يعرف به» يعرف برعايته؛ إذ لو لم يراع، ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إيراده، وهذا هو العرف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها. قال الشارح: فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا: زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان. أقول: بل لو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعرب المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان، وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة **لمقتضى الحال**، واعترض عليه الشارح بأنه مما لا يفهم من العبارة، وكلامهم في مباحث البيان لا يساعده؛ لأن المفرد يأسره، وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من أمثلة الكناية إنما هي مفردات، ويمكن دفعه بأن تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتهار أن موضوع الفن اللفظ البليغ على أن وصف المعنى بالواحد يحتمل أن يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه في النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء، وهذا هو الوحدة المعتبرة في نظر البليغ. وأما المجاز المفرد وأمثاله فالبحت عنه راجع إلى البحث عن الكلام البليغ. قال الشارح: وتقييد المعنى الواحد للدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء، ولا يخفى أن هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغراقية فإنه في معنى إيراد كل معنى دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الدلالة، وقد احترز به عن ملكة الاقتدار على إيراد المعنى العاري عن الترتيب الذي يصير به المعنى معنى الكلام المطابق **لمقتضى الحال** بالطرق المذكورة، فإنها ليست من علم البيان.. " (٢)

"وهذه الفائدة أقوى مما ذكره السيد السند من أن فيما ذكره القوم تنبيهها على أن علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال، والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته **لمقتضى الحال**، فإن هذه كالأصل في المقصودية، وتلك فرع

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٥٠٤/١

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ١٠٤/٢

وتتمه لها فالأولى أن يراعى المطابقة أولاً ثم وضوح الدلالة ثانياً، وإن لم يكن هذا الأمر لازماً هذا، ولا يخفى أنه يعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم البيان. قال الشارح: وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحارث، على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية. هذا كلامه، وفيه أن تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالإباء المذكور أو لا؛ لأن المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في الوضوح، والأولى أن يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع بألفاظ مختلفة في الوضوح فإنه لا مخرج له عن التعريف سواء (بطرق) أي: في طرق، وأراد بالطرق التراكيب تشبيهاً للتراكيب بالطرق في أن المعنى يسلكها فيصل إلى فهم المخاطب أو في أن السامع يسلكها فيصل إلى المعنى، والأول أنسب بسوق التعريف إلا أن سلوك المعنى فسر به كما يفيد الإيراد، وقد سلك في التعبير بالمعنى الواحد عما قصد به، وهو من قبيل ذكر العام وإرادة الخاص بقرينة دقيقة، وفي التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة، وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه كما سيظهر عليك إن شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية، وإن كان الأنسب بصناعة التعريف خلاف رعاية لبراعة الاستهلال، وتأنيثاً للدخيل في الفن قبل الاستهلال. ويستفاد منه أنه لا بد في البيان من أن يكون بالنسبة إلى كل معنى طرق ثلاثة على ما هو أدنى الجمع، ولا بعد فيه؛ لأن المعنى الواحد الذي نحن فيه له مسند ومسند إليه، ونسبة لكل منها، وألا يجرى فيه المجاز سيما باعتبار معنى الالتزامي معتبر في هذا الفن، فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة، ولا يشكل عليك أنه وإن يتحقق الطرق الثلاثة بهذا الاعتبار، وأريد كيف تجزم بتحقيق الاختلاف في. " (١)

"غيره، شرطاً للدلالة الالتزامية؛ إذ يوجد مع كل منهما بدون الآخر، فلا يصح أن أحدهما أولى بكونه شرطاً من الشرط الآخر، بل الشرط مطلق اللزوم الذهني، ولا مدفع له لو لم تحصل بأن قوله: ولولا اعتقاد المخاطب لوصول بجزء معنى الشرط، أي: بجعل الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني، ولولا اعتقاد المخاطب بعرف أو بغيره. قال الشارح: ولم يشترط في الالتزام اللزوم الذهني لنفس المسمى مطلقاً، لأنه لو اشترط ذلك؛ لخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات عن أن يكون مدلولاً التزامياً، بل لم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء. قال السيد السند (١): فيه بحث؛ لأن لازم الشيء وإن كان لازماً له لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه؛ لأن الذهن ينتقل من اللفظ إلى ملاحظة الملزوم

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْقَرَايِينِي ١٠٥/٢

أولاً وإلى ملاحظة اللازم ثانياً، وإلى ملاحظة لازم اللازم ثالثاً، فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات، وأيضاً ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية. هذا، فإن قلت: ما ذكره من الترتيب بين اللوازم إنما يتم لو لم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما في العمى؛ فإن تصور المسمى يتوقف على تصور البصر، وأما إذا توقف فالترتب على عكس ما ذكره. قلت: هذا لا يضره فيما هو بصده؛ لأنه يكفي ترتيب المعاني في تأتي الوضوح والخفاء، ولا حاجة له إلى ترتيب ذكره، ولو حفظ الترتب المذكور، لكفى تحققه في بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتي فانتظر. (والإيراد المذكور لا يتأتى) أي: لا يتهيأ (بالوضعية؛ لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ) أي: بوضع جميع الألفاظ التي هي الطرق المختلفة في الوضوح للمعنى الواحد، الذي هو للكلام الذي روعي فيه المطابقة **لمقتضى الحال** (لم يكن بعضها) أوضح لاستواء الجميع في الدلالة (وإلا) أي: وإن لم يكن عالماً بوضع جميع الألفاظ، سواء كان عالماً بوضع البعض أو لا (لم يكن كل واحد دالاً عليه) لأنه لا بد في العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد، وفيه. \_\_\_\_\_ (١) سبقت ترجمته.. " (١)

"التضمن والالتزام. وأما ثانياً: فلأن القول باستلزام المطابقة التضمني فيما تركب معناه وإبطالا الانتقال من الموضوع له إلى الجزء كلام أهل الميزان، فلا ينافي ما ذكره الشارح في توجيه كلام أرباب البيان. وأما ثالثاً: فلأن الدلالة التفصيلية على الجزء ليست دلالة عند أهل الميزان؛ لأنها ليست دائمية بخلاف علماء البيان، فإن الدلالة في الجملة عندهم معتبرة فينبغي أن يكون دلالة تضمنية، ويكون التضمن عندهم أعم، فيكون توجيه كلام الشارح بأنه أراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل، أن التضمن المعتبر عند القوم؛ لأن المعتبر عندهم من الدلالة على المراد، ولا يخفى عليك أن الدلالة على الجزء من حيث هو مراد إنما هو بالقرينة، فاختلف الدلالة التضمنية وضوحاً وخفاءً لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء، والدلالة على جزء الجزء، بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحاً وخفاءً. ومما ينبغي أن لا يفوت، وأورد الشارح أنه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام الكناية لأنها في المعاني الإفرادية؛ إذ قد مر أن المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذي روعي فيه المطابقة **لمقتضى الحال**، وأجاب عنه بأن تفاوت الكلام في الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة الأجزاء على معانيها، فالإيراد المذكور لا يتأتى إلا بمعرفة المفردات. ولك أن تقول: مرادهم بمعنى الكلام الذي روعي فيه المطابقة **لمقتضى الحال** أعم من المعنى المطابقي، والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي، فحينئذ

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العَصَامِ السَّقْرَائِينِي ١١٥/٢

مباحث المجاز المفرد مثلاً مقاصد بالذات، لا بالتبع وإيراد المذكور في الدلالات العقلية لا يتوقف على ما ارتكبه من المؤن، حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلاثة والأجزاء كلها في مرتبة من الوضوح لكفى في اختلاف مراتب الوضوح في الدلالات العقلية تفاوت الدلالات الالتزامية العرفية أو الاصطلاحية أو المتبعة على التأمل في القرائن، إلا أنهم أرادوا تحقيق الحق في الغاية أن تأتي (ثم اللفظ المراد به) أشار بكلمة ثم إلى الانتقال من بحث إلى آخر؛ فإنه انتقل من تعريف البيان، وتحقيق التعريف إلى تعيين ما يبحث عنه في الفن، وأشار إلى أن ما سبق مقدمة لتعيين. " (١)

"وهيئة، ونحن نقول: يحتمل التشبيه في كثرة التأثير وسرعته أيضاً. ومن غرابة التشبيه ولطفه هنا أن يعتبر كون السنان متصلاً بالخشب ككون اللهب كذلك في الأغلب. (و) الثاني (أن يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) والشيخ جعل أقسام الأعرف الأغلب ثلاثة ثالثها أن ينظر إلى خاصة الجنس، كما في عين الديك حيث يشبهه يسقط من النار فإنك لا تقصد فيه إلى نفس الحمرة، بل إلى ما ليس في كل حمرة، ثم قال: إنما جعلت هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف؛ لأن دقائق التفصيل لا يكاد يضبط، وكان المصنف عدل عنه، ولم ينظم الثالث في تقسيم سلك الأعرف؛ لما رآه مكثوراً بالقسمين المذكورين. (وكلما كان التركيب من أمور أكثر كان التشبيه أبعد)، لكون تفاصيله أكثر، فلو قال: وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر، ومن العلم في ذلك قوله تعالى: إنما مثل الحياة الدنيا (١) الآية فإنها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها. (والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه؛ لأن الظاهر من الضمير عوده إلى ما كان تركيبه من أمور أكثر؛ فلهذا أضرب عنه إلى الظاهر، فإن قلت: البلاغة لا يوصف بها إلا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيئاً منهما، فكيف وصف بهما، ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه، فالبلاغة باعتبار المطابقة **لمقتضى الحال**، لا باعتبار كون التشبيه غريباً أو قريباً، فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيهها قريباً، فلا يكون الغريب بليغاً. قلت: المراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغاً معدوداً من البلغاء بمعنى التشبيه المخصوص بالبليغ المعتبر عنده الغريب البعيد دون القريب المبتذل أو البليغ بمعنى الواصل إلى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول، وكلاهما تكلف، لكن لا بد منه، ومنه قولهم: المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والصريح. (لغرابته) لا إلى حد الخفاء المردود

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام السُّقْرَائِي ١٢١/٢

المعدود في التعقيد، والمعاني الغريبة أعلى رتبة لعدم خسة الشركاء فيه، فرب شريف يبرز في معرض الخسيس لخسة الشركاء\_\_\_\_\_ (١) يونس: ٢٤.. " (١)

"تعريفات المفهومات الاصطلاحية، وهي معان كلية لا يوافق إرادتها استعمال المعرفة الشائعة في إدراك الجزئيات. ومع ذلك ليس داخلا في العلم بالمعنى المذكور، بل في العلم بمعنى المسائل والمبادي والموضوعات وضبط الأعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتائجها. وقوله: وتفصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات، وهي أيضا مفهومات كلية ليست من المقاصد العلمية ونتائجها، وكأنه لما لم يشاهد في هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات ظن أن لا مسألة فيه، وليس كذلك؛ لأن المقصود بذكر كل من الأقسام: الحكم على كليته بأنه محسن للكلام البليغ. قال الشارح: المراد بوجه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة في صدر الكتاب؛ حيث قال: ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا. هذا ووجه الإشارة جعل الإضافة للعهد، وحيث يفوت قصد الاستغراق الذي لا بد منه في وجوه التحسين، وما يعرف به بعض وجوه التحسين ليس بديعا، فينبغي أن يقال: المراد بتحسين الكلام التحسين العرضي المذكور في صدر الكتاب بقوله: ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا. ولك أن تريد بالكلام الكلام البليغ، لفهم العهد من اللام، ولا يخفى أن تحسين الكلام البليغ إنما يكون بما يكون خارجا عن بلاغته، وإلا لصار بليغا بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به، وحكم بأن قوله (بعد رعاية المطابقة) أي: مطابقة الكلام (لمقتضى الحال) ووضوح الدلالة) (١) أي: الخلو من التعقيد المعنوي للتنبيه، على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام، بعد رعاية الأمرين، ووجه ذلك أنه يكون إيراد هذه الوجوه، بدون رعاية الأمرين، كتعليق الدرر على أعناق الخنازير، فقوله: «بعد متعلق بالتحسين»، وكأنه أراد مزيد التنبيه، وإلا فالعهد، كما تكفل تخصيص الوجوه بالوجوه التابعة لوجوه البلاغة: تكفل التنبيه المذكور؛ إذ لا معنى لتبعيتها لوجوه البلاغة إلا عدم\_\_\_\_\_ (١) قيل: إن كل واحد من تطبيق الكلام على **مقتضى الحال** ووضوح الدلالة ووجوه التحسين قد يوجد دون الآخر، فلا يكون الأول واجبا في الثاني، ولا كل من الأول والثاني واجبا في الثالث، والحق أنهما يجبان فيه؛ لأنه لا قيمة له إلا معهما.. " (٢)

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٢١٠/٢

(٢) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العِصَام الأسْفَرَايِينِي ٣٦٦/٢

"الاعتداد بها بدونها. ولك أن تقول: الوجوه التابعة لوجوه البلاغة، ربما يكون **مقتضى الحال**، ويكون مظنة التباسها بالوجوه المبحوث عنها في البديع، فنبه على أن التحسين التابع للبلاغة بالوجوه المبحوث عنها، إنما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة، حتى لو لم يتم شيء منهما بدون هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات البديعية. وأما ما قيل حمل الكلام على العهد بعيد عن المقام، فاللائق بمقام التعريف حمل وجوه تحسين الكلام على مفهومه العام، وإخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بأنه كما يخرج عن الوجوه الداخلة في رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ما هو داخل في البلاغة من الخلو عن التنافر، ومخالفة القياس والغربة وضعف التأليف، فيبقى الجميع في قوله: وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة. ويمكن دفعه بأن هذا لو حمل وضوح الدلالة على ما هو المعتبر في البيان. أما لو حمل على مقتضى عموم البيان، فما سوى الخلو عن التنافر له مدخل في وضوح الدلالة؛ إذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لا يكون واضح الدلالة، وإن توهم المحشي المحقق أنه لا ينافي الوضوح إلا الغربة والتعقيد مطلقا. وأما التنافر، فما يعلم بالحسن، ولا تعلق له بعلم فلا يتوهم دخوله في علم البديع، وبأنه لو حمل الكلام على الكلام الفصيح؛ إذ ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ماله دخل في الفصاحة، إذ ليس بها تحسين الكلام الفصيح، بل جعل الكلام فصيحاً. ويعلم مما ذكر أنه لو قال: تعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية البلاغة لكان أخصر وأوضح. ويكون قوله: بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع الوجوه الداخلة في بلاغة الكلام بلا تكلف، لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد على تعريفه أنه." (١)

"(إذن لهلك لو كانت صغارا ... من الأخلاق تبتدع ابتداء) (فلم أر منعمين أقل منا ... وأكرم عندما اصطنعوا اصطناعاً) (من البيض الوجوه بني نفيل ... أبت أخلاقهم إلا اتساعاً) // الوافر // وهي طويلة والفدن محرقة القصر المشيد والسياع بفتح السين المهملة الطين بالتين يطين بهو الشاهد فيه القلب أيضا ومعناه كما طينت الفدن بالسياع وهذا من قبيل القلب المردود لأن العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام **لمقتضى الحال** والقطامي بفتح القاف وضمها اسمه عمير بن شبيب والقطامي لقب غلب عليه وكان نصرانيا وأسلم قاله ابن عساكر في تاريخ دمشق وهو شاعر إسلامي مقل فحل مجيدوعن الشعبي رحمه الله قال قال عبد الملك وأنا حاضر للأخطل يا أبا مالك أتحب أن لك

(١) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم العَصَام الأسْقَرَايَنِي ٣٦٧/٢



بشعر ك شعر شاعر من العرب قال اللهم لا إلا شاعرا منا مغدف القناع شامل الذكر حديث السن إن يكن في أحد خير فسيكون فيه ولوددت أني سبقتة إلى قوله. " (١)

"أن أنظما (١): أي أولف كلامي منظوما. والنظم: «اسم لكلام مقفى موزون» (٢). \* \* \* ٣ - في علمي البيان والمعاني ... أرجوزة لطيفة المعاني في علمي البيان والمعاني أرجوزة: أي منظومة من بحر الرجز الذي وزنه: «مستفعلن» ست مرات (٣). قال الشارح (٤): «خص الأرجوزة بعلمي المعاني والبيان - مع مشاركة علم البديع فيها - لكون المقصود بالذات من هذا العلم هو العلمان المذكوران. وعلم البديع كاللثمة؛ لكونه لا دخل له في البلاغة» (٥) انتهى. قلت: قد وهم الشارح (٦)، وكأنه لم يقف على عبارة القزويني (٧) في الإيضاح (٨) وغيره؛ حيث قال: «وكثير منهم يسمى الجميع علم» (١) د: أني أنظما. (٢) حد الشعر عند قدماء: «قول موزون مقفى يدل على معنى» في نقد الشعر ص ١٧. واشترط بعضهم «القصد، أو النية». انظر: البيان والتبيين ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩، وكفاية الطالب ص ٤٥. (٣) انظر: الكافي في العروض والقوافي ص ٧٧، وشرح القصيدة الخرجية ص ١٧٩. (٤) أي: محب الدين الحموي (ت ١٠١٤ هـ). (٥) انظر: شرح منظومة ابن الشحنة للحموي، ورقة ٣ و ٤. (٦) لعل الحموي لم يهمل؛ وإنما تابع مقولة ابن الناظم في المصباح: «والثالث: تعرف منه توابع البلاغة .. وهو علم البديع» ص ٩٩. وحد القزويني للبديع في الإيضاح ٤ / ٦ بقوله: «علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية: تطبيقه على مقتضى الحال، ووضوح الدلالة» مشعر بأن علم البديع تبع لعلمي البيان والمعاني. (٧) ت ٧٣٩. انظر: بغية الوعاة ١ / ١٤٦. (٨) الإيضاح ١ / ٥١ .. (٢)

"والسرور = بجمود العين؛ فإن الانتقال من جمود العين إنما يكون إلى بخلها بالدموع حال إرادة البكاء - وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة - لا إلى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الأصدقاء ومواصلة الأحبة. قال التفتازاني في المختصر (١): «ومعنى البيت: إني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق، وأوطئها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرع غصصها، وأحتمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من عيني؛ لأن سبب بذلك إلى وصل يدوم، ومسرة لا تزول، فإن الصبر مفتاح الفرج» انتهى. فإن قلت: لم ترك الناظم في فصاحة الكلام قيد فصاحة الكلمات، مع أنه لا بد منه؟ قلت: الظاهر أنه إنما تركه؛ اعتمادا على ما هو المقرر عند علماء هذا الفن، من أن فصاحة المفرد قيد في فصاحة الكلام؛ كما بيناه آنفا. والله

(١) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص أبو الفتح العباسي ١٨٠/١

(٢) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص ١٤٦

أعلم. وسيأتي تعريف فصاحة المتكلم. وقول الشارح: «ولما فرغ من تعريف الفصاحة شرع في تعريف البلاغة» (٢) فيه نظر؛ لأن فصاحة المتكلم ستأتي في قوله: «وبالفصح من يعبر نصفه». قال: وإن يكن: أي الكلام الفصيح مطابقاً للحال: أي: مطابقاً لمقتضى الحال. والمراد بالحال: الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص، \_\_\_\_\_ (١) ص ١٢. وانظر: المطول ص ١٤٩. (٢) انظر: شرح منظومة ابن الشحنة للحموي، ورقة ٦.. " (١)

"أي: إلى أن يعتبر مع الكلام خصوصية ما، فهو مقتضى الحال. مثلاً: كون المخاطب منكراً للحكم حال تقتضي تأكيده، والتأكيد مقتضاها. ومعنى مطابقته له: أن الحال إن اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكداً، وإن اقتضى الإطلاق كان عارياً عن التأكيد، وهكذا إن اقتضى حذف المسند إليه حذف، وإن اقتضى ذكره ذكر، إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني. \* \* \* ٩ - فهو البليغ والذي يؤلفه ... وبالفصح من يعبر نصفه فهو: أي الكلام الفصيح مطابق لمقتضى الحال هو البليغ: أي الكلام المتصف بالبلاغة والذي يؤلفه: أي الذي يؤلف الكلام البليغ بليغ. فالبلاغة في المتكلم: ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. ثم أشار إلى فصاحة المتكلم بقوله: وبالفصح: متعلق بـ (يعبر) من قوله: من يعبر: أي الذي يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح نصفه: بالفصح. فحذف معمول الثاني؛ لدلالة الأول عليه، وليس من التنازع في شيء (١)؛ ل أن شرط التنازع أن يكون المتنازع فيه بعد \_\_\_\_\_ (١) هو من أساليب التنازع على ما نقل السيوطي في الهمع ٥ / ١٤٤ من تجويز أبي علي في تأخر أحد العاملين، وما نقل أبو حيان في البحر ٥ / ٥٣٤ من إجازة بعضهم لتقدم معمول المتنازعين.. " (٢)

"(علم المعاني) ١١ - وعربي اللفظ ذو أحوال ... يأتي بها مطابقاً للحال وعربي اللفظ: من إضافة الصفة إلى الموصوف. أي اللفظ العربي الموصوف بالفصاحة والبلاغة. ذو أحوال: أي أمور عارضة له من: تقديم، وتأخير، وحذف، وذكر، وتعريف، وتنكير، وغير ذلك. يأتي: ذلك اللفظ. بها: أي بتلك الأحوال. مطابقاً للحال: أي لمقتضى الحال؛ احترازاً عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة؛ كالإعلال، والإدغام، والرفع، والنصب، وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس، والترصيع، ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة. \* \* \* ١٢ - عرفانها علم هو المعاني ... منحصر الأبواب في ثمان عرفانها: أي معرفة تلك الأحوال، أي: إدراك كل فرد فرد من جزئيات الأحوال

(١) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص/١٦٣

(٢) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص/١٦٤

المذكورة، بمعنى: أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم المشار إليه بقوله: علم: أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، لـ أنها تحصل جملة واحدة بالفعل: علم المعاني: فقد تبين أن علم المعاني: علم تعرف منه أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق **مقتضى الحال**.. " (١)

"ويجوز أن يراد بالعلم نفس الأصول والقواعد؛ لأنه كثيرا ما يطلق عليها، ويجوز أن يراد به الإدراك، كما أشار إليه السيد (١) في حاشية المطول (٢). قال التفتازاني في المطول (٣): «ومعنى مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**: أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام، ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي. مثلا: يصدق على (إن زيدا قائم) أنه كلام مؤكد، وعلى (زيد قائم) أنه كلام ذكر فيه المسند إليه، وعلى قولنا: [الهلال والله] أنه كلام حذف فيه المسند إليه (٤). وظاهر أن تلك الأحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو **مقتضى الحال** في التحقيق، فافهم» انتهى. وإنما قدم الناظم وغيره علم المعاني على البيان؛ لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن البيان: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة **لمقتضى الحال**؛ ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني، والمفرد مقدم على المركب طبعاً، فقدم وضعاً أيضاً. منحصر الأبواب: من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله \_\_\_\_\_ (١) الشريف الجرجاني، ت ٨١٦ هـ. انظر: الأعلام ٥ / ٧ (٢) بقوله: «إذا أريد بالعلم الملكة أو نفس القواعد؛ لم يحتج إلى تقدير متعلق العلم، لكن إن أريد به الإدراك فلا بد من تقديره، أي: علم بقواعد وأصول، والتفصيل أن المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك ...» انظر: المطول بهامش ص ٣٤ (طبعة خادم العلم السني). (٣) ص ١٦٨. (٤) أي: «هذا الهلال»، وأغنى عن قوله: (هذا)، القصد والإشارة. انظر: سيبويه ١ / ١٣٨، والمقتضب ٤ / ١٢٩، والكامل ٢ / ٦١٦، والأصول ١ / ٦٨، والمفصل في صنعة الإعراب ص ٤٤.. " (٢)

"ب (القسم (١)، وإن، واللام، واسمية الجملة)؛ لمبالغة المخاطبين في الإنكار؛ حيث قالوا: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون﴾ [يس: ١٥]. قال القزويني (٢): «ويسمى الضرب الأول ابتدائياً، والثاني طلبياً، والثالث إنكارياً، ويسمى إخراج الكلام عليها. أي على الوجوه المذكورة؛ وهي الخلو من التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث. إخراجاً على مقتضى الظاهر». قال التفتازاني (٣): «وهو أخص مطلقاً من **مقتضى الحال**؛ لأن

(١) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص/١٦٧

(٢) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص/١٦٨

معناه مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر **مقتضى الحال** من غير عكس، كما في صورة الإخراج لا على مقتضى الظاهر» انتهى. وكثيرا ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ كما ذكره الناظم بقوله: ويحسن التبديل: أي تبديل ما يقتضيه الظاهر. بالأغيار: أي بغير ما يقتضيه الظاهر: ١ - فيجعل غير السائل كالسائل: إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب، نحو: ﴿ولا تخاطبني في الذين ظلموا﴾ [هود: ٣٧]، أي: لا تدعني يا نوح في شأن قومك، واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك. \_\_\_\_\_ (١) قوله: «يعلم» أجري مجرى القسم. انظر سيبويه ٣ / ١١٠. (٢) في الإيضاح ١ / ٧١ - ٧٢. (٣) في المطول ص ١٨٦. " (١)

"قال في المطول (١): «فإن قيل: لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان (٢) كما فعله صاحب المفتاح (٣) وغيره (٤)؟ قلت: قد زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون [علم] (٥) البيان، وكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف؛ كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات، وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث فيه عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ **مقتضى الحال**. وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحثية فلا يكون داخلا في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضا من أحوال المسند إليه والمسند» انتهى. والله أعلم. \* \_\_\_\_\_ (١) ص ١٩٣. (٢) يريد القزويني الذي جعل المجاز في علم المعاني. انظر: التلخيص ص ٢١ حتى ٢٤، والإيضاح ١ / ٨٠ حتى ١٠٣. (٣) انظر: مفتاح العلوم ص ٥٠٢ وما بعدها. (٤) انظر: نهاية الإيجاز ص ٨٧، والمصباح ص ١٧١ وما بعدها، وغيرهما. (٥) من ب. " (٢)

"- والإطناب: أن يكون زائدا عليه؛ (لفائدة) (١). فالمساواة نحو قوله تعالى: ﴿ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله﴾ [فاطر: ٤٣]، وقوله: [الطويل] فإنك كالليل الذي هو مدركي ... وإن خلت أن المنتأى عنك واسع (٢) أي: موضع البعد عنك ذو سعة، وشبهه في حال سخطه وهوله بالليل. وأشار الناظم إلى تعريف كل من الإيجاز والإطناب بقوله: توفية المقصود بالناقص من ... لفظ له الإيجاز والإطنابان بزائد عنهما. الإيجاز: التعبير عن المقصود بلفظ ناقص عنه، وأفيا به. والإطناب: التعبير عن المقصود بلفظ زائد عليه؛ لفائدة. واحترزنا بقولنا: (لفائدة) عن التطويل والحشو، فكان على الناظم أن \_\_\_\_\_ (١) زيادة اللفظ على المعنى أو نقصانه عنه أمر نسبي، يعرف بالقياس إلى المتعارف من كلام أوساط الناس

(١) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص/١٧٨

(٢) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص/١٨٦

الذين لم يرتقوا إلى مرتبة البلاغة ولم ينحطوا إلى درك الفهامة، أو يعرف بالنظر إلى **مقتضى الحال** والمقام، وهذا أجود. (٢) للنابعة يمدح أبا قابوس في ديوانه ص ٥٢، وعيار الشعر ص ٣٤ - ٧٩، وأخبار أبي تمام ص ١٩، والصناعتين ص ٧٥ - ٢٣٦ - ٢٤٨، وإعجاز الباقلائي ص ٧٥، والإعجاز والإيجاز ص ١٧٦، والعمدة ٢ / ٨٨٠ - ١٠١٣، وأسرار البلاغة ص ٢٨ - ١٤٠ - ٢٤٤ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٥٢، والجمان في تشبيهات القرآن ص ١٣٣ - ٢٦٧، والبديع في نقد الشعر ص ٢٥٥، والمثل السائر ٣ / ١٨٨، وتحريير التعبير ص ٤٨٦، وخزانة الحموي ٣ / ٣٥، وبلا نسبة في نقد النثر ص ٥٩ - ٨٦، ونضرة الإغريض ص ١٥٦.. (١)

"إيراد ما: أي: معنى واحد. وهو (١) ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة **لمقتضى الحال**. وتقييد المعنى بـ (الواحد)؛ للدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق مختلفة لم يكن من البيان في شيء. طريقه: أي تراكيبه تختلف: واختلافها في كونها واضحة الدلالة: على ذلك المعنى أو أوضح؛ فالواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح؛ فلا حاجة إلى ذكر الخفاء. وتقييد الاختلاف بأن يكون واضح الدلالة (٢)؛ للإشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة - دون الوضوح والخفاء، كأن يورده بألفاظ مترادفة - لا يكون من علم البيان (٣). ودلالة اللفظ: ١ - إما على تمام ما وضع له: كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق. ٢ - أو على جزئه: كدلالة الإنسان على الحيوان. ٣ - أو على خارج عنه: كدلالة الإنسان على الضاحك. وتسمى: ١ - الأولى: أي الدلالة على ما وضع له = وضعه؛ لأن الواضع \_\_\_\_\_ (١) أي: وهذا الم عنى الواحد المقصود هنا، هو ما يدل عليه الكلام... (٢) يشير إلى تعريف علم البيان: (علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه)، فقد قيد الاختلاف بين هذه الطرق بأنه من جهة وضوح الدلالة على هذا المعنى. (٣) كأن يعبر المتكلم عن معنى الأسد؛ بقوله: الأسد، الغضنفر، الليث، الحارث... إلخ.. (٢)

"الفن الثالث علم البديع (١) ٩٠ - علم البديع وهو تحسين الكلام... بعد رعاية الوضوح والمقام علم البديع وهو: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام: أي يتصور معانيها، ويعرف أعدادها، وتفصيلها؛ بقدر الطاقة. بعد رعاية الوضوح: أي وضوح الدلالة؛ أي: الخلو عن التعقيد المعنوي، فقوله: (بعد) متعلق بالمصدر؛ أعني: (تحسين الكلام). والمقام: أي وبعد رعاية المقام - أي: مقام التخاطب - بأن يؤتى

(١) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص/٣٠٥

(٢) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص/٣١٥

بالكلام مطابقا **لمقتضى الحال**؛ كما بين في أول علم المعاني، وفي ذلك تنبيه على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين (٢)، وإلا؛ لكان كتعليق الدرر على أعناق الخنازير. ووجوه تحسين الكلام. (١) البديع هنا (فعل) بمعنى (مفعول) فهو بديع بمعنى مبدع، وهو الموجد على غير مثال سابق. وتأتي بمعنى (فاعل) كما في قوله تعالى: (بديع السماوات والأرض) [البقرة: ١١٧] أي: مبدعهما. (٢) أي: مطابقة **لمقتضى الحال**، ووضح الدلالة.. (١)

" لأنه لا يرد النقض بها وإن كانت موصولة أسميه شاذة كشذوذها مع الفعل والكل خاص بالشعر قال الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك وأما آل فمختصه بالأسماء على جميع وجوهها من كونها لتعريف العهد أو الجنس أو زائدة أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها وأعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو المذهب الثاني وهو ما وقع في الشعر وهو مذهب الجمهور وذهب ابن مالك إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فوصل آل بالمضارع وغيره عنده جائز اختيارا لكنه قليل وقد صرح به في شرح التسهيل فقال وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر صوت الحمار يجده وما من يرى للخل والمتقصع وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار وما ذهب إليه باطل من وجوه أحدها إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ولو كان معتبرا لنبهوا عليه الثاني أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضوع غير ما ذكر إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل هذه الرأى في كلام العرب من الشيعاء في الاستعمال بمكان لا يجهل ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثالا ولا مزية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى أن لا ضرورة في شعر عربي وذلك خلاف الإجماع وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظه ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضوع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة الثالث أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة **لمقتضى الحال** ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة

(١) درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة ابن عبد الحق العمري ص/٣٧٧

" (١)

" فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق **لمقتضى الحال** الرابع أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك وقد بسط الرد عليه الشاطبي في شرح الألفية وهذا أنموذج منه ثم قال وقد بينت هذه المسألة بما هو أوسع من هذا في باب الضرائر من أصول العربية وهذا البيت ثاني أبيات سبعة أوردها أبو زيد في نوادره لذي الخرق الطهوي وهي ( الطويل ) (١)

١- ( أتاني كلام الثعلبي ابن ديسق \*\* ففي أي هذا ويله يتترع ) ( يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا \*\* إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ) ( فهلا تمنأها إذ الحرب لاقح \*\* وذو النبوان قبره يتصدع ) ( يأتك حيا دارم وهما معا \*\* ويأتك ألف من طهية أقرع ) ( فيستخرج اليربوع من نافقائه \*\* ومن جحره بالشيحة اليتقصع ) ( ونحن أخذنا الفارس الخير منكم \*\* فظل وأعيا ذو الفقار يكرع ) ( ونحن أخذنا قد علمتم أسيركم \*\* يسارا فنحدي من يسار وننقع ) قوله أتاني كلام الثعلبي هو بفتح المثناة وسكون العين المهملة كما في نوادر أبي زيد في نسخة قديمة صحيحة نسبة إلى ثعلبة بن يربوع أبي قبيلة لا بمشاة فوقية فغين معجمة نسبة إلى تغلب بن وائل أبي قبيلة كما ضبطه بعضهم فإن ابن ديسق هو أبو مدعور طارق بن ديسق بن عوف بن عاصم بن عبيد بن ثعلبة ابن يربوع كذا سرد نسبه الأسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني في شرحه نوادر ابن الأعرابي وأورد له شعرا جيدا وديسق علم منقول قال الصاغانى في العباب قال الليث الديسق خوان من فضة والطريق المستعمل والحو " (٢)

"يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلا ولا مزية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى أن لا ضرورة في شعر عربي وذلك خلاف الإجماع وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظه ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد ينتبه غيره إلى أن

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ت طريفي عبد القادر البغدادى ٥٣/١

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ت طريفي عبد القادر البغدادى ٥٤/١



يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة الثالث أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال الرابع أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك وقد بسط الرد عليه الشاطبي في شرح الألفية وهذا أنموذج منه ثم قال وقد بينت هذه المسألة بما هو أوسع من هذا في باب الضرائر من أصول العربية وهذا البيت ثاني أبيات سبعة أوردها أبو زيد في نوادره لذي الخرق الطهوي وهي (الطويل) (أتاني كلام الثعلبي ابن ديسق ... ففي أي هذا ويله يتترع) (يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا ... إلى ربنا صوت الحمار اليجدع) (فهلا تمنّاها إذ الحرب لاقح ... وذو النبوان قبره يتصدع) (يأتك حيا دارم وهما معا ... ويأتك ألف من طهية أقرع) .... (١)

"مقدمة مختصر السعد بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم كلملة الافتتاح للدسوقي===الحمد لله العلى الأعلى، موجد الأشياء بعد فنائها، فله المجد الأسنى، أحمدته على ما ألهمناه من معانى البيان، وعلمنا من لوازم التبيان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك المنان، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله سيد ولد عدنان- صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أعجزوا ببلاغتهم فرسان البلغاء فى كل ميدان؛ وبعد: فيقول العبد الفقير المضطر لإحسان ربه القدير، محمد بن عرفة الدسوقي، نظر الله بعين لطفه إليه، وغفر له ولوالديه: هذه فوائد شريفة، وتقييدات لطيفة، على شرح العلامة الثانى سعد الملة والدين التفتازانى لتلخيص "المفتاح"، اقتطعتها من تقارير مشايخنا المحققين، ومن زبد أرباب الحواشى والشارحين، وإن لم أكن من فرسان هذا الميدان، لكن رجوت العفو بدعوة صالح من الإخوان، وبالله أسعين، وعليه التكلان، فى سلوك سبيل الرشاد فى كل شأن. [القول فى البسملة]: قال- نفعلنا الله به (١) -: (بسم الله الرحمن الرحيم)، ينبغى التكلم على هذه الجملة بما يتعلق بها من الفنون الثلاثة التى صنف فيها هذا الكتاب كما هو اللائق بالشارع فى كل فن؛ لما قيل: إن ترك التكلم عليها إما تقصير أو قصور، فنقول: يتعلق بها من فن المعاني- وهو الباحث عن مقتضيات الأحوال- مبحثان: الأول: أن مقتضى الحال تقدير المتعلق مؤخرا؛ لإفادة الاهتمام باسمه تعالى؛ لأن المقام مقام استعانة بالله، وإفادة القصر. والقصر: إما قصر أفراد، وهو يخاطب به من يعتقد الشركة، وقصر قلب، ويخاطب به من

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى عبد القادر البغدادى ٣٤/١

يعتقد العكس، وقصر تعيين، ويخاطب به الشاك. \_\_\_\_\_ (١) المراد: نفعا بعلمه، يقصد العلامة التفتازاني.. " (١)

".....==فالقصر هنا ينظر فيه  
لأحوال المخاطبين: فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه وتعالى. وقصر أفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله واسم غيره. وقصر تعيين: إن شكوا في حصول البركة بأي. لكن هذا الثالث بعيد. المبحث الثاني: أن مقتضى الحال قطع الصفات، أعنى الرحمن الرحيم؛ لأن المقام مقام ثناء، وقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود منها المدح فالأولى قطعها؛ لأن في قطعها دلالة على أن المنعوت متعين بدونها، وإنما أتى بها لمجرد المدح، لكن لا يخفك أن الوارد في القرآن والسنة الإتيان، وحينئذ فتكون مخالفة مقتضى الحال؛ لما في الإتيان من الجري على الأصل؛ إذ الأصل عدم القطع، ثم إذا قطعت تلك الصفات على تقدير (هو)، أو (أعنى) كانت الجملة مفصولة، فيقال: ما سبب الفصل دون الوصل؟ فيقال: سببه أنه لم يقصد التشريك بين الجملتين في حكم من الأحكام المقتضى ذلك للوصل، أو يقال: سببه أن بين الجملتين كمال الانقطاع؛ وذلك لأن جملة "أولف باسم الله" خبرية بالنظر لصدرها، وجملة "هو الرحمن" مثلاً لإنشاء المدح، ومتى كان بين الجملتين كمال انقطاع تعين الفصل، كما يأتي إن شاء الله تعالى. وأما ما يتعلق بها من علم البيان - الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية - فخمسة مباحث: الأول: "الباء" حقيقتها الإلصاق، وهو حقيقي كـ "أمسكت يزيد" إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو نحوه، ومجازي نحو "مررت بزيد" أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد، وهي هنا للاستعانة، وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعارة تبعية، وتقديرها أن يقال: شبه الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجه الإلصاق بجامع مطلق الارتباط في كل، فسرى التشبيه للجزئيات، فاستعيرت الباء الموضوعية للإلصاق الجزئي للاستعانة الجزئية على طريق الاستعارة التبعية، ولك أن تجعلها من قبيل المجاز المرسل علاقته الإطلاق، والتقييد، وذلك أن الباء."

(٢)

"بأسرار البلاغة، وعلى آله وأصحابه المحرزين قصب السبق...==العجز في الغير ثم نقل لإظهار العجز فيه، ثم نقل لأظهار صدق النبي - عليه الصلاة والسلام - في دعواه الرسالة، فهو مجاز مبني على

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ١٥/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ١٦/١

مجاز، وحينئذ فالمعنى: المؤيد دلائل صدقه، وبأن الإضافة لأدنى ملابسة، وبيان ذلك: أن الدلائل لما كانت ملابسة لإعجاز الخلق أى إثبات عجزهم عن الإتيان بمثلهما، ودلت على الصدق بواسطته أضيفت إليه. وفى كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والإعجاز، وهما معنيان متقابلان. (قوله: بأسرار البلاغة) أى الأسرار المعتبرة فى البلاغة، وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، وأسرارها: الأمور التى يقتضيها الحال، كالتأكيد عند الإنكار، وتركه عند عدمه، وغير ذلك مما سيأتى، وسميت أسراراً؛ لأنها لا يعرفها إلا أربابها، فشبهت بالسر الذى بين اثنين لا يعرفه إلا هما، واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصراحة، فإن قلت: من جملة دلائل إعجازه انشقاق القمر، وسعى الحجر، وغيرهما، وأسرار البلاغة ليست موجودة فيهما، فما معنى كونهما مؤيدين بتلك الأسرار؟ وأجيب بأن المعجزات يؤيد بعضها بعضاً، فالتأييد ثابت لهما بالأسرار بهذا الاعتبار، وتوضيح ذلك أن القرآن مؤيد بأسرار البلاغة، وهو مؤيد لبقية المعجزات؛ لثبوته بالتواتر وبقائه على الدوام، فتكون الأسرار مؤيدة لبقية المعجزات؛ لأن مؤيد المؤيد لشيء مؤيد لذلك الشيء، هذا إن جعلنا إضافة "دلائل" إلى "إعجاز" للاستغراق، فإن جعلناها للجنس لم يرد السؤال، وكذا إن جعلناها للعهد وأردنا بدلائل إعجازه: السور القرآنية، وكل جملة من القرآن قدر سورة، ومعنى تأييد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الإعجاز فيه وإن كانت كثيرة من الإخبار بالغيوب، والأساليب العجيبة، وغيرهما، لكن أقوى تلك الأمارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الأسرار. (قوله: المحرزين) صفة للآل والأصحاب، مأخوذ من الإحراز، وهو الحوز والضم، أى: الذين حازوا وضموا. (وقوله: قصب السبق) القصب: جمع قصب، وهى سهم صغير تغرسه الفرسان فى آخر الميدان يأخذه من سبق إليه أولاً، وإضافة قصب. (١)

" . . . . . العلم الذى له تعلق

بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح؛ لأن العلم الذى له تعلق بالبلاغة يشمل النحو والصرف واللغة، وإن صح العطف، ويجاب باختيار الثانى، ويراد بعلم البلاغة علم له زيادة تعلق بالبلاغة بأن دون لأجلها، وحينئذ فلا يشمل غير العلمين المذكورين أو يختار الأول، ويقال: الأعلام الإضافية قد يعامل عجزها حكم كلها كما أن صدرها كذلك، ولذا منعوا عجزها من الصرف فى "أبى هريرة" للعلمية والتأنيث هذا، وقال العلامة الخطايبى (١): يمكن أن يدعى أن العلم هو لفظ البلاغة فقط ثم أتى بعلم وأضيف إليه من إضافة العام للخاص كعلم النحو، وحينئذ فالعطف على العلم لا على جزئه، واعترض عليه بأن توابع البلاغة عبارة عن

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٨/١

المحسنات البديعية كما مر، وهى ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع لها بالمعنى المصدري، وهى مطابقة للدلالة **لمقتضى الحال**، وقد يجاب بأنه لا مانع من أن يجعل فى العبارة استخدام بحيث يقال: إنه ذكر البلاغة أولاً بمعنى العلم وأعاد عليها الضمير بمعنى آخر، وهو المطابقة. قال العلامة عبد الحكيم: وهذا القول مع ما فيه من التكلف لا يتم إذ لم يثبت أن البلاغة علم لهذين العلمين، وقول المصنف فيما يأتي: وسموهما بالبلاغة المراد بالتسمية فيه الإطلاق لا الوضع. بقى شيء آخر، وهو أن السيد فى شرح المفتاح نقل عن صاحب الكشف أن البديع ليس علماً مستقلاً بل هو ذيل لعلمى البلاغة وكذا السكاكى فلم عده المصنف فنا برأسه، وجعله مع فنى البلاغة من أجل العلوم معللاً ذلك بأن كشف الأستار عن وجوه الإعجاز بها مع أنه لا مدخل له فى الكشف المذكور ولا فى معرفة دقائق اللغة العربية؟ وأجيب بأن الحق مع المصنف فى عده له علماً إذ البديع له موضوع يتميز به عن\_\_\_\_\_ (١) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطابي البستي، فقيه محدث من نسل زيد بن الخطاب، له "معالم السنن"، و"بيان إعجاز القرآن"، و"إصلاح غلط المحدثين"، و"شرح البخاري"، وله شعر، ولد سنة ٣١٩ هـ، وتوفى سنة ٣٨٨ هـ. انظر: "الأعلام" (٢/ ٢٧٣) .. (١)

"مرتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، لا توالياً فى النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق. (وكان القسم الثالث ...==أى: جمعها على الصفة التى ذكرها، وحيث كان المراد من نظمه ما ذكر، فيكون التعبير عنه بالنظم الذى هو إدخال اللآلى فى السلك استعارة مصرحة، أو بالكنية، بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنية، وإثبات النظم تخييل أو شبه تأليف كلمات القرآن بإدخال اللآلى فى السلك ثم استعير لفظ النظم له. (قوله: مرتبة المعاني) أى: حال كون الكلمات مرتبة المعاني، بحيث يكون كل معنى فى مرتبته التى تليق به، فإذا كان أحد المعنيين لازماً أو مسبباً عن المعنى الآخر، أتى أولاً بالمعنى الملزوم أو السبب، ثم بالمعنى اللازم أو المسبب، وكذا إذا أريد الحصر قدم المعمول على عامله؛ لأجل إفادة ذلك، فالمرتبة التى تليق بالمعمول حينئذ التقديم، وبالعامل التأخير، وإذا أريد عدم الحصر عكس الأمر. (قوله: متناسقة الدلالات) المراد بالدلالات: الدلالات الاصطلاحية، وهى المطابقة والتضمنية والالتزامية، والمراد بتناسقها: تشابهها وتمائلها فى المطابقة **لمقتضى الحال**، أى: حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة فى المطابقة **لمقتضى الحال**؛ فإذا كان الحال يقتضى دلالة المطابقة أتى بها، وهكذا، ولا يرد أن هذا المعنى هو الذى فسر به ترتيب المعاني فيما مر، فيلزم عليه التكرار؛ لأن الأول فى

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٩٩/١

المعاني، والثاني في الدلالات، وبينهما فرق. (قوله: على حسب ما يقتضيه العقل) أى: على قدره. (قوله: لا تواليها في النطق) أى: فلا يقال لذلك نظم القرآن، والحاصل: أن نظم القرآن لا يطلق على جمع كلماته كيف اتفق، أى: من غير رعاية المناسبة في المعنى الذي وجوده في القرآن محال. (قوله: وضم بعضها إلى بعض) مرادف لما قبله. (قوله: كيفما اتفق) أى: على أى وجه وأى حال اتفق، سواء كان بين المثنى ترتيب أم لا، كان بين الدلالات تناسق أم لا. (قوله: وكان القسم الثالث) الواو عاطفة لما بعدها على قوله: "كان علم البلاغة" لا للحال لأمرين: أولهما: أن الأصل في العطف الواو. والثاني: أن الحال يقتضى أن الحامل له على التأليف كون علم البلاغة من أجل العلوم، المقيد ذلك بكون القسم الثالث غير. (١)

"في هذا الفن، أو لا؛ الثاني: المقدمة، والأول: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلا فهو الفن الثالث، وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث...==ثم إن قوله لأن المذكور فيه إما أن يكون إلخ. هذا دليل عقلى على ما أدعاه من الحصر؛ لأن التردد بين النفي والإثبات عقلى، وهذا الدليل العقلى مؤيد بالاستقراء. (قوله: في هذا الفن) أى: المعهود وهو فن البلاغة وتوابعها (قوله: الثاني المقدمة) قدم الثاني لقصر الكلام عليه؛ ولأن مفهومه عدمى وهو مقدم على الوجود، ثم إن حمل الثاني على خصوص المقدمة جاء من الاستقراء، فاندفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون شيئاً آخر، وحاصل الدفع أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة، وما قيل هنا يقال في الثالث. (قوله: في تأدية المراد) أى: للبلغاء، والمراد بالمعنى المراد للبلغاء: ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي يقصدها البليغ: كالإنكار، وخلو الذهن، فلو كان المخاطب ينكر قيام زيد، وأورد المتكلم له الكلام غير مؤيد بأن قال: زيد قائم، فقد أخطأ في نفس تأدية المعنى المراد لتركه الواجب، وهو التأكيد الدال على حال المخاطب، وهو الإنكار الذي هو معنى مراد للبلغاء، وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الأول، وقوله: عن التعقيد المعنوي. أى: بأن تكون العبارة التي عبر بها يعسر الانتقال منها إلى المعنى المراد فإذا اقتضى الحال المجاز، وأورده المتكلم لكن مع التعقيد المعنوي: بأن أتى بعبارة صعبة خفية اللوازم كما لو قلت: رأيت أبخر في الحمام مريداً به رجلاً شجاعاً بجامع مشابهته للأسد في ذلك، فقد أصبت في أصل تأدية المعنى المراد لكونه مطابقاً لمقتضى الحال، ولكن أخطأت في كيفية التأدية لكونك أتيت بالعبارة الخفية اللوازم، وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الثاني. فلو عبرت عن المقصود برأيت أسداً في الحمام بجامع الجراءة لم يكن هناك خطأ في كيفية التأدية

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ١٠٥/١

لسهولة الانتقال(قوله: وإلا فهو الفن الثالث) أى: وإلا بأن كان الغرض ليس الاحتراز أصلا بل إنما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه فهو الثالث.(قوله: وجعل الخاتمة إلخ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر. (١)

"..... وإن ضرب غلامها هنداً، وإن (تسكب عيناى الدموع لتجمدا) (١) لأنه صدق عليه أنه خالص من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس، والتزام فصاحة ما ذكر لا يليق بحال عاقل، وإذا لم يكن فصيحاً لزم أن يكون تعريف فصاحة المفرد غير مانع، فيجب أن يزداد فيه الخلوص عن هذه الأمور ليكون مانعاً. الأمر الثاني: أنه يلزمه صيرورة ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة إليه، وبيانه أنه على تقدير تسليم فصاحة ما ذكر من المركبات الثلاثة يلزمه خروجها عن الفصاحة بضم كلمة فصيحة إلى كل واحد منها، كقولك فى المثال الأول: رحم، وفى المثال الثاني: أساء، وفى المثال الثالث: بلغت المنى؛ لأنه قبل الضم من قبيل المفرد، ولم يشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر، وبعد الضم من قبيل الكلام، وهو قد اشترط فى فصاحته الخلوص مما ذكر، والحال إنه لم يخلص، ولا شك أن صيرورة ما هو فصيح غير فصيح بضم كلمة فصيحة إليه بعيد جداً. الأمر الثالث: أنه يلزمه أن يخرج عن الفصاحة باعتبار مجرد الإسناد فيه من غير ضم للكلمة ولا نقصها نحو: زيد الذى ضرب غلامه عمراً فى داره؛ فإن جعل الذى وصفاً لزيد كان مركباً ناقصاً فيكون فصيحاً لدخوله فى المفرد، وإن جعل الذى خبراً عن زيد كان كلاماً، فيكون غير فصيح لعدم خلوصه من ضعف التأليف، وهذا أشنع مما قبله. واعترض ما اختاره الخلخالى أيضاً من التأويل فى الكلام، وإدخال المركب الناقص فيه بأنه يقتضى اتصاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة. لقول المصنف بعد والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط، وهو باطل إذ لم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال: كتدوينهم عوارض المركب التام، وله أن يجيب عن هذا بأن فى الكلام شبه استخدام، حيث ذكر أولاً الكلام بمعنى المركب، وذكره ثانياً بمعنى المركب التام، وفيه بعد وبأن المفرد يتناول الـأعلام المشتملة على تنافر الكلمات، وضعف التأليف، والتعقيد نحو: أمدحه أمدحه، وزان نوره الشجر، وتسكب عيناى الدموع لتجمد، إذا\_\_\_\_\_ (١) البيت للعباس بن الأحنف فى ديوانه، ودلائل الإعجاز: ٢٦٨.. (٢)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ١٢٧/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ١٤٠/١

"[يوصف الكلام والمتكلم بالبلاغة] والانتهاه (يوصف بها الأخيران فقط) أى: الكلام والمتكلم دون المفرد؛ إذ لم يسمع: كلمة بليغة، والتعليل بأن البلاغة إنما هى باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهى لا تتحقق فى المفرد وهم؛ ...== بلغ الرجل بلاغة إذا كان يبلغ بعبارة كنه مراده، مع إيجاز بلا إخلال أو إطالة بلا إملال، وحيث أنه فى اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاه لكونها وصولاً مخصوصاً، وهى الوصول بالعبارة إلى المراد من غير إخلال والإطالة مملّة، وأما فى الاصطلاح: فهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، والمناسبة بين المعنيين ظاهرة؛ لأن الكلام إذا طبق مقتضى الحال وصل للمطلوب عند البلغاء، ولم يقل: وهى فى الأصل اكتفاء بما ذكره سابقاً، وقيل: لم يقل فى الأصل؛ لأن معناها لغة واصطلاحاً واحد، وفيه أنه مع كونه خلاف الواقع يلزم أن يكون قوله: تنبئ عن الوصول والانتهاه مستدركا؛ لأن القصد منه إبداء المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى، وعند اتحاد المعنى لا حاجة إليه (قوله: والانتهاه) عطف تفسير (قوله: فقط) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر، وقط اسم فعل بمعنى انته. أى: وإذا وصفت بها الأخيرين فقط. أى: فأنته عن وصف المفرد بها. (قوله: إذ لم يسمع كلمة بليغة) فيه أنه أدخل المركب الناقص فى المفرد، وحيث فلا ينتهض الدليل على الدعوى؛ لأن منفى الدليل أخص من منفى المدعى. أى: أن الذى نفيت عنه البلاغة فى الدليل وهو الكلمة: أخص من الذى نفيت عنه فى المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص، ويلزم من هذا أن يكون الدليل أخص من المدعى، وحيث فلا ينتجه؛ لأن نفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم، فلا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بها عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها، فالدليل المساوى للدعوى أن يقال إذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ، إلا أن يراد بالكلمة ما ليس بكلام، فتشمل المركب الناقص، لكن فى إطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد ما ليس فى إطلاق المفرد عليه بلا خفاء وإن أدخل المركب الناقص فى الكلام كما هو رأى الخلخالي، فلا إشكال فى التعليل أصلاً (قوله: والتعليل) أى: لعدم وصف المفرد بالبلاغة. (قوله: وهى) أى: المطابقة المذكورة (قوله: لا تتحقق فى المفرد) أى: لأن المطابقة. (١)

"وقوله: (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب، أما المركب فظاهر، وأما المفرد فكما نقول عند التعداد: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، إلى غير ذلك. بلاغة الكلام (والبلاغة فى الكلام مطابقتها لمقتضى الحال) ...== وحاصل الجواب أنه إنما لم يقل: بكلام، بل قال: بلفظ لئلا يتوهم أنه يجب فى فصاحة المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح، وهذا محال؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ١٤٢/١



إلا بالمفرد، كما إذا أردت أن تلقى على الحاسب أجناسا مختلفة ليرفع حسابها أى: ليذكر عددها فتقول: دار إلخ، فعبر بلفظ ليعم المفرد والمركب (قوله: فظاهر) أى: لكثرة أفراده بخلاف المفرد، فإنه ليس له إلا صورة واحدة، فلذا مثل لها بقوله: فكما تقول إلخ. (قوله: مطابقتها **لمقتضى الحال**) أى: فى الجملة. أى: مطابقتها لأى مقتضى من المقتضيات التى يقتضيهما الحال لا المطابقة التامة وهى مطابقتها لسائر المقتضيات، إذ لا يشترط ذلك، فإذا اقتضى الحال شيئين كالتأكيد والتعريف مثلا فروعى أحدهما دون الآخر، كان الكلام بليغا من هذا الوجه، وإن لم يكن بليغا مطلقا، وحينئذ فتتحقق البلاغة بمراعاة أحدهما فقط، لكن مراعاتهما أزيد بلاغة؛ لأنها أزيد مطابقة **لمقتضى الحال**. كذا فى الفنى وفى عبد الحكيم. أى: مطابقتها لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة كما صرح به فى التلويح، وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغة كلام البارى تعالى؛ لأن قدرته لا تقف عند حد فهى صالحة لأزيد مما وجد فى كلامه من المقتضيات، إلا أن يراد بقدر طاقة المتكلم أو المخاطب. اهـ كلامه. إن قلت: إن هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيد الذى يقتضيه الحال مثلا ولا قصد لقائله مع أنه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد إلى الخصوصية فى الكلام البليغ، قلت: الإضافة فى قوله: مطابقة الكلام للكمال. أى: المطابقة الكاملة وهى المقصودة، فقوله: **لمقتضى الحال** أى: لمناسب الحال لا موجه الذى يمتنع تخلفه عنه، وإنما أطلق عليه مقتضى؛ لأن المستحسن كالمقتضى فى نظر البلغاء،". (١)

"مع فصاحته) أى: فصاحة الكلام، و[تعريف الحال] الحال: هو الأمر...==والمراد بمناسب الحال الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى كما يدل عليه كلام الشارح دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان، إذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة، بأن يكون الكلام المطابق **لمقتضى الحال** مؤديا للمعنى بدلالات وضعية. أى: مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء. نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة فى الوضوح والخفاء لا بد فى بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة أيضا، كما ستعرفه، فما قيل: ليس **لمقتضى الحال** مخصوصا بما يبحث عنه فى علم المعانى، بل أعم من الخصوصيات التى يطلع عليها فى علم المعانى، وكيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان، فإنه لا بد فى البلاغة من رعايتها ليس بشيء، كيف وإنهم لا يطلقون **لمقتضى الحال** على كيفيات دلالة اللفظ؟ كذا فى عبد الحكيم. (قوله: مع فصاحته) حال من الضمير المجرور فى مطابقتها الذى هو فاعل المصدر، وإنما اشترط المصنف هذا الشرط الأخير مع أنه لم يذكره غيره كصاحب المفتاح؛ لأن البلاغة عنده لا

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعانى محمد بن أحمد الدسوقي ٢٢١/١

تتحقق إلا بتحقيق الأمرين، وظاهره أن الفصاحة لا بد منها مطلقاً، سواء كانت معنوية وهى: الخلوص عن التعقيد المعنوى أو لفظية: وهى خلوص اللفظ من التنافر والغربة وضعف التأليف ومخالفة القياس، وهو كذلك على التحقيق. (قوله: والحال هو الأمر إلخ) هذا شروع فى بيان معنى المضاف إليه، ثم بعد ذلك بين معنى المضاف وهو المقتضى. واعلم أن المركب الإضافى يحتاج فيه إلى معرفة الإضافة؛ لأنها بمنزلة الجزء الصورى وإلى معرفة المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما بمنزلة الجزء المادى، لكن جرت عادتهم بأنهم لا يتعرضون لتعريف الإضافة للعلم بأن معنى إضافة المشتق وما فى معناه اختصاص المضاف بالمضاف إليه. مثلاً **مقتضى الحال**: معناه ما يختص بالحال، باعتبار كونه مقتضى لها، ويقدمون تعريف المضاف إليه؛ لأن معرفة المضاف من حيث إنه كذلك تتوقف على معرفة المضاف إليه، فإن قلت: معرفة المضاف إليه من حيث إنه كذلك تتوقف على معرفة المضاف، فلم لم تعتبر هذه الحثية؟ قلت: لأن الإضافة لتقييد.

(١)

"الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد...==المضاف لا المضاف إليه. (قوله: هو الأمر الداعى للمتكلم إلخ) أى: سواء كان ذلك الأمر داعياً له فى نفس الأمر، أو غير داعٍ له فى نفس الأمر، فالأول: كما لو كان المخاطب منكراً لقيام زيد حقيقة، فإن الإنكار أمر داعٍ فى نفس الأمر إلى اعتبار المتكلم فى الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية. والثاني: كما لو نزل المخاطب غير المنكر منزلة المنكر، فإن ذلك الإنكار التريلى أمر داعٍ إلى اعتبار المتكلم الخصوصية فى الكلام الذى يؤدى به أصل المعنى المراد، إلا أنه داعٍ بالنسبة للمتكلم الذى حصل منه التنزيل، لا أنه داعٍ بالنسبة لما فى نفس الأمر، إذ لا إنكار فى نفس الأمر، فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعى للمتكلم مطلقاً، وهذا بخلاف ظاهر الحال، فإنه الأمر الداعى فى نفس الأمر لاعتبار المتكلم الخصوصية فهو أخص من الحال. (قوله: إلى أن يعتبر) أى: يلاحظ ويقصد، وأشار الشارح بهذا إلى أنه لا بد فى بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للمتكلم، ولا يكفى فى البلاغة حصولها من غير قصد، فإن وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال، ولا يقال للكلام حينئذ إنه مطابق **لمقتضى الحال**. (قوله: مع الكلام) إن قلت: إن الخصوصية فى الكلام ومشتمل عليها، فالأولى أن يقول: فى الكلام؛ لأن "مع" تقتضى أن الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط. قلت: إنما عبر بـ "مع"؛ لأنه قيد الكلام بالمفيد لأصل المعنى، ولا شك أن الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضمة معه، وإنما قيد الكلام بهذا القيد

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٢٢/١

المحوج إلى إثبات "مع" على "في" إشارة إلى أن **مقتضى الحال** يجب أن يكون زائداً على أصل المعنى المراد. إن قلت: إن الحال قد يقتضى إيراد الكلام مقتضراً فيه على أصل المعنى، كما إذا كان المخاطب بليداً أو خالي الذهن، فأين الزيادة على أصل المعنى؟ قلت: الاقتصار على أصل المعنى، والتجريد هنا خصوصية زائدة على أصل المعنى؛ لأن أصل المعنى يؤدى مع التجريد والاقتصار ويؤدى مع عدمه، فالتجريد حينئذ خصوصية زائدة تفهم السامع بلادة المخاطب أو عدم إنكاره، والحاصل أن الخصوصية لا يجب أن تكون. (١)

"خصوصية ما- وهو **مقتضى الحال**. مثلاً: كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم، والتأكيد **مقتضى الحال**،...== من قبيل اللفظ: كعدم التأكيد وكالإطلاق، ولهذا أورد الشارح كلمة "مع" دون "في" الموهمة للجزئية. (قوله: خصوصية) مفعول يعتبر إن قرئ بالبناء للفاعل ونائب فاعله إن قرئ بالبناء للمفعول، وما لتأكيد العموم، والخصوصية بضم الخاء؛ لأن المراد بها النكتة والمزية المختصة بالمقام، والخصوص بالضم مصدر خص: كالعموم مصدر عم، فألحقت به ياء النسب، والمصدر إذا ألحق به ياء النسب صار وصفاً، وأما الخصوص بالفتح: فهو صفة كضروب والصفة إذا لحقتها ياء النسب صارت مصدراً كالضاربة والمضروبية، فال الأمر إلى أن الخصوصية بالضم صفة، وبالفتح مصدر، والمناسب هنا الصفة. (قوله: وهو **مقتضى الحال**) ليس هذا جزءاً من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرف جزءاً فى التعريف، بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف إليه، ثم إن الضمير راجع للخصوصية وتذكيره باعتبار الخبر؛ لأن الضمير إذا وقع بين مذكر ومؤنث جاز تذكيره وتأنيثه، والأولى مراعاة الخبر، ويؤيده قوله بعد: والتأكيد **مقتضى الحال**، إذ لو كان عائداً على الاعتبار لقال: واعتبار التأكيد **مقتضى الحال**، أو راجع للاعتبار المأخوذ من يعتبر، وعلى هذا فجعل الاعتبار **مقتضى الحال** مبالغة على حد: زيد عدل؛ وذلك لأن **مقتضى الحال** هو الخصوصية المعبرة لا نفس اعتبارها، لكن لما كان اعتبارها أمراً لا بد منه فى البلاغة بولغ فيه، حتى إنه جعل **مقتضى الحال**. (قوله: مثلاً) مفعول مطلق إن أريد به التمثيل وعامله محذوف أى: أمثل لك مثلاً أى: تمثيلاً ومفعول به إن أريد المثل أى: أمثل لك مثلاً أى مثلاً. (قوله: كون المخاطب إلخ) الأولى إنكار المخاطب للحكم (قوله: يقتضى تأكيد الحكم) إنما أظهر فى محل الإضمار ولم يقل: يقتضى تأكيده، خوفاً من عود الضمير على الحال، (وقوله: والتأكيد **مقتضى الحال**)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٢٣/١

لم يقل: وهو **مقتضى الحال**، مع أن المحل للضمير لتقدم التأكيد خوفا من عود الضمير على الحكم(قوله: والتأكيد) المناسب." (١)

"وقولك له: إن زيدا في الدار - مؤكدا بإن - كلام مطابق **لمقتضى الحال**. وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له ...==التفريع بالفاء أى: فالتأكيد الذى يقتضيه الإنكار **مقتضى الحال**؛ لأنه فرد من أفراد الخصوصية المذكورة فى قوله: خصوصية ما(قوله: وقولك له) أى: للمخاطب المنكر(قوله: مؤكدا بإن) حال من قولك(قوله: مطابق **لمقتضى الحال**) بمعنى أنه مشتمل عليه، إذ لا شك أن قولك: إن زيدا فى الدار يشتمل على التأكيد، وليس المراد بكونه مطابقا **لمقتضى الحال** أنه من جزئياته، إذ لا يصدق عليه أى لا يحمل عليه ضرورة أن **مقتضى الحال** هو التأكيد، وهو لا يحمل على قولك: إن زيدا فى الدار. فلا يقال: إن زيدا فى الدار تأكيد، فقد علمت أن المراد بالمطابقة على ما ذكره هنا الاشتمال لا مصطلح المنطقة الذى هو الصدق بخلافها على التحقيق الآتى؛ فإن معناها الصدق كما سيصرح به.(قوله: وتحقيق ذلك) أى: المطابقة **ومقتضى الحال** أى: بيانه على الوجه الحق وفى هذا إشارة إلى أن ما ذكره أولا كلام ظاهرى، وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم: أن **مقتضى الحال** على ما تقدم الخصوصية، وأن معنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى اشتماله على تلك الخصوصية، وأما على هذا التحقيق **فمقتضى الحال**: هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية، ومعنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئى الصادر من المتكلم الذى يلقيه للمخاطب المشتمل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه الحال، فإن ذلك المقتضى صادق عليه فمعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ما قبله، وأما معنى الحال فلم يختلف فيه، بل هو على كليهما الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر إلخ.(قوله: أنه) أى: المثال المذكور أعنى: قولك: إن زيدا فى الدار(قوله: الذى يقتضيه الحال) أى: لأن الحال المذكور أعنى الإنكار يقتضى كلاما مؤكدا بمطلق تأكيد لا بتأكيد مخصوص كان، ومن جزئيات ذلك: إن زيدا فى الدار ولزيد فى الدار(قوله: وهذا) أى: المثال المذكور أعنى الكلام الجزئى، وهو قولك: إن زيدا فى الدار(قوله: مطابق له)." (٢)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٢٤/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٢٥/١

"بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال: إن الكلى مطابق للجزئيات، وإن أردت تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى.===أى: للكلام المؤكد بأى مؤكد كان، وهو الذى يقتضيه الحال أعنى: الإنكار(قوله: بمعنى أنه) أى: الكلام الكلى المؤكد الذى هو **مقتضى الحال** (وقوله: صادق عليه) أى: على هذا الجزئى أى: محمول عليه أى يصح حمله عليه لكونه جزئيا من جزئياته، والحاصل أن مطابقة هذا الجزئى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئيا من جزئياته هى البلاغة، فعلى هذا قول المصنف: مطابقة الكلام إلخ. أى: كون الكلام جزئيا من جزئيات **مقتضى الحال** بحيث يصح حمل **مقتضى الحال** عليه(قوله: على عكس إلخ) متعلق بمحذوف أى: وقولنا: هذا أى الجزئى مطابق له جار على عكس ما يقال أى: على عكس ما يقوله أهل المعقول: إن الكلى مطابق للجزئيات؛ وذلك لأنه هنا أسند المطابقة إلى الجزئى، وجعل المطابق بالفتح هـ الكلى، وأما أهل المعقول حيث قالوا: الكلى مطابق للجزئى، فقد أسندوا المطابقة للكلى وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئى، ثم إن هذا العكس إنما هو بالنظر للفظ، وأما بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين فى أن المراد بالمطابقة صدق الكلى على الجزئى. وحمله عليه بأن تقول: إن زيدا فى الدار كلام مؤكد، وزيد إنسان، وكأن الحامل للشارح على تلك المخالفة اللفظية ظاهر قول المصنف: مطابقته **لمقتضى الحال**، فجعل الكلام الجزئى مطابقا اسم فاعل، **ومقتضى الحال** مطابقا اسم مفعول.(قوله: فى الشرح فى تعريف إلخ) لا يقال: إن فيه تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد؛ لأن أحدهما متعلق بارجع والآخر متعلق بما ذكرنا، أو أن أحدهما متعلق بذكرنا مطلقا، والآخر متعلق به وهو مقيد، وحينئذ فلم يتعلقا بعامل واحد؛ لأن الشئ الواحد يختلف بالإطلاق والتقييد، أو يقال: إن قوله: فى تعريف إلخ: بدل من قوله: فى الشرح بدل بعض من كل، وحينئذ فهو متعلق بذكرنا آخر غير المذكور؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، وبعد هذا كله فالذى حققه الشارح فى كبره أن **مقتضى الحال** هو الخصوصية، وأن المراد بالمطابقة الاشتمال لا مصطلح المنطقة." (١)

"[**مقتضى الحال**](وهو) أى: **مقتضى الحال** (مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة) لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك، ...==الذى هو الصدق، فالذى حققه هنا خلاف ما حققه هناك(قوله: وهو مختلف) هذا تمهيد لضبط مقتضيات الأحوال وتحقيقها على وجه الإجمال الموجب للتشوق إلى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتى بعد، وحاصل ما ذكره أن مقتضيات الأحوال بالفتح مختلفة؛ لأن مقتضياتها بالكسر التى هى الأحوال المعبر عنها بالمقامات مختلفة، فالحال والمقام متحدان ذاتا،

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعانى محمد بن أحمد الدسوقي ٢٢٦/١

وإنما يختلفان اعتباراً، كما سيذكره الشارح، وإنما عبر في العلة بالمقامات إشارة إلى أنهما متحدان ذاتاً، وبهذا ظهر إنتاج العلة للمعلول. (قوله: فإن مقامات الكلام) أى: الأمور المقتضية لاعتبار خصوصية ما فى الكلام (قوله: متفاوتة) أى: مختلفة وإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال؛ لأن اختلاف الأسباب فى الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات، فإن قلت: إن تعليل المصنف المذكور يقتضى أنه يلزم من اختلاف المقامات اختلاف المقتضى، مع أنه قد يختلف المقامات ويتحد المقتضى وذلك: كالتعظيم والتحقيق، فإن كلا منهما مقام يغير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف، فإن حذف المسند إليه يكون لإيهام صونه عن لسانك تعظيماً له، أو إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له كما يأتي. قلت: ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها لهما من حيث ذاتها وتعددتها، وإنما المراد اختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بأن يقتضى أحدهما خلاف ما يقتضيه الآخر، ولا شك أن اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى، والتعظيم والتحقيق لم يختلفا بحسب الاقتضاء، بل بحسب ذاتهما. وحينئذ فلا يتوجه النقض (قوله: لأن الاعتبار) المراد به الشيء المعتبر وهو الخصوصية، وهو علة للعلة أى: وإنما أوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الأحوال؛ لأن الاعتبار إلخ أى: لأن الأمر المعتبر أى: لأن الخصوصية المعتبرة اللاتقة بهذا المقام فى نفس الأمر تغاير إلخ، فالتأكيد المعتبر اللائق بمقام الإنكار يغير عدم التأكيد المعتبر اللائق بمقام خلو ذهن، فالتأكيد وعدمه، وهما **مقتضى الحال** متغايران، والمقام. " (١)

"وتحقيق **لمقتضى الحال** (فمقام كل من التنكير، والإطلاق، والتقديم، والذكر يباين مقام خلافه) أى: خلاف كل منها؛ يعنى: أن المقام ...== هي التنكير والإطلاق وما معه، وضبط المضافات إلى أمور يستتبع ضبط تلك الأمور المضاف إليها، وإنما كانت تلك الإشارة إجمالية؛ لأنه لم يبين محال تلك المقتضيات. مثلاً: التنكير من المقتضيات، ولم يبين المصنف هل محله المسند إليه أو المسند؟ وكذلك الإطلاق لم يبين محله هل هو الحكم أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه؟ وكذا يقال فى الباقي، فما هنا كلام إجمالى يفصله ما يأتى فى علم المعاني. (قوله: وتحقيق **لمقتضى الحال**) عطف على إشارة أى: وفيه تحقيق أى: تبين وتعيين له، حيث قال: فيما يأتي: **فمقتضى الحال** هو الاعتبار المناسب للحال، وقول الشارح **لمقتضى الحال**: إظهار فى محل الإضمار خوفاً من توهم رجوع الضمير للأحوال لو قال لها (قوله: فمقام كل من التنكير إلخ) صرح بالتنكير وما بعده؛ لأنه الأصل والفاء فى قوله: فمقام للتفصيل أو للتعليل (قوله: يباين مقام خلافه) أى: فلا يكون مقام يناسبه التنكير ومقابله، ولا مقام يناسبه الإطلاق

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٢٧/١



ومقابلته وهكذا. (قوله: أى خلاف كل منها) فيه إشارة إلى أن ضمير خلافه عائد إلى كل، لكن اعترض بأن هذا التفسير يقتضى أن مقام كل واحد من التنكير وما معه يباين مقام خلاف كل واحد من المذكورات، فيكون مباينا لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما معه وهذا باطل؛ لأنه إنما يباين مقام خلاف نفسه فقط، ولا يباين مقام خلاف غيره؛ لأن من جملة خلاف غيره نفسه، فيلزم مباينة الشيء لنفسه وهو باطل، فكان الأولى فى التفسير أن يقول: أى: خلاف نفسه، ويكون الضمير عائداً على الواحد مما ذكر فى ضمن كل، إذ التنوين عوض عن المضاف إليه أو يقول: أى: ما خالفه، وأجيب بأن المراد بخلاف كل منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد، وحينئذ فيصح الكلام؛ لأن كلا من التنكير وما معه مقامه يباين خلاف مقام كل واحد مما يقابل نفسه، وأما خلاف كل مما لا يقابل نفسه فلا يباينه، وأجيب بجواب آخر: وحاصله أن الضمير فى قول الشارح أى: خلاف كل منها راجع للأربعة المذكورة، وهو من مقابلة." (١)

"الداخل فى البلاغة دون العرضى الخارج؛ لحصوله بالمحسنات البديعية (فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) للحال والمقام يعنى: إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى إلا بمطابقته للاعتبار المناسب -...==الحاصل بالبلاغة، ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة، لا الحسن العرضى الذى يحصل بالمحسنات البديعية. واعلم أن المحسنات البديعية إنما يكون تحسينها عرضياً إذا اعتبرت من حيث إنها محسنة، وهى من هذه الجهة يبحث عنها فى علم البديع، وأما إذا اعتبرت من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الذاتى، ومن هذه الجهة يبحث عنها فى علم المعاني، ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذى هو من المحسنات البديعية. (قوله: الداخل فى البلاغة) أى: فى بابها فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة، فلا ينافى قوله الداخل فى البلاغة ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كما مر (قوله: هو الاعتبار المناسب) (هو) ضمير فصل مفيد للحصر أى: هو الاعتبار المناسب لا غير، وقوله الاعتبار المناسب للحال والمقام أى: كالتأكيد والتنكير والإطلاق والذكر والحذف إلخ، أو الكلام الكلى المكيف بما ذكر فى الذهن بناء على ما مر للشارح من التقريرين، والأول هو صريح كلام المفتاح. (قوله: يعنى إلخ) فى هذه العناية إشارة لشيئين: الأول منهما: أن الفاء للتفريع على ما سبق فى قوله: وارتفاع إلخ، وعلى مقدمة معلومة فيما بينهم، وليست معلومة من كلام المصنف، فحذفها للعلم

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٣٠/١



بها، وإنما لم يجعلها للتعليل بحيث يكون ما بعدها علة لما قبلها لأمرين: الأول: أن مجيئها للتفريع أكثر من مجيئها للتعليل. الأمر الثاني: أن المناسب حينئذ قلب العبارة بأن يقول: فالاعتبار المناسب هو **مقتضى الحال**، فيجعل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه، **ومقتضى الحال** هو المحكوم به؛ لأن الاعتبار المناسب هو المحدث. " (١)

"على ما تفيدته إضافة المصدر، ...==عنه، ولأجل أن تكون هذه العلة ردا لما ورد على المقدمة الأولى: أعنى قوله: وارتفاع شأن الكلام إلخ، من أنه مخالف لما ذكره القوم من أن الارتفاع بالمطابقة **لمقتضى الحال**. الشيء الثاني: أن قوله **فمقتضى الحال**: نتيجة لقياس من الشكل الثالث مركب من مقدمتين، صغراهما معلومة من كلام القوم، تركها المصنف للعلم بها، وكبراهما مذكورة في كلامه، وتقديره أن يقال: ارتفاع شأن الكلام بمطابقته **لمقتضى الحال**، وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ينتج المطابقة **لمقتضى الحال** هي المطابقة للاعتبار المناسب - كذا قيل، لكن هذا لا ينتج عين المدعى، وإن كان يستلزمه، وهو أن **مقتضى الحال** هو عين الاعتبار المناسب (١)، والذي ينبغي أن يجعل كلام الشارح إشارة إلى قياس من الشكل الأول أشير إلى صغراه بالمقدمة المعلومة، لا أنها عينها، وإلى كبراه بما قاله المصنف، لا أنه عينها، ونظمه **مقتضى الحال** شيء يرتفع بمطابقته الكلام، وكل شيء يرتفع بمطابقته الكلام اعتبار مناسب للحال ينتج **مقتضى الحال**، وهو الاعتبار المناسب، وفائدة هذا التفريع التنبيه على أن **مقتضى الحال** معناه مناسب الحال، لا موجه الذي يمتنع أن يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى، وإنما أطلق عليه لفظ المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام في نظر البلغاء كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه. (قوله: على ما تفيدته) أى: بناء على ما تفيدته، وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف، بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة، وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه، وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه غير معلوم من كلامه، بل هو معلوم منه من إضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعده، وذلك لأنه مفرد مضاف لمعرفة فيعم، والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر؛ لأن المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة، وإذا كان كل ارتفاع حاصلًا بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع بدونها، إذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق أن كل ارتفاع حاصل بها، ثم اعلم أن إفادة العموم للحصر هنا لا تظهر إلا

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٤١/١

إذا كانت الباء فى قوله: وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للسببية..... (١) وهذا الذى يسميه الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز بالنظم.. " (١)

"ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح **لمقتضى الحال** - فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب **ومقتضى الحال** واحد...== القريبة بأن يكون مدخولها سببا تاما ليس معه سبب آخر؛ لأن السبب القريب لا يتعدد، وأما لو كانت لمطلق السببية بأن لا يكون هناك سبب آخر، فإن كان الحصر حقيقيا بمعنى: أن الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره أصلا فاستلزام العموم للحصر باطل؛ لأن الفرض أن الباء لمطلق السببية المقتضى لوجود سبب آخر، وإن كان الحصر إضافيا بمعنى أن الارتفاع يحصل بهذا السبب الذى هو المطابقة لا بعده أى: عند انتفائه، فلا ينافى أنها تحصل بسبب آخر صح استلزام العموم للحصر، ولكن لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين **مقتضى الحال** والاعتبار المناسب، بل يصح الحصران مع التباين بين السببين من غير تناقض (قوله: ومعلوم) أى: من كلامهم من خارج، وهذه صغرى القياس التى حذفها المصنف للعلم بها، وقوله فقد علم جواب إذا أى: فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومة من كلامهم، وهى ارتفاع شأن الكلام بمطابقته **لمقتضى الحال**، والتى ذكرها المصنف وهى ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب، فالتفريع عليهما، وهذا التفريع هو عين نتيجة القياس كما تقدم، ثم إن قول الشارح: فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب **ومقتضى الحال** واحد يحتمل أن المراد اتحادهما فى المصداق وفى المفهوم، فمفهوم كل منهما الخصوصيات، أو الكلام الكلى المكيف فى الذهن بالخصوصيات، وحينئذ فيكونان مترادفين كالإنسان والبشر، ويحتمل أن المراد اتحادهما فى الماصدق فقط، وحينئذ فيكونان متساويين: كالإنسان والكاتب، وعلى كل من الاحتمالين يصدق الحصران، نظير قولك: لا ناطق إلا الإنسان، ولا ناطق إلا البشر، فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الإنسان والبشر، وكذلك إذا قلت: لا ناطق إلا الإنسان، ولا ناطق إلا الكاتب، ولا ناطق إلا البشر، فالحصران صحيحان لوجود الترادف بين الإنسان والبشر، وكذلك إذا قلت: لا ناطق إلا الإنسان، ولا ناطق إلا الكاتب، فالحصران صحيحان لوجود التساوى بين الإنسان والكاتب، فالحاصل أن صدق المقدمتين يحصل بأحد الأمرين اتحاد الاعتبار المناسب، **ومقتضى الحال** أو تساويهما.. " (٢)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٤٢/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٤٣/١

"وإلا لما صدق أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال؛ ...== فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلازم(قوله: وإلا لما صدق إلخ) فى قوة قوله وإلا لما صدق الحصران أى: وإلا بأن لم يكن بينهما اتحاد، بل كان بينهما تباين كلى كالإنسان والفرس، أو تباين جزئى وهو العموم والخصوص الوجهى: كالإنسان والأبيض، أو عموم وخصوص مطلق: كالإنسان والحيوان لما صدق الحصران أى: قولنا لا ارتفاع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، وقولنا: لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، بل لا بد من كذب أحدهما على تقدير العموم والخصوص المطلق؛ لأنه يكون الحصر فى الأخص فاسدا، والحصر فى الأعم صادقا، بيان ذلك أن كل حصر محتو على جزأين إيجابى وسلبى، والأول ينحل إلى قضية موجبة، والثانى لقضية سالبة، والجزء الإيجابى فى كل حصر مقرر عند القوم؛ لأنه المعتبر أولا فى الحكم والم تصور له ابتداء، والمعرض للابطال هو الجزء السلبى، فإذا كان بين الحصرين عموم وخصوص مطلق كان الجزء الإيجابى للحصر فى الأعم منافيا للجزء السلبى للحصر فى الأخص، والجزء الإيجابى للحصر فى الأخص لا ينافى الجزء السلبى للحصر فى الأعم حتى يتطرق للحصر فى الأعم البطلان، فلذلك كان الباطل الحصر فى الأخص على تقدير أن يكون بين الحصرين العموم والخصوص المطلق، يوضح ذلك قولك: لا يباع إلا الحيوان، فهذه قضية كلية عامة، ولا يباع إلا الإنسان، فهو فى قوة كل فرد، فرد من أفراد الإنسان يباع ولا يباع غيره، ولا شك أن هذه السالبة أعنى: لا يباع غيره، تكذبها القضية الكلية العامة القائلة: كل فرد من أفراد الحيوان يباع لإفادتها بيع غير الإنسان من الحيوان كالفرس، والموجبة المذكورة معلومة الصدق فما خالفها يكون كاذبا، وما استلزم الكاذب من حصر الأخص فهو كاذب، ويكذب الحصران معا إذا كان بينهما تباين كلى؛ لأن القضية الموجبة المأخوذة من أحدهما تناقض السالبة المأخوذة من الآخر، مثلا إذا قلت لا يباع إلا الحمار هذا فى قوة كل فرد، فرد من أفراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره، وإذا قلت: لا يباع إلا الفرس فهو فى قوة كل فرد من أفراد الفرس يباع ولا يباع. (١)"

"(فالبلاغة) صفة (راجعة إلى اللفظ) ...==بلازم أن يراد بالحيوان وبالأبيض جميع أفرادهما، وقد يجاب بأن الملحوظ فى الحصرين وهما، لا ارتفاع لشأن الكلام إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، ولا ارتفاع له إلا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد، وأن المعنى كل فرد من أفراد الارتفاع لا يكون إلا بالمطابقة المذكورة، لا أن الملحوظ عدم خروج الحكم عن العام، وحينئذ إن لم يتحد الحصران يبطل

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٤٤/١

أحدهما أو كلاهما، وإنما كان الملحوظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من أفراد العام، لما علمت سابقاً من أن اسم الجنس المفرد إذا أضيف لمعرفة ولم تقم قرينة على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق أفراد الجنس، ولا شك أن كلا من الحصرين محتو على مصدرين: الارتفاع والمطابقة مضافين، فيكون المعنى أن كلا من الارتفاعين لا يحصل إلا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى. (قوله: فالبلاغة راجعة إلخ) هذا تفريع عدى تعريف البلاغة السابق أى: إذا علمت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك أن البلاغة صفة راجعة للفظ؛ لأنها على ما علم من التعريف مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، وظاهر أن المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف، لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه، بل رجوعها له باعتبار إفادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثانى الذى يعتبره البلغاء ويقصدونه، وهى الخصوصيات التى يقتضيها الحال الزائدة على أصل المراد؛ لأنه لو كانت البلاغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود إفادته، الذى هو المعنى الثانى وهو **مقتضى الحال**، لتصور معنى البلاغة بدون اعتبار **مقتضى الحال**، وهو محال. وغرض المصنف بهذا التفريع دفع ما يتوهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز؛ لأنه تارة يصف اللفظ بالبلاغة، وتارة يصف المعنى بها، وتارة ينفيها عن اللفظ، وتارة ينفيها عن المعنى، وحاصل دفع التناقض أن وصفه المعنى بها مراده المعنى الثانى باعتبار أن المقصود من اللفظ إفادته، ووصفه اللفظ بها باعتبار إفادته ذلك المعنى المقصود، ونفيها عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات. (١)

"يعنى أنه يقال كلام بليغ، لكن لا من حيث أنه لفظ وصوت، بل (باعتبار إفادته المعنى) أى: الغرض المصوغ له الكلام، (بالتركيب) متعلق بإفادته؛ وذلك لأن البلاغة كما مر...== ونفيها عن المعنى مراده المعنى الأول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، وحينئذ فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله: يعنى أنه يقال إلخ) حمل الشارح كونها صفة للفظ على معنى كونها محمولة عليه حمل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمة به؛ لأنها مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، والمطابقة قائمة بالمطابق؛ لأن الحمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار إلخ؛ لأنه لا حاجة مع قولنا: إن المطابقة **لمقتضى الحال** معنى قائم بالكلام إلى كون قيامه باعتبار ما ذكر فتأمل. (قوله: لا من حيث إنه لفظ) أى: ولا من حيث إفادته المعنى الأول الذى هو مجرد النسبة بين الطرفين على أى وجه كان، فإن هذا المعنى مطروح فى الطريق ي تناوله الأعرابى والأعجمى والبدوى والقروى فلا ينظر إليه البليغ، وحينئذ فلا يوصف

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٤٦/١

اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة، بل إنما يوصف بها باعتبار إفادته المعنى الثاني، وهو الخصوصية التي تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام لها: كالتأكيد بالنسبة للإنكار، وكالإيجاز بالنسبة للضجر، والإطناب بالنسبة للمحبوبة، وكإطلاق الحكم بالنسبة لخلو الذهن، وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على أصل المراد (قوله: وصوت) عطف عام على خاص، فاللفظ أخص؛ لأنه صوت معتمد على مخرج (قوله: باعتبار) متعلق براجعة والباء للسببية، وقوله إفادته المعنى أى: المعنى الثانى (قوله: أى الغرض المصوغ له الكلام) أى: الغرض الذى صيغ الكلام أى: ذكر لأجل إفادته وهو الخصوصيات التى يقتضيها الحال، وهذا تفسير للمعنى الثانى، وإنما سمى ذلك الغرض معنى ثانياً؛ لأن البلغاء ينظرون إليه ويغنونه ويقصدونه ثانياً بعد المعنى المراد. (قوله: بالتركيب) بيان للواقع لا للاحتراز عن شيء، لاستحالة إفادة معنى يحسن السكوت عليه بدون التركيب (قوله: متعلق بإفادته) أى: باعتبار إفادته بالتركيب المعنى الثانى (قوله: وذلك) أى: وبيان ذلك أى: كون البلاغة صفة راجعة للفظ باعتبار. " (١)

"عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام، لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة (وكثيراً ما) ...==إفادة المعنى بالتركيب، فقوله: لأن البلاغة علة راجعة للفظ، وقوله: وظاهر إلخ، علة لقوله باعتبار المعنى (قوله: عبارة عن مطابقة الكلام) أى: فقد أضيفت المطابقة التى هى البلاغة إلى الكلام الذى هو اللفظ، فثبت أنها راجعة للفظ (قوله: وظاهر أن اعتبار المطابقة إلخ) أما المطابقة فظاهر، وأما عدمها؛ فلأنه لا يسلب شيء عن شيء إلا إذا كان الشيء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه، إذ لا يقال فى الحائط إنها لا تبصر، فظهر أن الكلام لا يتصف بكونه غير مطابق إلا باعتبار المعانى (قوله: وعدمها) أى: وأن عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لاعتبار المطابقة، وحينئذ فكان الظاهر أن يقول: وعدمه بتذكير الضمير إلا أن يقال إنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه مع صحة حذفه، ويصح أن يكون عطفاً على المطابقة فالتأنيث حينئذ ظاهر. (قوله: باعتبار المعانى) أى: الثانوية، وعطف الأغراض على ما قبله مرادف، والمراد بالأغراض التى يصاغ الكلام لها مقتضيات الأحوال وهى الخصوصيات الزائدة على أصل المراد، وقوله باعتبار المعانى أى: وجوداً وعدمها ليطلق قوله: اعتبار المطابقة وعدمها (قوله: المفردة) أى: عن اعتبار إفادة المعانى وليس المراد الغير المركبة؛ لأن المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقاً مفرداً كان أو مركباً، وقوله المجردة أى: عن اعتبار المعنى الثانى، الزائد على أصل المراد، وهذا لا ينافى دلالتها

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعانى محمد بن أحمد الدسوقي ٢٤٧/١

على المعانى الأولية، وحاصل كلامه أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة أى: مجردة عن إفادة المعنى الثانوى الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا **لمقتضى الحال** ولا بعدم المطابقة، وأما من حيث اعتبار إفادته لذلك المعنى فيتصف بكونه مطابقا، فقول الشارح: وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها أى: وظاهر أن اعتبار المطابقة، وأن اعتبار عدم المطابقة إنما يكون إلخ أى: فإن اعتبرناه والتفتنا له من حيث إفادته للمعاني والخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقا أو غير مطابق، (وقوله لا اعتبار إلخ) أى: وأما إذا نظرنا إليه من." (١)

" . . . . . حيث كونه ألفاظا، ولم نلتفت له من حيث إفادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها. إن قلت: يلزم حينئذ ارتفاع النقيضين أعنى: ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال، قلت: المراد أنه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عما من شأنه ذلك، وليس المراد بعدم المطابقة مطلقا، ثم اعلم أن ما ذكرناه من أن المعنى الأول هو ثبوت المحكوم للمحكوم عليه، وأن المعنى الثانى الذى يكون الكلام باعتباره بليغا، ويصاغ لأجله هو: **مقتضى الحال** أعنى: الخصوصيات والمزايا، هو ما أفاده ابن قاسم (١)، وابن يعقوب، والشيخ يس، وكذلك هو فى تجريد شيخنا الحنفى (٢)، وقرره أستاذنا العدوى، والذى ذكره عبد الحكيم، وبعض حواشى المطول: أن المعنى الأول: هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب، وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من: تعريف وتنكير وتقديم وتأخير وحذف وإضمار، والمعنى الثانى: الأغراض التى يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل إفادتها، وهى أحوال المخاطب التى يورد المتكلم الخصوصيات لأجلها من إشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وضجر ومحبوبة وإنكار وشك وغير ذلك، هذا بالنسبة لعلم المعاني، وأما بالنسبة لعلم البيان فالمعاني الأول هى: المدلولات المطابقة مع رعاية **مقتضى الحال**، والمعاني الثانى: هى المعاني المجازية، أو الكنائية، وذكروا أن دلالة اللفظ على المعنى الأول قد تكون وضعية، وقد تكون عقلية، ودلالته على المعنى الثانى عقلية قطعا، وذلك لأن اللفظ دال على المقتضيات والخصوصيات، وهى آثار للأغراض والآثار تدل على المؤثر دلالة عقلية وبالعرف والعادة، فالدال على المعنى الثانى: هو اللفظ، لكن بتوسط \_\_\_\_\_ (١) هو محمد بن قاسم بن محمد بن محمد أبو عبد الله شمس الدين الغزى ويعرف بابن قاسم - فقيه شافعى من مصنفاته "فتح القريب المجيب فى شرح ألفاظ التقريب"، و "حاشية على شرح التقريب" وحاشية على شرح التصريف (مخطوط) علق بها على شرح السعد التفتازانى للتصريف

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٤٨/١

العربي، و" حواشي على حاشية الخيالي" توفي سنة ٩١٨ هـ (وانظر الأعلام ٧/ ٥). (٢) هو يوسف بن سالم بن أحمد الحفني فاضل. شاعر من فقهاء الشافعية من مصنفاته: رسالة في "علم الآداب" و"شرحها" و"حاشية على مختصر السعد"، و"حاشية على شرح الرسالة العضدية" وحاشية على "شرح آداب البحث" وغيرها. توفي سنة ١١٧٦ هـ.. (١)

"و (ما) لتأكيد معنى الكثرة، والعامل فيه قوله: (يسمى ذلك) الوصف المذكور (فصاحة أيضا) كما يسمى بلاغة فحيث يقال: إن إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى (ولها) أى: لبلاغة الكلام (طرفان: أعلوهو حد الإعجاز) ...==الظاهر أن يقول: كثيرة، فالجواب: أن صفة المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه؛ لأنه مؤول بأن والفعل، أو ما والفعل، والفعل لا يؤنث، أو أن التسمية لما كانت بمعنى الإطلاق ذكر الصفة نظرا لذلك، ولعل الشارح إنما ترك التنبيه على ذلك الوجه لما ورد عليه مما علمت أو أن الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج إلى تعرض، فلهذا أشار إلى وجه آخر من الإعراب(قوله: لتأكيد معنى الكثرة) أى: فهي زائدة للتأكيد(قوله: والعامل فيه) أى: في الظرف(قوله: ذلك الوصف المذكور) أى: وهو المطابقة لمقتضى الحال.(قوله: هذا المعنى) أى: المطابقة لمقتضى

الحال، ورا يرد على هذا أن بعض الآيات أعلى طبقات من بعض؛ لأن أعلى طبقات البلاغة أيضا متفاوت(قوله: ولها طرفان) هذا إشارة إلى أن البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة تمامها، وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان أى: مرتبتان. إحداهما في غاية الكمال، والأخرى في غاية النقصان. ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما، والحاصل أن البلاغة أمر كلي لها ثلاث مراتب: مرتبة عليا، ولها فردان وسفلى وهي: فرد واحد ووسطى، ولها أفراد، وتعبير المصنف بالطرفين لتشبيهها بشيء ممتد له طرفان: استعارة بالكناية، وقوله طرفان تخيل، فعلم أنه ليس المراد حقيقة الطرفين، وإلا لزم أن لا يكون الإنسان بليغا إلا بالإتيان بالطرفين مع أن ذلك لا يمكن لما يلزم عليه من التناقض(قوله: وهو حد الإعجاز) أى: مرتبته وإضافته للبيان، ولا بد في الكلام من تقدير مضاف أى: وهو ذو الإعجاز؛ لأن. (٢)

"وهو أن يرتقى الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته (وما يقرب منه) ...==الأعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة لا الإعجاز(قوله: وهو) أى: الإعجاز عند علماء

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٤٩/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٥١/١



البلاغة: ارتقاء الكلام فى بلاغته إلخ، وإنما قلنا عند علماء البلاغة؛ لأن الإعجاز عند غيرهم: ارتفاع الكلام بالبلاغة أو غيرها إلى أن يخرج عن طوق البشر (قوله: أن يرتقى الكلام) أى: يرتفع شأنه، وقوله فى بلاغته أى: بسبب بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر أى: طاقتهم وقدرتهم لا بإخباره عن المغيبات، ولا بأسلوبه الغريب، ولا بصرف العقول عن معارضته، ويصح أن تكون (فى) باقية على حالها، ويكون شبه ما يراعى فى البلاغة من الخصوصيات بمدارج يرتقى فيها الكلام، فإذا بلغ الحد الأعلى فى تلك المدارج كان إعجازا على طريق المكنية والارتقاء تخييل، والمعنى وهو أن يرتقى الكلام فى الخصوصيات التى تراعى فى بلاغته إلى أن يخرج عن طاقة البشر وقدرتهم. وذكر البشر؛ لأنهم المشتهرون بالبلاغة والمتصدون للمعارضة، وإلا فالعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والإنس والملائكة (قوله: ويعجزهم عن معارضته) أى: يصيرهم عاجزين عن معارضته، فالهزمة فى الإعجاز للتصيير، وهو عطف لازم على ملزوم، فإن قيل ما ذكرتموه- من أن الكلام يرتقى ببلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم- ممنوع، إذ ليست البلاغة سوى المطابقة **لمقتضى الحال** مع الفصاحة، والعلم الذى له مزيد اختصاص بالبلاغة- أعنى المعانى والبيان- متكفل بالإتيان بهذين الأمرين على وجه التمام؛ لأن علم المعانى كافل للمطابقة، وعلم البيان كافل للخلوص من التعقيد المعنوى، وحينئذ فمن أتقن هذين العلمين وأحاط بهما، لم لا يجوز أن يراعى هذين الأمرين حق الرعاية، فيأتى بكلام هو فى الطرف الأعلى من البلاغة، ولو بقدر أقصر سورة من القرآن، فكيف يمكن ارتقاء الكلام إلى أن يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته، وأجيب بأن تكفل علم البلاغة بهذين الأمرين ممنوع، إذ لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا، وأما الاطلاع على كمية الأحوال أى: معرفة عددها وكيفيةها فى الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب." (١)

"ورعاية الاعتبارات، ...==العدد، كما إذا كان لشخص أحوال عشرة، وآخر أحوال تسعة، وآخر أحوال ثمانية. وهكذا، وكل حال يقتضى خصوصية فالإتيان للأول بعشر خصوصيات طرف أعلى، والإتيان للأخير بخصوصية طرف أسفل، وما بينهما مراتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الأحوال فى الكم، وكذا يتناول التفاوت بحسب الكيف والمقدار، كما إذا كان لشخص إنكار شديد القوة، وآخر إنكار قوى غير شديد القوة، وآخر إنكار ضعيف، فالمقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط، فالإتيان للأول بثلاث مؤكدات طرف أعلى، وللأخير بمؤكد طرف أسفل، وللثانى بمؤكدين مرتبة وسطى فقد صدق أن مراتب البلاغة

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٥٢/١

متفاوتة بحسب تفاوت المقامات فى الكيف. (قوله: ورعاية الاعتبارات) أى: قصد الخصوصيات المعتبرات، فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية، ورعاية ثلاث أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد، وفيه إشكال؛ لأنه إذا اعتبرت خصوصية واحدة مثلا، فإن كان رعاية الأكثر يقتضيه الحال، فالبلاغة لا توجد بدونه، وإن كان لا يقتضيه الحال، فالبلاغة لا تتوقف عليه ولا تحصل باعتباره، فمراعاته لا تقتضى زيادة البلاغة؛ لأنها مطابقة الكلام لجميع **مقتضى الحال**، وهذا ليس مقتضى حال، فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية الاعتبارات؟ وأجاب السيد عيسى الصفوى (١): بأن هذا الإيراد مبنى على أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو ممنوع، بل هى مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** فى الجملة، فإذا اقتضى الحال شيئين، فروعى أحدهما دون الآخر كان الكلام بليغا من هذا الوجه، وإن لم يكن بليغا مطلقا، وحينئذ فإذا اقتضى الحال شيئين تحققت البلاغة بمراعاة أحدهما فقط، لكن مراعاتهما أزيد بلاغة وأعلى. قاله يس، لكن قد تقدم لنا عن عبد الحكيم: أن الحق أن البلاغة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال، لكن بقدر الطاقة، \_\_\_\_\_ (١) هو عيسى بن محمد بن عبيد الله أبو الخير - قطب الدين الحسنى الحسينى الإيجى - المعروف بالصفوى من مصنفاته "شرح الكافية لابن الحاجب" و "شرح الحديث الأول من الجامع الصحيح للبخارى" وغيرها - قال ابن العماد: كان من أعاجيب الزمان. توفى سنة ٩٥٣ هـ وانظر الأعلام (١٠٨ / ٥) .. (١)

"والبعد عن أسباب الإخلال بالفصاحة (ويتبعها) أى: بلاغة الكلام (وجوه آخر) سوى المطابقة والفصاحة (تورث الكلام حسنا) وفى قوله: يتبعها إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى...==وحيئذ فإذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات، وأتى بواحدة لكونه لم يطلع إلا عليها أى: لم يعلم أن المناسب للحال إلا تلك الخصوصية كان هذا مرتبة، أو اطلع على خصوصيتين كان ذلك مرتبة ثانية، وهكذا وكل مرتبة أعلى من الأخرى برعاية الاعتبارات، أو كان حال المخاطب يقتضى ثلاث خصوصيات مثلا، وهذا خاطبه بخصوصية لكونه لم يطلع إلا عليها، وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع عليهما، وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها، والحاصل أن التفاوت بحسب رعاية الاعتبارات: إما باعتبار تفاوت الكلامين فى الاشتمال على المقتضيات فى القلة والكثرة، وإما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم فى الرعاية. فتأمل ذلك. (وقوله ورعاية الاعتبارات) ليس هذا لازما لما قبله؛ لأنه لا يلزم من تفاوت المقامات رعاية الاعتبارات؛ فإن المقام قد يقتضى ثلاث مؤكدات ويؤتى له بمؤكد نعم، هو عطف

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٥٩/١

مسبب على سبب، وأتى بذلك إشارة إلى أن تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات، بل بتفاوت رعاية الاعتبار (قوله: والبعد إلخ) عطف على تفاوت، كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال. وانتفى عنه الثقل بالكلية وهناك كلام آخر مطابق، لكن فيه شيء يسير من الثقل لا يخرج عن الفصاحة، فالأول أعلى بلاغة من الثاني (قوله: ويتبعها) أى: فى التحسين، وقوله وجوه آخر أى: وهى المحسنات البديعية، وقوله: تورث الكلام حسنا أى: حسنا عرضيا زائدا على الحسن الذاتى الحاصل بالفصاحة والمطابقة. (قوله: سوى المطابقة والفصاحة) هو غير متعرف بالإضافة ولذا وقع صفة للوجوه وفى هذا التفسير إشارة إلى أن آخرية تلك الوجوه ومغايرتها بالنظر للمطابقة والفصاحة، فإن قلت قول المصنف: آخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائدة. (١)

"خارج عن حد البلاغة، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة، والفصاحة، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة. بلاغة المتكلم (و) البلاغة (فى) المتكلم ملكة يقتدر بها ...==فيه؛ لأن المطابقة مع الفصاحة هى البلاغة، ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة أن تكون سواها؛ لأن التابع غير المتبوع على أنه يوهم أن المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع أنها هما؛ أجب بأن المطابقة مع الفصاحة ليستا عين البلاغة، بل هما أعم منها من حيث التحقق؛ لأنهما يوجدان بدون البلاغة فيما إذا لم تراعى الخصوصية، فالبلاغة عبارة عن المطابقة والفصاحة واعتبار الخصوصية، وحينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة كونها غير هذين الأمرين؛ لأنهما تابعان لها أيضا باعتبار أنهما من جملتها، فاحتاج إلى إفادة أنها غيرهما فيكون فى قوله آخر فائدة، وهى أن تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الأمرين اللذين تحصل بهما البلاغة، بل اعتبار تلك الوجوه فى الكلام، إنما يكون بعد البلاغة. (قوله: خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضى، والمراد بحدّها أصلها، وحينئذ بالإضافة بيانية (قوله: والفصاحة) أى: وبعد الفصاحة فهو عطف على رعاية، فحسن الكلام بهذه الأوجه لا يعتبر حتى يحصل متبوعه الذى هو البلاغة، ولا تحصل البلاغة إلا إذا حصلت الفصاحة وروعت المطابقة لمقتضى الحال. (قوله: وجعلها) أى: تلك الوجوه، وقوله: لأنها أى: تلك الوجوه (قوله: متصفا بصفة) أى: فهى مناسبة لبلاغة الكلام؛ لأنها لا تجعل المتكلم متصفا بصفة، وإنما تجعل الكلام متصفا بصفة بخلاف بلاغة المتكلم، فإنها تجعل المتكلم متصفا بصفة، فيقال له بليغ، فلما كانت تلك الوجوه مناسبة لبلاغة الكلام جعلت تابعة لها، فإن قلت: كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغة بحيث يقال

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٦٠/١

له متكلم بليغ باعتبار ما قام به من ملكة الاقتدار على ذلك؛ لأنهم صرحوا بأن من قام به وصف يجب أن يشتق له منه اسم،" (١)

"لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم أيضا...== ليس كل فصيح بليغا بالإمكان، أو الضرورة وإلا فسد التعليل (قوله: لجواز إلخ) هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة وذلك كما إذا قيل لمنكر قيام زيد: زيد قائم من غير تأكيد، وقوله كذا يجوز إلخ: بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة، وذلك بأن يكون الإنسان ملكة يقتدر بها على كلام فصيح مثل: زيد قائم الملقى للمنكر من غير أن يقتدر بها على مراعاة الخواص المناسبة للحال. (قوله: وعلم أيضا) أى: من تعريف الفصاحة والبلاغة، أن مرجع البلاغة إلخ، وحاصل ما فى المقام أن الفصاحة والبلاغة يتوقفان على أمور: الاحتراز عن تنافر الحروف، وعن الغرابة، وعن مخالفة القياس، وعن تنافر الكلمات، وعن ضعف التأليف، وعن التعقيد اللفظي، وعن التعقيد المعنوي، وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد، فمتى فقد الاحتراز عن واحد من الأمور السبعة الأولى - انتفت الفصاحة فتنتفى البلاغة لتوقفها عليها، ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد، كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ، ولو كان فصيحاً، والاحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة، والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف، والاحتراز عن ضعف التأليف، وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو، والاحتراز عن تنافر الحروف، وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم، والاحتراز عن التعقيد المعنوي يكون بعلم البيان، والاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني، وأما الوجوه التى تورث الكلام حسناً زائدا فتعرف بعلم البديع. إذا علمت ذلك تعلم أن مراجع البلاغة أى: الأمور التى يتوقف عليها حصول البلاغة شيئان: الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد. والاحتراز عن الأسباب المخلة بالفصاحة، وهذا الثانى يندرج تحته الاحتراز عن الأمور السبعة المذكورة، وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذين." (٢)

"حتى يمكن حصولها، كما يقال مرجع الجود إلى الغنى (إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد) ...== بمعنى الرجوع، إذ لو حمل المرجع على ما مر لكان المعنى مكان رجوع البلاغة منته إلى

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٦١/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٦٤/١

الاحترار والتميز، أو الأمر الذى رجع إليه البلاغة منته إلى الاحترار والتميز، وهذا فاسد للزوم انتهاء الشيء إلى نفسه؛ لأن المرجع هو نفس الاحترار والتميز، أجب بأنه لا مانع من جعله اسم مكان أو اسم مفعول، ومعنى انتهائه إلى الاحترار، والتميز تحققه فيهما من تحقق العام فى الخاص، أفاده عبد الحكيم وذكر العلامة الحفيد أن هذا التفسير الذى ذكره الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المآل لا لمجرد المرجع، وذلك لان مآل رجوع البلاغة إلى الاحترار والتميز أنه لا بد من حصولهما فى تحقق البلاغة، وهذا لا ينأى أن (مرجع) فى كلام المصنف مصدر ميمى بمعنى الرجوع بدليل تعبيره بالي (قوله: حتى يمكن حصولها) المراد هنا بالإمكان: الإمكان الوقوعى وهو الحصول بالفعل، لا الإمكان الذاتى، وهو الجواز العقلى، فكأنه قال لأجل أن تحصل بالفعل، وحيث فلا يرد أن الإمكان للممكن لا يتوقف على شيء؛ لأن ذلك إنما هو فى الإمكان الذاتى (قوله: مرجع الجود إلى الغنى) أى: ما يجب أن يحصل حتى يحصل الجود هو الغنى، بمعنى أنه لا يحصل الجود إلا إذا كان الغنى حاصلًا بالفعل، وأورد على هذا قول الشاعر (١): ليس العطاء مع الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل فقد سمي الإعطاء مع قلة المال جوداً، وقلة المال ليست غنى، وحاصل الجواب أن مراد الشارح بالغنى: وجود الشيء الذى وجود منه مطلقاً، وإن كان قليلاً (قوله: إلى الاحترار) أى: التباعد عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فإذا قلت لمنكر قيام زيد: زيد قائم، فقد أخطأت فى تأدية المعنى المراد عند البلغاء، فلا يكون الكلام بليغاً ولا تكون التأدية للمعنى صحيحة عندهم، إلا إذا كان الكلام مطابقاً لمقتضى الحال، فإذا كان مطابقاً كان مؤدياً للمعنى المراد عند البلغاء ولم يكن فيه خطأ، والمعنى المراد هو الزائد (١) البيت من الكامل، وهو للمقنع الكندى فى خزنة الأدب ٣ / ٣٧٠، والدر ٤ / ٧٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٧٣٤، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ٥٥٥.. (١)

"وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً...== على أصل المراد: كالخصوصيات الزائدة على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، ولو قال المصنف: ما يحترز به عن الخطأ فى تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان أوضح (قوله: وإلا لربما) فيه أن (إن) شرطية، ولا نافية، والنفي إما للاحتراز، وإما لكون الاحتراز مرجعاً للبلاغة، والمعنى على الأول، وإن لا يحترز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد، فلا يكون الكلام بليغاً؛ لأنه (ربما) أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال، وهذا لا يكون بليغاً، ويعترض على هذا بأنه متى نفى الاحتراز عن الخطأ تعين أن يكون

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٦٦/١

أداء المعنى المراد بلفظ غير مطابق **لمقتضى الحال**، لا أنه يصح أن يؤدي المعنى المراد بلفظ غير مطابق، ويصح أدائه بلفظ مطابق، كما يقتضيه قوله ربما، وحينئذ فالأولى إسقاطها والمعنى على الثاني وإن لا يكن مرجعاً للاحتراز، بل إلى شيء آخر فلا يصح؛ لأنه ربما إلخ، واعترض على هذا بعدم صحة التفریع، أعنى قوله: فلا يكون بليغاً؛ لأن الاحتراز إذا لم يكن مرجعاً للبلاغة لم تكن متوقفة عليه، بل على غيره، فإذا أدى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغاً، فالمناسب فى التفریع أن يقول: فيكون بليغاً، يعنى: واللازم وهو كونه بليغاً باطل، فبطل الملزوم وهو عدم كون الاحتراز مرجعاً، فالحاصل أن كلام الشارح لازم له الفساد إما فى صدره أو فى عجزه، وأجيب باختيار الأول أعنى: رجوع النفى للاحتراز وتجعل ربما للتحقيق على ما قاله ابن الحاجب فى قوله تعالى: ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (١) أى: أنهم يودون ذلك تحقيقاً وهنا كذلك وليست للتقليل ولا للتكثير، وحينئذ فالمعنى هنا وإن لا يجعل الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدى بلفظ غير مطابق تحقيقاً فلا يكون بليغاً، أو نختار الثانى وهـ وكون الاحتراز مرجعاً للبلاغة، ونجعل ربما: للنفى مجازاً للمناسبة بين النفى والقلة، ويكون ذلك النفى منصبا على التفریع، أعنى. قوله: فلا يكون بليغاً ونفى النفى إثبات، فكأنه قال فيكون بليغاً وتقدير الكلام على هذا، وإن لا يكن الاحتراز مرجعاً لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق، فلا يكون بليغاً، ومحصله وإن لا يكن \_\_\_\_\_ (١) الحجر: ٢.. (١)

"(وإلى تمييز) الكلام (الفصيح من غيره) وإلا لربما أورد الكلام المطابق **لمقتضى الحال** بلفظ غير فصيح فلا يكون بليغاً لوجوب وجود الفصاحة فى البلاغة، ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها...==الاحتراز مرجعاً أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغاً أى: مع أنه ليس بليغاً، وعبارة عبد الحكيم قوله: وإلا لربما أدى إلخ أى: وإن لا يكن مرجع البلاغة للاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاحتراز أى: مع الخطأ فى التأدية وحينئذ فلا يكون مطابقاً **لمقتضى الحال**، فلا يكون بليغاً، هذا خلف - فتدبر. (قوله: وإلى تمييز الفصيح إلخ) كان الأحسن فى المقابلة أن يقول: وإلى الاحتراز عن أسباب الخلل فى الفصاحة؛ لأنه أنسب بالمقابل لفظاً ومعنى، أما الأول: فلأن المقابل لفظ الاحتراز، وأما الثانى: فلأن التمييز يشمل التمييز فى الذهن فقط بأن يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم بالفصيح، وليس بمراد؛ لأنه لا يلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الإتيان بالفصيح، والبلاغة إنما تتوقف على الإتيان بالفصيح بالفعل، بخلاف الاحتراز عن الأسباب المخلة بالفصاحة، فإنه

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٦٧/١

خاص بالثاني، ويمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية: بأن المراد التمييز بحسب الوجود الخارجى بأن يؤتى بالكلام فصيحاً، لا بحسب العلم، أو يقال قوله: وإلى تمييز الفصيح، أى: فيؤتى به، وقوله من غيره أى: فلا يؤتى به، فأطلق المصنف التمييز وأراد به ما يترتب عليه بحسب العادة فال الأمر إلى قولنا: إن مرجعها الكلام الفصيح المتميز، أى: المعروف (قوله: وإلا لربما إلخ) أورد عليه ما تقدم إيرادا وجوابا أى: وإن لا يوجد تمييز فلا يكون بليغاً؛ لأنه ربما أورد إلخ، أو وإلا يكن مرجعها للتمييز، فلا يصح؛ لأنه ربما إلخ، ويرد على الأول هنا ما ورد على الأول سابقاً، وكذا يرد على الثانى هنا ما ورد على الثانى سابقاً وعبارة بعضهم أى: وإن لم يحصل التمييز بأن لم يتميز الفصيح من غيره وأتى الكلام اتفاقاً أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنفى البلاغة، بل الغالب ذلك وعبر هنا بالإيراد: لأن الورد من صفات الألفاظ، وفيما تقدم بأدى؛ لأن التأدية من صفات المعانى (قوله: بلفظ غير فصيح) أى: كما لو قيل: أنفك مسرح، وشعرك مستشزر، فهذا مطابق إلا أنه غير فصيح (قوله: ويدخل إلخ). " (١)

"علم المعانى، وما يحتز به عن التعقيد المعنوى علم البيان) وسموا هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة، ...==بل عن الخطأ، والجواب: أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى: عن متعلق الأول، فقول الشارح أى عن الخطأ: تفسير لذلك المقدر. (قوله: علم المعانى) إن أريد به القواعد، فالأمر ظاهر، وإن أريد به الملكة أو الإدراك احتيج إلى تقدير مضاف أى: فوضعوا متعلق علم المعانى، وكذا يقال فيما بعده (قوله: لمكان) مصدر من الكينونة وهى التحقق، والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزيادة، والمراد بالاختصاص: التعلق، أى: لوجود زيادة تعلق لهما بالبلاغة، وإنما فسرنا هنا الاختصاص بالتعلق؛ لأن الاختصاص شىء واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق، وأورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة كما مر شيئان: الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد، وتمييز الفصيح من غيره، والشىء الأول: إنما يكون بعلم المعانى ولا يشاركه فيه غيره من العلوم، فلا يظهر بالنسبة إليه التعبير بمزيد، والشىء الثانى: كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والنحو، فلا زيادة له عن غيره، وأجيب عن الأول: بأن المراد بقوله: مزيد اختصاص لهما أى: لمجموعهما لا لكل منهما، وعن الثانى: بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلاً، فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز، بل ذلك حاصل منه تبعاً، والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ إعراباً وبناءً، وحاصل ما ذكره الشارح أن البلاغة مرجعها لأمرين: الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد، والاحتراز عن الأسباب المخلة

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعانى محمد بن أحمد الدسوقي ٢٦٨/١



بالفصاحة، والأول: موقوف على علم المعاني، والثاني: موقوف على اللغة والصرف والنحو والبيان، وحينئذ فالبلاغة متعلق بها علوم خمسة، وهذا بيان لكون التعلق مشتركاً إلا أن تعلق مجموع علم المعاني والبيان بها أزيد من تعلق غيرهما؛ وذلك لأن علم المعاني يعرف ما به يطابق الكلام **لمقتضى الحال**، والبلاغة مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، وأما في البيان: فإنه وإن كان مفاده وثمرته معرفة ما يزول به التعقيد المعنوي، وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على مفاد النحو والصرف واللغة، فإنه يزول بالأول: ضعف التأليف،". (١)

"[عله تقديمه علي البيان] قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ ...==فامنع حين يستوى الجزءان ... عرفا ونكرا عادى بيانهم إن الفن عبارة عن الألفاظ أى: القضايا الكلية؛ لأنه جزء من المختصر الذى هو اسم للألفاظ المخصوصة على ما سبق فى قوله: رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون، والعلم يحتمل أن يراد به الملكة، ويحتمل أن يراد به القواعد كما سيأتى ذلك قريباً للشارح، فعلى أن المراد بالعلم: القواعد والأصول التى هى قضايا كلية، فالحمل صحيح؛ لأنه من حمل الألفاظ على الألفاظ، وعلى أن المراد بالعلم الملكة فالحمل غير صحيح؛ لأن الخبر غير المبتدأ، وقد يجاب بأن الحمل من باب الإسناد المجازى لما بين الألفاظ أى: القضايا الكلية التى هى الفن، والملكة من العلاقة الشديدة لحصولها بمزاوتها، ولا يرد أن الإسناد المجازى عند المصنف خاص بإسناد الفعل أو ما فى معناه لغير ما هو له، فخرج إسناد الخبر الجامد لغير ما هو له، فلا يكون مجازاً عقلياً؛ لأن الصحيح خلافه كما يأتى، وما ذكره العلامة الحفيد وتبعه الغنيمى من أن العلم عبارة عن المعاني والحمل غير صحيح، وأجابا بأن الإسناد مجازى أو يجاب كما ذكره غيرهما بتقدير مضاف، إما فى الأول أى مدلول الفن الأول: علم المعاني، أو فى الأخير أى: الفن الأول. دال علم المعاني، فهذا ينبو عنه حمل الشارح العلم على الملكة، أو على الأصول والقواعد، وقوله بعد ذلك ينحصر فى ثمانية أبواب: من انحصار الكل فى أجزائه، إذ من المعلوم أن الأبواب الثمانية ألفاظ، فإذا كانت الأجزاء ألفاظاً وقضايا - كان الكل، وهو علم المعاني كذلك. فتأمل ذلك. (قوله: قدمه على البيان) لم يقل على علم البيان مع أنه أنسب بكلام المتن، حيث قال سابقاً: وما يحتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، إشارة إلى أن العلم المعاني والبيان، وإضافة العلم فى مثل ذلك لم بعده من إضافة العام إلى الخاص، فقد عدل عن مراعاة النكتة اللفظية وهى المجانسة اللفظية لمراعاة تلك النكتة المعنوية (قوله: لكونه منه إلخ) حاصله أن ثمرة علم المعاني، وهى رعاية المطابقة **لمقتضى**

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٧٦/١

**الحال** يتوقف عليها ثمرة علم البيان، وهى إيراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الدلالات فى الوضوح." (١)

".....==والخفاء، من حيث إنه لا يعتد بذلك الإيراد إلا إذا حصلت الرعاية **لمقتضى الحال**، كما يشعر به تعريف البيان بأنه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء بعد رعاية المطابقة **لمقتضى الحال**، فلما كانت ثمرة البيان متوقفة على ثمرة المعاني، وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الإيراد المذكور، صار علم البيان متوقفا على شيئين ثمرته وثمرة علم المعاني التى توقف عليها ثمرته؛ لأن المتوقف على المتوقف على شىء متوقف على ذلك الشىء، وحيث كان علم البيان متوقفا على شيئين، وعلم المعاني متوقفا على واحد منهما صار علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان، والجزء مقدم على الكل طبعاً، فقدم علم المعاني لذلك وضعاً، والحاصل أن ثمرة علم المعاني التى هى رعاية المطابقة شديدة الارتباط به؛ لأنها المقصودة منه حتى كأنه هو، وهى تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها، ويتوقف على غيرها أيضاً: كإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء، وما يتوقف عليه الشىء يشبه جزأه بجامع التوقف عليه فى الجملة، فتلك الرعاية وذلك الإيراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليهما، فكان علم المعاني بمنزلة الجزء لكون ثمرته المقصود منه كالجزء، وإنما قلنا إنها تشبه الجزء؛ لأنها ليست جزءاً حقيقة للبيان، لأنه ليس عبارة عنها مع شىء آخر، وإنما قلنا من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها؛ لأن تحققه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة؛ لأنه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على إيراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية للمطابقة، ولا شك أن هذه الملكة تسمى علم البيان. إذا علمت هذا، فقول الشارح لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب: كلمة من فى الموضعين ابتدائية، إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال، لا أنها ابتدائية محضة؛ لأن مجرورها ليس مبدأً ومنشأً لنفس ما قبلها، بل متصل به، والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان أى: متصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب أى: متصلاً به، وملخصه: أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه: كاتصال المفرد بالمركب، ونسبته إليه من جهة التوقف على كل، وإن كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءاً." (٢)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٨٢/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٨٣/١

"لأن رعاية المطابقة **لمقتضى الحال** - وهو مرجع علم المعاني - معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر؛ وهو إيراد المعنى الواحد...==له بخلاف توقف البيان على المعاني، ويصح أن تكون كلمة من متعلقة بمحذوف أى: لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب، كما ذكر في قوله في قوله عليه الصلاة والسلام: " أنت منى بمنزلة هارون من موسى " (١)(قوله: لأن رعاية إلخ) علة لكون اتصال المعاني بالبيان، بمنزلة اتصال المفرد بالمركب، وقوله لأن رعاية المطابقة **لمقتضى الحال** أى: التى هى ثمرة المعاني؛ لأن المعاني كما قال المصنف: علم يعرف به أحوال اللفظ العربى إلخ، وثمره ذلك العلم رعاية المطابقة **لمقتضى الحال**. (قوله: وهو مرجع إلخ) الضمير للرعاية وذكر الضمير باعتبار الخبر، والمراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة لا ما يتوقف حصول الشيء عليه، كما مر فى قول المصنف. فعلم أن مرجع البلاغة إلخ، وذلك لما علمت أن تحقق علم المعاني وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة، إذ يمكن أن يوجد فى شخص ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربى، من حيث إن بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصدها، فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية(قوله: معتبرة فى علم البيان) أى: من حيث إنها شرط فى الاعتداد بثمرته، وهى إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء، وليس المراد اعتبارها فى البيان على سبيل الجزئية له؛ لأن البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق، فظهر لك من هذا أن المراد بالاعتبار فى كلام الشارح ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة، فإن رعاية المطابقة أمر خارج عن الواحد بطرق مختلفة: فهو فائدة لعلم البيان ومقصود منه، فاعتباره فيه من تلك الحثية.(قوله: المعنى الواحد) أى: كثبوت الجود لزيد، فإنك تعبر عن ه تارة بقولك: زيد سخي، وتارة بقولك: زيد جبان الكلب (٢)، وتارة بقولك: زيد كثير الرماد، وتارة..... (١) رواه البخارى فى كتاب فضائل الصحابة، باب: مناقب على (ح ٣٧٠٦). (٢) فإن " جبان الكلب " كناية والمراد منه ثبوت الكرم.. " (١)

"والقواعد المعلومة، ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات قال: (يعرف به أحوال اللفظ العربى) أى: هو علم...==الشارح: ويجوز؛ ولأن حمل العلم على الأصول يحوج إلى تقدير مضاف فى قوله: يعرف به، أى: بعلمه؛ لأن العلم يعنى الأصول لا يصير سببا فى المعرفة إلا بعد حصول الملكة، فالحمل عليه بعيد بالنسبة إلى الملكة، ولم يذكر الشارح جواز حمل العلم على الإدراك مع أنه يطلق عليه أيضا لفساد المعنى؛ لأن الإدراك لا يدرك به.(قوله: والقواعد) عطف تفسير(قوله: المعلومة) وصف القواعد بكونها معلومة إشارة

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٨٤/١

إلى أن وجه إطلاق العلم عليها تعلقه بها، وأنه من باب إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح، على حد: " هذا خلق الله"، أى: مخلوقه؛ وذلك لأن العلم فى الأصل مصدر بمعنى: الإدراك، وهو غير القواعد فهى معلومة، وأشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقة(قوله: واستعمالهم المعرفة فى الجزئيات) أى: والعلم فى الكليات، وهذا جواب عما يقال: لماذا عبر بالمعرفة فى قوله يعرف به إلخ، ولم يعبر بالعلم وهو علة مقدمة على المعلول، وهو قوله: قال يعرف، أى: ولم يقل: يعلم لاستعمالهم إلخ، فى الجزئيات، أى: وأحوال اللفظ العربى كتأكيد هذا الكلام، وتقديم المسند فيه وتأخير جزئيات فيناسبها المعرفة لا العلم.(قوله فى الجزئيات): أى فى إدراكها تصورها لها، أو تصديقاً بحالها، أى: واستعمالهم العلم فى إدراك الكليات تصورها لها، أو تصديقاً بحالها.(قوله: يعرف به أحوال اللفظ العربى) اعترض بأن فى التعريف دوراً؛ وذلك لأن أحوال اللفظ العربى أخذت فى تعريف علم المعاني، فصار متوقفاً عليها وهى لا تعرف إلا منه فهى متوقفة عليه، ويجب أن الجهة منفكة؛ لأن العلم متوقف عليها من حيث تصور ماهيته وهى متوقفة عليه من حيث حصولها فى الخارج، فلا تحصل معرفتها بدونها؛ وذلك لأن المراد بمعرفة الأحوال التصديق بأن هذه الـ أحوال بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**: كالتصديق بأن هذا التأكيد مثلاً فى قولك: إن زيدا قائم به يطابق هذا الكلام **مقتضى الحال**، ولا شك أن التصديق المذكور لا يحصل بدون علم المعاني؛ لأنه." (١)

"يستنبط منه إدراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى: أن أى فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه...== هو الذى يبحث عن أحوال اللفظ التى بها يطابق **مقتضى الحال**، وقوله: أحوال اللفظ أعم من أن تكون أحوال مفرد: كالمسند إليه، أو أحوال جملة: كالفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة، فإنها قد تكون أحوالاً للجملة، واحتراز بإضافة الأحوال للفظ عن علم الحكمة؛ فإنه لا يعرف به أحوال اللفظ، بل أحوال الموجودات، وعن المنطق، فإنه يعرف به حال المعنى، وعن الفقه، فإنه يعرف به أحوال فعل المكلف وهكذا(قوله: يستنبط منه) أى: يستخرج منه، والتعبير يستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة لا على تفسيره بالقواعد، وذلك لأن الملكة يستنبط بها لا منها، اللهم إلا أن تجعل لفظة من للسببية، أى: يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من للتعدية(قوله: كل فرد فرد) قيل الأولى حذف فرد الثانى لاستفادة الاستغراق من قوله: كل فرد، ورد بأن هذا الاستعمال شائع فى كلام العرب، فيكررون الشئ مرتين إشارة لاستيعاب جميع أفرادها، فالمجموع بمنزلة شئ واحد يقصد

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٨٧/١

بهما إفادة التعميم، أو أنه على حذف الفاء العاطفة أى: كل فرد ففرد، أى: كل فرد يعقبه آخر، وهكذا إلى غير النهاية، كما يشهد بذلك الذوق السليم، أفاده السيرامي. وفي كلام الحفيد: أن فردا الثاني بمعنى منفرد صفة للأول، أى: كل فرد منفرد عن الآخر، أى: معرفة كل فرد على سبيل التفصيل، والانفراد لا على سبيل الاقتران، وأما ما فى الفنى: من أن الثاني تأكيد لفظي للأول، ففيه أن التوكيد اللفظي لا بد أن يكون الثاني عين الأول، والثاني هنا غير الأول؛ لأن المراد فرد آخر (قوله: بمعنى أن أى فرد يوجد منها) أى: حاولنا إيجادها منها أمكننا إلخ، وليس المراد أن أى فرد وجد بالفعل، إذ لا يلائمه التعبير بالإمكان، كذا قرر بعض الأشياخ، ويصح أن يكون المراد بمعنى أن كل فرد يرد علينا من هذه الأحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله: بمعنى أن أى فرد إلخ) أتى بهذا إشارة إلى أن الاستغراق عرفي، وأن المراد إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر العبارة، والحاصل أن المراد من كون علم المعاني يعرف به أحوال. (١)

"بذلك العلم، وقوله: (التي بها يطابق) اللفظ (مقتضى الحال) احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة؛ مثل: الإعلال، والإدغام، والرفع، والنصب، ...== اللفظ العربي أن أى فرد من الأحوال حاولنا إيجادها أمكننا معرفته بذلك العلم، وليس المراد أن الأحوال بتمامها توجد فى تركيب واحد بالفعل وتعرف بذلك العلم؛ لأن أحوال اللفظ لا نهاية لها ويستحيل وجود مالا نهاية له ومعرفته، ولا أنها غير موجودة بالفعل فى تركيب، ولكن يعرف جميعها بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع مالا نهاية له، وبهذا المراد اندفع ما يقال اعتراضا على المصنف قوله: يعرف به أحوال اللفظ العربي، جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعرف فى احتمالاته الأربعة، فأما أن يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان؛ لأنه يلزم أن يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني، وإما أن يراد به الاستغراق، فيلزم أن لا يكون أحد عالما بالمعاني؛ لأن أحوال اللفظ لا نهاية لها، ومالا يتناهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته، وإما أن يريد البعض المطلق فيلزم ما لزم على تقدير إرادة الجنس، وإما أن يريد بعضا معينا فى نفسه بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الكسور غير معين فى الذكر، فيلزم التعريف بالمجهول، وإما أن يريد البعض المعين فى الذكر: كالتعريف والتنكير والتأكيد والتجريد كأحوال الإسناد أو المسند إليه أو غيرهما، فلا دلالة للفظ عليه، وحاصل الجواب: أنا نختار الاستغراق، لكن المراد العرفي به لا الحقيقي، ونريد بالمعرفة: المعرفة بحسب الإمكان، لا بالفعل كما مر (قوله: بذلك العلم) أى: بتلك الملكة أو بالأصول والقواعد (قوله: يطابق اللفظ) فيه إشارة إلى أن الصلة جرت على غير من هى له، وكان الواجب الإبراز (١) إلا أن يقال: إنه جرى على

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٨٨/١

المذهب الكوفي، وكان الأولى للمشارح أن يقول: أى اللفظ، ليكون تفسيراً للضمير المستتر، وإلا فظاهره أن المصنف حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه إلا فى مواضع معلومة ليس هذا منها(قوله: مثل الإعلال والإدغام) إن قلت هذا يقتضى أنهما يتوقف عليهما أصل المعنى مع أنه ليس كذلك، ألا ترى: أن أصل المعنى يستفاد\_\_\_\_\_ (١) الإبراز: هو الإتيان بالضمير البارز.. " (١)

"وما أشبه ذلك مما لا بد منه فى تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس، والترصيع، ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة، ...== عند الفك أيضاً، كما فى قوله: (الحمد لله العلى الأجل (١)) وحينئذ فالأولى إسقاطهما، وقد يقال المراد بالمعنى فى قوله مما لا بد منه فى تأدية أصل المعنى، المعنى المأخوذ من اللفظ الجارى على طريقة الوضع والقانون الأسمى، والمعنى المستفاد عند الفك ليس مأخوذاً من اللفظ الجارى على طريقة الوضع، وكذا يقال فى الإعلال(قوله: وما أشبه ذلك مما لا بد إلخ) أى: وذلك كالجمع والتصغير والنسبة، فإن هذه الأحوال إنما تعرف من التصريف أو من النحو، واعترض بأن هذا يتناول أحوال اسم الإشارة من كونه للقريب تارة ولغيره أخرى، مع أن هذه إذا اقتضاها الحال كانت من علم المعاني، ويجاب بأن المراد مما لا بد منه فى تأدية أصل المعنى من حيث أنه يؤدى به أصل المعنى، فعلم اللغة يبحث عنها أى: عن أحوال اسم الإشارة من حيث إنه يؤدى بها أصل المعنى، علم المعاني يبحث عنها من حيث إنها مطابقة **لمقتضى الحال**، فإذا أشار المتكلم بذا: الموضوع للقريب؛ استفيد أن المتكلم قصد القرب لاقتضاء الحال إياه، وإذا أشار بذلك التى للبعيد: استفيد أن المتكلم قصد البعد لاقتضاء الحال إياه، فالبحث عن هذه الأحوال التى لاسم الإشارة من حيث إفادتها أن المتكلم يقصدها لاقتضاء الحال إياها من علم المعاني، وكان ينبغى للمشارح أن يقيد بهذه الحيثية ليندفع ما ذكر، إلا أن يقال هى مرادة له، والمراد يدفع الإيراد على ما فيه من خلاف(قوله: وكذا المحسنات البديعية) أى: إذا\_\_\_\_\_ (١) صدر بيت للفضل بن قدامة العجلي أبو النجم من بنى بكر بن وائل، من أكابر الرجاز، ومن أحسن الناس إنشادا، نبغ فى العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، توفى سنة (١٣٠ هـ) [الأعلام ٥ / ١٥١]. وعجز البيت: "الواحد الفرد القديم الأزلي" ويروى العجز: الواسع الفضل الوهوب المجزل" وانظر معاهد التنصيص (١ / ١٩). والبيت فيه شاهد نحوى فى قوله: "الأجل" حيث فك الإدغام وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أتى به على ما يقتضيه

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٨٩/١

القياس لقال "الأجل" بتشديد اللام. أوضح المسالك ٤ / ٣٦٧. وهو عند البلاغيين من عيوب الفصاحة لمخالفة القياس. انظر جواهر البلاغة لأحمد الهاشمي ص ١٥.. (١)

"والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ **مقتضى الحال** لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير، والإثبات، والحذف، وغير ذلك؛ ...==لم يقتضها الحال، وإلا فلا تخرج من التعريف، بل تكون داخله فيه بالحيثية المرادة؛ لأنها من أفراد المعرفة (قوله: والمراد إلخ) هذا جواب عما يقال إن قول المصنف: يعرف به حال اللفظ العربى يتبادر منه أن المراد بالمعرفة: المعرفة التصورية؛ لأنه أسند المعرفة للمفردات وهى الأحوال، فيقتضى أن علم المعاني: ملكة، أو قواعد يتصور بها أحوال اللفظ: كالتعريف، والتنكير، والتأكيد وعدمه، والتقديم، والتأخير، وغير ذلك. مع أن علم المعاني لا يتصور به شىء من تلك الأحوال، وحاصل الجواب أن المراد بالمعرفة: المعرفة التصديقية، وحينئذ فمعنى كلام المصنف أنه: علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، هذا محصل كلام الشارح كما يرشد إليه ما بعد، لكنه لو عبر بالتصديق لكان أصرح فى مقصوده، فقوله والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إلخ أى: يحكم بسببه على هذه الأحوال أى: على جزئياتها بأن بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، فهذا تصديق موضوعه الأحوال ومحموله الحيثية، أفاد ذلك شيخنا العدوى (قوله: من حيث إلخ) هذه الحيثية مأخوذة من قول المصنف التى بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، وذلك للقاعدة من أن تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق، فكأنه قال: يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن بها يطابق اللفظ إلخ؛ لا أنه يعرف به أحوال اللفظ من حيث ذاتها بأن تتصور به فقط، فهذه الحيثية للتقييد، فإن قلت إن الحكم هنا وهو المعرفة غير معلقة بالمشتق حتى يقال ما ذكر، بل معلقة بأحوال اللفظ. قلت: الموصول والصلة كالشئ الواحد وهما فى تأويل مشتق والصفة والموصوف كالشئ الواحد (قوله: ليس علم المعاني عبارة إلخ) أى: كما هو المتبادر من كلام المصنف، لكن فيه أن اللازم على كون المراد بالمعرفة: المعرفة التصورية الذى هو متبادر من المصنف أن يكون علم المعاني ملكة يتصور بها معاني التعريف وغيره من الأحوال، لا أن يكون نفس تصور المعاني المذكورة". (٢)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٩٠/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٩١/١



"وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية. والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم، والتأخير، والإثبات، والحذف، وغير ذلك. **ومقتضى الحال** في التحقيق الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة- على ما أشير إليه في المفتاح...== وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف أى: عبارة عن ذى تصور، أو عن ملكة تصور إلخ، وإضافة معانى للتعريف للبيان، والتعريف كون اللفظ معرفة، والتنكير كون اللفظ نكرة، وكذا الباقي (قوله وبهذا) أى: بما ذكر من الحيثية (قوله: من هذه الحيثية) أى: بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة أو مجازاً، والحاصل أن علم البيان وإن كان يعرف به أحوال اللفظ من حيث كونه حقيقة أو مجازاً، لكنه لا يعلم به أحواله من حيث إن بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، وحينئذ فلا يكون من علم المعانى (قوله: **ومقتضى الحال** إلخ) حاصله أن الحال هو الإنكار مثلاً ومقتضاه هو الكلام الكلي المؤكد، واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوى على التأكيد المخصوص، وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة؛ لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلي بمعنى: أنه صار فرداً من أفراد، وعلى هذا فمعنى كلام المصنف أنه: علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث إنه بها يصير اللفظ مطابقاً أى: فرداً من أفراد **مقتضى الحال** (قوله: المتكيف) أى: المتصف بصفة مخصوصة (قوله: على ما أشير إليه في المفتاح) (١) حيث قال فيه في تعريف علم المعانى: هو تتبع خواص (٢) تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره (٣)، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره، فهذا يشير إلى أن **مقتضى الحال** هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات، ووجه الإشارة في ذلك أن الذى يذكر إنما... (١) المفتاح ص ٨٦ - المطبعة الأدبية. (٢) المراد بها أحوال اللفظ في تعريف الخطيب. (٣) غير الاستحسان هو الاستهجان، ويريد بذلك أن تراكيب الكلام لها خواص مستحسنة وخواص مستهجنة، وكل منهما يبحث في علم المعانى.. " (١)

"وشرح به فى شرحه- لا نفس الكيفيات من التقديم، والتأخير، والتعريف، والتنكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح (١) وغيره،...== هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها من الكيفيات، وأورد عليه أن الذى يذكر إنما هو الكلام الجزئى لا الكلى، فهو كالكيفيات لا يذكر، ومدعى الشارح أن **مقتضى الحال** هو الكلام الكلى، وأجيب بأنه شاع وصف الكلى بوصف جزئياته كقولهم: الماهيات موجودة، فإن الموجود إنما هو أفراد الماهيات، لكن لما كانت الماهية موجودة فى ضمن أفرادها وصفت بوصف أفرادها

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعانى محمد بن أحمد الدسوقي ٢٩٢/١

وهو الوجود، وكقولهم: وجه الشبه قد يكون حسيا، والحسى: إنما هو جزئيات وجه الشبه الموجودة في هذا المشبه وهذا المشبه به، لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن الأفراد وصفت بوصف أفرادها وهي المحسوسة، ولم يشع وصف الكيفيات بوصف محلاتها من أفراد الكلام كالمذكورية والمسموعية، فإنها من أوصاف الكلام، فلم يقل الكيفيات مذكورة أو مسموعة بهذا الاعتبار، فلهذا جعل كلام المفتاح إشارة لما ذكر، وقد تقدم أن التحقيق: أن **مقتضى الحال** نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح (قوله: وصرح به في شرحه) فقد قال العلامة الشيرازي في شرح قول صاحب المفتاح: وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به، وهو الذي نسميه **مقتضى الحال**، أن المراد بما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام، والكلام الذي يليق به هو **مقتضى الحال**. (قوله: والتذكير) أى: وغير ذلك وإنما تركه اتكالا على ظهور إرادته وعلى المقايضة على ما سبق (قوله: على ما هو) راجع للمنفى، وقوله ظاهر عبارة المفتاح أى: في غير تعريفه لعلم المعاني كقوله في بعض المواضع: الحال المقتضية للتأكيد، للذكر، للحذف، للتعريف، للتذكير، إلى غير ذلك، فإن هذا ظاهر في أن **مقتضى الحال** نفس تلك الكيفيات، وإنما كان ظاهره ذلك لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف، أى: (١) انظر المفتاح ص ٣٦٤ تحقيق د/ عبد الحميد هنداي. " (١)

"وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**؛ لأنها عين **مقتضى الحال**، وقد حققنا ذلك في الشرح. وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات...==المقتضية لذى التأكيد، وإذا علمت أن كلام السكاكي في مواضع متعددة غير تعريفه لعلم المعاني ظاهر في أن **مقتضى الحال** الكيفيات، فيقال إن قوله في تعريف علم المعاني، على ما تقتضى الحال: ذكره يحتمل أن المراد به ذكر الوجه المقتضى بالفتح على معنى ما يقتضى الحال إيراده في الكلام، وأن يراد به ذكر الكلام، فيحتمل على الأول؛ لأن المحتمل يجمل على الظاهر، قال بعضهم: ويدل لكون **مقتضى الحال** الكيفيات لا الكلام الكلى أن الباعث على اعتبار الخوض في الكلام قد يكون غير الباعث المقتضى لإفادة أصل المعنى كما إذا كان المخاطب بليدا، فإن بلادته حال يقتضى كلاما مفيدا لأصل المعنى، فإذا كان هناك إنكار فإنه يقتضى تأكيدا، فإن لم يتجدد إلا ذلك التأكيد فذلك المتجدد وهو **مقتضى الحال** الثاني، فلو اقتضى الحال الثاني كلاما أيضا للزم اتحاد الحالين لاتحاد المقتضيين مع أنهما متغايران، فبطل كون **مقتضى الحال** الكلام الكلى، كذا قيل، وفيه نظر. إذ يمكن أن يقال **مقتضى الحال**

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٩٣/١

الأول: الكلام الكلي المقتصر فيه على أصل المعنى، ومقتضى الحال الثاني الكلي المكيف بالتأكيد(قوله: وإلا لما صح) أى: وإن لا نرد بمقتضى الحال الكلام الكلي، بل أردنا به الكيفيات كما هو ظاهر المفتاح لما صح القول بأنها أى: تلك الكيفيات أحوال(قوله: لأنها عين مقتضى الحال) أى: وحيث فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال، والمطابق بسببه وهو أحوال اللفظ، وأما المطابق بالكسر فهو اللفظ، فقولك مثلا إن زيدا قائم للمنكر طابق بسبب ما فيه من التأكيد أى: واتحادهما باطل، وقد يقال: إن المراد بأحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية والتأكيد المخصوص بأن مثلا فى: إن زيدا قائم، وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتأكيد الكلام مطلقا، ولا مانع من أن يقال: إن زيدا قائم قد طابق ووافق بالتأكيد المخصوص مطلق التأكيد من حيث اشتماله على فرد من أفراده لعدم اتحاد المطابق بالفتح والمطابق به(قوله: وأحوال الإسناد إلخ) هذا جواب عما يقال قول المصنف يعرف. " (١)

"الراجعة إلى نفس الجملة، وتخصيص اللفظ بالعربى مجرد اصطلاح؛ لأن الصناعة إنما وضعت لذلك، فقال (وينحصر) ...== به أحوال اللفظ العربى غير شامل لأحوال الإسناد: كالتأكيد وعدمه، والقصر، والمجاز والحقيقة العقلين، فإن هذه ليست من أحوال اللفظ بل من أحوال الإسناد وهو غير لفظ، فيقتضى أن هذه الأحوال لا تعرف بعلم المعاني، وأن البحث عن تلك الأحوال ليس من مسائل ذلك الفن مع أنه منها، وحاصل الجواب أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالا وأوصافا للإسناد إلا أن الإسناد جزء للجملة، فتكون المذكورات أحوالا للجملة بالواسطة كالبياض القائم باليد فإنه وصف للذات بتمامها بواسطة كون اليد جزءا من الذات. ومن هذا يعلم أن قول المصنف يعرف به أحوال اللفظ أى مباشرة أو بواسطة(قوله: الراجعة إلى نفس الجملة) أى: لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل(قوله: تخصيص اللفظ) أى: المبحوث عن أحواله فى هذا الفن باللفظ العربى، والباء داخلة على المقصور عليه.(قوله: مجرد اصطلاح) أى: اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب، ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربى لإخراج غير العربى؛ لأن أحوال اللفظ غير العربى أيضا بها يطابق اللفظ بمقتضى الحال وبها يرتفع شأنه، لكن فى كون التخصيص اصطلاحا نظرا؛ لأن الاصطلاح اتفاق طائفة على أمر معهود بينهم فى لفظ بحيث إذا أطلق انصرف إليه، ولم يوجد اصطلاح على أن اللفظ إذا أطلق انصرف للعربى على أنه لو وجد ذلك الاصطلاح لاستغنى عن التقييد، كذا بحث الحفيد، وأجيب بأن معنى كونه اصطلاحا أنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربى دون غيره(قوله: لأن الصناعة إلخ) الأولى ولأن الصناعة أى: القواعد

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٩٤/١

المسماة بهذا العلم، فهو خبر ثان، وقوله: إنما وضعت لذلك أى: إنما أسست للبحث عن ذلك، أى: عن اللفظ العربي، أى: عن أحواله؛ لأن مقصود مدون هذا الفن إنما هو معرفة أسرار القرآن وهو عربي، وكون الصناعة وضعت لذلك لا ينافي جريانها في كل لغة.. " (١)

"الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) احترز به عن التطويل، على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ...==يكون له متعلقا إما بقصر نحو: زيد ما ضرب إلا عمرا، وقد يكون بدون قصر نحو: زيد ضرب عمرا(قوله: إما بقصر إلخ) أى: وحينئذ فلا بد من باب سادس للبحث عن القصر وأدواته(قوله: إما معطوفة) أى: تلك الجملة المقرونة، وهو المسمى بالوصل، وقوله أو غير معطوفة أى: تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالفصل، فلا بد من باب سابع يبين فيه ذلك؛ لأن هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر، ثم إن المراد بقوله وكل جملة قرنت بأخرى أى: مما يقبل العطف في أداء أصل المعنى، وحينئذ فلا يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو: جاء زيد يركب يسرع، فاندفع ما يقال إنها داخلة في قوله: أو غير معطوفة مع أنها ليست من الفصل والوصل، بل من متعلقات الفعل، وإنما ذكر المصنف التذنيب في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له ولو قال بدل قوله: أو غير معطوفة أو متروكة العطف كان أولى؛ لأن الترك يشعر بقبول المتروك العطف.(قوله: إما زائد على أصل المراد) أى: وهو الإطناب، وقوله أو غير زائد صادق بأن لا يكون ناقصا أيضا وهو المساواة أو كان ناقصا وهو الإيجاز أى: وحينئذ فلا بد من باب ثامن يبين فيه ذلك وهو باب الإيجاز والإطناب والمساواة(قوله: احترز به) أى بقوله: لفائدة عن التطويل وهو الزيادة على أصل المراد لا لفائدة، وكذا احترز به عن الحشو، فإنه أيضا زيادة على أصل المراد لا لفائدة، لكنها في الثاني متعينة دون الأول على ما يأتي.(قوله: على أنه لا حاجة إليه) على للاستدراك أى: لكن لا حاجة إليه أى: إلى ذلك القيد وهو قوله: لفائدة؛ وذلك لأن الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال، ومتى كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة، ومتى كان زائدا لا لفائدة فلا يكون بليغا- هذا كلامه، وفيه أن هذا لا يتم إلا لو قلنا: إن كل كلمة من الكلام البليغ لا بد أن يكون يقتضيها الحال، فإذا كانت فيه كلمة لا يقتضيها الحال بأن كانت زائدة." (٢)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٩٥/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٣١٤/١

"على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الأول، والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الثالث (إخراجا على مقتضى الظاهر) وهو أخص مطلقا من **مقتضى الحال**؛ ...==بتلك الأوجه ومشتملا عليها ومتصفا بها(قوله: على الوجوه المذكورة) الأنسب أن يقول: على الضروب المذكورة، إلا أن يقال عبر هنا بالوجوه: إشارة إلى أن المراد بالضروب فى كلام المصنف الوجوه(قوله: فى الأول) أى: فى الإلقاء الأول؛ لأن إلقاء الكلام خاليا عن التأكيد، يقال له إلقاء أول بالنسبة لإلقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعى وليس المراد فى الضرب الأول، لئلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه؛ لأن الضرب الأول نفس الخلو عن التأكيد، وكذا يقال فى قوله فى الثانى، وفى قوله فى الثالث إلا أن تجعل (فى) بمعنى الباء أى: بالنسبة للضرب الأول، وكذا يقال فيما بعده(قوله: والتقوية بمؤكد إلخ) الأولى أن يقول والتأكيد استحسانا والتأكيد وجوبا لتظهر المقابلة؛ لأن المقابل للخلو على التأكيد نفس التأكيد استحسانا أو وجوبا، لا التقوية به.(قوله: إخراجا على مقتضى الظاهر) أى: إلقاء جاريا على مقتضى الظاهر أو إلقاء؛ لأجل مقتضى ظاهر الحال.واعلم أن الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية ما، سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم: كتزليل المخاطب غير السائل منزلة السائل، وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع، فلذا كان ظاهر الحال أخص من الحال مطلقا، فالتطبيق على الثانى إخراج للكلام على مقتضى ظاهر الحال وعلى **مقتضى الحال**، وعلى الأول إخراج له، على خلاف ظاهر الحال وعلى **مقتضى الحال**، ثم إن تلك الكيفية هى المقتضى للحال أو لظاهرة، فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال، وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره، فعموم المقتضى بالكسر يقتضى عموم المقتضى(قوله: لأن معناه) أى: معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال أى: **مقتضى الحال** الظاهر، فالحال تحته فردان ظاهر وخفى،." (١)

"لأن معناه مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر **مقتضى الحال** من غير عكس كما فى صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على **مقتضى الحال** ولا يكون على مقتضى الظاهر (وكثيرا ما يخرج) الكلام (على خلافه) أى: على خلاف مقتضى الظاهر ...==فالظاهر ما كان ثابتا فى نفس الأمر، والخفى ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم، وإذا كان تحته فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال(قوله: لأن معناه إلخ) أى: وليس المراد به مقتضى ظاهر الأمر أى: الأمر الظاهر كان حالا أو

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٣٧٤/١

غيره، وإلا كان بينه وبين **مقتضى الحال** العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما إذا كان الداعى هو الأمر الظاهر أى: الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون **مقتضى الحال** فيما إذا كان الداعى هو الأمر الظاهر أى: الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الأمر الظاهر دون **مقتضى الحال** فيما إذا كان الكلام على وفق الظاهر أى: الثابت فى الواقع دون الحال الذى عند المتكلم كما لو نزلت المنكر كغير المنكر، وأكدت الكلام نظرا للظاهر، وانفراد **مقتضى الحال** بدون مقتضى الأمر الظاهر فيما إذا كان الكلام على وفق **مقتضى الحال** الغير الظاهر، بأن كان الحال غير ثابت فى الواقع: كما فى تنزيل غير المنكر منزلة المنكر، وتأييد الكلام له أفاده عبد الحكيم. (قوله: من غير عكس) أى: لغوى، وأما العكس المنطقى فثابت وهو بعض **مقتضى الحال** مقتضى ظاهر الحال (قوله: كما فى صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) أى: المذكور فى قول المصنف، وكثيرا ما إلخ، وذلك كما لو نزل غير السائل منزلة السائل، فألقى إليه الكلام مؤكدا، فالتأكيد **مقتضى الحال** الذى هو السؤال تنزيلا، لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقة (قوله: وكثيرا) نصب على الظرفية أو المصدرية وما زائدة لتأكيد الكثرة أى: ويخرج الكلام تخريجا كثيرا أوحينا كثيرا، والمراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير فى نفسه لا بالإضافة إلى مقابله حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا، أو يقال إنه كثير بالنسبة إلى مقابله قليل بالنسبة إليه، باعتبار أن أنواع خلاف مقتضى الظاهر أكثر. (١)

"دون الكلام؛ لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد، وأوردهما فى علم المعانى لأنهما من أحوال اللفظ فيدخلان فى علم المعانى (وهى) أى: الحقيقة العقلية (إسناد الفعل أو معناه) ...== (قوله: دون الكلام) أى: كما فى المفتاح حيث قال: ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى (قوله: لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الإسناد) حاصله أن المتصف بالحقيقة والمجاز فى الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلى وهو الإسناد، واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الإسناد، فاتصاف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلى بالتبع للأمر العقلى وهو الإسناد، واتصاف الإسناد بهما بطريق الأصالة فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف أولى لكون ذلك بالأصالة من جعل الكلام معروضا لهما؛ لأن ذلك بطريق التبع (قوله: وأوردهما فى علم المعانى) أى: ولم يوردهما فى علم البيان (قوله: من أحوال اللفظ) أى: بواسطة أنهما من أحوال الإسناد كما مر أن قلت لا يلزم من كونهما من أحوال اللفظ ذكرهما فى علم المعانى، إذ ليس كل ما كان من أحوال اللفظ يذكر فى علم المعانى؛ لأنه لا يبحث

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعانى محمد بن أحمد الدسوقي ٣٧٥/١



عن جميع أحوال اللفظ، بل عن بعضها أعنى الأحوال التى بها يطابق اللفظ **لمقتضى الحال**، وأما الأحوال التى ليست كذلك كالإدغام والاببدال فلا يبحث عنها فيه، أوجب بأن إضافة أحوال اللفظ للعهد أى: من أحوال اللفظ المعهودة فى هذا الفن أعنى الأحوال التى بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال** كذا أجاب بعضهم، ورد بأنهما لو كانا من الأحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التى تقتضى الحقيقة والمجاز كما ذكر فى غيره من المباحث الآتية، فالحق أن المصنف إنما ذكر الحقيقة والمجاز هنا على طريق الاستطراد. (قوله: إسناد الفعل) أى: لفظ الفعل الاصطلاحي والمراد من الإسناد النسبة الحاصلة من ضمه لما هو له كانت النسبة إنشائية أو خبرية (قوله: أو معناه) أى: أو إسناد دال بمعناه والمراد معناه التضمنى وهو الحدث لا المطابقي؛ لأن ما ذكر من المصدر وما معه إنما يدل على جزء معنى الفعل لا على تمام معناه وإلا كانت أفعالا، ثم إن التعريف شامل لما فيه سلب؛ لأنه يقدر فيه أن الإثبات كان قبل النفى فيصدق على قولنا: ما زيد قائم أن فيه إسناد القيام فى التقدير لمن هو له وهو زيد.. (١)

"[[الباب الثانى] أحوال المسند إليه]: أى: الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتى. [أحوال المسند إليه]: === (قوله: من حيث إنه مسند إليه) هذه حيثية تقييد واحترز بذلك عن الأمور العارضة له لا من هذه حيثية ككونه حقيقة أو مجازا، فإنهما عارضان له لا من هذه حيثية، بل من حيث الوضع وككونه كلياً أو جزئياً فإنهما عارضان له من حيث كونه لفظاً، وككونه جوهرًا أو عرضاً فإنهما عارضان له من حيث ذاته، وككونه ثلاثياً أو رباعياً مثلاً، فإن ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تذكر هذه العوارض فى هذا المبحث، وإنما لم تجعل حيثية التعليل لصيرورة المعنى الأمور العارضة له من أجل كونه مسنداً إليه فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسنداً إليه مع أنه ليس كذلك، بل الحذف إنما عرض له لأجل الاحتراز عن العبث ولتخييل العدول إلى أقوى الدليلين إلى آخر ما قال المتن، وكذا الذكر إنما عرض له لكونه الأصل إلى آخر ما قال المصنف أيضاً، وأيضاً جعلها للتعليل يرد عليه أن العلة ككونه مسنداً إليه لا تقتضى أمرين متنافيين: كالذكر والحذف. إن قلت من جملة الأمور العارضة له من حيث كونه مسنداً إليه الرفع؛ فمقتضاه أن يذكر هنا مع أن محله كتب النحو. قلت: إضافة أحوال للمسند إليه للعهد أى الأحوال المعهودة للمسند إليه وهى التى بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، وحينئذ فقول الشارح: أى الأمور العارضة له أى: التى بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، فخرج الرفع فى: قام زيد وزيد قائم، فإنه وإن كان عارضاً له من حيث

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٣٩٣/١



إنه مسند إليه، لكن لا يطابق به اللفظ **مقتضى الحال**، وحينئذ فلا يذكر هنا، كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم: ولا حاجة لذلك؛ لأن المقصود أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند إليه لذاته لا أن كل ما هو عارض له لذاته فهو مذكور في هذا الباب (قوله: وقدم المسند إليه) أى: من حيث أحواله، وقوله على المسند أى: من حيث أحواله أيضا (قوله: لما سيأتى) أى: من أنه الركن الأعظم فى قوله تنبيهها على أن المسند إليه هو الركن الأعظم.. (١)

"[حذف المسند إليه] (أما حذفه) قدمه على سائر الأحوال ...== (قوله: أما حذفه إلخ) (١) قاعدة المصنف أن الواقع بعد أما هو **مقتضى الحال**، والواقع بعد لام التعليل هو الحال، فالاحتراز عن العبث، وكذا ما بعده أحوال تقتضى الحذف، وهذا كالصريح فى أن **مقتضى الحال** هو الخصوصية، فظهر لك أن أحوال المسند إليه مثلا مقتضيات للأحوال أى: للأمر الداعية لإيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة، ثم إن المعلوم أن الحذف فعل الفاعل؛ لأنه مصدر، وحينئذ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضة له، وأجيب بأن المصنف أطلق الحذف، وأراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذف، وكذا يقال فيما بعده، أو تجعل هذه الأمور مصدر المبنى للمفعول بناء على مذهب من يجوز مجيء المصدر من المبنى للمفعول، وحينئذ فتكون هذه الأمور أحوالا للمسند إليه، ثم إن المراد حذفه لقربة معينة من غير إقامة شىء مقامه، وحينئذ يكون لغرض معنى كما هو اللائق بالفن لا لمجرد أمر لفظى، وبهذا يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من المسند إليه؛ لأن الفاعل إذا حذف إما أن يقوم شىء مقامه كما فى باب النيابة، وباب الاستثناء المفرغ، وباب المصدر - ولا يحتاج الحذف حينئذ لقربة، بل الحذف للأمر الداعى له، - وإما لغرض لفظى كالتقاء الساكنين فى نحو: اضربن يا قوم، واضربوا الرجل. (١) وقال الطيى فى "البيان": باب فى المسند إليه وفيه أبحاث: البحث الأول فى كونه متروكا، وهو إما لضيق المقام: كقوله: قال لى كيف أنت؟ قلت عليل ... سهر دائم وحزن طويلاً أو لصون العبث، كقول المستهل "الهلال" أو للتعويل على أقوى الدليلين من العقل والنقل، قال تعالى: وما أدراك ما هيه\* نار حامية [القارعة: ١٠، ١١]. أو لتطهير اللسان عنه، ومنه قول القائل: وإذا ذكرتكم غسلت فمى ... ولقد علمت بأنه نجساً وتطهيره عن اللسان، ومنه قول القائل: وإياك ورسم العامرية إننى ... أغار عليه من فم المتكلم أو لأن الخبر لا يصلح إلا له، وله شواهد. أو لأن فى عدم التصريح احتياطاً ليس فيه

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٤٦٧/١

نحو: يفجر، ويفسق. أو لتكثير الفائدة نحو: فصبر جميل [يوسف: ١٨] أو لمجرد الاختصار نحو: نعم الرجل زيد انظر: التبيان فى المعانى والبيان تحقيق د/ عبد الحميد هندأوى بتصريف (١/ ١٤٦).." (١)

"الذى هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصويره على أى وجه كان. (أو تحقيره) أى: تحقير المسند إليه (بالقرب، نحو: أهذا الذى يذكر آهتكم،==عليه بأن فى قولك: إن زيدا قائم، فإنه زائد على المعنى الوضعى للتركيب أعنى ثبوت القيام لزيد، (وقوله الذى هو الحكم) صفة للمراد، (وقوله المعبر عنه) أى: عن المسند إليه أى: الذى يمكن أن يعبر عنه، (وقوله بشيء) أى: بطريق من الطرق التى توجب تصويره على أى وجه كان، وهى الموصول والعلم والإشارة، وقوله على أى وجه كان أى سواء أفادت حاله من قرب أو بعد أو لا، والحاصل أن المسند إليه يمكن أن يعبر عنه بالموصول والعلم، لكن البليغ يعدل عنهما لاسم الإشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على أصل المراد واعتراض بأن بيان الحال من ثمرة اللغة؛ لأنه إذا علم أن هذا موضوع للقريب علم أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤتى به وهكذا، وأجيب بأن معرفة أنه إذا قصد إلخ من علم المعانى مما يقصد فيه بالذات، وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع، فالأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام مقتضيا لأزيد منها فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع، وأهل المعانى يبحثون عنها من حيث إنها مطابقة **لمقتضى الحال** فهما مختلفان بهذا الاعتبار. (قوله: أو تحقيره بالقرب) أى أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه، بسبب دلالة على القرب، ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقارة يقال: هذا أمر قريب أى: هين سهل التناول، وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا لا يعتنى به لكونه مبتذلا، فإذا عبر باسم الإشارة الدال على القرب أفاد الاحتقار اللازم للقرب. وفى سم: القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة ووجهه أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة، فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها دريل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى (قوله: أهذا الذى) قاله أبو جهل مشيرا للنبي - صلى الله عليه وسلم-، وأول الآية وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذى (١) إلخ أى: قائلين أهذا\_\_\_\_\_ (١) الأنبياء: ٣٦.." (٢)

"(وقد يفيد) المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة (الاستغراق؛ نحو: إن الإنسان لفي خسر (١)) أشير باللام إلى الحقيقة، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هى هى، ولا من حيث تحققها فى ضمن

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعانى محمد بن أحمد الدسوقي ٤٦٨/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعانى محمد بن أحمد الدسوقي ٥٣٧/١

بعض الأفراد، بل فى ضمن الجميع،==فأمضى ولا التفت إليه ولا أشتغل بملامه، وأعرض عنه صونا لماء الوجه، ثم أقول لجماعة الخلان إنه لا يعينى، وثم حرف عطف إذا لحقتها علامة التأنيث اختصت بعطف الجمل، وقوله: لا يعينى أى: لا يريدنى، بل يريد غيرى من عناءه إذا قصده، ويحتمل أن المراد لا يهمنى الاشتغال به والانتقام منه، من عنانى الأمر إذا أهمنى، والشاهد فى قوله: يسبنى، فإن الجملة صفة للثيم؛ لأن الشاعر لم يرد لثيما معينا، إذ ليس فيه إظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدح بها، ولا الماهية من حيث هى بقرينة المرور، ولا الاستغراق لعدم تأتى المرور على كل لثيم من اللثام، بل الجنس فى ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة، فلذا جعلت الجملة صفة لا حالا، قال ابن يعقوب: ولم تجعل تلك الجملة حالا؛ لأن الغرض أن اللثيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل وأعرض عنه، وليس الغرض تقييد السب بوقت المرور فقط كما هو **مقتضى الحالية** لإشعارها بالتحول فى أصلها- كذا قيل. لكن المناسب لقوله: ثمت قلت لا يعينى كونها الحالية؛ لأن المتبادر من قوله: قلت لا يعينى أنه قال ذلك فى حال سماع حال المرور، لا أنه قاله فيمن دأبه السب ولو فى غير حال المرور. انتهى. (قوله: وقد يفيد الاستغراق) أى: لجميع الأفراد وهذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة، ثم إن ظاهر المصنف أن المعرف بلام الحقيقة موضوع لأمرين: الحقيقة وجميع الأفراد، وأنه يفيدهما لاطلاقه عليهما، وليس كذلك، بل هو موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن فقط، وإفادتها للاستغراق إنما هى من حيث تحقق الحقيقة فى جميع الأفراد، وأجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق، وحاصل الجواب عن ذلك أن يقال: إن المراد أن المعرف باللام الموضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن قد يطلق على جميع الأفراد\_\_\_\_\_ (١) العصر: ٢..٠ " (١)

"(وأما تأخير) أى: تأخير المسند إليه (فلاقتضاء المقام تقديم المسند). [تخريج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر] [وضع المضمرة موضع المظهر]: وسيجىء بيانه (هذا) ...==وقد يجاب بأن ما ذكر من أنها إذا كانت مضافة للضمير لا تقع مفعولا محمول على الأكثر الغالب، وليس بكلى، ففى المعنى جواز وقوعها مفعولا بقله بدليل قوله: فيصدر عنها كلها وهو ناهل وإذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز أن يكون مفعولا كان عدول الشاعر عن نصب إلى الرفع إنما هو لإفادة المعنى المذكور الذى هو عموم السلب؛ لأن النصب لا يفيد، وإنما يفيد سلب العموم. [تأخير المسند إليه]: (قوله: وأما تأخير) أى: عن المسند؛ لأن الكلام فيهما (قوله: فلاقتضاء المقام تقديم المسند) أى: فلأجل اقتضاء المقام ذلك لوجود نكتة من النكات المقتضية لتقديمه: ككونه عاملا، أو له الصدارة، واللام: لام التعليل، ويصح أن تكون

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٥٥٥/١

بمعنى عند، ومحصله أن النكات المقتضية لتقديم المسند الآتية في أحوال المسند هي النكات المقتضية لتأخير المسند إليه بذاتها لا شيء غيرها، إن قلت: قد تقدم ما يؤخذ منه نكتة التأخير، وهو إفادة سلب العموم قلت: إن ما تقدم غير واف، فلذا أحال هنا على يأتي فإن قلت هلا أتى بالنكات هنا، وأحال فيما يأتي على ما هنا، ويكون إحالة على معلوم بخلاف ما سلكه فإنه إحالة على غير معلوم، فالجواب ما أفاده العلامة يس نقلا عن الأطول أن المصنف إنما فعل ذلك إشارة إلى أن التأخير للمسند إليه ليس من مقتضيات أحواله، وإنما هو من ضرورياتها ولوازمها **ومقتضى الحال** إنما هو التقديم للمسند، وقد يقال هذا مجرد دعوى وهلا جعل التأخير **مقتضى الحال**، والتقديم للمسند لازما له.. (١)

"أى: الذى ذكر من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك من المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال. [إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر]:===(قوله: الذى ذكر إلخ) فيه إشارة إلى أن أفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه متعدد لتأوله بالمذكور، ولقد أعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الإشارة موضع المضمرة، والمفرد موضع الجمع تنبيهها على أن جعل الأحوال المتقدمة بحسن البيان، ولطف المزج واحدا ونهاية الإيضاح كالمحسوس وعدل عن صيغة البعد وهى ذاك إلى صيغة القرب إيماء إلى أن مقتضى الظاهر قريب، ولك أن تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاما مبتدأ به (قوله: فى المقامات) متعلق بذكر وفى بمعنى مع أو أنها للظرفية المجازية، إذ المراد بالمقامات الأحوال الباعثة على الذكر وغيره مما ذكره المصنف، ومقابلته المقامات بالذكر والحذف والإضمار وغير ذلك من مقابلة الجمع بالجمع، فتقتضى القسمة على الآحاد، فلكل واحد مما ذكر مقام (قوله: كله مقتضى الظاهر من الحال) نبه بإيراد كله تأكيدا أو مبتدأ على أن المشار إليه متعدد. واعلم أن المحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية ما، سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم، وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا فى الواقع فقط، فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص من الحال، وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من **مقتضى الحال** فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال، ولا ينعكس إلا جزئيا، واعترض على المصنف فى تأكيده هنا بكل مقتضى كون كل فرد مما تقدم مقتضى لظاهر الحال مع أن من جملة ما تقدم ما ليس مقتضى ظاهر حال كتوجيه الخطاب

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٦٩٨/١

لغير المعين وكتنزيل غير المنكر منزلة المنكر وعكسه، وأجيب بأن هذا الذى تقدم إنما هو فى الإسنادى  
الخبرى والكلام فى المسند إليه ولم يتقدم تخريجه على. " (١)

"بالنظر إلى الأمثلة (ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني: التفاتاً) مأخوذ من التفات الإنسان من  
يمينه إلى شماله وبالعكس (كقوله: ) أى: قول امرئ القيس (تطاول ليلك) (١) ...==تقدم التعبير ولا  
اختصاصه بالمسند إليه وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضاً(قوله: بالنظر إلى الأمثلة)  
لأنه مثل بالمسند إليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا فقوله بالنظر إلى الأمثلة متعلق بعلم وفى بعض النسخ  
وبالنظر عطف على بحسب أى بحسب ما علم من مذهبه أنه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر إلى الأمثلة  
حيث مثل بالمسند إليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه فيكون الإطلاق مأخوذاً من مجموع الأمرين  
ما علم من مذهبه والأمثلة(قوله: ويسمى هذا النقل) أى: نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة إلى غيره منها  
مطلقاً التفاتاً(قوله: عند علماء المعاني) اعترض بأن فائدة الالتفات كما يأتى أنه يورث الكلام ظرافة وحسن  
تطرية أى: تجديد وابتداع فيصغى إليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقاً **لمقتضى الحال** فلا  
يكون البحث عنه من علم المعانى بل من علم البديع وحينئذ فالذى يسميه بهذا الاسم أهل البديع لا أهل  
المعانى وأجيب بأنه من مباحث علم المعانى باعتبار اقتضاء المقام لفائده من طلب مزيد الإصغاء لكون  
الكلام سؤالاً أو مدحاً أو إقامة حجة أو غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام  
ظرافة فتسمية ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعانى لا تنافى تسميته بذلك أيضاً عند غيرهم.(قوله:  
مأخوذ) أى: منقول من التفات الإنسان إلخ أى: أن لفظ التفات نقل من التفات الإنسان من يمينه إلى  
يساره إلى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر(قوله: وبالعكس) فيه نظراً؛ لأنه يقتضى أن  
الالتفات الحسى لا بد فيه من تحويل بدنه عن الحالة الأصلية إلى جهة يمينه ثم إلى جهة يساره وأن  
الالتفات الاصطلاحي لا بد فيه من انتقالين ولا يتحقق ذلك إلا بثلاث تعبيرات مع أنه يكفى فى الأول  
تحويل واحد وفى الثانى انتقال واحد فالأولى أن يقول أو بالعكس ويجاب بأن الواو بمعنى أو(قوله: قول  
امرئ القيس)\_\_\_\_\_ (١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٤٤، فى المصباح ص ٣٥،  
والأثم: هو موضع [بفتح الهمزة وضم الميم].. " (٢)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٦٩٩/١

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٧٢٠/١

"والمفعول محذوف دلالة على التعميم...== فى مجرد حذف فى(قوله: والمفعول محذوف) أى: وهو الذى قدره المصنف بقوله الأمر كله. وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات وكما فى قوله تعالى: ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول (١) لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعظيما لاستغفاره وتنبئها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان وذكر السكاكى لالتفات امرئ القيس فى الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفضاعه فنبه فى التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها وله الشكلى فأقامها مقام المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه وخاطبها بتطاول ليلك تسلية أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك فشك فى أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية وفى الثانى على أنه صادق فى التحزن خاطب أولا وفى الثالث على أنه يريد نفسه أو نبه فى الأول على أن النبأ لشدته تركه حائرا فما فطن معه **لمقتضى الحال** فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر فى مجارى أمور الكبار أمرا ونهيا وفى الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة وفى الثالث على ما سبق أو نبه فى الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعير بذلك وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا وبات وبات له وفى الثالث على ما سبق هذا كلامه ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف(قوله: دلالة على التعميم) إما علة لحذف المفعول أى حذف المفعول دلالة على\_\_\_\_\_ (١) النساء: ٦٤.. (١)

"(ورده غيره) أى: غير السكاكى (مطلقا) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا) غير الملاحظة التى أورثها نفس القلب (- قبل، كقوله: ومهمه (١)) أى: مفازة (مغبرة) أى: مملوءة بالغبرة (أرجاؤه) أى: أطرافه ونواحيه؛ جمع الرجا مقصورا (كأن لون أرضه سماؤه) على حذف المضاف (أى: لونها) يعنى: لون السماء، فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه (والإلا)=== لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبه للأصل وذلك

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ١/٧٣٥

مما يورث الكلام ملاحظة ثم إنه إن قصد به المطابقة **لمقتضى الحال** كان من مباحث فن المعاني وإلا صح أن يعد من فن آخر ولذلك يوجد هذا القلب فى التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفى علم البديع (قوله: ورده غيره) أى: وحمل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله: كقوله) أى: رؤية بن العجاج (قوله: ومهمه) أى: ورب مهمه (قوله: أى مفاضة) هى الأرض التى لا ماء فيها ولا نبت سميت مفاضة تفاقولا بأن السالك فيها يفوز بمقصوده أو بالنجاة من المهالك وإلا فهى مهلكة (قوله: بالغبرة) بفتح الغين أى: التراب (قوله: جمع الرجا) المناسب للجمع أن يقول جمع رجا وقوله مقصورا أى: بمعنى الناحية وأما الرجاء بالمد فهو تعلق القلب بمرغوب يحصل فى المستقبل مع الأخذ فى الأسباب (قوله: على حذف المضاف) أى: لأنه لا مناسبة بين لون الأرض وذات السماء حتى يشبه بها فالمشبه به محذوف هو لون السماء (قوله: والاعتبار اللطيف) أى: الزائد على لطافة مجرد القلب (قوله: حتى كأنه) أى لون السماء صار بحيث أى: متلبسا بحالة هى كونه يشبه به لون الأرض فى ذلك أى: فى الغبرة. (قوله: مع أن الأرض) أى: لون الأرض وقوله أصل فيه أى: فى ذلك التشبيه فحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سمائه لون أرضه واعترض\_\_\_\_\_ (١) الرجز لرؤية فى ديوانه ص ٣، والأشباه والنظائر ٢ / ٢٩٦، وخزانة الأدب ٦ / ٤٥٨، وشرح التصريح ٢ / ٣٣٩، والمفتاح ص ١١٣، وشرح عقود الجمان ١ / ٩٨. والمهمه: الأرض القفر والمفاضة.. " (١)

"[أحوال المسند]: [أغراض الحذف]: (أما تركه: فلما مر) فى حذف المسند إليه (كقوله: ) ومن يك أمسى بالمدينة رحله ... (فإنى وقيار بها لغريب) (١) === أحوال المسند أى: الأمور العارضة له من حيث إنه مسند التى بها يطابق الكلام **لمقتضى الحال** (قوله: أما تركه) قد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهناك بالحذف، وإنما بدأ من أحوال المسند بالترك؛ لأن الترك عبارة عن عدم الإتيان به، والعدم فى الجملة سابق على أحوال الحادث (قوله: فلما مر فى حذف المسند إليه) أى من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر وتخيل العدول إلى أقوى الدليلين وضيق المقام بسبب التحسر، أو بسبب المحافظة على الوزن واتباع الاستعمال وغير ذلك (قوله: أمسى بالمدينة رحله) أمسى إما مسندة إلى ضمير من، وجملة بالمدينة رحله خبرها إن كانت ناقصة أو حال إن كانت تامة، وإما مسندة إلى رحله وبالمدينة خبرها أو حال - كذا فى عبد الحكيم (قوله: فإننى وقيار بها لغريب) علة لمحذوف مع الجواب، والتقدير ومن يكن أمسى بالمدينة رحله فقد حسنت حالته وساءت حالتى، وحالة قيار؛ لأننى إلخ، ولا يصح أن تكون الجملة المقرونة بالفاء

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ١ / ٧٥٠



جواباً؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببية هنا، وبهذا ظهر ما قاله الشارح من أن لفظ البيت خبر ومعناه التحسر، وقوله: بها متعلق بغريب، والباء بمعنى فى (قوله: فإنى وقيار إلخ) قدم قيار على قوله لغريب للإشارة إلى أن قياراً- ولو لم يكن من جنس العقلاء- بلغه هذا الكرب، واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار مساوياً للعقلاء فى التشكى منها ومقاساة شدتها بخلاف ما لو أخره فلا يدل الكلام على التساوى؛ لأن فى التقديم أثراً فى الأدلية.\_\_\_\_\_ (١) البيت من الطويل لضابئ بن الحارث البرجمى فى

الأصمعيات ص: ١٨٤ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠، والدرر ٦/ ١٨٢.. (١)

"وأرسوا إنشاء لفظاً ومعنى؛ وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين...== هذا بيان لكمال الانقطاع، وعدم الوصل (قوله: وأرسوا إنشاء إلخ) أى لأنه أمر، وكل أمر كذلك حقيقة، أى وذلك مانع من العطف باتفاق البيانين، باعتبار مقتضى البلاغة، وما يجب أن يراعى فيها. وأما عند أهل اللغة ففيه الخلاف، فالجمهور على أنه لا يجوز، واختاره ابن عصفور. وفى شرح الإيضاح، وابن مالك فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل، وجوزه الصفار وطائفة كأن يقال "حسبى الله ونعم الوكيل" بناء على أن إحدى الجملتين خبر والأخرى إنشاء، ونقل أبو حيان عن سيبويه جواز عطف الجملتين المختلفتين بالاستفهام والخبر، نحو "هذا زيد ومن عمرو" قال بعضهم إن من منع العطف من أهل اللغة، فمنعه بالنظر للبلاغة ومراعاة المطابقة لمقتضى الحال، ومن جوزه فتجوزيه إذا لم تراعى المطابقة لمقتضى الحال، وحينئذ فتجوزيه بالنظر للغة لا بالنظر للبلاغة، فلا خلاف بين الفريقين، وفيه نظر؛ لأن الجائز لغة إذا لم يكن نادراً لا ينافى البلاغة، وإن أراد أن الفصل عند كمال الانقطاع واجب فى مقام ممتنع فى آخر فهذا مما لا يذكره ولم يتعرضوا له أصلاً تأمل. (قوله: وهذا مثال إلخ) هذا جواب عما يقال اعتراضاً على المصنف: "إن الكلام فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب" والجملتان فى البيت الذى مثل به لهما محل من الإعراب؛ لأنهما معمولتان لقال، وحينئذ فالتمثيل غير مطابق. وحاصل ما أجاب به الشارح أن هذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن كونهما معاً لا محل لهما من الإعراب، والحاصل أن كمال الانقطاع نوعان: أحدهما: فيما ليس له محل من الإعراب وهذا يوجب الفصل، والثانى: فيما له محل من الإعراب وهذا لا يوجبه، وهذا المثال من الثانى دون الأول، وحينئذ فهو مثال لمطلق كمال الانقطاع، لا الذى كلامنا فيه وهو ما يوجب الفصل، قال ابن يعقوب بعد كلام قرره: فتحصل مما تقرر أن منع العطف

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٥/٢

بين الإنشاء والخبر له ثلاثة شروط: أن يكون بالواو، وأن يكون فيما لا محل له من الإعراب من الجمل، وألا يوهم خلاف." (١)

"(والبناء على أمر عرفي) أى: وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف (وهو متعارف الأوساط) الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة، ولا فى غاية الفهامة ...==ولا ينقص عنه غير ممكن؛ لأن ذلك موقوف على كون المضاف إليه متحد القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر إطناب وما نقص عنه إيجاز، والمنسوب إليه الإيجاز والإطناب غير متحد فى القدر، بل مختلف، فلذلك تجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر إيجازا وإلى قدر آخر إطنابا، ومن هذا تعلم أن مجرد كونهما نسبيين لا يكفى فى امتناع التعيين والتحقيق، بل لا بد مع ذلك من اختلاف المنسوب إليه كما ذكرنا سابقا(قوله: على أمر عرفي) أى: متعارف بين أهل العرف فى أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية، فيعتبر كل من الإيجاز والإطناب بالنسبة إليه، فما زاد عليه إطناب وما نقص عنه إيجاز- كما قال المصنف بعد.(قوله: أى وإلا بالبناء إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف والبناء عطف على ترك أى: لا يمكن الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، وإلا بالبناء على أمر عرفي؛ لأن البناء على الأمر العرفي أقرب ما يمكن به ضبطهما المحتاج إليه لأجل تمايز الأقسام، وإيضاح ذلك أن تعيين مقدار كل منهما وتحديداه لما كان غير ممكن، وكان الأمر محتاجا إلى شيء يضبطهما فى الجملة، وضبط المنسوب بضبط المنسوب إليه والمنسوب إليه غير منضبط على وجه التعيين كما عرفت طلب أقرب الأمور إلى الضبط وهو الكلام العرفي لينبأ عليه وإنما كان أقرب إلى الضبط؛ لأن أفرادها وإن تفاوتت لكنها متقاربة، ومعرفة مقداره لا تتعذر غالبا، وحيث كان المنسوب إليه وهو الأمر العرفي مضبوطا فى الجملة كان المنسوب أيضا الذى هو الإيجاز والإطناب مضبوطا فى الجملة(قوله: وهو) أى: الأمر العرفي(قوله: متعارف الأوساط) أى: المتعامل به فى عرف الأوساط من الناس(قوله: ولا فى غاية الفهامة) أى: العجز عن الكلام بل كلامهم يؤدى أصل المعنى المراد أعنى المطابقى من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال ولا اعتبار عدمها ويكون صحيح الإعراب، والحاصل أن المراد بالأوساط من الناس العارفون باللغة وبوجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة فيعبرون عن مرادهم." (٢)

"(أى: كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى) عند المعاملات والمحاورات (وهو) أى: هذا الكلام (لا يحمد) من الأوساط (فى باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الأحوال (ولا يذم) أيضا منهم؛

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٤٧٧/٢

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٦٣٠/٢

لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية، وألفاظ كيف كانت، ...==بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال، فإن قلت: إن متعارف الأوساط قد يختلف بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد إحداهما أزيد من الأخرى من غير زيادة فى المعنى، وحينئذ فما المعتبر منهما وإن اعتبرنا لم تتمايز الأقسام قلت: سيأتى رد هذا بأن الأوساط ليس فى قدرتهم اختلاف العبارات بالطول والقصر؛ لأنهم إنما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فعبارتهم محدودة بذلك، واختلاف العبارة بالطول والقصر إنما يكون من البلغاء بسبب تصرفهم فى لطائف الاعتبارات(قوله: أى كلامهم فى مجرى عرفهم) فى بمعنى عند والمجرى مصدر بمعنى الجريان و العرف بمعنى العادة أى: كلامهم عند جريانهم على عاداتهم، أو أن إضافة مجرى للعرف من إضافة الصفة للموصوف أى: كلامهم على حسب عاداتهم الجارية فى تأدية إلخ(قوله: عند المعاملات) متعلق بمحذوف أى: التى تعرض لهم الحاجة إلى تأديتها عند المعاملات والمحاورات أى: المخاطبات أعم من أن تكون تلك المخاطبة فى معاملة أو لا(قوله: أى هذا الكلام) أى: المتعارف بين الأوساط(قوله: من الأوساط) قيد بذلك؛ لأنه قد يحمّد من البليغ؛ لأنه يورده لكونه مقتضى المقام بأن يكون المخاطب من الأوساط(قوله: فى باب البلاغة) أى: بحيث يعد بليغا(قوله: لعدم رعاية مقتضيات الأحوال) أعنى: اللطائف والاعتبارات(قوله: ولا يذم أيضا منهم) أى: بحيث يعد مخلا، وقيد بقوله منهم: للاحتراز عن البلغاء، فإن كلام الأوساط قد يذم بالنسبة لهم إذا لم تراعى فيه مقتضيات الأحوال، وتقييد الشارح بالأوساط اندفع ما يقال: إن كلام أهل العلم كان رتبة وسطى بين الإيجاز والإطناب، فإما أن يكون هو المساواة أو لا، فإن كان هو المساواة فهى محمودة إن طابقت **مقتضى الحال**، ومذمومة إن لم تطابقه؛ لأن كل ما خرج عن أصل البلاغة التحق بأصوات البهائم- فكيف يقول المصنف إن كلام الأوساط. (١)

"بينهما عموم من وجه (وفيه نظر؛ لأن كون الشيء أمرا نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) إذ كثيرا ما تحقق معانى الأمور النسبية، وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوة، والأخوة، ...==وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر، ويلزم من كون الإيجاز له معنيان أن يكون الإطناب كذلك، لكنه ترك ذلك لانسحاق الذهن إليه مما ذكره فى الإيجاز(قوله: عموم من وجه) أى: وخصوص كذلك؛ وذلك لأن كون الكلام أقل من متعارف الأوساط أعم من أن يكون أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أو لا، وكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أعم من أن يكون أقل من متعارف الأوساط أو لا فيتصادقان فيما إذا كان

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٦٣١/٢

الكلام أقل من عبارة المتعارف، ومن مقتضى المقام جميعا كما إذا قيل: رب شخت بحذف حرف النداء وياء الإضافة فإنه أقل من **مقتضى الحال** لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكي من إمام الشيب وانقراض الشباب، وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهي: يا ربى شخت بزيادة حرف النداء وياء الإضافة، وينفرد المعنى الأول دون الثاني فى قوله إذا قال الخميس أى: الجيش نعم بحذف المبتدأ فإنه أقل من عبارة المتعارف، وهي هذه نعم فاغتنموها، وليس من مقتضى المقام؛ لأن المقام لضيقه يقتضى حذف المبتدأ. وكما مر فى نحو. قولك للصياد: غزال عند خوف فوات الفرصة فإنه أقل من المتعارف وهو هذا غزال، وليس بأقل مما يقتضيه المقام؛ لأنه يقتضى هذا الاختصار وينفرد المعنى الثاني دون الأول فى قوله تعالى رب إني وهن العظم مني (١) فإن المقام يقتضى أكثر منه كما مر والمتعارف أقل منه كما لا يخفى، فلا يخفى عليك إجراء هذه النسبة أعنى نسبة العموم والخصوص من وجه بين الإطناب على التفسيرين له، وكذا بين الإيجاز بالمعنى الثانى وبين الإطناب بالمعنى الأول. (قوله: وفيه نظر) أى: فيما ذكره السكاكى أولا وثانيا (قوله: لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) أى: لا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف أى: والمتبادر من كلام السكاكى أن كون الشيء نسبيا يقتضى تعسر بيان معناه بالتعريف (قوله: وتعرف بتعريفات إلخ) \_\_\_\_\_ (١) مريم: ٤.. " (١)

"(أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد...== أنه ليس بصواب؛ لأنه نظر فيه ولم يجب عنه وعدل إلى غيره، ويقتضى أيضا أن هذا الكلام الذي أتى به ليس بصواب بل أقرب إليه من غيره وليس هذا مرادا، وأجيب بأن أفعل ليس على بابه بل المراد القريب للصواب، والمراد بقربه للصواب تمكنه منه، وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشيء عن كونه إياه كقوله تعالى: اعدلوا هو أقرب للتقوى (١) فإن العدل من التقوى داخل فيها لا أنه قريب إليها فقط (قوله: أن يقال) أى: فى ضبط الإيجاز والإطناب (قوله: المقبول من طرق التعبير إلخ) خرج الإخلال والتطويل والحشو مفسدا أو غير مفسد فإن هذه وإن كانت طرقا للتعبير عن المراد إلا أنها غير مقبولة، وحاصل ما أشار إليه المصنف منطوقا ومفهوما أن هنا خمس طرق؛ لأن المراد إما أن يؤدى بلفظ مساو له أولا، والثاني إما أن يكون ناقصا عنه أو زائدا عليه، والناقص إما واف أو غير واف، والزائد إما لفائدة أو لا، فهذه خمسة المقبول منها ثلاثة وهي ما أدى بلفظ مساو أو بناقص مع الوفاء أو بزائد لفائدة، وما أدى بناقص بلا وفاء وهو الإخلال غير مقبول، وما أدى بزائد لا لفائدة غير مقبول وفيه قسمان الحشو والتطويل فصارت الطرق ستة ثلاثة مقبولة وهي المساواة والإيجاز والإطناب

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٦٣٦/٢

وثلاثة غير مقبولة وهى الإخلال والتطويل والحشو، ثم إن المراد بتلك الطرق مقبولة أو غير مقبولة بالنظر للتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا أو من الأوساط، فلا يرد أنه إن أريد بقبول الطرق الثلاثة الأول القبول مطلقا أى: سواء كان من البليغ أو من الأوساط، فالزائد والناقص الوافي غير مقبولين من الأوساط، لأنهما خروج عن طريقهم لغير داع وإن أريد القبول من البليغ فليس المساوي والناقص الوافي مقبولين منه مطلقا، بل إذا كان ذلك لداع، ويمكن الجواب أيضا باختيار الشق الثانى. وأن المصنف اتكل في عدم التقييد بالبليغ للعلم به من كون الكلام في أساليب البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى

**الحال.** (١) المائدة: ٨.. " (١)

"الفن الثانى علم البيان تعريف علم البيان: قدمه على البديع للاحتياج إليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع، (وهو علم) ...==الفن الثانى علم البيان الفن عبارة عن الألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على مقدمة إلخ، فإن جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج لتقدير مضاف أى: مدلول الفن الثانى علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان، وإن جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الإدراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق. (قوله: قدمه على البديع) أى: أتى به مقدما عليه لا أنه كان مؤخرا عنه ثم قدمه، وتقدم فى أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان، وحاصله أنه قدم المعانى على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التى هى مرجع علم المعانى معتبرة فى علم البيان مع زيادة شىء آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة (قوله: للاحتياج إليه فى نفس البلاغة) الأنسب بما بعده أن يقول: لتعلقه بالبلاغة وتعلق البديع بتوابعها وإنما كان علم البيان محتاجا إليه فى نفس البلاغة؛ لأنه يحتز به عن التعقيد المعنوى كما سبق وهو شرط فى الفصاحة وهى شرط فى البلاغة وشرط الشرط شرط، والحاصل أن الاحتراز عن التعقيد المعنوى مأخوذ فى مفهومها بواسطة أخذ الفصاحة فيه والاحتراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء إلا بهذا العلم، فما قاله بعضهم من أن علم البيان يحتاج إليه فى نفس البلاغة فى الجملة لا أنه لا تتم بلاغة كلام بدون أعمال علم البيان، إذ الكلام المركب من الدلالة المطابقة لا يحتاج فى تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعانى، إذ لا حاجة إلى علم البيان فى الدلالة المطابقة كما ستعرف فليس بشىء؛ لأن المقصود احتياج بلاغة الكلام إلى علم البيان لا إلى أعماله، ولا

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٦٤١/٢

شك أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن إلا بعلم البيان (قور ه: وتعلق البديع بالتوابع) أى: توابع البلاغة؛". (١)

"أى: المدلول عليه بكلام مطابق **لمقتضى الحال** (بطرق) وتراكيب (مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) أى: على ذلك المعنى؛ ...== (قوله: أى المدلول عليه إلخ) قيد بهذا إشارة إلى أن اعتبار علم البيان إنما هو بعد اعتبار علم المعانى، وأن هذا من ذاك بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن علم المعانى علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق **لمقتضى الحال** وعلم البيان علم يعرف به إيراد المعنى بكلام مطابق **لمقتضى الحال** بطرق مختلفة، مثلاً إذا كان المخاطب ينكر كون زيد مضيفاً، فالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة أو أوضح أو خفية أو أخفى، نحو: إن زيدا لمضيفاً، أو لكثير الرماد، أو لمهزول الفصيل، أو لجبان الكلب، إفادتها لذلك المعنى بدلالة المطابقة كالمثال الأول من وظيفة علم المعانى وإفادتها له بغيرها من وظيفة علم البيان (قوله: بطرق إلخ) يستفاد منه أنه لا بد فى البيان بالنسبة لكل معنى من طرق ثلاثة على ما هو مفاد الجمع ولا بعد فيه؛ لأن المعنى الواحد الذى نحن بصددده له مسند ومسند إليه ونسبة لكل منها دال يجرى فيه المجاز، فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة، واختلاف الطرق فى الوضوح والخفاء كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها، فتقييد إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة له. اه. أطول. (قوله: وتراكيب) عطف تفسير (قوله: مختلفة فى وضوح الدلالة عليه) أى: سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه، فمثال إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح من الكناية أن يقال فى وصف زيد مثلاً بالجود: زيد مهزول الفصيل، وزيد جبان الكلب، وزيد كثير الرماد، فهذه التراكيب تفيد وصفه بالجود من طريق الكناية؛ لأن هزال الفصيل إنما يكون بإعطاء لبن أمه للضيفان، وجبن الكلب لإلفه للواردين عليه من الأضياف بكثرة فلا يعادى أحداً، وكثرة الرماد من كثرة إحراق الحطب للطبخ من أجل كثرة الضيفان، وهذه الطرق مختلفة فى الوضوح، فكثرة الرماد أوضحها فيخاطب به عند المناسبة كأن يكون المخاطب لا يفهم بغير ذلك، ومثال." (٢)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٥/٣

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٨/٣

"ما كان من هذا الضرب) أى: من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) أى: لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل (ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد) ...==تلك الأمور وهى حصول شيء يترتب عليه المنافع، فيحصل السرور به وتنسى عاقبة أمره، ثم يذهب ذلك الأمر بسرعة.(قوله: ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه؛ لأن المتبادر من الضمير عوده إلى خصوص ما كان التركيب فيه من أمور كثيرة، فلذا أظهر، والحاصل: أن بلاغة التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيدا غريبا سواء كان وجه الشبه فيه تركب من أمور كثيرة أو لا وسواء ذكرت الأداة أو حذفت، وحينئذ إطلاق البليغ على التشبيه الذى حذفت أداته إطلاقا شائعا طريقة لبعضهم، وإلا فهو يسمى مؤكدا كما يأتى. وقول المصنف: ما كان من هذا الضرب: ليس المراد أنه من أفراد هذا الضرب، بل المراد أنه نفس هذا الضرب كما علمت، وحينئذ فالأوضح أن يقول: والتشبيه البليغ هو هذا الضرب، ثم إن المراد بالبليغ هنا: الواصل لدرجة القبول فهو من البلوغ بمعنى الوصول، أو اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغة بمعنى اللطف والحسن مجازا لا من البلاغة المصطلح عليها؛ لأنه إنما يوصف بها الكلام والمتكلم لا التشبيه، ولا يقال: يصح إرادة المصطلح عليها باعتبار الكلام الذى فيه التشبيه؛ لأننا نقول بلاغته حينئذ باعتبار المطابقة لمقتضى الحال، ولا وجه لاختصاص الغريب بالبليغ حينئذ، إذ ربما كان القريب المبتذل مطابقا لمقتضى الحال كما إذا كان الخطاب مع شخص يقتضى حاله تشبيها مبتذلا لبلادته وسوء فهمه، فلا يكون الغريب بليغا بل القريب المبتذل - كذا قرر شيخنا العدوى.(قوله: لغرابته) علة لتسمية هذا الضرب بليغا، فالغربة موجبة للبلاغة فكل ما كان غريبا كان بليغا، إذ لا يخفى أن المعانى الغريبة أبلغ وأحسن من المعانى المبتذلة(قوله: ولأن نيل الشيء) أى: حصوله بعد طلبه ألد أى: والغريب المذكور لا ينال إلا بعد التأمل والطلب، وهذا عطف على قوله لغرابته(قوله: ألد) أى: من حصوله بلا طلب، ثم إن هذا لا ينافى ما تقدم فى باب حذف المسند من أن حصول النعمة الغير المترتبة ألد لكونه رزقا من حيث لا يحتسب؛ لأن الطلب لا ينافى؛ الحصول الغير المترقب، لأنه يمكن." (١)

"(والترشيح أبلغ) من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح ...==المستعار منه وهو الأسد الحقيقى فيكون ترشيحا (وقوله: أظفاره لم تقلم) يحتمل أن المراد ليس ذلك الأسد من الجنس الذى تقلم أظفاره فيكون ترشيحا أيضا؛ لأن الأسد الحقيقى هو الذى ليس من شأنه تقليم الأظفار، ويحتمل أن المراد مجرد نفى تقليم أظفاره، وحينئذ فيحتمل أن يكون النفى منصبا على المبالغة؛ لأن التقليم مبالغة القلم أى أن أظفاره انتفت المبالغة فى تقليمها، ولا شك أن هذا ملائم للأسد المجازى وهو الرجل الشجاع فيكون

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢١٤/٣



تجريداً، ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المبالغة فى النفى؛ لأن نفى المبالغة يرد كثيراً فى كلام العرب مراداً منه المبالغة فى النفى، وحينئذ فالمعنى أظفاره انتفى تقليمها انتفاء مبالغاً فيه، ولا شك أن هذا مما يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقى نظير ما قيل فى قوله تعالى: وما ربك بظلام للعبيد (١) إن هذا من المبالغة فى النفى أى: انتفى الظلم عن المولى انتفاء مبالغاً فيه، لا من نفى المبالغة، وإلا لاقتضى ثبوت أصل الظلم لله وهو محال: فيكون هذا ترشيحاً إذا علمت هذا فقول الشارح: هذا ترشيح المشار إليه ما بعد مقذف بقرينة عدم تفسيره، أما جعل له لبد ترشيحاً فظاهر، وأما جعل قوله: أظفاره لم تقلم ترشيحاً، فبالنظر للاحتمال الأول أو الاحتمال الأخير، وأما قوله: مقذف، فقد علمت أنه لا يصلح أن يكون ترشيحاً، بل هو إما تجريد أو مشترك فلا يجعل تجريداً ولا ترشيحاً (قوله: والترشيح) أى: الذى هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله: أبلغ) أى: أقوى فى البلاغة وأنسب بمقتضى الحال، وليس المراد أنه أقوى فى المبالغة فى التشبيه؛ لأنه معلوم من ذكر حقيقته فلا يحتاج للنص عليه، وإنما كان أقوى فى البلاغة؛ لأن مقام الاستعارة هو حال إيراد المبالغة فى التشبيه والترشيح يقوى تلك المبالغة فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعارة وأحق بذلك المقتضى من الإطلاق ومن التجريد لعدم تأكيد مناسبتها لحال الاستعارة. اه يعقوبى. وحاصله أن الترشيح أقوى فى بلاغة الكلام بمعنى أنه موجب لزيادة بلاغته؛ لأنه أنسب بمقتضى الحال على ما بينه، وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبلغ كلامه \_\_\_\_\_ (١) فصلت: ٤٦.. (١)

"الفن الثالث [علم البديع] [تعريفه] (وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى: يتصور معانيها، ويعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة، والمراد بالوجوه ما مر فى قوله: ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسناً وقبولاً، وقوله (بعد رعاية المطابقة) لمقتضى الحال (و) رعاية (وضوح الدلالة) أى: الخلو عن التعقيد المعنوى ...=== الفن الثالث [علم البديع] (قوله: وهو علم) المراد به هنا الملكة؛ لأنها هى التى تكون آلة فى معرفة الوجوه المحسنة، أى فى تصورهما وفى التصديق بضبط أعدادها وتفصيلها. (قوله: يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يعرف به الأمور التى يصير بها الكلام حسناً. (قوله: أى يتصور إلخ) تفسير لقوله: يعرف، أشار به إلى أن المراد بالمعرفة هنا تصور معانى تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفصيلها، فالمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق، فيعرف بذلك العلم أن الأمور المحسنة عدتها كذا وأن الوجه الفلانى يتصور بكذا، وليس المراد بالمعرفة هنا الإدراكات الجزئية المتعلقة بالفروع المستخرجة من القواعد كما سبق فى المعانى والبيان؛ لأنه لا قواعد لهذا العلم حتى يستخرج منها فروع، وما قالوه من

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٣/٣٧٥

أن لكل علم مسائل فإنما هو في العلوم الحكمية، وأما الشرعية والأدبية فلا يتأتى ذلك في جميعها، فإن اللغة ليست إلا ذكر الألفاظ، وكذلك علم التفسير والحديث، فعلمت من هذا أن المراد بالعلم- في قول المصنف- علم الملكة وليس المراد به القواعد ولا التصديق بالقواعد، انظر عبد الحكيم.(قوله: بقدر الطاقة) أشار بهذا إلى أن الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معين لا يمكن زيادتها عليه(قوله: والمراد بالوجوه ما مر إلخ) أشار بهذا إلى أن الإضافة في قوله: وجوه تحسين، للعهد، وحينئذ فصح التعريف واندفع أن يقال: إن الوجوه المحسنة للكلام مجهولة والتعريف بالمجهول لا يفيد، فأشار الشارح بقوله: والمراد .. إلخ إلى أنه لا جهل في التعريف؛". (١)

"إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين. والظرف- أعنى قوله: بعد رعاية- ...==لأن الإضافة هنا للعهد، فكأنه يقول: علم يعرف به الأوجه المشار إليها فيما تقدم، وهى الوجوه التى تحسن الكلام وتورثه قبولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة، وعلى هذا فقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة تأكيد وبيان لما تقدم، فقول الشارح (إشارة إلى أن هذه الوجوه إلخ) المراد زيادة إشارة وتنبيه على أن هذه الوجوه إلخ، وإلا فجعل الوجوه إشارة لما سبق فيه تنبيه على ما ذكره، وإشارة أيضاً إليه تأمل.(قوله: بعد رعاية المطابقة) أى: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فال فى المطابقة إما للعهد أو عوض عن المضاف إليه (وقوله: بعد رعاية المطابقة) أى: المعلومة بعلم المعانى، ولو قال بعد رعاية البلاغة كان أخصر. (وقوله: ورعاية وضوح الدلالة) أى: وبعد رعاية وضوح الدلالة المعلومة بعلم البيان.(وقوله: أى الخلو عن التعقيد المعنوى) تفسير لوضوح الدلالة، وأما الخلو عن التعقيد اللفظى فهو داخل فى قوله بعد رعاية المطابقة لأن المطابقة لا تعتبر إلا بعد الفصاحة وهى تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظى، وحاصل كلامه أن تلك الأوجه إنما تعد محسنة للكلام إذا أتى بها بعد رعاية الأمرين:الأمر الأول: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهذا يتضمن الخلو عن ضعف التأليف المبين فى النحو، والخلو عن الغرابة المبين فى اللغة، والخلو عن مخالفة القياس المبين فى الصرف، والخلو عن التنافر المدرك بالذوق، وذلك لأن المطابقة لا عبرة بها إلا بعد الفصاحة، والفصاحة تتوقف على الخلو عن هذه الأمور المبين بعضها فى تلك العلوم والمدرك بعضها بالذوق.والأمر الثانى: وضوح الدلالة المبين فى علم البيان، ولما كان المبين فى الفن الثانى هو ما يزول به التعقيد المعنوى، فسر الشارح وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوى، ولم يفسره بالخلو عن

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٥/٤

التعقيد المعنوي واللفظي، وأدخلناه فيما توقفت عليه المطابقة من أمر الفصاحة لعدم بيانه في الفن الثاني(قوله: إنما تعد محسنة إلخ) أى وإلا كانت كتعليق. " (١)

"بخفاء الدلالات وركاكة المعنى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعانى على سجيته فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر. وحين رتب الحريرى- مع كمال فضله- فى ديوان الإنشاء ...==أى: قصد فيها إلى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية، وحاصل ذلك أنه إذا كان المحسن اللفظي أو البديعي مطلقا هو المقصود بالذات كانت الألفاظ متكلفا فيها مطلوبة ويتحقق فى ضمن ذلك الإخلال بما يطلب للمعاني من الاعتبارات المناسبة **لمقتضى الحال**، فتكون تلك المطالب غير مرعية فى تلك المعانى، إذ المقصود بالذات الألفاظ البديعية وإيجادها لا الحسن المعنوي، وربما لم تخل الألفاظ حينئذ من خفاء الدلالة حيث تكون كناية أو مجازا، ومن ركاكة حيث تكون حقيقة بآلا يراعى فيها الاعتبار المناسب، فتكون الألفاظ البديعية فى تلك المعانى: كغمد من ذهب ركب على سيف من خشب، أو كثياب فاخرة على ذات مشوهة، وأما إذا كان المقصود بالذات إفادة المعنى كانت الألفاظ غير متكلفة، بل تأتى بها المعانى حيث تركت على سجيته التى تنبغى لها من المطابقة **لمقتضى الحال**؛ لأن ما بالذات لا تكلف فيه وإذا لم يتكلف جاء الكلام باشماله على ما يقتضيه الحال حسنا حسنا ذاتيا فإذا جاء حسن زائد على الذاتى وهو البديعي صار ذلك الحسن البديعي تابعا للذاتى فيزداد الحسن الذاتى بالحسن البديعي(قوله: بخفاء الدلالات) أى: إذا كانت الألفاظ مجازات أو كنايات (وقوله: وركاكة المعنى) أى: إذا كانت الألفاظ حقائق(قوله: فيصير) أى: اللفظ وفى نسخة فتصير بالتاء الفوقية أى: الألفاظ البديعية(قوله: بل الوجه) أى: الطريق (وقوله: أن تترك المعانى) أى: الواقعة والحاضرة عنده(قوله: ألفاظا تليق بها) أى: من حيث اشتمالها على **مقتضى الحال**(قوله: وعند هذا) أى عند الإتيان بالألفاظ التى تليق بالمعانى(قوله: والبراعة) مرادف لما قبله (وقوله: الكامل) أى: فى البلاغة (وقوله: من القاصر) أى: فيها؛ وذلك لأن مقتضيات الأحوال التى يشتمل الكلام عليها لا تنضبط لكثرتها، وكلما كثرت رعايتها ازداد الكلام بلاغة(قوله: فى ديوان الإنشاء) أى: حين رتب كاتباً عند الملك يكتب المراسلات للملوك والوزراء والعلماء.. " (٢)

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٦/٤

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢١٩/٤

"ولهذا قال قاضى قم حين كتب إليه صاحب أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم والله ما عزلنى إلا هذه السجعة. [خاتمة]: [فى السرقات الشعرية وما يتصل بها] للفن الثالث (فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح (وغير ذلك) مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاى وإنما قلنا: أن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا؛ ...===(قوله: ولهذا) أى: لأجل أن بين الحالين بونا بعيدا(قوله: حين كتب إليه صاحب) أى: ابن عباد وزير الملك(قوله: ما عزلنى إلا هذه السجعة) أى: لأنه لا غرض له فى عزلى ولا حامل له عليه إلا ذكر هذه السجعة فهى المقصودة دون المعنى، فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا. اه سم. وحاصله أن صاحب أراد أن يجانس بين قم الذى هو فعل أمر، وبين قم الذى هو اسم مدينة، فلما لم يتيسر له معنى مطابق **لمقتضى الحال** واقع فى نفس الأمر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل لقاضى تلك البلدة، فكتب إليه البيت المذكور، فتأمل القاضى وقال: إنه لا غرض له فى المعنى وهو العزل وأنه لا يناسب حاله بلا سبب ولا حال الملك فصار الكلام كالهزل، ثم تظن وقال: والله ما عزلنى إلا هذه السجعة. [خاتمة فى السرقات الشعرية]: أى: يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول، هذا هو المراد فصار المبحوث عنه فيها يتوهم أنه ظرف لها. قال فى الأطول: وخص السرقة الشعرية بالذكر؛ لأن أكثر السرقة يكون فيها فلا ينافى أن السرقة تكون فى غير الشعر أيضا ولعله أدخل ذلك فى قوله وما يتصل بها. اه. (قوله: مثل الاقتباس إلخ) وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات الشعرية كون كل من القبيلين فيه إدخال معنى كلام سابق فى لاحق(قوله: مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاى) قال فى الأطول: جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع." (١)

"لأن المصنف قال فى الإيضاح فى آخر بحث المحسنات اللفظية: هذا ما تيسر لى بإذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن وبقيت أشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الأبواب ...===(أن كلا مما يجب فيه مزيد الاحتياط(قوله: لأن المصنف قال فى الإيضاح) أى الذى هو كالشرح لهذا المتن(قوله: من أصول) أى: مسائل(قوله: وبقيت أشياء إلخ) هذا ظاهر فى كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجة عنه، وإلا فلا وجه للتعبير بالبقاء، ولا بقوله فى علم البديع إلخ، وكذا قوله: والثانى ما لا بأس بذكره لاشتماله إلخ: فإن هذا ظاهر فى تعلق الخاتمة بهذا الفن(قوله: وهو) أى: الباقي

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٢١/٤

قسمان(قوله: ما يجب ترك التعرض له) أى: ما يجب ترك عده من هذا الفن وإن ذكره ذلك البعض، ووجب ترك عده من هذا الفن: إما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلاً، وإنما يعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسناً غير ذاتي، وهذا قسمان: -الأول: ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما فى الجنس الخطى كما فى: يسقين ويشفين، وكما فى أبيات لقصيد أو رسالة حروفها كلها منقوطة أو غير منقوطة، أو حرف بنقط وحرف بدون، أو كلمة بنقط كل حروفها والأخرى بدون نقط، وإنما لم يكن فى هذا حسن؛ لأن هذا يرجع للشكل المرئى لا للمسموع، والحسن المسموع هو المعتبر، ومع ذلك لا يتعلق به غرض البلغاء غالباً، والثانى من قسمى هذا القسم: ما لا يسلم كونه حسناً أصلاً، بل البلغاء جازمون بإخراجه عن معنى الحسن وذلك كذكر موصوف، ثم يذكر له أوصاف عديدة كأن يقال: جاءنى زيد عاقلاً تاجراً كبير السن عالماً باللغة، ونظيره من القرآن: هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام (١) إلخ، فهذا مما يجزم بأنه لا يعد من المحسنات، وإما لكونه راجعاً إلى تحسين الكلام، لكن ذكر فيما تقدم فى الإطناب والإيجاز والمساواة كالتذليل والتكميل والإرصاء، فقد تقدم أن بعض هذه الأشياء قد يكون من المحسنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها **لمقتضى الحال**، فذكرها هنا خلو عن الفائدة لتقدم صورتها.\_\_\_\_\_ (١) الحشر: ٢٣.. " (١)

"ختم الله تعالى لنا بالحسنى ويسر لنا الفوز بالذخر الأسنى بحق النبى وآله الأكرمين، والحمد لله رب العالمين.===وعذابهم والنبد إليهم وإسقاط عهدهم ولما انتهت إلى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل: لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤف رحيم (١) فوصفه بما لا عذر لأحد يستمعه فى ترك اتباعه ثم أمره بالاكتماء بالله والتوكل عليه إن أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه الألفاظ من النهاية فى الحسن؛ لأنها غاية فى المطابقة **لمقتضى الحال** وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسئول ووصفه بالصفات العظام؛ لأن ذلك أدعى للقبول ثم قيد المسئول بأنه هو الذى لا يكون للمغضوب عليهم ولا الضالين إظهاراً للاختصاص وتعريضاً بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للداعين(قوله: بالحسنى) أى: بالحالة الحسنى وهو الموت على الإيمان لأنه يترتب عليها كل أمر حسن(قوله: بالذخر الأسنى) هو بالذال المعجمة وهو ما يكون فى الآخرة بخلاف ما يكون فى الدنيا فإنه بالذال المهملة.وقد انتهى ما أردت جمعه ولله الحمد والمنة ونسأل مولانا الكريم الوهاب أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به كما نفع بأصوله وأن يختم بالصالحات أعمالنا ويبلغنا فى الدارين

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٢٢٢/٤

آمالنا. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. قال جامعه الفقير محمد الدسوقي: فرغ جمعه  
لثمانية وعشرين من شهر شوال سنة ألف ومائتين وعشر من الهجرة النبوية. \_\_\_\_\_ (١) التوبة:  
١٢٨.. (١)

"١٣٧ - المقتضب للمبرد. تحقيق: الشيخ عضيمة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م. ١٣٨ - مقتضى الحال  
بين البلاغة القديمة والنقد الحديث لإبراهيم الخولى - دكتوراة بكلية اللغة العربية بالقاهرة. - ن- ١٣٩ -  
نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز - تحقيق: د. بكرى شيخ أمين - ط دار العلم للملايين. ١٤٠ - النهاية فى  
غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي / ط ٢ / دار الفكر/  
١٣٩٩ ١٩٧٩ م. - هـ - ١٤١ - هدية العارفين - لإسماعيل باشا البغدادى. ١٤٢ - وفيات الأعيان لأحمد  
بن محمد بن خلكان. تحقيق: د. إحسان عباس / طبع دار الثقافة - بيروت. - ى - ١٤٣ - اليتيمة للثعالبي.  
تحقيق: محبى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.. (٢)

"لا ريب بعد السعد لاشيء فاخر ... وقد قرحت بالدمع منا المحاجر لقد غبت يا شمس الكمال  
فأرعدت ... فرائصنا والحزن للقلب فاطروفاضت مياه الدمع منا فما لنا ... وحقق قلب بعد فقدك صابروليل  
الشقا فينا اكفهر ظلامه ... وضائق علينا بالفراق السرائرتبك المعالي بعد بعدك حسرة ... كما لبست  
ثوب الحداد المفاخرايا لودعيا كان الدهر سيذا ... ومن كفه للجود هام وهامر عليك من الرحمان أضعاف  
رحمة ... ورضوانه ما ناح في الروض طائروما قال بالأحزان فيك مؤرخ ... فلا ريب بعد السعد لا شيء  
فاخروقد خلف لنا آثارا أدبية أوسع من السابقين رجل سبقت لنا ترجمته وإطراء فضله في باب التاريخ  
(ص ٢٣ - ٢٤) نيقولا الترك فان طول باعه في الآداب ليس دونه في التاريخ ولدينا من نظمه الرائق ونثره  
المسجع الفائق ما يشهد له بالتقدم بين آل عصره. وفي مكتبتنا الشرقية نسختان من ديوانه تنيف النسخة  
على ٤٠٠ صفحة ترى فيه كل مضامين الكتابة في الرثاء والمدح والوصف والهجو والمزاح. وقد عارض  
أصحاب المقامات فوضع منها إحدى عشرة مقامة نسبها إلى راو دعاه الحازم ومسفار فكه سماه أبا  
النوادر. وفي كتابنا علم الأدب (١: ٢٧٨) مقامة منها وهي الأولى المدعوة بالديرية نسبة إلى دير القمر  
قدمها المؤلف للأمير بشير وأودعها من حسن التعبير وبديع اللفظ وبلغ المعاني ما يدل على براعته في  
فنون الإنشاء. أما شعره فمنسجم سهل المأخذ مطابق لمقتضى الحال مع كثرة التنفن في النعوت والأوصاف

(١) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٣٠٦/٤

(٢) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني محمد بن أحمد الدسوقي ٣٨٢/٤



وفيه مع ذلك بعض الضعف إذ نبغ في الشعر بجودة قريحته دون الدرس على أستاذ يلقنه ومعلم يرشده. وها نحن نثبت هنا شيئاً من شعره لإفادة القراء وتنويعها بحسن صفاته فمن لك قوله في مدح الأمير بشير وهي أول قصيدة قالها فيه: دنا البشر المجيد المستصاب ... وأشرق في معاليه الشهابوتم لنا المنى بمزيد أمن ... به زال العنا والاضطراب إلى أن قال: له في المشكلات حميد رأي ... وحزم لم يزغ عنه الصوابيلي الهيجاء في عزم شديد ... لديه لانت الصم الصلابكماء الحرب عند لقاءه فرت ... كما فرت من الليث الذباب وإن خفت بنور سواه صاحت ... غشا الضرغام وانقض العقاب. (١)

"نمط الكتاب وأبوابه: قد قلنا في طريقة الكتاب؛ أما تأليفه وأسلوبه ونمطه فإننا لم نأل جهداً في البحث والتنقيب، ولم نأخذ في أمرنا بالرسلة، ولا استوطناً منه الهين الهين؛ بل طاولنا ما طال من التعب، وصابرنا ما يعز عليه الصبر من الضجر، وما زلنا نرد النفس على مكروهاها حتى استقرت، فلم نترك كتاباً يمكن أن يستفاد منه حرف مما نحن بسبيله إلا قرأناه في طلبه ١، وحملنا على النفس ما يكون من نصبه، وهذا أمر كما ترى متطاول، ومنال ولكن لم نجد له لبعده من متناول، ثم إن مواد هذا التاريخ إذ لم يتولها الكاتب بالذهن الشفاف، ولم يعتبرها بالفطنة النفاذة حتى يكون لغييبها كالعراف، فقلما تجتمع إلا متفرقة في طلب مواضعها، منازعة إلى منازعها؛ لأنها في أصلها غير كاملة النسق، ولا قريبة المتسق؛ ومن تحرى ما تحريناه من ذلك يقف من تاريخ الأدب على غور بعيد. ولم نبالغ في تهذيب العبارة، ولا تدقيق المعاني، ولا تنقيح الألفاظ؛ إذ كان سبيل التاريخ أن لا يجيء عن طبقة واحدة من الناس، فبالحري لا يوضع لطبقة واحدة منهم، وحسبنا من البلاغة أن يكون كتبنا **لمقتضى الحال**. ولم نستكثر من الأمثلة "والمختارات"؛ رغبة منا عن حشو الكتاب بما لا فائدة فيه إلا تعذيب حجمه، وتذويب نجمه؛ إذ كان ذلك لا يغني شيئاً في مادة التاريخ إلا قليلاً منه يستوفى به حق النقد، ويدل ببعضه على أثر من آثار ما نحن فيه، والأمثلة مطروحة في طرق النظر من كل كتاب، وقد ابتدئنا المتأخرون حتى لم يعد من دونها حجاب ٢. وكذلك ضربنا صفحا عن الروايات الضعيفة، والمبالغات السخيفة، وما اعترضنا من التكاذيب والتهاول إلى ما يدل في تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وبالغنا في التثبت والتحقيق وتصفح الآراء وتجريح النقلة والرواة، مقتصدين في الثقة بهم، معتدلين في التهمة لهم، لا نتجاوز مقدار ١ اصطلاح بعض المتأخرين على أن يذكروا في مؤلفاتهم أسماء الكتب التي ينقلون عنها؛ ويعينون مواضع النقل ليخرجوا من تبعه ما ينقلون إذا كان خطأ، فيلقون ذلك على الكتاب زيادة في حسنات مؤلفه ١. وقد كان سبيل الرواية

(١) تاريخ الآداب العربية في القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين لويس شيخو ٤٠/١



عند محققى المتقدمين أن يذكر الرواية سنده في كل ما يرويه للقطع بصحته أو فساده، إذ العدالة شرط في الصحة؛ فإن لم يذكر أنه روي عن فلان عن فلان إلخ يسميهم، لم تعرف عدالة المروي عنهم، ولا يوثق بصحة ما يرويه؛ وبذلك لا يكون ذكر السند إلا لإثبات الصحة، وسيأتيك هذا البحث مستفيضا. أما نحن فلما لم يكن لنا سند. وكنا نستعجن أن نثبت شيئا لا نمخض الرأي فيه ولا نثق بصحته بعد تقدم النظر، دون أن ننبه عليه إذا مست الضرورة إلى إثباته فقد أهملنا ذكر الكتب؛ لأن ذلك تطويل من غير طائل؛ ولأننا نبسط كل معنى نأخذ فيه، ولم نعين مواضع ما ننقله لأن علينا تبعته. ٢. لعلنا نتبع هذا التاريخ بكتاب "القرائح العربية" الذي انتقينا فيه عيون الكلام نظمه ونثره إن شاء الله! قلت: وكم كان للمؤلف - رحمه الله - من آمال أعجله الموت دون تمامها؛ ومن بينها هذا الكتاب!." (١)

"البلاغة البلاغة في اللغة (الوصول والانتهاء) يقال بلغ فلان مراده - إذا وصل إليه، وبلغ الركب المدينة - إذا انتهى إليها (١) ومبلغ الشيء منتهاهو بلغ الرجل بلاغة - فهو بليغ: إذا أحسن التعبير عما في نفسه وتقع البلاغة في الاصطلاح: وصفا للكلام، والمتكلم فقط ولا توصف «الكلمة» بالبلاغة، لقصورها عن الرسول بالمتكلم إلى غرضه، ولعدم السماع بذلك. بلاغة الكلام بالبلاغة في الكلام: مطابقته لما يقتضيه حال الخطاب (٢) - مع فصاحة ألفاظه «مفردا ومركبا». (١) البلاغة هي تأدية المعنى الجليل واضحا بعبارة صحيحة فصيحة: لها في النفس أثر خلاب، مع ملاءمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه، والاشخاص الذين يخاطبون والبلاغة مأخوذة من قولهم، بلغت الغاية إذا انتهيت إليها، وبلغتها غيري - والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته - فسميت البلاغة بلاغة لأنها تنهى عن المعنى إلى قلب السامع في فهمه، وسميت البلغة بلغة لأنك تتبلغ بها، فتنتهي بك إلى ما فوقها - وهي البلاغ أيضا ويقال: الدنيا بلاغ، لأنها تؤديك إلى الآخرة، والبلاغ أيضا التبليغ - ومنه: هذا بلاغ للناس - أي تبليغ - ويقال بلغ الرجل بلاغة إذا صار بليغا، كما يقال نبل الرجل نبالة إذا صار نبيلًا - قال أعرابي: البلاغة التقرب من البعيد، والتباعد من الكلفة، والدلالة بقليل على كثير - وقال عبد الحميد بن يحيى - البلاغة تقرير المعنى في الأفهام من أقرب وجوه الكلام - وقال ابن المعتز البلاغة البلوغ إلى المعنى ولم يطل سفر الكلام - وقال العتابي: البلاغة مد الكلام بمعانيه إذا قصر، وحسن التأليف إذا طال - وقال عبد الله ابن المقفع: البلاغة لمعان تجري في وجوه كثيرة - فمنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في =الحديث، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون ابتداء، ومنها

(١) تاريخ آداب العرب الرافعي، مصطفى صادق ١٩/١

ما يكون جوابا ومنها ما يكون خطبا، ومنها ما يكون رسائل، فعامة هذه الأبواب الوحي فيها والاشارة إلى المعنى ابلغ - والايجاز هو البلاغة، فالسكوت يسمى بلاغا مجازا - وهي في حالة لا ينجع فيها القول، ولا ينفع فيها إقامة الحجج - إما عند جاهل لا يفهم الخطاب أو عند وضيع لا يرهب الجواب، أو ظالم سليل يحكم بالهوى، ولا يرتدع بكلمة التقوى وإذا كان الكلام يعرى من الخير، أو يجلب الشر فالسكوت أولى، وقال الرشيد: البلاغة التباعد من الاطالة، والتقرب من البغية، والدلالة بالقليل من اللفظ، على الكثير من المعنى قال أحد الأدباء: ابلغ الكلام ما حسن إيجازه، وقل مجازه، وكثر إعجازه، وتناسبت صدوره وأعجازه. (٢) **مقتضى الحال** - هو ما يدعو إليه الأمر الواقع، أي ما يستلزمه مقام الكلام واحوال المخاطب من التكلم على وجه مخصوص، ولن يطابق الحال إلا إذا كان وفق عقول المخاطبين، واعتبار طبقاتهم في البلاغة، وقوتهم في البيان والمنطق - فللسوقة كلام لا يصلح غيره في موضعه، والغرض الذي يبنى له، ولسراة القوم والأمراء فن آخر لايسد مسده سواه - من أجل ذلك كانت مراتب البلاغة متفاوتة، بقدر تفاوت الاعتبارات والمقتضيات، وبقدر رعايتها يرتفع شأن الكلام في الحسن والقبح، ويرتقي صعدا إلى حيث تنقطع الاطماع، وتخور القوى، ويعجز الانس والجن أن يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا، وتلك مرتبة الأعجاز التي تخرس عندها ألسن الفصحاء لو تآقت إلى العبارة: وقد عرف بالخبر المتواتر أن القرآن الكريم نزل في أرقى العصور فصاحة، وأجملها بلاغة ولكنه سد السبل أمام العرب عند ما صاح عليهم صيحة الحق، فوجفت قلوبهم، وخرست شقاشقهم، مع طول التحدي وشد النكير (وحقت للكتاب العزيز الكلمة العليا) .." (١)

"معان جليلة، ولا في اختيار ألفاظ واضحة جزيلة، بل هي تتناول مع هذين الأمرين أمرا ثالثا (هو إيجاد أساليب مناسبة للتأليف بين تلك المعاني والألفاظ) مما يكسبها قوة وجمالا وملخص القول - إن الأمر الذي يحمل المتكلم على إيراد كلامه في صورة دون أخرى: يسمى «حالا» وإلقاء الكلام على هذه الصورة التي اقتضاها الحال يسمى «مقتضى» والبلاغة هي مطابقة الكلام الفصيح لما يقتضيه الحال. بلاغة المتكلمبلاغة المتكلم: هي ملكة في النفس (١) يقتدر بها صاحبها على تأليف كلام بليغ: مطابق **لمقتضى الحال**، مع فصاحته في أي معنى قصده وتلك غاية لن يصل إليها إلا من أحاط بأساليب العرب خبرا وعرف سنن تخاطبهم في منفراتهم، ومفاجراتهم، ومديحهم، وهجائهم وشكرهم، واعتذارهم، ليلبس لكل حالة لبوسها «ولكل مقام مقال». (١) أي أن الهيئة والصفة الراسخة الثابتة في نفس

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدع أحمد الهاشمي ص/٤٠

المتكلم يمكنه بواسطتها أن يعبر عن المعاني التي يريد إفادتها لغيره بعبارات بليغة؛ أي مطابقة لحال الخطاب، فلو لم يكن ذا ملكة يقتدر بها على التصرف في اغراض الكلام وفنونه بقول رائع، وبيان بديع بالغاً من مخاطبه كل ما يريد، لم يكن بليغاً - وإذا لابد للبليغ: أولاً - من التفكير في المعاني التي تجيش في نفسه، وهذه يجب أن تكون صادقة ذات قيمة، وقوة يظهر فيها أثر الابتكار وسلامة النظر وذوق تنسيق المعاني وحسن ترتيبها، فإذا تم له ذلك عمد إلى الالفاظ الواضحة المؤثرة الملائمة، فألف بينها تأليفاً يكسبها جمالا وقوة. فالبلاغة ليست في اللفظ وحده، وليست في المعنى وحده، ولكنها أثر لازم لسلامة تأليف هذين وحسن انسجامهما، وقد علم أن البلاغة أخص والفصاحة أعم لأنها مأخوذة في تعريف البلاغة - وان البلاغة يتوقف حصولها على أمرين - الأول: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المقصود، والثاني: تمييز الكلام الفصيح من غيره - لهذا كان للبلاغة درجات متفاوتة تعلو وتسفل في الكلام بنسبة ما تراعى فيه مقتضيات الحال - وعلى مقدار جودة ما يستعمل فيه من الأساليب في التعبير والصور البيانية والمحسنات البديعية، وأعلى تلك الدرجات ما يقرب من حد الإعجاز، واسفلها ما إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات العجم وان كان صحيح الاعراب: وبين هذين الطرفين مراتب عديدة.. (١)

"أقول ذوي النبوغ والعبقرية في البلاغة (١) قال قدامة: البلاغة ثلاثة مذاهب: المساواة: وهي مطابقة اللفظ المعنى: لا زائدا ولا ناقصا. والإشارة: وهي أن يكون اللفظ كاللمحة الدالة. والتذليل: وهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، ليظهر لمن لم يفهمه، ويتأكد عند من فهمه (١). أولاً - من التفكير في المعاني التي تجيش في نفسه، وهذه يجب أن تكون صادقة ذات قيمة، وقوة يظهر فيها أثر الابتكار وسلامة النظر وذوق تنسيق المعاني وحسن ترتيبها، فإذا تم له ذلك عمد إلى الالفاظ الواضحة المؤثرة الملائمة، فألف بينها تأليفاً يكسبها جمالا وقوة. فالبلاغة ليست في اللفظ وحده، وليست في المعنى وحده، ولكنها أثر لازم لسلامة تأليف هذين وحسن انسجامهما، وقد علم أن البلاغة أخص والفصاحة أعم لأنها مأخوذة في تعريف البلاغة - وان البلاغة يتوقف حصولها على أمرين - الأول: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المقصود، والثاني: تمييز الكلام الفصيح من غيره - لهذا كان للبلاغة درجات متفاوتة تعلو وتسفل في الكلام بنسبة ما تراعى فيه مقتضيات الحال - وعلى مقدار جودة ما يستعمل فيه من الأساليب في التعبير والصور البيانية والمحسنات البديعية، وأعلى تلك الدرجات ما يقرب من حد الإعجاز، واسفلها ما إذا غير الكلام

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع أحمد الهاشمي ص/٤٢

عنه إلى ما هو دونه التحقق عند البلغاء باصوات الحيوانات العجم وإن كان صحيح الاعراب: وبين هذين الطرفين مراتب عديدة. (٢) وقيل لجعفر بن يحيى: ما البيان؟ فقال: أن يكون اللفظ محيطاً بمعناك، كاشفاً عن مغزائك، وتخرجه من الشركة، ولا تستعين عليه بطول الفكرة، ويكون سالماً من التكلف، بعيداً من سوء الصنعة، بريئاً من التعقيد، غنياً عن التأمل (٢). (٣) ومما قيل في وصف البلاغة: لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك (٣)(٤) وسأل معاوية صحاراً العبدي: ما البلاغة؟ قال: أن تجيب فلا تبطىء، وتصيب فلا تخطيء (٤). (٥) وقال الفضل: قلت لأعرابي ما البلاغة؟ قال: الإيجاز في غير عجز، والاطناب في غير خطل (٥). (٦) وسئل ابن المقفع: ما البلاغة؟ فقال: البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة: فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الحديث، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون سجعاً وخطباً، ومنها ما يكون رسائل، فعامية ما يكون من هذه الأبواب - الوحي فيها، والإشارة إلى المعنى، والإيجاز، هو البلاغة. فأما الخطب بين السماطين، وفي إصلاح ذات البين، فالإكثار في غير خطل، والاطالة في غير إملال، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، فقليل له: فإن مل المستمع الاطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام - فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو، فإنه لا يرضيهما شيء، وأما الجاهل فلست منه، وليس منك، وقد كان يقال: (رضاء الناس شيء لا ينال (٦)) (٧) ولابن المعتز: أبلغ الكلام: ما حسن إيجازه، وقل مجازه، وكثر إعجازه، وتناسبت صدوره وأعجازه (٧). (٨) وسمع خالد بن صفوان رجلاً يتكلم، ويكثر الكلام، فقال: اعلم (رحمك الله) أن البلاغة ليست بخفة اللسان، وكثرة الهذيان، ولكنها بإصابة المعنى، والقصد إلى الحجة (٨)(٩) ولبشر بن المعتز: فيما يجب أن يكون عليه الخطيب والكاتب رسالة من أنفس الرسائل الأدبية البليغة، جمعت حدود البلاغة وصورتها أحسن تصوير، وسنذكر مع شيء من الإيجاز ما يتصل منها بموضوعنا - قال: خذ من نفسك ساعة نشاطك، وفراغ بالك، وإجابتها إياك؛ فان قليل تلك الساعة أكرم جوهرًا، وأشرف حسبا، وأحسن في الأسماع، وأحلى في الصدور، واسلم من فاحش الغطاء، وأجلب لكل عين وغرة: من لفظ شريف، ومعنى بديع. واعلم أن ذلك أجدى عليك: مما يعطيك يومك الأطول بالكد والمطاوله والمجاهدة، وبالتكلف والمعاناة. وإياك والتوعر؛ فإن التوعر يسلمك إلى التعقيد، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك، ويشين ألفاظك، ومن أراد معنى كريماً فليتمس له لفظاً كريماً، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف،

ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجنهما....وكن في ثلاث منازل: فان أولى الثلاث ان يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معنك ظاهرا مكشوفاً، وقريبا معروفاً، إما عند الخاصة: إن كنت للخاصة قصدت، وإما عند العامة: إن كنت للعامة أردت، والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بان يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال، وكذلك اللفظ العامي والخاصي، فان أمكنك أن تبلغ من بي ان لسانك، وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك.على أن تفهم العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسعة التي لا تلتطف عن الدهماء ولا تجفو عن الأكفاء، فأنت البليغ التام.فان كانت المنزلة الأولى لا تواتيك ولا تعتريك، ولا تسنح لك عند أول نظرك، وفي أول تكلفك، وتجد اللفظة لم تقع موقعها ن ولم تصل إلى قرارها وإلى حقها: من أماكنها المقسومة لها، والقافية لم تحل في مركزها وفي نصابها، ولم تصل بشكلها، وكانت قلقة في مكانها، نافرة من موضعها، فلا تكرهها على اغتصاب الأماكن، والنزول في غير أوطانها، فانك إذا لم تتعاط قرض الشعر الموزون، ولم تتكلف اختيار الكلام المنشور، لم يعبك بترك ذلك أحد، وإن انت تكلفته، ولم تكن حاذقا مطبوعا، ولا محكما لسانك، بصيرا بما عليك أو مالك - عابك من أنت أقل عيبا منه، ورأى من هو دونك أنه فوقك.فإن ابتليت بان تتكلف القول، وتتعاطى الصنعة، ولم تسمح لك الطباع في أول وهلة، وتعصى عليك بعد إحالة الفكرة - فلا تعجل ولا تضجر، ودعه بياض يومك، أو سواد ليلك، وعأوده عند نشاطك وفراغ بالك، فإنك لا تعدم الإجابة والمواتاة، إن كانت هناك طبيعة، أو جريت من الصناعة على عرق.فإن تمنع عليك بعد ذلك من غير حادث شغل عرض، ومن غير طول إهمال - فالمنزلة الثالثة أن تتحول من هذه الصناعة إلى أشهى الصناعات إليك، وأخفها عليك ... ؛ لأن النفوس لا تجود بمكنونها مع الرغبة، ولا تسمح بمخزونها مع الرهبة، كما تجود به مع المحبة والشهوة. فهكذا هذا.وينبغي للمتكلم: أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين اقدار الحالات؛ فيجعل لكل طبقة من ذلك كلامان ولكل حالة من ذلك مقامان حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، واقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.وبعد، فانت ترى فيما قالوه: أن حد البلاغة - هو أن تجعل لكل مقام مقالا؛ فتوجز: حيث يحسن الإيجاز، وتطنب: حيث يجمل الاطناب، وتؤكد: في موضع التوكيد، وتقدم أو تؤخر: إذا رأيت ذلك أنسب لقولك، وأوفى بغرضك، وتخطب الذكي بغير ما تخطب به الغبي، وتجعل لكل حال ما يناسبها من القول، في عبارة فصيحة، ومعنى مختار.ومن هنا عرف العلماء «البلاغة»

بأنها: مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** مع فصاحة عباراته. واعلم: أن الفرق بين الفصاحة والبلاغة: أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني؛ وأن الفصاحة تكون وصفا للكلمة والكلام، والبلاغة لا تكون وصفا للكلمة، بل تكون وصفا للكلام، وأن فصاحة الكلام شرط في بلاغته؛ فكل كلام بليغ: فصيح، وليس كل فصيح بليغا، كالذي يقع فيه الإسهاب حين يجب الإيجاز. تمرينين الحال ومقتضاه فيما يلي: (١) هناء محا ذاك العزاء المقدما فما عبس المحزون حتى تبسما (٩)(٢) تقول للراضي عن إثارة الحروب (إن الحرب متلفة للعباد، ذهابة (١٠) بالطارف والتلاد) (٣) يقول الناس إذا رأوا لصا. أو حريقا: لص - حريق (١١). (٤) قال تعالى (وإننا لا ندرى أشر أريد (١٢) بمن في الأرض، أم أراد بهم ربهم رشدا) (٥) يقول رائي البرامكة (١٣). ..أصبت بسادة كانوا عيوننا بهم نسقى إذا انقطع الغمام ملاحظات (١) التنافر - يعرف (بالذوق) السليم؛ والحس الصادق (١٤). (٢) مخالفة القياس: تعرف (بعلم الصرف). (٣) ضعف التأليف والتعقيد اللفظي: يعرفان (بعلم النحو). (٤) الغرابة: تعرف بكثرة (الاطلاع) على كلام العرب، والإحاطة بالمفردات المأنوسة. \_\_\_\_\_ (١) نهاية الأرب جزء ٧ ص ٨ - (٢) نهاية الأرب جزء ٧ ص ٦. (٣) من كتاب البيان والتبيين للجاحظ جزء ١ - صحيفة ٩١. (٤) نهاية الأرب جزء ٧ ص ٨. (٥) البيان والتبيين للجاحظ جزء ١ ص ٩١. (٦) البيان والتبيين جزء ١ ص ٩١، ٩٢. (٧) نهاية الأرب جزء ٧ ص ١١. (٨) مختار العقد الفريد ص ٩٨. (٩) الحال هنا هو تعجيل المسرة - والمقتضى هو تقديم الكلمة الدالة على السرور - «وهي كلمة هناء» (١٠) الحال هنا هو إنكار الضرر من الحرب - والمقتضى هو تأكيد الكلام. (١١) الحال هنا هو ضيق المقام - والمقتضى هو الاختصار بحذف المسند إليه والتقدير، هذا لص، هذا حريق. (١٢) الحال في (أشر أريد) هو عدم نسبة الشر إلى الله تعالى، والمقتضى هو حذف الفاعل، إذ الأصل، أشر أرادته الله بمن في الأرض. والحال في (أم أراد بهم ربهم رشدا) هو نسبة الخير إلى الله تعالى، والمقتضى بقاء الفاعل من غير حذف «أي فعل الارادة جاء مع الشر على صورة المبني للمجهول، ومع الرشد على صورة المبني للمعلوم، والحال الداعية إلى بناء الأول للمجهول (التأدب) في جانب الله تعالى بعدم نسبة الشر إليه صراحة، وإن كان الخير والشر مما قدره الله تعالى وأرادته». (٣١) الحال هنا هو الخوف من (الرشيد) ناكب البرامكة، والمقتضى حذف الفاعل من أصبت. (١٤) الذوق: في اللغة الحاسة يدرك بها طعم المأكّل - وفي الاصطلاح - قوة غريزية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ومحاسنه الخفية، وتحصل بالمشاهدة على الدرس، وممارسة كلام أئمة الكتاب، وتكراره على السمع، والتفطن لخواص معانيه وتراكيبه - وأيضا تحصل

بتنزيه العقل والقلب عما يفسد الآداب والأخلاق. فان ذلك من أقوى أسباب سلامة الذوق. أعلم أن (الذوق السليم) هو العمدة في معرفة حسن الكلمات وتمييز ما فيها من وجوه البشاعة ومظاهر الاستكراه، لأن الألفاظ أصوات، فالذي يطرب لصوت البلبل، وينفر من صوت البوم والغربان، ينبو سمعه عن الكلمة إذا كانت غريبة متنافرة الحروف - ألا ترى أن كلمتي (المزنة والديمة - السحابة الممطرة) كلتاها سهلة عذبة يسكن اليهما السمع بخلاف كلمة (البعاق) التي في معناها فانها قبيحة تصرك الأذن وأمثال ذلك كثير في مفردات اللغة تستطيع أن تدركه بذوقك - وقد سبق شرح ذلك. (١)

"يطابق اقتضاء الحال: باسم «علم المعاني (١)». تعريف علم المعاني، وموضوع، وواضعه (١) علم المعاني أصول وقواعد يعرف بها أحوال الكلام العربي التي يكون بها مطابقا لمقتضى الحال (٢). بحيث يكون وفق الغرض الذي سيق له. فذكاء المخاطب: حال تقتضي إيجاز القول، فاذا أوجزت في خطابه كان كلامك مطابقا لمقتضى الحال، وغباوته حال تقتضي الإطناب والإطالة - فاذا جاء كلامك في مخاطبته مطنبا: فهو مطابق لمقتضى الحال، ويكون كلامك في الحالين بليغان ولو أنك عكست لانتفت من كلامك صفة البلاغة. (٢) وموضوعه - اللفظ العربي، من حيث إفادته المعاني الثواني (٣). التي هي الأغراض المقصودة للمتكلم، من جعل الكلام مشتملا على تلك اللطائف والخصوصيات، التي بها يطابق مقتضى الحال. (٣) وفائدته: ١- معرفة إعجاز القرآن الكريم، من جهة ما خصه الله به من جودة السبك، وحسن الوصف، وبراعة التراكيب و لطف الإيجاز وما اشتمل عليه من سهولة التركيب، وجزالة كلماتهن وعذوبة ألفاظه وسلامتها - إلى غير ذلك من محاسنه التي اقعدت العرب عن مناهضته، وحات عقولهم أمام فصاحته وبلاغته. (ب) والوقوف على أسرار البلاغة والفصاحة: في منشور كلام العرب ومنظومه كي تحتذى حذوه، وتنسج على منواله، وتفرق بين جيد الكلام ورديئه. (٤) وواضعه - الشيخ (عبد القاهر الجرجاني) المتوفي سنة ٤٧١ هـ (٤). (١) قال بعض العلماء - المعاني المتصورة في عقول الناس المتصلة بخواطرهم خفية بعيدة، لا يعرف الانسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه، ولا مراد شريكه، ولا معاون له على أمره، الا بالتعايير التي تقر بها من الفهم، وتجعل الخفي منها ظاهرا والبعيد قريبا، فهي تخلص الملبس، وتحل المنعقد، وتجعل المهمل مقيدا، والمقيد مطلقا والمجهول معروفا، والوحشي مألوفا، وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الاشارة يكون ظهور المعنى، والعاقل ي كسو المعاني في قلبه، ثم يبيديها بألفاظ عرائس في أحسن زينة، فينال المجد والفخار، ويلحظ بعين العظمة والاعتبار،

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع أحمد الهاشمي ص/٤٣



والجاهل يستعجل في اظهار المعاني قبل العناية بتزيين معارضها، واستكمال محاسنها، فيكون بالذم موصوفاً، وبالنقص معروفاً ويسقط من أعين السامعين، ولا يدرج في سلك العارفين. واعلم أن الأصل في اللفظ أن يحمل على ظاهر معناه، ومن يذهب إلى التأويل يفتقر إلى دليل كما جاء في القرآن، «وثيابك فطهر» فان الظاهر من لفظ الثياب هو ما يلبس ومن تأول ذهب إلى أن المراد هو القلب لا الملبوس، وهذا لا بد له من دليل، لأنه عدول عن ظاهر اللفظ. واعلم أيضاً أنه يجب صناعة على معاني المعاني أن يرجح المعاني بحيث يرجح بين حقيقة ومجاز - أو بين حقيقتين، أو مجازين. (٢) الحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى إيراد خصوصية في الكلام، وتلك الخصوصية هي **مقتضى الحال** - مثلاً إن كان بينك وبين مخاطبك عهد بشيء - فالعهد حال يقتضي إيراد الكلام معرفة، والتعريف هو **مقتضى الحال**، فالحال هو ما بعد لام التعليل المذكورة بعد كل خصوصية كقولك في الذكر: ذكر لكون ذكره الأصل وفي الحذف: حذف للاستغناء عنه - وهلم جرا. (٣) أي والمعاني الأول - ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب، وهو أصل المعنى مع زيادة الخصوصيات من التعريف والتنكير: قال بعض أهل المعاني الكلام الذي يوصف بالبلاغة، هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي. أو العرفي، أو الشرعي - ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود الذي يريد المتكلم إثباته أو نفيه - فهناك الفاظ ومعان أول - ومعان ثوان - فالمعاني الأول هي مدلولات التركيب، والالفاظ التي تسمى في علم النحو أصل المعنى - والمعاني الثواني الاغراض التي يساق لها الكلام ولذا قيل (**مقتضى الحال**) هو المعنى الثاني، كرد الانكار ودفع الشك - مثلاً إذا قلنا ان زيدا قائم، فالمعنى الأول هو القيام لزيد، والمعنى الثاني هو رد الانكار، ودفع الشك بالتوكيد - وهلم جرا - والذي يدل على المعاني خمسة أشياء: اللفظ، والاشارة والكتابة، والعقد، والحال. (٤) اعلم أنه لما احتدم الجدل صدر الدولة العباسية، إبان زهو اللغة وعزها في بيان وجوه اعجاز القرآن، وتعددت نزعات العلماء في ذلك ولما قامت سوق نافقة للمناظرة بين أئمة اللغة والنحو، أنصار الشعر القديم الذين جنحوا إلى المحافظة على أساليب العرب، ورأوا الخير كله في الوقوف عند أوضاعهم وبين الأدباء.. والشعراء أنصار الشعر الحديث الذين لم يحفلوا بما درج عليه اسلافهم وآمنوا بأن للحضارة التي غدوا بلبانها آثاراً، غدوا معها في حل من كل قديم ولما شجر الخلاف بين أساطين الأدب في بيان جيد الكلام ورديته دعت هذه البواعث ولفتت أنظار العلماء إلى وضع قواعد وضوابط يتحاكم اليها الباحثون، وتكون دستوراً للناظرين في آداب العرب (المنثور منها والمنظوم) ولا نعلم أحداً سبق أبا عبيدة بن المثنى المتوفى سنة ٢١١ هـ تلميذ الخليل بن احمد في تدوين كتاب في علم البيان يسمى (مجاز القرآن) كما لا

نعرف بالضبط أول من ألف في علم المعاني - وإنما اثر فيه نبذ عن بعض البلغاء كالجاحظ في كتابه «اعجاز القرآن» وابن قتيبة في كتابه «الشعر والشعراء» - والمبرد في كتابه «الكامل» ولكن نعلم أن أول من ألف في البديع (الخليفة عبد الله بن المعتز بن المتوكل العباسي) المتوفى سنة ٢٩٦ هـ وما زالت هذه العلوم تسير في طريق النمو، حتى نزل في الميدان الامام (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني) المتوفى سنة ٤٧١ هـ فشمروا عن ساعد الجد، ودون كتابية - أسرار البلاغة - ودلائل الاعجاز - وقرن فيهما بين العلم والعمل، ثم جاء اثر عبد القاهر - (جار الله الزمخشري)، فكشف في تفسيره «الكشاف» عن وجوه إعجاز القرآن، وأسرار بلاغته، وأوضح ما فيه من الخصائص والمزايا، وقد ابان خلالها كثيرا من قواعد هذه الفنون - ثم نهض بعده (أبو يعقوب يوسف السكاكي) المتوفى سنة ٦٢٦ هـ فجمع في القسم الثالث من كتابه «المفتاح» ما لا مزيد عليه، وجاء بعده علماء القرن السابع فما بعده يختصرون ويضعون مؤلفاتهم حسب ما يسمح به مناهج التعليم للمتعلمين في كل قطر من الأقطار حتى غدت أشبه بالمعميات والالغاز.. (١)

"المبحث الثالث عشر في تأخير المسند إليه: إن اقتضى المقام تقديم المسند - كما سيجيء ولا نلتمس دواعي للتقديم والتأخير إلا إذا كان الاستعمال يبيح كليهما. تطبيق عام على أحوال المسند إليه وما قبلها أمير المؤمنين يأمر بكذا - جملة خبرية اسمية من الضرب الثالث، المراد بالخبر بيان سبب داعي الامتثال، المسند إليه أمير المؤمنين، ذكر للتعظيم، وقدم لذلك والمسند جملة يأمر، ذكر لأن الأصل فيه ذلك، وآخر لاقتضاء المقام تقديم المسند إليه وأتى به جملة لتقوية الحكم بتكرار الاسناد (والتعظيم وتقوية الحكم وكون ذكر المسند هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه واقتضاء المقام تقديم المسند إليه) «أحوال» والذكر والتقديم والتأخير «مقتضيات» - والاثنيان بهذه الجملة على هذا الوجه «مطابقة لمقتضى الحال» أنت الذي أعاني - وانت الذي سرنى - ذكر (أنت) ثانيا لزيادة التقرير والايضاح فزيادة التقرير والايضاح (حال) - والتكرير (مقتضى) - والاثنيان بالجملة على هذا الوجه (مطابقة لمقتضى الحال) سعيد يقتحم الاخطار، بعد مدحه، ذكر سعيد للتعظيم والتعجب، فالتعظيم والتعجب حال - والذكر مقتضى، والاثنيان بالجملة على هذا الوجه: مطابقة لمقتضى الحال. حضر الكريم سعد «بعد: أحضر سعد» ذكر الكريم لتعظيم سعد ومدحه فالتعظيم حال، والذكر مقتضى والاثنيان بالجملة على هذا الوجه: مطابقة لمقتضى الحال علي كتب الدرس «جواب - ما الذي عمل علي، - ذكر علي للتعريض بغباوة السامع،

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع أحمد الهاشمي ص/٤٧

وقدم لتقوية الحكم لكون الخبر فعلا، فالتعريض والتقوية حالان والذكر والتقديم مقتضيان، والاتيان بالجملة على هذا الوجه: مطابقة **لمقتضى الحالين**. " (١)

"المبحث العاشر في التقييد بالمفاعيل الخمسة ونحوها التقييد بها: يكون لبيان نوع الفعل، أو ما وقع عليه أو فيه، أو لأجله أو بمقارنته، ويقيّد بالحال لبيان هيئة صاحبها وتقييد عاملها، ويقيّد بالتمييز لبيان ما خفى من ذات - أو نسبة، فتكون القيود هي محظ الفائدة والكلام بدونها كاذب - أو غير مقصود بالذات - كقوله تعالى (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) وقد سبق القول في أول الباب مفصلا، فارجع إليه إن شئت تنبيهات الأول - علم مما تقدم أن التقييد بالمفاعيل الخمسة ونحوها للأغراض التي سبقت - وتقييدها إذا كانت (مذكورة) أما إذا كانت محذوفة فتفيد أغراضا أخرى (١) منها - التعميم باختصار كقوله تعالى (والله يدعو إلى دار السلام) (أي جميع عباده) لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم (١) (ولو ذكر لفات غرض الاختصار المناسب **لمقتضى الحال**) (٢) ومنها - الاعتماد على تقدم ذكره - كقوله تعالى (يمحو الله ما يشاء ويثبت) - أي ويثبت ما يشاء (٣) ومنها - طلب الاختصار - نحو (يغفر لمن يشاء) أي يغفر الذنوب. (٤) ومنها - استهجان التصريح به نحو: (ما رأيت منه ولا رأى مني) أي العورة. (١) أي ما لم يكن تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا كقولهم فلو شئت أن أبكي دما لبكيت عليه ولكن ساحة الصبر أوسع وأعدته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر أولعغان تعلق فعل المشيئة ببيكاء الدم غريب فلذا لم يحذف المفعول ليتقرر في نفس السامع.. " (٢)

"خاتمة علمت أن البلاغة متوقفة على مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، ورأيت في ما تقدم من الأحكام، أن **مقتضى الحال** يجري على مقتضى الظاهر وهذا بالطبع هو الأصل، ولكن قد يعدل عما يقتضيه الظاهر إلى خلافه، مما تقتضيه الحال في بعض مقامات الكلام، لاعتبارات يراها المتكلم وقد تقدم كثير من ذلك العدول (المسمى باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) في الأبواب السابقة: وبقي من هذا القبيل أنواع أخرى كثيرة: الأول - الالتفات: وهو الانتقال من كل من التكلم - أو الخطاب أو الغيبة - إلى صاحبه، لمقتضيات ومناسبات تظهر بالتأمل في مواقع الالتفات، تفننا في الحديث، وتلوينا للخطاب، حتى لا يمل السامع من التزام حالة واحدة، وتنشيطا وحملا له على زيادة الاصغاء: «فان لكل جديد لذة» ولبعض مواقعه لطائف، ملاك إدراكها الذوق السليم، واعلم أن صور العدول إلى الالتفات ستة. (١) عدول

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع أحمد الهاشمي ص/١٢٦

(٢) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع أحمد الهاشمي ص/١٥٦

من التكلم إلى الخطاب - كقوله تعالى (ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون) والقياس «وإليه أرجع» (٢) عدول من التكلم إلى الغيبة - كقوله تعالى (ياعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله) (٣) عدول من الخطاب إلى التكلم - كقوله تعالى (واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه إن ربي رحيم ودود). " (١)

"علم البيان (١) البيان (١) لغة - الكشف، والإيضاح، والظهور (٢) واصطلاحاً - أصول وقواعد، يعرف (٣) بها إيراد المعنى الواحد، بطرق يختلف بعضها عن بعض، في وضوح الدلالة العقلية على نفس ذلك المعنى، فالمعنى الواحد: يستطاع أدائه بأساليب مختلفة، في وضوح الدلالة عليه فانك: تقرأ في بيان فضل (العلم) مثلاً - قول الشاعر: (١) العلم ينهض بالخصيس إلى العلى ... والجهل يقعد بالفتى المنسوب ثم تقرأ في المعنى نفسه، كلام الامام (علي) كرم الله وجهه. (٢) العلم نهر، والحكمة بحر. (٣) والعلماء حول النهر يطوفون. (٤) والحكماء وسط البحر يغوصون. (٥) والعارفون في سفن النجاة يسرون. فتجد: أن بعض هذه التراكيب أوضح من بعض، كما تراه يضع أمام عينيك مشهداً حسياً، يقرب إلى فهمك ما يريد الكلام عنه من فضل (العلم). فهو: يشبهه بنهر، ويشبه الحكمة ببحر. ويصور لك أشخاصاً طائفين حول ذلك النهر - «هم العلماء» ويصور لك أشخاصاً غائصين وسط ذلك البحر - «هم الحكماء» ويصور لك أشخاصاً راكبين سفناً مآخرة في ذلك البحر للنجاة من مخاطر هذا العالم - «هم أرباب المعرفة» ولا شك: أن هذا المشهد البديع: يستوقف نظرك، ويستثير إعجابك من شدة الروعة والجمال المستمدة من التشبيه، بفضل (البيان) الذي هو سر البلاغة. \_\_\_\_\_ (١) هو اسم لكل شيء كشف لك بان المعنى، وهتك لك الحجب، دون الضمير - حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصله، كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان ذلك الدليل - لان مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع، إنما هو الفهم والافهام، فبأي شيء بلغت الافهام، وأوضححت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع، واعلم أن المعنى في علم البيان دقة المعاني المعتمدة فيها من الاستعارات والكنيات مع وضوح الألفاظ الدالة عليه، فالبيان هو المنطق الفصح، المعرب عما في الضمير. (٢) فإذا كان معنى البيان (الايضاح) كان متعدياً، وإن كان بمعنى (الظهور) كان لازماً يقال: بينت الشيء: أوضحته، وبان الشيء ظهر واتضح - وكذلك تقول أبنت الشيء وأبان الشيء - وكذلك بينت الشيء أظهرته، وبين الشيء ظهر - وكذلك تبينت الشيء، وتباين الشيء، واستبنت الشيء، واستبان الشيء، بمعنى واحد، والتبيان بالكسر البيان، والكشف، والايضاح. (٣) أي يعرف من حصل تلك الأصول كيف يعبر عن المعنى الواحد بعبارات بعضها أوضح من

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع أحمد الهاشمي ص/٢١٢

بعض. فعلم البيان: علم يستطاع بمعرفته إبراز المعنى الواحد بصور متفاوتة، وتراكيب مختلفة في درجة الوضوح، مع مطابقة كل منها **لمقتضى الحال**، المحيط بفن البيان. الضليع من كلام العرب منشورة ومنظومة، إذا أراد التعبير عن أي معنى يدور في خلدته ويجول بضميره. استطاع أن يختار من فنون القول، وطرق الكلام ما هو أقرب لمقصده... وأليق بغرضه، بطريقة تبين ما في نفس المتكلم من المقاصد، وتوصل الأثر الذي يريده به إلى نفس السامع في المقام المناسب له، فينال الكاتب والشاعر والخطيب من نفس مخاطبيه إذا جود قوله، وسحرهم ببديع بيانه، ولا بد في علم البيان من اعتبار (المطابقة **لمقتضى الحال**) المعتمدة في علم المعاني، فمنزلة (المعاني) من (البيان) منزلة الفصاحة من البلاغة.. " (١)

"علم البديعالبديع: لغة - المخترع الموجد على غير مثال سابق، وهو مأخوذ ومشتق من قولهم - بدع الشيء، وأبدعه، اخترعه لا على مثال (١)، واصطلاحاً - هو علم يعرف به الوجوه (٢)، والمزايا التي تزيد الكلام محسناً وطلاوة، وتسكوه بهاء، ورونقا، بعد مطابقتها **لمقتضى الحال** مع وضوح دلالاته على المراد لفظاً ومعنى. ووضعه، (عبد الله بن المعتز العباسي) المتوفى سنة ٢٧٤ هجرية - ثم اقتفى أثره في عصره..... (١) البديع فاعيل بمعنى مفعول، أو بمعنى مفعول - ويأتي البديع بمعنى اسم الفاعل في قوله تعالى «بديع السموات والأرض» أي مبدعها. (٢) وجوه التحسين أساليب وطرق معلومة وضعت لتزيين الكلام وتنميته وتحسين الكلام بعلمي المعاني والبيان «ذاتي» وتحسين الكلام بعلم البديع «عرضي» ووجوه التحسين: إما معنوية - وإما لفظية، وأدخل المتأخرون فيهما أنواعاً كثيرة فالبديع المعنوي هو الذي وجبت فيه رعاية المعنى دون اللفظ، فيبقى مع تغيير الألفاظ كقوله: ... أتطلب صاحباً لا عيب فيه وأنت لكل من تهوى ركوب في هذا القول ضربان من البديع (هما الاستفهام والمقابلة) لا يتغيران بتبدل الألفاظ، كما لو قلت مثلاً: كيف تطلب صديقاً منزهاً عن كل نقص، مع أنك أنت نفسك ساع وراء شهواتك! والبديع اللفظي - هو ما رجعت وجوه تحسينه إلى اللفظ دون المعنى، فلا يبقى الشكل إذا تغير اللفظ - كقوله: إذا ملك لم يكن ذاهبه فدعه فدولته ذاهبه فانك إذا أبدلت لفظة (ذاهبة) بغيرها ولو بمعناها يسقط الشكل البديعي بسقوطها، وملخص القول أن المحسنات المعنوية هي ما كان التحسين بها راجعاً إلى المعنى أولاً وبالذات، وإن حسنت اللفظ تبعاً - والمحسنات اللفظية هي ما كان التحسين بها راجعاً إلى اللفظ بالأصالة،

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع أحمد الهاشمي ص/٢١٦

وان حسنت المعنى تبعاً، وقد أجمع العلماء: على أن هذه المحسنات خصوصاً اللفظية منها، لا تقع موقعها من الحسن، ألا إذا طلبها المَعْنَى، فجاءت عفواً بدون تكلف، والا فهي مبتذلة.. (١)

"المنال: والملاءمة تنزل الألفاظ والمعاني قدر الكاتب والمكتوب إليه فلا تعطي خسيس الناس رفيع الكلام ولا رفيع الناس خسيس الكلام على أنها تجعل الرسالة وتعابيرها مستعذبة الأوضاع حسنة الارتباط يأخذ بعضها بأزمة بعض. والطلاوة تكسو الكلام رونقاً وإشراقاً بجودة العبارة وسلامة المعاني وسلاسة الألفاظ ونجعله بذلك أحسن موقعاً عند سامعه. أبواب الرسائل تنقسم الرسائل باعتبار موضوعها إلى ثلاثة أقسام الأول الرسائل الأهلية والثاني الرسائل المتداولة والثالث الرسائل العلمية. الكلام على الرسائل الأهلية الرسائل الأهلية وتعرف برسائل الأشواق هي ما دارت بين الأقارب والأصدقاء وأسفرت عن مكنون الوداد وسائر الفؤاد ولا حرج على الكاتب إذا بسط فيها الكلام على أحواله وأخفى السؤال في أحوال أصحابه، وتتفرد هذه الرسائل بأن يطلق الكاتب فيها العنان للأقلام ويتجافى عن الكلفة ويعدل عن الانقباض: وقد قي: الأنس يذهب المهابة والانقباض يضيع المودة. هذا: ولا بد من مراعاة مقتضى الحال والاعتصام بركن الفطنة أخذاً بقول أبي الأسود الدؤلي: لا ترسلن رسالة مشهورة ... لا تستطيع إذا مضت إدراكها. (٢)

"الفن السادس في الروايات" الرواية عبارة عن ذكر قول أو فعل حدثاً أو أمكن حدوثهما وخواصها أربعة الإيضاح والإيجاز والإمكان والتلطف "فالإيضاح" يكون بتقديم فرش للحديث وتوطئة للخبر يقرب مأخذ الرواية وبمراعاة الترتيب الطبيعي في إيراد ظروف الخبر ما لم يكن للراوي غرض لتجاوز هذا النظام وبالعدول عن كثرة الاستطرادات في إنشاء الحديث لأن ذلك يصرف العقل عن سياق الرواية ويذهب برونقها "والإيجاز" حذف فضول وحشو الكلام مع انتقاء أخص الظروف وأنسبها للغاية ولا بأس بالأطناب إذا ما دعا إليه مقتضى الحال "والإمكان" ترشيح الرواية للقبول في ذهن السامع "والتلطيف" في الرواية أن يبلغ الكاتب كنه القلوب ويأخذ بمجامع اللب بأن ينتقل فيها من حال إلى حال لأن النفس قد جلبت على محبة التحول وطبعت على إثارة التنقل وللرواية ثلاثة أجزاء صدرها وعقدتها وختامها "فالصدر" التوطئة للواقع بحيث يقف السامع على أسماء الأشخاص وطباعهم وعلى مكان الواقع وسوابق العمل "والعقدة" هي الجزء الذي على محوره تدور الرواية وهو المجال الأوسع الذي تتقابل الأشخاص وتشبك الأحوال

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبيدع أحمد الهاشمي ص ٢٩٨/

(٢) جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب أحمد الهاشمي ٤٥/١

وتضطرم في النفس لواعج الشوق للوقوف على عاقبة الأمر متنقل من الرجاء إلى الخوف ومن الفرح إلى الحزن. "والختام" الجزء الأخير من الرواية الذي به تفك الإربة وتحل رباق الحديث فتتال النفوس بذلك مرامها وتفوز بوطرها وسمته أن يكون فجائيا مرتبطا مع ما قبله ارتباطا محكما وافيا بالمراد بحيث ترضى به النفوس وترتاح إليه القلوب وشواهد الرواية كثيرة لا نطيل بذكرها أفرادها الأدباء بالتأليف العديدة ولنذكر هنا بعض ملح لا يستغني عنها المقام.. (١)

"وقوله: ما سئمت الحياة لكن توثق ... ت بأيمانهم فبانت يمينيبت ديني لهم بدنياني حتى ... حرموني دنياهمو بعد دينيولقد حطت ما استطعت بجهدي ... حفظ أرواحهم فما حفظونيليس بعد اليمين لذة عيش ... يا حياتي بانتي يميني فبينياالكتابة الإنشائية في الرسائل الديوانية والإخوانية كانت كتابة الرسائل في أوائل حكم بني العباس جارية على نظام كتابتها في أواخر عهد بني أمية، سالكة الطريق التي سلكها عبد الحميد وابن المقفع والقاسم بن صبيح وعمارة بن حمزة ونظراؤهم: من العناية بجمل عبارتها جزلة بليغة متناسقة الموضوع والأسلوب، وبقيت كذلك بل زادت حسنا وجمالا ومراعاة **لمقتضى الحال** إلى أوائل القرن الرابع. ثم أخذت الصناعات اللفظية تغلب عليها تدريجيا بتضاؤل ملكة البلاغة في الكتاب وتقاصر همهمهم عن استيفاء أداتها: لتغلب الأعاجم من الديلم البويهيين والترك السلجوقيين على سلطان الخلفاء في الشرق، وتغلب البربر على شمالي أفريقية والأندلس في الغرب، فلم يعد في الملوك والأمراء من يعينهم أمر العربية وبلاغتها. ومازالت كذلك حتى سقطت الدولة العباسية على أيدي الأعاجم من التتار فكان ذلك ابتداء اضمحلال الكتابة واللغة. الكتاب كان أكثر كتاب المشرق في هذا العصر من سلاسل فارسية أو سوادية وقد بلغوا بحذقهم سياسة الملك ونبوغهم في البلاغة أن ارتقوا عند خلفاء العباسيين إلى مرتبة الوزارة. وأول كاتب منهم ارتقى إليها هو أبو سلمة الخلال. وأشهر من. (٢)

"وتكون مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** أيضا فما يتصرف فيه القائل من إيجاز وإطناب: فلإيجاز مواطنه، ولإطناب مواقعه، كل ذلك على حسب حال السامع وعلى مقتضى مواطن القول؛ فالذكي الذي تكفيه اللمحة يحسن له الإيجاز، والغبي أو المكابر يجمل عند خطابه الإطناب والإسهاب. وإذا تأملت القرآن الكريم رأيته إذا خاطب العرب والأعراب أوجز كل الإيجاز، وأخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم أسهب وأطنب فمما خاطب به أهل مكة قوله تعالى: ﴿يا أيها

(١) جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب أحمد الهاشمي ٤٠١/١

(٢) جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب أحمد الهاشمي ١٦٣/٢



الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئا لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب ﴿٧٣﴾ سورة الحج. وقلما تجد خطابا لبني إسرائيل إلا وهو مسهب مطول، لأن يهود المدينة كانوا يرون أنفسهم أهل علم وأهل كتاب فتجاوزوا الحد في المكابرة والعناد، وقد يكون القرآن الكريم نزلهم منزلة قصار العقول فأطنب في الحديث إليهم، ويشهد لهذا الرأي ما حكاه عنهم وعن مقدار معرفتهم بما في أسفارهم. ولإيجاز مواطن يحسن فيها (١)، كالشكر والاعتذار والتعزية والعتاب إلى غير ذلك، ولإطناب مواضع كالتهنئة والصلح بين فريقين والقصص والخطابة في أمر من الأمور العامة، وللذوق السليم القول الفصل في هذه الشئون. \_\_\_\_\_ (١) - مثال على ذلك قوله تعالى عنهم : ﴿ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر والله بصير بما يعملون﴾ (٩٦) سورة البقرة. " (١)

"الباب الثالث - علم البديع (١) عرفت فما سبق أن علم البيان وسيلة إلى تأدية المعنى بأساليب عدة بين تشبيه ومجاز وكناية، وعرفت أن دراسة علم المعاني تعين على تأدية الكلام مطابقا **لمقتضى الحال**، مع وفائه بغرض بلاغي يفهم ضمنا من سياقه وما يحيط به من قرائن. وهناك ناحية أخرى من نواحي البلاغة، لا تتناول مباحث علم البيان، ولا تنظر في مسائل علم المعاني، ولكنها دراسة لا تتعدى تزيين الألفاظ أو المعاني بألوان بديعة من الجمال اللفظي أو المعنوي، ويسمى العلم الجامع لهذه المباحث بعلم البديع. وهو يشتمل كما أشرنا على محسنات لفظية، وعلى محسنات معنوية، وإنا ذاكرون لك من كل قسم طرفا. المحسنات اللفظية (٢) (١) الجناس (٣) الأمثلة: (١) قال تعالى: ﴿ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة كذلك كانوا يؤفكون﴾ (٥٥) سورة الروم. (٢) وقال الشاعر في رثاء صغير اسمه يحيى (٤): وسميته يحيى ليحيا فلم يكن ... إلى رد أمر الله فيه سبيل ----- (٣) وقال تعالى: فأما اليتيم فلا تقهر (٩) وأما السائل فلا تنهر (١٠) [الضحى/٩-١١]. \_\_\_\_\_ (١) - الإيضاح في علوم البلاغة - (ج ١ / ص ١٠٩) ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص - (ج ١ / ص ١٩٠) وجواهر البلاغة للهاشمي - (ج ١ / ص ١٥) وعلم البلاغة الشيرازي - (ج ١ / ص ٦) (٢) - جواهر البلاغة للهاشمي - (ج ١ / ص ١٦) و علم البلاغة الشيرازي - (ج ١ / ص ٦) (٣) - الإيضاح في علوم البلاغة - (ج ١ / ص ١٢١) والمعجم الوسيط - (ج ١ / ص ٢٩٢) ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص - (ج ١ / ص ٣٢٠) وجواهر البلاغة للهاشمي - (ج ١ / ص ١٦) وعلم البلاغة الشيرازي - (ج ١ /

ص ٧)(٤) - الإيضاح في علوم البلاغة - (ج ١ / ص ١٢١) ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص - (ج ١ / ص ٣٢٠). (١)

"بعد، ويجعلون البلاغة اسماً لما طابق **مقتضى الحال** مع الفصاحة، وعلى هذا الرأي فالبلاغة كل والفصاحة جزؤه، وعليه أيضاً فالفصاحة من صفات المفرد كما هي من صفات المركب بحسب الاعتبارات الآتية: وإلى هذا أشار صاحب الصناعتين حيث قال: وقيل: الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ؛ لأن الآلة تتعلق باللفظ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب، فكأنها مقصورة على المعنى. ١. هـ. وها نحن أولاء نشرحهما لك على الرأي الأخير فقد استقر عليه البحث، وبالله التوفيق، ومنه الهداية لأقوم طريق.. (٢)

"البلاغة بلاغة الكلام... البلاغة: تقع البلاغة وصفا للكلام، والمتكلم، ولم يسمع وصف الكلمة بها. بلاغة الكلام: بلاغة الكلام مطابقتها **لمقتضى الحال** التي يورد فيها مع فصاحته ١. ولن يطابق الحال إلا إذا كان وفق عقول المخاطبين واعتبار طبقاتهم في البيان وقوة المنطق، فللسوقة كلام لا يصح غيره في موضعه والغرض الذي يبنى له، ولسرارة القوم والأمراء فن آخر لا يسد مسداه سواء، ولقد أفصح عن ذلك الحطيئة حين خاطب عمر بن الخطاب فقال: تحنن على هداك المليك... فإن لكل مقام مقال قال صاحب الصناعتين: وربما غلب سوء الرأي وقلة العقل على بعض علماء العربية، فيخاطبون السوقي والمملوك والأعجمي بألفاظ أهل نجد، والسرارة كأبي علقمة إذ قال لطبيب: "أجد رسيسا في أسناخي وأرى رجعا فيما بين الوابلة إلى الأطرة من دأيات العنق" ٢ فقال له الطبيب: "متهكما": هل من وجع القرشي؟ قال له: وما يبعدنا منهم يا عدي نفس، نحن من أرومة واحدة ونجل واحد. قال الطبيب: كذبت، وكلما خرج هذا الكلام من جوفك كان أهون لك. قال: بل لك الهوان والخسارة والسباب. ١ فإذا قلت: فلان مستعد للامر، لم يكن بليغا. ٢. الرئيس ابتداء الحمى إذا فتر الجسم، والأسناخ منابت الأسنان، والوابلة طرف الكتف والأطرة كل ما أحاط بشيء، ودأيات العنق فقارها.. (٣)

"ومما سبق تعلم أن: ١- الحال "المقام" هو الأمر الذي يدعو المتكلم إلى إيراد خصوصية في التركيب. ٢- المقتضى "الاعتبار المناسب" هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة. ٣- **مقتضى**

(١) البلاغة الواضحة علي الجارم ص/ ٢٩٦

(٢) علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع المراغي، أحمد بن مصطفى ص/ ١٥

(٣) علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع المراغي، أحمد بن مصطفى ص/ ٣٥

**الحال** هو إيراد الكلام على تلك الصورة. فمثلا الوعظ حال ومقام يقتضي البسط والإطناب، وذلك البسط مقتضى، وإيراد الكلام في صورة الإطناب مطابقة للمقتضى. وكذا كون المخاطب منكرا يوم البعث حال يقتضي التأكيد، والتأكيد مقتضى، وكونك تخاطبه بقولك: "إن يوم الساعة لا شك فيه" مطابقة **لمقتضى الحال**، وهكذا مقام الذكي يخالف في الخطاب مقام الغبي، ومقام الذكر يباين مقام الحذف؛ لأن لكل منهما من الاعتبارات واللطائف وما يخالف ضده. مراتب البلاغة: بلاغة الكلام متفاوتة؛ لأن الألفاظ إذا ركبت لإفادة المعاني المرادة منها حصل لها بالتركيب صور مختلفة لا يحصرها العد، ألا ترى أن طلبه الفرقة إذا كتبوا في موضوع واحد في منشئاتهم تناولوا معاني متقاربة، أو متشابهة، لكنهم يتفاوتون في الأشياء الآتية: ١- العبارة التي ينشئونها. ٢- ترتيب المعاني. ٣- بسط الألفاظ أو إيجازها. وكلما كان المتكلم أكثر مراعاة للمقتضيات والاعتبارات ازداد الكلام حسنا، وكلما كان أوفى بها كان أبلغ، وبالعكس إذا قل وفاءه بتلك الخصوصيات المعتبرة عند البلغاء كان أقل مرتبة في البلاغة، ولا يزال ينزل حتى يصل إلى المرتبة السفلى، فيلتحق عند البلغاء بأصوات الحيوان، وإن كان صحيح الإعراب. والمرتبة العليا وما يقرب منها هي مرتبة المعجز، وهو كلام الله تعالى الذي عجز البشر قاطبة أن يأتوا بأقصر سورة من مثله، وقد نزل في أرقى العصور. (١)

"تدريبات وتمارين: متممات: أولا: علمت مما سبق في بيان تعريف الفصاحة والبلاغة، ما يعتبر الكلام من العيوب، ويزري بقيمته ويحط من قدره، فوجب أن تعرف بم تداوي هذه العيوب، فتقول: أ- مخالفة القياس يمكن تجنبها بالاطلاع علم التصريف، فهو الكفيل بمعرفة سنن المفردات العربية ونهج استعمالها، ألا ترى أن نافع بن أبي نعيم، وهو من أكابر القراء السبعة قدرا وأفخمهم شأنا، قال في معاش، معاش بالهمز، مع أن الياء ١ فيها ليست زائدة؛ لأنها من العيش، فعيب عليه ذلك، حتى إن أبا عثمان المازني قال: إن نافعا لم يدر ما العربية. ب- ضعف التأليف والتعقيد اللفظي، يتباعد عنهما بملاحظة قواعد النحو، إذ هو الباحث عن كيفية استعمال المركبات على وجه الصواب. وقد يشذ عن قانونه الخاصة بلغة العامة فينزل كلامهم إلى الدرك الأسفل ويكون عرضة للقادح، انظر ما وقع فيه أبو نواس حيث يقول في مدح الأمين: يا خير من كان ومن يكون ... إلا النبي الطاهر الميمون فرفع المستثنى في موجب الكلام، ومعرفة هذا من ظواهر النحو لا من خوافيه. ج- الغرابة، يسهل التباعد عنها بالاطلاع على متن اللغة، فإذا تتبع المتكلم مشهور الكتب وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة، عرف أن ما سواه مما يفتقر إلى بحث وتنقيح،

(١) علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع المراغي، أحمد بن مصطفى ص/ ٣٦

أو تخريج على وجه بعيد فغريب.د- الأحوال ومقتضياتها، تعلم من دراسة علم المعاني.ه- التعقيد المعنوي، يمكن التجافي عند بدراسة علم البيان.و وجوه تحسين الكلام التي تكسوه طلاوة وتكسبه رقة، بعد رعاية المطابقة **لمقتضى الحال** ووضوح الدلالة، تعرف من علم البديع.ز- التنافر، وملاك معرفته الذوق السليم والشعور النفسي.\_\_\_\_\_ ١ ظن أن مفردا فعلية فجمعها على فعائل، وليس كذلك، بل هي مفعلة بكسر العين، فأصلها معيشة بكسر الياء، فيأؤها ليست كياء صحيفة فلا تنقلب في الجمع همزة.."

(١)

"علم المعانيمدخل...علم المعاني:هو قواعد يعرف بها كيفية مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** حتى يكون وفق الغرض الذي سيق له، فبه نحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فنعرف السبب الذي يدعو إلى التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والإيجاز حيناً والإطناب آخر، والفصل والوصل، إلى غير ذلك مما سنذكر بعد.فمنه نعرف مثلاً:١- أن العرب توجز إذ شكرت أو اعتذرت.٢- أن العرب تطنب إذا مدحت.٣- أن الجملة الاسمية تأتي لإفادة الثبات بمقتضى المقام.فمتى وضع المتكلم تلك القواعد نصب عينيه لم يزغ عن أساليبهم ونهج تراكيبيهم وجاء كلامه مطابقاً **لمقتضى الحال** التي يورد فيها، فالشكر حال يقتضي الإيجاز وإيراد الكلام على هذه الصورة مطابقة **لمقتضى الحال**.واضعه: أول من بسط قواعده الإمام عبد القاهرة الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ فهو الذي هذب مسائله وأوضح قواعده، وقد وضع فيه الأئمة قبله نتفا كالجاحظ وأبي هلال العسكري، إلا أنهم لم يوفقوا إلى مثل ما وفق إليه ذلكم الحبر الجليل.."

(٢)

"علم البيانمدخل...علم البيان:البيان لغة الكشف والإيضاح، يقال: فلان أبين من فلان، أي: أوضح منه كلاماً واصطلاحاً، علم يستطيع بمعرفته إبراز المعنى الواحد في صور مختلفة، وتراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة، مع مطابقة كل منها **لمقتضى الحال**.وتقييد الاختلاف بالوضوح لتخرج الألفاظ المترادفة كليث وأسد وغضنفر، فإنها وإن كانت طرقاً مختلفة لإيراد المعنى الواحد، فاختلافهما إنما هو في اللفظ والعبارة، لا في الوضوح والخفاء.واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي، أي: كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف أحد إيراد معنى واحد، كقولنا: علي جواد، بطرق مختلفة لم يكن بذاك عارفاً بالبيان.إيضاح هذا التعريف، أن الضليع بهذا الفن، إذا حاول التعبير عما يختلج في صدره من المعاني

(١) علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع المراغي، أحمد بن مصطفى ص/٤٠

(٢) علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع المراغي، أحمد بن مصطفى ص/٤١

وجد السبيل ممهدا، فيختار ما هو أليق بمقصده وأشبه بمطلبه من فنون القول وأساليب الكلام، فإذا حث همة الشجعان على اقتحام غمار الوغى بهرهم بساحر بيانه وعظيم إحسانه، فإن شاء شبههم بأسو خفان، فقال: كأنكم أسود لها في غيل خفان ١ أشبل، وإن شاء استعار، وقال: إني أرى هنا أسودا تتحفز للكر والفر وتثب لاقتناص فرائسها ولها قرم ٢ إلى الأخذ بنواصيها وحز رؤسها، وإن أراد كنى عن مقصده وروى عن مراده فقال: البسوا لعدوكم جلد النمر ٣ واقلبوا له ظهر المجن فإنه قد ورم أنفه عليكم وداسكم تحت أقدامه. ١ \_\_\_\_\_ مأسدة مشهورة بضراوة أسدها. ٢ شهوة الطعام. ٣ كناية عن إظهار العداوة، ومثله ما بعده.. " (١)

"هناك تناديه القلوب وتتسابق إليه الفرسان قائلة: لبيك لبيك ها نحن أولاء نحمي الذمار، ونجير الجار، ونجدل الأقران، ونصرعهم في الميدان، ونبيع النفوس رخيصة ونشتري بها المجد والسؤدد: نبي كما كانت أوائنا ... تبني ونفعل مثل ما فعلوا وإن دعا النفوس لمكرمة وهز العطف لمحمدة أمكنه أن يقول: كأنكم البحور يعم فيضها القاصي والداني وتطعم بأنعامها الفقير والغني. أو يقول: هذه البحور على سواحلها القصاد تقذف أمواجها ما يفرج كربة البائس ويدفع الضر عن المعدم. أو يقول: إني أرى مجدا مد سراقه، وندى ضربت خيامه. إذ ذاك تسخو كف البخيل ويهتز عطف الكريم وتصبو النفوس لاكتساب المحامد ونيل المجد بالثمن الريح. موضوعه: اللفظ العربي، من حيث التفاوت في وضوح الدلالة بعد رعاية مطابقته **مقتضى الحال**. فائدته: ستعلم مما يلي أن مباحث البيان محصورة في المجاز على أنحائه، أي؛ إنه بمعنى أعم يشمل الكناية، وأن التشبيه إنما ذكر فيه لبناء الاستعارة عليه. والمجاز ثروة كبيرة في اللغة من جهات عدة، منها: ١- الإكثار من الألفاظ وتعدد الوضع تفننا في التعبير كتسمية المطر بالسماء والنبات بالغيث، على ما سيأتي. ٢- التذرع إلى الوضع فيما لم يوضع له لفظ من المحسوسات، كقولهم: ساق الشجرة، وإبط الوادي، وعنق الإبريق، وذوابة الرحل ٣. ١- التذرع إلى الوضع لتمثيل صور المعاني، كقولهم: نبض ٢ البرق، سبح ٣ الفرس. ١ \_\_\_\_\_ الجلدة المعلقة على آخر الرحل. ٢ لمع خفيفا، أخذوه من نبض العرق. ٣ مد يديه في الجري، كما يفعل السابح.. " (٢)

"المبحث العشرون: في المجاز العقلي أو المجاز الحكمي ١ هذا ضرب آخر من الاتساع والتجوز، غير ما قدمنا لك الكلام عليه، فإن ما مضى كانت تذكر فيه الكلمة ولا يراد معناها، ولكن ما هو ردف

(١) علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع المراغي، أحمد بن مصطفى ص/ ٢٠٧

(٢) علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع المراغي، أحمد بن مصطفى ص/ ٢٠٨

للمعنى أو شبيه به، فالتجوز كان يكون في اللفظ نفسه. أما ما هنا فإن الكلمة متروكة على ظاهرها ومعناها مقصود في نفسه، وإنما التجوز في حكم يجري عليها، كقولهم: نام ليلي، وقوله تعالى: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾، ففي هذا مجاز لكنه ليس في ذوات الألفاظ، فإن الليل والتجارة مستعملان في حقيقتهما، بل في أن جعلتهما فاعلين لنام وربح. ومن هذا تفهم ما قالوه في تعريف هذا المجاز بأنه إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له في الظاهر من حال المتكلم لملازمة مع قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، وما في معنى الفعل هو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، ومعنى كونه غير ما هو له أنه ليس من حقه أن يسند إليه؛ لأنه ليس يوصف له، ومعنى الملازمة العلاقة. وهذا التعريف يشمل إسناد الفعل المبني للفاعل وما في حكمه كاسم الفاعل إلى غير فاعله كالمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب مما له علاقة بالفاعل، وإسناد الفعل المبني للمفعول وما في حكمه كاسم المفعول إلى غير نائب الفاعل مما له علاقة به، كالفاعل والمصدر ونحوهما، وإيضاح هذه العلاقات مما يلي: ١- إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول نحو: ﴿عيشة راضية﴾ ٢، و ﴿ماء دافق﴾. \_\_\_\_\_ ١ البحث عن هذا المجاز من حيث كيفية الدلالة من البيان ومن حيث تحصل به المطابقة **لمقتضى الحال** من المعاني، والحق أن ذكره في المعاني كما فعل القزويني في الإيضاح كان استطراداً. ٢ أصل الكلام رضي المرء عيشته فأسند الفعل للمفعول من غير أن يبنى له فصار: رضيت العيشة، ثم أخذ من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير العيشة فال الأمر إلى أن صار المفعول فاعلاً، وهكذا يقال في نظائره.. (١)

"فإن كثيراً منه لم يكسبه السجع إلا سماجة وثقلاً. والتزام السجع - كما يقول ابن خلدون -: "ناشئ من القصور عن إعطاء الكلام حقه في مطابقة **مقتضى الحال**". عندما سقطت بغداد في أيدي التتار، وصارت الدولة إلى أيدي أمراء لا يعينهم شأن العربية، انحطت اللغة العربية إلى درك سافل، وظلت الخطابة بعد هذا مقصورة على أيام الجمع والأعياد ومواسم الحج، وموقوفة على مواعظ محدودة، بعد أن كانت تخوض الإرشاد إلى وسائل العزة ووجوه الإصلاح. وما برحت الخطابة في موقفها، حتى أقبل عهد الخديوي إسماعيل باشا، واهتزت مصر في حركة اجتماعية أو سياسية، فنشطت الخطابة من عقالها، بل بعثت من مرقدتها، وتخلصت من قيود السجع، فأتت من الآثار ما تقرؤون اليوم وما تسمعون.. (٢)

(١) علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع المراغي، أحمد بن مصطفى ص/٢٩١

(٢) الخطابة عند العرب محمد الخضر حسين ص/١٨٥

"طرق التجديد في صياغة صور الخبر: لاحظنا مما تقدم أن لصدر الخبر أهمية خاصة في الصحف، فعليه تعتمد هذه الصحف دائماً في إثارة القراء، وصحيح أن الإجابة عن الأسئلة الستة المعروفة تساعد في الغالب على إشباع فضول القاريء، وتدفعه إلى متابعة القراءة ما دام لديه متسع من الوقت لذلك، ولكن المحرر الخبير بشئون الصحافة يستطيع الخروج أحياناً على القوالب المعروفة، ويمكنه أن يستحدث بعض الطرق التي يصوغ فيها أخباره، وكثيراً ما يكون ذلك منه استجابة لرغبات القراء، أو مطابقة لمقتضى الحال، أو استرعاء للأذهان، ونحو ذلك. ومن طرق التجديد في صياغة الأخبار على سبيل المثال ما يلي: أولاً: حشد جميع عناصر الإثارة في الجملة الأولى من الجمل التي يشتمل عليها الصدر، وهي الجملة التي تقوم مقام العنوان في معظم الأحيان، كأن يقول: - صياح ديك يسبب موت طبيب. - فأر صغير يعطل حركة المرور. - جمل المحمل يلوذ بعابدين. - زوجة رئيس وزراء ترى في نقطة البوليس. - سفينتان من سفن القضاء توشكان أن تصطدما. ولكن على الصحف بعد ذلك أن تحافظ على حماسة القارئ الذي يقرأ صدراً من هذا النوع. ثانياً: من طرق التجديد في صدر الخبر، أن تعتمد الصحيفة إلى رسم صورة وصفية تلفت النظر إلى الشخص الأول والأهم في القصة الإخبارية؛ كأن تبدأ عنه بمثل هذه العبارة: (١)

"فالملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة ١، وهو مختص بذوات الأنفس، راسخ في موضوعه. وقيل: "ملكة" ولم يقل: "صفة"؛ ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة؛ حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه، وقيل: "يقتدر بها" ولم يقل: يعبر بها؛ ليشمل حالتي النطق وعدمه، وقيل: "بلفظ فصيح" ليعم المفرد والمركب. بلاغة الكلام: وأما بلاغة الكلام فهي: مطابقته لمقتضى الحال ٢ مع فصاحته ٣. ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات ٤ الكلام متفاوتة؛ فمقام التنكير يبين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، ١ خرج بهذا القيد مقولة الكم؛ كالعدد، وكذلك مقولة بالإضافة، كالأبوة، وهذا تعريف فلسفي للكيفية، وهي صفة وجودية إن اختصت بالأنفس الناطقة فهي نفسانية، فإن رسخت بتوالي أمثالها فهي ملكة، وهذا التعريف أليق بعلوم البلاغة. ٢ الحال: هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، ومقتضى الحال: هو تلك الخصوصية، ومطابقة الكلام له: بمعنى اشتماله عليه، فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلاً، فإنكاره حال يدعو المتكلم إلى أن يخبره بقيامه مؤكداً: "إن زيدا قائم"، وتأكيد الخبر

(١) المدخل في فن التحرير الصحفي عبد اللطيف محمود حمزة ص/ ١٣٨



هو "مقتضى الحال" ٣. فصاحته تكون بخلوه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد، على ما سبق في بيان فصاحة الكلام، وهذا قيد يخرج به كل كلام غير فصيح، فلا يكون بليغا وإن كان مطابقا لمقتضى الحال. ويجب عندي أن يزداد فيها قيد آخر، أي: مع فصاحته وأصالته؛ لأن المعنى إذا لم يكن أصيلا لم يكن بليغا، على نحو ما يأتي في السرقات الشعرية آخر الكتاب، وبهذا يكون الكلام فيها عندي من علم المعاني ٤. المقامات: جمع مقام، وهو اسم مكان من "قام"، والمراد به الحال السابق؛ وذلك أن البلغاء كانوا يلقون خطبهم وأشعارهم وهم قيام، فأطلق المقام على الحال الداعي إليها؛ لأنه سبب فيه.. (١)

"ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافه، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام ١، إلى غير ذلك، كما سيأتي تفصيل الجميع. وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول ٢: بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه: بعدم مطابقته له، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ٣. وهذا - أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم ٤؛ حيث يقول: "النظم تأخي ٥ معاني النحو ٦ فيما بين الكلم على ١ هذا كالفعل الذي يقترن بالشرط، فله مع "إن" مقام ليس له مع "إذا" وهكذا... ومن ذلك ما روي أن رجلا أنشد ابن هرمة قوله "من الكامل: بالله ربك إن دخلت فقل لها... هذا ابن هرمة قائما بالبابفقال له: "ما هكذا قلت، أكنت أتصدق؟! قال: فقاعدا. قال: أكنت أبول؟! قال: فماذا؟ قال: واقفا، ليتك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى". ولعل ابن هرمة يعني من ذلك أن القيام يقتضي الدوام والثبوت بخلاف الوقوف، تقول: وقف الحاج بعرفة، ولا تقول: قام. وتحقيق هذا أن الألفاظ المركبة فيها جمال وقبح كالألفاظ المفردة؛ حتى إنه قد يحدث أن يتألف الكلام من ألفاظ جميلة في ذاتها، قبيحة في تركيبها؛ لفقدتها ما يسمى جمال الانسجام، وهذا هو ما يعنون بقولهم: "ولكل كلمة مع صاحبها مقام" ٢. عطف القبول على الحسن؛ ليدل على أن المراد الحسن الذاتي الداخل في البلاغة، لا الحسن العرضي الحاصل بالمحسنات البديعية ٣. أي: الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة، أو بحسب ما عرفه من أساليب البلغاء ٤. دلائل الإعجاز ص ٥٥٥. تأخيت الشيء: تحريته وتبعته ٦. يريد بمعاني النحو الخصوصيات التي هي مقتضى الحال من التقديم والتأخير وغيرهما، والأغراض في قوله: "على حسب الأغراض" هي الأحوال الداعية إليها، أو المعاني الثانوية التي يقصد من الخصوصيات إفادتها، وقيل: إن عبد القاهر لا يقف في هذا بالنحو عند وظيفته التي

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعيدي ٢٤/١

قصر أخيرا عليها، وهي الحكم بالصحة والخطأ في المعاني الأصلية، بل يجعل له حكما أيضا في المعاني الثانوية، ولهذا عرفه ابن جني بأنه "انتحاء كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ ليلتحق من ليس من أهل العربية بأهلها من الفصاحة" (١).

"وللبلاغة طرفان: أعلى، إليه تنتهي، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه ١. وأسفل، منه تبتدىء ٢، وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات؛ وإن كان صحيح الإعراب. وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة. "المحسنات البديعية": وإذا قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها؛ فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة ٣ غير راجعة إلى مطابقة **مقتضى الحال** ولا إلى الفصاحة، تورث الكلام حسنا وقبولا ٤. بلاغة المتكلم: وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقندر بها على تأليف كلام بليغ. حصر علوم البلاغة: وقد علم بما ذكرنا أمران: أحدهما: أن كل بليغ - كالأما كان أو متكلم - فصيح، وليس كل فصيح \_\_\_\_\_ ١ حد الإعجاز: منتهاه؛ لأن الحد في اللغة: منتهى الشيء، وما يقرب من الإعجاز هو ما دونه من مراتب الإعجاز؛ لأن الحق أن القرآن متفاوت الإعجاز، وليس كل آياته في درجة واحدة من البلاغة، وبهذا يكون قوله: "وما يقرب منه" معطوفا على "حد الإعجاز"، وقيل: إنه معطوف على قوله: "وهو"، على معنى أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه كما قال السكاكي، ولكن حمل ما هنا عليه لا يخلو من تكلف ٢. من العلماء - كالفخر الرازي - من يرى أن هذا ليس من البلاغة، فيلحق بأصوات الحيوانات أيضا، والحق أنه منها؛ لأنه لا بد من اشتماله على خصوصية ما، فيدخل في تعريف البلاغة ٣. هي المحسنات البديعية الآتية في علم البديع ٤. المراد بالقبول هنا ما يرادف الحسن، لا القبول بمعنى الصحة؛ لعدم توقف صحة الكلام عليها. (٢)

"بليغا ١. الثاني: أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ٢، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره ٣. والثاني - أعني التمييز - منه ما يتبين في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو، أو يدرك بالحسن، وهو ما عدا التعقيد المعنوي ٤. وما يحترز به عن الأول - أعني الخطأ في تأدية المعنى المراد - هو علم المعاني. وما يحترز به عن الثاني - أعني التعقيد المعنوي - هو علم البيان. وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** وفصاحته هو علم البديع ٥. \_\_\_\_\_ ١ مما هو فصيح، وليس ببليغ قول نصيب "من الوافر": فإن تصلي أصلك وإن

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعدي ٢٥/١

(٢) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعدي ٢٨/١

تعودي ... لهجر بعد وصلك لا أبالي لأنه نسيب رديء، ومنه أيضا قول جميل "من الطويل": فلو تركت عقلي معي ما طلبتها ... ولكن طلابها لما فات من عقلي رغم أنه يهواها لذهاب عقله، وأنه لو كان عاقلا ما طلبها، وأين هذا من قول بعضهم: وما سرنني أني خلي من الهوى ... ولو أن لي من بين شرق إلى غرب فإن كان هذا الحب ذنبي إليكم ... فلا غفر الرحمن ذلك من ذنب ٢ هو المعنى الثانوي، والاحتراز عن الخطأ فيه بمراعاة **مقتضى الحال** ٣. لأن الفصاحة شرط في البلاغة كما سبق، وتمييز ذلك يكون بمعرفة الأمور المخلة بالفصاحة من: التنافر، والغربة، ومخالفة القياس، وضعف التأليف، وغير هذا مما سبق. ٤ ما عدا التعقيد المعنوي: هو الغربة، ومخالفة القياس، وضعف التأليف، والتعقيد اللفظي، والتنافر، والأول يعرف بعلم متن اللغة، والثاني بالتصريف وغيره؛ لأنه لا يختص به، والثالث والرابع والنحو، والخامس يدرك بالحس والذوق، وبهذا تتوقف علوم البلاغة على هذه العلوم، وعلى تربية الحس والذوق بمطالعة كلام العرب. ٥ بهذا تنحصر علوم البلاغة في العلوم الثلاثة، وإنما لم تجعل علوم اللغة والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف الفصاحة عليها أيضا؛ لأنها تقصد لأغراض غير الفصاحة، ومعرفة بعض نواحي الفصاحة منها تأتي بطريق العرض.. (١)

"الفن الأول: علم المعاني تعريف علم المعاني: هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق **مقتضى الحال** ١. وقيل: "يعرف" دون "يعلم" رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات، والمعرفة بالجزئيات، كما قال صاحب "القانون" ٢ في تعريف الطب: \_\_\_\_\_ ١ المراد بأحوال اللفظ ما يشمل أحوال الجملة وأجزائها؛ فأحوال الجملة: كالفصل، والوصل، والإيجاز، والإطناب، والمساواة. وأحوال أجزائها: كأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، وهذه الأحوال هي التي يقتضيها الحال في اللفظ، فهي بعينها **مقتضى الحال**، وبهذا يكون في التعريف تهافت ظاهر، ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظر إليها أولا من حيث ذاتها، لا من حيث إنها مقتضى حال، وإنما قيد أحوال اللفظ بما يطابق بها **مقتضى الحال** لتخرج الأحوال التي ليست بهذه الصفة؛ كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وغير ذلك مما لا بد منه في أدية المعنى الأصلي، وكذلك المحسنات البديعية؛ لأنها تكون بعد رعاية المطابقة، ويخرج أيضا علم البيان؛ لأنه لا يبحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الجهة، وقد تبحث أبوابه من هذه الجهة؛ فيكون ذلك من علم المعاني؛ كما قال الأخطل في مدح عبد الملك بن مروان "من الطويل": وقد جعل الله الخلافة منهم ... لأبلج لا عاري الخوان ولا جدبفكنى بهذا عن كرمه،

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعيدي ٢٩/١

ولا يليق في مدح الملوك، وإنما تمدح الملوك بمثل قول الشاعر "من الطويل": له همم لا منتهى لكبارها ... وهمته الصغرى أجل من الدهر هذا، وبعض الأحوال التي يبحث عنها في علم المعاني قد يبحث عنها في علم النحو؛ كالذكر والحذف، ولكن علم النحو يبحث عنها من جهة صحتها وفسادها، أما علم المعاني فيبحث عنها لبيان الأحوال التي يرجع بعضها على بعض، فلا تظهر المزية فيها إلا إذا احتمل الكلام وجهها غير الوجه الذي جاء عليه، فيكون الحال مرجحاً له. ٢. "القانون" كتاب في الطب للحسين بن عبد الله، المعروف بابن سينا.. (١)

"الطب: علم يعرف به أحوال بدن الإنسان". وكما قال الشيخ أبو عمرو ١ رحمه الله: "التصريف: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم". وقال السكاكي ٢: "علم المعاني هو تتبع خواص ٣ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ٤؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره". وفيه نظر؛ إذ التبع ليس بعلم ولا صادق عليه؛ فلا يصح تعريف شيء من العلوم به. ثم قال: "وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء". ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة، وقد عرفها في كتابه ٥ بقوله: "البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ٦ وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها" ٧. فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء - وهو الظاهر - فقد جاء الدور ٨، وإن أراد غيرها فلم يبينه، على أن قوله: "وغيره" مبهم لم يبين مراده به ٩. \_\_\_\_\_ ١ هو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب، صاحب "الكافية" في النحو، و"الشافية" في التصريف. ٢. المفتاح ص ٨٦، المطبعة الأدبية. ٣. المراد بها أحوال اللفظ في تعريف الخطيب. ٤. غير الاستحسان هو الاستهجان، ويريد بذلك: أن تراكيب الكلام لها خواص مستحسنة وخواص مستهجنة، وكل منهما يبحث في علم المعاني. ٥. المفتاح ص ٦٠٢٠٨ هذا يكون بإيرادها مطابقة لمقتضى الحال ٧. بأن تكون خالية من التعقيد المعنوي، وبهذا يرجع عنده علم البيان إلى البلاغة لا إلى الفصاحة كما ذكر الخطيب في المقدمة، وإنما لم يقيد تعريف البلاغة بفصاحة الكلام ليحترز به عن غير التعقيد أيضاً كما سبق في تعريفها؛ لأنه يرى أنها غير لازمة لها، وسيأتي زيادة بيان لهذا في آخر علم البيان. ٨. لأن معرفة البلاغة على هذا تتوقف على معرفة البلغاء، مع أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعيدي ٣٣/١

متوقفة على معرفة البلاغة. ٩ يجاب عنه بأنه سبق بيان مراده به؛ فلا شيء عليه فيه. ومع هذا، أرى أن تعريف السكاكي ركيك العبارة، وأنه كان الأجدر بالخطيب إهماله.. (١)

"وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤] لم يقل: "واستغفرت لهم" وعدل عنه إلى طريق الالتفات؛ تفخيما لشأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتعظيما لاستغفاره، وتنبيها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان. وذكر السكاكي ١ لالتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها: أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه، فنبه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الشكلى، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له، وتحزنهم عليه، وخاطبها "بتناول ليلك" ٢ تسلية، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر -فعل الملوك- فشك في أنها نفسه، فأقامها مقام مكروب، وخاطبها بذلك تسلية، وفي الثاني على أنه صادق في التحزن -خاطب أو لا- وفي الثالث على أنه يريد نفسه. أو نبه ٣ في الأول على أن النبأ لشدته تركه حائرا، فما فطن معه **لمقتضى الحال**؛ فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمرا ونهيا. وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا، فلم يجد النفس معه، فبنى الكلام على الغيبة. وفي الثالث على ما سبق. أو نبه ٤ في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه ذلك؛ فأقامها مقام المستحق للعتاب، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعيير بذلك، وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب، وسكن عنه الغضب بالعتاب الأول، ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا: "وبات وباتت له"، وفي الثالث على ما سبق. هذا كلامه، ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف ٥. \_\_\_\_\_ ١

المفتاح ص ٢٠١٧. فكافها مكسورة، ويصح فتحها نظرا إلى كون النفس يراد بها شخصه. ٣ هذا هو الوجه الثاني، وكان المناسب لسياقه أن يقول: وثانيها. ٤ هذا هو الوجه الثالث. ٥ لأنه يحمل امرأ القيس ما لا يمكن أن يكون قد خطر بباله من ذلك. ولا يخفى أن كثيرا من اللطائف التي تلتبس للالتفات فيها مثل هذا التعسف، وأن ذلك يرجع إلى أنها غير مضبوطة؛ لأنها لو كانت مضبوطة لأمكن الرجوع إلى أمر ظاهر مقرر منها.. (٢)

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعيدي ٣٤/١

(٢) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعيدي ١٤٤/١

"تمرينات على أقسام القصر: تمرين ١:١ - هل القصر في البيت الآتي حقيقي أم إضافي: قد علمت سلمى وجارتها ... ما قطر الفارس إلا أنا؟ ٢ - بأي اعتبار ينقسم القصر إلى حقيقي وغير حقيقي؟ وما فائدة هذا التقسيم بلاغة؟ ولماذا أهمله السكاكي؟ تمرين ١:٢ - من أي القصرين - قصر الموصوف على الصفة، أو العكس - قول الشاعر: وما المرء إلا هالك وابن هالك ... وذو نسب في الهالكين عريق؟ ٢ - بأي اعتبار ينقسم القصر إلى قصر صفة على موصوف، وبالعكس؟ وما فائدة ذلك بلاغة؟ تمرين ١:٣ - هل القصر في البيت الآتي قصر أفراد أم قصر تعيين: فإن كان في لبس الفتى شرف ... فما السيف إلا غمده والحمائل؟ ٢ - بأي اعتبار ينقسم القصر إلى: قصر أفراد وقصر قلب وقصر تعيين؟ وما فائدة ذلك بلاغة؟ وما هو الحال **ومقتضى الحال** في الأقسام الثلاثة؟ تمرين ١:٤ - هل من القصر الحقيقي أو الادعائي قول الشاعر: وما البأس إلا حمل نفس على السرى ... وما العجز إلا نومة وتشمس؟ ٢ - هل يأتي القصر الادعائي في القصر الإضافي؟ وأيهما أبلغ: الحقيقي أم الادعائي؟". (١)

"المجلد الرابع الفن الثالث: علم البديع مدخل تعريف علم البديع: وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام ١، بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** ووضوح الدلالة ٢. تقسيم المحسنات إلى معنوية ولفظية: وهذه الوجوه ضربان: ضرب يرجع إلى المعنى ٣، وضرب يرجع إلى اللفظ ٤..". (٢)

"قال ابن الأثير في المثل: "إن الكاتب أو الشاعر ينظر إلى الحال الحاضرة، ثم يستنبط لها ما يناسبها من المعاني". وأما السداد: فهو الموافقة للواقع، والمطابقة **لمقتضى الحال** من غير زيادة، كقول لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... وكل نعيم لا محالة زائل. قول الآخر: إذا امتحن الدنيا لبيب تكشفت ... له عن عدو في ثياب صديق. وقد يخرج عن ذلك إلى المبالغة إذا اقتضاها الحال، فيقبل منها ما اقتصد فيه. كما تقرر في البيان. وأما الشرف: فهو أن لا يكون المعنى سخيًا، ولا مشتملاً على فضول، سواء كان سابقاً للذهن أم مبتكراً، وكلاهما يجتنب إذا كان سخيًا مبتذلاً، ومن المبتكر السخيف قول المعري: فيا وطني إن فاتني بك سابق ... من الدهر فلينع لمساكنك البالفان أستطع في الحشر آتاك زائراً ... وهيهات لي يوم القيامة أشغال. قوله في مرثية لوالد الشريف الرضي: إن زاره الموتى كساهم في البلى ... أكفان أبرج مكرم

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعيدي ٢٢٧/٢

(٢) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعيدي ٥٧١/٤

الأضيا فوالله إن يخلع عليهم حلة ... يبعث إليه بمثلها أضعاف من غير المبتكر وهو سخي ف ما خطب به والي من ولاة اليمامة." (١)

"البلاغة، وهذه العناصر هي: اللفظ، والمعنى، وتأليف الألفاظ على نحو يمنحها قوة وتأثيرا حسنا، ثم الدقة في اختيار الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام، وموضوعاته، وحال السامعين، والنزعة النفسية التي تسيطر عليهم. وعلى هذا فلا بد للبليغ من التفكير في المعاني التي تموج في نفسه على أن تكون صادقة قوية يتجلى فيها أثر الابتكار وسلامة الذوق في تنسيقها وحسن ترتيبها، فإذا تحقق له ذلك اختار لها من الألفاظ الواضحة المؤثرة ما يتلاءم وطبيعتها ويعبر عنها أجمل تعبير. ومع ذلك ينبغي أن نتذكر دائما أن البلاغة ليست في اللفظ وحده، وليست في المعنى وحده، وإنما هي في الارتباط العضوي بينهما، وأثر لازم لسلامتهما وانسجامهما. هذا عن البلاغة، أما بلاغة الكلام فهي مطابقتها **لمقتضى الحال** مع فصاحتها، **ومقتضى الحال** مختلف تبعا لتفاوت مقامات الكلام، فمقام كل من التنكير، والإطلاق، والتقديم، والذكر يباين عكسه من التعريف، والقصر، والتأخير، والحذف، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب ومقام المساواة. وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول يكون بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاط شأن الكلام يكون بعدم ذلك. **فمقتضى الحال** إذن هو الاعتبار المناسب. وللبلاغة طرفان: طرف أعلى وهو حد الإعجاز وما يقرب منه، وطرف أسفل وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى مادونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات، وبين هذين الطرفين مراتب كثيرة. ولعلنا ندرك من كل ما تقدم أن البلاغة مرجعها إلى أمرين: تمييز الفصيح من غيره، والاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد. أما تمييز الفصيح من غيره فمنه ما يبين في علم متن اللغة، أو الصرف، أو. " (٢)

"فقال بشار: لكل وجه وموضع، فالقول الأول جد، وهذا قلته في ربابة جاري، وأنا لا أكل البيض من السوق، وربابة لها عشر دجاجات وديك، فهي تجمع لي البيض، فهذا عندها من قلبي أحسن من «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل» عندك» (١). وتتمثل مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** أيضا فيما يتصرف فيه القائل من إيجاز وإطناب، حيث لكل من الإيجاز والإطناب مقاماته التي تقتضيها حال السامع ومواطن القول. فالذكي الذي تكفيه اللمحة أو الإشارة يحسن له الإيجاز، والغبي أو المكابر يجمل عند خطابه الإطناب في القول. فالبلاغة تقتضي استخدام أسلوب الإيجاز مع الذكي اعتمادا على سرعة فهمه وقدرته

(١) أصول الإنشاء والخطابة ابن عاشور ص/٦٨

(٢) علم المعاني عبد العزيز عتيق ص/١١



على استيعاب ما تحمله الألفاظ القليلة من المعاني الكثيرة، وكذلك الشأن بالنسبة لأسلوب الإطناب، فبلاغته تستلزم الإسهاب بالشرح والإيضاح، إما طلباً لتمكين المخاطب من الفهم إن كان غيباً، وإما لتنزيله منزلة قصار العقول إن كان قد تجاوز الحد في المكابرة والعناد. وتأييداً لما ذكرنا عن الإيجاز والإطناب نورد هنا كلمتين توضح كل منهما رأي صاحبها في ذلك: روي عن جعفر بن يحيى أنه قال مع إعجابه بالإيجاز: «متى كان الإيجاز أبلغ كان الإكثار عيماً، ومتى كانت الكناية في موضع الإكثار كان الإيجاز تقصيراً». وأمر يحيى بن خالد بن برمك اثنين أن يكتبتا كتاباً في معنى واحد، فأطال أحدهما واختصر الآخر، فقال للمختصر - وقد نظر في كتابه -: ما \_\_\_\_\_ (١) كتاب الأغاني: ج ٣ ص: ٦٠.. (١)

"المبحث الثاني الجملة أشرنا فيما سبق إلى علم المعاني بأنه العلم الذي يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق **مقتضى الحال**. وهذا يعني أنه العلم الذي يبحث في الأساليب والجمل العربية باعتبار إفادتها لمعان زائدة على أصل المعنى. والوصول إلى مزيد من المعرفة بالمعاني الزائدة يستدعي النظر في الجملة من حيث أجزائها وأحوال هذه الأجزاء وقيودها، واقتربنا عنها عن طريق الوصل أو الفصل، وذاك هو موضوع هذا البحث. أجزاء الجملة عرفنا من قبل أن لكل جملة خبرية كانت أو إنشائية ركنين هما: أ- المسند: ويسمى المحكوم به أو المخبر به، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما في معناه من نحو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل والظرف.. (٢)"

"والعصور حتى بلغت في القرن الثامن الهجري عند الشاعر صفي الدين الحلي مائة وخمسة وأربعين محسناً بديعياً. وهذه المحسنات يقصد بها تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة **لمقتضى الحال**، ورعاية وضوح الدلالة بخلوها عن التعقيد المعنوي. والمحسنات البديعية ضربان: معنوي يرجع إلى تحسين المعنى أولاً وبالذات، وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً. وضرب لفظي يرجع إلى تحسين اللفظ أصلاً، وإن تبع ذلك تحسين المعنى لأن المعنى (إن) عبر عنه بلفظ حسن استتبع ذلك زيادة في تحسين المعنى. وليس من غرضنا هنا التوسع في دراسة المحسنات البديعية إلى حد الإلمام بها جميعها، وإنما الغرض هو التركيز على أهم هذه المحسنات للتعرف عليها وبيان أثرها في تحسين الكلام لفظاً ومعنى. ولما كانت المعاني هي الأصل والألفاظ توابع وقوالب لها، فإننا نبدأ بدراسة المحسنات المعنوية. المحسنات البديعية المعنوية المطابقة ويقال له ١ أيضاً: التطبيق، والطباق، والتضاد. والمطابقة في أصل الوضع اللغوي أن

(١) علم المعاني عبد العزيز عتيق ص/ ٣٩

(٢) علم المعاني عبد العزيز عتيق ص/ ١١٩

يضع البعير رجله موضع يده، فإذا فعل ذلك قيل: طابق البعير. وقال الأصمعي: المطابقة أصلها وضع الرجل موضع اليد في مشي." (١)

"فيه من المرادفات أم أقللت. إذا أردت أن تخاطب الجمهور فلا أخالك تنكر علي أنه يجب أن تخاطبه بلغ مفهومة تتجنب فيها مثل قولك: "الشقص الأغر" إلا إذا كان قصدك أن تنومه لا أن تفهمه. ٤- ولكل دولة رجال ١ "رد الأمير شكيب": كنا نظن أننا بعد الإتيان بنصوص علماء الأدب وشواهد فحول البلاغة مثل الجاحظ والبدیع الهمذاني وابن خلدون، وأمثالهم نأمن المغالات والمكابرة ويقع التسلم بأن المترادف مألوف في لغة القوم قد يأتي في الأحايين لتمكين المعنى في نفس السامع. إن للإطناب مقامات وللايجاز مقامات وإن وضع الواحد منها موضع الآخر مخل بالفصاحة التي هي المطابقة **لمقتضى الحال** إلى غير ذلك. لا بل والله كنت غافلا عن أنك صاحب مذهب. ولم يخطر ببالي أن أسلوب الجاحظ صار قديما باليا وأن مثلي ومثلك صرنا مجددين في اللغة. وإذا كان لهؤلاء مذهب فلست أنت بالذي يقدر أن يأتي بنقيضه. فأربع على ظلعك ولا تركب في غير سرجك. وتحرير القصد أنك أنت تنكر المترادف مطلقا وأنا أقول بل له مواضع. ٥- رد خليل سكاكيني ٢: وتحرير القصد أنني قلت: إن الإطناب ومنه تكرار الكلام بلفظه أو بمرادفه مواطن وشرائط مضى عليها البيانيون، وأن الأمير يكثر من المرادفات اقتضاها المقام أو لم يقتضها، فأنت ترى أن الجدل أصبح عقيما. \_\_\_\_\_ ١ السياسة ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩٢٣ السياسة ٣ يناير ١٩٢٤.. " (٢)

"خرافات ايسوب، لم تكن بطبيعة الحال من تأليف رجل واحد، وإنما تمثل تراثا واسعا، بعضه يوناني وبعضه غير يوناني، وأن اليونان عرفوا هذا اللون من الخرافات في عهد مبكر، يرقى إلى أيام ايسودس (Hesiod) (١)، وليس ثمة ما يمنع أن يرقى إلى أيام أوميرس نفسه. وقد كان هذا اللون من الأدب شفويا وشعبيا في آن معا، يدور على اللسنة، ويستغله المتمثل به بحسب **مقتضى الحال** أما لعبرة أخلاقية أو لتوضيح مسألة أو لتأكيد موقف جدلي (٢). وقد أشار أرسطاطاليس إلى أهمية هذا اللون وفائدته في الخطابة وأورد ابن سينا مثالين من تلك الخرافات: أحدهما قول أحد المشيرين لقومه: إياكم وأن تصيروا بحالكم إلى ما صار إليه الفرس، عندما زاحمه الأيل في مرعاه ونغصه عليه ففزع إلى إنسان من الناس يعتصم بمعونته ويقول له: هل لك في إنقاذي من يدي هذا الأيل؟ فأنعم الإنسان له الإجابة على شرط أن بالتقام

(١) علم البديع عبد العزيز عتيق ص/٧٦

(٢) المعارك الأدبية أنور الجندي ص/٢١٨

ما يلجمه، وبتمطيته. ظهره وهو ممسك قضيبا، فلما أذغن له صار فيما هو شر له من الایل، والثاني قول آخر: إني أوصيكم أن تستنوا بسنة الثعلب الممنو بالذبان، فقال له: وما فعل ذلك الثعلب؟ قال: بينما ثعلب يعبر نهرا من الأنهار إلى العبر الآخر إذ اكتنفته القنصة وحصل في حومة الكلب، فلم ير لنفسه مخلصا غير الانقذاف في وهدة غائرة انقذافا أثخنه، وكلما راود الخروج منه أعجزه، فلم ير إلا الاستسلام، وهو في ذلك إذ جهده الذبان محتوشة إياه، وإذا في جواره قنفذ يشاهد ما به من الغربة والحيرة ولذع الذباب وانحلال القوة، فقال له: هل لك يا أبا الحصين في أن أذب عنك؟ فقال: كلا، ولا سبيل إلى ذلك، وإنه لمن الشفقة الضائرة ومن البر العاق، فقال له القنفذ: ولم ذلك؟ قال: اعلم أن هؤلاء الذبان قد شغلت المكان فلا موقع لغيرهم من بدني، وقد امتصت ربها من دمي، فهي الآن هادئة، فإن ذبت خلفها جماعة أخرى غراث كلبى تنزف بقية دمي (٣). كذلك فإن العناصر التي يمثلها إيسوب من حدة وسرعة خاطر ومفاجأة وإفحام وعمق في الحكمة، كانت محببة لدى العرب، مستقرة في تراثهم منذ عهد بعيد، فلا غرابة إذا هم رأوها أيضا في شخص مقدم في الشعر والحكمة مثل أوميرس، فانهم لديهم التمييز بين الرجلين. وهذا ينقلنا إلى الحديث عن شخصية إيسوب وأدبه عند العرب، في الفصل التالي. \_\_\_\_\_ (١)

انظر دالي: ١٢. (٢) المصدر السابق: ١٤. (٣) الخطابة لابن سينا: ١٦٨ - ١٦٩.. (١)

"الكلامي، ولهذا كان بعض علماء المعتزلة "معلمي" بلاغة، كما كان سفسطائي يونان، وعلى هذا النحو يجب أن نفهم دور بشر بن المعتمر وغاية صحيفته، بل أن نفهم دور المتكلمين "لأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء وبلغ من كثير من البلغاء" (١) وقد شهد الجاحظ لثمامة بن أشرس المعتزلي بقوله: "وما علمت أنه كان في زمانه قروي ولا بلدي كان بلغ من حسن الإفهام مع قلة عدد الحروف، ولا من سهولة المخرج مع السلامة من التكلف ما قد بلغه. وكان لفظه في وزن إشارته، ومعناه في طبقة لفظه، ولم يكن لفظه إلى سمعك بأسرع من معناه إلى قلبك" (٢). وقد قررت صحيفة بشر أشياء ستصبح مشتركة بين نقد الخطابة ونقد الخطابة ونقد الشعر، منها اعتبار اللحظات التي يسمح فيها القول والابتعاد عن الكد والاستكراه، والملاءمة بين اللفظ والمعنى، فالمعنى الكريم يحتاج لفظا كريما؛ وليس ذلك بأن يكون المعنى من معاني الخالصة وغنما "مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة"، والبلوغ التام من استطاع أن يفهم العامة معاني الخاصة. ثم لابد من الملاءمة بين المعنى والمستمعين، فلكل طبقة كلام ولكل حالة مقام (٣). وغدا التناسب بين المعاني والمستمعين هو مدار القول في البلاغة

(١) ملامح يونانية في الأدب العربي إحسان عباس ص/٦١

الخطائية، ومنه استمد تعريف البلاغة وإنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال. وهذا المبدأ نفسه هو مدار الصحيفة الهندية: " لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوق؟ ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم " (٤) وكذلك ألحت الصحيفة الهندية على\_\_\_\_\_ (١) البيان ١ : ١٣٩. (٢) البيان ١ : ١١١. (٣) انظر صحيفة بشر في البيان ١ : ١٣٥ - ١٣٩. (٤) البيان ١ : ٩٢ - ٩٣ .. (١)

"الفصل التام بين الشعر والنثر هذه التفرقة الصارمة " بالاستعارة والأوصاف والجريان على أساليب العرب " جعلت ابن خلدون - على عكس ما كانت الحال عليه لدى أمثال ابن طباطبا وابن الأثير - يضع حدا فاصلا بين الشعر والنثر، مبينا بذلك الاتجاه الذي جرى عليه الكتاب المتأخرون " وقد استعمل المتأخرون أساليب الشعر وموازينه في المنثور، من كثرة الأسجاع والتزام التقفيه وتقديم النسيب بين يدي الأغراض، وصار هذا المنثور إذا تأملته من باب الشعر وفنه ولم يفترقا إلا في الوزن " (١) . ويعتقد ابن خلدون أن ضياع الحدود بين الشعر والنثر ليس صوابا من جهة البلاغة، إذ أن الأمور التي تناسب الأساليب الشعرية ليست مما يناسب الأساليب النثرية: " إذ الأساليب الشعرية تناسبها اللوزعية وخلط الجد بالهزل والإطناب في الأوصاف وضرب الأمثال وكثرة التشبيهات والاستعارات حيث لا تدعو ضرورة إلى ذلك في الخطاب؛ والتزام التقفيه أيضا من اللوزعية والتزيين، وجلال الملك والسلطان وخطاب الجمهور عن الملوك بالترغيب والترهيب ينافي ذلك كله وبيانه؟ وما حمل عليه أهل العصر إلا استيلاء العجمة على ألسنتهم وقصورهم لذلك عن إعطاء الكلام حقه في مطابقته لمقتضى الحال، فعجزوا عن الكلام المرسل لبعده أمد في البلاغة وانفساح خطوبه، وولعوا بهذا المسجع يلفقون به ما تقصهم من بالأسجاع والألقاب البديعة، ويغفلون عما سوى ذلك " (٢) ؛ ويؤخذ ابن خلدون كتاب المشرق وشعره على توضيحتهم أحيانا بالصحة اللغوية والنحوية إذا استقام لهم سجع أو جناس أو مطابقة، مظهرين بذلك شغفا غير طبيعي بالمحسنات الخارجية على حساب المبنى والمعنى (٣) . ويبدو مما\_\_\_\_\_ (١) المقدمة: ١٢٨٦. (٢) المقدمة: ١٢٨٧. (٣) المصدر نفسه.. (٢)

"اللذة كما علمت " (١) ؛ فهذا يذكرنا بحديث حازم عن الظفر، ولكن من الصعب أن يقال إن ابن خلدون اقتبس هذا من حازم، لأن حديث هذا الناقد عن الظفر إنما كان في حال الأفعال الإنسانية (٢) ؛

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب إحسان عباس ص/٦٧

(٢) تاريخ النقد الأدبي عند العرب إحسان عباس ص/٦٢٥

غير أنه يلتقي بحازم في نظرتة إلى هوان الشعر على الناس، ولكنه يعدل ذلك تعليلا مخلفا، فهو يرى أن ما نشأ نحو الشعر من نفور واستهجان منذ أبي تمام والمنتبي وابن هانئ إنما سببه الكذب والنفاق والاستجداء، ولذلك " انف منه أهل الهمم والمراتب من المتأخرين، وتغير الحال وأصبح تعاطيه هجنة في الرياسة ومذمة لأهل المناصب الكبيرة " (٣) ، ولا ندري متى حدث ذلك فقبل ابن خلدون بأقل من قرن ألف ابن الأبار " الحلة السيرة " ليثبت أن " أهل المراتب والمناصب الكبيرة " كانوا يجدون في الشعر مجالا للتعبير عما تجيش به نفوسهم؛ إن هوان الشعر لانعدام القدرة على تذوقه كما قال حازم أدق من هذا الذي أورده ابن خلدون. الشعر نشاط إنساني لا ينفرد به العرب، اهتمامه بالشعر العامي في الأمصار ويرى ابن خلدون أن الشعر نشاط إنساني عام، وليس شيئا يتميز به العرب، وهو يعلم ان في الفرس شعراء وفي يونان كذلك، وقد ذكر ارسطو الشاعر اوميروس في كتاب المنطق، وكان في حمير أيضا شعراء؛ وفي عصر ابن خلدون كان لسان مضر قد أصبح عدة لهجات عامية متباينة في مختلف الأقطار، ولذلك وجد في كل قطر شعر خاص به، بلجة اهله، ولكن لا يتذوقه علماء اللسان المحافظون على الصياغة القديمة، مع أن في هذا الشعر بلاغة فائقة، وإنما وقع استهجانه أحيانا لخلوه من الأعراب، " والأعراب لا مدخل له في البلاغة، غنما البلاغة مطابقة الكلام للمقصود **ولمقتضى الحال** " (٤) . وهكذا ظهر أخيرا الناقد \_\_\_\_\_ (١) المقدمة: ١٣١٤. (٢) المقدمة: ١٣١٦. (٣) المقدمة: ١٣١٤ (٤) المقدمة:

١٣١٦. " (١)

"التوقع، ولو كان توقع أمر محذور منه، ويسمى حينئذ إشفاقا، مثل [لعل الساعة قريب] . ويستعمل في الترجي كلمتان هما: "لعل" و"عسى". وقد يترجى بأداة الاستفهام "هل" وبحرف "لو" فيما هو عزيز المنال مع إمكانه. وعلى خلاف الأصل قد يستعمل في التمني: "هل" و"لعل" و"عسى" لغرض بلاغي، وهو إبراز التمني في صورة الممكن المطموع فيه، بغية الإشعار بكمال العناية به، والتلهف على الحصول عليه، أو تحقيقه. وقد يستعمل في التمني حرف "لو" لإبراز التمني في صورة الممكن إلا أنه عزيز المنال يصعب تحقيقه، إذ حرف "لو" يشعر بعزة الأمر المرجو المطموع فيه. وقد يستعمل في الترجي لفظ "ليت" الذي للتمني، لغرض بلاغي، هو إبراز المرجو في صورة المستحيل أو المتعذر البعيد المنال، للمبالغة في بيان بعد الحصول عليه أو تحقيقه. ويلاحظ أن مجي عبارات الترجي أو الدعاء في كلام الله عز وجل هو على معنى أن **مقتضى الحال** يلائمه من البشر الترجي أو الدعاء، فقول الله تعالى لموسى وهارون بشأن فرعون في

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب إحسان عباس ص/٦٢٨

سورة (طه/ ٢٠ مصحف/ ٤٥ نزول): ﴿اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ \* فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَنَا لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [الآيات: ٤٣ - ٤٤]. ينبغي أن نفهم الترجي فيه على معنى: اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَاجِيْنِ وَطَامِعِيْنِ فِي أَن يُتَذَكَّرَ أَوْ يَخْشَىٰ، إِذْ لَوْ ذَهَبَا إِلَيْهِ وَهُمَا يَأْسَانِ مِنْ اسْتِجَابَتِهِ، لَمْ تَنْدَفِعْ أَنْفُسُهُمَا لِلْقِيَامِ بِمَهْمَةٍ رَسَالَتُهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَمْثَلِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُمَا. أمثلة وتطبيقات: \* سبق في بحث النداء عرض طائفة من الأمثلة القرآنية التي فيها التمني بأداة التمني "ليت" مسبوقه بأداة النداء "يا.." (١)

"ولما كان منشئ البيان الكلامي أمام احتمالات وصور متعددة من كل ما سبق، وكان عليه أن يختار لبيانه واحدا منها. ولما كان كل احتمال يمكن أن يقصد به البليغ معنى بلاغيا يطابق **مقتضى الحال**، وهذا المعنى لا يتحقق غيره من الاحتمالات. ولما كانت مقتضيات أحوال المخاطبين مختلفات، فما يطابق مقتضى حال بعضهم قد لا يطابق مقتضى حال غيره. لما كانت كل هذه الأمور مجتمعة في وقت واحد، كان على البليغ أن يختار بلاغيا لبيانه ما هو الأبلغ والأجمل المطابق **لمقتضى الحال**، وكان مسؤولا عن هذا الاختيار. لكن مراتب أذواق البلغاء متفاوتة متفاضلة، ومراتب الاختيارات الجمالية متفاوتة متفاضلة أيضا، لذلك كان لا بد أن تتفاوت بلاغة الكلام، وتتفاضل نسب الجمال فيه، بحسب تفاوت الاختيارات، وتفاضل مستوياتها.\*\*\* المقدمة الرابعة: وللجملة في اللسان العربي نظام أصلي ينبغي ملاحظته لدى ترتيب عناصرها، واحتمالات فرعية جائزة يتم بها تقديم ما حقه الأصلي التأخير، لأغراض بلاغية أو جمالية. لذلك كان على البليغ الذواق للأدب الرفيع أن يتقيد بنظام ترتيب عناصر الجملة، ولا يلجأ إلى الاحتمالات الفرعية الجائزة إلا لأسباب بلاغية أو جمالية دعت به إلى ذلك. والباحث البلاغي ينبه على طائفة من الأغراض البلاغية أو الجمالية الداعية إلى مخالفة النظام الأصلي في ترتيب عناصر الجملة الكلامية، حتى يهتدي بها." (٢)

"النظام بتقديم المسند إليه على المسند غير مستحسن إلا إذا اقتضته ضرورة أو حاجة كالوزن الشعري، ومقتضيات السجع، أو دعا إليه داع بلاغي معنوي أو جمالي في اللفظ. وقد درج ذوق الناطق العربي الفصيح على أن يكتفي بما سبق له أن ذكره بضمير ظاهر أو مستتر، مع العلم بأن الضمير المستتر ملاحظ ذهنيا، لذا فله حكم الضمير الظاهر، ولو كان ستره وعدم ذكره أمرا واجبا في أسلوب التعبير العربي الفصيح. فإذا أراد الناطق العربي القح الفصيح أن يخبر مثلا بنزول المطر في موسم نزوله، ولم يجد أن من يخاطبه منكر،

(١) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ٢٥٢/١

(٢) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ٣٠٩/١

ولم يجد أن عليه شيئاً من علامات الإنكار، وليس من غرض يقتضي منه أن يغير النظام الأولي للكلام، فإنه يقول عما حدث في الماضي: "نزل المطر" ويقول عما يجري حدوثه مع كلامه: "ينزل المطر" ولا يجد داعياً لأن يقدم المسند إليه فيقول: "المطر نزل" أو "المطر ينزل". لكن إذا وجه كلامه لمن سبق أن أخبر بناء على دلائل الأرصاد الجوية بأن المطر لا ينزل خلال أربع وعشرين ساعة، فجاء الواقع على خلاف ما أخبر، أو أراد بشارة أهله أو قومه بنزول المطر الذي يترقبونه لحاجتهم إليه، أو أراد أن يعبر عن اهتمامه بحصول هذا الحدث، أو كان الموسم موسماً يستغرب فيه نزول الأمطار، أو كان يريد التعبير عن فرحته، أو الثناء على نوع المطر النازل، أو التوطئة للثناء على الله الذي أنزله، أو التوطئة للحث على شكر الله على نعمته، أو نحو ذلك من مقتضيات التقوية والتأكيد، أو مقتضيات البدء في الجملة بذكر ما هو الأهم في نفسه أو نفس المخاطب، كان من المستحسن أن يعبر بأسلوب يشعر بتقوية الخبر، أو بما يلائم **مقتضى الحال**، ومن الأساليب المؤدية للأغراض السابقة تقديم المسند إليه على المسند، فيقول بمقتضى سليقته في تذوق أساليب. (١)

"فقول أبي النجم: قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم أصنعيفيد أنه لم يصنع شيئاً منه، لأنه قدم أداة العموم على أداة السلب. أمثلة وتطبيقات أقدم أمثلة وتطبيقات قد لا تكون شاملة لكل دواعي تقديم المسند إليه على المسند الفعلي، والمسند الذي يتحمل الضمير كالفعل، رجاء أن تكون هادية للدارس الباحث البلاغي، فيقيس عليها، ويستخرج ما يراه من دواعي بلاغية في مختلف النصوص التي يدرسها من كتاب الله عز وجل، وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقوال البلغاء من ناثرين وشعراء ذواقي الأدب الرفيع، وعناصره الإبداعية والجمالية: المثل الأول: قول الله عز وجل في سورة (آل عمران/ ٣ مصحف/ ٨٩ نزول) بشأن فريق من اليهود: ﴿وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾ [الآية: ٧٨]. جملة: ﴿وهم يعلمون﴾ جملة حالية قدم فيها المسند إليه على المسند الفعلي لتقوية الإسناد فيها وتأكيده، لأن **مقتضى الحال** يستدعي التقوية والتأكيد. والسبب في ذلك أن هؤلاء كانوا يكتبون مكتوبات يزعمون أنها مما أنزل الله في الكتب على رسلهم، ويتخذون مع ذلك حيلة لترويح ما كتبوه وافتروه على الله. (٢)

(١) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ٣٦١/١

(٢) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ٣٦٩/١



"دابق: هو المكان الذي اجتمع كبار بني أمية فيه، وبايعوا عمر بن عبد العزيز خليفة. حتفكم: أي: هلاككم. كباحثة: أي: كامرأة خرقاء تحفر التراب بكفيها على غير هدى فقد تقع يداها على ما يقطعهما، كالمدينة. عن مدية: المدية الشفرة العظيمة. له شجن: أي: له حاجة دينية شاغلة له في مكة والمدينة، صارفة له عن مطالب الدنيا. نلاحظ أنه قدم المسند إليه على الخبر الفعلي بقوله لبني أمية أهله: "فأنتم أخذتم حتفكم بأكفكم" ليقوي خبره ويؤكد، وهو أنهم قد وقعوا في خطأ جسيم حين بايعوا عمر بن عبد العزيز، وهو تقي ورع، علائق قلبه ونفسه موصولة بمهابط الوحي، وليس هو على طريقة أسرته من بني أمية مغرماً بالسلطان وزينة الحياة الدنيا، وظاهر أن **لمقتضى الحال** يتطلب منه التقوية والتأكيد. وقد رد عليه أحد ولد مروان معارضا ومؤنبا بأبيات على مثل أبياته وزنا وقافية، وخاطبه بمثل طريقته من التقوية والتوكيد.\*\*\*<sup>١</sup> مثال الثامن: قول أبي الطيب المتنبي من قصيدة يعتذر فيها لسيف الدولة عن تأخره عليه في نظم قصيدة جديدة يمدحه بها، ذاكراً فيها أن عذره ما نزل به من هم أسقمه، وأضرم نارا في قلبه، دون أن يكون هو الذي جلب هذا الهم إلى نفسه، ودون أن يكون قادراً على دفعة: وما أنا أسقمت جسمي به ... وما أنا أضرمتم في القلب نارا." (١)

"﴿وقالوا يأيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون﴾ [الآية: ٦]. وبعضها يشعر بالحث على الرحمة والمعونة والإحسان، مثل: أسعفوا الذين يتعرضون للتقتيل والتشريد والجوع والظمأ والمرض من مسلمي البوسنة والهرسك على أيدي الصرب الهمج.\*\*\*<sup>٢</sup> خامسا - دواعي اختيار المعرف باللام: (١) مقدمة الاسم المعرف باللام [وقد يستعمل النحاة عبارة المعرف أو المحلى بـ"ال"] تدخل عليه أداة التعريف هذه فتدل على معان متعددة، تختلف باختلاف المراد منها الذي تكشفه القرائن اللفظية أو غير اللفظية. وقد أحصى النحاة وتبعهم البلاغيون المعاني التي يمكن أن تستفاد من هذه الأداة من أدوات التعريف. ونبه البلاغيون على أن المتكلم البليغ قد يختار في كلامه الاسم المعرف باللام دون المعارف الأخرى التي تصلح بدائل له، للدلالة على معنى يقصده من المعاني التي يمكن أن تستفاد من أداة التعريف هذه، مع قصد الإيجاز في التعبير. ونلاحظ أنه كلما كان المتكلم أكثر إحساساً بفروق المعاني، وأكثر تذوقاً لفروق العناصر الجمالية في الكلام، وأكثر إدراكاً لمطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، كما أحسن اختياراً من البدائل التي يصلح كل

(١) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ٣٧٤/١

منها لأداء أصل المعنى المقصود بوجه عام، وبسبب ذلك تتفاوت مراتب الكلام البليغ ودرجات كل مرتبة منها، وتتفاضل مراتب البلغاء ودرجاتهم في إنشاء الكلام البليغ والإبداع فيه.\*\*\*" (١)

"وتريد أن تشرب ماء، فتقول لمن تخاطبه: ناولني الكأس، أي: الكأس الحاضرة في مجلس المخاطبة. إلى غير ذلك من أمثلة. وبيان قسمي اللام المعرفة وأنواعها ودلالات كل نوع منها، يتضح لنا أن على المتكلم البليغ أن يختار لكلامه ما يلائم المعنى الذي يريد أن يعبر عنه، ما يراه أكثر بلاغة مما يطابق **مقتضى الحال**. وأن على متفهم النصوص البليغة أن يكتشف أسرار الاختبارات الحكيمة في الكلام البليغ، وأن يكون قادراً على النقد الكاشف للمحاسن والعيوب في الكلام. ملاحظة: لم أتعرض هنا لما يسمى "اللام الزائدة: مثل "ال" في نحو "اللات والعزى" وفي نحو "الآن" وفي نحو "اليزيد" والداخلية على الأعلام، مثل: "الحسن والحسين". ولم أتعرض لما يسمى "اللام الموصولية" التي تأتي بمعنى "الذي" وهي التي قد تدخل على اسم الفاعل، أو اسم المفعول، على معنى الذي، فهي حينئذ اسم موصول في صورة حرف، وصلتها الوصف الذي دخلت عليه، مثل: جاء الضارب أخاك، أي: الذي ضرب أخاك. لم أتعرض لهما لأنهما بطبيعتيهما خارجتان عن اللام التي تدخل على الاسم فتعرفه، وإن كانتا متشابهتين لها في دخولهما على بعض الأسماء مثل دخولها. فدواعي اختيار المعرف باللام ترجع إلى قصد الدلالة على معنى من معانيها مع الاختصار والإيجاز، ومع دواعي أخرى يقصد إليها البليغ، كالتأكيد، والإشارة إلى عظمة المعرف بها، أو حقارته، أو إرادة التذكير به، أو بسالف عهد معه، إلى غير ذلك من أغراض يصعب إحصاؤها.\*\*\*" (٢)

"علم المعاني" الباب الخامس: الإيجاز الإطناب والمساواة الفصل الأول: نسب الكثافة بين الألفاظ والمعاني وملاءمتها لمقتضيات الأحوال ينقسم الكلام بالنظر إلى المنطوق به، وإلى معانيه من جهة نسب الكثافة بين كل منهما في مقابل الآخر إلى ثلاثة أقسام رئيسة سوية، ويأتي وراءها أقسام أخرى. \* فالأقسام السوية الثلاثة هي ما يلي: القسم الأول: الكلام المتصف بالمساواة بين ألفاظه ومعانيه مع مطابقته **لمقتضى الحال**. **الحال**. المساواة: هي التطابق التام بين المنطوق من الكلام وبين المراد منه دون زيادة ولا نقصان. القسم الثاني: الكلام المتصف بالإيجاز غير المخل، مع مطابقته **لمقتضى الحال**. الإيجاز: كون الكلام دالاً على

(١) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ٤٣٦/١

(٢) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ٤٤٤/١

معان كثيرة بعبارات قليلة وجيزة دون إخلال بالمراد. القسم الثالث: الكلام المتصف بالإطناب لاشتماله على زيادة ذات فائدة، مع مطابقته لمقتضى الحال.. (١)

"فأوجز في بيانه حتى في كلمة "تستطع" إذ قال: "تستطع" بحذف التاء التي بعد السين. إن مقتضى الحال بعد انتهاء أجل المصاحبة، إذ لم يلتزم موسى عليه السلام بشروطها، أن يكون الكلام موجزا جدا، إذ لا داعي للإطناب ولا للمساواة، ومثل موسى عليه السلام يكفيه من الكلام عبارة: "هذا فراق بيني وبينك" فهو الخبير بإخلاله بشروط المصاحبة المتفق عليها.\*\*\*مجالات استعمال الأقسام السوية ذكر أساطين الأدب، وبلغاء الناس وفطنائهم طائفة من مجالات القول التي يحسن فيها استعمال كل من أقسام الكلام الثلاثة: "المساواة - الإيجاز - الإطناب". وفيما يلي عرض مفصل لبعض هذه المجالات: أولا: مما هو متفق عليه لزوم اختيار أسلوب "المساواة" بين الألفاظ والمعاني، حتى تكون الألفاظ كالقوالب للمعاني دون زيادة ولا نقصان، في عدة مجالات من مجالات القول، منها ما يلي: (١) متون العلوم المحررة. (٢) نصوص المواد القانونية والتشريعية. (٣) نصوص المعاهدات بين الدول. (٤) القرارات والمراسيم. (٥) بيانات أحكام الدين، ومطالب الشريعة المحددة.. (٢)

"(٣) إعادة الظاهر بعد طول الفاصل أحسن من الإضمار، لئلا يشتغل الذهن بالبحث عما يعود عليه الضمير.\*\*\*الطريقة الرابعة عشرة: "التأكيد". الأصل في الكلام لتأدية المعنى المراد أن لا تزيد كلماته عما يؤدي أصل المعنى، فإذا زادت عما يؤدي أصل المعنى المقصود بالبيان لغرض يقصد لدى البلاء كان ذلك إطنابا مفيدا، كلما دعت الحاجة إليه، كأن تكون الزيادة معه يقتضيها حال المتلقي للكلام، أو حال المعبر عما في نفسه، كعاشق، أو فرح أو حزين. ومن الزيادات في الكلام عن أصل المعنى المقصود بالبيان إضافة المؤكدات إليه مراعاة لحال من يوجه له. وقد سبق في الفصل الثالث من الباب الأول "مدخل إلى علم المعاني" بيان التأكيد وعدمه في الجملة الخبرية، وبيان مؤكدات الإسناد الخبري. ونبحث هنا التأكيد من جهة كون الألفاظ الدالة عليه زوائد تجعل الكلام الذي أضيفت إليه يندرج في قسم الإطناب. والتأكيد هنا يشمل تأكيد المفرد، وتأكيد الجملتين الخبرية والإنشائية. وأبين هنا أن من يوجه له الكلام، إذا كانت حاله لا تقتضي تأكيدا، كانت إضافة المؤكدات إلى الكلام الموجه له إسهابا وتطويلا لا داعي له، وكان الكلام

(١) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ٧/٢

(٢) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ١٣/٢

الموجه له غير بليغ، إذ الكلام البليغ هو المطابق **لمقتضى الحال**. ومن المستحسن هنا أن أوجز عرض المؤكدات، والدواعي البلاغية للتأكيد وأحيل مع هذا على ما سبق في الباب الأول من الكتاب.. (١)

"ومن التلويح الكناية عن كون الرجل جوادا مضيافا بأنه كثير الرماد. والرمز: كناية قلت فيها أو انعدمت الوسائط بين الممكنى به والمكنى عنه، إلا أن فيها نوع خفاء، مثل الكناية عن الغباء والبلادة بعبارة "عريض القفا" أو عبارة "عريض الوساد". ويناسب أن تسمى رمزا لأن الرمز أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية. والإيماء أو الإشارة: كناية ليس بين الممكنى به والمكنى عنه وسائط كثيرة ولا خفاء، كقول أبي تمام يصف إبلا: أبين فما يزرن سوى كريم ... وحسبك أن يزرن أبا سعيدفكنى بزيارة الإبل التي وصفها أبا سعيد عن أنه كريم بعد أن أثبت أن هذه الإبل أثبت أن تزور غير كريم، وقد أطلق الإبل وأراد صاحبها على سبيل المجاز المرسل. هذه كناية واضحة ليس فيها خفاء فهي حرية بأن تسمى إيماء أو إشارة. أقول: من الصعب على دارس النصوص أن يخضعها لهذا التحليل الذي ذكره السكاكي، ويفرزها ويسميتها بالأسماء التي اقترحها، على أنه لم يضع اسما للخفية ذات الوسائط الكثيرة.\*\*\*قيمة الكناية في الأدب: الكناية أسلوب ذكي من أساليب التعبير عن المراد غير مباشرة، وهي من أبداع وأجمل فنون الأدب، ولا يستطيع تصيد الجميل النادر منها، ووضعه في الموضع الملائم **لمقتضى الحال** إلا أذكاء البلغاء وفطنائهم، وممارسو التعبير عما يريدون التعبير عنه بطرق جميلة بديعة غير مباشرة". (٢)

"إن الذكي اللماح إذا أراد أن يتحدث عن شيء ما، صفة كان، أو موصوفا، أو نسبة حكيمية، جال ذهنه ليدل على ما يريد التعبير عنه بطريقة غير مباشرة، وطاف في محيط ذلك الشيء لينتقي مما يلاحظ ما يدل به عليه، فيبعد حيناً، ويقرب حيناً، ويتوسط حيناً آخر، ويستبعد ما لا يراه حسناً جميلاً، وما لا يرى دلالاته مناسبة **لمقتضى الحال**. إنه يريد مثلاً أن يتحدث عن الساحرات، فيرى من خصائصهن أنهن يعقدن في الخيوط، وتتحرك ألسنتهن بهمهمات وغمغمات، وينفثن في العقد، فيدل عليهن بعبارة: "النفاثات في العقد" على سبيل الكناية التي تدل على المعنى المراد بطريق غير مباشر. ويريد مثلاً أن يتحدث عن البخيل، ولكن لا يستحسن استعمال لفظة "البخيل" في كلامه، لأن دلالتها دلالة مباشرة، وليس فيها إبداع فكري، فيلاحظ أن من سمات البخيل قبض يديه عن العطاء، فيكنى عن البخل بعبارة "قبض اليدين، أو قبض اليد" ويكنى عن البخيل بعبارة "قابض اليدين، أو قابض اليد" وعبارة "قبض اليد" أدق، لأن العطاء يكون بيد

(١) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ١٠٥/٢

(٢) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ١٤١/٢

واحدة في الناس. ويريد أن يتحدث عن شديد البخل الذي لا يستطيع أن يمد يده بعتاء، فيكني بعبارة: "مغلول اليد إلى العنق" لأن من كانت يده مغلولة إلى عنقه كان غير قادر على أن يبسطها لو أراد بسطها ويعطي بها أو يأخذ، وكذلك الشحيح الذي يكون بخله شديداً، تكون حالة يده التي يعطي بها عادة مع شح نفسه، كحالة من غلت يده إلى عنقه. هذا التعبير اشتمل على مزج الكناية بتشبيه ضمني، وتقديم ذلك بعبارة جميلة بديعة تدل على المقصود بطريقة غير مباشرة. وفي مقابل هذه الكناية تأتي كناية بسط اليد للدلالة بها على الجود. وتأتي كناية الإفراط في البسط للدلالة بها على الإسراف.. (١)

"هنا ندرك الإبداع والجمال في التعبير القرآني الذي قال الله عز وجل فيه بسورة (الإسراء/ ١٧ مصحف/ ٥٠ نزول): ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا﴾ [الآية: ٢٩]. ونظيره ما جاء في سورة (المائدة/ ٥ مصحف/ ١١٢ نزول): ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء...﴾ [الآية: ٦٤]. ولعمامة الناس في تعبيراتهم الدارجات كنايات كثيرات، فبدل أن يقول قائلهم: "أنا أكبر من فلان سناً" يأتي في تعبيراتهم: لما كنت مدرسا كان في المرحلة الابتدائية - كنت أحمله وهو ابن سنتين - وتقول المرأة: هو ابني من الرضاعة. ويقول قائل: عن أسرة غنية: كانوا يستجدون صدقات الناس قبل الحرب، أي: هم أثرياء حرب - كانوا فقراء قبل أن يعين وليهم مديرا للمالية - وقال معمي مهنة أبيه: أنا ابن من خضعت له الرؤوس، أي: ابن حلاق. إلى غير ذلك من تعبيرات لا تحصى.\*\*\* الأغراض البلاغية لاستخدام الكناية: تستخدم الكناية لأغراض بلاغية كثيرة، منها الأغراض التالية: الغرض الأول: إثارة الأسلوب غير المباشر في الكلام، إذا كان مقتضى الحال يستدعي ذلك. فمن المعلوم أن الأسلوب غير المباشر أكثر تأثيراً فيمن يقصد توجيه الكلام له غالباً.. (٢)

"الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوق، ويكون في قواه فضل التصرف في كل طبقة.. وممن قد تعود حذف فضول الكلام، وإسقاط مشتركات الألفاظ وقد نظر في صناعة المنطق على جهة الصناعة، والمبالغة لا على جهة الاعتراض والتصفيح، وعلى وجه الاستطراف والتطرف.. ويكون لفظه مونقاً، ولهول ذلك المقامات معاوداً. ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم، وللحمل عليهم على أقدار منازلهم" ١. ومعنى ذلك كله أن المتكلمين لم يكتفوا بملاحظاتهم الشخصية في بلاغة الكلام، بل طلبوا ما

(١) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ١٤٢/٢

(٢) البلاغة العربية الميداني، عبد الرحمن حبنكة ١٤٣/٢

عند الأجانب، ويلج الجاحظ وغيره منهم على فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهي صريحة في الصحيفة الهندية، وأغلب الظن أنها تسربت إليهم أيضا في بعض ما ترجم لأفلاطون من محاورات، أو لأرسطاطاليس من كلام في الخطابة، وربما سمعوها من المسيحيين السريان الذين كانوا يكثر من جدالهم، ويحدثنا الجاحظ أن بشر بن المعتمر مر بإبراهيم بن جبلة، وهو يعلم بعض الفتيان الخطابة، فدفع إليه بصحيفة من تحبيره<sup>٢</sup>، تجمع قواعد البلاغة، وكيف يحسن الخطيب في خطابته، متحاشيا التوعر وجالبا الألفاظ التي تروق السامع، وقد بنيت الصحيفة على فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وأن واجب الخطيب أن يلائم بين موضوعه ومعانيه، وبين ظروف السامعين، فإن إحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال، فلا يكلم الخاصة بكلام العامة ولا العامة بكلام الخاصة، بل يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها أقدار المستمعين وأقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما يلائمها، حتى تفهم عنه، وحتى يصل إلى ما يريد من استحالتها بلطف مداخله وعذوبة ألفاظه. ونفذوا في أثناء هذه الوصايا إلى وضع كثير من المصطلحات البيان العربي، ومن يرجع إلى الحيوان والبيان، والتبيين يجد اصطلاحات التشبيه، والحقيقة، والمجاز \_\_\_\_\_ ١ البيان والتبيين ١ / ٢٠٩٢ البيان والتبيين ١ / ١٣٥، وما بعدها.. " (١)

"الحياة كما هي بدون تغيير، ولا تبديل إلا في حدود التعبير الفني. وهذه النغمة من الواقعية من آثار الجاحظ أثرت في كتاباته آثارا مختلفة، ولعل أول هذه الآثار أننا نجده يعني بحكاية عصره، وتمثيله تمثيلا دقيقا بحيث تعد أعماله أهم مراجع تكشف لنا حقائق العصر الذي عاش فيه، إذ نراه يصور هذه الحقائق بكل ما فيها من طهر ووزر، ودين وزندقة، وجد ولهو، وبالع في ذلك حتى إنه ليروي كلام المجانين الموسوسين، وكلام أهل الغفلة من النوكي والحمقى<sup>١</sup>، وإنه ليروي أيضا عن الغلمان، والصعاليك والزط واللصوص كما يروي عن الخلفاء والأمراء، والوزراء وقواد الدولة وكبار كتابها، وارجع إلى كتاب البخلاء، فإنك تراه يعرض عليك بخلاء عصره من مثل سهل بن هارون والكندي، وابن غزوان والحارثي، والحرامي في غير تصنع ولا مداراة، وفيه يتصنع الجاحظ ويداري؟ إنه يريد أن يجعل الأدب صورة من الواقع، وهو لذلك لا يستعين على كتابة بخلائه بالتاريخ، أو ذاكرة الماضي، إنما يستعين بمفكرة الحاضر والعصر الذي يعيش فيه، وقد عرف كيف ينقله إلينا بجميع طبقاته وأفراده، وملاحظهم، وخصائصهم النفسية. وأثر ثان أثرته الواقعية في كتابات الجاحظ، وهو ما يلاحظ عليه من تدقيقه في ألفاظه، وانتخابها بحيث تلائم ما يصفه،

(١) الفن ومذاهبه في النثر العربي شوقي ضيف ص/ ١٣٢

أو يصوره حتى إنه ليحكي كلام المولدين، والعوام بما فيه من لحن، وخطأ لينقل إليك الواقع بكل ما فيه، يقول في البخلاء: "وإن وجدتم في هذا الكتاب لحنًا، أو كلامًا غير معرب أو لفظًا معدولًا عن جهته، فاعلموا أنا إنما تركنا ذلك؛ لأن الإعراب ييغض هذا الباب ويخرجه من حده إلا أن أحكي كلامًا من كلام متعقلي البخلاء، وأشحاء العلماء كسهل بن هارون وأشباهه" ٢، فهو يحكي دائمًا أخباره، وحوادثه بلغتها الدقيقة، وأكبر الظن أن هذه النزعة فيه هي التي حملته على أن يلهج في كتبه، ورسائله كثيرًا بفكرة مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** ٣، ومن قوله بصدد ذلك: "إن" ١ انظر البيان والتبيين ٢ / ٢٢٥، وكذلك ٢ / ٣٤٤. وأيضًا ٤ / ٥، وما بعدها. ٢ البخلاء ١ / ٣٠٧٨ الحيوان ٣ / ٤٣، وانظر البيان والتبيين ١ / ١٣٨.. (١)

"ملاحظات بلاغية على ما يكسب الكلام حسنًا وجمالًا حتى إذا ظهر مسلم بن الوليد اتخذ ما اكتشفه الأدباء من محسنات مذهبا وأطلق عليه لأول مرة اسم البديع، وكان يشمل وجوه حسن بيانية وبديعية، وأخذ اللغويون من أمثال الأصمعي وأبي عبيدة في هذه الأثناء يبدون بعض ملاحظات على وجوه الحسن في الكلام، وألف الأصمعي كتابًا في التجنيس وسجل بعض ألوان هنا وهناك مثل الطباق والالتفات، في حين عني أبو عبيدة معاصره- وخاصة في كتابه «مجاز القرآن»- ببيان بعض الخصائص البلاغية مثل التقديم والتأخير والتشبيه والكناية والاستعارة. وأخذ المتكلمون- وخاصة المعتزلة- يعنون بالبحث في وجوه البلاغة، وجعلهم ذلك يحاولون التعرف على ما عند الأمم الأجنبية منها وأضافوا إليه كثيرًا من ملاحظاتهم. ومضى اللغويون والأدباء طوال القرن الثالث للهجرة يحاولون التعرف على مواطن الجمال والبلاغة في الكلام، ونشر ابن قتيبة في كتابه: «تأويل مشكل القرآن» ملاحظات متنوعة عن الخصائص البيانية والأسلوبية، على حين ألم المبرد في كتابه «الكامل» بالكناية والتشبيه، وفصل القول فيهما تفصيلاً جيداً، وانسابت من ذلك كله مسارب إلى كتاب قواعد الشعر لثعلب. غير أن هذه الجهود كلها ليست شيئاً بالقياس إلى ما نثره الجاحظ المعتزلي المتكلم المتوفى سنة ٢٥٥ في كتابيه «البيان والتبيين» و «الحيوان» وهو يتحدث طويلاً عن فكرة مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** التي شاعت فيما بعد عند البلاغيين، ويتسع في الحديث عن الإيجاز والإطناب ومواضعهما وعن أصوات الكلام وموسيقاه ومواقع الألفاظ ومواضعها التي لا تعدوها وعن السجع والازدواج والاقتباس، وحلل الاستعارة بأقسامها المختلفة تحليلًا بديعاً، وألم بالتشبيه وبكثير من فنون البديع واستنبط فناً جديداً منها هو المذهب الكلامي. وبذلك كان يعد المؤسس الحقيقي لمباحث البلاغة

(١) الفن ومذاهبه في النثر العربي شوقي ضيف ص/ ١٦٣



العربية. وأخذت تتضح منذ مطالع العصر البيئات (١) ثلاث تتناول كل منها البلاغة تناولاً متميزاً، وهى بيئة اللغويين المحافظين وبيئة المتفلسفين والمترجمين المجددين وبيئة المعتزلة المعتدلين، أما البيئة الأولى فكانت تحاول بكل ما استطاعت\_\_\_\_\_ (١) انظر فى هذه البيئات كتاب البلاغة تطور وتاريخ (طبع دار المعارف) ص ٦٢ وما بعدها.. " (١)

"عن صحة المعنى أو جزالة اللفظ أو رداءته أو عوار الفكرة أو استغلاقتها أو ضرورة الشعر والموسيقى، وشركه فى مثل هذه الملاحظات كثير من اللغويين بحيث نراهم يخصصون كتباً فى أخطاء الشعراء مثل كتاب أخطاء أبى تمام فى الألفاظ والمعانى لأحمد بن عبيد الله بن عمار المتوفى سنة ٣١٩. وإذا كانت البيئة اللغوية لم تستطع أن تتطور مع روح العصر فى نقدها، بل ظلت به عند نقد لغوى جاف لا يكون نظرية ولا ما يشبه نظرية فإن بيئة المعتزلة استطاعت أن تتمثل فى نقدها روح العصر مع المحافظة على روح العربية والتقاليد الموروثة، ومر بنا فى الحديث عن البلاغة أنها كانت توازن بين معايير البلاغة اليونانية ومعاييرها العربية وأنها لم تحاول أن تعلّى الأولى على الثانية، إنما حاولت أن تفيد منها بدون أن تطغى على الفكر العربى وبيانه وبلاغته. ويمكن أن يلاحظ ذلك بوضوح عند بشر بن المعتمر المعتزلى المشهور وقربنه أو معاصره الجاحظ، أما بشر فنراه فى الصحيفة التى دونها له الجاحظ فى البيان (١) يدعو إلى الملاءمة بين الكلام وأحوال السامعين ونفسياتهم، وهى فكرة مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** التى كانت شائعة عند اليونان فى أحاديثهم عن البلاغة والنقد، كما يدعو إلى البعد عن التكلف واستكراه المعانى والألفاظ وتجنب الغريب المتوعر فى الألفاظ والتراكيب، وينفذ إلى فكرة طريفة هى أن شرف المعنى لا يرجع إلى أنه من معانى الخاصة أو من معانى العامة، فكل فى موضعه شريف، ومدار الشرف على الملاءمة بين الكلام ومقامه، ويدعو فى قوة إلى تبسيط الأسلوب وجعله فى لغة وسطى بين لغة البدو الجافة الخشنة وبين لغة العامة المسفة المبتذلة. ويخلفه الجاحظ، وتستعر نار المتفلسفة والشعوبية جميعاً، فينادى بأن مدار الجمال فى القرآن الكريم إنما يعود إلى نظمه الذى تنقطع الرقاب دون محاكاته، ويمد فى قوة ملاحظة بشر عن اللغة الوسطى، حتى يتلاءم مع الحداثة ومع روح العصر، فالألفاظ يجب ألا تكون ساقطة عامية ولا غريبة وحشية، ويجب أن يلائم الخطيب بين كلامه والسامعين فلا يورد خطيب على الجماهير اصطلاحات

---

(١) تاريخ الأدب العربى لشوقي ضيف شوقي ضيف ١٥٠/٤

المتكلمين، وللايجاز موضع وللإطناب موضع\_\_\_\_\_ (١) البيان والتبيين ١ / ١٣٥ وانظر البلاغة  
تطور وتاريخ ص ٤٣.. (١)

"وجرت رغبة الجاحظ في أن يتخلل كتاباته بالنوادر وما يطرف القارئ رغبة مماثلة في أن يورد في  
تضاعيف كتاباته بعض آي القرآن وبعض الآثار والأخبار وبعض الأشعار والحكم، مما أشاع في رسائله  
وكتبه كثرة الاستطراد، وكان يقصد إليه قصدا ويتخذ مذهباً في كتابته، حتى لا يمل القارئ، وحتى يظل له  
نشاطه وإقباله على ما يكتبه، وهو يعلن ذلك مراراً في كتبه، كقوله في كتاب الحيوان: «قد عزمت-والله  
الموفق-أنى أوشح هذا الكتاب وأفصل أبوابه بنوادر من ضروب الشعر وضروب الأحاديث ليخرج قارئ هذا  
الكتاب من باب إلى باب ومن شكل إلى شكل فإننى رأيت الأسماع تمل الأصوات المطربة والأغاني  
الحسنة والأوتار الفصيحة إذا طال ذلك عليها، وما ذلك إلا في طريق الراحة التى إذا طالت أو رثت الغفلة»  
(١). ويقول في موضع آخر: «ومتى خرج (القارئ) من آي القرآن صار إلى الأثر، ومتى خرج من أثر صار  
إلى خبر ثم يخرج من الخبر إلى شيء، ومن الشعر إلى نوادر، ومن النوادر إلى حكم عقلية ومقاييس سداد.  
.. حتى يفضى إلى مزح ونكاهة، وإلى سخف وخزافة» (٢). ودائماً يعنى الجاحظ بصياغته، بادئاً بموادها  
من الألفاظ، فهى تارة ألفاظ جزلة رصينة، وتارة ألفاظ عذبة رشيقة، ولكل لفظة موضعها من الكلام ومن  
المعنى الذى تؤديه، وهو يصيح في البيان والتبيين وغيره من كتاباته: التلاؤم والتلاؤم ومطابقة الكلام **لمقتضى**  
**الحال**، أو بعبارة أخرى لسامعيه، يقول: «وكما لا ينبغى أن يكون اللفظ عامياً وساقطاً سوقياً فكذلك لا  
ينبغى أن يكون غريباً وحشياً إلا أن يكون المتكلم بدوياً أعرابياً، فإن الوحشى من الكلام يفهمه الوحشى  
من الناس، كما يفهم السوقى رطانة السوقى» (٣). ودائماً يبدئ ويعيد فى أن الأسلوب ينبغى أن يكون  
وسطاً بين لغة العامة ولغة الخاصة، وأن تشفى الألفاظ عن المعانى حتى تلذ الأسماع والقلوب، يقول:  
«أحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره ومعناه فى ظاهر لفظه. . . وإذا كان المعنى شريفاً واللفظ  
بليغاً. . . صنع فى القلوب صنيع الغيث فى التربة الكريمة» (٤). وأكثر من\_\_\_\_\_ (١) الحيوان  
(طبعة الحلبي) ٣ / ٧. (٢) الحيوان ١ / ٩٣. (٣) البيان والتبيين ١ / ١٤٤. (٤) البيان والتبيين ١ / ٨٣.."  
(٢)

(١) تاريخ الأدب العربي لشوقي ضيف شوقي ضيف ١٥٤/٤

(٢) تاريخ الأدب العربي لشوقي ضيف شوقي ضيف ٥٩٤/٤

"مطابقته لمقتضى الحال"، فعجزوا عن الكلام المرسل، وجبروه بذلك القدر من التزيين بالأسجاع والألقاب (المحسنات) البديعية». وهو يضم إلى مهاجمة الأسجاع فى المكاتبات السلطانية مهاجمة المحسنات البديعية التى أكثر منها المتأخرون، وعاد إلى هذه المهاجمة فى الفصل الذى عقده فى المقدمة بعد ذلك للمطبوع والمصنوع من الكلام، وقال إن تلك المحسنات تغلب اليوم على أهل العصر، وأصحاب الأذواق فى البلاغة يسخرون من كلفهم بهذه الفنون ويعدون ذلك من القصور عن سواء وليس بين أيدينا رسائل ديوانية لابن خلدون إلا ما ذكره فى كتابه: «التعريف» من فصل فى رسالة أرسل بها إلى ملك المغرب أبى سعيد عثمان بن أحمد المرينى يخبره فيه بأحوال تيمور والتتار منذ جنكيزخان وفيه يقول: «كنت فى العام الفارط توجهت صحبة الركاب السلطانى (الناصر فرج) إلى الشام عند ما زحف الططر إليه من بلاد الروم (آسية الصغرى) والعراق مع م لكهم تمر و استولى على حلب وحماة وحمص وبلبك وخرىها جميعا، وعاثت عساكره فيها بما لم يسمع أشنع منه، ونهض السلطان فى عساكره لاستنقاذها، وسبق إلى دمشق وأقام فى مقابلته نحو من شهر، ثم قفل راجعا إلى مصر، وتخلف الكثير من أمرائه وقضائه، وكنت فى المخلفين، وسمعت أن سلطانهم تمر سأل عنى، فلم يسعنى إلا لقاءه، فخرجت إليه من دمشق، وحضرت مجلسه، وقابلنى بخير، واقتضيت منه الأمان لأهل دمشق، وأقمت عنده خمسة وثلاثين يوما، أبكره وأراوحوه، ثم صرفنى وودعنى على أحسن حال، ورجعت إلى مصر. . ثم رجع آخرا إلى بلاده، والأخبار تتصل بأنه قصد سمرقند، وهى كرسية (عاصمة ملكه) -والقوم فى عدد لا يسعه الإحصاء، إن قدرت ألف ألف (مليون) فغير كثير، ولا تقول أنقص، وإن خيموا فى الأرض ملئوا الساح (الساحات) وإن سارت كتائبهم فى الأرض العريضة ضاق بهم الفضاء، وهم فى الغارة والنهب والفتك بأهل العمران وابتلائهم بأنواع العذاب على ما يحصلونه من فئاتهم آية عجب، وعلى عادة بوادى الأعراب». والفصل -على هذه الشائكة- مكتوب بأسلوب مرسل دون أى تكلف لسجع أو لمحسن بديعى. وكان يستخدم هذا الأسلوب فى رسائله الشخصية على نحو ما يتضح فى رسالة أرسل بها إلى لسان الدين بن الخطيب ردا على رسائله الموشاة بالسجع والبديع، وقد دون الرسالة ورسائل ابن الخطيب فى كتابه: «التعريف» ويقول ابن خلدون إنه تفادى فى رسالته السجع خشية القصور عن مساجلة ابن الخطيب فى رسالاته المسجوعة، وهى مجاملة لابن الخطيب، والحقيقة أنه نحى السجع عن كتاباته فى الرسائل الشخصية والديوانية جميعا، ودعا الكتاب -إلى ذلك- كما أسلفنا- فى مقدمته غير أنهم ظلوا لا يستمعون إليه فى جميع البلدان العربية، إلى أن تحررت الكتابات ديوانية وغير

ديوانية من السجع والمحسنات البديعية بمصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتبعثها البلدان العربية. " (١)

"فقد يرد شرط ذو تفعيلتين يليه آخر ذو أربع تفعيلات وثالث ذو تفعيلية واحدة. اعتاد الجمهور أن يكون البيت ذو الشطرين وحدة في القصيدة، فإذا هو اليوم يقرأ شعرا حطم فيه استقلال البيت تحطيمًا متعمداً قضى على عزلته وأدمجه في الأبيات الأخرى. كان العروضيون يتحدثون مثلاً عن وزن متميزين اسمها "الكامل" و "مجزوء الكامل" فإذا الشاعر الحديث يدمج الوزنين حين يريد ويعدهما وزناً واحداً لأن تفعيلتهما واحدة. والواقع أن ملخص ما فعلته حركة الشعر الحر أنها نظرت متأملة في علم العروض القديم واستعانت ببعض تفاصيله على إحداث تجديد يساعد الشاعر المعاصر على حرية التعبير وإطالة العبارة وتقصيرها بحسب مقتضى الحال. ولم تصدر الحركة عن إهمال للعروض، كما يزعم الذين لا معرفة لهم به، وإنما صدرت عن عناية بالغة به جعلت الشاعر الحديث يلتفت إلى خاصية رائعة في ستة بحور من الشعر العربي تجعلها قابلة لأن ينبثق عنها أسلوب جديد في الوزن يقوم على القديم ويضيف إليه جديداً من صنع العصر. وما كاد الجمهور العربي يتسامع بالدعوة حتى أسرع إلى رفضها وأساء الظن بها واتهمها. وكانت أحب التهم إلى قلوب المعارضين أن الشباب من الشعراء قد أحدثوا طريقة يتخلصون بها من صعوبة الأوزان العربية القائمة وتعينهم على تغطية كسلهم وضحالة مواهبهم الشعرية. قالوا إن الحرية من القيود العروضية استسلام إلى السهولة والرخاوة ولجوء إلى الترف، وإن هذا الشعر الحر قضية هينة يسيرة يستطيعها حتى من لم يكن شاعراً. والواقع أنه ليس من الثابت فلسفياً أن الحرية أسهل من اتباع القيود. ولعل الأمر أن يكون على العكس. وذلك لأن كل حرية على الإطلاق تتضمن مسؤولية. لقد كانت الإنسانية في كل زمان ومكان حريصة على قيودها فبقيت تجرها وتتمسك بها مع أنها تحز عنقها وذراعيها، لا لشيء إلا لأن هذه القيود تحمي من متاعب الحرية ومسئولياتها ومازقها. " (٢)

"هذا أحد الأمرين، والأمر الآخر يتصل ببساطة الأستاذ التي أشرت إليها في أول هذا الفصل. فما أكثر ما يقف الأستاذ عند الأوليات التي لا تخفى على أحد فيبسطها بسطاً ويفصلها تفصيلاً، ويطيل فيها كأنه يعالج بعض المشكلات الغامضة" ١. وأسلوب الزيات يعتمد على الصنعة المحكمة والتكلف المرهق، وتوفير القيم اللفظية والتوازن الموسيقي، ولو أدى ذلك إلى هدر المعنى والافتئات على الفكرة. فهو ضفيرة

(١) تاريخ الأدب العربي لشوقي ضيف شوقي ضيف ٣٢٧/٩

(٢) قضايا الشعر المعاصر نازك الملائكة ص/٥٢

منسقة من الألفاظ الموسيقية المجلجلة، أو قطعة عن الفسيفساء أبدعتها يد فنان صناع، أو هو قوالب جاهزة يلبسها لكل فكرة، ويلقيها على كل موضوع، دون أن يحاول الخروج عن النسق المعتاد، أو السنة المقررة، ودون أن يعني بتحوير القالب وتهذيبه بحيث يلائم الشكل المطلوب. وهو بهذه "اللفظية" المحكمة، يتنكر للبلاغة، ما دامت البلاغة ملاءمة الكلام **لمقتضى الحال**. ولا نستطيع أن نتحدث عن المازني، دون أن نلم بصديقه وعشير صباه العقاد، على ما كان بينهما من تباين، بل تناقض، في تناول الحياة والتعبير عنها، كأنهما جوادان شدا إلى عربة واحدة، كل منهما يجرها في طريق معاكس للآخر. فالعقاد كاتب متجهم القلم، ذو طبيعة جدية، يكتب كمن يحمل أعباء التاريخ على كاهله، أو كمن وكل بعقول الناس يتناولها بالتشذيب والتهذيب. لا يعث بموضوعه ولا يحيله إلى مهرجان من السخرية والضحك، يعيش في برجه العاجي، ويرود آفاقا سامية نبيلة ولا يتدنى إلى العادي من مشكلات الحياة اليومية؛ وهو إن أراد أن يزيح عن كاهله نير الجد، وأن يطلق أساريه بالبشاشة والمرح، أو إذا ألحت عليه نزعة التطرف الذي عرف عنه في مجالسه الخاصة وندواته الأدبية، \_\_\_\_\_ ١ فصول في الأدب والنقد: ص ٢٠، ٢١.. (١)

"ومبلغ الشيء منتهاهوبلغ الرجل بلاغة - فهو بليغ : إذا أحسن التعبير عما في نفسه وتقع البلاغة في الاصطلاح : وصفا للكلام ، والمتكلم فقط ولا توصف «الكلمة» بالبلاغة ، لقصورها عن الرسول بالمتكلم إلى غرضه ، ولعدم السماع بذلك.بلاغة الكلامالبلاغة في الكلام : مطابقتها لما يقتضيه حال الخطاب (١) - مع فصاحة ألفاظه «مفردا ومركبا».والكلام البليغ : هو الذي يصوره المتكلم بصورة تناسب أحوال المخاطبين.وحال الخطاب «ويسمى بالمقام» هو الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد عبارته على صورة مخصوصة دون أخرى.والمقتضى - «ويسمى الاعتبار المناسب» هو الصورة المخصوصة التي توردها عليها العبارة. \_\_\_\_\_ (١) **مقتضى الحال** - هو ما يدعو إليه الأمر الواقع ، أي ما يستلزمه مقام الكلام واحوال المخاطب من التكلم على وجه مخصوص ، ولن يطابق الحال إلا إذا كان وفق عقول المخاطبين ، واعتبار طبقاتهم في البلاغة ، وقوتهم في البيان والمنطق - فللسوقة كلام لا يصلح غيره في موضعه ، والغرض الذي يبنى له ، ولسراة القوم والأمراء فن آخر لايسد مسده سواه - من أجل ذلك كانت مراتب البلاغة متفاوتة ، بقدر تفاوت الاعتبارات والمقتضيات ، وبقدر رعايتها يرتفع شأن الكلام في الحسن والقبح ، ويرتقي صعدا إلى حيث تنقطع الاطماع ، وتخور القوى ، ويعجز الانس والجن أن يأتوا بمثله ولو

(١) فن المقالة محمد يوسف نجم ص/٦٩

كان بعضهم لبعض ظهيرا ، وتلك مرتبة الأعجاز التي تخرس عندها ألسن الفصحاء لو تاقّت إلى العبارة : وقد عرف بالخبر المتواتر أن القرآن الكريم نزل في أرقى العصور فصاحة ، وأجملها بلاغة ولكنه سد السبل أمام العرب عند ما صاح عليهم صيحة الحق ، فوجفت قلوبهم ، وخرست شفاشقهم ، مع طول التحدي وشد النكير (وحقت للكتاب العزيز الكلمة العليا) .. (١)

"يقندر بها صاحبها علتأليف كلام بليغ : مطابق لمقتضى الحال ، مع فصاحته في أي معنى قصده وتلك غاية لن يصل إليها إلا من أحاط بأساليب العرب خبرا وعرف سنن تخاطبهم في منافراتهم ، ومفاخراتهم ، ومديحهم ، وهجائهم وشكرهم ، واعتذارهم ، ليلبس لكل حالة لبوسها «ولكل مقام مقال». أقوال ذوي النبوغ والعبقرية في البلاغة (١) قال قدامة : البلاغة ثلاثة مذاهب : المساواة : وهي مطابقة اللفظ المعني : لا زائدا ولا ناقصا. والإشارة : وهي أن يكون اللفظ كاللمحة الدالة. والتذييل : وهو إعادة الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد ، ليظهر لمن لم يفهمه ، ويتأكد عند من فهمه (١) . أولا - من التفكير في المعاني التي تجيش في نفسه ، وهذه يجب أن تكون صادقة ذات قيمة ، وقوة يظهر فيها أثر الابتكار وسلامة النظر وذوق تنسيق المعاني وحسن ترتيبها ، فاذا تم له ذلك عمد إلى الألفاظ الواضحة المؤثرة الملائمة ، فألف بينها تاليفا يكسبها جمالا وقوة. فالبلاغة ليست في اللفظ وحده ، وليست في المعنى وحده ، ولكنها أثر لازم لسلامة تألف هذين وحسن انسجامهما ، وقد علم أن البلاغة أخص والفصاحة أعم لأنها مأخوذة في تعريف البلاغة - وان البلاغة يتوقف حصولها على أمرين - الأول : الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المقصود ، والثاني : تمييز الكلام الفصيح من غيره- لهذا كان للبلاغة درجات متفاوتة تعلو و تسفل في الكلام بنسبة ما تراعى فيه مقتضيات الحال - وعلى مقدار جودة ما يستعمل فيه من الأساليب في التعبير والصور البيانية والمحسنات البديعية ، وأعلى تلك الدرجات ما يقرب من حد الإعجاز ، واسفلها ما إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات العجم وان كان صحيح الاعراب : وبين هذين الطرفين مراتب عديدة. \_\_\_\_\_ (١) نهاية الارب جزء ٧ ص ٨ - ٨ .. (٢)

"فإن ابتليت بان تتكلف القول ، وتتعاطى الصنعة ، ولم تسمح لك الطبع في أول وهلة ، وتعصى عليك بعد إحالة الفكرة - فلا تعجل ولا تضجر ، ودعه بياض يومك ، أو سواد ليلك ، وعاوله عند نشاطك وفراغ بالك ، فإنك لا تعدم الإجابة والمواتاة ، إن كانت هناك طبيعة ، أو جريت من الصناعة على عرق. فإن

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص/٢٧

(٢) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص/٣٠

تمنع عليك بعد ذلك من غير حادث شغل عرض ، ومن غير طول إهمال - فالمنزلة الثالثة أن تتحول من هذه الصناعة إلى أشهى الصناعات إليك ، وأخفها عليك... ؛ لأن النفوس لا تجود بمكنونها مع الرغبة ، ولا تسمح بمخزونها مع الرهبة ، كما تجود به مع المحبة والشهوة. فهكذا هذا. وينبغي للمتكلم : أن يعرف أقدار المعاني ، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين ، وبين أقدار الحالات؛ فيجعل لكل طبقة من ذلك كلامان ولكل حالة من ذلك مقامان حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات. وبعد ، فانت ترى فيما قالوه : أن حد البلاغة - هو أن تجعل لكل مقام مقالا؛ فتوجز : حيث يحسن الإيجاز ، وتطنب : حيث يجمل الاطناب ، وتؤكد : في موضع التوكيد ، وتقدم أو تؤخر : إذا رأيت ذلك أنسب لقولك ، وأوفى بغرضك ، وتخاطب الذكي بغير ما تخاطب به الغبي ، وتجعل لكل حال ما يناسبها من القول ، في عبارة فصيحة ، ومعنى مختار. ومن هنا عرف العلماء «البلاغة» بأنها : مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة عباراته. واعلم : أن الفرق بين الفصاحة والبلاغة : أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني ؛ وأن الفصاحة تكون وصفا للكلمة والكلام ، والبلاغة لا تكون وصفا للكلمة ، بل تكون وصفا للكلام ، وأن فصاحة الكلام شرط في بلاغته ؛ فكل كلام بليغ : فصيح ، وليس كل فصيح بليغا ، كالذي يقع فيه الإسهاب حين يجب الإيجاز. تمرينين الحال ومقتضاه فيما يلي : (١)

"(١) علم المعاني أصول وقواعد يعرف بها أحوال الكلام العربي التي يكون بها مطابقا لمقتضى

**الحال** (١). بحيث يكون وفق الغرض الذي سيق له. فذكاء المخاطب : حال تقتضي إيجاز القول ، فاذا أوجزت في خطابه كان كلامك مطابقا لمقتضى الحال ، وغباوته حال تقتضي الإطناب والإطالة - فاذا جاء كلامك في مخاطبته مطنبا : فهو مطابق لمقتضى الحال ، ويكون كلامك في الحالين بليغان ولو أنك عكست لانتفت من كلامك صفة البلاغة. (١) الحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى إيراد خصوصية في الكلام ، وتلك الخصوصية هي مقتضى الحال - مثلا إن كان بينك وبين مخاطبك عهد بشيء - فالعهد حال يقتضي إيراد الكلام معرفا ، والتعريف هو مقتضى الحال ، فالحال هو ما بعد لام التعليل المذكورة بعد كل خصوصية كقولك في الذكر : ذكر لكون ذكره الأصل وفي الحذف : حذف للاستغناء عنه - وهلم جرا .." (٢)

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع ص/ ٣٤

(٢) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع ص/ ٤٠



"(٢) وموضوعه - اللفظ العربي ، من حيث إفادته المعاني الثواني (١) . التي هي الأغراض المقصودة للمتكلم ، من جعل الكلام مشتملا على تلك اللطائف والخصوصيات ، التي بها يطابق **مقتضى الحال** (٣) وفائدته : ١ - معرفة إعجاز القرآن الكريم ، من جهة ما خصه الله به من جودة السبك ، وحسن الوصف ، وبراعة التراكيب ن ولطف الإيجاز وما اشتمل عليه من سهولة التركيب ، وجزالة كلماتهن وعذوبة ألفاظهن وسلامتها - إلى غير ذلك من محاسنه التي اقعدت العرب عن مناهضته ، وحات عقولهم أمام فصاحته وبلاغته. (ب) والوقوف على أسرار البلاغة والفصاحة : في منشور كلام العرب ومنظومه كي تحتذى حذوه ، وتنسج على منواله ، وتفرق بين جيد الكلام ورديئه. \_\_\_\_\_ (١) أي والمعاني الأول - ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب ، وهو أصل المعنى مع زيادة الخصوصيات من التعريف والتنكير : قال بعض أهل المعاني الكلام الذي يوصف باربلاغة ، هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي. أو العرفي ، أو الشرعي - ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود الذي يريد المتكلم إثباته أو نفيه - فهناك الفاظ ومعان أول - ومعان ثوان - فالمعاني الأول هي مدلولات التركيب ، والالفاظ التي تسمى في علم النحو أصل المعنى - والمعاني الثواني الاغراض التي يساق لها الكلام ولذا قيل (**مقتضى الحال**) هو المعنى الثاني ، كرد الانكار ودفع الشك - مثلا إذا قلنا ان زيدا قائم ، فالمعنى الأول هو القيام لزيد ، والمعنى الثاني هو رد الانكار ، ودفع الشك بالتوكيد - وهلم جرا - والذي يدل على المعاني خمسة أشياء : اللفظ ، والاشارة والكتابة ، والعقد ، والحال.. " (١)

"أبعد ستين قد ناهزتها حججا أحكم الراح في عقلي وجسماني (١٧) وقال الآخر : غافل أنت والليالي حبالى بصنوف الردى تروح وتغدو (١٨) وقال ابن المعتز : ومن عجب الأيام بغى معاشر غضاب على سبقي إذا أنا جاريتيغيزهم فضلي عليهم ونقصهم كاني قسمت الخطوط فحاييتالمبحث الثالث عشر في تأخير المسند إليهيؤخر المسند إليه : إن اقتضى المقام تقديم المسند - كما سيحيء ولا نلتمس دواعي للتقديم والتأخير إلا إذا كان الاستعمال يبيح كليهما. تطبيق عام على أحوال المسند إليه وما قبلهاأمير المؤمنين يأمر بكذا - جملة خبرية اسمية من الضرب الثالث ، المراد بالخبر بيان سبب داعي الامتثال ، المسند إليه أمير المؤمنين ، ذكر للتعظيم ، وقدم لذلك والمسند جملة يأمر ، ذكر لأن الأصل فيه ذلك ، وآخر لاقتضاء المقام تقديم المسند إليه وأتى به جملة لتقوية الحكم بتكرار الاسناد (والتعظيم وتقوية الحكم وكون ذكر المسند هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه واقتضاء المقام تقديم المسند اليه) «أحوال» والذكر والتقديم

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص/٤١

والتأخير «مقتضيات» - والأتیان بهذه الجملة على هذا الوجه «مطابقة لمقتضى الحال» أنت الذي أعانني - وانت الذي سرنى - ذكر (أنت) ثانيا لزيادة التقرير والايضاح فزيادة التقرير والايضاح (حال) - والتكرير (مقتضى) - والأتیان بالجملة على هذا الوجه (مطابقة لمقتضى الحال) سعيد يقتحم الاخطار ، بعد مدحه ، ذكر سعيد للتعظيم والتعجب ، فالتعظيم والتعجب حال - والذكر مقتضى ، والأتیان بالجملة على هذا الوجه : مطابقة لمقتضى الحال.. " (١)

"حضر الكريم سعد «بعد : أحضر سعد» ذكر الكريم لتعظيم سعد ومدحه فالتعظيم حال ، والذكر مقتضى والأتیان بالجملة على هذا الوجه : مطابقة لمقتضى الحال علي كتب الدرس «جواب - ما الذي عمل علي ، - ذكر علي للتعريض بغباوة السامع ، وقدم لتقوية الحكم لكون الخبر فعلا ، فالتعريض والتقوية حالان والذكر والتقديم مقتضيان ، والأتیان بالجملة على هذا الوجه : مطابقة لمقتضى الحالين محمود نعم التلميذ «بعد مدح كثير له» - ذكر محمود لقلة الثقة بالقرينة. وقدم لتقوية الحكم «ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله» - حذف المسند وهو (خلقنا) - للعلم به خلق الانسان من عجل - حذف المسند إليه وهو الله تعالى للعلم به. معطى الوسامات والرتب - حذف المسند إليه للتنبيه على تعيين المحذوف ادعا (كالسلطان مثلا). (ألم يجدك يتيما فآوى) - حذف مفعول آوى للمحافظة على الفاصلة صاحبك يدعو إلى وليمة العرس - حذف مفعول يدعو للتعميم باختصار. لا يعطى ولا يمنع إلا الله تعالى - حذف المفعولان لعدم تعلق الغرض بهما. أهين الأمير - حذف الفاعل للخوف عليه. (لسان الفتى نصف ، ونصف فؤاده) : قدم نصف الثاني للمحافظة على الوزن. (ما كل ما يتمنى المرء يدركه) : قدمت أداة النفي على أداة العموم لافادة سلب العموم ونفي الشمول. جميع العقلاء لا يسعون في الشر - قدمت أداة العموم على أداة النفي لافادة عموم السلب وشمول النفي «وعلى الله فليتوكل المؤمنون» - قدم الجار والمجرور للتخصيص ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا الجملة الأولى خبرية اسمية ، من الضرب الابتدائي - والمراد بالخبر إظهار الفخر والشجاعة ، المسند إليه نحن ، ذكر لأن ذكره الأصل ، وقدم للتعظيم ، وعرف بالاضمار ، لكون المقام للتكلم مع الاختصار ، والمسند التاركون ، ذكر وآخر لأن الأصل ذلك. وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأشمت بي من كان فيك يلوم. " (٢)

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص/١٠٨

(٢) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص/١٠٩

"(فلا) للنفي مطلقا - و (ما ، وإن ، ولات) لنفي الحال ، إن دخلت على المضارع و(لن) لنفي الاستقبال و(لم - ولما) لنفي الماضي - الا أنه (بلما) ينسحب إلى ما بعد زمن التكلم : ويختص بالمتوقع - وعلى هذا : فلا يقال ما يقوم خليل ثم قام ، ولا : لما يجتمع النقيضان - كما يقال لم يقوم علي ثم قام ولم يجتمع الضدان ، فلما في النفي تقابل (قد) في الاثبات ، وحينئذ يكون منفيها قريبا من الحال - فلا يصح لما يجيء خليل في العام الماضي.المبحث العاشر في التقييد بالمفاعيل الخمسة ونحوها التقييد بها : يكون لبيان نوع الفعل ، أو ما وقع عليه أو فيه ، أو لأجله أو بمقارنته ، ويقيد بالحال لبيان هيئة صاحبها وتقييد عاملها ، ويقيد بالتمييز لبيان ما خفى من ذات - أو نسبة ، فتكون القيود هي محظ الفائدة والكلام بدونها كاذب - أو غير مقصود بالذات - كقوله تعالى (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) وقد سبق القول في أول الباب مفصلا ، فارجع إليه إن شئت تنبيهات الأول - علم مما تقدم أن التقييد بالمفاعيل الخمسة ونحوها للأغراض التي سبقت - وتقييدها إذا كانت (مذكورة) أما إذا كانت محذوفة فتفيد أغراضا أخرى(١) منها - التعميم باختصار كقوله تعالى (والله يدعو إلى دار السلام)(أي جميع عباده) لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم (١) (ولو ذكر لفات غرض الاختصار المناسب **لمقتضى الحال**) (٢) ومنها - الاعتماد على تقدم ذكره - كقوله تعالى (يمحو الله ما يشاء ويثبت) - أي ويثبت ما يشاء(٣) ومنها - طلب الاختصار - نحو (يغفر لمن يشاء) أي يغفر الذنوب. (١) أي ما لم يكن تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا كقولهم فلو شئت أن أبكى دما لبكيت عليه ولكن ساحة الصبر أوسع وأعددت ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر أولعغان تعلق فعل المشيئة ببيداء الدم غريب فلذا لم يحذف المفعول ليتقرر في نفس السامع .." (١)

"وقال تعالى (فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسام لو تعلمون عظيم) (١) حلیم إذا ما الحلم زين لأهله مع الحلم في عين العدو مهيب (٢) أتى الزمان بنوه في شببيته فسرههم واتيناه على هرم (٣) وألفيته بحرا كثيرا فضوله جواد متى يذكر له الخير يزد (٤) فإن كنت لا تستطيع دفع منيتي فذرني أبادرها بما ملكت يديما أحسن الأيام إلا أنها يا صاحبي إذا مضت لم ترجعولست بمستبق أخا لا تلمه على شعث أي الرجال المهذب تأمل من خلال السجف وانظر بعينك ما شربت ومن سقاني تجد شمس الضحى تدنو بشمس إلى من الرحيق الخسروا نيا خاتمة علمت أن البلاغة متوقفة على مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** ، ورأيت في ما تقدم من الأحكام ، أن **مقتضى الحال** يجري على مقتضى الظاهر وهذا بالطبع هو الأصل ، ولكن قد يعدل

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع ص/١٢٦

عما يقتضيه الظاهر إلى خلافه ، مما تقتضيه الحال في بعض مقامات الكلام ، لاعتبارات يراها المتكلم وقد تقدم كثير من ذلك العدول (المسمى باخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر) في الأبواب السابقة : وبقي من هذا القبيل أنواع أخرى كثيرة : الأول - الالتفات : وهو الانتقال من كل من التكلم - أو الخطاب أو الغيبة - إلى صاحبه ، لمقتضيات ومناسبات تظهر بالتأمل في مواقع الالتفات ، تفننا في الحديث ، وتلوينا للخطاب ، حتى لا يمل السامع من التزام حالة واحدة ، وتنشيطا وحملاته على زيادة الاصغاء : «فان لكل جديد لذة» ولبعض مواقعه لطائف ، ملاك إدراكها الذوق السليم ، واعلم أن صور العدول إلى الالتفات ستة.(١) عدول من التكلم إلى الخطاب - كقوله تعالى (ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون) والقياس «واليه أرجع»\_\_\_\_\_ (١) فيه الاعتراض بقوله (لو تعلمون) .(٢) في البيت احتراس (بلفظ مهيب)(٣) في البيت إيجاز - أي وأتيناها على هرم (فساءنا) .(٤) في البيت إطناب - فان قوله : متى يذكر الخير يزدد ، تكميل .." (١)

"علم البيان(١) البيان (١) لغة - الكشف ، والإيضاح ، والظهور (٢) واصطلاحا - أصول وقواعد ، يعرف (٣)\_\_\_\_\_ (١) هو اسم لكل شيء كشف لك بان المعنى ، وهتك لك الحجب ، دون الضمير - حتى يفضى السامع إلى حقيقته ، ويهجم على محصولة ، كائنا ما كان ذلك البيان ، ومن أي جنس كان ذلك الدليل - لان مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع ، انما هو الفهم والافهام ، فبأي شيء بلغت الافهام ، وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع ، واعلم أن المعتبر في علم البيان دقة المعاني المعتبرة فيها من الاستعارات والكنائيات مع وضوح الألفاظ الدالة عليه ، فالبيان هو المنطق الفصح ، المعرب عما في الضمير .(٢) فاذا كان معنى البيان (الايضاح) كان متعديا ، وان كان بمعنى (الظهور) كان لازما يقال : بينت الشيء : أوضحته ، وبان الشيء ظهر واتضح - وكذلك تقول أبنت الشيء وأبان الشيء - وكذلك بينت الشيء أظهرته ، وبين الشيء ظهر - وكذلك تبينت الشيء ، وتباين الشيء ، واستبنت الشيء ، واستبان الشيء ، بمعنى واحد ، والتبيان بالكسر البيان ، والكشف ، والايضاح.(٣) أي يعرف من حصل تلك الاصول كيف يعبر عن المعنى الواحد بعبارات بعضها أوضح من بعض. فعلم البيان : علم يستطاع بمعرفته إبراز المعنى الواحد بصور متفاوتة ، وتراكيب مختلفة في درجة الوضوح ، مع مطابقة كل منها **مقتضى الحال** ، المحيط بفن البيان. الضليع من كلام العرب منشورة ومنظومة ، إذا أراد التعبير عن أي معنى يدور في خلدته ويجول

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع ص/ ١٨٣

بضميره. استطاع أن يختار من فنون القول ، وطرق الكلام ما هو أقرب لمقصده.. وأليق بغرضه ، بطريقة تبين ما في نفس المتكلم من المقاصد ، وتوصل الأثر الذي يريده به إلى نفس السامع في المقام المناسب له ، فينال الكاتب والشاعر والخطيب من نفس مخاطبيه إذا جود قوله ، وسحرهم ببديع بيانه ، ولا بد في علم البيان من اعتبار (المطابقة لمقتضى الحال) المعتمدة في علم المعاني ، فمنزلة (المعاني) من (البيان) منزلة الفصاحة من البلاغة.. (١)

"والمزايا التي تزيد الكلام محسنا وطلاوة ، وتسكوه بهاء ، ورونقا ، بعد مطابقتها لمقتضى الحال مع وضوح دلالاته على المراد لفظا ومعنى. وواضعه ، (عبد الله بن المعتز العباسي) المتوفى سنة ٢٧٤ هجرية - ثم اقتفى أثره في عصره (قدامة بن جعفر الكاتب) فزاد عليها ، ثم ألف فيه كثيرون (كأبي هلال العسكري) وابن رشيق القيرواني ، وصفي الدين الحلي ، وابن حجة الحموي وغيرهم ممن زادوا في أنواعه ، ونظموا فيها قصائد تعرف (بالبديعيات) ، وفي هذا العلم - بابان : وخاتمة الباب الأول في المحسنات المعنوية (١) التورية (١)\_\_\_\_\_ (١) التورية أن يطلق لفظ له معنيان ، أحدهما قريب غير مراد ، والآخر بعيد هو المراد ، ويدل عليه بقرينة يغلب أن تكون خفية لا يدركها إلا الفطن ، وتنقسم التورية إلى أربعة أقسام - مجردة ، ومرشحة ومبينة ومهيأة. (٢) فالمجردة - هي التي لم تقترن بما يلائم المعنيين : كقول الخليل لما سأله الجبار عن زوجته : فقال «هذه أختي» - أراد أخوة الدين ، وكقوله (وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار). (٣) المرشحة - هي التي اقترنت بما يلائم المعنى القريب ، وسميت بذلك لتقويتها به ، لأن القريب غير مراد ، فكانه ضعيف ، فاذا ذكر لازمه تقوى به ، نحو (والسما بنيناها بأيد) فانه يحتمل (الجارحة) وهو القريب ، وقد ذكر من لوازمه البنيان على وجه الترشيح : ، ويحتمل (القدرة) وهو البعيد المقصود ، وهي قسمان باعتبار ذكر اللازم قبلها أو بعدها. (٣) والمبينة هي ما ذكر فيها لازم المعنى البعيد - سميت بذلك لتبيين المورى عنه ، بذكر لازمه ، إذ كان قبل ذلك خفيا ، فلما ذكر لازمه تبين : نحويا من رأني بالهموم مطوقا وظللت من فقدي غصونا في شجوناً تلومني في عظم نوحى والبكا شأن المطوق أن ينوح على غصونوهي أيضا قسمان باعتبار ذكر اللازم قبل أو بعد. (٤) والمهيأة - هي التي لا تقع التورية فيها إلا بلفظ قبلها أو بعدها ، فهي قسمان أيضا. فالأول - وهو ما تنهياً بلفظ قبل ، نحو قولها «أظهرت فينا من سماتك سنة فأظهرت ذاك الفرض من ذلك الندب بالفرض والندب معناهما القريب الحكمان الشرعيان ، والبعيد ، الفرض ،

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ص/١٨٧

معناه العطاء ، والندب ، معناه الرجل السريع في قضاء الحوائج ، ولولا ذكر السنة لما تهيأت التورية ولا فهم الحكماء . والثاني - وهو ما تنهياً بلفظ بعد : كقول الامام على رضي الله تعالى عنه في الاشعث بن قيس ، أنه كان يحرك الشمال باليمين ، فالشمال معناها القريب ضد اليمين ، والبعيد جمع شملة ، ولولا ذكر اليمين بعده لما فهم منه السامع معنى اليد الذي به التورية : ومن المجردة قولهم حملناهمو طرا على الدهم بعدما خلعنا عليهم بالطعان ملاسافان الدهم له معنيان - قريب : وهو الخيل الدهم ، وليس مرادا ، وبعيد ، وهو القيود الحديد السود ، وهو المراد ، ومن المرشحة قوله تعالى (ولا يدينون دين الحق حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فان المراد من اليد الذلة ، وقد اقترنت بالاعطاء الذي يناسب المعنى القريب ، وهو العضو.. " (١)

"قال الفقير عابد الرحمن ... الحمد لله على البيانو أفضل الصلاة و السلام ... على النبي أفصح الأناموهذه أرجوزة مثل الجمان ... ضمنيتها علم المعاني والبيانلخصت فيها ماحوى التلخيص مع ... ضم زيادات كأمثال اللمعما بين إصلاح لما ينتقد ... وذكر أشياء لها يعتمدو ضم ما فرقه للمشبه ... والله ربي أسأل النفع بهو أن يزكى عملي و يعرضا ... عن سوءه وأن ينيلنا الرضامقدمةيوصف بالفصاحة المركب ... ومفرد و منشئ مرتبو غير ثان صفه بالبلاغة ... و مثلها في ذلك البراعةفصاحة المفرد أن لا تنفرا ... حروفه كهعجع استشرزاوعدم الخلف لقانون جلى ... كالحمد لله العلي الأجللو فقد غرابة قد ارتجا ... كفاحما ومرسنا مسرجاقيل وفقد كرهه في السمع ... نحو جرشاه وذا ذو منعوفي الكلام فقد في الظاهر ... لضعف تأليف وللتنافر في الكلمات وكذا التعقيد مع ... فصاحة في الكلمات تتبععفاضعف نحو جفوني ولم ... أجف الأخلاء وما كنت عمودو تنافر أذاك النصر ... كليس قرب قبر حرب قبركذاك أمدحه الذي تكررا ... والثالث الخفاء في قصد عراخلل في النظم أو في الانتقال ... إلى الذي يقصده ذوو المقالوأن لا يكثر التكرار ... ولا الإضافات وفيه نظروحداه في متكلم شهر ... ملكة على الفصيح يقتدربلاغة الكلام أن يطابقا ... **لمقتضى الحال** وقد توافقا ففصاحة والمقتضى مختل ... حسب مقامات الكلام يؤلفمقتضى تنكيره وذكره ... والفصل الايجاز خلاف غيرهكذا خطاب للذكي والغبي ... وكلمة لها مقام أجنييمع كلمة تصحبها فالفعل ذا ... إن ليس كالفعل الذي تلا إذاوالارتفاع في الكلام وجبا ... بأن يطابق اعتبارا ناسباوفقداه انحطاطه فالمقتضى ... مناسب من اعتبار مرتضويوصف اللفظ بتلك باعتبار ... إفادة المعنى بتركيب يصاروقد يسمى ذاك بالفصاحة ... وللبلاغة الكلام ساحة بطرفين حد الاعجاز عل ... وماله مقارب

(١) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدع ص/٢٧٧

والأسفل هو الذي إذا لدونه نزل ... فهو كصوت الحيوان مستقليينهما مراتب وتتبع ... بلاغة محسنات تبدع وحدها في متكلم كما ... مضى فمن إلى البلاغة انتمى. " (١)

" وقيل ملكة ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب بلاغة الكلام

وأما بلاغة الكلام فهي مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته ومقتضى الحال مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التنكير يبين مقام التعريف ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ومقام التقديم يبين مقام التأخير ومقام الذكر يبين مقام الحذف ومقام القصر يبين مقام خلافه ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام إلى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقتها للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقتها له فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تآخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الإعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ كقوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة. " (٢)

" إلى المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ فالجمع بينهما بما قدمناه يحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على نفي أنها من صفات المفردات من غير اعتبار للتركيب وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب وللبلاغة طرفان أعلى إليه تنتهي وهو حد الإعجاز وما يقرب منه وأسفل منه تبتدىء وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة

(١) ألفية البلاغة المسماة: عقود الجمان في علم المعاني والبيان ص/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة- دار إحياء العلوم ص/١٣



وإذ قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة إلى مطابقة **مقتضى الحال** ولا إلى الفصاحة تورث الكلام حسنا وقبولا بلاغة المتكلم

وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلماً فصيح وليس كل فصيح بليغاً الثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره والثاني أعني التمييز منه ما يتبين في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو أو يدرك بالحس وهو ما عدا التعقيد المعنوي

وما يحترز به عن الأول أعني الخطأ هو علم المعاني . (١)

" وما يحترز به عن الثاني أعني التعقيد المعنوي هو علم البيان

وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** وفصاحته هو علم البديع وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم سمي الأول علم المعاني والثاني والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق **مقتضى الحال**

قليل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات المعروفة بالجزئيات كما قال صاحب القانون في تعريف الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان

وكما قال الشيخ أبو عمر رحمه الله التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم

وقال السكاكي علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره وفيه نظر إذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به ثم قال وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء

ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فإن أراد التراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور

(١) الإيضاح في علوم البلاغة- دار إحياء العلوم ص/١٥

وإن أراد غيرها فلم يبينه على أن قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب . " (١)

" نحو الافتتاح إلى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته قوي ذلك المحرم ثم إذا انتقل إلى قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ثم إذا انتقل إلى خاتمه هذه الصفات العظام وهي قوله مالك يوم الدين الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات

وكما في قوله تعالى ( ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول ) لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله لاستغفاره وتنبيها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان

وذكر السكاكي لالتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها أحدهما أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه فنبه في التفاتة الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الشكلى فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه وخاطبها بتناول ليلك تسلية أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية وفي الثاني على أنه صادق في التحزن خاطب أولا وفي الثالث على أنه يريد نفسه أو نبه في الأول على أن النبأ لشدة تركه حائرا فما فطن معه **لمقتضى الحال** . " (٢)

" الفن الثالث في علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** ووضوح الدلالة وهذه الوجوه ضربان ضرب يرجع إلى المعنى وضرب يرجع إلى اللفظ أما المعنوي فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد اسمين كقوله تعالى ( وتحسبهم أيقاظا وهم رقود ) أو فعلين كقوله تعالى ( تؤتي الملك من تشاء

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار إحياء العلوم ص/١٦

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة - دار إحياء العلوم ص/٧٥

وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء ) وقول النبي للأنصار ( إنكم لتكثرون عند الفرع وتقلون عند الطمع ) وقول أبي صخر الهذلي

( أما والذي أبكى وأضحك والذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمر )

وقول بشار

( إذا أيقظتك حروب العدى ... فنبه لها عمرا ثم نم ) . (١)

"القول في القصر: ١- الأصل في الجملة الواحدة أن تؤدي حكما واحدا مقصودا وقد يتبع هذا الكلام الواحد غرض ومعنى يترتب عليه، ومثل هذا يسمى مستتبعات التراكيب. وقد تؤدي الجملة الواحدة حكمن مقصودين مختلفين بالإيجاب والسلب من طريق الوضع أو من طريق العقل والذوق وهذه هي الجملة التي حكم فيها بثبوت شيء لآخر على جهة الاختصاص وعدم تعدي الأول والثاني أو حكم فيها بسلب شيء عن آخر على جهة الاختصاص كذلك. ومثل هذا الأسلوب يسمى القصر مثل ما محمد إلا شا عر. ٢- هذا ومثل: محمد شا عر، وما محمد إلا شاعر. الأول للخالي، والثاني للمتردد أو المنكر. والفرق بين التردد والإنكار: أن المتردد التأكيد له مستحسن والمنكر التأكيد له واجب، والمتردد يؤكد له الكلام بمؤكد واحد. أما المنكر فيؤكد له الكلام بمؤكد أو أكثر وقيل بأكثر من مؤكد. وفي التردد ترك التوكيد ليس خطأ وفي الإنكار يعد خطأ. وتأكيد الحكم "وهو ثبوت الشعر لمحمد في مثل ما محمد إلا شاعر" هنا بما وإلا -أو بما شابههما أو بغيرهما. وجوبا أو استحسانا- مطابقة لمقتضى الحال فهو بلا غة، ومن ثم كان الواجب البحث عنه. ويهمننا هنا في هذا الباب بحث تأكيد الحكم بما وإلا وما شابههما لا بغير ذلك "كأن والقسم ونون التوكيد ولام الابتداء وحروف الزيادة إلخ". وتأكيد الحكم بما وإلا وما شابههما هو القصر. ٣- هذا وبحوث القصر هي: أ ما هو القصر. ج أدوات القصر والفرق بينها. ب أقسام القصر. د فائدة القصر.. (٢)

"فيهما إلا بترك التحقيق ١ والبناء على شيء عرفي ٢، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم. ولا بد من الاعتراف بذلك مقيسا عليه ولنسمه متعارف الأوساط ٣. ١- أي التعريف المبين لمعناهما. والسعد فهم أنه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه. أي لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام فيه إيجاز وذلك فيه إطناب إذ رب

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار إحياء العلوم ص/٣١٧

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي /

كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس. فزيد المنطلق موجز بالنسبة لزيد هو المنطلق ومطنب بالنسبة لزيد منطلق فلا يمكن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز والإطناب؛ لأنهما نسبيين والمنسوب إليه مختلف المقدار فلذلك نجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر إيجاز وإلى قدر آخر إطناباً. ٢ أي يعرفه أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية - فهو مضبوط في الجملة؛ لأن أفراده وإن تفاوتت لكنها متقاربة ومعرفة مقداره لا تتعذر غالباً. فإذا كان المنسوب إليه وهو الأمر العرفي مضبوطاً في الجملة "وهو الأمر العرفي" كان المنسوب كذلك. ٣ أي الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة بل كلامهم يؤدي أصل المعنى المراد أعني المطابقي من غير اعتبار مطابقة **مقتضى الحال** ولا اعتبار عدمها ويكون صحيح الإعراب فالأوساط هم العارفون باللغة وبوجه صحة إعرابها دون الفصاحة والبلاغة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال فهم إنما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فعبارتهم محدودة بذلك في قدرتهم اختلاف العبارات بالطول والقصر إذ ذلك إنما يكون من البلغاء بسبب تصرفهم في لطائف العبارات. راجع في ذلك ١٠٥ / ١ من البيان والتبيين.. " (١)

"بليغة ١. — ١ إذالم يسمع ذلك عن العرب، وهذا هو التعليل الصحيح. وبعضهم يعلل لهذا بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة **لمقتضى الحال** وهي لا تتحقق في المفرد، وورد على هذا التعليل بأن عدم تحقق المطابقة **لمقتضى الحال** في المفرد إنما هو في بلاغة الكلام والتمكلم، فلم لا يجوز أن تكون هناك بلاغة أخرى غير المطابقة يصح وجودها في الكلمة؟". (٢)

"البلاغة. وأما بلاغة الكلام: فهي مطابقتها لمقتضى الحال ١ مع فصاحته. — ١ أي لجميع ما يقتضيه الحال على قدر الطاقة، فالمراد المطابقة الكاملة وقوله لمقتضى الحال أي لمناسب الحال لا موجبه، والمراد بمناسب الحال الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني دون كيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعايتها بأن يؤدي الكلام الطابق بدلالات وضعية. نعم إذا أدى المعنى بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح والخفاء فلا بد في بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة أيضاً. والحال هو الداعي للمتكلم إلى إيراد الكلام على وجه مخصوص، أي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما، وهي **مقتضى الحال**. مثلاً إنكار المخاطب للحكم حال يقتضي تأكيده، والتأكيد **مقتضى الحال**. ومعنى مطابقتها له أن الحال إن اقتضى التأكيد كأن الكلام مؤكداً

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي /

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٢٠/١

وإن اقتضى الإطلاق كان الكلام عاريا عن التأكيد، وهكذا إن اقتضى حذف المسند إليه حذفه وإن اقتضى ذكره ذكره، إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني. فالإنكار حال، والتأكيد مقتضى، وقولك "إن زيدا في الدار" مؤكدا بأن كلام مطابق **لمقتضى الحال**، يعني أنه مشتمل عليه، إذ هذا المثال مشتمل على التأكيد، وليس المراد بكونه مطابقا له أنه جزئي من جزئياته إذ لا يصدق عليه أي لا يحمل عليه، ضرورة أن **مقتضى الحال** هو التأكيد وهو لا يحمل على قولك أن زيدا في الدار إذ لا يقال "إن زيدا في الدار" تأكيد، فالمراد بالمطابقة هنا الاشتمال لا مصطلح المناطقة الذي هو الصدق. والتحقيق أن **مقتضى الحال** هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية، ومطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئي الصادر من المتكلم الملقى للمخاطب المشتمل على الخصوصية من أفراد ذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه الحال، فإن ذلك المقتضى صادق عليه، فقولنا "إن زيدا في الدار" مؤكدا جزئي من جزئيات ذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه الحال، الذي هو الإنكار المقتضى لكلام مؤكد بمطلق تأكيد لا بتأكيد مخصوص، فقولنا "أن زيدا في الدار" مطابق له بمعنى أنه صادق عليه -أي بمعنى أن الكلام الكلي المؤكد الذي هو **مقتضى الحال** صادق ومحمول على هذا الجزئي لكونه جزئيا من جزئياته. فالبلاغة على هذا التحقيق مطابقة هذا الجزئي لذلك الكلي بمعنى كونه جزئيا من جزئياته بحيث يصح حمل **مقتضى الحال** عليه، فالكلام الجزئي مطابق "بكسر الباء" والكلام الكلي مطابق "بفتحها". هذا هو تحقيق السعد في مختصره، وإن كان قد حقق في كبره أن التحقيق هو مذهب الجمهور الأول: من أن المقتضى هي الخصوصية والمطابقة هي الاشتمال. وهذا والحال على المذهبين واحد، وهو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، سواء كان ذلك الأمر داعيا له في نفس الأمر أو غير داع في نفس الأمر بل بتنزيل، فالحال هو الأمر الداعي مطلقا. أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي في نفس الأمر لاعتبار المتكلم خصوصية ما، فهو أخص من الحال.. (١)

"**ومقتضى الحال** مختلف. فإن مقامات الكلام متفاوتة ١ فمقام التنكير يبين مقام التعريف ٢ ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ٣ ومقام التقديم يبين مقام التأخير ٤، ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافة، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ————— ١ لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال؛ لأن التغير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه، وفي المقام كونه محلا له. ٢ فالمقام

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٤١/١

الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يبين المقام الذي يناسبه التعريف. ٣ أي مقام إطلاق الحكم أو التطبيق أو المسند إليه أو السند أو متعلقه يبين مقام تقييده بمؤكد أو أداة أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك. ٤ أي مقام تقديم المسند إليه أو متعلقته يبين مقام تأخيرها.. " (١)

"ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي ١. وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام ٢.. إلى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع. وارتفاع ٣ شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ٤، وانحطاطه بعدم مطابقته له. فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ٥ — ١ فإن مقام الأول يبين مقام الثاني؛ لأن الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي ٢. راجع ص ١٣ من المفتاح. وقوله ولكل كلمة أي كالفعل، مع صاحبها أي كأداة الشرط مثل أن الشرطية إذ لها معها مقام ليس لذلك الكلمة مع ما يشارك تلك الصاحبة في أصل المعنى كذا الشرطية، فالفعل الذي قصد اقترانه بأداة الشرط له مع أن مقام ليس له مع إذا وكذلك من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع، على أن المراد بالكلمة أداة الشرط وبصاحبها الماضي وبمشارك الصاحبة الفعل المضارع. وهكذا ما يشبه ذلك فللفعل مع هل الاستفهامية مقام ليس له مع الهمزة، والمسند إليه مع المسند الفعلي له مقام معه ليس له مع المسند الاسمي الخ. ٣ راجع ص ٧٣ من المفتاح تجد ما هنا مأخوذاً منه بالنص والمقصود من هذا بيان تعدد مراتب البلاغة، والحسن المراد منه الحسن الذاتي الداخل في البلاغة لا العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية، والمراد بالقبول عند السامع. والمراد بالكلام الكلام الفصيح. ٤ أي باشماله على الأمر المعتبر المناسب لحال المخاطب، فكلما كان الاشتمال أتم كان الكلام أرفع وأعلى. فالمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة للعرب الخاص أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء لغيرهم. ٥ يعني إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما يفيد إضافة المصدر - لأنه مفرد مضاف لمعرفة فيعم والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر.. فالمعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة. فالباء في قولنا: بمطابقته للسببية القريبة حتى يفيد العموم - ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال. فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد. فهما متحدان أو متساويان. فمقتضى الحال هو مناسب الحال لا موجب.. " (٢)

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٤٢/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٤٣/١

"وهذا - أعني تطبيق الكلام على **مقتضى الحال** - هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم. حيث يقول: النظم تأخي معاني النحو فيما بين الكلم، على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام. فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى ١ عند التركيب ٢. وكثيرا ما يسمى ذلك ٣ فصاحة أيضا ٤. وهو مراد الشيخ ————— ١ صرح عبد القاهر بأن وصف اللفظ بالفصاحة إنما هو من حيث أنه دال على المعنى " ٥. دلائل الإعجاز". والحاصل أنه إذا كانت البلاغة هي المطابقة والمطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف. لكن رجوعها له باعتبار أفادته المعنى الحاصل بسبب التركيب، وهو المعنى الثاني الذي يعتبره البلغاء. وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال الزائد على أصل المراد. فالبلاغة إذا وصف بها المعنى كان المراد المعنى الثاني باعتبار أن المقصود من اللفظ إفادته. وإذا وصف بها اللفظ فهو باعتبار إفادته ذلك المعنى المقصود ونفيه عن اللفظ مراد به اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات. ونفيها عن المعنى مراد به المعنى الأول للفظ الذي هو مجرد ثبوت المحكوم للمحكوم عليه ٢. لأن البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح **لمقتضى الحال**، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما تكون باعتبار المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة ٣. أي الوصف المذكور ٤. كما يسمى بلاغة، فهما مترادفان، عن عبد القاهر حقيقة، وعلى شيء من التجوز عند الخطيب.. " (١)

"وأسفل، منه تبدئ وهو ما ١ إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات ٢ وإن كان صحيح الإعراب... وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة ٣: وإذا قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها، فاعلم ————— ١ أي هو طرف للبلاغة إذا غير الكلام عنه إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل ٢. التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد ٣. أي بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة بناء على أن البلاغة هي المطابقة **لمقتضى الحال** في الجملة، لكن الحق كما في عبد الحكيم أنها مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لكن بقدر الطاقة. وهذا وبلاغة الكلام تتفاوت باختلاف الخصوصيات كما أو كيفا والمقام واحد، وباختلاف الخصوصيات تبعا لاختلاف المقامات، وترك خصوصية مراعاة لحال المخاطب. وللبلاغة طرف أسفل وطرف أعلى وما بينهما: أما الأسفل فهو الكلام الفصيح الذي طابق أدنى مطابقة وليس تحته إلا ما يلتحق بأصوات الحيوانات. وأما الأعلى فهو حد الإعجاز الكلام

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٤٤/١



الإلهي وما يقرب منه "وهو أبلغ كلام البشر" .. وبينهما مراتب لا تحصى. ولنا أن نتساءل. هل في طاقة البلاء - بالطبع أو بالاكساب - الوصول إلى حد الإعجاز، ولو بأن يأتوا بمثال أقصر سورة من القرآن؟ وللجواب على ذلك. أقول: ولا شك أن علوم البلاغة ترسم أصول البيان العربي والسليقة العربية ومناهج الأداء والأسلوب، وبالوقوف على ذلك يمكن مع سلامة الذوق محاكاة أهل هذه السليقة في بلاغتهم، فتكلم عن علوم البلاغة - لأنها قواعد السليقة العربية، وهل توصل إلى حد الإعجاز، وهل هي صالحة كأداة للوصول إلى مرتبة الإعجاز؟ ولا شك أن علوم البلاغة لا تؤدي إلى الوصول لحد البلاغة؛ لأنها لا تعرفنا المقامات بل الخصوصيات وحدها، ولو فرضنا جدلاً أنها تعرفنا مع الخصوصيات المقامات أيضاً، فلا تسلم الإحاطة بها لو فرضنا الإحاطة بها فإنها لا تعطيك قدرة على إنشاء كلام بليغ بدليل أن كثيراً من علماء البلاغة لم يستطيعوا الإتيان بكلام بليغ، ولو فرضنا أنها تعطي الملكة فلا شك في أن الملكة البشرية لا تقدر على مراعاة الخصائص كلها في الكلام البليغ.. (١)

"أنه يتبعها وجوه كثيرة ١ غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى الفصاحة، تورث الكلام حسناً وقبولاً. ١ هذا ويرى علماء البلاغة أن القرآن يتفاوت في بلاغته؛ لأنه: أ قد يقتضي المقام عشر خصوصيات فيأتي الله عز وجل بخمس منها حسب قدرة البشر مراعاة للمقام. ب وقد تختلف المقامات فيكون مقام مقتضياً لعشر خصوصيات وآخر مقتضياً لخمس ولا شك أن الكلام الذي روعيت فيه العشرة أبلغ من الآخر. وأرى أن القرآن لا تتفاوت بلاغته وأن أسلوبه وسوره وآياته في درجة واحدة من البلاغة. ويمكن الرد على رأي علماء البلاغة بما يأتي: أ أن مراعاة مقام المخاطب والاتيان بكلام يوافق حاله هو البلاغة الكاملة التي ليس فيها تفاوت. ب لا نسلم أن الكلام الأول أبلغ من الثاني بل هما في درجة واحدة من البلاغة؛ لأن العبرة ليست بالكم بل بالكيف، ولو سلمنا لهم رأيهم لكانت سورة البقرة أبلغ من "قل هو الله أحد" أو لكانت أبلغ من نصفها، أو لكان القرآن أبلغ من سورة منه. أ وهي المحسنات البديعية، وتحسينها عرضي خارج عن حد البلاغة، وإنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة. وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ لأنها ليست مما تجعل المتكلم متصفاً بصفة. والمحسنات البديعية إن أتى بها في الأسلوب من حيث أنها محسنة بحث عنها في علم البديع وكان تحسينها عرضياً، أما إذا اعتبرت من حيث المطابقة فتحسينها ذاتي يبحث عنه في علم المعاني. هذا والبلاغة هي المطابقة والفصاحة واعتبار الخصوصيات، فالمطابقة والفصاحة أعم من البلاغة من حيث التحقق؛ لأنهما يوجدان بدون البلاغة فيما

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٤٧/١

إذا لم تراعى الخصوصية، وحينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة كونها غيرهما؛ لأنهما تابعان لها أيضاً باعتبار أنهما من جملتها، فاحتاج إلى إفادة أنها غيرهما، فقال الخطيب في التلخيص: ويتبعها وجوه آخر، فقله "آخر" يفيد أن تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الأمرين اللذين تحصل بهما البلاغة وتلك الوجوه في الكلام إنما تكون بعد البلاغة. ويقول السكاكي: البلاغة بمرجعها: علم المعاني وعلم البيان، والفصاحة بنوعيتها: اللفظية والمعنوية، ما يكسو الكلام حلة التزيين، وههنا وجوه مخصوصة كثيراً ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى وقسم يرجع إلى اللفظ ص ١٧٦ مفتاح.. (١)

"وأما بلاغة المتكلم: فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. وقد علم بما ذكرنا ١ أمران: أحدهما: أن كل بليغ - كلاماً كان أو متكلماً فصيحاً ٢، وليس كل فصيح بليغاً ٣. الثاني: أن البلاغة في الكلام: مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ٤، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره ٥. — ١ أي من تعريف البلاغة والفصاحة. ٢ لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقاً، أي بلاغة كلام أو متكلم، لكن أخذها في بلاغة الكلام صراحة وفي بلاغة المتكلم بواسطة ٣. لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال. وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكه يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال. ٤. وإلا ربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغاً. ٥ الأولى أن يقال: وإلى الاحتراز عن أسباب الإخلال بالفصاحة، وذلك لئلا يؤدي الكلام المطابق لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح، فلا يكون أيضاً بليغاً لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة. ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها.. (٢)

"والثاني - أعني التمييز ١ - منه ما يتبين في علم متن ٢ اللغة، أو التصريف ٣، أو النحو ٤، أو يدرك بالحس ٥، وهو ٦ ما عدا التعقيد المعنوي ٧. وما يحتز به عن الأول - أعني الخطأ ٨ - هو علم المعاني. وما يحتز به عن الثاني - أعني التعقيد المعنوي - هو علم البيان ٩. وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته، هو علم البديع. — ١ أي تمييز الفصيح من غيره ٢. وذلك كالغربة، يعني يعرف بعلم متن اللغة تمييز السالم من الغربة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقيح أو تخريج فهو غير سالم

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٤٨/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٤٩/١

من الغرابة ٣. وذلك كمخالفة القياس ٤. كضعف التأليف والتعقيد اللفظي ٥. أي بالذوق وذلك كالتنافر في مستشزر مثلاً أو في "وقبر حرب: البيت" ٦. وهو أي ما يبين في العلوم المذكورة أو ما يدرك بالحس ٧. إذ لا يعرف بتلك العلوم تمييز السلام من التعقيد المعنوي من غيره ٨. أي في تأدية المعنى المراد ٩. يسمون هذين العلمين علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم كاللغة والنحو والصرف.. (١)

"وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان ١. وبعضهم يسمى الأول علم المعاني، والثاني والثالث علم البيان، والثلاثة علم البديع. — ١ والبيان في غير الاصطلاح هو المنطق الفصيح المعبر عما في الضمير. ملاحظة: المعنى الأول هو أصل المراد، وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه، والمعنى الثاني هو الخصوصيات. كما يرى ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ يسن وسواهم، وقيل المعنى الأول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التراكيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتنكير إلخ، والمعنى الثاني هو الأغراض التي يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل إفادتها وهي أحوال المخاطب التي يورد المتكلم الخصوصيات من أجلها من إشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وإنكار وشك إلخ، وهذا بالنسبة لعلم المعاني، وأما بالنسبة لعلم البيان، فالمعاني الأول هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال، والمعاني الثواني هن المعاني المجازية أو الكنائية. وهذا هو المأخوذ من الدلائل كما في المطول، وكلام السعد في المختصر يصح حمله على الوجهين. فأصل المراد إذا -الذي هو المعنى الأول- إفادة ثبوت المسند للمسند إليه بأي طريق كان، والخصوصية هي المزايا البلاغية التي يقصدها البليغ كما يرى السعد وهي المعنى الثاني.. لكن عبد الحكيم يرى أن أصل المراد هو أصل المعنى مع الخصوصيات، والمعنى الثاني هو الأغراض، راجع التجريد عند شرح قوله "ويؤتي باسم الإشارة لإفادة القرب أو البعد أو التوسط" مثلاً. ومما في التجريد نستنبط: أن مباحث علم البلاغة عند السعد تشمل المعاني الوضعية للألفاظ والتراكيب، وهي عند السيد خاصة بمستتبعات التراكيب، وعند عبد الحكيم أن مباحثها شاملة للمعاني الوضعية ولمستتبعات التراكيب. هذا والنكته البلاغية لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطرق بل يكفي كونها مناسبة للمقتضى موجهة كانت أو مرجحة أولم تكن كذلك، والترجيح من قصد المتكلم، وهذه هي طريقة المفتاح، ومذهب الشارح أن النكته لا بد أن تكون موجبة أو مرجحة.. (٢)

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٥٠/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٥١/١

"الفن الأول: علم المعاني ١. تعريف الخطيب: وهو علم ٢ يعرف به أحوال اللفظ التي بها يطابق **مقتضى**

**الحال ٣.** ١ قدم المعاني على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب، فاتصال المعاني بالبيان كاتصال المفرد بالمركب، ونسبته إليه من جهة التوقف، وإن كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزءا له، بخلاف توقف البيان على المعاني فعلم المعاني كالمفرد والبيان بمنزلة المركب، وذلك؛ لأن رعاية المطابقة **لمقتضى الحال** التي هي ثمرة علم المعاني معتبرة في علم البيان "من حيث أنها شرط في الاعتداد بثمرته التي هي الإيراد، فليس المراد اعتبارها في البيان على سبيل الجزئية له؛ لأنه ليس مركبا من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، فإن الرعاية أمر خارج عن البيان ليست جزءا منه ولا فائدة له، وإنما هي شرط للاعتداد بفائدته، فاعتبرت في هـ من تلك الحيثية، وأما الإيراد فهو فائدة علم البيان ومقصود منه، فاعتبر فيه من تلك الحيثية، مع زيادة شيء آخر هو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة.. فثمرة علم المعاني تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار ثمرته، فالرعاية والإيراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليهما، فكان علم المعاني بمنزلة الجزء، لكونه ثمرته المقصودة منه كالجزء. وإنما قلنا من حيث اعتبار ثمرته؛ لأن تحققه لا يتوقف على رعاية المطابقة، ومنه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على إيراد المعنى بطرق مختلفة وضوحا وخفاء من غير رعاية للمطابقة، ولا شك أن هذه الملكة تسمى علم البيان ٢. أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، ويجوز أن يراد به الأصول والقواعد المعلومة ٣. أي يطابق بها اللفظ **مقتضى الحال**، وذلك احتراز من الأحوال التي ليست بهذه الصفة، مثل الإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة... والمراد أنه علم تعرف به هذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ **مقتضى الحال**، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن قصور معاني التعريف والتنكير مثلا، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية..... والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. **ومقتضى الحال** على التحقيق هو الكلام الكلي للتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به الشيرازي في شرحه - وذلك حيث يقول السكاكي في تعريف علم المعاني: هو تتبع خواص تراكيب البلغاء إلخ، فهو يشير إلى أن المقتضى هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات؛ لأن الذي يذكر إنما هو الكلام لا الحذف والتقديم إلخ.. وأورد أن الذي يذكر إنما هو الكلام الجزئي لا الكلي فهو كالكيفيات لا يذكر، إلا إن قلنا أنه شاع وصف الكلي بوصف جزئياته-، لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر

عبارة المفتاح وغيره، ولو أريد بمقتضى الحال الكيفيات لا الكلام، لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال؛ لأنها عين مقتضى الحال.. وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة. وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن الصناعة إنما وضعت لذلك.. (١)

"في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره ١". نقد تعريف السكاكي: "قال الخطيب": وفيه ٢ نظر: ١ إذا التبع ليس بعلم ولا صادق عليه، فلا يصح تعريف شيء من العلوم ٣ به. ٢ ثم قال ٤: "وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء"، ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفه على معرفة البلاغة، وقد عرفها في كتابه بقوله: "البلاغة: هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ٥ وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها". فإن أريد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء، وهو الظاهر، فقد جاء الدور ٦، وإن أراد غيرها فلم يبينه. — ١ أي إيراده في الكلام. ٢ أي في تعريف السكاكي لعلم المعاني ٣. أجيب عن هذا الاعتراض: بأن المراد من التبع العلم مجازا مرسلا من إطلاق المسبب على السبب ٤ أي السكاكي كما في المفتاح ص ٥٠٧. بأن يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال، فالمراد بالتراكيب في ٦ لأن علم البلاغة يتوقف على تراكيب البلغاء وتراكيب البلغاء تتوقف على علم البلاغة، ومتى عرفنا البلاغة فقد وصلنا إلى حد نعرف به توفية خواص التراكيب حقها. وقد أجيب عن اعتراض الدور هذا بأن بلاغة الكلام غير بلاغة المتكلم، فلا يتوقف العلم بالبليغ المتكلم على العلم ببلاغة الكلام التي وقع فيها التحديد فلا يمتنع أخذ البليغ في الحد.. (٢)

"٣ على أن قوله "وغيره" مبهم لم يبين مراده به ١. المقصود من علم المعاني: ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب: أولها: إحوال الإسناد الخبري. وثانيها: أحوال المسند إليه. وثالثها: أحوال المسند. ورابعها: أحوال متعلقات الفعل. وخامسها: القصر. وسادسها: الإنشاء. وسابعها: الفصل والوصل. وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة. ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه أما أن يكون — ١ وأجيب عن هذا الاعتراض بأن المراد به الاستهجان بقرينة الاستحسان. هذا وقد بسط الحفيد في "الدر النضيد" شرح تعريف السكاكي ونقده: وقال: المشهور أن المراد بالاستحسان المحسنات

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٥٢/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٥٤/١

البديعية. فالبديع خارج عن المعاني والبلاغة، والأوضح في تعريف علم المعاني كما يرى السعد في المطول أن نقول: هو علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي **لمقتضى الحال**.. " (١)

"حيث قال في المرة الأولى: إنا إليكم مرسلون، وفي الثانية: إنا إليكم مرسلون ١. ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس ٢ للكندي عن قوله: إني أجد في كلام العرب حشوا، يقولون: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم، والمعنى واحد. بأن قال، بل المعاني مختلفة، "فعبد الله قائم" إخبار عن قيامه، و"إن عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر. ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً ٣، والثاني طلبياً، والثالث إنكارياً، وإخراج الكلام على هذه الوجوه ٤ إخراجاً على مقتضى الظاهر ٥. — ١ فأكد في الأول بأن واسمية الجملة، وفي الثانية بالقسم وإن واللام واسمية المجلة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون﴾ [يس: ١٥]. ٢ أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد الإمام في اللغة والنحو وصاحب الكامل توفي عام ٢٨٥ هـ. والكندي أبو يوسف يعقوب بن إسحاق فيلسوف العرب المشهور المتوفى نحو سنة ٢٥٣ هـ. وتجد الرواية كاملة في دلائل الإعجاز ص ٢٤٢ وفي المفتاح أيضاً ص ٣٠٧ أي غير مسبوق بطلب ولا بإنكار. ٤ وهي الخلو عن التأكيد في الأول والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث. ٥ أي مقتضى ظاهر الحال وهو أخص مطلقاً من **مقتضى الحال**، فكل مقتضى الظاهر **مقتضى الحال**، ولا عكس، كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فإنه يكون على **مقتضى الحال** ولا يكون على مقتضى الظاهر... هذا والحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة سواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كصور التنزيل، أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع فلذا كان أخص من الحال مطلقاً. ثم إن تلك الكيفية هي مقتضى للحال أو لظاهرة، فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال دون عكس، فعموم المقتضى يقتضي عموم المقتضى.. " (٢)

"٢- ذكر الخطيب المجاز العقلي في علم المعاني وذكره السكاكي في علم البيان. أما حجة الخطيب فهي أن المجاز العقلي داخل في تعريف علم المعاني لا البيان فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة

(١) الإيضاح في علوم البلاغة- دار الجيل- تحقيق خفاجي ٥٥/١

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة- دار الجيل- تحقيق خفاجي ٧١/١



في تعريف المعاني كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات، فهو من أحوال اللفظ -بواسطة أنه من أحوال الإسناد- التي بها يطابق اللفظ **مقتضى الحال**، قال السعد: "وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنها يطابق بها اللفظ **مقتضى الحال** وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحثية -وإلا لو كانا من الأحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمجاز كما ذكر في غيره من المباحث الآتية- فلا يكون داخلا في علم المعاني وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضا من أحوال المسند أو المسند إليه"، هذا اعتراض قوي من السعد، تخلص منه بعض العلماء بحجة واهية وهي أن الخطيب إنما ذكر المجاز والحقيقة العقليين هنا على طريق الاستطراد لا غير أي لا لمناسبة. أما حجة السكاكي في ذكرهما في علم البيان فقوية، قالوا: لما كان علم البيان موضوعا لبيان ما يعرف به كيفية إيراد المعنى الواحد بطريق مختلفة في وضوح الدلالة واختلاف الطرق يكون بالحقيقة والمجازية في الجملة، أوردهما في علم البيان، ولكن الخطيب -كما سبق- راعى أنهما من أحوال الكلام المفيد، باعتبار عروضهما لإسناده الذي به صار مفيدا، والكلام المفيد تراعى فيه المعاني الزائدة على أصل المراد ليطلق بها الكلام **مقتضى الحال**، بخلاف الحقيقة والمجاز اللغويين فليسا من أحوال الكلام المفيد بل من أحوال أجزائه، والمفيد من حيث أنه مفيد بالإسناد هو المعروف للمعاني الزائدة على أصل المعنى المراد ليطلق بها **مقتضى الحال** كما تقدم. قال ابن يعقوب: لكن يرد على هذا أنهما يكونان من علم المعاني أن ذكرنا فيه من حيث المطابقة **لمقتضى الحال**، ولم يذكرنا فيه. (١)

"من تلك الجهة والحثية بل من حيث تفسيرهما وذكر أقسامهما، وقد يجاب عن هذا بأن تصور حقيقتهما يدرك معه بسهولة ما يذكر في علم المعاني من كيفية الاستعمال للمطابقة **لمقتضى الحال**؛ لأنه إذا علم أن المجاز يفيد تأكيد الملازمة علم أنه لا يعدل إليه عند اقتضاء المقام لذلك التأكيد مثلا فكأنه ذكر ولم يصرح به لوضوحه. الحق مع السكاكي في عدهما من علم البيان، وما قيل عن عدهما في المعاني تكلف محض، ولا بن السبكي رأي غريب في توجيه حجة السكاكي في عدهما من البيان، قال: جعلهما السكاكي في علم البيان؛ لأنه كان ينكر هذه الحقيقة وهذا المجاز فلذلك ذكرهما ثم ٣- المجاز والحقيقة العقلان وصف للإسناد مطلقا سواء كان خبريا أو إنشائيا ولهذا قال الخطيب "ثم الإسناد منه حقيقة عقلية إلخ" فأتي بالاسم الظاهر دون الضمير -وإن كان المحل للضمير حيث كان السياق أن يقول ثم منه- لئلا يتوهم عوده على الإسناد المقيد بالخبر في قوله "أحوال الإسناد الخبري، وارتكاب الاستخدام في الكلام

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ١٢٤/١



خلاف الأصل"، ولا يرد أن المعرفة إذا أعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الأولى فما لزم على الإتيان بالضمير لازم على الإتيان بالاسم الظاهر؛ لأننا نقول ليس هذا كلياً بل مقيد بما إذا خلا عن قرينة المغايرة. ومما يدل على أن المراد الإسناد مطلقاً الأمثلة الآتية من نحو: ﴿يا هامان ابن لي صرحاً﴾. وليس المراد خصوص الخبري كما قد يتوهم من كون البحث في الإسناد الخبري. والحقيقة والمجاز العقليان يقتضي ذكرهما في الإسناد الخبري وجعلهما وصفاً للإسناد مطلقاً -إنشائياً كان أو خبرياً- اختصاصهما بالإسناد التام؛ لأن الإنشاء والإخبار وصفان له. مع أنهما لا يختصان بالإسناد التام بل يكونان في الإسناد الناقص كما في إسناد المصدر للفاعل وللمفعول به مثل أعجبني ضرب زيد وجري النهر وأعجبني إنبات الله البقل أو إنبات الربيع البقل.. (١)

"القول في أحوال المسند إليه ١: حذف المسند إليه ٢: أما حذفه: فأما لمجرد الاختصار ٣ والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ٤. وأما لذلك مع ضيق المقام. وأما لتخييل ٥ أن في تركة تعويلاً على شهادة العقل في ذكره — ١ البحث هنا في أحوال المسند إليه أي الأمور العارضة له من حيث أنه مسند إليه، أي لا من غير هذه الجهة ككونه حقيقة أو مجازاً مثلاً فإنهما ١ عارضان له من حيث الوضع. وقدم المسند إليه على المسند؛ لأنه الركن الأعظم في الكلام. ٢ راجع ص ٧٦ من المفتاح ودلائل الإعجاز ص ١١١-١١٧. ٣ الواقع بعد أما هو **مقتضى الحال** والواقع بعد لام التعليل هو الحال وهذا كالصريح في أن المقتضى هو الخصوصية. ثم المراد حذفه لقرينة معينة من غير إقامة شيء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنوي لا لمجرد أمر لفظيويلاحظ أن الحذف يتوقف على أمرين: وجود القرينة ووجود المرجح لـ حذف على الذكر، والثاني هو المقصود هنا بالتفصيل. أما الأول فيعلم من النحو. ٤ حال من العبث. والحذف هنا لدلالة القرينة عليه وقيل أن ذكره يكون عبثاً نظراً إلى ظاهر القرينة وأما في الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبية على غباوة السامع ونحو ذلك. ٥ أي تخيل المتكلم للسامع أي أن يوقع المتكلم في خيال السامع وفي وهمه أنه عدل إلى أقوى الدليلين - دليل اللفظ ودليل العقل - وأقواهما هو دليل العقل لافتقار اللفظ إليه. وإنما قال تخييل؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضاً هو اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن. وفي الكامل للمبرد ما نصه: يحذف لعلم السامع بما يريد مثل "الهلال والله" أي هذا الهلال، والحذف فيه؛ لأن الذكر مع علم السامع بالمحذوف عبث.. (٢)

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ١/٢٥٥

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٢/٤

"تأخير المسند إليه: وأما تأخيره: فلاقتضاء المقام تقديم المسند ١. خروج المسند إليه على خلاف الظاهر: هذا كله ٢ مقتضى الظاهر: ————— ١ وسيجيء بيان ذلك في أحوال المسند. ٢ أي ما سبق من أحوال المسند إليه، هو مقتضى ظاهر الحال. والحال هو الأمر الداعي لإيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة سواء كان ذلك الأمر الداعي ثابتا في الواقع أم كان ثبوته بالنظر إلى ما عند المتكلم. أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا في الواقع فقط. فظاهر الحال أخص من الحال، فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من **مقتضى الحال**، فإذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كان سائرا على **مقتضى الحال**.. " (١)

"صلى الله عليه وسلم، وتعظيما لاستغفاره، وتنبهها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان. وذكر السكاكي لالتفاتات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها: ١ - أحدهما أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه. فنبه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهمت وله الشكلى، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه، وخاطبها ١ بـ"تطاول ليلك" تسلية، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك، فشك في أنها نفسها فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية، وفي الثاني على أنه صادق في التخزن خاطب أولا، وفي الثالث على أنه يريد نفسه. ٢ - أو نبه في الأول على أن النبأ لشدته تركه حائرا فما فطن معه **لمقتضى الحال** فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أموره الكبار: أمرا ونهيا، وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة. وفي الثالث على ما سبق. ٣ - أو نبه في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظة ذلك، فأقامها مقام المستحق للعتاب، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعبير بذلك، وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولي عنها الوجه وهو يدمم قائلا "وبات وباتت له"، وفي الثالث على سبق. ————— ١ فالكاف في قوله "ليلك" مكسورة، ويصح الفتح نظرا لكون النفس يراد بها الشخص.. " (٢)

"وعلى خلاف الأصل قد يستعمل في التمني: "هل" و"لعل" و"عسى" الغرض بلاغي، وهو إبراز المتمنى في صورة الممكن المطموع فيه، بغية الإشعار بكمال العناية به، والتلهف على الحصول عليه، أو

(١) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ٩٣/٢

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - تحقيق خفاجي ١٠٧/٢

تحقيقه. وقد يستعمل في التمني حرف "لو" لإبراز المتمنى في صورة الممكن إلا أنه عزيز المنال يصعب تحقيقه، إذ حرف "لو" يشعر بعزة الأمر المرجو المطموع فيه. وقد يستعمل في الترجي لفظ "ليت" الذي للتمني، لغرض بلاغي، هو إبراز المرجو في صورة المستحيل أو المتعذر البعيد المنال، للمبالغة في بيان بعد الحصول عليه أو تحقيقه. ويلاحظ أن مجي عبارات الترجي أو الدعاء في كلام الله عز وجل هو على معنى أن **مقتضى الحال** يلائمه من البشر الترجي أو الدعاء، فقول الله تعالى لموسى وهارون بشأن فرعون في سورة (طه/ ٢٠ مصحف/ ٤٥ نزول): ﴿اذهبا إلى فرعون إنه طغى (٤٣) فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى (٤٤)﴾. ينبغي أن نفهم الترجي فيه على معنى: اذهبا إلى فرعون راجيين وطامعين في أن يتذكر أو يخشى، إذ لو ذهبا إليه وهما يائسان من استجابته، لم تندفع أنفسهما للقيام بمهمة رسالتهما على الوجه الأمثل المطلوب منهما. أمثلة وتطبيقات: \* سبق في بحث النداء عرض طائفة من الأمثلة القرآنية التي فيها التمني بأداة التمني "ليت" مسبقة بأداة النداء "يا". \* الذين اتخذوا دينهم في الحياة الدنيا لهوا ولعبا، ونسوا كتاب الله تاركين له إذ جحدوا به، وغرتهم الحياة الدنيا وزيناتها، يتمنون يوم القيامة أن يكون لهم شفعاء فيشفعوا لهم، أو أن يردوا إلى الحياة الدنيا، ليعملوا غير الذي كانوا يعملون مما يرضي ربهم عليهم.. (١)

"وكل ما يمكن في الجملة الكلامية إirاده من الأسماء معرفة أو نكرة، فإن على البليغ الذواق للأدب الرفيع أن يختار من الاحتمالات الممكنة ما يحقق به غرضا بلاغيا يقصده، أو يراه أوفى بتحقيقه، مما يطابق به مقتضى حال من يوجه له بيانه، فردا كان أو جماعة. ويتحقق باختيار الاسم النكرة أغراض بلاغية متعددة، تقتضيها أحوال المخاطبين، ويستدل على المراد من هذه الأغراض بقرائن الحال، أو قرائن المقال. ويتحقق باختيار الاسم المعرفة أغراض بلاغية متعددة أيضا تقتضيها أحوال المخاطبين، ويستدل على المراد من هذه الأغراض بقرائن الحال، أو قرائن المقال، وذلك بحسب نوع المعرفة، إذ الاسم المعرفة ينقسم إلى ستة أنواع، وهي الأنواع التالية: النوع الأول: ما يكون تعريفه بسبب كونه ضميرا. النوع الثاني: ما يكون تعريفه بسبب كونه علما. النوع الثالث: ما يكون تعريفه بسبب كونه اسم إشارة. النوع الرابع: ما يكون تعريفه بسبب كونه اسم موصول. النوع الخامس: ما يكون تعريفه بسبب كونه محلى بالألف واللام. النوع السادس: ما يكون تعريفه بسبب كونه مضافا إلى واحد مما سبق. قالوا: وأعرف هذه الأنواع الضمير، ويليه في الرتبة العلم والمضاف إلى الضمير، قرابة اسم الإشارة، قرابة اسم الموصول، قرابة المحلى بالألف واللام، قرابة المضاف إلى أحد المعارف غير الضمير. ولما كان منشئ البيان الكلامي أمام احتمالات وصور

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ١٩٣

متعددة من كل ما سبق، وكان عليه أن يختار لبيانه واحدا منها. ولما كان كل احتمال يمكن أن يقصد به البليغ معنى بلاغيا يطابق **مقتضى الحال**، وهذا المعنى لا يتحقق غيره من الاحتمالات. ولما كانت مقتضيات أحوال المخاطبين مختلفات، فما يطابق مقتضى حال بعضهم قد لا يطابق مقتضى حال غيره.. " (١)

"لما كانت كل هذه الأمور مجتمعة في وقت واحد، كان على البليغ أن يختار بلاغيا لبيانه ما هو الأبلغ والأجمل المطابق **لمقتضى الحال**، وكان مسؤولا عن هذا الاختيار. لكن مراتب أذواق البلغاء متفاوتة متفاوتة، ومراتب الاختيارات الجمالية متفاوتة متفاوتة أيضا، لذلك كان لا بد أن تتفاوت بلاغة الكلام، وتتفاضل نسب الجمال فيه، بحسب تفاوت الاختيارات، وتفاضل مستوياتها.\*\*\* المقدمة الرابعة: وللجملة في اللسان العربي نظام أصلي ينبغي ملاحظته لدى ترتيب عناصرها، واحتمالات فرعية جائزة يتم بها تقديم ما حقه الأصلي التأخير، لأغراض بلاغية أو جمالية. لذلك كان على البليغ الذواق للأدب الرفيع أن يتقيد بنظام ترتيب عناصر الجملة، ولا يلجأ إلى الاحتمالات الفرعية الجائزة إلا لأسباب بلاغية أو جمالية دعت به إلى ذلك. والباحث البلاغي ينبه على طائفة من الأغراض البلاغية أو الجمالية الداعية إلى مخالفة النظام الأصلي في ترتيب عناصر الجملة الكلامية، حتى يهتدي بها منشئ البيان الكلامي، ويتحرى فيما ينشئ من قول ما هو الأبلغ والأجمل دواما، قدر استطاعته وتذوقه لدقائق المعاني ومستويات الجمال.\*\*\* المقدمة الخامسة: ولدى إنشاء الكلام ومتابعة بناء بعضه على بعض، ورصف بعضه إلى جانب بعض، يلاحظ كل ذي فكر متذوق لأساليب الكلام، أنه توجد طرائق وأساليب يقتضيها ظاهر النسق، فالمتكلم يتابعها بتلقائية، كتتابع الماء في مجرى متمائل الأجزاء، ليس فيها انحراف ولا دوران ولا التواء، وليس فيها صواعد ولا نوازل.. " (٢)

"لكن إذا وجه كلامه لمن سبق أن أخبر بناء على دلائل الأرصاد الجوية بأن المطر لا ينزل خلال أربع وعشرين ساعة، فجاء الواقع على خلاف ما أخبر، أو أراد بشارة أهله أو قومه بنزول المطر الذي يترقبونه لحاجتهم إليه، أو أراد أن يعبر عن اهتمامه بحصول هذا الحدث، أو كان الموسم موسما يستغرب فيه نزول الأمطار، أو كان يريد التعبير عن فرحته، أو الشاء على نوع المطر النازل، أو التوطئة للثناء على الله الذي أنزله، أو التوطئة للحث على شكر الله على نعمته، أو نحو ذلك من مقتضيات التقوية والتأكيد، أو مقتضيات البدء في الجملة بذكر ما هو الأهم في نفسه أو نفس المخاطب، كان من المستحسن أن يعبر

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/٢٣٦

(٢) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/٢٣٧

بأسلوب بشعر بتقوية الخبر، أو بما يلائم **مقتضى الحال**، ومن الأساليب المؤدية للأغراض السابقة تقديم المسند إليه على المسند، فيقول بمقتضى سليقته في تذوق أساليب الكلام العربي: "المطر نزل" أو "المطر ينزل" شاعرا بأن المخاطب العربي القح يفهم من هذه الصيغة قوة وتأكيذاً، أو غرضاً ما تساعد على فهمه القرينة، وهذا الغرض دعاه إلى تقديم المسند إليه على المسند. ويظهر للباحث من تحليل عبارة "المطر نزل" أو عبارة "المطر ينزل" أنهما تشتملان على عاملين غير موجودين في "نزل المطر" وفي "ينزل المطر" وهما: العامل الأول: تقديم لفظ المسند إليه "المطر" المشعر بأنه محل اهتمام المتكلم أو المخاطب، إذ الأصل فيه التأخير، ومعلوم أن النفس تتجه دواما للبدء بما هو محل اهتمامها. العامل الثاني: شعور الناطق العربي القح بأن في فعل "نزل" المتأخر عن "المطر" وفي فعل "ينزل" أيضاً ضميراً مستترا يعود على المطر، فهو في عبارتيه يلاحظ أنه يسند النزول إلى المطر مرتين، ففي الأولى يسنده إلى لفظ "المطر" وفي الأخرى يسنده إلى ضميره المستتر.. (١)

"قد أصبحت أم الخيار تدعي \* علي ذنبا كله لم أصنع\* يفيد أنه لم يصنع شيئاً منه، لأنه قدم أداة العموم على أداة السلب. أمثلة وتطبيقات أقدم أمثلة وتطبيقات قد لا تكون شاملة لكل دواعي تقديم المسند إليه على المسند الفعلي، والمسند الذي يتحمل الضمير كالفعل، رجاء أن تكون هادية للدارس الباحث البلاغي، فيقيس عليها، ويستخرج ما يراه من دواعي بلاغية في مختلف النصوص التي يدرسها من كتاب الله عز وجل، وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، وأقوال البلغاء من ناثرين وشعراء ذواقي الأدب الرفيع، وعناصره الإبداعية والجمالية: المثال الأول: قول الله عز وجل في سورة (آل عمران/ ٣ مصحف/ ٨٩ نزول) بشأن فريق من اليهود: ﴿وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون (٧٨)﴾. جملة: ﴿وهم يعلمون﴾ جملة حالية قدم فيها المسند إليه على المسند الفعلي لتقوية الإسناد فيها وتأكيده، لأن **مقتضى الحال** يستدعي التقوية والتأكيد. والسبب في ذلك أن هؤلاء كانوا يكتبون مكتوبات يزعمون أنها ما أنزل الله في الكتب على رسلهم، ويتخذون مع ذلك حيلة لترويج ما كتبوه وافتروه على الله بغية أن يقبله عوامهم، وهي أن يلووا ألسنتهم به لدى تلاوته، كما يفعلون لدى تلاوة ما أنزل الله من كتاب، فيخلطون المدسوس

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ٢٧٨

الذي هو من افتراءهم بالأصل الصحيح، للإيهام بأنه من كتاب الله، وهم بذلك يقولون على الله الكذب، ويعلمون ذلك من أنفسهم.. (١)

"فأنتم أخذتم حتفكم بأكفكم \* كباحثة عن مدية وهي لا تدري \* عشية بايعتم إماما مخالفا \* له شجن بين المدينة والحجر \* دابق: هو المكان الذي اجتمع كبار بني أمية فيه، وبايعوا عمر بن عبدالعزيز خليفة. حتفكم: أي: هلاككم. كباحثة: أي: كامرأة خرقاء تحفر التراب بكفيها على غير هدى فقد تقع يداها على ما يقطعهما، كالمدية. عن مدية: المدية الشفرة العظيمة. له شجن: أي: له حاجة دينية شاغلة له في مكة والمدينة، صارفة له عن مطالب الدنيا. نلاحظ أنه قدم المسند إليه على الخبر الفعلي بقوله لبني أمية أهله: "فأنتم أخذتم حتفكم بأكفكم" ليقوي خبره ويؤكد، وهو أنهم قد وقعوا في خطأ جسيم حين بايعوا عمر بن عبدالعزيز، وهو تقي ورع، علائق قلبه ونفسه موصولة بمهابط الوحي، وليس هو على طريقة أسرته من بني أمية مغرما بالسلطان وزينة الحياة الدنيا، وظاهر أن مقتضى الحال يتطلب منه التقوية والتأكيد. وقد رد عليه أحد ولد مروان معارضا ومؤنبا بأبيات على مثل أبياته وزنا وقافية، وخاطبه بمثل طريقته من التقوية والتوكيد.\*\*\* المثل الثامن: قول أبي الطيب المتنبّي من قصيدة يعتذر فيها لسيف الدولة عن تأخره عليه في نظم قصيدة جديدة يمدحه بها، ذاكرا فيها أن عذره ما نزل به من هم أسقمه، وأضرم نارا في قلبه، دون أن يكون هو الذي جلب هذا الهم إلى نفسه، ودون أن يكون قادرا على دفعة: \* وما أنا أسقمت جسمي به \* وما أنا أضرمت في القلب نارا \* نلاحظ أنه قدم المسند إليه المسبوق بالنفي في الشطرين لإفادة التخصيص مع التقوية والتوكيد، فلخبر فعلي.. (٢)

"وبعض هذه المعاني يشعر بتعظيم من دل عليه اسم الموصول، وما يجب تجاهه، مثل: ﴿الذي خلقك فسواك فعدلك﴾ (٧) [الانفطار / ٨٢]. وبعضها يشعر بالتهكم، مثل قول المشركين للرسول صلى الله عليه وسلم كما جاء في سورة (الحجر/ ١٥ مصحف / ٥٤ نزل): ﴿وقالوا يأيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون﴾ (٦). وبعضها يشعر بالحث على الرحمة والمعونة والإحسان، مثل: أسعفوا الذين يتعرضون للتقتيل والتشريد والجوع والظمأ والمرض من مسلمي البوسنة والهرسك على أيدي الصرب الهمج.\*\*\* خامسا - دواعي اختيار المعرف باللام: (١) مقدمة الاسم المعرف باللام [وقد يستعمل النحاة عبارة المعرف أو المحلى بـ "ال"] تدخل عليه أداة التعريف هذه فتدل على معان متعددة، تختلف باختلاف المراد منها الذي

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ٢٨٤

(٢) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ٢٨٨

تكشفه القرائن اللفظية أو غير اللفظية. وقد أحصى النحاة وتبعهم البلاغيون المعاني التي يمكن أن تستفاد من هذه الأداة من أدوات التعريف. ونبه البلاغيون على أن المتكلم البليغ قد يختار في كلامه الاسم المعروف باللام دون المعارف الأخرى التي تصلح بدائل له، للدلالة على معنى يقصده من المعاني التي يمكن أن تستفاد من أداة التعريف هذه، مع قصد الإيجاز في التعبير. ونلاحظ أنه كلما كان المتكلم أكثر إحساساً بفروق المعاني، وأكثر تذوقاً لفروق العناصر الجمالية في الكلام، وأكثر إدراكاً لمطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، كما أحسن اختياراً من البدائل التي يصلح كل منها لأداء أصل المعنى المقصود بوجه عام، وبسبب ذلك تتفاوت مراتب الكلام البليغ ودرجات كل مرتبة منها، وتتفاضل مراتب البلغاء ودرجاتهم في إنشاء الكلام البليغ والإبداع فيه.\*\*\* (٢) تقسيم لام التعريف قسم النحويون اللام التي تدخل على الاسم فتفيده تعريفاً إلى قسمين: اللام الجنسية، واللام العهدية: (١)

"﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً...﴾ [الآية ٣]. فاللام التي في لفظ "اليوم" المعرفة له تشير إلى اليوم الحاضر الذي نزلت فيه الآية، وكان يوم عرفة في حجة الرسول صلى الله عليه وسلم.\* قول الله عز وجل في سورة (الأعراف/ ٧ مصحف/ ٣٩ نزول) في عرض لقطات من قصة موسى عليه السلام وفرعون: ﴿وقال موسى يافرعون إني رسول من رب العالمين (١٠٤) حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق قد جئتكم ببينة من ربكم فأرسل معي بني إسرائيل (١٠٥) قال إن كنت جئت بآية فأت بها إن كنت من الصادقين (١٠٦) فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين (١٠٧) ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين (١٠٨) قال الملأ من قوم فرعون إن هذا لساحر عليم (١٠٩) يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون (١١٠)﴾. فالظاهر أن اللام في لفظ "الملأ" المعرفة تشير إل الملأ الحاضرين في مجلس فرعون حين قدم موسى عليه السلام آتيه لفرعون، إذ يحتمل أن يوجد في مصر ملأ آخرون غيرهم لم يكونوا حاضرين في مجلسه حينئذ.\* وتصل إلى دار لتقابل صاحبها فتناديه: افتح الباب، فاللام في لفظ "الباب" عهديّة تشير إلى الباب الموجود في مكان الحضور، فهي من التي للعهد الحضورى. وتريد أن تشرب ماء، فتقول لمن تخاطبه: ناولني الكأس، أي: الكأس الحاضرة في مجلس المخاطبة. إلى غير ذلك من أمثلة. وبيان قسمي اللام المعرفة وأنواعها ودلالات كل نوع منها، يتضح لنا أن على المتكلم البليغ أن يختار لكلامه ما يلائم المعنى الذي يريد أن يعبر عنه، ما يراه أكثر بلاغة مما يطابق **مقتضى الحال**.. (٢)

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ٣٤٠

(٢) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ٣٤٦



"علم المعاني" الباب الخامس: الإيجاز الإطناب والمساواة ينقسم الكلام بالنظر إلى المنطوق به، وإلى معانيه من جهة نسب الكثافة بين كل منهما في مقابل الآخر إلى ثلاثة أقسام رئيسة سوية، ويأتي وراءها أقسام أخرى.\* فالأقسام السوية الثلاثة هي مايلي: القسم الأول: الكلام المتصف بالمساواة بين ألفاظه ومعانيه مع مطابقته **لمقتضى الحال**. المساواة: هي التطابق التام بين المنطوق من الكلام وبين المراد منه دون زيادة ولا نقصان. القسم الثاني: الكلام المتصف بالإيجاز غير المخل، مع مطابقته **لمقتضى الحال**. الإيجاز: كون الكلام دالا على معان كثيرة بعبارات قليلة وجيزة دون إخلال بالمراد. القسم الثالث: الكلام المتصف بالإطناب لاشتماله على زيادة ذات فائدة، مع مطابقته **لمقتضى الحال**. الإطناب: كون الكلام زائدا عما يمكن أن يؤدي به من المعاني في معتاد الفصحاء لفائدة تقصد. ويكون الكلام بليغا إذ وضع كل قسم من هذه الأقسام في موضعه الملائم له، وروعي فيه مقتضى حال المتلقي.\* وأما المعيب من الكلام في هذا الباب فيكون بواحد فأكثر من الوجوه الثلاثة التالية: الوجه الأول: الإيجاز المخل بالمعنى المقصود بالبيان. الوجه الثاني: الإطناب بزيادة غير ذات فائدة تقصد لدى أذكىاء البلغاء، وقد يطلق عليه لفظ "الإسهاب" أو لفظ "التطويل". ويكون الإطناب غير المفيد بأحد أمرين:\* بالتطويل دون فائدة، وطريقه أن لا يتعين الزائد في الكلام على وجه الخصوص، كأن توجد لفظتان مترادفتان تصلح كل منهما لأن تكون هي الزائدة.\* أو بالحشو دون فائدة، وطريقه أن يكون الزائد غير المفيد في الكلام متعينا بلفظه، كلمة فأكثر. هذا ما توصلت إليه أنظار المحققين من أهل البلاغة والأدب حول تقسيمات الكلام من جهة النسب العامة للكثافة بين الألفاظ والمعاني. مقتضيات استعمال كل من الأقسام السوية: مما اتفق عليه أئمة البلاغة والأدب أن لكل قسم من أقسام الكلام الثلاثة: "المساواة - الإيجاز - الإطناب" مقتضيات أحوال تلائمه، ومناسبات تقتضيه، ودواعي بلاغية تستدعيه، وموضوعات يحسن أن يختار لها. وفيما يلي طائفة من أقوالهم: (١) روي أن الخليل بن أحمد الفراهيدي أحد أئمة اللغة والأدب قال: "يختصر الكتاب ليحفظ، ويبسط ليفهم". (٢) قيل لأبي عمرو بن العلاء "وهو أحد أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء ووصف بأنه أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر": هل كانت العرب تطيل؟ قال "نعم، كانت تطيل ليسمع منها، وتوجز ليحفظ عنها". (٣) وروي أن جعفر بن يحيى البرمكي "أحد الموصوفين بفصاحة المنطق وبلاغة القول" قال: "متى كان الإيجاز أبلغ كان الإكثار عيا، ومتى كانت الكفاية بالإكثار كان الإيجاز تقصيرا". (٤) وقال أحد الشعراء يثني على خطباء "إياد" كما ذكر الجاحظ: (١)

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/٤٦٩

"هذا أيضا كلام مؤكد ومساو للمعنى المقصود بيانه، لا إطناب فيه ولا إيجاز. وحين اعترض موسى عليه السلام الاعتراض الثاني على الخضر بشأن قتله الغلام، قال له الخضر: ﴿ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا﴾. فأطنب إذ أضاف عبارة ﴿لك﴾ مع أن هذه الزيادة لا لزوم لها في الكلام المساوي، فعبارة ﴿إنك لن تستطيع معي صبرا﴾ بأسلوب الخطاب تدل على أن الخطاب قد وجهه الخضر، فما الداعي لأن يقول له: ﴿ألم أقل لك﴾؟ أقول: إن الداعي البلاغي لهذا الإطناب هو أن موسى عليه السلام تصرف تصرف من لم يدرك أن الخطاب قد كان موجها له فيما سبق، فاعترض، فاقتضى حاله أن يقول له الخضر: إني كنت وجهت الخطاب لك بأنك لن تستطيع معي صبرا. وحين اعترض موسى عليه السلام الاعتراض الثالث على الخضر بشأن إقامته الجدار المائل في قرية أبي أهلها أن يضيفوهما، قال له الخضر: ﴿هذا فراق بيني وبينك﴾. فأوجز في كلامه، إذ طوى من اللفظ عبارة: لأنك لم تستطع معي صبرا، وقد انتهت مدة الاتفاق على مصاحبتي. وبعد أن أبان الخضر لموسى عليهما السلام التأويل الحكيم للأحداث التي أجراها بأمر الله أو إذنه قال له: ﴿ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا﴾. فأوجز في بيانه حتى في كلمة "تستطع" إذ قال: "تستطع" بحذف التاء التي بعد السين. إن **مقتضى الحال** بعد انتهاء أجل المصاحبة، إذ لم يلتزم موسى عليه السلام بشروطها، أن يكون الكلام موجزا جدا، إذ لا داعي للإطناب ولا للمساواة، ومثل موسى عليه السلام يكفيه من الكلام عبارة: "هذا فراق بيني وبينك" فهو الخبير بإخلاله بشروط المصاحبة المتفق عليها. مجالات استعمال الأقسام السوية. (١)

"والتأكيد هنا يشمل تأكيد المفرد، وتأكيد الجملتين الخبرية والإنشائية. وأبين هنا أن من يوجه له الكلام، إذا كانت حاله لا تقتضي تأكيدا، كانت إضافة المؤكدات إلى الكلام الموجه له إسهابا وتطويلا لا داعي له، وكان الكلام الموجه له غير بليغ، إذ الكلام البليغ هو المطابق **لمقتضى الحال**. ومن المستحسن هنا أن أوجز عرض المؤكدات، والدواعي البلاغية للتأكيد وأحيل مع هذا على ما سبق في الباب الأول من الكتاب. إجمال المؤكدات: نظر البلاغيون في المؤكدات عند علماء العربية فقسموها إلى الأقسام الستة التالية: القسم الأول: الزوائد من الحروف والكلمات التي يؤتى بها للتوكيد. (١) منها "أحرف الصلة" وهي حروف تزداد للتأكيد، وهي: "إن - أن - ما - من - الباء" مثل: "ما إن فعلت ما تكره - لما أن جاء البشير - أكرمتك من غير ما معرفة - ما جاءنا من أحد - ما أنا بمهمل - أليس الله بكاف عبده". قالوا: وتزداد "من" في النفي خاصة، لتأكيدہ وتعميمه، مثل: ﴿ما جاءنا من بشير ولا نذير﴾. ونظير النفي الاستفهام،

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ٤٧٢

مثل: ﴿هل من خالق غير الله - وتقول: هل من مزيد﴾. وتزداد الباء لتأكيد النفي، وتزداد أيضا لتأكيد الإيجاب، مثل: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾: أي: أليس الله كافيا عبده. \* قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "بحسب أصحابي القتل" أي: يكفيهم. \* ﴿وكفى بالله نصيرا﴾ أي: وكفى الله نصيرا.. (١)

"الكناية أسلوب ذكي من أساليب التعبير عن المراد غير مباشرة، وهي من أبداع وأجمل فنون الأدب، ولا يستطيع تصيد الجميل النادر منها، ووضعه في الموضع الملائم **لمقتضى الحال** إلا أذكاء البلغاء وفطنائهم، وممارسو التعبير عما يريدون التعبير عنه بطرق جميلة بديعة غير مباشرة، إن الذكي اللماح إذا أراد أن يتحدث عن شيء ما، صفة كان، أو موصوفا، أو نسبة حكمية، جال ذهنه ليدل على ما يريد التعبير عنه بطريقة غير مباشرة، وطاف في محيط ذلك الشيء لينتقي مما يلاحظ ما يدل به عليه، فيبعد حيناً، ويقرب حيناً، ويتوسط حيناً، آخر، ويستبعد ما لا يراه حسناً جميلاً، وما لا يرى دلالاته مناسبة **لمقتضى الحال**. إنه يريد مثلاً أن يتحدث عن الساحرات، فيرى من خصائصهن أنهن يعقدن في الخيوط، وتحرك ألسنتهن بهمهمات وغمغمات، وينفثن في العقد، فيدل عليهن بعبارة: "النفاثات في العقد" على سبيل الكناية التي تدل على المعنى المراد بطريق غير مباشر. ويريد مثلاً أن يتحدث عن البخيل، ولكن لا يستحسن استعمال لفظة "البخيل" في كلامه، لأن دلالتها دلالة مباشرة، وليس فيها إبداع فكري، فيلاحظ أن من سمات البخيل قبض يديه عن العطاء، فيكنى عن البخل بعبارة "قبض اليدين، أو قبض اليد" ويكنى عن البخيل بعبارة "قابض اليدين، أو قابض اليد" وعبارة "قبض اليد" أدق، لأن العطاء يكون بيد واحدة في الناس.. (٢)

"الغرض الأول: إثارة الأسلوب غير المباشر في الكلام، إذا كان **مقتضى الحال** يستدعي ذلك. فمن المعلوم أن الأسلوب غير المباشر أكثر تأثيراً فيمن يقصد توجيه الكلام له غالباً. الغرض الثاني: كون التعبير المكنى به ينبه على معنى لا يؤديه اللفظ الصريح المكنى عنه. فلو خاطب الله الناس فقال: هو الذي خلقكم من آدم، لم يكن في هذا التعبير التنبيه على عظيم قدرته، وبالعكس حكمته الجليلة في قضائه وقدره، وواسع علمه، مثل قوله عز وجل في سورة (النساء/ ٤ مصحف/ ٩٢ نزول): ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة...﴾ [الآية: ١]. إن عبارة: ﴿من نفس واحدة﴾ جاءت كناية عن آدم، لكن نبهت على أمر جليل لا تنبه عليه عبارة: "من آدم". إنها تنبه على أن السلالة الإنسانية كلها مشتقة بتقدير العزيز العليم

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ٥٤٨

(٢) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ٥٧٣

القدير الحكيم من نفس واحدة. الغرض الثالث: كون المكنى به أجمل عبارة، وأعذب لفظاً من المكنى عنه، فمراعاة الجمال الفني من الأغراض المهمة التي تقصد في الكلام. الغرض الرابع: كون المكنى عنه مما يحسن ستره، ويقبح في الأدب الرفيع التصريح به، إذ هو من العورات، أو من المستقذرات، أو من المستقبحات. الغرض الخامس: إرادة إيضاح المكنى عنه بما في المكنى به من توضيح له. الغرض السادس: إرادة بيان بعض صفات المكنى عنه مع الاختصار، بالاختصار على ما يذكر من صفاته لغرض يتعلق بذكرها. الغرض السابع: إرادة مدح المكنى عنه أو ذمة بذكر ما يمدح به أو يذم به، مع الاختصار على ذكر اللفظ المكنى به. الغرض الثامن: إرادة صيانة اسم المكنى عنه، وإبعاده عن التداول، بذكر ما يدل عليه من ألقاب أو كنى أو صفات. الغرض التاسع: كون المكنى به أسهل فهماً من لفظ المكنى عنه.. (١)

"الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون" (الذين يؤمنون بالغيب) اعلم! أن وجه نظم المحصل مع المحصل انصباب مدح القرآن الى مدح المؤمنين وانسجامه به؛ إذ انه نتيجة له، وبرهان إني عليه، وثمرة هدايته، وشاهد عليه. وبسبب تضمن التشويق إشارة الى جهة حصة هذه الآية من الهداية، والى انها مثال لها. اما وجه "الذين" مع "المتقين" فتشجيع التخلية بالتحلية التي هي رفيقتها أبداً؛ إذ التزيين بعد التنزيه، ألا ترى ان التقوى هي التخلي عن السيئات وقد ذكرها القرآن بمراتبها الثلاث، وهي: ترك الشرك، ثم ترك المعاصي، ثم ترك ماسوى الله. والتحلية فعل الحسنات: إما بالقلب أو القالب أو المال. فشمس الاعمال القلبية "الايمان"، والفهرسة الجامعة للاعمال القلبية "الصلاة" التي هي عماد الدين، وقطب الاعمال المالية "الزكاة" إذ هي قنطرة الاسلام. اعلم! ان (الذين يؤمنون بالغيب) مع انه اذا نظرت الى **مقتضى الحال** ايجاز، الا انه اذا وازنت بينه وبين مرادفه وهو "المؤمنون" تظنه إطناباً؛ فأبدل "ال" بـ "الذين" الذي من شأنه الإشارة الى الذات بالصلة فقط ١، كأنه لاصفة له الا هي للتشويق على الايمان، والتعظيم له؛ والرمز الى ان الايمان هو المنار على الذات قد تضاءلت تحته سائر الصفات.. وأبدل "مؤمنون" بـ "يؤمنون" لتصوير وإظهار تلك الحالة المستحسنة في نظر الخيال، وللإشارة الى تجدد بالاستمرار وتجليه بترادف الدلائل الآفاقية والأنفسية، فكلما ازدادت ظهوراً ازدادوا إيماناً. (بالغيب) أي بالقلب، أي بالاخلاص بلا نفاق. ومع الغائبية.. وبالغائب.. وبالعالم الغيب.. ١ لأن "الذين"

من الاسماء المبهمه، لذا فان صلته هي التي تميزه وتعيّنه (ت: ٤٣). (٢)

(١) البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ص/ ٥٧٥

(٢) إشارات الإعجاز ص/ ٤٥

"والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنوناعلم! ان القرآن أرسل النظم - أي لم يعين بوضع اماره وجها من وجوه التراكيب في كثير من أمثال هذه الآية، لسر لطيف، هو منشأ الايجاز الذي هو منشأ الاعجاز، وهو: ان البلاغة هي مطابقة **مقتضى الحال**. والحال: ان المخاطبين بالقرآن على طبقات متفاوتة، وفي اعصار مختلفة. فلمرعاة هذه الطبقات، ولمجاورة هذه الاعصار، ليستفيد مخاطب كل نوع ما قدر له من حصته، حذف القرآن في كثير للتعميم والتوزيع، واطلق في كثير للتشميل والتقسيم، وارسل النظم في كثير لتكثير الوجوه، وتضمن الاحتمالات المستحسنة في نظر البلاغة والمقبولة عند العلم العربي ليفيض على كل ذهن بمقدار ذوقه. فتأمل!.. ثم ان وجه نظم هذه الآية بسابقتها: التخصيص بعد التعميم. ليعلن على رؤوس الاشهاد شرف من آمن من اهل الكتاب، وليرد يد استغناء اهله في أفواههم، وليأخذ يد امثال "عبد الله بن سلام" ١، ويشوق غيره لان يأتم به.. وأيضاً التنصيص على قسمي المتقين ٢ للتصريح بشمول هداية القرآن لكافة الامم، والتلويح لعموم رسالة محمد عليه السلام لقاطبة الملل.. وايضاً التفصيل بعد الاجمال لشرح اركان الايمان المندمجة في صدف يؤمنون بالغيب اذ دل على الكتب والقيامه صراحة، وعلى الرسل والملائكة ضمناً. ثم ان القرآن لم يوجز هنا بنحو (والمؤمنين بالقرآن) لترصيع هذا المعنى بلطائف وتزيين ذيوله بنكت، فآثر (والذين يؤمنون بما أنزل إليك). \_\_\_\_\_ ١ صحابي، أسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، وكان اسمه (الحصين) فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله. شهد مع عمر رضى الله عنه فتح بيت المقدس والجابية، وأقام بالمدينة الى ان توفي سنة ٤٣ هـ. (الاصابة ٤٧٢٥، الاستيعاب ٣٨٢/٢). ٢ المذكورين في هذه الآية والتي سبقتها (ت: ٥٠). (١)

"فاعلم! ان ارشاد القرآن الكريم لكافة الناس، والجمهور الأكثر منهم عوام، والأقل تابع للأكثر في نظر الارشاد. والخطاب المتوجه نحو العوام يستفيد منه الخواص ويأخذون حصتهم منه.. ولو عكس لبقى العوام محرومين، مع ان جمهور العوام لا يجردون اذهانهم عن المألوفات والمتخيلات، فلا يقتدرون على درك الحقائق المجردة والمعقولات الصرفة الا بمنظار متخيلاتهم وتصويرها بصورة مألوفاتهم. لكن بشرط ان لايقف نظرهم على نفس الصورة حتى يلزم المحال والجسمية او الجهة بل يمر نظرهم الى الحقائق. مثلاً: ان الجمهور انما يتصورون حقيقة التصرف الالهي في الكائنات بصورة تصرف السلطان الذي استوى على سرير سلطنته. ولهذا اختار الكناية في (الرحمن على العرش استوى) واذا كانت حسيات الجمهور في هذا

المركز فالذي يقتضيه منهج البلاغة ويستلزمه طريق الارشاد رعاية افهامهم واحترام حسياتهم، ومما شاة عقولهم ومراعاة أفكارهم. كمن يتكلم مع صبي فهو يتصبى في كلامه ليفهمه ويستأنس به. فالأساليب القرآنية في أمثال هذه المنازل المرعي فيها الجمهور تسمى بـ"التنزيلات الإلهية الى عقول البشر"، فهذا التنزل لتأنيس اذهانهم. فلهذا وضع صور المتشابهات منظارا على نظر الجمهور. ألا ترى كيف أكثر البلغاء من الاستعارات لتصوير المعاني الدقيقة، أو لتصوير المعاني المتفرقة! فما هذه المتشابهات الا من أقسام الاستعارات الغامضة، اذ انها صور للحقائق الغامضة. أما كون العبارة مشكلا؛ فإما لدقة المعنى وعمقه، وايجاز الاسلوب وعلويته، فمشكلات القرآن الكريم من هذا القبيل.. وإما لإغلاق اللفظ وتعقيد العبارة المنافي للبلاغة، فالقرآن الكريم مبرأ منه. فيا أيها المرتاب! أفلا يكون من عين البلاغة تقريب مثل هذه الحقائق العميقة البعيدة عن أفكار الجمهور الى أفهام العوام بطريق سهل؟ اذ البلاغة مطابقة **لمقتضى الحال** فتأمل... (١)

"أسرار البلاغة للجرجاني شهر تأليف الإمام الجرجاني وأجلها، قال السيد محمد رشيد رضا: (وهذا الكتاب يفضل جميع ما بين أيدينا من كتب هذا الفن، لأنها تقتصر على سرد القواعد والأحكام بعبارات اصطلاحية تنكرها بلاغة الأساليب العربية) (يعتبر الجرجاني بهذا الكتاب عند كثير من الباحثين واضع نظرية النظم، وملخصها: أن جمال البلاغة ليس في اللفظ ولا في المعنى، وإنما في نظم الكلام، أي الأسلوب، وبناء الجملة، ومواقع الإيجاز والإطناب، وضرورة مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**. كما يعتبر (أساس البلاغة) بمثابة المقدمة المنهجية لكتاب الجرجاني التطبيقي (دلائل الإعجاز). وقد تأثر الجرجاني في كتابه هذا بأسلوب الجاحظ، وكان يردد أقواله بإعجاب، ويستشهد بها في زهو وثقة. بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة المصنف الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله أجمعين اللفظ والمعنى. (٢)

"موجز البلاغة للعلامة الشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور قام بصف الكتاب أبو عمر آل عبد المنعم بناء على طلب شيخه عبد الرحمن الكونيتقريض الكتاب بقلم العلامة الجليل الأستاذ الأكبر الهمام مولانا الشيخ سيدي محمد بن يوسف شيخ الإسلام الحنفي أبقى الله النفع به. حمدا لمن نظم جواهر البلاغة بأسلاك البيان، وألهم كل بليغ **لمقتضى الحال** والشان، وأكرم من شاء بفضيلة الإحسان، والكلم الحسان، وصلاة وسلاما على سيدنا ومولانا محمد أفصح من نطق بالضاد من بني معد وعدنان، المؤيد بالقرآن، الذي أعجز مصانع البلغاء من قاص ودان، فلم يكن لهم في معارضته يدان، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الفصحاء

(١) إشارات الإعجاز ص ١٨٩

(٢) أسرار البلاغة للجرجاني ص ١



الجلة الأعيان، وبعد فقد أجلت النظر في غضون هذه الرسالة الوجيزة، والدرة الثمينة العزيرة، فوفقت منها على روضة زاهرة زاهية، قطوفها دانية لا تسمع فيها لاغية، فيها من تقريب العبارة، وتوضيح الإشارة، ما تتلقاه المدركة بمجرد الالتفات، ولا تخشى فيه الحافظة القوات، معززة القواعد بمختارات الشواهد، وفرائد الفوائد، إلى اعتبارات لطيفة، وتحقيقات شريفة، وأنها لتبصرة للناشئين، وتذكرة للشادين والمتبصرين، جديرة بالتخصيص، لأن تكون مبدأ لدراسة التلخيص، حسنة من حسنات ذلك الهمام ناشرا لوية العلوم، وكشاف غوامض المفهوم، مدبج صفحات المهارق ببذائع التحبير والتحرير، العلامة الجهبذ الأستاذ الدراكة التحرير، صفوة الخيرة أبي عبد الله الشيخ سيدي محمد الطاهر ابن عاشور شيخ الإسلام المالكي أدام الله فضله، وكم له في الفنون من يد حميدة، ومصنفات رائقة مفيدة، متع الله الأمة بمواهبه العلمية، ومحركاته العبقريّة، بمنه تعالى وكرمه كتبه الفقير إلى ربه محمد بن يوسف شيخ الإسلام الحنفي لطف الله به في ١٢ ربيع الثاني سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة وألف. قرار النظارة العلمية. (١)

"واعلم أن الإطناب والإيجاز قد يطلقان على التوسع في الغرض المسوق له الكلام والاقتصاد فيه فيعد من الإطناب الإتيان بالجملة المعترضة أو كثرة البيان والإيضاح، ومن الإيجاز ترك المقدمات في الخطب لضيق المقام ونحوه (١) وتعلق هذا النوع بفن البلاغة ضعيف بل هو من مباحث صناعة الإنشاء (٢). فن البيان هو علم به يعرف البليغ كيفية إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة على حسب مقتضى الحال فتلك الطرق هي: الحقيقة، والمجاز، والتشبيه، والتصريح، والكناية. التشبيه (١) كقول أبي العاصي الثقفي لثقيف حين هموا بالارتداد عام الردة ((كنتم آخر العرب إسلاما فلا تكونوا أولهم ارتدادا)) وكذلك يرتكب الإيجاز في الغرض لقصد أن يعين السامع الكلام كما كتب البديع لابن أخته ((أنت ابني ما دمت والعلم شانك، والمدرسة مكانك، والمحبرة حليفك، والدفتر إليفك، فإن قصرت ولا إخالك، فغيري غالك)) (٢) فيه تعريض بمن ذكر بعضه في فن المعاني كصاحب التلخيص.. (٢)

"وهي تنقسم إلى واضحة وخفية فالواضحة هي التي لا تحتاج إلى إعمال روية نحو قولهم طويل النجاد كناية عن طول القامة وقول العرب مثلك لا يفعل كذا وغيرك لا يفعل يريدون أنت لا تفعل قال تعالى: ((ويتبع غير سبيل المؤمنين)) أي لا يتبع سبيل المؤمنين، والخفية التي تحتاج لأعمال روية أما الخفاء اللزوم

(١) موجز البلاغة ص/١

(٢) موجز البلاغة ص/٣٧



نحو عريض القفا كناية عن الغباوة وأما لكثرة الوسائط نحو كثير الرماد بمعنى كريم (١). والكناية أبلغ من التصريح لمن كان ذكيا. تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اعلم أن البلغاء يتفننون في كلامهم فيأتون فيه بما لا يجري على الظاهر الشائع بين أهل البلاغة يقصدون بذلك التمليح والتحسين أو يعتمدون على نكت خفية يقتضيها الحال ولا يتفطن لها السامع لو لم يلق إليه ما يخالف ظاهر الحال (٢). \_\_\_\_\_ (١) فإن استلزم عرض القفا للغباوة خفي لأنه من الفراسة، وكثرة الرماد تستلزم كثرة إحراق الحطب وهو يستلزم كثرة الطبخ فكثرة الأكلين فكثرة الضيوف وذلك يستلزم الكرم وهذه كناية عربية موجودة في أدبهم، قال من رثى طريفا ابن تميم العنبري: عظيم رماد النار لا متعبس... ولا مويس منها إذ هو أوقدا (٢) أردت بهذا أن أشير إلى أن النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال العموم والخصوص الوجهي فيكون بين نقيضيهما وهما خلاف مقتضى الظاهر وخلاف مقتضى الحال وقال أن مقتضى الحال قد يكون مقتضى ظاهر وقد يكون غير مقتضى الظاهر فتكون النسبة بين المقتضيين وبين خلاف المقتضيين العموم والخصوص مطلقا وهو اصطلاح والأول أولى.. (١)

"فلا ينبغي أن يعد في خلاف مقتضى الظاهر ما كان ناشئا عن اختلاف الدواعي والنكت مع وضوح الاختلاف كالوصل في مقام الفصل وعكسه لدفع الإيهام، ولا الإطناب في مقام الإيجاز لاستصغاء السامع، لظهور نكتة ذلك، وكذا لا يعد ما كان ناشئا عن علاقة مجازية كاستعمال الخبر في الإنشاء ولا ما كان ناشئا عن تنزيل الشيء منزلة غيره مع وضوح لأنه من المجاز كالقصر الادعائي وكعكس التشبيه، فتعين أن يوضع ذلك ونظائره في مواضعه من أبوابه وإن كان فيه رائحة من تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من حيث أن الأصل خلافه وأن الذهن لا ينصرف إليه ابتداء وإنما يعد من تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ما لم يكن ناشئا عن نكتة أصلا وهذا لا يوصف بموافقة مقتضى الحال ولا بمخالفته، وكذا يعد منه ما كان ناشئا عن نكتة خفية لا يتبادر للسامع إدراكها بسهولة وهذا يوصف بأنه مقتضى حال لكنه خفي غير ظاهر. فمن الأول الانتقالات وهو انتقال المتكلم من طريق التكلم أو طريق الخطاب أو طريق الغيبة إلى طريق آخر منها انتقالات غير ملتزم في الاستعمال (١) نحو الحمد لله رب العالمين إلى قوله ((إياك نعبد)) فإن مقتضى الظاهر أن يقول إياه نعبد وقوله ((والله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه)) فإن مقتضى الظاهر أن يقال فساقه وله نكت تزيد حسنا في الكلام لها بيان في المطولات. \_\_\_\_\_ (١) احترازهما كان ملتزما في الاستعمال بحسب قياس الكلام مثل أنا زيد وأنت عمرو أو بحسب الطريقة

(١) موجز البلاغة ص/ ٤٩

المتبعة في نظائره مثل نحن الذين فعلوا كذا فإن طريقة العرب في ضمير الموصول أن يعود إليه بطريق الغيبة.. " (١)

"ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقيق وقوعه لأن المستقبل مشكوك في حصوله فإذا أردت أن تحققه عبرت عنه بالماضي إذ الماضي فعل قد حصل نحو قوله تعالى ((ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض)) (١). ومنه التغليب وهو إطلاق لفظ على مدلوله وغيره لمناسبة بين المدلول وغيره والداعي إليه أما الإيجاز فيغلب أخف اللفظين نحو قولهم الأبوين والعمرين لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وأما مراعاة أكثرية استعمال لفظ أو صيغة في الكلام فتغلب على اللفظ أو الصيغة المرجوحة نحو قوله تعالى: ((وكانت من القانتين))، وأما لتغليب جانب المعنى على اللفظ نحو ((بل أنتم قوم تجهلون)) ولعل هذا من الالتفات (٢). فن البديع البديع هو المحسنات الزائدة في الكلام على المطابقة لمقتضى الحال وتلك المحسنات أما راجعة إلى معنى الكلام باشتمال المعنى على لطائف مفهومة تحسنه وتكسبه زيادة قبول في ذهن المخاطب. وأما راجعة إلى لفظ الكلام باشتماله على لطائف مسموعة تونقه وتوجب له بهجة في سمع السامع. \_\_\_\_\_ (١) شبه المستقبل بالماضي في التحقق فاستعير للدلالة عليه الفعل الدال على الماضي والقرينة قوله: ((ينفخ في الصور)) بصيغة المستقبل، ومن هذا القبيل التعبير عن المستقبل باسم الفاعل أو اسم المفعول نحو ((وإن الدين لواقع، ذلك يوم مجموع له الناس)) لأن اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة الحال. (٢) التغليب من خلاف مقتضى الظاهر الرجوع إلى المجاز كما صرح به في المطول فهو ذو قرينة خفية وهو إما مجاز مرسل علاقته اللزوم العرفي الادعائي وأما استعارة علاقته المتشابهة في الجملة، وهذا بالنسبة للمعنى الذي لم يوضع له اللفظ وأما بالنسبة للمعنى الذي معه فهو حقيقة فيكون من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه فيكون هذا التغليب مستثنى من الخلاف في صحة استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه.. " (٢)

"إن الافتراض الأساس - كما يقول جي آر فرث - أن كل نص يعتبر من مكونات ظرف معين (٥)، ولهذا لا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير. لقد كانت فكرة السياق أو المقام هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفي في الوقت الحاضر وهو الأساس الذي ينبني عليه الوجه

(١) موجز البلاغة ص/ ٥٠

(٢) موجز البلاغة ص/ ٥٢

الاجتماعي من وجوه المعنى وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال (٦). وإذا كان تحليل المقال في سياقه المقامي واجبا في اللسانيات الاجتماعية والتاريخية والنفسانية فإنه في مجال التحليل الأسلوبي أوجب، وسوف ترد الإشارة إلى أن الاختيارات الأسلوبية لا تحكمها ظواهر اللغة الخالصة فحسب (٧) بل تحكمها كذلك محددات المقام ونعني بها الخصائص التي تحدد الظرف الاجتماعي الذي سيق في إطاره الكلام، لأن القيمة الفنية كما يقول حمادي صمود قيمة سياقية تبرز من تلاحم عناصر النص وتماسكها ونظمها (٨). أ - تعريف المقام: يقول الدسوقي في حاشيته على السعد: "مقامات الكلام: الأمور المقتضية لاعتبار خصوصية ما في الكلام"، وإذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال لأن اختلاف الأسباب في الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات (٩)، إذ الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال (١٠). ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المفتاح (١١). والحال أمر يقتضي أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة تناسبه كالإنكار مثلا إذا اقتضى أن يورد الكلام مع صاحب ذلك الإنكار مؤكدا، فالكلام الموصوف بالتأكيد مقتضاه (١٢) فمثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال. وقولك له: "إن زيدا في الدار مؤكدا بـ"إن" كلام مطابق لمقتضى الحال" (١٣) .. (١)

"وهذا يدل دلالة واضحة على أن "مقامات الكلام متفاوتة فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهئة يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يباين مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يباين مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يباين مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر (١٤). وعلى هذه المقامات تتوزع الظواهر الأسلوبية من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وحذف وذكر وقصر وفصل ووصل وإيجاز وإطناب لتحصل المطابقة المطلوبة التي جعلت أساسا لتعريف البلاغة. وانطلاقا مما سبق يظهر أن الحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغاير بينهما اعتباري فإن الأمر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما، وحال باعتبار توهم كونه زمانا له، وأيضا المقام يعتبر فيه إضافته إلى المقتضى فيقال: مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات، والحال يضاف إلى المقتضى فيقال حال التنكير وحال خلو الذهن وغير ذلك (١٥). وقد كان صاحب مواهب الفتاح أكثر

(١) أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ص/٢

وضوحاً وجراً حين ساوى بين المقام والحال في قوله: "فتقرر بهذا أن المقام والحال شيء واحد، وكذا الاعتبار **ومقتضى الحال**، وأنه لا فرق بين المقام والحال في الحقيقي" (١٦). ومن المصطلحات التي تستعمل استعمال المقام والحال الموضع والمقدار والأقدار والمشكلة والمطابقة والاقتضاء والظرف والسياق، وجميعها فروع عن أصل ثابت في تفكير اللغويين العرب وإن لم يتبلور على الصعيد الاصطلاحي هو فكرة المناسبة والملاءمة (١٧). ويسميه القنوجي "بساط الحال" (١٨) ويسميه جي آرثر "سياق الظرف" (١٩) وورد في كتاب "النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب" باصطلاح "المطابقات النحوية" (٢٠) .. (١)

"إن التقديم والتأخير مثلاً ليسا سوى نمطين يعبران عن حالة بلاغية عامة تحكم شكل البنية الإسنادية ولا يقدم أو يؤخر عنصر من عناصرها إلا حين يكون ذلك مترتباً عن شروط تداولية أعمق تتكفل بمطابقة المقال -المقدم أو المؤخر- للمقام. ولهذا ينبغي الإتيان بأجزاء الربط وفقاً لترتيبها الطبيعي قبل أو بعد بحسب المقتضى كما يقرر أرسطو (٣٥) لأن مقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره (٣٦). وقد تكفلت مباحث علم المعاني بإيضاح مقتضى التقديم، باعتبار أن غايتها "هي النظر الصحيح في إيجاد الفكر الصحيح المناسب **لمقتضى الحال** أو الاهتداء إلى ما يمكنك من أن تجعل الصورة اللفظية الخارجية أقرب ما تكون إلى صورة الفكر الداخلية كما هي في ذهن المتكلم." (٣٧) **فمقتضى الحال** هو الذي يتحكم في تقديم بعض المكونات على بعض. أما تأخير المسند إليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند (٣٨) وهذا كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه أي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه (٣٩). يقول السكاكي بعد إيراد الآيات التالية: (وجاء رجل من أقصى المدينة) [القصص ١٩] (وجاء من أقصى المدينة رجل) [ياسين ١٩] (لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا) [المؤمنون ٨٤] (لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا) [النمل ٧٠] (إذا كنا تراباً وآباؤنا أننا لمخرجون) [النمل ٦٩] (أنذا متنا وكنا تراباً وعظاماً) [المؤمنون ٨٣] (فقال الملاء الذين كفروا من قومه) [المؤمنون ٢٤] (وقال الملاء من قومه الذين كفروا) [المؤمنون ٣٣] (آمننا برب هارون وموسى) [طه ٦٩] (رب موسى وهارون) [الأعراف ١٢١]. "إن جميع ما وعت أذنك من التفاصيل في هذه الأنواع من فصل التقديم والتأخير هو مقتضى الظاهر فيهما، وقد عرفت في ما سبق أن إخراج الكلام لا على

(١) أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ص/٣

مقتضى الظاهر طريق البلغاء، يسلك كثير تنزيل نوع مكان نوع باعتبار من الاعتبارات فليكن على ذكر منك" (٤٠) .." (١)

"فنجاح القول إذن يضمن بمناسبته لظروف قيمة غير لغوية والمناسبة تضمن بتوخي معاني النحو وأحكامه، يقول القنوجي: "وكل معنى لابد أن تكتنفه أحوال تخصه فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم وتأخير أو حذف.." (٤١). ويمكن القوم مثلاً إن الفرق بين "لم أقرأ هذا الكتاب" و "هذا الكتاب لم أقرأه" لا علاقة له بالتركيب النحوي أو التركيب الدلالي للجمل إنما له علاقة بنطق الجملة ذاتها في ترتيب معين من الكلمات يحدده السياق أو **مقتضى الحال** (٤٢)، ولعل البلاغيين العرب حين تكلموا عن **مقتضى الحال** كانوا يقصدون شيئاً قريباً مما أطلق عليه تمام حسان "غاية الأداء"، ومن هنا يكون **مقتضى الحال** جزءاً من المقام وليس المقام كله (٤٣). د - مطابقة المقال للمقام والدلالة: إن أبرز الملامح في النظر البلاغي عند العرب قام على اشتراط "موافقة الكلام **لمقتضى الحال**"، واستشعر المقولة السائدة "لكل مقام مقال" ورصد على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق، سياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب وسائر ما يأتلف منه "المقام" ورصد ما يكون من تأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيئات في القول تتنوع وفقاً لتنوع المقامات (٤٤). وحين قال البلاغيون "لكل مقام مقال" ولكل كلمة مع صاحبها مقام" (٤٥) وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء، ولم يكن "مالينو فسكي" وهو يصوغ مصطلحه الشهير: context of situation يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها (٤٦) .." (٢)

"والمقولتان تقرران من الوجهة العلمية مبدأً يصح تطبيقه على جميع الاتجاهات والمدارس في العلوم اللسانية خاصة والإنسانية عامة، هذا المبدأ هو وجود علاقة لا يمكن تجاوزها تنظيراً وتحليلاً بين المقال وما يكتنفه من ظروف ومواقف وسياق اجتماعي. ولأمر ما جعل المفسرون والأصوليون من المعرفة بأسباب النزول أصلاً من أصول تفسير القرآن الكريم واستنباط الأحكام لا يقومون إلا به، وما المعرفة بأسباب النزول

(١) أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ص/٨

(٢) أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ص/٩

إلا استيحاء للمقام لا مندوحة عنه لفهم المقال (٤٧). فمطابقة الكلام **لمقتضى الحال** هو أساس البلاغة كلها، وهو الذي يجب مراعاته في الكلام حتى يصبح بليغا يتعدى مرحلة الإفهام. فبحكم ترابط المقال والمقام ترابطا جدليا تصبح خصائص الكلام غير منفصلة عن السياق الذي يحتويه، معنى ذلك أن الحكم للكلام أو عليه لا يتعلق بشيء في ذاته وإنما يتجاوز به إلى المطابقة المذكورة التي تحصل برعاية الاعتبارات الزائدة على أصل المراد على حد تعبير الشيخ عبد القادر المغربي (٤٨). والعلاقة بين المقام والمقال تسير في اتجاهين على نحو مستمر، فكما أن المقال دليل على المقام فكذلك نجد المعرفة بالمقام جوهرية في فهم المقال، وتظل العلاقة الجدلية قائمة بينهما طوال عملية الممارسة اللغوية. وبسبب هذا الفهم الشامل لفكرة "المقام" يعتبر النص "المقال" منطوقا كان أو مكتوبا غير منبت عن سياقه ومن سيق له (٤٩). ومثلما أن السياق ضروري كمبدأ للقراءة الصحيحة، فإنه ضروري للكتابة أيضا فالكاتب كما يقول "بارت" يكتب من لغته التي ورثها عن سالفه ومن أسلوبه، وهو شبكة من الاستحواذ اللفظي ذات سمة خاصة شبه شعورية (٥٠). فكل من المقام والمقال متمم للآخر وكل منهما يفترض الآخر مسبقا، وتعتبر النصوص مكونات للسياقات التي تظهر فيها، أما السياقات فيتم تكوينها وتحويلها وتعديلها بشكل دائم بواسطة النصوص التي يستخدمها المتحدثون والكتاب في مواقف معينة (٥١) .. (١)

"وكذلك مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** من عمل المتكلم فهو الذي يطلب منه أن يراعي المقامات وتفاوتها طبقا للقواعد والأصول الموضوعية "لأن تنزيل الكلام هذه المنزلة يحتاج إلى إتمام الآلة وإحكام الصنعة" (٦٩) كما يحتاج إلى اقتناع المتكلم بأن "سياسة البلاغة أشد من البلاغة" (٧٠). كما يعتبر المخاطب (المستمع / المتلقي) قطبا آخر من أقطاب العملية التواصلية، فمراعاته ومراعاة مقامه وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها وفق ترتيب معين، كما أن عدم اعتبار المخاطب قد يؤدي إلى خلق حالة فيه معاكسة تماما لما كان المتكلم يروم فيه. فمعرفة "أقدار المنزلة" واجبة لأن مدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقاتهم والحمل عليهم على أقدار منزلتهم (٧١) وذلك من مهام المتكلم الذي يجب أن يبلغ من السامع مقصده كنشاط السامعين ووجودهم على هيئة جسدية وعقلية تسمح لهم بتمثل ما يقال لهم. (٧٢) وقد نقر في هذا الصدد قول عبد الله بن مسعود: "حدث الناس ما حدجوك بأبصارهم وأذنوا لك بأسماعهم ولحظوك بأبصارهم وإذا رأيت منهم فترة فأمسك" (٧٣). ولعل جلب الانتباه هو ما جعل ابن جني يقول: "فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين مجزئا عنه لما تكلف القائل ولا

(١) أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ص/ ١٠

كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه ... وعلى ذلك قالوا: رب إشارة أبلغ من عبارة، وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله أنا لا أحسن أن أكلم إنسانا في الظلمة" (٧٤). وقد كانت عناية ابن قتيبة بالكاتب والمكتوب إليه فائقة حيث ألف كتابه لهذا الغرض يقول: "ونستحب له -الكاتب- أيضا أن ينزل ألفاظه في كتبه فيجعلها على قدر الكاتب والمكتوب إليه وأن لا يعطي خسيس الناس رفيع الكلام، ورفيع الناس وضع الكلام" (٧٥) .. (١)

"وهنا نستخلص مع هيدغر بأن الحقيقة في المنظور الميتافيزيقي "تكن في توافق منطوق مع شيء ما". هذا التوافق يستلزم استبعاد الخطأ، بوصفه تدميرا للتلازم بين اللفظ ومعناه، وابتعادا كلياً عن الحقيقة، ومن ثم فمفهوم البلاغة متصل بـ"الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وتمييز الكلام الفصيح عن غيره من خلال علوم ثلاثة (تتفرع عن البلاغة)، هي: المعاني الذي يعرف به أحوال اللفظ في مطابقتها لمقتضى الحال، والبيان الذي يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الأدلة عليه، والبديع الذي يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيق على مقتضى الحال ووضوح الدلالة". لقد استبعد الخطأ لأنه ينخر بنية التطابق، ويجعل من التلاؤم واقعا متنافرا، ومن المعرفة فسادا. وهذه الرؤية ليست إلا طريقة سطحية جدا في التيه على حد تعبير هيدغر، ذلك لأن التيه بمعنى عميق هو "مسرح الخطأ وأساسه". فهو إذ يسيطر على الإنسان فإنه يدفعه نحو الضلال، فيسهل بذلك في إيجاد الإمكانية التي يستطيع الإنسان استخراجها من وجوده المنفتح". وفق هذا التصور اللابلاغي يغدو الخطأ داخلا في صلب الوجود، وشرطا ملازما للمعرفة، ومن هنا فليست الحقيقة سوى مجموعة حية من الاستعارات والمجازات، وليست الحقائق سوى أوهام نسينا أنها كذلك كما يرى نيتشه (١٥). وإذا عدنا إلى التعريف السالف للبلاغة نجد أن مدار الحقيقة، بوصفها تطابقا، يتمركز حول المعنى الأصل الذي يتوخى تجليته وبيانه وإفهامه، ومن هنا يقصى الكائن البلاغي عن أية إمكانية في إنتاج المعنى، وفي اختراق الفروع بما هي عناصر لاستكشاف التعدد التأويلي للغة. وفق هذا البناء تصبح عملية البلاغة قائمة على التماهي التام بين التلفظ والمعنى، بين الكلام ومقتضى الحال، ودلالة الاقتضاء التي تم التشديد عليها في تعريف البلاغة تحيل إلى الحضور ومثول المعنى، والحال هو الهيئة التي تحدد مدلول موجودية المعنى .." (٢)

(١) أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى ص/١٦

(٢) أسس ميتافيزيقا البلاغة ص/٧



## "الفصل الأول ————— المبحث الأول: الجملة بين الأسلوب الخبري والإنشاء

الطلب في الجملة الخبرية وأنواعها: - يأتي الخبر في المرتبة الأولى في تكوين البنية التركيبية لآيات العدد بأنواعه المتعددة وصيغة مختلفة، لكون العدد في حقيقته إخبار بصورة أو بأخرى، فالحديث عن عدد الأيام والأشهر والسنين إخبار، وإقرار الشرائع والسنن إخبار والكلام عن الإحكام والعبادات الدينية إخبار وكل ما تضمنته هذه النصوص من حوادث وقصص كذلك، وإن تضمنت معان أخرى وأفضت إلى دلالات مختلفة ف((الخبر باب واسع من أبواب الكلام بل هو أول معاني الكلام والذي تسند سائر المعاني إليه وتترتب عليه)) (١) ولأن الوظيفة الأسلوبية للخبر (تراسلية) فقد اقتضى وجود مرسل (يصدر منه الخبر) ومرسل إليه (يتلقى الخبر) ، لذلك يأتي الخبر مراعيًا لحال المتلقي بغية التأثير فيه وإيصال الحقائق بأدق صورة، وليس هناك أدق أسلوبًا وأعجز نظامًا من الأسلوب القرآني، فصور الخبر تختلف في أساليب اللغة باختلاف أحوال المخاطب، فنراه حينًا مجردًا من أدوات التوكيد وحينًا مؤكدًا بمؤكد واحد، وحينًا آخر مؤكدًا بأكثر من مؤكد وكل يأتي من أجل مراعاة **مقتضى الحال** وإن يبدو حينًا مخالفًا لمقتضى الظاهر (٢). لقد عبر القرآن بالأسلوب الخبري عن تكذيب أهل إنطاكية لأصحاب (١) أسرار البلاغة : ٢٩٢ (٢) ويسمى بأضرب الخبر (الابتدائي والطلبية والإنكاري) ، ينظر مفتاح العلوم : ٢٥٤.٢٥٣ وعلم المعاني : من ٥٥ - إلى ٦٧ الفصل الأول . " (١)

"(٤) ينظر لسان العرب : مادة (وحد) (٥) ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (أحد) : ١٦ ، ودراسات نحوية في القرآن : ١٧ ، وإرهاصات الأعجاز العددي في القرآن الكريم : ٧٥ الفصل الثاني ————— لما أشتمل عليه من معاني وجاء به من دلالات وعلينا أن لا ننسى بـ (( أن اختيار القرآن للألفاظ في دلالتها إنما جاء متناسقًا مع مقتضيات الحال وطبيعة المناسبة ، وقد يكون ذلك التناسق صادرًا لجهات متعددة تؤخذ بعين الاعتبار )) (١) ، ولأن الإسلام هو دين التوحيد الذي ينادي بوحداية الخالق فإن من أهم السياقات التي ورد فيها العدد (واحد) هي الوحداية ، لدلالته على التوحيد ونفي الشرك على الإطلاق (٢) . قال تعالى : ﴿ وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم ﴾ (البقرة: ١٦٣) ، والمعنى : أنه واحد في الإلهية ((لأن ورود لفظ الواحد بعد لفظ الإله يدل على أن تلك الوحدة معتبرة في الإلهية لا في غيرها)) (٣) وبذا فإنه أزال التوهم ببيان التوحيد المطلق ، إذ أمكن أن يحظر ببال أحد أن يقول : إن إلهنا واحد، فلعل إله غيرنا مغاير لألهنا، ولذلك قال : (( لا إله إلا هو )) تقريرًا للوحداية

(١) آيات العدد في القرآن الكريم . دراسة أسلوبية ص / ١

(٤). ونجد في سياق آخر قد أكد الوجدانية ، بقوله تعالى: ﴿إِنْ إِلَهُكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ (الصفات: ٤) ، مراعاة **لمقتضى الحال** وذلك عندما أنكر المشركون وحدانيته. كما خص سبحانه نفسه بالوجدانية بوساطة أسلوب القصر الحقيقي في قوله تعالى - ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (المائدة: ٧٣). يقول الزمخشري : ( (من) في قوله ((وما من إله إلا إله واحد)) للاستغراق وهي القدرة مع (لا) التي لنفي الجنس في قولك : لا إله إلا الله والمعنى : وما إله. " (١)

"(٤) إرشاد العقل السليم : ١٨٤/٧، وينظر التبيان في أقسام القرآن : ٢٧٢/١ (٥) البلاغة فنونها وأفنانها : ١٣٥ (٦) ينظر النحل : من الآية (١) إلى الآية (١٨) (٧) الكشف : ٥٦٢/٢ الفصل الأول ————— وإقرار هذه النتيجة جاء في النهاية بالخبر مؤكدا بضمير الفصل (هم) في قوله ((قلوبهم منكروهم مستكبرون)) فالتأكيد بضمير الفصل أفاد بأن ما بعده يكون خبرا لا صفة ((ولاشك أن الخبر أقوى في الدلالة وفي تثبيت الحكم من الصفة ، لأن الخبر عمدة في الكلام)) (١) وورود الخبر على هذا الشكل لا يعني خروجه عن مقتضى الظاهر دائما، ذلك بأن الأساس مراعاة **لمقتضى الحال** ، ففي قوله تعالى: - ﴿وَالْهَكَمُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ -﴾ (البقرة: ١٦٣) ، لم يخرج الأسلوب الخبري عن مقتضى الظاهر بعدم تأكيده ، لأن الخطاب كان موجها لأهل المدينة وهم مسلمون لا ينكرون الوجدانية لله (سبحانه وتعالى) لذلك ترك التوكيد. وفي إطار التنوع الدلالي للخبر نجد أن الجملة الخبرية في آيات العدد تنوعت بين فعلية وأسمية وهذا من شأنه أن يكشف لنا عن دلالات الخبر من حيث انتهاء الحدث أو تجدد واستمراره بالجمال الفعلية وثبوته واستقراره بالجمال الاسمية ، إذ ((إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شيئا بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء)) (٢). " (٢)

"الفصل الثاني ————— إن المعنى اللغوي للعدد (أثنين) يشير إلى أنه ضعف العدد واحد ، ومعنى (ثناه تثنيه) جعله اثنين وثني الشيء صار له ثانيا (١). إلا أن السياق يضيف إليه دلالة جديدة بتأثير منه واستجابة **لمقتضى الحال** من ذلك إفادة العدد (أثنين) للتوكيد ، قال تعالى : ﴿فَأَسْلَكَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مِنْ سَبْقِ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ﴾ (المؤمنون: ٢٧) ، فالعدد ((أثنين)) هنا لم يأت لبيان العدد لأن لفظة ((زوجين)) دلت عليه ، وإنما جاء لتأكيد العدد وزيادة بيان أهميته (٢). وكذلك

(١) آيات العدد في القرآن الكريم . دراسة أسلوبية ص/٣

(٢) آيات العدد في القرآن الكريم . دراسة أسلوبية ص/٥

في قوله تعالى: ﴿وقال الله لا تتخذوا إلهين أثنين إنما هو إله واحد﴾ (النحل: ٥١)، فالمقصود من ذكر العدد (أثنين) بعد لفظ المثنى (الهيئ) الدال على العدد هو (( تأكيد التنفير عنه وتكميل وقوف العقل على ما فيه من القبح )) (٣) ومما ورد فيه ذكر العدد (أثنين) مع دلالة السياق عليه ، قوله تعالى: ﴿فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان﴾ (النساء: ١٧٦) ، وقد جاء ذكر ((أثنين)) - هنا - لتجردهما من معنى الصغر والكبر ، وللدلالة على أن الاخت المذكورة لم تقتصر على الاخت من الأم فقط بل من الأم والاب (٤). وقد يفضي السياق بهذا العدد الى معنى (التخصيص) عندما يكون صيغة أسم الفاعل (ثاني) حيث يراد به واحد من ذلك العدد فيكون مضافا للعدد الموافق له (٥)، \_\_\_\_\_ (١) ينظر لسان العرب : (ثنى) ، ودراسات نحوية في القرآن : ١٩ (٢) ينظر الكشاف : ١٨٦/٣ (٣) التفسير الكبير : ١٩/٤٩ (٤) ينظر م.ن: ١٢٣/١١ ، ولسان العرب : (ثنى) (٥) ينظر البرهان في علوم القرآن : ١١٧/٤ .

(١)

"أما عن إختلاف صيغة الجمع بين (سنابل) و(سنبلات) فذكر الله تعالى (سنابل) بصيغة جمع الكثرة في قوله تعالى: ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم﴾ (البقرة: ٢٦١). وذكر (سنبلات) بصيغة جمع القلة في قوله تعالى: ﴿إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنابل خضر وآخر يابسات﴾ (يوسف: ٤٣)، مع كونهما قد وقعا معدودين للعدد (سبع) في الموضعين ، والسبب يعود في ذلك الى أن سياق الآية الاولى كان في مضاعفة الاجور والتكثير ، وجاء في الآية الثانية على لفظ القلة لكون حقيقة العدد (سبع) قليلة ولا مقتضى للتكثير ، وكل منهما جاء مراعيًا لمقتضى الحال (١). هذا ويبقى القاسم المشترك لألفاظ هذه الحقول الثلاثة هو إتصافها بالحياة ، وإن أغلبها متكون من زوجين حتى صح إطلاق تسمية الكائنات الحية عليها، وخير ما يؤكد ذلك ورود لفظة (زوجين) في القرآن الكريم على هذا المعنى ، قال تعالى: ﴿فأسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك إلا من سبق عليه القول منهم﴾ (المؤمنون: ٢٧)، أي : (( من كل أمتي زوجين، وهما أمة الذكر وأمة الانثى كالجمل والناقة والحصان والرمكة... )) (٢) فضلا عن ارتباطها بعلاقة الاشتمال أوالتضمن ، كما يتضح من المخطط الآتي: \_\_\_\_\_ (١) ينظر ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن :

(١) آيات العدد في القرآن الكريم . دراسة أسلوبية ص/ ١٢

١٧٢-١٧٣ ، والتعبير القرآني : ٣٩(٢) الكشف : ٣/١٨٦ الفصل الثاني

الكائنات الحية إنسان حيوان نباتاً طير بقرة كلب سنبلات طعام رجل نساء. (١)

"أما الذكر: فهو الآخر يتميز بطابع إبداعي وجمالي ، يعده البلاغيون الاصل في الكلام ولا مقتضى للعدول عنه، ولكن المبدع يمتلك نية جمالية تجعل لهذا الذكر هدفاً بلاغياً وغرضاً فنياً مقصوداً يتصل بطبيعة حال المبدع والمتلقي على حد سواء - من ناحية وبطبيعة الصياغة ذاتها من ناحية أخرى بحيث إن أجزاء الجملة كلها تأخذ حقها في الذكر وأهميته ، كما أخذت حقها في الحذف (٤). فهناك مواضع لا يليق فيها الحذف ، ويكون الذكر فيها أولى لدلالة معينة مراعاة لمقتضى الحال (٥). - - - - -

- - - - - (١) ينظر التفسير الكبير - محرم محرم - محرم شعبان رمضان (٢) ينظر الانعام - رجب جمادى أول ، رجب رمضان ، شعبان شوال (٣) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني - محرم رمضان - صفر شوال (٤) ينظر البلاغة والاسلوبية - صفر ربيع ثان جمادى ثان ، ومن بلاغة النظم العربي - محرم - محرم ربيع أول ذو القعدة محرم ربيع أول جمادى ثان ، والبلاغة فنونها وأفنانها صفر ربيع ثان رمضان ذو القعدة صفر جمادى أول محرم (٥) ينظر المعاني الثانية في الاسلوب القرآني - محرم محرم محرم الفصل الأول - (والله سبحانه وتعالى خير من جعل

للذكر في الكتاب القدير إحدى الأدوات الفنية في التعبير عن المعاني والافكار (( (١) .. (٢)

"الفصل الأول علم المعاني ١. علم المعاني عند المفسرين : علم المعاني نوع من أنواع علم البلاغة التي تناولها البلاغيون بالدراسة والتحليل ، وهو نوع أشار إليه المصنفون القدماء وأهم ما يميز هذا النوع ارتباطه بالنظم النحوي ، فالجاحظ يقول: " والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي ، والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك " (١) . وكلام الجاحظ تلخيص موجز لعلم المعاني يعطي للدارس الخيوط الأولى للمفهوم الدقيق في علم المعاني المعتمد على طريقة سبك الكلام . وجاء الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) فوضع نظرية النظم التي تقوم على تحليل علم المعاني على أساس التركيب النحوي ، فاللفظ المفرد لا يمكن أن يكون له قيمة معنوية إلا عن طريق النظم ، يقول: " وهل تجد أحداً يقول : هذه اللفظة فصيحة ، إلا هو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها " (٢) . ومن خلال نظرية النظم

(١) آيات العدد في القرآن الكريم . دراسة أسلوبية ص/ ٢٤

(٢) آيات العدد في القرآن الكريم . دراسة أسلوبية ص/ ٤٢

تعددت أنواع علم المعاني مثل: الفصل والوصل ، وحروف العطف ، والتعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، والحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والخبر والإنشاء ... وهذه المباحث درسها المفسرون في تفاسيرهم كالزمخشري والقرطبي وأبي حيان ومفسرنا البقاعي تناول هذه المباحث بالتوسع نظرا لاتساع علم المعاني في كتب البلاغة والتفسير عند العلماء الذين سبقوه .وعلم المعاني عرفه البلاغيون بقولهم: هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال (٣) . (١) الحيوان: ١٣١/٣ - ١٣٢ ، ودلائل الإعجاز : ١٩٨ . (٢) دلائل الإعجاز: ٣٦ . (٣) ينظر: خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: ٤٢ .. " (١)

"الفصل الأول علم المعاني ١ . علم المعاني عند المفسرين :علم المعاني نوع من أنواع علم البلاغة التي تناولها البلاغيون بالدراسة والتحليل ، وهو نوع أشار إليه المصنفون القدماء واهم ما يميز هذا النوع ارتباطه بالنظم النحوي ، فالجاحظ يقول: " والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي ، والقروي والبدوي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن ، وتخير اللفظ ، وسهولة المخرج ، وصحة الطبع ، وكثرة الماء ، وجودة السبك " (١) . وكلام الجاحظ تلخيص موجز لعلم المعاني يعطي للدارس الخيوط الأولى للمفهوم الدقيق في علم المعاني المعتمد على طريقة سبك الكلام .وجاء الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) فوضع نظرية النظم التي تقوم على تحليل علم المعاني على أساس التركيب النحوي ، فاللفظ المفرد لا يمكن أن يكون له قيمة معنوية إلا عن طريق النظم ، يقول: " وهل تجد أحدا يقول : هذه اللفظة فصيحة ، إلا هو يعتبر مكانها من النظم ، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها وفضل مؤانستها لأخواتها " (٢) .ومن خلال نظرية النظم تعددت أنواع علم المعاني مثل: الفصل والوصل ، وحروف العطف ، والتعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، والحذف ، والتكرار ، والإضمار ، والخبر والإنشاء ... وهذه المباحث درسها المفسرون في تفاسيرهم كالزمخشري والقرطبي وأبي حيان ومفسرنا البقاعي تناول هذه المباحث بالتوسع نظرا لاتساع علم المعاني في كتب البلاغة والتفسير عند العلماء الذين سبقوه .وعلم المعاني عرفه البلاغيون بقولهم: هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال (٣) . (١) الحيوان: ١٣١/٣ - ١٣٢ ، ودلائل الإعجاز : ١٩٨ . (٢) دلائل الإعجاز: ٣٦ . (٣) ينظر: خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: ٤٢ .. " (٢)

(١) الأساليب البلاغية في تفسير نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ت ٨٨٥ هـ - ص/١

(٢) الأساليب البلاغية في تفسير نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ت ٥٨٨ هـ - ص/١

"المبحث السادس أسلوب الحذف والذكر والذكر: هو وجود كلمة على جهة التذكير بالمعنى . أما الحذف فـ " اسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها " (١) . وهو ملحظ نحوي دقيق المسلك له سماته المتفردة التي تجعله شبيها بالسحر (٢) . ولهذا عبر عنه ابن الاثير (ت ٦٣٧هـ) . انه نوع من التأليف شريف لا يكاد يلجئه إلا فرسان البلاغة ، وذلك لعلو منزلته (٣) . فابن الاثير يعده نوعا من التأليف النحوي الدقيق الذي يكشفه أهل البلاغة . ولا شك في أن أول من طرق بابهم - النحاة - الذين عنوا بدراسته وبينوا مواضعه إذ كانوا يذكرون اللفظ ويحذفونه حسبما يقتضيه السياق والمعنى . فقد أشار إليه سيوييه في أكثر من موضع من ( الكتاب ) مبينا أنواعه وكاشفا عن أسبابه مؤكدا أن ذلك من سمة العرب الفصحاء في أساليبهم (٤) . وعده ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بابا قيما من أبواب الشجاعة العربية (٥) . ومن هنا يبدو أن النحاة الأوائل قد أدركوا أهمية المباحث الاسنادية في دلالة الكلام أسلوبا موضوعيا فنيا لذا كانت: "عنايتهم الفائقة بدراسة الكلام العربي والوقوف على أساليب التعبير به ، والبحث فيما يعرض لها من تعريف وتنكير ، وتقديم وتأخير وإضمار وإظهار ، وفق ما تقتضيه معاني الكلام وظروف القول ومناسباته" (٦) . لقد تطرق البقاعي لموضوع الحذف في تفسيره ، مبينا المحذوف والمواضع التي يحدث فيها الحذف وقد اصطبغت دراسته بالصبغة النحوية تارة والبلاغية تارة أخرى . لهذا فإن لأسلوب الحذف مجالاته وأسبابه التي تتعلق بالمتكلم والمتلقي أو ما يعرف عند البلاغيين **بمقتضى الحال** . (١) رسالتان في اللغة الحدود في النحو: ٧٠ - ٦ . (٢) ينظر : دلائل الإعجاز: ١٤٦ . (٣) الجامع الكبير: ١٢٢ . (٤) ينظر: الكتاب: ٨/١ ، ١١١ ، و ٢٧٩ ، و ١٤٤/٢ . (٥) ينظر: الخصائص: ٣٦٠/٢ وما بعدها . (٦) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢٥ .. " (١)

"وهو ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة إلى شي آخر معين إلى جميع ما عداه (١) . وأوضح التفتازاني المراد من القصر الإضافي وهو ما لوحظ فيه الحقيقية ومع مراعاة حال المخاطب كقولنا: " ما زيد الا قائم " . معناه أن زيدا لا يتجاوز القيام الى القعود ، ولكن يتجاوزه الى غيره من العلم والكتابة ... وإذا أراد صفة كان القصر حقيقيا وإن أراد صفة معينة من الصفات كان إضافيا " (٢) . ج. القصر باعتبار حال المخاطب: وهذا القسم خاص بالقصر الإضافي فقط ، وبيان ذلك أن القصر الإضافي ينقسم باعتبار حال المخاطب الى ثلاثة أقسام: قصر افراد ، وقصر قلب ، وقصر تعيين . والمخاطب في أسلوب القصر إما أن يكون شاكا في الأمر أو يكون معتقدا عكس الرأي في الحكم أو يكون معتقدا الشركة بين اثنين أو

(١) الأساليب البلاغية في تفسير نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ت ٨٨٥ هـ ص/١

أكثر في الحكم . فهو يكون **لمقتضى الحال** أو ما تدعيه الحاجة (٣) . ١٠ . قصر افرادوفيه يعتقد المخاطب الشركة في احكم بين المقصور عليه وغيره ، أي تخصيص أمر بصفة من دون أخرى (٤) . ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ ﴿النساء: ١٧١﴾ . خوطب من يعتقد باشتراك الله والأصنام في الألوهية ، قال البقاعي: "ولما نفى أن يكون هو الله كما تضمن قولهم حصر القول فيه سبحانه في ضد ذلك ... إنما هو في الوجدانية من حيث الإلهية، لا من حيث الذات قال ﴿إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ أي لا تعدد فيه بوجه" (٥) . ٢٠ . قصر القلب: \_\_\_\_\_ (١) ينظر : الإيضاح: ٧ ، والميسر في البلاغة العربية: ٢٧٦ . (٢) . شرح المختصر: ١٧٤/١ . (٣) ينظر : مفتاح العلوم: ١٣٣ ، والميسر في البلاغة العربية: ٢٦٧ . (٤) ينظر : الإيضاح: ٧٠ ، والميسر في البلاغة العربية: ٢٦٧ . (٥) نظم الدرر: ٥٢٢/٥ . وينظر: شرح المختصر: ١٧٩/١ .. (١)

"... وفيها يسند الفعل الى الزمان وينى للفاعل كقوله تعالى : ﴿ فكيف تتقون إن كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا ﴾ ﴿المزمل: ١٧﴾ ، إذ فسر البقاعي الآية بقوله: " أي واسند الجعل الى اليوم لكونه واقعا فيه كما جعله المتقي وإنما المتقى العذاب الواقع به " (١) . وهذا عليه أكثر أهل التفسير (٢) . ومن الأمثلة الأخرى قوله تعالى: ﴿ والضحي والليل إذا سجي ﴾ ﴿الضحى: ١-٢﴾ فالليل لا يسكن بنفسه وإنما الناس هم الذين يسكنون فيه واسند فعل السجي الى الليل مجازا وهو في الحقيقة مبني للفاعل إلا وهو الناس الذين يسكنون ويعبدون ربهم فيه .... وقاس البقاعي الآية على ما جاء في لغة العرب بقوله تعالى: ﴿ إذا سجي ﴾ أي سكن اهله أو ركذ ظلامه وإلباسه وسواده ... والمتسجي : المتغطي ، ومع تغطيته سكنت ريعه ... وهو من المجاز الذي اسند الفعل الى ( الزمان ) (٣) .... وهكذا رأينا كيف أشار البقاعي الى العلاقة الزمانية المجازية في الآيات الكريمة فبحث في اللغة وسياق الكلام للوصول الى المعنى المناسب **لمقتضى الحال** . والبقاعي ينفرد هنا بذكر لفظ المجاز وعلاقته وهذا لم نجده عند غيره من أهل التفسير وفي حال اسناد الفعل الى المكان على سبيل المجاز تدعى العلاقة المجازية المكانية . ٤٠ . المكانية: وفيها يسند الفعل الى المكان وهو في الحقيقة مبني للفاعل كقوله تعالى : ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ ﴿البقرة: ٢٥﴾ \_\_\_\_\_ (١) نظم الدرر : ٢٦/٢١ . (٢) . ينظر الكشاف: ١٧٨/٤ والاشارة الى الايجاز: ٦٢ والايضاح: ٢٥٧/١ وانوار التنزيل : ٥٣٨/٢ . (٣) .

(١) الأساليب البلاغية في تفسير نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ت ٨٨٥ هـ ص/٦



نظم الدرر: ١٠١/٢٢ ومساعد النظر: ٦١١/٣ والخصائص: ١١٥/٢ والكامل: ٢٧١ وشرح المفصل ١٣٩: والكشاف: ٢٦٣/٤ وانوار التنزيل: ٦٠٣/٢ والتسهيل: ٢٠٤/٤.. (١)

"هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها. ... السكاكي (٦٢٦) وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. ... القزويني (٧٣٩) البيان عبارة عن الوصول إلى المعاني البديعة بالألفاظ الحسنة. ... العلوي (٧٤٩) يلاحظ من خلال الجدول السابق أن تعريف البلاغة قبل عبد القاهر كان قائما على إبراز الغاية من البلاغة، وهي في توصيل الكلام إلى قلب المخاطب والتأثير فيه، وهو ما يسمى بالإبلاغية في العصر الحديث، وأما مفهوم البلاغة بعد عبد القاهر فقد اصطبغ بصبغة علمية ركزت على خصائص هذا الكلام الذي يقنع ويؤثر في الآخرين، وأصبح مفهوم البلاغة معنيا بخواص التركيب، والمقام الذي يؤدي فيه وهو ما يعرف بمقتضى الحال، ولعل هذه النظرة العلمية التي بدأها عبد القاهر هي التي جعلت من البلاغة علما له قواعده وأصوله الواضحة، فالانتقال من البلاغة الدوقية إلى البلاغة النظرية، ومن الحديث عن الأهداف إلى الحديث عن الخصائص واضح أشد الوضوح في تطور مصطلح البلاغة بعد عبد القاهر، كما أن الاتجاه إلى التيسير كان منصبا على الإيجاز في تعريف هذه المصطلحات واختصارها قدر الإمكان، مع مراعاة الدقة في اختيار الألفاظ، فقد حرصوا على أن يكون المصطلح البلاغي جامعا مانعا، وأن يكون ضمن دائرة علم البلاغة لا يخرج عنه. (د) التيسير في الشواهد والنصوص:.. (٢)

"

وقيل ملكة ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب بلاغة الكلام وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ومقتضى الحال مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التنكير يبين مقام التعريف ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد ومقام التقديم يبين مقام التأخير ومقام الذكر يبين مقام الحذف ومقام القصر يبين مقام خلافه ومقام الفصل يبين مقام الوصل ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي وكذا لكل كلمة مع

(١) الأساليب البلاغية في تفسير نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي ت ٨٨٥ هـ. ص/٩

(٢) تيسير البلاغة في كتب التراث ص/٤٠

صاحبته مقام إلى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته له **فمقتضى الحال** هو الاعتبار المناسب وهذا أعني تطبيق الكلام على **مقتضى الحال** هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تآخي معاني النحو فيما بين الكلام على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام

فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الإعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ كقوله في أثناء فصل منه علمت أن الفصاحة

." (١)

" إلى المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ فالجمع بينهما بما قدمناه يحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على نفي أنها من صفات المفردات من غير اعتبار للتركيب وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب

وللبلاغة طرفان أعلى إليه تنتهي وهو حد الإعجاز وما يقرب منه وأسفل منه تبتدىء وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة

وإذ قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة إلى مطابقة **مقتضى الحال** ولا إلى الفصاحة تورث الكلام حسنا وقبولا بلاغة المتكلم

وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ كلاما كان أو متكلم فصيح وليس كل فصيح بليغا الثاني أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره

والثاني أعني التمييز منه ما يتبين في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو أو يدرك بالحس وهو ما عدا التعقيد المعنوي

وما يحترز به عن الأول أعني الخطأ هو علم المعاني

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص/ ١٣

". (١)

"

وما يحترز به عن الثاني أعني التعقيد المعنوي هو علم البيان  
وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** وفصاحته هو علم البديع  
وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم سمي الأول علم المعاني والثاني والثالث علم البيان  
والثلاثة علم البديع وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق **مقتضى الحال**  
قليل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات المعروفة بالجزئيات  
كما قال صاحب القانون في تعريف الطب الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان  
وكما قال الشيخ أبو عمر رحمه الله التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم  
وقال السكاكي علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان  
وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره وفيه نظر إذ التبع  
ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به ثم قال وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء  
ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله  
البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه  
والمجاز والكناية على وجهها فإن أراد التراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور  
وإن أراد غيرها فلم يبينه على أن قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به ثم المقصود من علم المعاني منحصر في  
ثمانية أبواب

". (٢)

" نحو الافتتاح إلى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته  
وربوبيته قوي ذلك المحرم ثم إذا انتقل إلى قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها  
ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ثم إذا انتقل إلى خاتمه هذه الصفات العظام وهي قوله مالك يوم الدين

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص/ ١٥

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ص/ ١٦

الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات

وكما في قوله تعالى ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول﴾ لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعظيما لاستغفاره وتنبئها على أن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان

وذكر السكاكي لالتفات امرئ القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوها أحدهما أن يكون قصد تهويل الخطب واستفضاعه فنبه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الشكلى فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه وخاطبها بتطاول ليلك تسلية أو على أنها لفضاعه شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية وفي الثاني على أنه صادق في التحزن خاطب أولا وفي الثالث على أنه يريد نفسه أو نبه في الأول على أن النبأ لشدة تركه حائرا فما فطن معه **لمقتضى الحال**

." (١)

" الفن الثالث في علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** ووضوح الدلالة وهذه الوجوه ضربان ضرب يرجع إلى المعنى وضرب يرجع إلى اللفظ أما المعنوي فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا وهي الجمع بين المتضادين أي معنيين متقابلين في الجملة ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد اسمين كقوله تعالى ﴿وتحسبهم أيقاظا وهم رقود﴾ أو فعلين كقوله تعالى ﴿تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء﴾ وقول النبي صلى الله عليه وسلم للأَنْصار (إنكم لتكثرن عند الفزع وتقلون عند الطمع) وقول أبي صخر الهذلي (أما والذي أبكى وأضحك والذي % أمات وأحيا والذي أمره الأمر) وقول بشار

(إذا أيقظتك حروب العدى % فنبه لها عمرا ثم نم)

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص/٧٥

" (١).

" | لأنه لا يرد النقض بها وإن كانت موصولة أسمى شاذة كشذوذها مع الفعل والكل خاص بالشعر | قال الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك وأما آل فمختصه بالأسماء على جميع وجوهها من كونها لتعريف العهد أو الجنس أو زائدة أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها | وأعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو المذهب الثاني وهو ما وقع في الشعر وهو مذهب الجمهور | وذهب ابن مالك إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فوصل آل بالمضارع وغيره عنده جائز اختيارا لكنه قليل وقد صرح به في شرح التسهيل فقال وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر صوت الحمار يجده وما من يرى للخل والمتقصع وإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار | وما ذهب إليه باطل من وجوه | أحدها إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة | ولو كان معتبرا لنبهوا عليه | الثاني أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل | هذه الرأى في كلام العرب من الشيعاء في الاستعمال بمكان لا يجهل ولا تكاد تنطق بجمليتين تعريان عنها وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً | ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى أن لا ضرورة في شعر عربي | وذلك خلاف الإجماع وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظه ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة | الثالث أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ | وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة

" (٢).

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ص/ ٣١٧

(٢) خزنة الأدب ٥٣/١

" فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق **لمقتضى الحال** | الرابع أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك | وقد بسط الرد عليه الشاطبي في شرح الألفية وهذا أنموذج منه | ثم قال وقد بينت هذه المسألة بما هو أوسع من هذا في باب الضرائر من أصول العربية | وهذا البيت ثاني أبيات سبعة أوردها أبو زيد في نوادره لذي الخرق الطهوي وهي % ( الطويل ) ( ١ )

١ - % ( أتاني كلام الثعلبي ابن ديسق % ففي أي هذا ويله يتترع ) % ( يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا % إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ) % ( فهلا تمنّاها إذ الحرب لاقح % وذو النبوان قبره يتصدع ) % ( يأتك حيا دارم وهما معا % ويأتك ألف من طهية أقرع ) % ( فيستخرج اليربوع من نافقائه % ومن جحره بالشيحة اليتقصع ) % ( ونحن أخذنا الفارس الخير منكم % فظل وأعييا ذو الفقار يكرع ) % ( ونحن أخذنا قد علمتم أسيركم % يسارا فنحدي من يسار ونقع ) % | قوله أتاني كلام الثعلبي هو بفتح المثلثة وسكون العين المهملة كما في نوادر أبي زيد في نسخة قديمة صحيحة نسبة إلى ثعلبة بن يربوع أبي قبيلة لا بمثناة فوقية فغين معجمة نسبة إلى تغلب بن وائل أبي قبيلة كما ضبطه بعضهم | فإن ابن ديسق هو أبو مذعور طارق بن ديسق بن عوف بن عاصم بن عبيد بن ثعلبة ابن يربوع كذا سرد نسبه الأسود أبو محمد الأعرابي ارغندجاني في شرحه نوادر ابن الأعرابي وأورد له شعرا جيدا | وديسق علم منقول قال الصاغانى في العباب قال الليث الديسق خوان من فضة والطريق المستعمل والحو " (١)

"اما د. فاضل صالح السامرائى فانه يرى: "إن القرآن الكريم لا يعني بالفاصلة على حساب **مقتضى**

**الحال** بل هو يحسب لكل ذلك حسابه، فهو يختار الفاصلة مراعى فيها المعنى والسياق والجرس، ومراعى فيها خواتيم الاي وجو السورة، ومراعى فيها كل الامور التعبيرية والفنية الأخرى بل مراعى فيها الى جانب ذلك كله عموم التعبير القرآني وفواصله" (١) .... لقد أكد السامرائى على إعجاز الفاصلة القرآنية، أكثر من التطرق الى مصطلحه. ... وقد وفق سيد قطب الى جلاء الدور الذي تنهض به الفاصلة في التصوير، مثل الايقاع الداخلى في السور القصار، والدقة في آيات التشريع. ومثل شمول القرآن لمزايا الشعر والنثر الفنية، الفواصل المتقاربة كالتفاعيل، والتقفية في حروف الفواصل كالقوافي، ومثل تمكن الفاصلة معنى وموسيقى

بلا خضوع للضرورات (٢) .... ومثل غنى الفواصل الموسيقي وتنوعه بين القصر والتوسط والطول، بحسب الأجرء والسور، وبحسب السياق والسور الواحدة، فهناك الفواصل السريعة الحركة، وهناك الوانية الحركة، فالتموجة الرخية، فالطويلة الخاشعة، فالتموجة طويلة الموجة، فالرخية المتموجة (٣) .... لقد انصرف — سيد قطب — الى فتح أبواب جديدة في مناحي الفاصلة الجمالية، كالتصوير والايقاع ... وإن كان القدماء انفسهم لم يهملوا الايقاع الموسيقي الفواصل" (٤) .... اما د. احمد احمد بدوي، فقد رجح القول بوجود السجع الى جانب الارسال في القرآن الكريم، حيث استشهد للسجع والازدواج بآيات القرآن الكريم وفواصله، فيما استشهد من الحديث الشريف وكلام العرب (٥) . ولم يكن ما قام به د. بدوي، سوى وقوف عند حدود الجمع والتنسيق لجهود القدماء ليس الا. \_\_\_\_\_ (١) التعبير القرآني: ٢١١. (٢) ينظر: التصوير الفني في القرآن: ٨٧. (٣) ينظر: م.ن: ٩٠-٩٦. (٤) الفاصلة في القرآن: ١٠٠. (٥) ينظر: أسس النقد الأدبي عند العرب: ٦١٠. (١)

"ويتحول الماضي المنفي إلى المضارع المنفي فيفيد الفعل المضارع في هذه الحالة تأكيد النفي، وليس استحضار الصورة كما هو الحال مع المضارع المثبت، وهو ما ذهب إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إذ قال (١): "ومنه قولهم: لم يقم زيد، جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه الماضي؛ وذلك أن المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي، ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد، فالمضارع معدوم باعتبار أنه لم يقع بعد، أما الماضي فقد وقع وانتهى، فإذا نفي المضارع الذي هو الأصل فما ظنك بالماضي الذي هو الفرع". "وفي هذا النفي نوع من التوكيد، فالتعبير بالمضارع المنفي بدلا من الماضي لا يفيد عند ابن جني استحضار الصورة، كما يفيد التعبير بالمضارع بصفة عامة، ولكنه يأتي لإرادة التوكيد" (٢). وبناء على ما تقدم يكمننا فهم سر التحول في سياق قوله تعالى: ﴿ ولقد أخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون ﴾ [المؤمنون، ٧٦]. فالمتوقع من سياق هذه الآية أن تكون على النحو التالي: "فما استكانوا لربهم وما تضرعوا" لكن السياق القرآني تحول عن الماضي المنفي إلى المضارع المنفي، والسبب في ذلك -والله أعلم- أن حالة التضرع هي مرتبة أعلى في الخضوع من الاستكانة نفسها، إذ التضرع ضرب من الإمعان في الابتغال واللجوء إلى الله تعالى، فنفي ما هو أدنى يستلزم من باب أولى التأكيد في نفي ما هو أعلى رتبة، فإذا انتفت الاستكانة منهم، فمن باب أولى ينتفي حصول أدنى تضرع منهم، لذا تحول السياق في النفي عن الماضي إلى المضارع؛ فنفي المضارع أشد تأكيداً من نفي الماضي،

(١) الأسجاع في الحديث النبوي الشريف - صحيح البخاري - ص/١٥



- كما سبق ذكره عند ابن جني- فوافق المقال **مقتضى الحال**. (١) الخصائص،

١٠٥/٣. (٢) أثر النحاة في البحث البلاغي، ٣٠٦.. (١)

"فما السر في مجيء الفعل "نقموا" ماضيا في سياق سورة البروج، والتحول عنه إلى المضارع "يؤمنوا" في السياق نفسه، في حين ورد العكس في سورة المائدة إذ جاء الفعل "تنقمون" مضارعا وتحول عنه إلى الماضي "آمنا"؟! والذي يظهر -والله أعلم- أن السياق هو الذي يفرض التعبير المقصود للمعنى المسوق له، فيكون كل سياق قد اختص بتركيب قصد إليه لمعنى، وهو من البلاغة بمكان؛ لأنه يقتضي موافقة الكلام **لمقتضى الحال**. إن مجيء الفعل "نقموا" ماضيا في سياق الآية السابقة من سورة البروج يشير إلى أن هذه النقمة مضت وانتهت بهلاك الذين فتنوا من المؤمنين، فليس فيها تجدد واستمرار، ودل التحول إلى صيغة المضارع "إلا أن يؤمنوا" على أن أعداءهم نقموا منهم استمرارهم على الإيمان وثباتهم عليه (١). في حين دل سياق الآية من سورة المائدة على أن نقمة أهل الكتاب متجددة مستمرة ضد المسلمين لا تنقطع عنهم بحال، بدلالة الفعل المضارع "تنقمون"، ودل التحول إلى الفعل الماضي "آمنا" أن إيمان المسلمين حاصل متحقق، فهو في حكم الماضي في تحقيقه وحصوله، فلا مطمع لأعدائهم في ارتدادهم عنه. ويزر الانفتاح الدلالي للنص القرآني في هذا السياق، ليضيف دلالة أخرى للفعل الماضي مفادها أن إيمان المسلمين ليس حادثا، وإنما هو امتداد لقافلة الإيمان التي مضت في تاريخ البشرية. وما سبق ذكره من الآيات القرآنية هي نماذج للنوع الأول الذي يستعمل فيه المضارع للدلالة على حدث مضى وانقضى. وأما النوع الثاني: فيرد فيه المضارع للدلالة على حدث يقع في الحال والاستقبال. (١) انظر: غرائب القرآن وغرائب الفرقان، ٤٧٧/٦.. (٢)

"ويقرر البلاغيون أن مجيء المضارع للدلالة على الحال والاستقبال يفيد التجدد والحدوث، وأن هذا الحدث مستمر الوجود ولم يمض، يقول ابن الأثير (١): "وعطف المستقبل على الماضي ينقسم إلى ضربين: أحدهما بلاغي، وهو إخبار عن ماض بمستقبل، والآخر غير بلاغي: وليس إخبارا بمستقبل عن ماض، وإنما هو مستقبل دل على معنى مستقبل غير ماض، ويراد به أن ذلك الفعل مستمر الوجود لم يمض". ويفهم من كلام ابن الأثير أن هذا النوع من التحول ليس ضربا من ضروب البلاغة، وما ذهب إليه ليس صحيحا، إذ البلاغة هي موافقة المقال **لمقتضى الحال**، وقد جاء هذا التحول ليوافق **مقتضى الحال** الذي سبق من

(١) تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثرها البلاغي ص/ ١٥

(٢) تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثرها البلاغي ص/ ١٩

أجله كما سنوضحه لاحقاً في هذا البحث، وقد استعمل في النصوص الأدبية الراقية لا سيما القرآن الكريم، ولا يكون ذلك إلا لمنحى بلاغي، إذ لا يقع ما ليس بليغاً في كلام الله عزوجل، وقد اعترض محمد أبو موسى على ابن الأثير لإخراجه هذا النوع من التحول من البلاغة فقال (٢): "ولست أدري لماذا كان هذا القسم غير بلاغي؟ أليست البلاغة نظراً فيما تنطوي عليه خصائص الألفاظ وأحوالها لإبراز معانيها وبيان لطائفها ومطابقتها لبيان الكلام؟ وأليس هذا داخلاً في أحوال اللفظ التي بها يطابق **مقتضى الحال**؟" بل إن ابن الأثير نفسه عند تحليله لنماذج قرآنية من هذا النمط، أشار إلى وجه البلاغة والبيان فيها، مما يوحي بالتضارب لديه (٣). ويشير هذا النوع من التحول في السياق القرآني إلى دلالات عديدة منها: - الدلالة على التجدد والاستمرار للحدث. - الدلالة على إطالة مشهد الحدث. - التركيز على نتيجة الحدث. فمن السياقات التي يدل هذا التحول فيها على التجدد والاستمرار قوله تعالى: ﴿...﴾ (١) المثل السائر، ١٩٤/٢. (٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، ٥٤٧. (٣) انظر: المثل السائر، ١٩٧/٢ - ١٩٨. (١)

"٤- ينبغي الربط بين البنية العميقة للتركيب والبنية السطحية؛ ليظهر من خلال ذلك جماليات التركيب، ووظيفته البلاغية. ٥- ظاهرة التحولات في الأفعال والخروج عن مقتضى الظاهر هي وجه من وجوه شجاعة العربية وروعيتها. ٦- كشفت هذه التحولات في الأفعال في النص القرآني عن دلالات نفسية، وتربوية، وفكرية، كما هو الحال في السياقات القرآنية التي تصف حال المؤمنين و المنافقين و الكفار، وكذلك الآيات التي خاطب المولى عز وجل بها هذه الأصناف الثلاثة، فجاء العدول فيها يمثل أثراً نفسياً و يقوم التصور و الفكر، و كذلك الآيات التي وصفت مشاهد الخلق في الكون و الحياة. ٧- أبرزت هذه التحولات أيضاً الجوانب الغيبية في صورة المشاهد المحسوسة المرئية، قطعاً بحدوثها و حصولها، كما هو الحال في السياقات القرآنية التي تحدثت عن عوالم الجنة و النار. ومشاهد البعث و الحساب وغيرها من العوالم الغيبية. ٨- وظف هذا التحول للأفعال في التعبير القرآني ليوافق بينيته المتحولة الوقائع المحسوسة في مشاهد الحياة، فبرز من خلال ذلك موافقة المقال **لمقتضى الحال**، و تلك هي البلاغة. ٩- يوصي الباحث بالاهتمام بالدراسات اللغوية التي توظف اللغة توظيفاً دلالياً و اجتماعياً، و ذلك من خلال التعامل مع النصوص عن قرب بالتحليل و التعليل، لا سيما النص القرآني المعجز في نظمه و معناه، والذي كل مفردة فيه بل كل حرف أو حركة إعرابية تحمل رسالة تتجاوز حدود الكلمة و الجملة إلى عالم النفس و

(١) تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثرها البلاغي ص/٢٠

الحياة. ١٠- يشير الباحث إلى أن هناك مواضيع لغوية بلاغية بحاجة إلى دراسات مستقلة، تسهم في إبراز جوانب مضيئة من إعجاز النص القرآني، وعبقورية لغته، لغة التنزيل، من تلك الموضوعات، موضوع التحولات الصوتية، والتحولات المعجمية وتحولات التركيب النحوي في السياقات القرآنية، وكذلك التحولات البلاغية الفنية في الصور و التشبيهات و غيرها من موضوعات البلاغة المختلفة.. " (١)

"المبحث الاول:الخبر والإنشاء... ربما لا أكون مغاليا إذا قلت أن مقولات القدامى من البلاغيين والتي من أشهرها قولهم (لكل مقام مقال) و (البلاغة موافقة الكلام لمقتضى الحال) ، قد كونت حجر الزاوية في رؤيتهم للنص الأدبي سواء أكان ذلك في الاطار النظري أم في الاجراء التطبيقي (١) ؛ لأن تصور البلاغيين قائم على أساس أن " التركيب تختبئ في خصائصه واحواله اشارات ودلالات مختلفة ، وأن السياق هو الذي يستخرج من هذه الخصائص مقتضياته، وكأن التركيب النفسي أشبه بقطعة من معدن نفيس تعطي ألوانا كثيرة كلما أدرتها إدارة جديدة والسياق هو القوة التي تحرك هذه القطعة لتتبع من ألوانه مايراد اشعاعه " (٢) وبناء على ذلك فقد جعل "المفسرون والأصوليون من المعرفة بأسباب النزول أصلا من اصول تفسير القرآن الكريم واستنباط الاحكام لايقومان الا به وما المعرفة بأسباب النزول إلا استحياء للمقام لامندوحة عنه لفهم المقال " (٣) ويبدو لنا أن هذه الفرضية لايمكن التسليم بها بشكل مطلق يصل الى حد التعميم وعلة ذلك أن دراسة النص القرآني من قبل المفسرين والأصوليين اعتمدت قاعدة أصولية مهمة هي (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب) وهي مبدأ مهم في عملهم في حين اعتمدت فرضية (سياق الحال) السبب، وهذا بلاشك تناقض واضح بين الأمرين، وربما نقرر حقيقة مهمة وهي أن مبدأ سياق الآية والسبب في نزولها اعتمده في الأساس اتجاه (التفسير المأثور) أو (التفسير النقلي) أما الإتجاهات التفسيرية الأخرى فكانت أقل اهتماما بهذا الجانب..... (١) ... ينظر على سبيل التمثيل: كتاب الحيوان ٩٤/١ ، متشابه القرآن ، القاضي عبد الجبار /٦٨٧. (٢) ... دلالات التراكيب ، دراسة بلاغية، محمد أبو موسى /٢٥٣. (٣) ... في النص الأدبي دراسة أسلوبية إحصائية ، سعد مصلوح /٣٧.. " (٢)

"وفي العصر الحديث اعتمدت الدراسة الأسلوبية هذا المبدأ في رؤيتها الى الخبر والإنشاء وعلى أساس مراعاة (سياق الحال) أو **مقتضى الحال** ، ويتم هذا الإجراء عبر خروج كل من الخبر والأنشاء لغير ماوضعاه في الأصل ، أي بمعنى آخر مراعاة القصد أو الغرض الأسلوبي لخروج هذه الاساليب من دلالتها

(١) تحولات الأفعال في السياق القرآني وأثرها البلاغي ص/٥١

(٢) الآيات القرآنية المتعلقة بالرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - دراسة بلاغية وأسلوبية ص/١

الوضعية الى معاني مجازية تعرف من السياق وتحدد بوساطة **مقتضى الحال**. وقد نعت الدكتور سعد مصلوح هذه الإتجاه أو الحقل في المنهج الأسلوبى بأنه : أساليب المقام (١) .... باختلاف البنية التركيبية للنص يتم على وفق المتغير الأسلوبى الذى يحمل بين طياته سمات أسلوبية متفردة. فيعدل بالصيغ عن الوجه المعتاد والمطرّد الى معان أخرى تفهم من خلال دلالة السياق عليها، وهذا بحد ذاته يعد من باب التوسع فى الكلام الذى يزيد من القيمة الفنية للنص. وسنحاول أن نقف عند ثيمة الخبر والخصائص الأسلوبية التى يحتوئها ثم نتحدث عن الأساليب الإنشائية ، والمعاني التى خرجت اليها على خلاف الظاهر من النص .أولا :- الخبر\_\_\_\_\_ (١) ... ينظر: فى النص الأدبى دراسة أسلوبية إحصائية /٣٧.. (١)

"الآية بالآيات الأخرى فالتعبير القرآنى حمل قيمة فنية مهمة بفضل استعمال أسلوب الأمر لمعنى التسوية. وقد يخرج الأمر الى معنى النصح والإرشاد كما فى قوله تعالى : ﴿ وأبصرهم فسوف يبصرون ... ﴾ (١) ، فالملمح الأسلوبى يظهر فى خروج الأمر فى قوله (وابصرهم) مستعملة فى النصح والإرشاد (٢) . وقد تبين هذا الملحظ الأسلوبى بفضل السياق الذى وردت فيه الآية ليعبر عن دلالة هذا الأمر. وقد يرد الأمر لمعنى مجازى آخر هو التكذيب من ذلك قوله تعالى ﴿ قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فإن شهدوا فلا تشهد معهم ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآيتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة وهم بربهم يعدلون ﴾ (٣) . فالتعبير القرآنى اسس بنيته على استعمال اسم فعل الأمر (هلم) والمعنى لهذا الأمر تكذيب القوم والرد على ما زعموا ويدل على ذلك سياق الآية التى بعدها : ﴿ ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآيتنا ﴾ (٤) فعمل السياق **ومقتضى الحال** على إبراز دلالة الأمر وربما خرج الأمر لمعنى التهديد والوعيد وذلك فى قوله تعالى : ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ... ﴾ (٥)\_\_\_\_\_ (١) ... الصفات /١٧٥. (٢) ... ينظر: التحرير والتنوير ١٩٦/٢٣ وللاستزادة من آيات الأمر لمعنى النصح والارشاد تنظر: الأحزاب /٢، الطلاق /١ بالدلالة نفسها. (٣) ... الانبياء/١٥٠. (٤) ... ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٢٩/٧ وللاستزادة من آيات الأمر لمعنى التكذيب تنظر : آل عمران/٩٣ ، الجمعة/٦. (٥) ... الكهف /٢٩... " (٢)

(١) الآيات القرآنية المتعلقة بالرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - دراسة بلاغية وأسلوبية ص/٢

(٢) الآيات القرآنية المتعلقة بالرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - دراسة بلاغية وأسلوبية ص/١٢

"... يعرف الاستفهام بأنه طلب الفهم من الغير على جهة الاستعلام (١) . فالاستفهام أسلوب إنشائي طلبى مهم له قيمته الإيحائية والأسلوبية في بنية النص وما يضيفه من أثر جمالي على الصورة التي يظهر فيها. ولا جدال " أن الاستفهام أوفر أساليب الكلام معاني وأوسعها تصرفاً وأكثرها في مواقف الانفعال وروداً ولذا نرى أساليبه تتوالى ، في مواطن التأثير وحيث يراد التأثير وهيج الشعور للاستمالة والاقناع وإذا صح القول : أن للكلام قمة عليا في البلاغة كان أسلوب الاستفهام محتلاً أعلى مكان في تلك القمة" (٢) . وتأتي دراسة الخصائص والسمات الأسلوبية للاستفهام على ضوء الحقائق السابقة بمراعاة سياق النص ومطابقة **مقتضى الحال** لدراسة المعاني المجازية التي يخرج إليها الاستفهام مراعيًا القصد أو الغرض الأسلوبى الذي انبثقت على ضوئه هذه الظاهرة . ولأسلوب الاستفهام أدوات من أشهرها (الهمزة) و (هل) و (كيف) و (كم) ..... ونحاول في اجرائنا التطبيقي للاستفهام أن نقف عند أكثر المعاني المجازية التي ترددت في الآيات المتعلقة بالبحث الذي نحن بصدده ونبدأ بالتسوية . \_\_\_\_\_ (١) ... ينظر: كتاب الطراز ٢٨٦/٣ ، معترك الأقران ٣٢٧/١ ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ١٨١/١. (٢) ... فن البلاغة / ١٣٧ .." (١)

"ج - ... التقرير : وقد جاءت عدة آيات حملت معنى الاستفهام للتقرير من ذلك قوله تعالى ﴿ ومنهم من ينظر إليك أفأنت تهدي العمي ولو كانوا لا يبصرون ﴾ (١) وفي معرض تحليله لدلالة الاستفهام يقول القاضي عبد الجبار " إن ظاهره لا يقتضي إلا أنه - صلى الله عليه وسلم - لا يسمع الصم ولا يهدي العمي وليس فيه بيان حال الكفار وأنهم في الحقيقة لا يستمعون ولا يعقلون، وظاهر الكلام ينبئ عن الاستفهام وإن كان المراد به التقرير" (٢) في حين رأى الزمخشري أن الاستفهام أفاد معنى النفي (٣) . فالاستفهام حمل معه سمة أسلوبية تعبيرية عملت على تكثيف المعنى فظهر مليئًا بالايحاء وكان للسياق أثر مهم في هذا الملمح الأسلوبى . ويبدو لنا أن رأي القاضي عبد الجبار في تأويله لهذا الاستفهام هو مانطمنن إليه ونؤيده . وقال تعالى ﴿ ألم نشرح لك صدرك ﴾ (٤) . فالمتمعن لهذا التعبير يلمس ورود الاستفهام لمعنى التقرير (٥) ؛ لأن " (الهمزة) إذا دخلت على (النفي) كان الكلام في كثير من المواضع تقريراً" (٦) **فمقتضى الحال** وما أوحى به لفظ الآية في خطابه للرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - أفصح بجلاء عن المعنى المجازي الذي جاء به الاستفهام. \_\_\_\_\_ (١) ... يونس / ٤٣. (٢) ... متشابه القرآن ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، وينظر: بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار / ١٥٥. (٣) ... ينظر:

(١) الآيات القرآنية المتعلقة بالرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - دراسة بلاغية وأسلوبية ص/ ٢١

الكشاف ٢/٢٧٤. (٤) ... الانشراح/١. (٥) ... ينظر : البرهان، الزركشي ٢/٣٣٢، الإتيقان ٢/٨٨٥. (٦) ... المعاني المجازية التي خرج إليها أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم ٣٣٨/٣ . وللاستزادة من النماذج التي جاء بها الاستفهام لمعنى التقرير تنظر الآيات: آل عمران / ١٢٤ ، الأنعام / ١٢ ، يونس / ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، الحج / ٧٠ ، المؤمنون / ٨٤ ، الضحى / ٦ ، الفيل / ١ ، البقرة / ٢١١ .. (١)

"هـ - ... التهكم والاستهزاء : وقد جاء في القرآن بعدة نماذج كما في قوله تعالى ﴿ ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآيته ورسوله كنتم تستهزون ﴾ (١) ، فالناظر الى النص الكريم وقد لفه " طرفي التماثل في هذه الآية هما الاول ( كنا نخوض ونلعب ) ، والثاني (أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزون) ولاشك في أن الطرفين يتواصلان على معنى واحد . فالخوض واللعب بآيات الله وبالرسول إنما هو استهزاء" (٢) فالاستفهام حمل شحنة إيحائية وقيمة فنية كانت واضحة للمخاطب بفضل القصد والنسق الذي وردت فيه الآية الكريمة. وقال تعالى ﴿ أو خلقا مما يكبر في صدوركم فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم ..... ﴾ (٣) فنحن نرى ان التعبير في معناه قد ورد فيه " الاستفهام في (من يعيدنا) تهكمي " (٤) فضلا عن قوله (متى هو) استفهام يفيد التهكم أيضا (٥) . فالمعنى المجازي الذي تضمنه هذا الاستفهام قد جاء متناغما متناسقا مع نسق الآية وطبيعة المقام الذي وردت معه ، وهكذا نرى ان الخصيصة الأسلوبية لمعنى الاستفهام لا يمكن أن نستوضحها بمعزل عن طبيعة مقتضى الحال والمقام. \_\_\_\_\_ (١) ... التوبة / ٦٥. (٢) ... التقابل والتماثل في القرآن الكريم / ١٣٦. (٣) ... الإسراء / ٥١. (٤) ... التحرير والتنوير ١٥ / ١٢٨. (٥) ... ينظر: نفسه ١٥ / ١٢٩. وللاستزادة من النماذج التي جاء فيها الاستفهام لمعنى التهكم والاستهزاء تنظر: الطور / ٤٠ .. (٢)

"رابعها: ان من أنقذه الله ... وهداه الى صراط ... " (١) فالاستفهام ورد داخل نسق السياق فأعطى هذا الشراء في التعبير والتكثيف في المعنى. ز - ... التفخيم والتعظيم والتهويل : وقد جاء في الآيات التي تتعلق ببحثنا منحسرا وقليلًا وذلك في قوله تعالى ﴿ فكيف إذا أصبتهم مصيبة ... ﴾ (٢) فالمتمعن في سياق الآية يظهر لنا ورود الاستفهام ، وقد استعمل في معنى التهويل (٣) . فالتلاحم الحاصل بين مقتضى الحال ومعنى الاستفهام ، قد خلقا خصيصة أسلوبية ذات قيمة تعبيرية مهمة. ح - ... الأمر : وقد جاء هذا النوع قليلا في بحثنا من ذلك قوله تعالى ﴿ فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن وقل للذين

(١) الآيات القرآنية المتعلقة بالرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - دراسة بلاغية وأسلوبية ص/٢٤

(٢) الآيات القرآنية المتعلقة بالرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - دراسة بلاغية وأسلوبية ص/٢٦



أوتوا الكتب والأميين ءأسلمتم..... ﴿٤﴾ فالاستفهام في قوله (أأسلمتم) معناه الأمر أي اسلموا كقوله تعالى (فهل انتم منتهون) أي انتهوا وهذا مذهب اليه أكثر المفسرين والدارسين (٥) . أما القاسمي فقد خرج عن هذا الرأي وعلل الاستفهام بأنه " إستقصار وتعبير بالمعاندة وقلة الانصاف، لأن المنصف إذا تحلت له الحجة لم يتوقف اذعانه للحق" (٦) فدلل الاستفهام بفضل السياق الذي جاء فيه على معنى الأمر وقد عرف ذلك بفضل القرينة الدالة على ذلك..... (١) ... تفسير المنار ٥٢٣/٧ وللاستزادة من نماذج الاستفهام الذي أفاد معنى التوبيخ تنظر الآيات: آل عمران/٨٣، المائدة ١٧، ٧٦، الحجرات/١٦. (٢) ... النساء/٦٢. (٣) ... ينظر: التحرير والتنوير ١٠٧/٥. (٤) ... آل عمران/٢٠. (٥) ... ينظر: جامع البيان ٢١٤/٣ ، مجمع البيان ٤١/٣ ، التفسير الكبير ٢٢٨/٧ ، مدارك التنزيل ٢٠٤/١ ، التحرير والتنوير ٢٠٢/٣ ، المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم ٤٤٠/١ ، معاني النحو ، فاضل السامرائي ٢٣٥/٤. (٦) ... محاسن التأويل ٨١٤/٤ .." (١)

"الفصل الأول) مقدمات تمهيدية للدخول في الموضوع)... أردنا في هذا الفصل تثبيت أوليات مهمة، تمهد لنا الدخول إلى أعماق البحث : ١- البلاغة لغة : الوصول إلى الشيء ، ومنه أخذت ( البلاغة التي يمدح بها الفصيح اللسان ؛ لأنه يبلغ بها ما يريد ) (١) .... واصطلاحاً : لا تتجاوز ذلك ؛ فهي إنهاء المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ (٢) . فنلاحظ اتصالها الوثيق بالمعنى، وهذا ما يتحد به البحث البلاغي مع الدلالي، لكن البلاغة تركز على المعنى المؤثر في النفس ، والدلالة تعنى به وبغيره من المعاني التي لا يراد من بحثها بيان قضية التأثير في النفس وإمتاعها .... والبلاغة تبحث فيما ينبغي أن يكون عليه الكلام، من: التعبير الجميل، وطرق أدائه، وقوانينه . وذلك ما يظهر مما اعتادوا بحثه فيها تحت أقسام المعاني ، من: الخبر والإنشاء ( وتعلقهما بالمخاطب وحاله ) ، وإيراد الكلام على مقتضى الحال، وفي البيان من أداء المعنى بطرق مختلفة في الوضوح والتأثير، وفي البديع من التحسين التكميلي للكلام المنشأ فوق ما سبق. وهذا ما تتضمنه الأبحاث البلاغية الحديثة المتخذة منهجاً آخر للتقسيم، وذلك بتناول: المفردة، والجملة، والعبارة، والسياق، ودراسة موسيقى النص، وغيرها (٣) . فموضوع البلاغة هو النص المنشأ، تدرس القيم التعبيرية والمعنوية فيه . (١) مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس ( ت ٣٩٥ هـ ) ، ج ١/٣٠١ ، تح : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية. (٢) ينظر : تهذيب الإيضاح : عز الدين التنوخي، ج ٣/٤ ، (بهامش الإيضاح للقرويني)، مط الجامعة السورية، دمشق، ١٣٦٩ هـ

(١) الآيات القرآنية المتعلقة بالرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - دراسة بلاغية وأسلوبية ص/٢٨



= ١٩٥٠م ، جواهر البلاغة : السيد أحمد الهاشمي ، ص ٣١ - ٣٢ ، ط ١٣ ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م . (٣) ينظر : الأسلوب : الأستاذ أحمد الشايب ، ص ٣٥ فما بعدها ، ط ٧ ، مط السعادة ، مصر ، ٣٩٦١هـ = ١٩٧٦م .. (١)

"وإن صلة الدلالة بالبلاغة من حيث إن الثانية فرع من الأولى ، بل الأبحاث البلاغية ( ولا سيما علم المعاني ) كلها منصبة على مقصد المتكلم ، ليوافق كلامه **مقتضى الحال** ، فهي بذلك تتفق مع بحث الأصوليين للكلام ؛ ليصلوا إلى مقصد المتكلم ، فكلاهما يبحث عن الدلالة الحقيقية بالمعنى الثاني . فالأصوليين بحثوا قضية تفسير النص ؛ ليستخلصوا المعنى الدقيق والأرجح ، في حين ركز البلاغيون على الجانب التأثيري ، وكيفية أداء المعنى ليوافق **مقتضى الحال** . فكلاهما غايته المعنى . وقد ذكر ابن خلدون (١) حاجة دارس أصول الفقه بأنه ( يتعين عليه النظر في دلالة الألفاظ ؛ وذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية : مفردة ، ومركبة .. ... ثم إن هناك إستفادات أخرى خاصة من تراكيب الكلام .. ... فكانت كلها من قواعد هذا الفن ، ولكونها من مباحث الدلالة كانت لغوية ) (٢) . وحيث يتوقف استنباط الأحكام من نصوص القرآن والسنة ، على معرفة الأصولي بأساليب العربية وطرق الدلالة فيها ، ومدلولات ألفاظها : أفرادا وتركيبا ، فقد اعتنى الأصوليون باستقراء الأساليب العربية وعباراتها ، وما يطرأ على الكلام من : عموم وخصوص ، وإطلاق وتقييد ، وقصر ، وتوكيد ، ونفي ، واستفهام ، وما يدل عليه سياق الكلام جملة من : إيماء ، وإشارة ، وتنبيه ، وفحوى ، وأمثاله ١ . واستخرجوا من هذا ومما قرره علماء العربية قواعد وضوابط لفهم النصوص الشرعية فهما صحيحا (٣) .

\_\_\_\_\_ (١) مقدمة ابن خلدون : عبد الرحمن بن خلدون ، ص ٣٦٠ ، دار العودة ، بيروت .

١٩٨١م . (٢)(٣) ١ ينظر : البحث النحوي عند الأصوليين ٢٩ . ٢ ينظر : علم أصول الفقه : عبد الوهاب خلاف ، ص ١٦٠ ، ط ٥ ، ١٣٧٢هـ = ١٩٥٢م ، مط النصر ، القاهرة ، وأصول الفقه : محمد أبو زهرة ، ص ١١٠ - ١١١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م . ٣ ينظر : ابن قيم الجوزية (جهوده في الدرس اللغوي) : د . طاهر سليمان حمودة ، ص ١٧١ ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، ودراسة المعنى ١ . ٤ بنية العقل العربي : د . محمد عابد الجابري ، ص ٥٦ . ٥ ينظر : البحث الدلالي عند ابن سينا : مشكور كاظم العوادي ، ص ٢٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م . ٦ ينظر : لسان العرب : مادة ( دلل ) ، والكلديات : أبو البقاء أيوب بن موسى

(١) البحث البلاغي عند الأصوليين . ص ١/

الكفوي(ت١٠٩٤هـ)، تح : د . عدنان درويش ومحمد المصري ، ص٤٣٩ ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٢هـ .." (١)

"ويظهر ادراك البلاغيين لاهمية السياق في اشتراطهم مطابقة الكلام **المقتضى الحال**، واشتهرت مقولتهم: (لكل مقام مقال) و(لكل كلمة مع صاحبها مقام) (١) ، والتي تعبر عن ذلك، اذ لا يقتصر المعنى على السياق اللغوي (المقال)، بل يتجاوزه الى سياق الحال (المقام)، (وقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين الف سنة تقريبا على زمانهم، لان الاعتراف بفكرتي المقام او المقال بوصفهما اساسيين متميزين من أسس تحليل المعنى يعد الآن في الغرب من الكشف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة) (٢) . وقد عقد الجاحظ (٣) في البيان والتبيين مبحثا عن سياق المقام (٤) . اما ارتباط مصطلح السياق بـ (مالينوفسكي) فيعود الى جملة اسباب، منها الدعاية التي لاقاها في العصر الحديث على يد الاعلام المتنفذ للعالم الغربي (٥) . وتميز الجرجاني في تطبيق مفهوم السياق في نظرية النظم، اذ (لا يعد الكلمة نقطة البدء- كما يظن- وانما العكس هو الصحيح، فالسياق هو نقطة البدء، بحيث لا يمكن وجود كيان للتعبير الا من خلاله، وحينئذ من الواجب رصد السياق، ثم البحث عن الالفاظ وعلاقتها فيه ثانيا) (٦) . \_\_\_\_\_ (١) ينظر: الايضاح للقزويني ٩/١، والسياق ودلالته في توجيه المعنى: فوزي ابراهيم عبد الرزاق ص٣٤، رسالة دكتوراه ، كلية الاداب، جامعة بغداد ، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م . (٢) اللغة العربية (معناها ومبناها) ٣٣٧. (٣) هو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني البصري المعتزلي ، عالم أديب (ت٢٥٥هـ): ( معجم الأدباء ١٦/٧٤-١١٤ ، وفيات الأعيان ١/٤٩٠-٤٩٢ ) (٤) ينظر : البيان والتبيين ١/١٣٦. (٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٣٧٢. (٦) البلاغة والاسلوبية : د . محمد عبد المطلب، ص٢٤١-٢٤٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب .." (٢)

"وركن الجرجاني اهتمامه بدلالة النظم (السياق)، وان اللفظ يكتسب معناه من التركيب: (ان الالفاظ المفردة التي هي اوضاع اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها في انفسها، ولكن لان يضم بعضها الى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد) (١) . حتى انهم قد عرفوا البلاغة بانها مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** او المقام، او ما يسمى عند المحدثين (سياق الموقف) فمقام الفخر غير مقام المدح، وكلاهما يختلف عن مقام الدعاء او الاستعطاف او الهجاء او غيرها: (اما بلاغة الكلام فهي: مطابقتها **لمقتضى الحال** مع فصاحته.

(١) البحث البلاغي عند الأصوليين. ص/٦

(٢) البحث البلاغي عند الأصوليين. ص/١٤

**ومقتضى الحال** مختلف، فان مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التنكير يبين مقام التعريف، ومقام الاطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم، يبين مقام التأخير، ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافه، ومقام الفصل يبين الوصل، ومقام الایجاز يبين مقام الاطناب، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الدغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام (٢). \_\_\_\_\_ (١) دلائل الاعجاز ٥٣٩ ، وينظر: السياق ودلالته في توجيه المعنى ٣٨. (٢) الايضاح ٩/١، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٣٣٧.. (١)

"بيان بالكسر فى التاء و هو جار على غير قياسه. و القياس فيه فتحها كالتهدار و التلعاب و الترداد. و لم يجرى كسره إلا فى بنائين: تبيان و تلقاء. قال الله تعالى: تبياناً لكل شيء [النحل: ٨٩] و قال تعالى: و لما توجه تلقاء مدين [القصص: ٢٢] فهذا تقرير ما يفيد أنه فى وضع اللغة. المجرى الثانى فى مصطلح النظر من أرباب هذه الصناعة و لهم فيه تصرفان، التصرف الأول فيما يفيد كل واحد منهما على انفراده من غير انضمامه و تركيبه إلى الآخر فنقول: المفهوم من قولنا علم المعانى أنها المقاصد المفهومة من جهة الألفاظ المركبة لا من جهة إعرابها. و حاصل ما قلناه يرجع إلى البلاغة، لأن المعانى إنما تكون واردة فى الكلم المركبة دون المفردة. فإذا قلنا: علم المعانى فالمقصود علم البلاغة على أساليبها و تقاسيمها. و المفهوم من قولنا علم البيان هو الفصاحة، و هى غير مقصورة على الكلم المفردة دون المركبة. فعلم المعانى و علم البيان يرجعان فى الحقيقة إلى علم البلاغة و الفصاحة. هذا إذا أردنا تعريف كل واحد منهما على انفراده بماهى نخصه على ما قررناه. و سيأتى لهذا مزيد تقرير فى مقدمة على حديثها نذكر فيها ماهية البلاغة و الفصاحة، و التفرقة بينهما. فالأمر إلى أن علم المعانى هو العلم بأحوال الألفاظ العربية المطابقة لمقتضى الحال من الأمور الإنشائية و الأمور الطلبية و غيرهما. و أن علم البيان حاصله إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه كالاستعارة و الكناية و التشبيه و غيرها. التصرف الثانى. (٢)

"لقدرته على كل الممكنات فإنه لا يخشى أحداً، و لو نصبته لكان المعنى مستقيماً بمعنى أنه لا يخشاه من الخلق أحد سوى العلماء، فإن الخشية مقصورة عليهم له، و هكذا القول فيما شاكلة الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج ٣، ص: ٩١ الصنف السادس و العشرون فى التهكم هو تفعل من قولهم تهكمت البئر، إذا تساقطت جوانبها، و هو عبارة عن شدة الغضب لأن الإنسان إذا اشتد غضبه

(١) البحث البلاغى عند الأصوليين. ص/١٥

(٢) الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز ٩/١

فإنه يخرج عن حد الاستقامة و تتغير أحواله، و فى الحديث عن الرسول صلى الله عليه و سلم: «اتقوا الغضب فإنه يوقد فى فؤاد ابن آدم النار، ألا تروه إذا غضب كيف تحمر عيناه و تنتفخ أوداجه» «١»، و هو فى مصطلح علماء البيان عبارة عن إخراج الكلام على ضد **مقتضى الحال** استهزاء بالمخاطب، و دخوله كثير فى كلام الله تعالى: و كلام رسوله و على ألسنة الفصحاء، و له موقع عظيم فى إفادة البلاغة و الفصاحة، و يرد على أوجه خمسة، أولها أن يكون واردا على جهة الوعيد بلفظ الوعد تهكما، و هذا كقوله تعالى: فبشرهم بعذاب أليم (٣٤)[التوبة: ٣٤] و قوله تعالى: بشر المنافقين بأن لهم عذابا أليما (١٣٨)[النساء: ١٣٨] فلفظ البشارة دال على الوعد و على حصول كل محبوب، فإذا وصل بالمكروه كان دالا على التهكم لإخراجه المحبوب فى صورة المكروه، و ثانيها أن تورد صفات المدح و المقصود بها الذم، و مثاله قوله تعالى: ذق إنك أنت العزيز الكريم (٤٩)[الدخان: ٤٩] لأن المقصود هو الاستخفاف و الإهانة، و لهذا ورد فى حق من كان يدخل النار، و الغرض منه الذليل المهان، و لكنه أخرجه هذا المخرج للتهكم، و ثالثها قوله تعالى: قد يعلم الله المعوقين منكم [الأحزاب: ١٨] و قوله تعالى: قد يعلم ما أنتم عليه [النور: ٦٤] و قوله تعالى: قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون. (١)

"[الأنعام: ٣٣] فما هذا حاله دال على القلة، لأن المضارع إذا لصق به قد، فهو دال على القلة و الغرض ههنا التكثير و التحقيق للعلم بما ذكره، و إنما أورده على جهة التهكم بهم و الاستهانة بحالهم حيث أسروا الخدع و المكر جهلا بأن الله تعالى غير مطلع على تلك الخفايا و لا محيط بتيك السرائر، فأورده على جهة التقليل، و الغرض به التحقيق انتقاصا بحالهم فى ظنهم لما ظنوه من ذلك، و رابعها قوله تعالى: ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٢)[الحجر: ٢] فأورده على جهة التقليل، و أخرجه مخرج الشك، و الغرض به التكثير و التحقيق فى حالهم تلك، لأنهم فى تلك الحالة يتحققون و يقطعون بأنهم لو كانوا على الإسلام قطعاً و يقينا لما الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج ٣، ص: ٩٢ ينالون من العذاب و يتحققونه من النكال، و لا خلاص عن ذلك إلا بالإسلام، فلهذا قطعنا بتحقيق المحبة و الود للإسلام، و إنما أخرجه مخرج التهكم و الاستهزاء، و خامسها قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب: إنك لأنت الحليم الرشيد (٨٧)[هود: ٨٧] فلم يخرجوه على جهة استحقاقه للمدح بهاتين الصفتين مع كونه أهلا لهما، و إنما أخرجه مخرج الاستهزاء و التهكم بحاله، تمردا و استكبارا، و غرضهم إنك لأنت السفیه الجاهل، حيث أمرهم بما أمرهم من الخير و المعروف فأبوا إلا ما كان عليه الأسلاف، فلا جرم أخرجه

(١) الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز ١٤٥/٢

هذا المخرج من أجل ذلك، و ليس له ضابط يضبطه، و إنما الجامع لشتات معانيه هو ما ذكرناه من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الحال، فلا بد من مراعاة ما ذكرناه و إن اختلفت صورته، و كقوله تعالى: له معقبات من بين يديه و من خلفه يحفظونه من أمر الله. (١)

"إن قضايا العدول اللغوي ، ومراعاة مقتضى الحال ، وتباين المقامات في استدعاء صور كلامية معينة ، وارتباط القيم البلاغية والأسلوبية بالدلالات العقلية لا الوضعية ، وانتظام حركتي المماثلة والمفارقة للصيغ البديعية وغيرها ، لتشكل مجتمعة أساس البحث الأسلوبي اللساني ، ومن ثم فإن محاولة الكشف عنها وتجلياتها في مفتاح العلوم ليقربنا من قواعد علم الأسلوب ، ويجعلنا نشعر بنوع من الاطمئنان إلى موروثنا البلاغي ، وما يزر به من قضايا حديثة أصيلة تصلح لأن تشكل نظرية أسلوبية عربية خالصة . ومحاولة للكشف عن هذه القضايا الأساسية وغيرها، تم تقسيم الكتاب إلى مقدمة وخمسة فصول . تناولت في الفصل الأول اتجاهات البحث الأسلوبي من زاوية المبدع والمتلقي والنص، وتعدد منطلقاتها في تناول الظاهرة الأدبية ، وتجلي هذه الأبعاد عند السكاكي من خلال تناوله للقضايا البلاغية والأسلوبية في النص الأدبي ؛ حيث أولى السكاكي المبدع أهمية في اكتساب النص الأدبي قوته وبلاغته وخصوصيته من شخصية صاحبه ، وإن كان السكاكي لا يبالغ في تلك العلاقة إلى الحد الذي ذهبت إليه الأسلوبية الإنتاجية . كما كان ينظر إلى المتلقي كطرف أساسي في تحقيق وجود العمل الأدبي ، وفي الضغط على المبدع في تشكيل خطابه ، بما يتفق ومقتضى حاله ومقامه . أما على مستوى النص فقد اقترب السكاكي من مفهوم أسلوبية الانحراف؛ بتركيزه على دور البلاغة في إضفاء الصبغة الجمالية على النص الأدبي ، واتخاذ أصل الكلام مقياسا لتحديد اللطائف الجمالية والفنية فيه . ولا يفوت السكاكي التعرض للعلاقة بين الدال والمدلول ، واعتبارها علاقة اعتبارية تعسفية ، تحمل في بعض جوانبها شيئا من المنطق والتبرير.. (٢)

"أو بمعنى آخر أصبح المتلقي - في نظرهم - قوة ضاغطة على المبدع ، يحدد - عنده - متطلباته ، ويوجه الصياغة وجهة لا تتعارض مع ثقافته ومقامه " ينبغي أن تعرف أقدار المعاني فتوازن بينها ، وبين أوزان المستمعين ، وبين أقدار الحالات ، فتجعل لكل طبقة كلاما ، ولكل حال مقاما " (١) . ويرد الدكتور محمد عبد المطلب اهتمام القدماء بالمتلقي على حساب المبدع ، إلى مفاهيم عقائدية ، ألقت بظلالها على عملية الإبداع بصفة عامة فقد " كان الحاجز الديني أحد العوامل الرئيسية التي دفعت البلاغيين والنقاد

(١) الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز ١٤٦/٢

(٢) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي - دكتوراة ص/٦

إلى هذا الاتجاه ، باعتبار أن البلاغة مراعاة **مقتضى الحال** ، والحال عندهم هي حال المخاطب لا المتكلم ؛ لأنه ليس من المتصور عقلا ودينا أن يتناول هؤلاء المنظرون القرآن ، باعتبار مصدره ، ولذا اتجهت مباحثهم إلى ناحية المتلقي ، ومحاولة ربط الأسلوب بظروفه الاجتماعية ، أو الثقافية ، أو الدينية " (٢) \_\_\_\_\_ . (١) - اصناعتين : ١٥٣ . (٢) - البلاغة والاسلوبية ، د. محمد عبد المطلب ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، ط ١ ١٩٩٤ م : ٢٤٢ .. " (١)

"ويرى السكاكي أن المستوى اللغوي الذي ينبغي على المتكلم أن يتحرك فيه يتجاوز الدلالات الوضعية للألفاظ ، أو ما يسميه بأصل المعنى ، حيث إن اللغة في مستواها العادي لا تمايز فيها بين المتكلمين ولا تفاضل ، وأن التمايز والخصوصية تتضح وتتجلى عند بدء الخروج على هذه الدلالات ، وعلى النظام النحوي في صورته النمطية ، ويصبح المتكلم في مرحلة اختبار لقدرته على التعبير ، وعلى موافقة كلامه **لمقتضى الحال** . قد يخفق فيها وقد يصيب ، وبالتالي يكتسب أسلوبه صفة الخصوصية والنسب إليه بقدر ما أخفق أو أصاب . " أما اللغة الفنية فهي من نتاج الفرد المبدع ، وهي لذلك شخصية تصدر عن عبقرية البليغ وتتحدى ما هو نمطي واصطلاحي " (١) يقول السكاكي وهو بصدد الحديث عن المتكلم وتفاوت **مقتضى الحال** لديه " فتارة تقتضى ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية ، وألفاظ كيف كانت ، ونظم لها لمجرد التأليف بـيـها يخرجها عن حكم النعيق ، وهذا الذي سميناه في علم النحو أصل المعنى ، ونزلناه ههنا منزلة أصوات الحيوانات ، وأخرى ما يفتقر في تأديته إلى أزيد ، وظاهر أن الخطأ الذي نحن بصددده لا يجمع في الأول أدنى التمييز فضلا أن يقع من العاقل المتفطن ، وإنما مثال الخطأ هو الثاني ... " (٢) . " ولأمر ما تجد أرباب البلاغة وفرسان الطراد في ميدانها الرامية في حديق البيان يستكثرون من هذا الفن ( الخروج على مقتضى الظاهر ) في محاوراتهم " (٣) . وللمبدع حضور بارز في ذهن السكاكي يتمثل في أن الصياغة ترتبط بحاجته ، وحاله ، كما هي ترتبط بحال المتلقي وحاجته . \_\_\_\_\_ (١) - نظرية اللغة في النقد العربي ، د. عبد الحكيم راضي ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠ م : ٨٥ . (٢) - مفتاح العلوم : ١٦٣ . (٣) - السابق : ١٦٩ .. " (٢)

"ولا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ، ومقام التهئة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ، ومقام الجد في جميع

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي - دكتوراة ص/١٣

(٢) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي - دكتوراة ص/٣١

ذلك يبين مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ... " (١) . ولا شك أن المقام الذي يعنيه هنا مقام المتكلم ، وأن أساليب الكلام تتبع أغراض المتكلم وأحواله . أما قوله : مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار " فإنه يختص بحال المتلقي ومقامه . ومقوله " مراعاة الكلام لمقتضى الحال " ، التي تتردد كثيرا عند السكاكي وعند غيره من النقاد والبلاغيين ، تربط بين النص ومبدعه ، وبين النص ومتلقيه ، لكنها عند السكاكي تتجاوز ذلك لتشمل أحوالا أربعة ، هي حال المبدع ، وحال المتلقي ، والسياق الداخلي ، والسياق الخارجي ، وهو يؤكد على ذلك من خلال تحليلاته لأحوال الإسناد الخبري وأغراضه " أما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه ، فهي إذا كان السامع مستحضرا له عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند ، والترك راجع إما لضيق المقام ( السياق الخارجي ) وإما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر (السياق الداخلي ) وإما للتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل ، وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بين الشهادتين ، (حال المتلقي) ، وأما لإيهام أن في تركه تطهيرا للسان عنه أو تطهيرا له على لسانك ، وأما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست إليه الحاجة (حال المبدع ) (٢) . \_\_\_\_\_ (١)

- السابق: ١٦٨. (٢) - السابق: ١٧٦ .. " (١)

"وفي سياق الذكر يقول " أو يذكر احتياطا في إحضاره في ذهن السامع لقلة الاعتماد بالقرائن ، أو للتنبيه على غباوة السامع ( حال المتلقي ) ، أو لزيادة الإيضاح والتقرير ( السياق الداخلي ) ، أو لأن ذكره تعظيما للمذكور ، أو إهانة له ، كما يكون في بعض الأسامي ، والمقام مقام ذلك ( السياق الخارجي ) ، أو يذكر تبركا به واستلذاذا له ( حال المبدع ) " (١) . وهكذا نرى أن السكاكي يراعى الأحوال الأربع عند التركيب الفني ، ومن ثم ينبغي علينا في التحليل الأسلوبي ، أن يكون لها حضور في أذهاننا ، وفي طريقة تحليلنا لعناصر العمل الأدبي ، وسأتناول ، في سبيل الكشف عن ذلك ، نموذجا للتحليل ( الأسلوبي ) قام به السكاكي ، في موضع آخر من البحث . وقد يتجاوز السكاكي مجرد مراعاة الحال عند الإنتاج الأدبي ، إلى أخذها في الاعتبار عند الحكم على النص أو على صاحبه ، وأن المبدع بقدر ما يوفق في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره ، يكون الحكم له بالحدق ، والأستاذية . ولذلك فهو يشدد على ضرورة تزود المبدع بمعرفة هذه الأحوال ، ومتطلباتها ، كي يصادف قوله ما يختلج في نفسه من مشاعر وأحاسيس ودلالات .... ومن ثم تجد قبولا عند السامع ، لما تحمله من صدق في التعبير ، وتوافق

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي - دكتوراة ص/٣٢



في الأداء " لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على **مقتضى الحال** ، وعلى لا انطباقه ، وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك ، المنتصب لاقتداح زناد عقلك ، المتفحص عن تفاصيل المزاي ، التي بها يقع التفاضل وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق والتناضل ، أن ترجع إلى فكرك الصائب ، وذهنك الثاقب ، وخاطرك اليقظان ، وانتباهك العجيب الشأن ، ناظرا بنور عقلك ، وعين بصيرتك ، في التصفح لمتقنيات الأحوال ، في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة ، وصور متنافية ، حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها ... " (٢) . \_\_\_\_\_ (١) - السابق : ١٧٧ . (٢) - مفتاح العلوم : ١٧٥ .. " (١)

"ومما لاشك فيه أن وجود المتلقي الداخلي في الصياغة لا يتعارض مع وجود متلق آخر خارج الصياغة ، بل إن الأخير وجوده قائم بالضرورة ، كي يؤدي العمل الأدبي ثماره . والمتلقي الداخلي وظيفته تعبيرية بالدرجة الأولى ، أو هو " تكنيك " فني يقوم به المبدع كي يفرغ الشحنات الدلالية والانفعالية التي تجيش بها نفسه ، فيضفي بذلك على النص بعدا حركيا ودراميا بالغ الأثر . وحضور المتلقي الداخلي عند السكاكي ، يتضح من خلال تناوله لموضوعات الحذف ، والاستفهام ، والالتفات والفصل والتعريف والتنكير ، فيورد في الالتفات أبيات امرئ القيس : تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وبات له ليلة كليلة ذي العاثر الأرمد وذلك عن نبأ جاءني وخبرنا عن أبي الأسود حيث التفت من الحكاية إلى الخطاب إلي الغيبة ، ويقول " فعل ذلك منها في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود النبأ عليها ، ولهت وله الشكلى ، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له ، وتحزنهم عليه ، وأخذ يخاطبه بتطاول ليلك تسلية... " (١) . وكذلك يعلق على قول الشاعر : زعم العواذل أنني في غمرة صدقوا ، ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا على زعم العواذل للاستئناف ، وقد أصاب المحز ، وذلك أنه حين أبدى الشكاية عن جماعات العذل بقوله " زعم العواذل أنني في غمرة " فكان مما يحرك السامع عادة ليسأل ، هل صدقوا في ذلك أم كذبوا ؟ صار هذا السؤال **مقتضى الحال** " . المبحث الثالث : النص \_\_\_\_\_ (١) - المصدر السابق : ٢٦٣ .. " (٢)

"ومما يلاحظ أن السكاكي في جميع إشارات البلاغة ، وتحديداته لبعض القضايا والأساليب كان يجمع بين العناصر الثلاثة ، دون أن يغيب واحدا منها ، فالمصطلح الذي استخدمه في تعريف علم المعاني

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتوراة ص/٣٣

(٢) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتوراة ص/٥٤

"مطابقة الكلام لمقتضى الحال" يعنى عنده حال المتكلم ، وحال السامع ، والسياق الداخلي والسياق الخارجي - كما أشرنا إلى ذلك في الصفحات السابقة - وكذلك قوله ( لكل مقام مقال ) يراعي هذه المبادئ الأساسية في التحليل ، وسنوضح ذلك من خلال النموذج التطبيقي الذي سنورده له . ومن الجدير بالذكر أنه عندما دعا إلى ضرورة حضور المبدع في ذهن المتلقي أثناء التحليل ، لا يقصد ، بذلك ، حشد المعلومات الثقافية والاجتماعية والتاريخية التي كانت تحيط به، وإنما يقصد حضوره في مستوى فني معين ، إما أن يكون على وجه الحقيقة ، وإما أن يتخيله المتلقي ويشكله بما يتبدى لديه في العمل من خصائص وسمات ، أي أن يكون لديه - كما يقول - اعتقاد معين فيه عند التحليل . ومن هنا فهو يخالف التحليل الاجتماعي أو النفسي للأدب والتفسيرات العقيمة التي ضاقت بها كتب النقد قديما وحديثا . فلا يريد أن نتبع حياة المبدع وظروفه في الخارج لنبحث عن مطابقة لها في الداخل . وإنما يسعى إلى أن المبدع بقدر ما يكون مستواه الفني وعبقريته في الإنتاج ، تكتسب العناصر الفنية والأسلوبية قيمها الدلالية والجمالية . وبهذا يكون قد تجاوز مغالاة أصحاب أسلوبية الإنتاج ، وفي الوقت نفسه تجاوز أسلوبية التلقي ، وكذلك الأسلوبية التعبيرية الوصفية وغيرها ، فجمع بين المستويات الثلاثة بنسب متفاوتة تتفق وعملية التحليل الأسلوبية . أنموذج قرآني للتحليل " الأسلوبية " : يذكر السكاكي على سبيل الأنموذج الآية الكريمة " وقيل يا أرض ابلعي ماءك ، ويا سماء أقلعي ، وغيض الماء ، وقضي الأمر ، واستوت على الجودي ، وقيل بعدا للقوم الظالمين " ( سورة هود آية ٤٤ ) .. " (١)

"... لقد أولى الإمام السكاكي جانب العدول في الكلام الفني عناية كبيرة ، ورأى أن هناك نوعين من العدول باعتبار الجهة التي يتم العدول عنها ، وهما عدول داخل الصياغة حيث ينحرف الكلام عن المستوى المثالي للغة ، أو ما يسميه بأصل المعنى أو أصل الكلام ، والآخر عدول عن ظاهر **مقتضى الحال** ، حيث إن إخراج الكلام على خلاف ما يقتضيه المقام ، أو حال المتلقي بالدرجة الأولى ، يعد عدولا فنيا ذا قيمة بلاغية كبيرة ، وكلا النمطين من العدول لا يتعارضان مع بعضهما البعض ، بل هما في معظم الأحيان يتآزران معا في سبيل إثراء الوظيفة الدلالية والفنية للتعبير اللغوي.... لذا رأى السكاكي أنه لا يمكن أن تتحقق الميزة الفنية ، أو القيمة البلاغية للكلام إلا من خلال الخروج عن المألوف ، وإجراء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .. " (٢)

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتوراة ص/٦١

(٢) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتوراة ص/١٤٧

"وإذا كان الكلام الفني يزوج في أداء الوظيفة الدلالية ، بين قلة العبارات ووجازتها وبين كثرتها وإطالتها ، كي تتناسب في كل حالة مع ما يقتضيه حال السامع أو المقام ، فإن المستوى الذي حدده الإمام السكاكي بمتعارف الأوساط أو درجة المساواة يمثل من وجهة البحث الأسلوبية درجة الصفر البلاغية على حد تعبير جان كوهين أو الدرجة المحايدة التي تستخدم فيها اللغة " بأقل نسبة موسومة من المنظور البلاغي " (١) ، والتي يمكن أن نقيس عليها مستويات الأداء الفني التي أجملها السكاكي في مستويين رئيسيين : هما الإيجاز والإطناب فإن كان الكلام مؤديا للمقصود بأقل من عبارات متعارف الأوساط فهو الإيجاز ، وإن كان بأكثر من عباراتهم فهو الإطناب ، وبين هذين المستويين تقع المستويات اللغوية بصورها المتعددة ، والتي تتفاوت فيما بينها في درجة إيجازها أو إطنابها، غير أن هذه المستويات بتعددتها لا تحمل قيمة فنية في ذاتها ، وإنما تتحدد قيمتها بمدى موافقتها للمقام الذي تلقى فيه : " وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به ، وهو الذي نسميه **مقتضى الحال** " (٢) . فإن وافقت المقام تحققت الفائدة ، وبلغت درجة عالية من جودة الأداء ، وإن لم توافقه تنعكس تلك القيمة ، ويصبح الإيجاز " عيا وتقصيرا ، والإطناب إكثارا وتطويلا " (٣) . \_\_\_\_\_ (١) -

بلاغة الخطاب وعلم النص : ٦٦. (٢) - مفتاح العلوم : ١٦٩. (٣) - السابق : ٢٧٧. " (١)

"... هذا .... وإذا ما بحثنا في وظيفة الالتفات نرى أنها تتعلق بالمستوى العميق لا بالمستوى السطحي للصياغة ، أي أن الالتفات يلعب دورا مهما في تأدية المعنى الذي يتحرك في نفس المبدع ، وليس مجرد تلوين للقناة الأدائية ، لإحداث هزة فنية في نفس المتلقي ، أو إيقاظ لأحاسيسه ومشاعره ، فهو لا يلجأ إليه إلا عندما يشعر بقصور النظام اللغوي في صورته المثالية عن تأدية المعنى المراد ، وأنه لابد من اختراق قواعده ونظمه التركيبية ، حتى يمكن مراعاة **مقتضى الحال** ، والإيفاء بالمعنى المقصود ؛ لذلك كان السكاكي مصيبا في نقله لمبحث الالتفات من علم البديع أو علم البيان إلى علم المعاني ، طالما أن الأمر يتعلق أساسا بكيفية أداء المعنى ومطابقته **لمقتضى الحال** " (٢)

"أو أن يلتفت نوعا واحدا فيقول : وبت وبات لكم .. وذلك من نبأ جاءكم وخبرتم عن أبي الأسود . ولكن لما كان الأمر يتعلق بذات المبدع ، وحالتها الشعورية التي بلغت درجة عظيمة من التوجع والتألم ، وأراد أن يعبر عن فظاعة مأساته ، وبلوغ أثرها في نفسه ، التفت في البيت الأول مبينا أن نفسه وقت ورود

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتوراة ص/١٥٥

(٢) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتوراة ص/١٧٢

النبأ عليها ولهت وله الشكلى ، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له ، وتخزنهم عليه ، وأخذ يخاطبه بتطاول ليلك تسلية.. وفي التفاته الثاني إشارة إلى أن المتحزن تحزن تحزن صدق ، ولذلك خاطبه بأنه لا يتفاوت الحال عنده خاطبتك أم لم أخاطبك .... وفي التفاته الثالث دليل على أن جميع ذلك إنما كان يخصه وحده دون سواه (١) .... ويطرح السكاكي تعليقات أخرى محتملة لصور الالتفات في الأبيات ، تؤكد حرصه على ربط النص بمبدعه ، وأن أي مسلك تعبيري لابد أن يكون نابعا من ذات المبدع ومعبرا عنها ، فيقول معللا الالتفات الأول ، بأن ذلك النبأ أطار قلبه وأبار له ، وتركه حائرا فما فطن معه **لمقتضى الحال** من الحكاية ، فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمرا ونهيا ، والإنسان إذا دهمه ما تحار له العقول وتطير له الأبواب ، وتدهش معه الفطن ، لا يكاد يسلم كلامه عن أمثال ذلك . وفي التفاته الثاني : ما يدل على أنه بعد الصدمة الأولى حين أفاق شيئا مدركا بعض الإدراك ما وجد النفس معه ، فبنى الكلام على الغيبة قائلا وبات وبات له .... أما التفاته الثالث : فيدل على اختصاصه بتلك المأساة دون غيره . (١) - انظر مفتاح العلوم : ٢٠٣ - ٢٠٤ .. (١)

"... ومما يلاحظ أن السكاكي قد أدرك أن عملية التقديم والتأخير عملية متزامنة ، ولا يحدث أي منهما إلا بحدوث الآخر ، ومن ثم رأى أن اعتبارات تأخير المسند إليه لا تكون إلا إذا كانت هناك اعتبارات تقتضى تقديم المسند ، كما أن تأخير المسند لن يكون إلا عند وجود اعتبارات تقتضى تقديم المسند إليه (١) . "فالتأخير ليس من **مقتضى الحال** بل هو لازم مقتضاه ، وعليه ينبغي أن لا يتعرض له في مقام عد مقتضيات الأحوال " (٢) . ولهذا اقتصر السكاكي في مبحث التقديم والتأخير على تناول وجوه التقديم ، ودون الإشارة إلى وجوه التأخير ، باعتبار أن الأصل في تحريك أطراف الصياغة هو التقديم وليس التأخير ، وما ارتباط المصطلحين معا إلا إشارة إلى الحركة الأفقية المزدوجة ، التي تحدث لأطراف الصياغة ، أما من حيث الوظيفة الجمالية فهي ترتبط بوجوه التقديم فحسب . ورأى السكاكي أن هناك ثلاثة مسالك أساسية للتقديم هي : تقديم المسند إليه ، وتقديم المسند ، وتقديم متعلقات الفعل .... وفي سياق تقديم المسند إليه نرى أن السكاكي وكثيرا من البلاغيين قد اضطربوا في تحديد وجوهه ، فبينما نرى أن تقديم المسند إليه يكون فقط إذا كان الخبر جملة فعلية ، حيث إن البنية العميقة تشير إلى تحول في بناء التركيب السطحي ، نرى أن السكاكي يعد من تقديم المسند إليه تقديم المبتدأ على الخبر الأسمي ، ويرى أن هذا

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي - دكتورة ص/ ١٧٧

التقديم له صلة بتشويق السامع أو بتفاؤله ، أو بتلذذ المتكلم ، أو اهتمامه بالمقدم أو غير ذلك .\_\_\_\_\_ (١) - انظر مفتاح العلوم : ١٩٦ - ٢١٩. (٢) - مواهب الفتاح ، ج ١ : ٤٤٧ .. " (١)

"... والغريب أن السكاكي يطبق هذا التصور الخاطئ على معظم الرتب النحوية القارة في مواضعها ، ويعتبر تقديم رتبة نحوية على رتبة أخرى في الأصل ، هو من باب التقديم الذي يعود إلى العناية بها أو إلى أهميتها ، فيقول : " والعناية التامة بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه نوعان : أحدهما : أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم ، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه كالمبتدأ المعروف ، فإن أصله التقديم على الخبر نحو : زيد عارف ، وكذي الحال المعروف فأصله التقديم على الحال نحو : جاء زيد راكبا ، وكالعامل فأصله التقديم على معموله نحو : عرف زيد عمرا ، وكان زيد عارفا ، وإن زيدا عارف ، ومن زيد ، وغلام عمرو ، وكالفاعل فأصله التقدم على المفعولات ... وكالمفعول المتعدى إليه بغير وساطة فأصله التقدم على المتعدى إليه بواسطة نحو : ضربت الجاني بالسوط ، وكالتوابع فأصلها أن تذكر مع المتبوع فلا يقدم عليها غيرها ... وغير ذلك مما عرف له في علم النحو موضع من الكلام بوصف الأصالة بالإطلاع . وثانيهما أن تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينيك وأن التفات الخاطر إليه في التزايد ، كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته وقيل لك ما الذي تتمنى ؟ تقول : وجه الحبيب أتمنى ... " (١) . وآثرت أن أنقل النص على طوله لأبين أن السكاكي يخلط بين نوعين من التقديم هما : ١ - تقديم الرتب النحوية بعضها على بعض ، كتقديم رتبة العمدة على رتبة الفضلة ، ورتبة المبتدأ على رتبة الخبر ... الخ ، وتلك لا اختيار للمتكلم فيها لأنها تجرى وفق قواعد النحو في ترتيب أجزاء الجملة ، ومن ثم لا ينم ترتيبها عن فائدة بلاغية زائدة . ٢ - تقديم بعض العناصر اللغوية على بعضها ، وتحويلها عن مواضعها المقررة لها إلى مواضع أخرى لتحقيق غرض بلاغي .. وهذا هو مدار مبحث التقديم والتأخير .\_\_\_\_\_ (١) - السابق : ٢٣٧ .. " (٢)

"ولكنني أرى أن الأمر يتعلق هنا بالجانب الدلالي أكثر من الجانب الصوتي على نحو ما رأى ابن الأثير ، حيث إن سياق الآيات يوحي بضرورة اختصاص ذلك المنعم بكل تلك النعم بالعبادة دون غيره . ولا مشاحة أن توافق الجانب الدلالي هنا مع الجانب الصوتي ، فأضفى على التركيب زيادة حسن وتأثير ،

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي - دكتوراة ص/ ١٨٨

(٢) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي - دكتوراة ص/ ١٩٠

ولو أن الأمر في الآية مقصور على مراعاة الفواصل ، وتحقيق التناغم الصوتي في البنية السطحية ، دون الجانب الدلالي لرأينا ذلك يتعارض مع سياق الآية الذي يتطلب اختصاص المنعم بالعبادة في مقابل تلك النعم التي لا تحصى . ولا شك في أنه إذا تعارض الجانب الدلالي مع الجانب الصوتي فإن الأول هو المقدم لما يرتبط به من وظائف أساسية في التعبير .... ومما يوضح ارتباط عملية التقديم والتأخير بالجانب الدلالي بالدرجة الأولى ، وأن ترتيب الكلمات في الجمل بطريقة معينة ، يكشف عن مقصد المتكلم قوله تعالى : " لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا " ( البقرة آية : ١٤٣ ) . ف " أخرت صلة الشهادة أولا وقدمت ثانيا ؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم ، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم " (١) . وكما أن التقديم يقع بين الفعل ومعموله فإنه يقع أيضا بين المعمولات بعضها على بعض ، غير أن الذي يتحكم في تقديمها درجة العناية بالمقدم ، ومراعاة النظم **لمقتضى الحال** . ولعل هذا السياق من أكثر سياقات التقديم والتأخير دلالة على وعي السكاكي بضرورة ارتباط التقديم بالسياق اللغوي ، وموافقته لمقتضيات الأحوال . \_\_\_\_\_ (١) - مفتاح العلوم : ٢٣٤ .. " (١)

"وقد تنبه السكاكي إلى خاصية أساسية في الأسلوب الطلبى ، وهي أنه لا تتولد منه ، المعاني ذات الوظيفة الشعرية من مخالفته لقواعد وسنن اللغة ، على نحو ما يحدث في الاستعارة والمجاز المرسل والمجاز العقلي وغيرها ، وإنما تتولد من مخالفة أصل المعنى ، لمقتضى المقام ، فينتقل المتلقي بفطنته إلى معنى آخر يتناسب مع **مقتضى الحال** ، الأمر الذي يدل على حاجة الأسلوب الإنشائي إلى ضرورة مشاركة المتلقي بصورة فعلية في إنتاج الدلالة ، والانتقال بالصياغة اللغوية ، من مستوى دلالي مباشر إلى مستوى آخر يكشف عن مقصد المبدع من الأداء التعبيري على هذا النحو أو ذاك .... فمثلا إذا قلت " لمن همك همه : ليتك تحدثني ، امتنع إجراء التمني ، والحال ما ذكر ، على أصله ، فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله ، وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال ، وكما إذا قلت " هل لي من شفيع " في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشفيع ، امتنع إجراء الاستفهام على أصله ، وولد بمعونة قرائن الأحوال معنا التمني ... " (١) . إذن خروج الإنشاء الطلبى إلى معان أخرى ، غير المعاني الأصلية ، يعد نوعا من المجاز اللغوي ، لأن الكلمات استخدمت في غير ما وضعت له ، غير أننا هنا أمام نمط متميز من المجاز ، يكون الانحراف فيه بالنسبة إلى المقام ، وليس بالنسبة إلى الصورة المثالية للتركيب اللغوي . إننا عندما نتأمل قوله تعالى على لسان الكفار " هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا " ( الأعراف ، آية :

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي - دكتوراة ص/٢٠٢

٥٣ ) ، لا نشعر بأن هناك انحرافا لغويا على المستوى التركيبي ، إذ إن العلاقات اللغوية بين العناصر ، لم تخرج عن الإطار الوضعي لها ، غير أن حمل الكلام على معناه القريب يمتنع لاستحالة أن يستفهم في هذا المقام عن وجود الشفعاء . وهم أي الكفار يدركون أن لا شفيع ينفعهم سوى الله ، ومن ثم يتولد منه معنى آخر بمعونة قرينة الحال وهو التمني . \_\_\_\_\_ (١) - مفتاح العلوم : ٣٠٤ .. " (١)

"ومنه أيضا قوله تعالى : " أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله " ( البقرة ، آية : ٢١٤ ) فالاستفهام في قوله " متى نصر الله " خرج بمعونة القرائن الحالية من معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي وهو الاستبطاء ، حيث إن شدة العذاب والخوف الذي لحق بالرسول صلى الله عليه وسلم ، والذين معه ، جعلتهم يشعرون ببعد الفرج وبطء تحققه ، ولا يمكن حمل الاستفهام على معناه الحقيقي لأنه يتنافى مع مقتضى الحال ، حيث إنهم يدركون أن مجيء الفرج أو النصر من عند الله في علم الغيب ، وقد اختص به تعالى دون سواه ، وهكذا نرى أن انحراف الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي كان لاستيعاب الدلالة القائمة في نفس المتكلم ، وإبرازها في صورة مؤثرة تحدث ردود فعل قوية عند المتلقي . وقد يقترب من الاستبطاء معنى الاستبعاد ، غير أن الأول يكون متعلقة مما يتوقع حصوله ، أما الآخر فمتعلقة غير متوقع الحصول ، أو بعيد التحقق ، لذلك كان قوله تعالى : " أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين " ( الدخان ، آية : ١٣ ) محمولا على معنى الاستبعاد ، لأن تذكيرهم وعودتهم إلى الحق من الأمور البعيدة التحقيق ، وخاصة بعد أن تولوا عنه في حال مجيء الرسول صلى الله عليه وسلم ببينة من القرآن الكريم ، وهم يعلمون أمانته وصدقه فيما يقول ، فحمل الكلام على معناه الحقيقي لا يتساق مع هذا المقام ، ويشكل نوعا من الانحراف اللغوي الذي لا يزول إلا بالوصول إلى المعنى الثاني .... ويتعلق بجانب المتكلم دلالات أخرى للاستفهام كالتحسر والتعظيم والحيرة واليأس وغير ذلك من الدلالات التي يمكن أن يفرزها السياق والقرائن الحالية ، ويمكن فهمها وكشف علاقاتها في ضوء ما سبق .. " (٢)

"... هذا .... وإذا كانت الدلالات المجازية التي تخرج إليها صيغ الأساليب الإنشائية : التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء ، هي من مقتضيات المقام والحال ، حيث يفرض المقام تحولا دلاليا على الصيغة المستخدمة ، ينأى بها عن وضعها المؤلف لتناسب مع طبيعته ، فإن السكاكي يشير إلى

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتورة ص/٢١٣

(٢) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتورة ص/٢٢٥



مستوى آخر من مستويات العدول اللغوي ، يقع على مستوى استخدام الأساليب الإنشائية والخبرية على حد سواء ، بحيث يمكن للمبدع أن يخرج عن المؤلف وينحرف بلغته عن مقتضى الظاهر ، باستخدام الخبر في موضع الطلب ، والطلب في موضع الخبر ، " واعلم أن الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر ، وكذلك الخبر ، فيذكر أحدهما في موضع الآخر ، ولا يصار إلى ذلك إلا لتوخي نكت قلما يتفطن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا [ علم المعاني ] " (١) .... وإذا كنا نرى أن الانحراف اللغوي لاستخدام صيغ الأساليب الإنشائية يزول توتره وتخف حدته بتناسبه مع **مقتضى الحال** ، فإن الانحراف على مستوى استخدام الأساليب الكلامية يظل يشكل فجوة عميقة بين الأسلوب المستخدم وما يقتضيه الحال ، غالبا ما تنتهي بشعور من الرضى والارتياح النفسي لدى المتلقي ، بحيث يمكننا القول إن جاز الإشارة إلى تفاوت درجات الانحراف اللغوي إن الانحراف على مستوى الأساليب يشكل مستوى أعلى من المستوى السابق الذي يتناول الانحراف في استخدام الصيغ الطلبية ، لأن درجة الانحراف أو عدم الاتساق لا يزول عبر السياق اللغوي كما هو الحال في تحولات دلالات الصيغ الطلبية ، وإنما عبر مجموعة من الحركات الذهنية المركبة ، التي يقوم بها المتلقي بين مستويي البنية العميقة والبنية السطحية للقول .

\_\_\_\_\_ (١) - مفتاح العلوم : ٣٢٣ .. " (١)

"فالمعنى الكامن في البنية العميقة الذي يكشف عنه ظاهر السياق هو " إن أسأت إلينا أو أحسنت لا نلومك " أي أن شدة حب الشاعر وهيامه في محبوبته جعل الأمر يستوي عنده إن كان إحسانا أو إساءة ، فأراد أن يطلع محبوبته على ذلك من خلال الجملة الخبرية التي يقتضيها مقام الإخبار . غير أنه عدل عن ذلك وانحرف بالصياغة عن مقتضى ظاهر المقام ، بإيراد الأسلوب الطلبي المتمثل في فعلي الأمر أسئي ، أحسني ليدل أولا على المبالغة في تساوي الأمر عنده ، حيث إنه هو الذي يدفع بها إلى ذلك ، وليدل ثانيا على نفي أي احتمال للكذب يمكن أن يحمل عليه قوله ، وهو ما لا يتحقق بجريان الكلام على مقتضى الظاهر .... ومما يجدر تناوله في هذا الصدد ، أن السكاكي لم يقصر العدول الذي يقع خارج الصياغة على تبادل الخبر والطلب موقعهما ، وإنما فطن إلى نمط آخر هو العدول عما يقتضيه حال المتلقي وقد أطلق عليه مصطرح " الأسلوب الحكيم " ، ويأتي في صورتين متقاربتين : الأولى : تلقي المخاطب بغير ما يترقب ، وفي هذه الحالة يكون ترقب المتلقي أو توقعه شيئا ضمينا يقدره المتكلم في ضوء ما يستشفه عن **مقتضى الحال** ، ثم يعدل عنه إلى ما يثير انتباه المتلقي ، ويعدل من حاله القائمة

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي - دكتوراة ص/ ٢٣٤

إلى ما يتساق مع رؤيته وموقفه . كقول الشاعر : (١) أتت تشتكي عندي مزاوله القرى وقد رأت الضيفان ينحون منزلي فقلت كأني ما سمعت كلامها هم الضيف جدي في قراهم وعجلي\_\_\_\_\_ (١)  
- مفتاح العلوم : ٣٢٧ .. " (١)

"فحال المتلقي ( الخاص ) تتطلب أن يكون الكلام على نحو يخفف عنها عناء القرى ويكفيها خدمة الضيوف نظرا لكثرة ترددهم وقراهم . لكن الشاعر انحرف عن **مقتضى الحال** إلى ما يخالفه بقوله هم الضيف جدي في قراهم وعجلي وبهذا التضاد أو التخالف بين موقف المتلقي ومقتضى حاله ، ودلالة القول ، ينتج المثير الأسلوبي ذو القيمة الجمالية الذي يؤثر في نفس المتلقي ويشده نحو الدلالة المقصودة . والأخرى : تلقي السائل بغير ما يتطلب من الجواب ؛ وهنا يكون الأمر أكثر صراحة في الإشارة إلى قصد المخالفة والعدول ، فتدفع المتلقي إلى البحث عن أوجه هذا العدول ومسبباته ليصل في نهاية المطاف إلى غائية التعبير ومقصد المتكلم . من ذلك قوله تعالى : "يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج " ( البقرة ، آية) فالسؤال يدور حول الاستفسار عن أحوال الهلال المتغيرة حيث "يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا " (١) . ولكن الصياغة القرآنية عدلت عما يتطلبه السائل ، للفته إلى ما ينبغي أن يكون عليه السؤال لأهميته ، وهو السؤال عن الفائدة المتحققة من وراء ذلك . فنزل السؤال عن أحوال الهلال منزلة السؤال عن فائدتها ووظيفتها الحياتية فكانت الإجابة " هي مواقيت للناس والحج " . (١) - مفتاح العلوم : ٣٢٧ .. " (٢)

"بادئ ذي بدء نشير إلى أن السكاكي لا يرى في البديع قسما مستقلا من أقسام البلاغة، بحيث يمكن أن يشكل - عنده - أحد أطراف الثلاثية البلاغية التي استقرت عليها البلاغة العربية فيما بعد ، وإنما رأى أن البلاغة تقوم في الأساس على علمي المعاني والبيان ، وما سوى ذلك فهو من متممات البلاغة لا من صميم اهتماماتها . " إن البلاغة بمرجعيتها وأن الفصاحة بنوعيتها ، مما يكسو الكلام حلة التزيين ، ويرقيه أعلى درجات التحسن ، فهنا وجوه مخصصة ، كثيرا ما يصار إليها ، لقصد تحسين الكلام " (١) . لذلك فإن نظرتة للوجوه المخصصة من الكلام " البديع" تركز على أنه مسلك تعبيرى مساند لزيادة تحسين الكلام وتنميته ، يلجأ إليه المبدع بعد مراعاة **مقتضى الحال** ووضوح الدلالة ، أي أن إسقاطه من التعبير لا ينقص من النواة الدلالية شيئا ، وإنما ينقص من عملية التأثير والإمتاع التي تضفيها المحسنات

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتوراة ص/٢٣٩

(٢) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتوراة ص/٢٤٠

البديعية عرى الأسلوب الأدبي . ولما كان الأدب عموما يتميز بحسن اختيار مفرداته ، والتأليف بينها بطريقة تنم عن غرض جمالي ، تتحقق من ورائه المتعة الفنية ، فإن حاجته إلى المحسنات ليست نوعا من الترف الفني الذي يمكن التخفف منه وقت ما نشاء ، وإنما هو خصيصة ملازمة للارتقاء به والزيادة من جمالياته الفنية " فالبديع أصبح وسيلة من الطراز الأول ، حيث يجعل من المفارقة الحسية أو المعنوية لغة أصلية ، كما يجعل من الإيقاع التكراري طرازا يرتبط بالواقع مصدرا ومرجعا . وهو بذلك يمثل عملية تنظيم للعناصر التعبيرية ، حيث يخلع عليها طابعا زمنيا ومكانيا في آن واحد ، وذلك يحتاج - بالطبع - إلى مهارة حرفية ، وخبرة بأساليب الإيقاع والتناسب ، وإدراك لإمكانات الأداة التعبيرية في نقل تجربة الشاعر إلى المتلقي " (٢) . (١) - مفتاح العلوم: ٤٢٣ . (٢) - بناء الأسلوب في شعر الحداثة : ٩٠ . \* - لم يستخدم السكاكي مصطلح البديع ، وام يحدد دلالاته البلاغية ، وإنما تناول مباحثه تحت عبارة " وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام . " (١)

"د. عائشة عبد الرحمن "ليست صفة (العلی) معدولة عن (عالية) لمجرد رعاية الفاصلة ، وليست للمفاضلة بين اعلى وعالي ، بل ان هناك سرا بيانيا وهو ان القرآن اختار هذه المفردة بقصد المضي في العلو إلى النهاية القصوى بغير حدود ولا قيود" (١) . فالقرآن قدم الأرض اعلاما بالاعتناء والترفق باهلها ، ليملاها بالايامن منهم تحقيقا لمقصود السورة ، وتشريفا للمنزل عليه (٢) ، وقد اقتضى المعنى التقديم كما اقتضته موسيقى الفاصلة (٣) . فالقرآن لا يعني بالفاصلة على حساب المعنى ولا على حساب مقتضى الحال والسياق ، بل يختار الفاصلة مراعيها فيها مقتضى الحال والمعنى والسياق وخواتيم الاي وجو السورة وكل الامور التعبيرية والفنية الاخرى ، بل مراعيها فيها إلى جانب ذلك كله عموم التعبير ، وفواصله بحيث يدرك الانسان ان القرآن اختار هذه الفاصلة في هذه السورة لسبب ما ، واختار غيرها أو شبيها بها في سورة اخرى لسبب دعا اليه ، وجمع بين ذلك ونسقه بطريقة فنية في غاية الروعة والجمال حتى كأنها جاءت بصورة طبيعية غير مقصودة مع انها في اعلى درجات الفن والصياغة (٤) . (١) الاعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الازرق : ٢٥٢ . (٢) نظم الدرر : ٢٦٨/١٢ . (٣) لمسات بيانية : ١٦١ . (٤) ينظر التعبير القرآني : ٢١١ ، والجرس والايقاع في تعبير القرآن : كاصد ياسر الزبيدي : ٣٥٤ ، بحث منشور في مجلة ادب الرافيدين ، كلية الاداب - جامعة الموصل : العدد ٢٢ لسنة ١٩٩٢ .. " (٢)

(١) الرسالة البلاغة والاسلوبية عند السكاكي -دكتوراة ص/٣٦٩

(٢) الصرف في تفسير روح المعاني ص/٥٨

"قال فاستحسن الضحك هذا الكلام ووهبها جماعتها مع زيادة الأنعام (قال الحكيم) وإنما أوردت هذا المثل لمولانا الملك الأجل وعرضته على الحضار ومسامع النظار ليعلم أن لي عن كل شيء بدلا وأما عن مولانا السلطان فلا كما قال من أجاد في المقال: وقد تعوضت عن كل بمشبه ... فما وجدت لأيام الصبا عوضا وليس لي عوض إلا في بقاء ذاتك المحروسة ودوام حياتك العزيزة المأنوسة ثم أنني أخاف والعياذ بالله تعالى أن هذه الفتن قد أقبلت والحركات الداهية التي وجوه الخلاص منها قد أشكلت تستأصل شافة أسلافنا الكرام وتقرض شرف أجدادنا الملوك العظام فاخترت العزلة لذلك فإنها أسلم الطرق والمسالك (قال الملك) لقد صدقت إذ نطقت وتحريت الصواب في الخطاب وأنا أتتحقق حسن نيتك وخلوص طويتك وحسن وفائك ويمن آرائك فإنك أخ شقيق وصدوق صديق ولكن تعلم أن هذا الوزير رجل خطير ورأيه مستنير وفضله غزير وهو من أصل كبير وله عليّ حق كثير وأريد أن يقع ما عزمت عليه وفوضت فكرك المصيب إليه مع محاورته ومناظرته ومشاورته فإن كلا منكما ناصح مشفق وحكيم مدقق وعالم محقق وفي مثل هذه الأشياء إذا اتفقت الآراء وطال النفس تكاشف نور القبس وسعد البخت وتمكن التخت وصح الحق ووضح الصدق لا سيما إذا كان الكلام بين عالمين والسؤال والجواب من فاضلين كاملين (قال الحكيم) أيها الملك العظيم إذا قام الإنسان في صدد المعارضة وتصدى في البحث إلى المعاكسة والمناقضة لا سيما إن كان من أهل الفصاحة واللسن وساعده في ذلك الإدراك الحسن لا يعجزان يقابل الإيجاب بالسلب والاستقامة بالقلب والعكس بالطرء والقبول بالرد ويكفي في جواب المتكلم إذا أورد مسألة لا نسلم وقد قيل في الأقاويل لا تنفع الشفاعة بالججاج ولا النصيحة بالاحتجاج أما أنا فقد بذلت جهدي وأديت في النصيحة ما عندي وكشفت عن مخدرات التحقيق أستار السبك وكررت على محك التصديق آثار الحك فإن وعيتم كلامي يسمع حي فقد تبين الرشد من الغي وإن أعرضتم عن عين اليقين فلا إكراه في الدين فتصدى الوزير للكلام وحسر عن ثغر بيانه اللثام وبرز في ملابس الملاينة والخداع وسلك بخبث طرق الملاطفة والاصطناع ودس السم في الشهد ونزل من اليفاع إلى الوهد وقال الحمد لله الكريم الذي من على مولانا الملك بهذا الأخ الحكيم الفاضل الحليم الكامل العليم الناظر في العواقب ذي الرأي المصيب والفكر الثاقب فلقد بالغ في النصيحة بعباراته الصحيحة وإشاراته المليحة وكل شيء أبداه إلى المسامع وأنهاه هو الذي يرتضيه العقل ويرضيه العدل ويقبله الطبع القويم إذ هو المنهج المستقيم يترتب عليه الذكر الجميل ويحصل به الثواب الجزيل لكن الذي نعرفه في حفظ الرئاسة وإقامة ناموس السياسة هو الذي عليه القوم في هذا اليوم وجرت عليه عادات الأكابر وانخرط في سلوكه الأصاغر فإن الزمان فسد والفضل فيد

كسد وزاد الحقد والحسد وتشرب المكر والأذى الروح والجسد وكل في الروغان ثعلب وفي العدوان أسد وصار هذا **مقتضى الحال** والمحمود من الخصال والمطلوب من الرجال والناس يدورون بزمانهم بقدر مكانهم وإمكانهم وقد قيل الناس بزمانهم أشبه بآبائهم وبعض السياسات عند أهل الرياسات يقتضي العقوبة معاقبة من لا ذنب له فإن وضع الأشياء في محلها وزمام الأمور والمناصب في يد أهلها هو أحد قوانين الشرع والسياسة ومقتضى العقل والكياسة والعدل والرياسة والعقل والفراسة والفضل والنفاسة وناهيك أيها الحكيم الفاضل قول القائل: ومن لا يزد عن حوضه بسلاحه يهدم ومن لا يظلم الناس يظلم وما قيل: لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى ... حتى يراق على جوانبه الدمومن مقالات الملك أتابك أزدشير بن بابك رب إراقة دم تمنع من إراقة دم وفي أمثال العرب القتل أنفى للقتل وقيل: لعل عتبك محمود عواقبه ... وربما صحت الأجساد بالعلل. (١)

"وحيث أراد أن يكتب إلى أكيدر صاحب دومة الجندل فخم الألفاظ وأتى بالجزل النادر فقال (١):" بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله لأكيدر حين أجاب إلى الإسلام وخلع الأنداد والأصنام مع خالد بن الوليد سيف الله في دومة الجندل وأكنافها ، إن لنا الضاحية من الضحل والبور والمعامي وأغفال الأرض والحلقة والسلاح والحافر والحصن ولكم الضامنة من النخل والمعين من المعمور لا تعدل سارحتكم ولا تعد فاردتكم ولا يحظر عليكم النبات تقيمون الصلاة لوقتها ، وتؤتون الزكاة بحقها ، عليكم بذلك عهد الله والميثاق ولكم بذلك الصدق والوفاء . "(٢). وتكون مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** أيضا فما يتصرف فيه القائل من إيجاز وإطناب: فلإيجاز موطنه، ولإطناب موقعه، كل ذلك على حسب حال السامع وعلى مقتضى موطن القول؛ فالذكي الذي تكفيه اللمحة يحسن له الإيجاز، والغبي أو المكابر يجمل عند خطابه الإطناب والإسهاب. وإذا تأملت القرآن الكريم رأيته إذا خاطب العرب والأعراب أوجز كل الإيجاز، وأخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم أسهب وأطنب فمما خاطب به أهل مكة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مِثْلُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذَّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ (٧٣) سورة الحج. وقلما تجد خطابا لبني إسرائيل إلا وهو مسهب مطول، لأن يهود المدينة كانوا يرون أنفسهم أهل علم وأهل كتاب فتجاوزوا الحد في المكابرة والعناد، وقد يكون القرآن الكريم نزلهم منزلة قصار العقول فأطنب في الحديث إليهم، ويشهد لهذا الرأي ما حكاه عنهم وعن مقدار معرفتهم بما في

(١) فاكهة الخلفاء و مفاكهة الظرفاء ص/ ١١

أسفارهم. \_\_\_\_\_ (١) - الأموال للقاسم بن سلام - (ج ١ / ص ٤٦٩) والأموال لابن زنجويه - (ج ٢ / ص ١٠٦) والروض الأنف - (ج ٤ / ص ٣٠٠) وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد - (ج ٦ / ص ٢٢٢) ومغازي الواقدي - (ج ١ / ص ١٠٣١) وصبح الأعشى - (ج ١ / ص ٢٨٤) قلت : وفيه جهالة (٢) - = الضاحية ( من النخل ) : النخلة البارزة الظاهرة الخارجة عن أسوار المدينة وال عمران . = البعل : النخل الراسخة عروقه في الأرض . = البور : الأرض الخراب التي لم تزرع . = المعامي : جمع معمى وهي الأراضي المجهولة . = أغفال الأرض : الأراضي التي لا أثر للعمارة فيها . = الحلقة : بسكون اللام : السلاح عاما . = الضامنة من النخل : ما كان داخلا في العمارة وأطاف بها سور المدينة . = المعين : الماء الجاري على وجه الأرض وقيل الماء العذب الكثير . = لا تعدل سارحتكم . السارحة : الماشية ، يريد أن ماشيتهم لا تصرف عن مرعى تريده . = لا تعدل فاردتكم . الفاردة : الزائدة على الفريضة ، يقول : لا تضم فاردتكم إلى غيرها فتعد معها وتحسب .. " (١)

"الباب الثالث - علم البديع (١) عرفت فما سبق أن علم البيان وسيلة إلى تأدية المعنى بأساليب عدة بين تشبيه ومجاز وكناية، وعرفت أن دراسة علم المعاني تعين على تأدية الكلام مطابقا لمقتضى الحال، مع وفائه بغرض بلاغي يفهم ضمنا من سياقه وما يحيط به من قرائن. وهناك ناحية أخرى من نواحي البلاغة، لا تتناول مباحث علم البيان، ولا تنظر في مسائل علم المعاني، ولكنها دراسة لا تتعدى تزيين الألفاظ أو المعاني بألوان بديعة من الجمال اللفظي أو المعنوي، ويسمى العلم الجامع لهذه المباحث بعلم البديع. وهو يشتمل كما أشرنا على محسنات لفظية، وعلى محسنات معنوية، وإنا ذاكرون لك من كل قسم طرفا. المحسنات اللفظية (٢) (١) الجناس (٣) الأمثلة: (١) قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبَثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ﴾ (٥٥) سورة الروم. (٢) وقال الشاعر في رثاء صغير اسمه يحيى (٤): وسميته يحيى ريحيا فلم يكن ... إلى رد أمر الله فيه سبيل ----- (٣) وقال تعالى: فأما اليتيم فلا تقهر (٩) وأما السائل فلا تنهر (١٠) [الضحى/٩-١١]. (٤) وقال ابن الفارض (٥): \_\_\_\_\_ (١) - الإيضاح في علوم البلاغة - (ج ١ / ص ١٠٩) ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص - (ج ١ / ص ١٩٠) وجواهر البلاغة للهاشمي - (ج ١ / ص ١٥) وعلم البلاغة الشيرازي - (ج ١ / ص ٦) (٢) - جواهر البلاغة للهاشمي - (ج ١ / ص ١٦) و علم البلاغة الشيرازي - (ج ١ / ص ٦) (٣) - الإيضاح في علوم البلاغة - (ج ١ / ص ١٢١) والمعجم الوسيط - (ج ١ /

(١) البلاغة الواضحة - ت: الشهود ص/٢١٠

ص ٢٩٢) ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص - (ج ١ / ص ٣٢٠) وجواهر البلاغة للهاشمي - (ج ١ / ص ١٦) وعلم البلاغة الشيرازي - (ج ١ / ص ٧)(٤) - الإيضاح في علوم البلاغة - (ج ١ / ص ١٢١) ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص - (ج ١ / ص ٣٢٠)(٥) - هو أبو حفص عمر بن علي بن مرشد، أشعر المصنفين، أصله من حماة، ومولده. في القاهرة، وله ديوان شعر، وتوفي بمصر سنة ٦٣٢ هـ وقبره معروف يزار.. " (١)

"

( إذن لهلكت لو كانت صغارا \*\* من الأخلاق تبتدع ابتدعا )  
( فلم أر منعمين أقل منا \*\* وأكرم عندما اصطنعوا اصطناعا )  
( من البيض الوجوه بني نفيل \*\* أبت أخلاقهم إلا اتساعا ) (١)  
وهي طويلة

والفدن محرقة القصر المشيد والسياع بفتح السين المهملة الطين بالتين يطين به  
والشاهد فيه القلب أيضا ومعناه كما طينت الفدن بالسياع وهذا من قبيل القلب المردود لان العدول  
عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام **لمقتضى الحال**  
والقطامي بفتح القاف وضمها اسمه عمير بن شبيب والقطامي لقب غلب عليه وكان نصرانيا وأسلم  
قاله ابن عساكر في تاريخ دمشق وهو شاعر إسلامي مقل فحل مجيد  
وعن الشعبي رحمه الله قال قال عبد الملك وأنا حاضر للأخطل يا أبا مالك أتحب أن لك بشعرك  
شعر شاعر من العرب قال اللهم لا إلا شاعرا منا مغدق القناع خامل الذكر حديث السن إن يكن في أحد  
خير فسيكون فيه ولوددت أني سبقتة إلى قوله

---

١- الوافر

" (٢)

"

( إذن لهلكت لو كانت صغارا \*\* من الأخلاق تبتدع ابتدعا )

---

(١) البلاغة الواضحة - ت: الشحود ص/٢١٢

(٢) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١/١٨٠



( فلم أر منعمين أقل منا \*\* واکرم عندما اصطنعوا اصطناعا )  
( من البيض الوجوه بني نفيل \*\* أبت أخلاقهم إلا اتساعا ) (١)  
وهي طويلة

والفدن محرّكة القصر المشيد والسياع بفتح السين المهملة الطين بالتين يطين به  
والشاهد فيه القلب أيضا ومعناه كما طينت الفدن بالسياع وهذا من قبيل القلب المردود لأن العدو  
عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام **لمقتضى الحال**  
والقطامي بفتح القاف وضمها اسمه عمير بن شميم والقطامي لقب غلب عليه وكان نصرانيا وأسلم  
قاله ابن عساكر في تاريخ دمشق وهو شاعر إسلامي مقل فحل مجيد  
وعن الشعبي رحمه الله قال قال عبد الملك وأنا حاضر للأخطل يا أبا مالك أتحب أن لك بشعرك  
شعر شاعر من العرب قال اللهم لا إلا شاعرا منا مغدّف القناع خامل الذكر حديث السن إن يكن في أحد  
خير فسيكون فيه ولوددت أني سبقته إلى قوله

---

١ - الوافر

." (١)

"قال إن كان تعرف فني - طاوعني واسمع مني - أنا نصيحك أمني قصدي خيرك يا إنسان كلس  
بيتك في طيون - ورشه بزوم الزيتون - وخليه أنظف من ماعون وطنه بتراب ولفان وتيا بك قبال تلبسها -  
برغتها أو شمسها - وأرض الدار كنسها كذلك أعمال بالدكان لما ييضميك شربك - عند النوم غير توبك  
- ما أحد يجي صوبك وعلى التخت أفرش ونام هذا ما قد صار فيي - عند السهرة من عشيي - وكان في  
بدء الصيفي في آخر يوم من نيسان) تمت القصة من القس حنانيا منير) وكذلك اشتهر بين شعراء ذلك  
الدهر المعلم الياس أده وكان مولده في قرية أده من أعمال جبيل سنة ١٧٤١ وتوفي في بعدا سنة ١٨٢٨  
وهناك ضريحه وقد صحب الأمراء الشهابيين ومدحهم لا سيما الأمير يوسف والأمير بشير وكذلك خدم  
مدة أحمد باشا الجزائر في عكا حتى هرب منه خوفا على نفسه. وقد أتسعا في المشرق (٢) ١٨٩٩):  
٦٩٣ و٧٣٦) في ترجمة الياس أده وأعماله وشعره فلا حاجة إلى الإطالة هنا. ومما وقفنا له بعد ذلك من  
الآثار الأدبية مجموعة ذات ٢٣٥ صفحة ضمنها نخبة من أقوال الأدباء والعلماء واللغويين جمعها وهو في

---

(١) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص . محقق ١/١٨٠

حلب الشهباء سنة ١٢٠٧) ١٧٩٢م (وسماها) الدر الملتقط من كل بحر وسفط) وجدنا منها نسخة تاريخها ١٢٤٧) ١٨٣١م (وهي عند أحد أدباء عينطورة الخواجا جاماتي. وللمؤلف في وصف هذه المجموعة قوله: إذا نظر الرائي إليها يخالها ... رياضاً بها زهر وزهر زواهر عرائس يجلوها عليك خدورها ... ولكنها تلك الخدور دفاتروما لم نذكره من شعره قوله في وفاة الشيخ سعد الخوري سنة ١٧٨٥: لا ريب بعد السعد لاشيء فاخر ... وقد قرحت بالدمع منا المحاجر لقد غبت يا شمس الكمال فأرعدت ... فرائصنا والحزن للقلب فاطروفاضت مياه الدمع منا فما لنا ... وحقك قلب بعد فقدك صابروليل الشقا فينا اكفهر ظلامه ... وضائق علينا بالفراق السرائر لتبكي المعالي بعد بعدك حسرة ... كما لبست ثوب الحداد المفاخراً لو ذعياً كان الدهر سيديا ... ومن كفه للجود هام وهامر عليك من الرحمان أضعاف رحمة ... ورضوانه ما ناح في الروض طائروما قال بالأحزان فيك مؤرخ ... فلا ريب بعد السعد لا شيء فاخر وقد خلف لنا آثاراً أدبية أوسع من السابقين رجل سبقت لنا ترجمته وإطراء فضله في باب التاريخ (ص ٢٣ - ٢٤) نيقولا الترك فان طول باعه في الآداب ليس دونه في التاريخ ولدينا من نظمه الرائق ونثره المسجع الفائق ما يشهد له بالتقدم بين آل عصره. وفي مكتبتنا الشرقية نسختان من ديوانه تنيف النسخة على ٤٠٠ صفحة ترى فيها كل مضامين الكتابة في الرثاء والمدح والوصف والهجو والمزاح. وقد عارض أصحاب المقامات فوضع منها إحدى عشرة مقامة نسبها إلى راو دعاه الحازم ومسفار فكه سماه أبا النوادر. وفي كتابنا علم الأدب (١: ٢٧٨) مقامة منها وهي الأولى المدعوة بالديرية نسبة إلى دير القمر قدمها المؤلف للأمير بشير وأودعها من حسن التعبير وبديع اللفظ وبلغ المعاني ما يدل على براعته في فنون الإنشاء. أما شعره فمنسجم سهل المأخذ مطابق **لمقتضى الحال** مع كثرة التفنن في النعوت والأوصاف وفيه مع ذلك بعض الضعف إذ نبغ في الشعر بجودة قريحته دون الدرس على أستاذ يلقيه ومعلم يرشده. وها نحن نثبت هنا شيئاً من شعره لإفادة القراء وتنويعها بحسن صفاته فمن لك قوله في مدح الأمير بشير وهي أول قصيدة قالها فيه: دنا البشر المجيد المستصاب ... وأشرق في معاليه الشهابوتم لنا المنى بمزيد أمن ... به زال العنا والاضطراب إلى أن قال: له في المشكلات حميد رأي ... وحزم لم يزغ عنه الصوابيلي الهيجاء في عزم شديد ... لديه لانت الصم الصلابكماء الحرب عند لقاءه فرت ... كما فرت من الليث الذبابوإن خفقت بنور سطاه صاحت ... غشا الضرغام وانقض العقابيديد شملها منه ويفنى ... كما يفنى من الشمس الضبابملاذ مقصد حصن منيع ... رجاء لا يرد ولا يخاب. " (١)

(١) تاريخ الآداب العربية ص/ ٢٠

"البلاغة الثلاثة: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع. والصورة البيانية هي الصورة الأدبية التي تستقيحيثياتها من علم البيان كالتشبيه، والاستعارة، والمجاز، والكناية، وغيرها.. وبالصورة البيانية يستطيع الأديب تأدية المعنى الواحد بأساليب شتى بحسب ذوق الأديب، أو بحسب مقتضى الحال. والصورة الجانبية هي التي تقدم تصويراً ظلياً، ولمحة جزئية تاركة سائرها لحصافة القارئ أو لخياله.. وقد تكون الصورة الجانبية معالجة أدبية لسيرة ذاتية تتناول جانباً معيناً دون الجوانب الأخرى. والصورة الحسية هي تمثيل فيزيائي لشخص أو حيوان أو شيء يرسم أو ينحت أو يصور بحيث يكون مرئياً.. ومثل ذلك الانطباع الذهني أو التشابه المتصور الذي ينبع من كلمة أو عبارة. والصورة الرمزية هي صورة حسية توحى بمغزى بعيد الهدف، وأفضلها ما كان إيحائياً، وما أشار بالتلميح دون التصريح.. فصورة الحمامة رمز للسلام، وصورة الم شعل رمز للحرية والمعرفة، وصورة الورد رمز للحياة والبهجة. والصورة الكاريكاتورية هي الصورة التي تهدف إلى مسخ شخص أو شيء، وتشويه شكله وواقعه الذي هو عليه والقصد منه السخرية والإضحاك.. ومثل هذا كثير في شعر الهجاء عند العرب كالخطيئة وابن الرومي، وفي النثر كما في رسالة الترييع والتدوير للجاحظ. والصورة المهيمنة هي الصورة التي تواصل البقاء طوال عمل أدبي معين، وتجعل القارئ يتخيل صاحبها وطبيعته ما دام يقرأ كصورة عبد الوهاب في الترييع والتدوير للجاحظ، وصورة الساذج في مقامات الهمذاني" (٩٧). ١٠- النمط: فهم من استقراء معاني نمط أن الأصل فيها إطلاقها على نموذج ذي طراز تكون أفرادها على مثال واحد.. ثم توسع بإطلاقه على الطريقة والأسلوب.. الخ. والنمط في النص الأدبي كل طريقة ونسق في اللفظ أو المعنى أو الفكر متميزة. وعن المعاني اللغوية والاصطلاحية قال ابن فارس: "النون والميم والطاء، كلمة تدل على اجتماع.. والنمط جماعة من الناس..." (١)

"التصوير، أو الموسيقى.. كما أن لكل فنان أصل طريقته في جمع الصور والخطوط، والألوان، والأصوات للتعبير عن المعاني التي يتصورها. وقد يطلق الأسلوب في الأخلاق وعلم الاجتماع على المنهج الذي يسلكه الأفراد والجماعات في أعمالهم، ومنه قولهم: أسلوب الحياة.. أو يطلق على طريقة الفيلسوف في التعبير عن مذهبه.. مثال ذلك قول ديكارت في مقالة الطريقة: لما كنت لم أحصل بعد على معرفة بالإنسان كافية للكلام عليه بالأسلوب الذي تكلمت به على غيره: اكتفيت بأن.. الخ (مقالة الطريقة/ القسم الخامس). ومن معاني الأسلوب إطلاقه على طريقة المؤلف في تنسيق أفكاره، فالأسلوب بهذا المعنى هو الترتيب والانسجام. وقد قيل: إن الأسلوب الجاف الحائل اللون، والخالي من الحرارة لا يحرك النفس

(١) مبادئ في نظرية الشعر والجمال ص/ ٢٠٥

كالأسلوب الطبيعي البسيط المصحوب بالعواطف الشديدة.. وقيل أيضا إن هناك إلى جانب الأساليب الخاصة بواحد من أئمة الفن أسلوبا عا<sup>١</sup>ما مطلقا يصلح لكل زمان ومكان، وهذا الأسلوب العام هو الطريقة الكلية التي تعبر عن كيفية تأثير العقل في الطبيعة. فهو إذن مثل أعلى ثابت على الدهر بخلاف الأساليب الخاصة التي تختلف باختلاف الأفراد والجماعات.. وفي هذا القول شيء من المبالغة، لأن القيم الفنية ليست مثلا عليا مطلقة معلقة في الفضاء، وإنما هي مركبة من المثل الأعلى والواقع" (١٣٩). وقال مجدي وهبة وزميله: "الأسلوب هو بوجه عام طريقة الإنسان في التعبير عن نفسه كتابة، وهذا هو المعنى المشتق من الأصل اللاتيني للكلمة الأجنبية الذي يعني القلم. وفي كتب البلاغة اليونانية القديمة كان الأسلوب يعتبر إحدى وسائل إقناع الجماهير، فكان يندرج تحت علم الخطابة وخاصة الجزء الخاص باختيار الكلمات المناسبة **لمقتضى الحال**. وتكلم عنه أرسطو في الكتاب الثالث من بحثه في الخطابة، ثم تعرض له كوتليانوس في الكتاب الثامن من بحثه في نظم الخطاب. وقد ورث علماء اللغة الأوربية، في العصور الوسطى بع." (١)

"تتميز بهما فنون العمارة والنحت في أواخر عصر النهضة وأوائل القرن السابع عشر بأوروبا بكل ما فيها من غلو وتعقيد وتوتر كامل. والأسلوب المميز الطريقة الخاصة في تزليف عمل فني معين يتميز به مؤلفه دون غيره، فيقال مثلا: الأسلوب المميز لباخ في الموسيقى أوروبائيل في التصوير. وأسلوب المولدين هو أسلوب العباسيين الذي يحافظ على مادة اللغة ومقوماتها التصريفية والنحوية، ويلائم بينها وبين حياتهم المتحضرة، فهو يخلو من ألفاظ العامة المبتذلة، كما أنه ينجرد من ألفاظ البدو الوحشية، وتشيع فيه الألفاظ المنتخبة مع العذوبة والرشاقة، أو الجزالة والرصانة.. وابن المقفع (١٤٢هـ) من أوائل من ثبتوا الأسلوب الكتابي العباسي المولد الذي يقوم على الوضوح، وأن تشف الألفاظ عن معانيها، وتخلو من كل غريب وحشي ومبتذل عامي.. كل ذلك مع الإيجاز.. كان شعره أنقى من الراحة، وأصفى من الزجاجة، وأسلس على اللسان من الماء العذب. وأهم ما يميز أسلوب النثر عامة هو مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، والمقصود بالحال هنا إما الوصف أو السرد أو الشرح لفكرة مجردة. وهذه هي الأشكال التي يصاغ فيها النثر عادة. وقيل: إن أهم ما يميز أسلوب النثر عدم نبو الكلمات المستعملة فيه بحيث لو استعمل غيرها في موضعها لأخل بالمعنى. وقد اعتقد الكاتب الروائي الفرنسي جوستاف فلووير أنه يوجد لكل معنى اللفظ الأصوب، وأن واجب الناثر هو اكتشافه دون غيره. وعند العرب يراد بالنثر في الأدب النثر الفني، وهو الذي

(١) مبادئ في نظرية الشعر والجمال ص/٢٢٤

يخضع لقوانين معينة كأن يحتوي أفكارا منظمة تنظيما حسنا ومعروضة في أسلوب جذاب حسن الصياغة جيد السبك جاريا على قواعد النحو والصرف. وقد يظهر النثر الفني في صورة خطابة أو رسالة أو قصة أو مناظرة أو تاريخ أدبي. فأما الخطابة فلا بد فيها أن يكون الخطيب قوي الحجة، وأن يتبع في إقناع السامعين طريقة الشرح والبسط والعرض لجزيئات الموضوع، ثم التدليل عليها.. كما. " (١)

"بعد، ويجعلون البلاغة اسما لما طابق **مقتضى الحال** مع الفصاحة، وعلى هذا الرأي فالبلاغة كل والفصاحة جزؤه، وعليه أيضا فالفصاحة من صفات المفرد كما هي من صفات المركب بحسب الاعتبارات الآتية: وإلى هذا أشار صاحب الصناعتين حيث قال: وقيل: الفصاحة تمام آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ؛ لأن الآلة تتعلق باللفظ، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب، فكأنها مقصورة على المعنى. ١. هـ.وها نحن أولاء نشرحهما لك على الرأي الأخير فقد استقر عليه البحث، وبالله التوفيق، ومنه الهداية لأقوم طريق.. " (٢)

"البلاغة: تقع البلاغة وصفا للكلام، والمتكلم، ولم يسمع وصف الكلمة بها. بلاغة الكلام: بلاغة الكلام مطابقته **لمقتضى الحال** التي يورد فيها مع فصاحته ١. ولن يطابق الحال إلا إذا كان وفق عقول المخاطبين واعتبار طبقاتهم في البيان وقوة المنطق، فللسوقة كلام لا يصح غيره في موضعه والغرض الذي يبنى له، ولسراة القوم والأمراء فن آخر لا يسد مسداه سواه، ولقد أفصح عن ذلك الحطيئة حين خاطب عمر بن الخطاب فقال: تحنن على هداك المليك فإن لكل مقام مقالا قال صاحب الصناعتين: وربما غلب سوء الرأي وقلة العقل على بعض علماء العربية، فيخاطبون السوقي والمملوك والأعجمي بألفاظ أهل نجد، والسراة كأبي علقمة إذ قال لطبيب: "أجد رسيسا في أسناخي وأرى رجعا فيما بين الوابلة إلى الأطرة من دأيات العنق" ٢ فقال له الطبيب: "متهكما": هل من وجع القرشي؟ قال له: وما يبعدنا منهم يا عدي نفسه، نحن من أرومة واحدة ونجل واحد. قال الطبيب: كذبت، وكلما خرج هذا الكلام من جوفك كان أهون لك. قال: بل لك الهوان والخسارة والسباب. — ١ فإذا قلت: فلان مستعد للأمر، لم يكن بليغا. ٢. الرئيس ابتداء الحمى إذا فتر الجسم، والأسناخ منابت الأسنان، والوابلة طرف الكتف والأطرة كل ما أحاط بشيء، ودأيات العنق فقارها.. " (٣)

(١) مبادئ في نظرية الشعر والجمال ص/ ٢٣٠

(٢) علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع" /

(٣) علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع" /

"ومما سبق تعلم أن: ١- الحال "المقام" هو الأمر الذي يدعو المتكلم إلى إيراد خصوصية في التركيب. ٢- المقتضى "الاعتبار المناسب" هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة. ٣- **مقتضى الحال** هو إيراد الكلام على تلك الصورة. فمثلا الوعظ حال ومقام يقتضي البسط والإطناب، وذلك البسط مقتضى، وإيراد الكلام في صورة الإطناب مطابقة للمقتضى. وكذا كون المخاطب منكرا يوم البعث حال يقتضي التأكيد، والتأكيد مقتضى، وكونك تخاطبه بقولك: "إن يوم الساعة لا شك فيه" مطابقة **لمقتضى الحال**، وهكذا مقام الذكي يخالف في الخطاب مقام الغبي، ومقام الذكر يباين مقام الحذف؛ لأن لكل منهما من الاعتبارات واللطائف وما يخالف ضده. مراتب البلاغة: بلاغة الكلام متفاوتة؛ لأن الألفاظ إذا ركبت لإفادة المعاني المرادة منها حصل لها بالتركيب صور مختلفة لا يحصرها العد، ألا ترى أن طلبه الفرقة إذا كتبوا في موضوع واحد في منشئاتهم تناولوا معاني متقاربة، أو متشابهة، لكنهم يتفاوتون في الأشياء الآتية: ١- العبارة التي ينشئونها. ٢- ترتيب المعاني. ٣- بسط الألفاظ أو إيجازها. وكلما كان المتكلم أكثر مراعاة للمقتضيات والاعتبارات ازداد الكلام حسنا، وكلما كان أوفى بها كان أبلغ، وبالعكس إذا قل وفاءه بتلك الخصوصيات المعتبرة عند البلغاء كان أقل مرتبة في البلاغة، ولا يزال ينزل حتى يصل إلى المرتبة السفلى، فيلتحق عند البلغاء بأصوات الحيوان، وإن كان صحيح الإعراب. والمرتبة العليا وما يقرب منها هي مرتبة المعجز، وهو كلام الله تعالى الذي عجز البشر قاطبة أن يأتوا بأقصر سورة من مثله، وقد نزل في أرقى العصور. (١)

"تدريبات وتمارين: متممات: أولا: علمت مما سبق في بيان تعريف الفصاحة والبلاغة، ما يعتور الكلام من العيوب، ويزري بقيمته ويحط من قدره، فوجب أن تعرف بم تداعي هذه العيوب، فتقول: أ- مخالفة القياس يمكن تجنبها بالاطلاع علم التصريف، فهو الكفيل بمعرفة سنن المفردات العربية ونهج استعمالها، ألا ترى أن نافع بن أبي نعيم، وهو من أكابر القراء السبعة قدرا وأفخمهم شأنا، قال في معاش، معاش بالهمز، مع أن الياء ١ فيها ليست زائدة؛ لأنها من العيش، فعيب عليه ذلك، حتى إن أبا عثمان المازني قال: إن نافعا لم يدر ما العربية. ب- ضعف التأليف والتعقيد اللفظي، يتباعد عنهما بملاحظة قواعد النحو، إذ هو الباحث عن كيفية استعمال المركبات على وجه الصواب. وقد يشذ عن قانونه الخاصة بلغة العامة فينزل كلامهم إلى الدرك الأسفل ويكون عرضة للقادح، انظر ما وقع فيه أبو نواس حيث يقول في مدح الأمين: يا خير من كان ومن يكون إلا النبي الطاهر الميمون نرفع المستثنى في موجب الكلام، ومعرفة هذا

(١) علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع" /

من ظواهر النحو لا من خوافيه. ج- الغرابة، يسهل التباعد عنها بالاطلاع على متن اللغة، فإذا تتبع المتكلم مشهور الكتب وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة، عرف أن ما سواه مما يفتقر إلى بحث وتنقير، أو تخريج على وجه بعيد فغريب. د- الأحوال ومقتضياتها، تعلم من دراسة علم المعاني. هـ- التعقيد المعنوي، يمكن التجافي عند بدراسة علم البيان. و- وجوه تحسين الكلام التي تكسوه طلاوة وتكسبه رقة، بعد رعاية المطابقة **لمقتضى الحال** ووضوح الدلالة، تعرف من علم البديع. ز- التنافر، وملاك معرفته الذوق السليم والشعور النفسي. — ١ ظن أن مفرداتها فعلية فجمعها على فعائل، وليس كذلك، بل هي مفعلة بكسر العين، فأصلها معيشة بكسر الياء، فيأؤها ليست كياء صحيفة فلا تنقلب في الجمع همزة.. " (١)

"علم المعاني: هو قواعد يعرف بها كيفية مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** حتى يكون وفق الغرض الذي سيق له، فبه نحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فنعرف السبب الذي يدعو إلى التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والإيجاز حيناً والإطناب آخر، والفصل والوصل، إلى غير ذلك مما سنذكر بعد. فمنه نعرف مثلاً: ١- أن العرب توجز إذ شكرت أو اعتذرت. ٢- أن العرب تطنب إذا مدحت. ٣- أن الجملة الاسمية تأتي لإفادة الثبات بمقتضى المقام. فمتى وضع المتكلم تلك القواعد نصب عينيه لم يزغ عن أساليبهم ونهج تراكيبيهم وجاء كلامه مطابقاً **لمقتضى الحال** التي يورد فيها، فالشكر حال يقتضي الإيجاز وإيراد الكلام على هذه الصورة مطابقة **لمقتضى الحال**. واضعه: أول من بسط قواعده الإمام عبد القاهرة الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ فهو الذي هذب مسائله وأوضح قواعده، وقد وضع فيه الأئمة قبله نتفا كالجاحظ وأبي هلال العسكري، إلا أنهم لم يوفقوا إلى مثل ما وفق إليه ذلكم الحبر الجليل.. " (٢)

"علم البيان: البيان لغة الكشف والإيضاح، يقال: فلان أبين من فلان، أي: أوضح منه كلاماً واصطلاحاً، علم يستطاع بمعرفته إبراز المعنى الواحد في صور مختلفة، وتراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة، مع مطابقة كل منها **لمقتضى الحال**. وتقيد الاختلاف بالوضوح لتخرج الألفاظ المترادفة كليث وأسد وغضنفر، فإنها وإن كانت طرقاً مختلفة لإيراد المعنى الواحد، فاختلافهما إنما هو في اللفظ والعبارة، لا في الوضوح والخفاء. واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي، أي: كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف أحد إيراد معنى واحد، كقولنا: علي جواد، بطرق مختلفة لم يكن بذاك عارفاً بالبيان. إيضاح هذا التعريف، أن الضليع بهذا الفن، إذا حاول التعبير عما يختلج في صدره من المعاني وجد السبيل ممهداً،

(١) علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع" /

(٢) علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع" /



فيختار ما هو أليق بمقصده وأشبه بمطلبه من فنون القول وأساليب الكلام، فإذا حث همة الشجعان على اقتحام غمار الوغى بهرهم بساحر بيانه وعظيم إحسانه، فإن شاء شبههم بأسو خفان، فقال: كأنكم أسود لها في غيل خفان ١ أشبل، وإن شاء استعار، وقال: إني أرى هنا أسودا تتحفز للكر والفر وتثب لاقتناص فرائسها ولها رقم ٢ إلى الأخذ بنواصيها وحز رؤسها، وإن أراد كنى عن مقصده وروى عن مراده فقال: البسوا لعدوكم جلد النمر ٣ واقبلوا له ظهر المجن فإنه قد ورم أنفه عليكم وداسكم تحت أقدامه. ————— ١ مأسدة مشهورة بضراوة أسدها. ٢ شهوة الطعام. ٣ كناية عن إظهار العداوة، ومثله ما بعده.. " (١)

"هناك تناديه القلوب وتتسابق إليه الفرسان قائلة: لبيك لبيك ها نحن أولاء نحمي الذمار، ونجير الجار، ونجدل الأقران، ونصرعهم في الميدان، ونبيع النفوس رخيصة ونشتري بها المجد والسؤدد: بنبي كما كانت أوائلنا تبني ونفعل مثل ما فعلوا وإن دعا النفوس لمكرمة وهز العطف لمحمدة أمكنه أن يقول: كأنكم البحور يعم فيضها القاصي والداني وتطعم بأنعامها الفقير والغني. أو يقول: هذه البحور على سواحلها القصاد تقذف أمواجها ما يفرج كربة البائس ويدفع الضر عن المعدم. أو يقول: إني أرى مجدا مد سراقه، وندى ضربت خيامه. إذ ذاك تسخو كف البخيل ويهتز عطف الكريم وتصبو النفوس لاكتساب المحامد ونيل المجد بالثمن الريح. موضوعه: اللفظ العربي، من حيث التفاوت في وضوح الدلالة بعد رعاية مطابقته **مقتضى الحال**. فائدته: ستعلم مما يلي أن مباحث البيان محصورة في المجاز على أنحائه، أي؛ إنه بمعنى أعم يشمل الكناية، وأن التشبيه إنما ذكر فيه لبناء الاستعارة عليه. والمجاز ثروة كبيرة في اللغة من جهات عدة، منها: ١- الإكثار من الألفاظ وتعدد الوضع تفننا في التعبير كتسمية المطر بالسماء والنبات بالغيث، على ما سيأتي. ٢- التذرع إلى الوضع فيما لم يوضع له لفظ من المحسوسات، كقولهم: ساق الشجرة، وإبط الوادي، وعنق الإبريق، وذوابة الرحل ٣. ١- التذرع إلى الوضع لتمثيل صور المعاني، كقولهم: نبض ٢ البرق، سبح ٣ الفرس. ————— ١ الجلدة المعلقة على آخر الرحل. ٢ لمع خفيفا، أخذوه من نبض العرق. ٣ مد يديه في الجري، كما يفعل السابح.. " (٢)

"المبحث العشرون: في المجاز العقلي أو المجاز الحكمي ١ هذا ضرب آخر من الاتساع والتجوز، غير ما قدمنا لك الكلام عليه، فإن ما مضى كانت تذكر فيه الكلمة ولا يراد معناها، ولكن ما هو ردف للمعنى أو شبيه به، فالتجوز كان يكون في اللفظ نفسه. أما ما هنا فإن الكلمة متروكة على ظاهرها ومعناها

(١) علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع" /

(٢) علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع" /

مقصود في نفسه، وإنما التجوز في حكم يجري عليها، كقولهم: نام ليلي، وقوله تعالى: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾، ففي هذا مجاز لكنه ليس في ذوات الألفاظ، فإن الليل والتجارة مستعملان في حقيقتهما، بل في أن جعلتهما فاعلين لنام وريح. ومن هذا تفهم ما قالوه في تعريف هذا المجاز بأنه إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له في الظاهر من حال المتكلم لملازمة مع قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، وما في معنى الفعل هو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، ومعنى كونه غير ما هو له أنه ليس من حقه أن يسند إليه؛ لأنه ليس يوصف له، ومعنى الملازمة العلاقة. وهذا التعريف يشمل إسناد الفعل المبني للفاعل وما في حكمه كاسم الفاعل إلى غير فاعله كالمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب مما له علاقة بالفاعل، وإسناد الفعل المبني للمفعول وما في حكمه كاسم المفعول إلى غير نائب الفاعل مما له علاقة به، كالفاعل والمصدر ونحوهما، وإيضاح هذه العلاقات مما يلي: ١- إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول نحو: ﴿عيشة راضية﴾ ٢، و﴿ماء دافق﴾. ————— ١ البحث عن هذا المجاز من حيث كيفية الدلالة من البيان ومن حيث تحصل به المطابقة **لمقتضى الحال** من المعاني، والحق أن ذكره في المعاني كما فعل القزويني في الإيضاح كان استطراداً. ٢ أصل الكلام رضي المرء عيشته فأُسند الفعل للمفعول من غير أن يبنى له فصار: رضيت العيشة، ثم أخذ من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل وأُسند إلى ضمير العيشة فال الأمر إلى أن صار المفعول فاعلاً، وهكذا يقال في نظائره.. " (١)

"وصادقا، وتتأمل تأملاً مستبطناً، وتتلقى الأشياء والتجارب، والأحداث تلقياً واعياً، فإذا وصفت ما تجد جاء وصفها قويا واضحا. أما البلاغة فإنها لا تأتي وصفا للمفرد، فلا يقال: كلمة بليغة إذا أريد بالكلمة لفظ مفرد، وإنما يقال: كلمة بليغة إذا أريد بالكلمة القصيدة أو الخطبة، ويصح أن نطلق الكلمة على القصيدة، فنقول: كلمة الحويدرة، أو كلمة زهير. وتقع البلاغة وصفا للكلام والمتكلم، فبلاغة الكلام أن يكون مطابقاً **لمقتضى الحال** مع فصاحته، أي أن يكون التعبير فيه خصائص في الصياغة، وأوضاع في التراكيب، تدل هذه الخصائص وهذه الأوضاع على معان يكون بها الكلام وافياً، ومطابقاً لما يتطلبه الموقف الداعي. فحين يكون المقام داعياً إلى التنويه برجل تتحدث عنه، أي حين تنفعل نفسك بمآثره وأخلاقه تقول: هو الرجل، فتذكره معرفاً بهذه الأداة التي تكسبه في سياق العناية به وصف الرجولة الصادقة والكاملة، وكأنك توهم أن الرجولة بكل أوصافها، تتحقق فيه ويشتهر بها، حينئذ نقول: إن التعريف جاء مطابقاً **لمقتضى الحال** أي مقتضى المقام: لأن المقام يتطلب التنويه، والإشادة لما هتفت دواعي النفس بذلك،

(١) علوم البلاغة "البيان، المعاني، البديع" /

فوقع الكلام وفيه خصوصية تعين على إفادة هذا المعنى، ومثل ذلك أنك تجد الطريق، وقد ملأه الناس سائرين فيه، فيقع في نفسك أن هذا الطريق كأنه هو الذي يسير، فلا تقول: سار الناس في الطريق، وإنما تقول: سار بهم الطريق، والتعبير الثاني أكثر ملاءمة لحالة نفسك التي أحست، أو خيل إليها أن الطريق سير، لا أريد لك أن تكذب في التعبير، وأن تدعي أنك تحس هذا، وإنما أقول لك: إنك حين تحس أن الطريق يمشي، ويتحرك يكون قولك: سار بهم الطريق، مطابقا لما يتطلبه حال النفس الداعي إلى الوصف الصادق، وإذا قلت: سار الناس في الطريق، لا تكون العبارة مستوفية لإحساسك بكثرة السير حتى كأن كل بقعة في الطريقة عليها إنسان يسير، والعبارة إذن ليست مطابقة **لمقتضى الحال**، وعكس هذا إذا كنت." (١)

"ودعاها المقام إلى هذه الصورة، كما دعاها إلى هذه الخصائص، فأخبرت عنها بالإقبال، والإدبار لتصف إحساسها بالناقصة، وأنها صارت إقبالا وإدبارا، وكذلك قالت: "إنما هي إقبال وإدبار"، ولم تقل: فما هي إلا إقبال وإدبار لتومئ إلى أن صيرورتها إقبالا، وإدبارا عندها أمر واضح لا إنكار فيه، وتنكير يوما في قولها: "أودى به الدهر يوما"؛ لأنها أرادت يوما حزينا مليئا بالهم والغم، فهو نوع خاص من أنواع الأيام ينكره حسها. إذن الحال، أعني المعاناة التي عانتها الخنساء، هو الذي ألهمها هذه الخصائص التي صاغت فيها معاناتها لتكون تلك الصياغة وافية مطابقة. والحال، في الأمثلة السابقة، هو الذي دعاك إلى التعريف في الرجل، وأن تقول: هو الرجل بدل هو رجل، وهو الذي دعاك إلى أن تقول: سار بهم الطريق بدل ساروا في الطريق، أما **مقتضى الحال**، فهو الأمر العام الذي يقتضيه الحال كالتعريف، والتنكير أو التقديم أو التجوز في النسبة، أو الحذف أو التشبيه أو غير ذلك من الأحوال المختلفة التي يرد عليها التعبير.... ومطابقة هذا **لمقتضى الحال** هو ما ترد عليه العبارة كالتعريف الوارد في قولك: هو الرجل، والتنكير في قولها: يوما، والتجوز في قولها هي إقبال أي هو واحد من آحاد التعريف جاء عليه الكلام، أو واحد من آحاد التنكير إلى آخره، وهذه فروق دقيقة. قال الخطيب: "**ومقتضى الحال** مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يبين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافه، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذلك خطاب الذكي يبين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام". والكلام الذي تتوفر فيه الخصائص المشيرة إلى ألوان المعاني هو الكلام الجيد

(١) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ص/ ٣٠

المرتبة، وترتفع منزلته وتنخفض تبعاً لهذه الحالة، فكلما كان الكلام بخصائص تراكيبيه أكثر شمولاً، واستيعاباً للفكر والشعور كان أعلى، وواضح." (١)

"علم المعاني: عرفه البلاغيون بقولهم: هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق **مقتضى**

**الحال**. أي هو العلم الذي يبحث أحوال اللفظ مثل التعريف، والتنكير والذكر والحذف، والإظهار والإضمار، وغير ذلك، ويتبين كيف تكون هذه الأحوال واقعة في الكلام موقعاً تطابق دواعي النفس؟ ولم تأت زائدة ثقيلة، ولا متكلفة كريهة، وهذه الأحوال هي التي نسميها الخصائص، أو الكيفيات أو الهيئات. وعلم النحو، قد درس هذه الأحوال، أعني الحذف والذكر وغيرها، ولكن دراسته لها تناولت جهة أخرى، فهو يبين جواز التقديم وامتناعه، ووجوبه، و جواز الحذف وامتناعه ووجوبه، وأنواع التعريف وأحكام التنكير، ولم يتناولها من حيث وقوعها مطلباً بيانياً يقتضيه المقام ويدعو إليه الحال، وقد حصر البلاغيون أبواب هذا العلم في ثمانية: ١- أحوال الإسناد الخبري. ٢- أحوال المسند إليه. ٣- أحوال المسند. ٤- أحوال متعلقات الفعل. ٥- اقص. ٦- الإنشاء. ٧- الفصل والوصل. ٨- الإيجاز والإطناب.. (٢)

"... وقوله: "إن حسن الألفاظ يعلم قبل العلم بتباعد مخارجها"، قول بدهى لكن لا يحتاج به؛ لأن ابن سنان "لم يجعل علة التنافر هي العمل بتباعد المخارج، بل نفس التباعد، وذلك مدرك لكل سامع" (١).... وقوله: "إن حسن المتباعد، وقبح المتقارب قاعدة قد شذ عنها شواذ كثيرة"، لا يهدم ما ذكره ابن سنان؛ لأنه لم يقل إن كل متباعد في المخارج حسن، وكل متقارب قبيح، إنما هذه القاعدة مبنية على الأغلب والأعم، "فالمدعى هو الغلبة، كما هو شأن العلامات لا اللزوم" (٢).... وإذا كانت البلاغة تعنى مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، فما المانع أن يقتضى المقام أحياناً ثقل بعض الألفاظ. إن صح التعبير. وسواء أكان هذا الثقل ناشئاً عن تباعد المخارج، أو قربها، فإنني أرى أن المعول عليه في ذلك هو الذوق وحده، وهذا أمر عسير لا يؤتى لكل أحد، بل يحتاج إلى الدربة والممارسة.... فإذا اقتضى المقام أن تأتى الألفاظ ثقيلة بعض الشيء، وحكم الذوق بهذا الثقل، فالكلمة لا محالة ثقيلة استدعاها الحال واقتضاها المقام، ثم إن لحاسة السمع في الحكم على الكلمة بالثقل أو بعدمه شأن أى شأن. (١) عروس الأفراح للسبكي. ضمن شروح التلخيص ج ١ ص ٨٢، ويرى الأستاذ الدكتور / محمد شادى: "أن ابن سنان يسجل ملاحظة قيمة تذكر له، عندما ذكر "أن لحروف الحلق

(١) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ص/ ٣٢

(٢) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ص/ ٣٤

مزية في القبح ، إذا كان التأليف منها فقط " يعنى أن الألفاظ المكونة من حروف الحلق لا شك في قبحها ، وهذا حكم مطرد لا سبيل إلى نقده ، وقد سجل ابن جنى هذه الملاحظة " (انظر نشأة البلاغة وأصول علم المعاني لأستاذى الدكتور / محمد إبراهيم شادى ص ٢٩١ ، ٢٩٢). (٢) راجع : عروس الأفراح ١/٢٨١ ، ومقاييس البلاغيين في فصاحة الكلمة د/ الشحات أبو ستيت ص ٥٢-٥٥ .. " (١)

"... ويفسر بعض المحدثين إثارة لفظة "ضيى" بأنه " لما كان الغرض تهجين قولهم وتفنيد قسمتهم ، والتشنيع عليها ، اختيرت لها لفظة مناسبة للتهجين ، والتشنيع ، كأنما أشارت خسارة اللفظة إلى خسارة أفهامهم ، وهذا أعجب ما ورد في القرآن الكريم من مطابقة الألفاظ لمقتضى الحال" (١).... وهذا ما أميل إليه من أن الحكم على الكلمة وإن تقاربت حروفها أو جاءت غريبة وحشية يكون من خلال السياق ومقتضى الحال ، وما أضافته للمعنى والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصي في القرآن الكريم ، وقد أورد العلامة ابن الأثير (٢) شيئاً من ذلك . \* ... ومن الشروط التي دار حولها نقاش " أن يكون لتأليف الكلمة في السمع حسن ... ومزية " وقد مثل ابن سنان لهذا الشرط بقول المتنبي (٣): ... إذا سارت الأحداج فوق نباته ... تفاح مسك الغانيات ورنده (٤) ... فإن . تفاح . كلمة في غاية من الحسن . ومثل لضده بقول المتنبي . أيضا . : \_\_\_\_\_ (١) إعراب القرآن الكريم لمحي الدين الدرويش ج ٩ ص ٣٥٦ ، - دار اليمامة وابن كثير . (٢) المثل السائر ج ١ ص ١٧٢ وما بعدها . (٣) أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي ، أشهر شعراء زمانه ، ولد سنة ٣٠٣ هـ بالكوفة ، زعم أبو العلاء أنه أشعر المحدثين ، كان يحفظ كتب الأصمعي وتوفى سنة ٣٥٤ . ( خزنة الأدب للبغدادى ١/٣٨٢ ، تاريخ الأدب العربى . كارل بروكلمان ١/٨١ ، تاريخ آداب اللغة العربية جورجى زيدان ٢/٢٤٨ ، وفيات الأعيان ١/١٢٠ ، الكشكول ١/٢٧٠ ) (٤) الأحداج : جمع حدج وهو مركب النساء ، والرند : نبت طيب الرائحة والبيت من قصيدة يمدح فيها كافورا ، مطلعها : ... أود من الأيام مالا توده ... ( ... وأشكو إليها بيننا وهى جنده .... ديوانه ص ٤٥٣ ، والبيت مروي بـ ( سرت ) بدلا من ( سارت ) .. " (٢)

" بيانه : أنك تنظر في وجوه كل باب وفروقه ، فتتأمل في الفرق بين ما إذا كان خبرا لمبتدأ اسما مشتقا أو صريحا ، أو فعلا ماضيا أو مستقبلا ..... وأن تعرف مواضع الفصل والوصل ، والتعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، الحذف ، والتكرار ، والإضمار والإظهار ، فتضع كل شيء في مكانه اللائق

(١) المسائل البلاغية بين ميثم البحراني وابن سنان الخفاجي ص/٢٤

(٢) المسائل البلاغية بين ميثم البحراني وابن سنان الخفاجي ص/٢٦

به ... (١) ... ومعنى هذا : أن الجملة تختلف فى معناها عند اختلاف تركيب ألفاظها ، ومن ثم لكى يتحقق النظم لابد من مراعاة التناسب بين تركيب هذه الألفاظ ، وموافقتها لمقتضى الحال .... فالمقام قد يقتضى التعريف ، وقد يقتضى التنكير ، وقد يقتضى الفصل وقد يقتضى الوصل ..... فالنظم عند الشيخ ميثم "إنما يحصل فى كلمات تضم بعضها إلى بعض ، وذلك النظم يعتبر فيه أحوال المفردات ، وأحوال انضمام بعضها إلى بعض" (٢) ... وقد يريد من النظم الطريقة فى التأليف ، وذلك من خلال تعليقه على قول الإمام على : " ... وأهبطه إلى دار البلية ، وتناسل الذرية " (٣) .... يقول الشيخ ميثم معلقا على قول الإمام على السابق : "وقد ورد القرآن الكريم بهذا النظم فى سورة البقرة (٤) وهو قوله : ﴿ فَأَزَلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا ﴾ " (٥) . (١) أصول البلاغة للشيخ ميثم ص ٧٩ - ٨٠ . (٢) مقدمة شرح نهج البلاغة للشيخ ميثم ص ١٣٢ . (٣) شرح نهج البلاغة للشيخ ميثم ج ١ ص ١٧٠ ، والنص من خطبة الإمام على الأولى التى يتحدث فيها عن "ابتداء خلق السماوات والأرض" ويذكر فيها "خلق آدم وكيفية ذلك" . (٤) آية ٣٦ ، وتمامها : ﴿ ... بعضكم لبعض عدو ولكم فى الأرض مستقر ومتاع إلى حين ﴾ . (٥) شرح نهج البلاغة للشيخ ميثم ج ١ ص ١٩٦ .. (١) " ... يقول الشيخ ميثم معلقا على ذلك : " أى مثل مخض السقاء ، ومثل عصفها ، فحذف المضاف الذى هو صفة المصدر ، وأقام المضاف إليه مقامه ، فلذلك نصبه نصب المصادر " (١) .... وهذا هو الإيجاز بحذف كلمة عند المتأخرين ، ونظير ذلك عندهم قوله تعالى : "واسأل القرية" وإن كان الشيخ ميثم لم ينص على ذلك إلا أن كلامه يفيد هذا .... ومن الإيجاز بالحذف تعليقه على كلام . العلامة . الرضى (٢) : " أما بعد (٣) يقول الشيخ ميثم : ... " قوله : أما بعد حمدا لله ، هو الجزء الثانى من الكلام وتقدير الكلام مع الجزء الأول : أما قبل الشروع فى المطلوب فالحمد لله ، وأما بعد حمد الله ف ... وإنما حذف الجزء الأول اختصارا للكلام ، وإيجازا له ثم استمر ذلك الحذف ، وحسن استعماله فى الكلمات الخطابية ، وغيرها ، حتى صار إظهار المحذوف هاهنا مستهجنا بقدر ما يستحسن الحذف " (٤) .... ويفهم من هذا عدم إمكان ظهور المحذوف ، وقد جعل البلاغيون المتأخرون هذا شرطا من شروط الحذف .... يقول أستاذى الدكتور شادى : " ومن شروط الحذف ألا يمكن ذكر المحذوف فلو أظهرناه فى الجملة افتراضا لصارت إلى كلام مرذول ثقيل ، يعنى هذا أن تكون البلاغة مع الحذف لا مع الذكر " (٥) .... ويقول . العلامة . عبد القاهر قبل ذلك : " ما من اسم حذف فى الحالة التى ينبغى أن يحذف فيها إلا

(١) المسائل البلاغية بين ميثم البحرانى وابن سنان الخفاجى ص/٦٠

وحذفه أحسن من ذكره "(٦).... وقول . العلامة . عبد القاهر " إلا في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها " المقصود بذلك السياق **ومقتضى الحال** . (١) السابق ١٤٠/١ . (٢) هو العلامة الشريف الرضى صاحب شرح نهج البلاغة أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الشيعي توفي سنة ٤٠٤ هـ . راجع [ الكشكول ص ٢٧٤ ] . (٣) شرح نهج البلاغة للشيخ ميثم ٩١/٥ . (٤) السابق نفس الصفحة . (٥) فصول من علم المعاني ص ١٢٤ . (٦) دلائل الإعجاز ص ١١٧ ، والإتقان ٥٨/٢ .. " (١)

"فالملكة قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة ١، وهو مختص بذوات الأنفس، راسخ في موضوعه. وقيل: "ملكة" ولم يقل: "صفة"؛ ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة؛ حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحاً إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه، وقيل: "يقتدر بها" ولم يقل: يعبر بها؛ ليشمل حالتي النطق وعدمه، وقيل: "بلفظ فصيح" ليعم المفرد والمركب. بلاغة الكلام: وأما بلاغة الكلام فهي: مطابقته **لمقتضى الحال ٢** مع فصاحته ٣. **ومقتضى الحال** مختلف؛ فإن مقامات ٤ الكلام متفاوتة؛ فمقام التنكير يبين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يبين مقام التقيد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، — ١ — خرج بهذا القيد مقولة الكم؛ كالعدد، وكذلك مقولة بالإضافة، كالأبوة، وهذا تعريف فلسفي للكيفية، وهي صفة وجودية إن اختصت بالنفوس الناطقة فهي نفسانية، فإن رسخت بتوالي أمثالها فهي ملكة، وهذا التعريف أليق بعلوم البلاغة. ٢- الحال: هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما، **ومقتضى الحال**: هو تلك الخصوصية، ومطابقة الكلام له: بمعنى اشتماله عليه، فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلاً، فإنكاره حال يدعو المتكلم إلى أن يخبره بقيامه مؤكداً: "إن زيدا قائم"، وتأكيد الخبر هو **"مقتضى الحال"** ٣- فصاحته تكون بخلوه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد، على ما سبق في بيان فصاحة الكلام، وهذا قيد يخرج به كل كلام غير فصيح، فلا يكون بليغاً وإن كان مطابقاً **لمقتضى الحال**. ويجب عندي أن يزداد فيها قيد آخر، أي: مع فصاحته وأصالته؛ لأن المعنى إذا لم يكن أصيلاً لم يكن بليغاً، على نحو ما يأتي في السرقات الشعرية آخر الكتاب، وبهذا يكون الكلام فيها عندي من ع

(١) المسائل البلاغية بين ميثم البحراني وابن سنان الخفاجي ص/ ١١٣



المعاني ٤- المقامات: جمع مقام، وهو اسم مكان من "قام"، والمراد به الحال السابق؛ وذلك أن البلغاء كانوا يلقون خطبهم وأشعارهم وهم قيام، فأطلق المقام على الحال الداعي إليها؛ لأنه سبب فيه.. (١)

"ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافه، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام ١، إلى غير ذلك، كما سيأتي تفصيل الجميع. وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول ٢: بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه: بعدم مطابقته له، **فمقتضى الحال** هو الاعتبار المناسب ٣. وهذا -أعني تطبيق الكلام على **مقتضى الحال**- هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم ٤؛ حيث يقول: "النظم تأخي ٥ معاني النحو ٦ فيما بين الكلم على ١ هذا كالفعل الذي يقترب بالشرط، فله مع "إن" مقام ليس له مع "إذا" وهكذا... ومن ذلك ما روي أن رجلاً أنشد ابن هرمة قوله "من الكامل": بالله ربك إن دخلت فقل لها هذا ابن هرمة قائماً بالباقيقال له: "ما هكذا قلت، أكنت أتصدق؟! قال: فقاعدا. قال: أكنت أبول؟! قال: فماذا؟ قال: واقفا، ليتك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى". ولعل ابن هرمة يعني من ذلك أن القيام يقتضي الدوام والثبوت بخلاف الوقوف، تقول: وقف الحاج بعرفة، ولا تقول: قام. وتحقيق هذا أن الألفاظ المركبة فيها جمال وقبح كالألفاظ المفردة؛ حتى إنه قد يحدث أن يتألف الكلام من ألفاظ جميلة في ذاتها، قبيحة في تركيبها؛ لفقدها ما يسمى جمال الانسجام، وهذا هو ما يعنون بقولهم: "ولكل كلمة مع صاحبها مقام" ٢٠. عطف القبول على الحسن؛ ليدل على أن المراد الحسن الذاتي الداخل في البلاغة، لا الحسن العرضي الحاصل بالمحسنات البديعية ٣. أي: الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة، أو بحسب ما عرفه من أساليب البلغاء ٤. دلائل الإعجاز ص ٥٥٥. تأخيت الشيء: تحريته وتبعته ٦. يريد بمعاني النحو الخصوصيات التي هي **مقتضى الحال** من التقديم والتأخير وغيرهما، والأغراض في قوله: "على حسب الأغراض" هي الأحوال الداعية إليها، أو المعاني الثانوية التي يقصد من الخصوصيات إفادتها، وقيل: إن عبد القاهر لا يقف في هذا بالنحو عند وظيفته التي قصر أخيراً عليها، وهي الحكم بالصحة والخطأ في المعاني الأصلية، بل يجعل له حكماً أيضاً في المعاني الثانوية، ولهذا عرفه ابن جني بأنه "انتحاء كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ ليلتحق من ليس من أهل العربية بأهلها من الفصاحة" ٢٠ (٢)

(١) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ٢٣/١

(٢) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ٢٤/١

"وللبلاغة طرفان: أعلى، إليه تنتهي، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه ١. وأسفل، منه تبتدىء ٢، وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه التحقق عند البلغاء بأصوات الحيوانات؛ وإن كان صحيح الإعراب. وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة. "المحسنات البديعية": وإذا قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها؛ فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة ٣ غير راجعة إلى مطابقة **مقتضى الحال** ولا إلى الفصاحة، تورث الكلام حسنا وقبولا ٤. بلاغة المتكلم: وأما بلاغة المتكلم فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. حصر علوم البلاغة: وقد علم بما ذكرنا أمران: أحدهما: أن كل بليغ - كلاما كان أو متكلمًا - فصيح، وليس كل فصيح - حد الإعجاز: منتهاه؛ لأن الحد في اللغة: منتهى الشيء، وما يقرب من الإعجاز هو ما دونه من مراتب الإعجاز؛ لأن الحق أن القرآن متفاوت الإعجاز، وليس كل آياته في درجة واحدة من البلاغة، وبهذا يكون قوله: "وما يقرب منه" معطوفا على "حد الإعجاز"، وقيل: إنه معطوف على قوله: "وهو"، على معنى أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى وما يقرب منه كما قال السكاكي، ولكن حمل ما هنا عليه لا يخلو من تكلف ٢. من العلماء - كالفخر الرازي - من يرى أن هذا ليس من البلاغة، فيلحق بأصوات الحيوانات أيضا، والحق أنه منها؛ لأنه لا بد من اشتماله على خصوصية ما، فيدخل في تعريف البلاغة ٣. هي المحسنات البديعية الآتية في علم البديع ٤. المراد بالقبول هنا ما يرادف الحسن، لا القبول بمعنى الصحة؛ لعدم توقف صحة الكلام عليها.. (١)

"بليغا ١. الثاني: أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ٢، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره ٣. والثاني - أعني التمييز - منه ما يتبين في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو، أو يدرك بالحسن، وهو ما عدا التعقيد المعنوي ٤. وما يحترز به عن الأول - أعني الخطأ في تأدية المعنى المراد - هو علم المعاني. وما يحترز به عن الثاني - أعني التعقيد المعنوي - هو علم البيان. وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** وفصاحته هو علم البديع ٥. - مما هو فصيح، وليس ببليغ قول نصيب "من الوافر": فإن تصلي أهلك وإن تعودى لهجر بعد وملك لا أبالألأنه نسيب رديء، ومنه أيضا قول جميل "من الطويل": فلو تركت عقلي معي ما طلبتها ولكن طلابها لما فات من عقلي رغم أنه يهواها لذهاب عقله، وأنه لو كان عاقلا ما طلبها، وأين هذا من قول بعضهم: وما سرني أني خلي من الهوى ولو أن لي من بين شرق إلى غريفان كان هذا الحب ذنبي إليكم فلا غفر الرحمن ذلك من ذنب ٢ هو المعنى الثانوي، والاحتراز عن الخطأ فيه بمراعاة **مقتضى الحال** ٣. لأن الفصاحة شرط في

(١) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ٢٧/١

البلاغة كما سبق، وتمييز ذلك يكون بمعرفة الأمور المخلة بالفصاحة من: التنافر، والغربة، ومخالفة القياس، وضعف التأليف، وغير هذا مما سبق. ٤. ما عدا التعقيد المعنوي: هو الغربة، ومخالفة القياس، وضعف التأليف، والتعقيد اللفظي، والتنافر، والأول يعرف بعلم متن اللغة، والثاني بالتصريف وغيره؛ لأنه لا يختص به، والثالث والرابع بالنحو، والخامس يدرك بالحس والذوق، وبهذا تتوقف علوم البلاغة على هذه العلوم، وعلى تربية الحس والذوق بمطالعة كلام العرب. ٥. بهذا تنحصر علوم البلاغة في العلوم الثلاثة، وإنما لم تجعل علوم اللغة والتصريف والنحو من علوم البلاغة مع توقف الفصاحة عليها أيضاً؛ لأنها تقصد لأغراض غير الفصاحة، ومعرفة بعض نواحي الفصاحة منها تأتي بطريق العرض.. (١)

"الفن الأول: علم المعاني تعريف علم المعاني: هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ١. وقيل: "يعرف" دون "يعلم" رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات، والمعرفة بالجزئيات، كما قال صاحب "القانون" ٢ في تعريف الطب: ————— ١ المراد بأحوال اللفظ ما يشمل أحوال الجملة وأجزائها؛ فأحوال الجملة: كالفصل، والوصل، والإيجاز، والإطناب، والمساواة. وأحوال أجزائها: كأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، وهذه الأحوال هي التي يقتضيها الحال في اللفظ، فهي بعينها **مقتضى الحال**، وبهذا يكون في التعريف تهافت ظاهر، ويمكن أن يجاب عنه بأنه نظر إليها أولاً من حيث ذاتها، لا من حيث إنها مقتضى حال، وإنما قيد أحوال اللفظ بما يطابق بها **مقتضى الحال** لتخرج الأحوال التي ليست بهذه الصفة؛ كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وغير ذلك مما لا بد منه في تأدية المعنى الأصلي، وكذلك المحسنات البديعية؛ لأنها تكون بعد رعاية المطابقة، ويخرج أيضاً علم البيان؛ لأنه لا يبحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الجهة، وقد تبحث أبوابه من هذه الجهة؛ فيكون ذلك من علم المعاني؛ كما قال الأخطل في مدح عبد الملك بن مروان "من الطويل": وقد جعل الله الخلافة منهم لأبلج لا عاري الخوان ولا جديفكنى بهذا عن كرمه، ولا يليق في مدح الملوك، وإنما تمدح الملوك بمثل قول الشاعر "من الطويل": له هم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر هذا، وبعض الأحوال التي يبحث عنها في علم المعاني قد يبحث عنها في علم النحو؛ كالذكر والحذف، ولكن علم النحو يبحث عنها من جهة صحتها وفسادها، أما علم المعاني فيبحث عنها لبيان الأحوال التي يرجع بعضها على بعض، فلا تظهر المزية فيها إلا إذا احتمل الكلام وجهها غير الوجه الذي

(١) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ٢٨/١

جاء عليه، في دون الحال مرجحاً له. ٢. "القانون" كتاب في الطب للحسين بن عبد الله، المعروف بابن سينا.. (١)

"الطب: علم يعرف به أحوال بدن الإنسان". وكما قال الشيخ أبو عمرو ١ رحمه الله: "التصريف: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم". وقال السكاكي ٢: "علم المعاني هو تتبع خواص ٣ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ٤؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره". وفيه نظر؛ إذ التبع ليس بعلم ولا صادق عليه؛ فلا يصح تعريف شيء من العلوم به. ثم قال: "وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء". ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة، وقد عرفها في كتابه ٥ بقوله: "البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ٦ وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها" ٧. فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء - وهو الظاهر - فقد جاء الدور ٨، وإن أراد غيرها فلم يبينه، على أن قوله: "وغيره" مبهم لم يبين مراده به ٩. — ١ هو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب، صاحب "الكافية" في النحو، و"الشافية" في التصريف. ٢ المفتاح ص ٨٦، المطبعة الأدبية. ٣ المراد بها أحوال اللفظ في تعريف الخطيب. ٤ غير الاستحسان هو الاستهجان، ويريد بذلك: أن تراكيب الكلام لها خواص مستحسنة وخواص مستهجنة، وكل منهما يبحث في علم المعاني. ٥ المفتاح ص ٦٠٢٠٨. هذا يكون بإيرادها مطابقة **لمقتضى الحال** ٧. بأن تكون خالية من التعقيد المعنوي، وبهذا يرجع عنده علم البيان إلى البلاغة لا إلى الفصاحة كما ذكر الخطيب في المقدمة، وإنما لم يقيد تعريف البلاغة بفصاحة الكلام ليحترز به عن غير التعقيد أيضاً كما سبق في تعريفها؛ لأنه يرى أنها غير لازمة لها، وسيأتي زيادة بيان لهذا في آخر علم البيان. ٨ لأن معرفة البلاغة على هذا تتوقف على معرفة البلغاء، مع أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة. ٩. يجاب عنه بأنه سبق بيان مراده به؛ فلا شيء عليه فيه. ومع هذا، أرى أن تعريف السكاكي ركيزاً العبارة، وأنه كان الأجدر بالخطيب إهماله.. (٢)

"تمرينات على أقسام القصر: تمرين ١: ١ - هل القصر في البيت الآتي حقيقي أم إضافي: قد علمت سلمى وجارتها ما قطر الفارس إلا أنا؟ ٢ - بأي اعتبار ينقسم القصر إلى حقيقي وغير حقيقي؟ وما فائدة هذا التقسيم بلاغة؟ ولماذا أهمله السكاكي؟ تمرين ٢: ١ - من أي القصرين - قصر الموصوف على الصفة،

(١) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ١/ ٣٢

(٢) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ١/ ٣٣

أو العكس - قول الشاعر: وما المرء إلا هالك وابن هالك وذو نسب في الهالكين عريق؟ ٢- بأي اعتبار ينقسم القصر إلى قصر صفة على موصوف، وبالعكس؟ وما فائدة ذلك بلاغة؟ تمرين ١: ٣- هل القصر في البيت الآتي قصر أفراد أم قصر تعيين: فإن كان في لبس الفتى شرف فما السيف إلا غمده والحمائل؟ ٢- بأي اعتبار ينقسم القصر إلى: قصر أفراد وقصر قلب وقصر تعيين؟ وما فائدة ذلك بلاغة؟ وما هو الحال **ومقتضى الحال** في الأقسام الثلاثة؟ تمرين ١: ٤- هل من القصر الحقيقي أو الادعائي قول الشاعر: وما البأس إلا حمل نفس على السرى وما العجز إلا نومة وتشمس؟ ٢- هل يأتي القصر الادعائي في القصر الإضافي؟ وأيهما أبلغ: الحقيقي أم الادعائي؟. (١)

"والإطناب: هو أدائه بأكثر من عباراته؛ سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل" ١ ثم قال ٢: "الاختصار لكونه من الأمور النسبية يرجع في بيان دعواه ٣ إلى ما سبق تارة، وإلى كون المقام خليفاً بأبسط مما ذكر أخرى" ٤. وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضي ألا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي ٥، ثم البناء على متعارف الأوساط والبسط الذي يكون المقصود جديراً به رد إلى جهالة ٦، فكيف يصلح للتعريف؟! — ١ لم يذكر تعريف المساواة؛ لأنها على ذلك تكون عبارة عن متعارف الأوساط، وهو يرى أنه لا فضيلة له؛ لأنه لا يحمد ولا يذم، فما يحصل من البليغ مساوياً له لا يكون بليغاً مثله؛ لعدم اشتماله على نكتة يعتد بها، وقيل: إن المساواة من البليغ تعد بليغة إذا اقتضاها المقام بأن يكون من يخاطبه من الأوساط، والحق أنه لا يعتد بمثل ذلك كما سيأتي ٢٠. المفتاح ص ٣٠١٥٦ أي: مسماه، مأخوذ من "دعاه بكذا" بمعنى: سماه به. ٤ هذا عندما يكون أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر؛ كقوله تعالى: ﴿رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً﴾ [مريم: ٤] هو إيجاز بالقياس إلى ما يقتضيه ظاهر مقام انقراض الشيب من بسط الكلام فيه غاية البسط، وليس بإيجاز بالقياس إلى متعارف الأوساط في ذلك؛ وهو قولهم: "يا رب شخت" بل هو إطناب بالقياس إليه، وإنما اعتبر في ذلك أن يكون أقل مما يقتضيه المقام في الظاهر؛ لأنه إذا كان أقل مما يقتضيه تحقيقاً لم يكن بليغاً. ٥ يعني أن كونه كذلك لا يقتضي تعسر تحقيق معناه، وأجيب عنه بأنه لا يريد بذلك تعسر بيان معنى الإيجاز والإطناب؛ لأنه بينه بما سبق، وإنما يريد تعسر تعيين أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب، وبهذا وجب الرجوع في بيان معناه إلى القياس على متعارف الأوساط. ٦ أجيب عنه بأنه يراد من متعارف الأوساط الكلام الذي تكون فيه الألفاظ على قدر المعاني الأصلية، مع صحة الإعراب، وعدم مراعاة **مقتضى الحال**، ومع

(١) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ١/٦٩

هذا لا يكون البناء عليه رداً إلى جهالة، أما المعنى الثاني للإيجاز -وهو المبني على البسط المذكور- فالظاهر أنه معنى مجازي له، وليس معنى حقيقياً يراد به ضبط الإيجاز وتمييزه.. (١)

"بسم الله الرحمن الرحيم الفن الثاني: علم البيان تعريف علم البيان: وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة — ١ قیده السعد بأن يكون مدلولاً عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال، وإنما قيده بهذا لأن اعتبار علم البيان إنما يكون بعد اعتبار علم المعاني؛ فلا بد من مراعاة علم المعاني في علم البيان؛ فإن أنكر شخص كرم زيد مثلاً قلت له بطريق الكناية: "إن زيدا كثير الرماد"، فإذا لم تأت بالتأكيد لم يعتد بهذه الكناية. وقيل: المراد جنس المعنى من غير تقييد بشيء؛ لأن وظيفة علم البيان غير وظيفة علم المعاني؛ فوظيفة الأول ترجع إلى البلاغة، ووظيفة الثاني إلى الفصاحة، وقد سبق في المقدمة أنه لا بد من اعتبار الفصاحة في البلاغة، فإذا نظر إلى هذا كان الأمر في العلمين بعكس ما ذكره السعد فيهما، والحق أن علم البيان لا ينظر في قول امرئ القيس مثلاً: ألم تسأل الربع القديم بعسعسا كأني أنادي إذ أكلم أخرسا من جهة مطابقته لمقتضى الحال أو عدمها، وإنما ينظر إليه من جهة فساد التشبيه؛ لأنه لا يقال: "كلمت حجراً فلم يجب فكأنه كان حجراً"؛ وإنما الجيد في ذلك قول كثير: فقلت لها: يا عز كل مصيبة إذا وطنت يوماً لها النفس ذلتكأني أنادي صخرة حين أعرضت من الصم لو تمشي بها العصم زلتوهذا لا يمنع مراعاة الأحوال والظروف في أبواب علم البيان، كما أتى القدماء بتشبيهات رغب المحدثون عنها استبشاعاً لها؛ كقول امرئ القيس: وتعطو برخص غير شش كأنه أساريع ظبي أو مساويك إسحلفشبه البنان بالأسروعة، وهي دودة تكون في الرمل، وقال ابن المعتز: أشرن على خوف بأغصان فضة مقومة أثمارهن عقيقوهذا أحب من تشبيه امرئ القيس، وإن كان أشد إصابة، ولكن يجب أن نقبل من هذا ما لا يمجح الذوق؛ مثل قولهم: أعط القوس باريها؛ كما يقال في الإنجليزية الآن لمن يبالغ في كلامه: "ينزع في القوس الطويلة"، وفي الفرنسية لمن يتوسل إلى غايته بكل وسيلة: "ييري سهاماً من كل خشب" (٢).

"التشبيه البعيد وهو التشبيه البليغ: والبليغ من التشبيه ما كان من هذا النوع -أعني البعيد- لغرابته؛ ولأن الشيء إذا نيل بعد الطلب له والاشتياق إليه كان نيله أحلى، وموقعه من النفس ألطف وبالمسرة أولى؛ ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ، كما قال: وهن ينبذن من قول يصبن به مواقع

(١) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ١/١٦٦

(٢) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ١/٢١٢

الماء من ذي الغلة الصادي<sup>٢</sup> لا يقال: عدم الظهور ضرب من التعقيد، والتعقيد مذموم؛ لأننا نقول: التعقيد - كما سبق - له سببان: سوء ترتيب الألفاظ، واختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو المراد باللفظ. والمراد بعدم الظهور في التشبيه ما كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض، كما يشعر بذلك قولنا<sup>٣</sup>: "في بادئ الرأي"؛ فإن المعاني الشريفة لا بد فيها - في غالب الأمر - من بناء ثان على أول، ورد تال إلى سابق، كما في قول البحري: "دان على أيدي العفاة..." البيت<sup>٤</sup>. ١ يريد بهذا أن البليغ من التشبيه هو هذا النوع، وهذه التسمية مأخوذة من البلاغة بمعنى اللطف والحسن، لا من البلاغة بمعنى المطابقة **لمقتضى الحال**؛ لأن التشبيه لا يتفاوت هذا التفاوت من هذه الناحية، وهذه طريقة بعض علماء البيان في التشبيه البليغ، والمشهور أنه هو التشبيه المحذوف الأداة. <sup>٢</sup> هو لعمير بن شبيب القطامي، وقوله: "ينبذن" بمعنى يرمين ويطحرن، و"من" تبعية، والغلة: الحرق، والصادي: الشديد العطش، ومواقع: مفعول يصبن. <sup>٣</sup> أي: في تعريف البعيد الغريب فيما سبق. <sup>٤</sup> انظر ص ٩٠. (١)

"الفن الثالث: علم البديع تعريف علم البديع: وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام<sup>١</sup>، بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** ووضوح الدلالة<sup>٢</sup>. تقسيم المحسنات إلى معنوية ولفظية: وهذه الوجوه ضربان: ضرب يرجع إلى المعنى<sup>٣</sup>، وضرب يرجع إلى اللفظ<sup>٤</sup>. ١ يعني بمعرفة وجوه تحسين الكلام تصور معانيها والعلم بأعدادها وتفصيلها ومنشأ الحسن فيها، وهذه الوجوه هي المحسنات المعنوية واللفظية الآتية، وإنما سميت محسنات لأنها ليست من مقومات البلاغة ولا الفصاحة؛ فالحسن الذي تحدثه في الكلام عرضي لا ذاتي. <sup>٢</sup> قيل: إن كل واحد من تطبيق الكلام على **مقتضى الحال**، ووضوح الدلالة، ووجوه التحسين، قد يوجد دون الآخر؛ فلا يكون الأول واجبا في الثاني، ولا كل من الأول والثاني واجبا في الثالث، والحق أنهما يجبان فيه؛ لأنه لا قيمة له إلا معهما؛ ولهذا لا تستحسن هذه الوجوه إذا تكلفت؛ كالمطابقة في قول الأخيطل: قلت المقام وناعب قال النوى فعصيت قولي والمطاع غرابلأن هذا من غث الكلام وبارده. ولكن هذا لا يقتضي التقييد بذلك في تعريف علم البديع؛ لأنه يبحث عن وجوه الحس بقطع النظر عن اشتراط ذلك فيها، كما يبحث علم المعاني عن المطابقة بقطع النظر عن غيرها، ويبحث علم البيان في وضوح الدلالة بقطع النظر عن غيره؛ فالأولى أن يجعل ذلك شرطا لا ركنا في التعريف، وأن يقتصر في التعريف على أنه علم يعرف به وجوه تحسين الكلام من جهة لفظه ومعناه. هذا، ومن القدماء من

(١) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ٢٧٧/١



ذهب إلى أن علم البديع هو ما تحصل به المطابقة مع الفصاحة؛ فالحسن عنده سواء كان عرضيا أم ذاتيا، لفظيا أم معنويا من مقومات البلاغة، وليس هناك شيء يقتضيه الحال وشيء لا يقتضيه الحال، فيكون علم البديع شاملا للعلوم الثلاثة. وهذا قول ضعيف؛ لأن المحسنات البديعية تحسن في الكلام ولو لم يكن هناك حال يقتضيها، ولا تجب فيه كما يجب التأكيد ونحوه مما يرجع إلى النظم؛ لأنه من مقومات البلاغة، وكما يجب وضوح الدلالة؛ لأنه من مقومات الفصاحة؛ ولهذا يجب الفصل بين العلوم الثلاثة. وقد يكون لبعض وجوه التحسين نكتة كما سيأتي، ولكنها لا تقتضي وجوبه في البلاغة، وإنما تكون شرطا؛ لكونها محسنا بديعيا، وبهذا يعلم خطأ ما شاع من أن المحسن البديعي إذا كان له نكتة يكون من علم المعاني ٣. أي: أولا وبالذات، وإن كان بعض أنواعه قد يفيد تحسين اللفظ أيضا، كما في المشكلة؛ لما فيها من إيهام المجانسة اللفظية. ٤. أي: أولا وبالذات، وإن كان بعض أنواعه قد يفيد تحسين المعنى أيضا. وقد ذهب عبد القاهر إلى أن الحسن لا يمكن أن يكون في اللفظ في ذاته من غير نظر إلى المعنى، حتى ما يتوهم في بدء الفكرة أن الحسن لا يتعدى فيه اللفظ والجرس كالتجنيس؛ لأنك لا تستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقد موقعا حميدا، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيدا؛ ولهذا استقبح في قول أبي تمام: ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت فيه الظنون أمذهب أم مذهبواستحسن في قول أبي الفتح البستي: ناظره فيما جنت ناظره أو دعاني أمت بما أودعاني لأنه في الأول لم يزدك على أن أسمعك حروفا مكررة تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولة منكورة، وفي الثاني أعاد عليك اللفظة كأنه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاها، ويوهمك كأنه لم يزدك، وقد أحسن الزيادة ووفاه. وإنما قدم المعنوي على اللفظي؛ لأنه أتم منه حسنا، وقد رأى بعض مؤلفي عصرنا إلحاقه بعلم المعاني، والحق أنه لا فرق بينه وبين اللفظي؛ لأنهما سواء في أن الحسن فيهما عرضي لا ذاتي، وفي أنهما يحسنان في الكلام ولا يجبان.."

(١)

"الفصل الثاني: مواضع التأنق في الكلامينبغي للمتكلم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه؛ حتى تكون أعذب لفظا، وأحسن سبكا، وأصح معنى ١. حسن الابتداء: الأول: الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان كما ذكرنا أقبل السامع على الكلام، فوعى جميعه، وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه، وإن كان في غاية الحسن. فمن الابتداءات المختارة قول امرئ القيس: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٢ وقول النابغة: كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب ٣ وقول أبي الطيب: ————— ١ عذوبة اللفظ

(١) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ١/٣٩٤

بسلامته من التنافر ونحوه، وحسن سبكه بسلامته من التعقيد، وزيادة صحة المعنى بمطابقته **لمقتضى**

**الحال. ٢** هو من قوله في مطلع معلقته: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحوملو السقط: منقطع الرمل حيث يدق، واللوى: الرمل المعوج الملتوي، والدخول وحومل: موضعان، وقد روى الأصمعي العطف بينهما بالواو؛ لأن "بين" لا يقع إلا على اثنين فصاعداً، وعلى رواية الفاء يقدر: "أي: ما بين أماكن الدخول فحومل". وإنما حسن هذا المطلع؛ لأنه وقف فيه واستوقف، وبكى واستبكى، وذكر الحبيب والمنزل، بلفظ مسبوك لا تعقيد فيه ولا تنافر. ٣ هو لزياد بن عمرو المعروف بالنابعة الذبياني. وقوله: "كليني" أمر من وكل إليه كذا بمعنى سلمه إياه، والناصب: المتعب، وقد فضل هذا المطلع على السابق وإن كان أقل منه معاني؛ بأن شرطيه متناسبان وألفاظه متلائمة.. (١)

"الكلامي، ولهذا كان بعض علماء المعتزلة "معلمي" بلاغة، كما كان سفسطائي يونان، وعلى هذا النحو يجب أن نفهم دور بشر بن المعتز وغاية صحيفته، بل أن نفهم دور المتكلمين "لأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء وبلغ من كثير من البلغاء" (١) وقد شهد الجاحظ لثمامة بن أشرس المعتزلي بقوله: "وما علمت أنه كان في زمانه قروي ولا بلدي كان بلغ من حسن الإفهام مع قلة عدد الحروف، ولا من سهولة المخرج مع السلامة من التكلف ما قد بلغه. وكان لفظه في وزن إشارته، ومعناه في طبقة لفظه، ولم يكن لفظه إلى سمعك بأسرع من معناه إلى قلبك" (٢). وقد قررت صحيفة بشر أشياء ستصبح مشتركة بين نقد الخطابة ونقد الخطابة ونقد الشعر، منها اعتبار اللحظات التي يسمح فيها القول والابتعاد عن الكد والاستكراه، والملاءمة بين اللفظ والمعنى، فالمعنى الكريم يحتاج لفظاً كريماً؛ وليس ذلك بأن يكون المعنى من معاني الخالصة وغنما "مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة"، والبلغ التام من استطاع أن يفهم العامة معاني الخاصة. ثم لا بد من الملاءمة بين المعنى والمستمعين، فلكل طبقة كلام ولكل حالة مقام (٣). وغدا التناسب بين المعاني والمستمعين هو مدار القول في البلاغة الخطابية، ومنه استمد تعريف البلاغة وإنها مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**. وهذا المبدأ نفسه هو مدار الصحيفة الهندية: "لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوق؟ ومدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم" (٤) وكذلك ألحت الصحيفة الهندية

(١) بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ٢٦/٢

على\_\_\_\_\_ (١) البيان ١ : ١٣٩. (٢) البيان ١ : ١١١. (٣) انظر صحيفة بشر في البيان ١ :  
١٣٥ - ١٣٩. (٤) البيان ١ : ٩٢ - ٩٣. (١)

"الفصل التام بين الشعر والنثر هذه التفرقة الصارمة " بالاستعارة والأوصاف والجريان على أساليب العرب " جعلت ابن خلدون - على عكس ما كانت الحال عليه لدى أمثال ابن طباطبا وابن الأثير - يضع حدا فاصلا بين الشعر والنثر، مبينا بذلك الاتجاه الذي جرى عليه الكتاب المتأخرون " وقد استعمل المتأخرون أساليب الشعر وموازينه في المنشور، من كثرة الأسجاع والتزام التقفيه وتقديم النسيب بين يدي الأغراض، وصار هذا المنشور إذا تأملته من باب الشعر وفنه ولم يفترقا إلا في الوزن " (١) . ويعتقد ابن خلدون أن ضياع الحدود بين الشعر والنثر ليس صوابا من جهة البلاغة، إذ أن الأمور التي تناسب الأساليب الشعرية ليست مما يناسب الأساليب النثرية: " إذ الأساليب الشعرية تناسبها اللوزنية وخطط الجد بالهزل والإطناب في الأوصاف وضرب الأمثال وكثرة التشبيهات والاستعارات حيث لا تدعو ضرورة إلى ذلك في الخطاب؛ والتزام التقفيه أيضا من اللوزنية والتزيين، وجلال الملك والسلطان وخطاب الجمهور عن الملوك بالترغيب والترهيب ينافي ذلك كله ويباينه؟ وما حمل عليه أهل العصر إلا استيلاء العجمة على ألسنتهم وقصورهم لذلك عن إعطاء الكلام حقه في مطابقته **لمقتضى الحال**، فعجزوا عن الكلام المرسل لبعده أمد في البلاغة وانفساح خطوبه، وولعوا بهذا المسجع يلفقون به ما تقصهم من بالأسجاع والألقاب البديعة، ويغفلون عما سوى ذلك " (٢) ؛ ويؤاخذ ابن خلدون كتاب المشرق وشعره على توضيحهم أحيانا بالصحة اللغوية والنحوية إذا استقام لهم سجع أو جناس أو مطابقة، مظهرين بذلك شغفا غير طبيعي بالمحسنات الخارجية على حساب المبنى والمعنى (٣) . ويبدو مما\_\_\_\_\_ (١) المقدمة:  
١٢٨٦. (٢) المقدمة: ١٢٨٧. (٣) المصدر نفسه. (٢)

"اللذة كما علمت " (١) ؛ فهذا يذكرنا بحديث حازم عن الظفر، ولكن من الصعب أن يقال إن ابن خلدون اقتبس هذا من حازم، لأن حديث هذا الناقد عن الظفر إنما كان في حال الأفعال الإنسانية (٢) ؛ غير أنه يلتقي بحازم في نظره إلى هوان الشعر على الناس، ولكنه يعدل ذلك تعليلا مخلفا، فهو يرى أن ما نشأ نحو الشعر من نفور واستهجان منذ أبي تمام والمتنبي وابن هانئ إنما سببه الكذب والنفاق والاستجداء، ولذلك " انف منه أهل الهمم والمراتب من المتأخرين، وتغير الحال وأصبح تعاطيه هجنة في

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب ص/٦٧

(٢) تاريخ النقد الأدبي عند العرب ص/٦٢٥

الرياسة ومذمة لأهل المناصب الكبيرة " (٣) ، ولا ندري متى حدث ذلك فقبل ابن خلدون بأقل من قرن ألف ابن الأبار " الحلة السيرة " ليثبت أن " أهل المراتب والمناصب الكبيرة " كانوا يجدون في الشعر مجالا للتعبير عما تجيش به نفوسهم؛ إن هوان الشعر لانعدام القدرة على تذوقه كما قال حازم أدق من هذا الذي أورده ابن خلدون. الشعر نشاط إنساني لا ينفرد به العرب، اهتمامه بالشعر العامي في الأمصار ويرى ابن خلدون أن الشعر نشاط إنساني عام، وليس شيئا يتميز به العرب، وهو يعلم أن في الفرس شعراء وفي يونان كذلك، وقد ذكر أرسطو الشاعر أوميروس في كتاب المنطق، وكان في حمير أيضا شعراء؛ وفي عصر ابن خلدون كان لسان مضر قد أصبح عدة لهجات عامية متباينة في مختلف الأقطار، ولذلك وجد في كل قطر شعر خاص به، بلجة أهله، ولكن لا يتذوقه علماء اللسان المحافظون على الصياغة القديمة، مع أن في هذا الشعر بلاغة فائقة، وإنما وقع استهجانه أحيانا لخلوه من الأعراب، " والأعراب لا مدخل له في البلاغة، غنما البلاغة مطابقة الكلام للمقصود **ولمقتضى الحال** " (٤) . وهكذا ظهر أخيرا الناقد \_\_\_\_\_ (١) المقدمة: ١٣١٤. (٢) المقدمة: ١٣١٦. (٣) المقدمة: ١٣١٤ (٤) المقدمة: ١٣١٦. (١)

"الفصل الثالث المبحث الرابع المستوى الدلالي في خطاب العهد المدني - مدخل. - دور السياق في بيان الدلالة. - تضيق دلالة الألفاظ في الخطاب المدني. - التوسع في دلالة الألفاظ في الخطاب المدني. - نقل دلالة الألفاظ في الخطاب المدني. مدخل: علم الدلالة هو العلم المختص بدراسة المعنى (١)، أو هو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى (٢)، فهو إذا يبحث في التطور اللغوي لدلالة الألفاظ، إذ التطور اللغوي في ((معناه البسيط التغيير الذي يطرأ على اللغة، سواء في أصواتها أو دلالة مفرداتها، أو الزيادة التي تكتسبها اللغة أو النقصان الذي يصيبها)) (٣)، وإن النظر إلى المعنى الدلالي نظر في معاني الكلام بوساطة علمي اللغة والاجتماع؛ ذلك أن المعنى ينظر إليه من معنى المقال في حال قالها المتكلم، في أثناء أدائه للخطاب، بنوعيه النطقي والكتابي، وعلم الدلالة فرع من فروع البحث في المعنى مما يؤدي في النهاية إلى أن تكون اللغة نظاما عرفيا يشرح العلاقة بين الرمز ومدلوله (٤)، واحتياجنا إلى علم الاجتماع لأن اللغة ظاهرة اجتماعية وهي شديدة الارتباط بثقافة الناس الذين يتكلمونها ، ولهذا جاءنا البلاغيون بفكرة لكل مقام مقال، ف((إذا اختلفت المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال لأن اختلاف الأسباب في الاقتضاء يوجب اختلاف المسببات، إذ الاعتبار اللائق بهذا

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب ص/٦٢٨

المقام غير الاعتبار اللائق بذلك، واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة... (١) ينظر: علم الدلالة ل د . أحمد مختار عمر ( ١١ ). (٢) ينظر: نفسه. (٣) التطور الدلالي بين لغة الشعر العربي الجاهلي ولغة القرآن، ل د . عودة خليل أبو عودة ( ٤٥ ). (٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ( ٤٢ ) .." (١)

"... وإن البحث الطويل وراء إثبات مكية السورة أو مدنيتهما، له فوائد ترجع بنتائجها على الباحثين والدارسين للقرآن الكريم وعلومه، والدارسين للغة العربية وفروعها، ويمكن ذكر تلك الفوائد على النحو الآتي (١): ١- الاستعانة به - أي علم المكي والمدني - في تفسير القرآن الكريم، إذ يساعد على فهم الآية وتفسيرها تفسيراً صحيحاً، وإن كانت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ويستطيع المفسر في ضوء ذلك، عند تعارض المعنى في آيتين، أن يميز الناسخ من المنسوخ. ٢- تذوق أساليب القرآن الكريم والاستفادة منها في أسلوب الدعوة إلى الله، فإن لكل مقام مقالا، ومراعاة مقتضى الحال من أخص معاني البلاغة. ٣- الوقوف على السيرة النبوية من خلال الآيات القرآنية. ٤- الثقة بهذا القرآن وبوصوله إلينا سالما من التغيير والتحريف. ٥- بيان عناية المسلمين بالقرآن الكريم واهتمامهم به، إذ لم يكتفوا بحفظ القرآن فحسب، بل تتبعوا أماكن نزوله، وما كان منها قبل الهجرة وما كان بعدها. وعلم المكي والمدني علم له رجاله الذين بحثوا فيه وتطرقوا لمسائله، وظهرت فيه مؤلفات كثيرة، منها - على سبيل المثال لا الحصر (٢)- ١- ( نزول القرآن )، للضحاك بن مزاحم الهلالي. ٢- ( نزول القرآن )، لعكرمة أبي عبد الله القرشي. ٣- ( تنزيل القرآن )، لمحمد بن مسلم بن شهاب الزهري. ٤- ( التنزيل في القرآن )، لعلي بن الحسن بن فضال الكوفي. ٥- ( تنزيل القرآن )، لأبي زرعة عبدالرحمن بن زنجلة. و من الرسائل العلمية المتعلقة بالمكي والمدني : ١- (أهم خصائص السور والآيات المكية ومقاصدها)، رسالة دكتوراه للدكتور /أحمد عباس البدوي. (مطبوع) (١) ينظر: مناهل العرفان (١/١٦٦)، مباحث في علوم القرآن (٥٨-٥٩)، المكي والمدني في القرآن (١/١٣٤). (٢) ينظر في ذلك: المكي والمدني في القرآن الكريم ( ١/٦٣ ) وما بعدها.. " (٢)

"كما لا يخفى أن أمر مراعاة مقتضى الحال عند المتلقي الذي يدخل في الأطر السياقية ليس ببعيد عن النظرة الأرسطية للحجاج ووسائل الإقناع، "فإن الإقناع من الممكن أن يتم بواسطة السامعين إذا كانت

(١) تنوع خطاب القرآن الكريم في العهد المدني ((دراسة لغوية)) ص/١

(٢) تنوع خطاب القرآن الكريم في العهد المدني ((دراسة لغوية)) ص/١٦

الخطبة مثيرة لمشاعرهم، فأحكامنا حين نكون مسرورين ودودين ليست هي أحكامنا حين نكون مغمومين ومعادين" (١). ثم يأتي العنصر الثالث محدداً في العنصر اللغوي لا من حيث الأسلوب وما يشتمل عليه من الظواهر البلاغية ولكن من كون اللغة حاملة للحجج والبراهين العقلية، " فإن الإقناع يحدث عن الكلام نفسه إذا أثبتنا حقيقة أو شبه حقيقة بواسطة حجج مقنعة مناسبة للحالة المطلوبة" (٢)، إذ لا تحتل الظواهر البلاغية والأسلوبية المكانة الأولى في بلاغة الحجاج في السياق الغربي قديماً وحديثاً، وهي ربما تختلف في هذا المنحى عن السياق العربي، ويشير د. محمد العمري إلى الاختلاف بين الرؤية العربية والرؤية اليونانية القديمة في العنصر المهيمن في الخطابة الحجاجية الإقناعية " فربما كانت للمنطق الأولوية عند اليونان فكان الاهتمام بالحجة، في حين نجد الشعر علم العرب الذين لم يكن لهم علم أصح منه فكانت للأسلوب والعبارة الصدارة" (٣)، ولكننا نحتز هنا من أخذ هذا القول على إطلاقه، فالأمر يختلف مع بلاغة الحديث النبوي الشريف تبعاً لاختلاف الملابس السياقية على تنوعها وغازاتها، ولخصوصية النص من حيث هو منطوق لغوي خاص في أسلوبه. \_\_\_\_\_ (١) المرجع السابق نفسه ص ٣٠. (٢) المرجع السابق نفسه والصحيفة نفسها. (٣) د. محمد العمري: في بلاغة الخطاب الإقناعي مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، ط ٢ دار أفريقيا الشرق المغرب ٢٠٠٢ م، ص ٢٠.. (١)

"""""""" صفحة رقم ٦ """""""" وقوله ، ويخرج منه اسم مهدي : أهواه كالغصن لنا بهجا . . . تطف في سلب مهجتي خدعه معنفي فيه لا تكن خشنا . . . من ذا بقلبي مكانه أضعه وقوله ، ويخرج منه اسم شعبان : قد أثرت شمس النهار بوجه من . . . أربى عل قمر السماء إذا اتسق ورقى العذار على صحيفة خده . . . لما بدا من تحته ذاك الشفق وقوله ، يخرج منه اسم حسن : دع الجهل والزم ساحة المجد واطرح . . . علوقاً بأسباب الزمان المماطل فهل يرتجى دهر يفوه بلا فم . . . بخفض أعاليه ورفع الأسافل وقوله ، ويخرج منه اسم علي : بروحي أنيس نرى طرفه . . . مخائل وصل لسلب النهى يقارب خطو تلاف نأى . . . وبالقلب يلهو ولا منتهى وله فصول قصار ، كل فصل منها تقصار . فمنها : حسن السيرة ، خير من كثرة العشيرة . كمال الوجاهة ، أن يصون المرء عرضه وجاهه . رونق المقال ، أن يطابق مقتضى الحال . كثرة المرا ، تحل وثيق العرى . صنائع المعروف ، تقى مصارف الصروف . تقارب الخطى ، تحفظك من الخطا . متابعة الهوى ، تحيدك عن حد الاستوا . من رفق في الطلب ، علق بالأرب . من ساهم من

دونه ، اتهم بالرعونة . من تخلق بالأناة ، تمنطق بمناطق النجاة . من فوض أمره لمولاه ، أمن مما يحذره ويخشاه .." (١)

"منه، فإنه طبيعي أصيل، وما دونه صناعي حادث، والأصل في الطبيعة لا محالة، يدل على أن هذا الكلام المقفي الذي يسمونه سجعا لا يكاد يوجد في غير اللسان العربي، فلو كان طبيعيا لوجب أن يكون في جميع اللغات، أو في المعدودة منها أصولا على الأقل. ويبين لنا المواطن التي يحسن فيها السجع كما يرى فيقول: وهو وإن حسن في بعض الأماكن كصدور الخطب، ومقاطع الكلام بما فيه من تناسب الألفاظ وتناسب الفواصل التي يحسن وقعها في الأسماع، إلا أنه في الجملة دون المرسل البليغ بهجة وصفاء، وموافقة لمقتضى الحال، لقيد الكاتب فيه بلفظ لا بد منه أو من أخيه، فلا ينبغي استعماله في بيان الحقائق العلمية، ولا في إيضاح الأصول الأدبية، ولا في غير ذلك من مواضع النقد والسرود إلا إذا جاء عفوا غير مقصود بالذات". وأورد أديب ما ذكره ابن خلدون عن السجع وكيف نشأ، وكيف صار صنعة وتكلفا، وأبدى إعجابه برأي ابن خلدون وذكر نموذجا من كتابته المرسله تأييدا لهذا الرأي الجديد، ثم يقول: "وجل كلام ابن خلدون ولا سيما في مقدمة تاريخه على هذا النحو من السلامة، ومناعة التكلف". وذكر بعد هذا رأي علي بن الرمانى في وصف البلاغة، وأنها: "ما حط التكلف عنه وبنى على التبيين، وكانت الفائدة أغلب عليه من القافية، وجمع سهولة المخرج من قرب المتناول، وعذوبة اللفظ مع رشاقة المعنى". ثم ذكر بعض ما استحسنته من الكلام المسجوع كمقامات الحريري، ورسائل بديع الزمان الهمذاني، وقطع كثيرة للقاضي الفاضل، وجملة غير يسيرة لكتاب مصر من بعدهم إلى انقراض الدولة الفاطمية. ثم اشتد في حملته على الموروث من هذا السجع حتى عصره فقال: "ولم يدخل هذا السجع كلام القدماء في الجاهلية، وصدر الإسلام إلا ما كان منه عفوا القريحة، فواصل غير مقفاة، أو يعزى إلى الكهان، والمشعوذين مما يراد به الإيهام والإبهام، فلما استولت العجمة على الأرسن، وضعفت قوة الاختراع في الأذهان." (٢)

"وسمي الفصيح فصيحاً كأنهم سموه بيانا؛ لإعراجه عما عبر به عنه، وإظهاره له إظهارا جليا، وقد روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش))." ثم فرق ابن سنان بين الفصاحة والبلاغة بأن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، ولكن البلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني، فلا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها: بليغة، وإن قيل فيها: فصيحة. وكل

(١) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة . موافقا للمطبوع ٦/٢

(٢) نشأة النثر الحديث وتطوره عمر الدسوقي ص/٧٦



كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغا، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه؛ أي في غير موضع الإسهاب؛ لأن البلاغة - كما سنذكر - تزيد عن الفصاحة بأن بها مطابقة **لمقتضى الحال**. ثم بين ابن سنان أن الناس قد حدوا البلاغة بحدود، إذا حققت كانت كالرسوم والعلائم وليست حدودا صحيحة، كقول بعضهم في تعريف البلاغة مثلا: لمحة دالة. وقول آخر: البلاغة معرفة الفصل من الوصل. وقول آخر: البلاغة أن تصيب فلا تخطئ، وتسرع فلا تبطئ. وقول من قال: البلاغة اختيار الكلام وتصحيح الأقسام. ثم بدا الكلام على شروط لفصاحة اللفظة المفردة وفصاحة الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض، فأورد ابن سنان شروطا لفصاحة اللفظة المفردة، وجعلها أيضا شروطا لفصاحة الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض، بعد أن عقد صلة وثيقة بين الفصاحة والبلاغة من جهة، وبين النقد الأدبي من جهة أخرى، وهذه الشروط هي ما يلي: أولا: أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج؛ لأن الحروف التي هي أصوات تجري في السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك أن الألوان. (١)

"فهذا التعريف مع وضوحه يشير إلى غاية البلاغة، والأثر الذي تحدثه في نفس القارئ والسامع، كما يركز على حسن الصورة فليست البلاغة إفهام المعنى فقط؛ لأن العيب يفعل ذلك، وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ، وبذلك يتفاضل القائلون، ويعلو بعض الكلام على بعضه في درجات البلاغة. وقد عرف المتأخرون البلاغة بقولهم: هي مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** مع فصاحته. كذا في (الإيضاح) للقزويني. ولكي نفهم هذا التعريف لا بد من الوقوف على معنى مصطلحي الحال **ومقتضى الحال** حتى يتسنى لنا إدراك معنى المطابقة **لمقتضى الحال**، وهو التعريف المأثور للبلاغة، والذي ارتضاه المتأخرون من علماء البلاغة وتناقلوه جيلا بعد جيل حتى وصل إلينا كما وضعه الخطيب القزويني في كتابه (الإيضاح). فالحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يورد في كلامه خصوصية ما، ويسمى مقاما أيضا، فالحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغاير بينهما اعتباري، فإن الأمر الداعي مقام باعتبار كونه محلا لوقوع الكلام فيه، وحال باعتبار كونه زمانا بوقوع الكلام فيه. وثمة فرق آخر هو أن المقام يضاف إلى **المقتضى** فيقال: مقام التأكيد، ومقام التعريف، ومقام الحذف، ومقام الذكر. أما الحال فإنه يضاف إلى **المقتضى** - بالكسر - فيقال: حال الإنكار وحال خلو الذهن وحال الشك وحال الذكاء وغير ذلك. **ومقتضى الحال** إذن هو تلك الخصوصية التي استدعاها المقام، ويسمى أيضا بالاعتبار المناسب. ومطابقة الكلام **لمقتضى الحال** هو مجيء الكلام مشتملا على تلك الخصوصية التي اقتضاها الحال. وعلى سبيل المثال،

(١) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة العالمية ص ٢٢

كون المخاطب منكرا للحكم هذا حال، يقتضي تأكيد الكلام لدفع الإنكار، فالإنكار حال، والتأكيد." (١)

"هو مقتضى الحال، ومجيء الكلام مؤكدا هو المطابقة لمقتضى الحال، وهكذا إن اقتضى الحال التأكيد كان الكلام مؤكدا، وإن اقتضى الإطلاق كان عاريا عن التوكيد، وإن اقتضى حذف المسند إليه حذف، وإن اقتضى ذكره ذكر. إلى غير ذلك من الأحوال والاعتبارات المعروفة في علم المعاني، والتي بها يتفاضل الكلام في ميزان البلاغة. فلا بد أن يكون الكلام مطابقا لأحوال المخاطبين وعلى قدر عقولهم ليؤثر فيهم، ويؤدي غايته المنشودة، وأحوال المخاطبين متفاوتة، ودرجاتهم في الإدراك مختلفة، ولذلك كانت مقامات الكلام متفاوتة تبعا لتفاوت أحوال المخاطبين، ولكل مقام مقال، كما هو معلوم، فمقام التنكير - كما ذكر الخطيب في (الإيضاح) - يبين مقام التعريف، مقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافه، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغبي، ولكل كلمة مع صاحبها مقام، وارتفاع شأن الكلام في القبول وسمو منزلته في الحسن لمطابقته لمقتضى الحال أو لاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له، وذلك كالإيجاز في مقام يقتضي الإطناب، أو الفصل حيث يجب الوصل، أو التأكيد لخالِي الذهن الذي لم ينزل منزلة السائل المتردد وغير ذلك. والقرآن الكريم هو خير ما روعي فيه مقتضيات الأحوال، ولعلك تلاحظ اختلاف أسلوب النظم الكريم تبعا لاختلاف المواقف والأحوال بصورة واضحة، فهو حين يواجه المشركين المعاندين؛ يلجأ إلى الأسلوب القوي الحاسم؛ ليشير الانفعال السريع العنيف، وكثيرا ما يتدفق الأسلوب في جمل قصيرة سريعة تهز أوتار المشاعر، وتحرك كامن العواطف، مثلا قول الله تعالى في سورة الحاقة، وهي." (٢)

"الفكري؛ يهدف إلى نقل الإحساس بالجمال الفني إلى الآخرين، وإحداث جو من المشاركة الوجدانية بين المنشئ والمتلقي، وبقدر تأثيره في نفوس السامعين وإمتاعه لعواطفهم، وإقناعه لعقولهم يكون نجاحه في تحقيق غرضه. بقي أن تعرف أن بلاغة الكلام لا بد فيها من فصاحة كلماته، وفصاحته على وجه العموم، وذلك بأن تسلم كلماته من العيوب المخلة بفصاحته، وهي: تنافر الحروف، ومخالفة القياس اللغوي والغرابة، كما لا بد أن يسلم الكلام أيضا في مجموعه من تنافر الكلمات، وضعف التأليف، والتعقيد اللفظي

(١) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة العالمية ص/٥٨

(٢) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة العالمية ص/٥٩

والمعنوي، وبذلك يكون الكلام بليغا لمطابقته **لمقتضى الحال** مع فصاحته؛ أي باشماله على الأمرين معا، وبذلك يخرج كل كلام غير فصيح من البلاغة، وإن طابق **مقتضى الحال**، وكل بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغا لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق **لمقتضى الحال**. ومعنى هذا أن الفصاحة شرط في البلاغة، فالفصاحة أعم، والبلاغة أضيق، ومعلوم أن ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم من غير عكس، كما أن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص، فإذا انتفت فصاحة الكلام انتفت بلاغته تبعا لذلك، فثبت أن كل بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغا. ومطابقة الكلام **لمقتضى الحال** هو ما يسميه عبد القاهر في (الدلائل) النظم؛ وهو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام. والمقصود بمعاني النحو الخصوصيات التي هي **مقتضى الحال** من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف والذكر، وغير ذلك. إن النظم أو العلاقات بين الكلمات في التراكيب هي مناط بلاغة الكلام عند عبد القاهر، وهو سر الحسن والروعة في الكلام؛ لأن جمال الصياغة هو محك القدرة ودليل البراعة، وأمانة الحذق والمهارة، وهو الذي يتفاضل فيه الفحول، وتختلف به أقدار الكلام؛". (١)

"وخلاصة القول أنه يجب أن يكون المتكلم عارفا بقواعد البلاغة التي تورث الكلام حسنا وبهاء، وإلا جاز حمل الكلام الصادر منه على غير جهات الحسن، كأن يحمل كلامه المؤكد مثلا على غير نفي الشك ورد الإنكار؛ لأنه لم يقصد إلى شيء من ذلك، فلا قيمة لكلامه في ميزان البلاغة. ولقد ظهر مما سبق أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى أمرين؛ أحدهما: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وذلك إنما يتحقق بمراعاة **مقتضى الحال**. وثانيهما: تمييز الفصيح من غيره على مستوى الكلمة المفردة والتراكيب كله، وذلك بمعرفة الأمور المخلة بالفصاحة: من التنافر والغرابة، ومخالفة الوضع اللغوي، وضعف التأليف والتعقيد، والبعد عن هذه العيوب حتى تتحقق الفصاحة التي هي شرط في البلاغة. وتمييز الفصيح من غيره منه ما ترجع معرفته إلى علم متن اللغة، كالغرابة، أو إلى علم الصرف والوضع اللغوي كمخالفة القياس، أو إلى علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي، أو يدرك بالذوق السليم والحس الصادق، وهو التنافر، فلم يبق إلا التعقيد المعنوي الذي يحتراز عنه بعلم البيان. أما الخطأ في تأدية المعنى المراد، فالاحتراز عنه يكون بعلم المعاني، وأما تحسين الكلام وتزيينه بعد رعاية المطابقة **لمقتضى الحال** والفصاحة، فهذا هو موضوع علم البديع. وبذلك انقسمت البلاغة عند المتأخرين إلى هذه العلوم الثلاثة: علم المعاني، وهو ما

(١) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٦٢

يحتز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وعلم البيان، وهو ما يحتز به عن التعقيد المعنوي، وعلم البديع، وهو ما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال والفصاحة.. (١)

"المراد بعلم المعاني، وما يعنى بهوعادة ما يبدأ البلاغيون الحديث عن البلاغة بعلم المعاني، فما المراد به إذن؟ علم المعاني: هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، واللفظ هنا يشمل: المفرد والمركب، والمراد بأحوال اللفظ هنا ما يشمل أحوال الجملة وأحوال أجزائها، فأحوال الجملة: كالفصل والوصل والقصر والإيجاز والإطناب والمساواة، وأحوال أجزائها كأحوال المسند إليه، والمسند ومتعلقات الفعل، وهي الأمور التي تعرض لها من التقديم والتأخير والحذف والذكر والتعريف والتنكير والإظهار والإضمار وغير ذلك من الخصائص والاعتبارات التي يقتضيها الحال، ويدعو إليها المقام؛ لتحقيق مطابقة الكلام لمقتضى الحال. وقد حصر البلاغيون مباحث علم المعاني في ثمانية أبواب هي: ١ - أحوال الإسناد الخبري. ٢ - أحوال المسند إليه. ٣ - أحوال المسند. ٤ - أحوال متعلقات الفعل. ٥ - القصر. ٦ - الإنشاء. ٧ - الفصل والوصل. ٨ - الإيجاز والإطناب والمساواة.. (٢)

"في علم المعاني، وطبيعة البحث في علم النحو. فالبحث النحوي بحث تحليلي، يسعى للكشف عن الوظائف، والبحث البلاغي - وخاصة في علم المعاني - بحث تركيبى يسعى إلى إيضاح الدلالات والكشف عن خصوصيات التراكيب، فعلم النحو يبحث هذه الأحوال من حيث الصحة والفساد، أما علم المعاني فيبحث في سر بلاغتها ومطابقتها لمقتضى الحال. وإذا تأملنا في تعريف علم المعاني السابق، فإننا نلاحظ الشبه القوي بينه وبين تعريف البلاغة التي عرفناه آنفاً، فالبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، ومع ذلك انفرد علم واحد من علومها، وهو المعاني بالبحث في هذه المطابقة، فهل تقتصر المطابقة بمقتضى الحال على تلك المباحث الثمانية، التي حصروا فيها علم المعاني؟ أم أنها تتعدى إلى علم البيان والبديع؟ هذا أمر يحتاج إلى إعادة نظر، والصواب في ذلك أن علوم البلاغة الثلاثة تقوم بصفة أساسية على تحقيق مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وليس علم المعاني وحده، فالمطابقة مطلوبة في كل فن من فنون البلاغة بين اللفظ والمعنى، والتركيب والغرض الذي يصاغ له، ومطابقة ذلك كله لعقول السامعين ونفسياتهم، وبدون هذه المطابقة يفقد الكلام بلاغته وتأثيره في نفوس السامعين. ومثل هذه التراكيب ذات الخصائص المستحسنة لا تصدر إلا عن متكلم بليغ يخاطب إنساناً ذا فهم سليم وذوق رفيع؛ ولذلك يقول

(١) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٦٦

(٢) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٦٧

سعد الدين التفتازاني في (المطول): "ومما يتم به أمر البلاغة، ويظهر كون كل من المتكلم والسامع كامل المعرفة بجهات حسن الكلام ولطائف اعتباراته، وعندئذ يحدث الأثر المطلوب للكلام البليغ، فيصل إلى أعماق النفوس، ويقنع العقول، ويمتدح العواطف بما يحمل من معان جليلة، وصور ساحرة ذات تأثير خلاب". فلا يكفي أن يكون. (١)

"وهو أصل من أصول الدين التي يجب على الخلق معرفتها والإيمان بها، والله - سبحانه وتعالى - يقسم عليه ويقرره أبلغ تقرير حتى يتمكن في النفس فضل تمكن، ولا يخفى ما في التعبير بالفعل ﴿زعم﴾ من كشف الزيف، وبيان التهافت في منطق الكافرين، فالزعم مطية الكذب إذ لا أساس له، ولا دليل عليه، فهو وهم باطل، وضلال مبين، والهوى يعمي ويصم. ووجه تسمية هذه الثلاثة بأسمائها أن الأول: سمي ابتداءً لأنك تبتدئ به المعنى في النفس، والمخاطب غير متردد، ولا منكر. والثاني: سمي طلباً؛ لأنك تواجه به تردداً، فهو مسبوق بطلب كأن النفس طالبة للخبر ليزيل هذا الشك ويدفع الشبهة، ويمحو التردد. والثالث: سمي إنكارياً لسبقه بالإنكار من المخاطب، ويجب أن يكون المتكلم مع المخاطب كالطبيب مع المريض يشخص حالته، ويعطيه ما يناسبها، فحق الكلام أن يكون بقدر الحاجة لا زائداً عنه، ولا ناقصاً منه، فلا يؤكد لخالي الذهن، ويؤكد بمؤكد واحد استحساناً للمتردد، ويؤكد بمؤكد أو بأكثر وجوباً للمنكر حسب درجة إنكاره، وبذلك تتحقق مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فكل مقام من هذه المقامات يستدعي تركيباً خاصاً يفيد ما يناسبه من الخصوصيات. ويسمى إخراج الكلام على هذه الوجوه الثلاثة إخراجاً على مقتضى الظاهر؛ أي ما يقتضيه ظاهر الحال، وكثيراً ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لدواع تستدعي ذلك ولأسرار تقتضيه، وهو باب من البلاغة يدق مسلكه، ويلطف موقعه، ويعظم أثره في النفس، فيتمكن منها فضل تمكن شريطة أن يكون المتكلم بليغاً خبيراً بأسرار الجمال في هذه الأساليب. وأن يكون المخاطب ذا. (٢)

"بسم الله الرحمن الرحيم الدرس السابع (أحوال المسند إليه: الحذف، والذكر) حذف المسند إليها الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله؛ ثم أما بعد: نتحدث عن أحوال المسند إليه، ونخص من هذه الأحوال أحوال حذف وذكر المسند إليه. ونبدأ بالقول: بأن موضع المسند إليه في جملة الإسناد والمحكوم عليه أو المخبر عنه كالفاعل والمبتدأ وما أصله المبتدأ وهو - كما نعلم - أحد أركان الجملة،

(١) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة العالمية ص/٦٩

(٢) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة العالمية ص/٨٣

ويمثل هذا المحكوم عليه في جملة الإسناد، والمسمى بالمسند إليه الفعل في الجملة الفعلية، والاسم المبتدأ في الجملة الاسمية، وقد يؤتى في الجملة الفعلية بشيء مما يتعلق بالفعل كالجار والمجرور والظرف إلى غير ذلك، وهذا مبحث وجزء ثالث من أجزاء الإسناد يختص بالجملة الفعلية، ويسمى بمتعلقات الفعل. إذن يقصد بأحوال المسند إليه الأمور التي يأتي عليها ليكون الكلام بها مطابقاً **لمقتضى الحال**، أما ما يعرض له لا من هذه الحثية بل من حيث إنه مطلق لفظ ككونه ثلاثياً أو رباعياً، فليس ذلك مما نحن بصدد؛ لأننا نريد أن نتحدث هنا عن أحوال المسند إليه التي يقتضيها المقام، ويصير بها الكلام مطابقاً **لمقتضى الحال**، مثل الحذف والذكر والتعريف والتذكير والتقديم والتأخير، إلى آخر ذلك. وإليك هذه الأحوال مقرونة بما ذكره البلاغيون لكل منها من أغراض وأسرار. حذف المسند إليه: لا يصح الحذف لغة إلا إذا وجد دليل يدل على المحذوف، فإذا لم يوجد هذا الدليل كان الذكر واجباً متعيناً لفساد الكلام بالحذف، أما إذا دل على المحذوف. " (١)

"وعلى الرغم من أن هذه الخصوصية باسم الإشارة من معناه الأصلي، فهناك من المقامات ما يستدعي إبراز العناية بأمر المسند إليه وتقرير الحكم المحكوم به عليه وتأكيد، وخير ما يحقق هذا المطلوب تمييز المسند إليه أكمل تمييز؛ لذا يلجأ المتكلم في هذا المقام إلى تعريف المسند إليه بالإشارة ليتحقق لكلامه المطابقة **لمقتضى الحال**؛ نظراً لهذه الخصوصية الكامنة في اسم الإشارة، نرى ذلك مثلاً في مقام المدح؛ لأن التمييز الأكمل أعون على كمال المدح وأدل على العناية بأمر ممدوح كقول ابن الرومي يمدح أبا الصقر الشيباني وزير المعتمد: هذا أبو الصقر فردا في محاسنه ... من نسل شيبان بين الضال والسلمويذكر أن الممدوح فذ في خلقه وخلقه لا يدانيه فيهما أحد، وأنه سليل قوم ذوي شمم وإباء يعيشون بين أشجار الضال والسلم وهما نوعان من أشجار البادية، وهم يسكنون البادية وسكنائها عند العرب يعني الوصف بالعز والمجد؛ لأنها لا تخضع لسلطان حاكم ولا تدين لسلطة قانون كما يوجد في الحضرة؛ ولذا قال أبو العلاء المعري: الموقدون بنجد النار بادية ... لا يحضرون وفقد العز في الحضرة من تعريف المسند إليه باسم الإشارة في مقام المدح لتمييزه أكمل تمييز قول الحطيئة: أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا ... وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شذوا فنهنا يمدح الحطيئة هؤلاء القوم ويذكر أنهم أشرف ماجدون إن طلبوا مجداً تلمسوه

(١) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة العالمية ص ١٥١

من أشرف السبل وأهداها، وأنهم أوفياء العهد لا يعرفون الغدر، وأنهم أقوياء العزيمة إن أبرموا أمرا عقد عليه الخناصر فلا يتقاعسون.. " (١)

"بسم الله الرحمن الرحيم الدرس الحادي والعشرون (مبحث: الإيجاز، والمساواة، والإطناب) الإيجاز، وأنواعها الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: فأقول -وبالله التوفيق-: إنه من المعلوم أن لكل مقام مقالا، والبلاغة - كما عرفها البلاغيون - مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فالحال قد تقتضي الإيجاز في القول وطي الكلمات، وعندئذ تكون البلاغة في أن يوجز المتكلم ويختصر كلامه، وقد تقتضي الإطناب وإطالة القول، وعندئذ تكون البلاغة في الإسهاب وإشباع القول وإطالة الكلام؛ ولذلك قال أعرابية عندما سئل عن البلاغة: البلاغة الإيجاز في غير عجز والإطناب في غير خطل، وسأل معاوية سحرار العبدي: "ما تعدون البلاغة فيكم؟ فقال سحرار: الإيجاز، قال معاوية: وما الإيجاز؟ فأجاب: أن تجيب فلا تبطئ وتقول فلا تخطئ". كذا ذكره الجاحظ في (البيان والتبيين). وقال عبد الله بن المقفع: "البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة؛ فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع، ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج، ومنها ما يكون جوابا، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطبا، ومنها ما يكون رسائل؛ فعامية ما يكون في هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى والإيجاز هو البلاغة، فأما الخطب بين السماطين وفي إصلاح ذات البين فالإكثار في غير خطل والإطالة في غير إملال، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته، فقليل له: فإن مل السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟ قال: إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام - فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو؛ فإنه لا يرضيهما شيء، وأما الجاهل فلست منه." (٢)

"الفهرس: الباب الأول: مقدماتصفحة ٩ الفصل الأول: في البلاغة بين العلوم الأدبية اللغة الفصحى والعامية، العامية ليست لغة الأدب الرسمي، الأدب وعناصره، النقد الأدبي والبلاغة والقرابينهما، تاريخ الأدب ومقوماته، متن اللغة، وفقه اللغة، والصرف، والنحو، والعروض. ١٩ الفصل الثاني: في التعريف بالبلاغة البلاغة كما عرفها المسلمون والفرنجة، علوم البلاغة العربية وقصورها، البلاغة وعلم النفس،

(١) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة المدينة العالمية ص/١٨٧

(٢) البلاغة ٢ - المعاني - جامعة ان مدينة جامعة المدينة العالمية ص/٤٩٧



القبول النفسية والفنون الأدبية، معنى مطابقة **لمقتضى الحال**، الوحدة النفسية والوحدة الأدبية. ٢٦ الفصل الثالث: في علوم البلاغة النحو ومهمته الأولية، المنطق، ووظيفته الأولية، البلاغة تعتمد عليها وتمتاز بالجمال الفني أو المطابقة. ٣٠ الفصل الرابع البلاغة بين العلم والفنالفارق بين العلم والفن، البلاغة علما، البلاغة والفنون العلمية، البلاغة والفنون الجميلة. ٣٥ الفصل الخامس: موضوع علم البلاغة موضوع البلاغة متصل بغايتها، الأسلوب وعلوم البلاغة العربية، الفنون الأدبية، نواحي القصور في دراستنا البلاغة، حاجتنا إلى علم بلاغي جديد.. (١)

"بقواعدها إلى الطرق والوسائل التي تجعل كلامنا نافعا مؤثرا والنقد يضع لنا المقاييس العامة التي نقدر بها ما في الكلام من فائدة أو قوة أو جمال. ومع ذلك فيمكن الفرق بينهما من وجهين: الأول: إن البلاغة أقرب إلى الناحية الفنية الإيجابية ما دامت قواعدها ترشدنا إلى الإنشاء الصحيح، وإلى الطرق المختلفة لتأليف الكلام الممتاز بالإفادة وقوة التأثير، وإلى نوع الفن الأدبي الذي يكون أوفق من سواه **لمقتضى الحال**. وأما النقد فإنه يفرض أن الكلام قد تم إنشاؤه، وانتهى منه صاحبه، ثم يعرض علينا مقاييسه العامة التي نقيس بها الكلام لبيان قيمته الفنية والحكم له أو عليه فهو متأخر الوظيفة، يعنى كما قلنا، بمحاسبة الأديب بعد أن ترشده البلاغة إلى حسن التعبير. الثاني: إن البلاغة تعنى أكثر ما تعنى بالأسلوب. فهي كذلك تفرض أن الكاتب لديه ما يود أن يقوله أو يكتبه من المعاني والأفكار أيا كانت قيمته، أو درجتها، من السمو أو الضعة، ثم ترسم له خطة الأداء قولاً أو كتابة: ولكن النقد يتناول الاثنين: المعاني والأساليب فيسأل عن صحة المعاني وقيمتها، ومقدار آثارها في القراء أو السامعين، ثم يتبين في الأسلوب -ولكن من ناحية عامة- مقدار ما فيه من الوضوح والقوة والجمال. وهنا نلاحظ أن دائرة النقد أوسع، وإن كانت قوانين البلاغة أدق من مقاييس النقد الأدبي كما يمر بك بعد حين ٦٠١ - هذا الأدب الذي أشرنا إليه كثيرا ما يجاوز الباحثون نقده إلى معارف ١ راجع winehestr principles

"(٢) .of Ligerary Crtieism p16

"الفصل الثاني: في التعريف بالبلاغة المشهور في كتب البلاغة ١ أن البلاغة لغة تنبئ عن الوصول والانتهاء، يقال: بلغ فلان مراده إذا وصل إليه، وبلغ الركب المدينة إذا انتهى إليها، واصطلاحا: تكون وصفا للكلام والمتكلم؛ فبلاغة الكلام مطابقتها **لمقتضى الحال**، والحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يميز

(١) الأسلوب أحمد الشايب ص/٥

(٢) الأسلوب أحمد الشايب ص/١٥

بكلامه بميزة هي **مقتضى الحال** فإنكار المخاطب للمعنى حال يقضي أن تؤكد له الجملة فتقول: إن محمدا ناجح، وذلك التأكيد هو **مقتضى الحال**. وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ في أي معنى قصد، والبلاغة هذه تستلزم أمرين: الأول: احتراز الخطأ في تأدية المعنى المقصود خوفا من أن يؤدي بلفظ غير مطابق **لمقتضى الحال** فلا يكون بليغا. الثاني: تمييز الكلام الفصيح من غيره حتى نضمن سلامة العبارة من الخطأ والتعقيد، فمست الحاجة إلى علمين لتحقيق سلامة اللفظ من ناحية، ولملاءمته **لمقتضى الحال** من ناحية أخرى؛ الأول علم البيان والثاني علم المعاني: وقد يسميان بعلم البلاغة لذلك، ولما كان علم البديع يعرف به وجوه تحسين الكلام جعل تابعا لهذين العلمين فصارت مباحث البلاغة منحصر في هذه الثلاثة: المعاني والبيان والبديع. \_\_\_\_\_ ١ راجع شروح التلخيص ج ١ ص ٧٣ مطبعة السعادة بمصر.. (١)

٣- وعلم المعاني هو الكفيل بدراسة الجملة عندهم، كما أن البيان يدرس الصورة تشبيها ومجازا وكناية، وأما البديع فقد عدوه شيئا ثانويا لا دخل له في صميم البلاغة لأنه قائم على دراسة طرق التحسين الذي يلحق بالكلام، كالسجع، والجناس، والمقابلة، وأسلوب الحكيم، والتقسيم وما إلى ذلك مما يعرف بالمحسنات اللفظية والمعنوية. أما عن غاية البلاغة فليس المراد من الكلام وقفا على تغذية الفكر وحده فهناك قوي نفسية أخرى تعني بالبلاغة بها لتغذيتها وتهذيبها، من ذلك قوة الانفعال وقوة الإرادة. ولا نقول إن الأدب العربي قصر في ذلك، وإنما نقول إن الدراسة النظرية فيما انتهت إليه هي التي ضاقت عن العناية بهذه المواهب النفسية كما يتضح ذلك مما يلي: وأما عن الوسيلة فلم تكن اللغة العربية محصورة في الصورة الجملة وحدها فهناك الحرف والكلمة والعبارة والأسلوب عامة، وهناك هذه الفنون الأدبية المختلفة شعرا ونثرا كالخطابة، والرسالة، والوصف، والجدل، وغيرها مما أهملته هذه الدراسة -أو العلوم البلاغية- في اللغة حسبما انتهى إليه وضعها الأخير. لنفهم المطابقة **لمقتضى الحال** فهما عميقا شاملا يجب أن نقيمه -من حيث الغاية والوسيلة- على طبيعة النفس الإنسانية ومواهبها من ناحية، وعلى الأدب: أسلوبه وفنونه المختلفة من ناحية أخرى. علم النفس ينفعنا هنا، ويعاون مع النقد الأدبي والبلاغة في تفسير مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، وفي بيان موضوع دراسة البلاغة بيانا مفصلا منظما، فكيف نوضح ذلك. \_\_\_\_\_ ١ المرجع السابق ٢.. (٢)

(١) الأسلوب أحمد الشايب ص/١٩

(٢) الأسلوب أحمد الشايب ص/٢١

"الفصل الثالث: في علوم البلاغة رأينا في الفصل الأول أن البلاغة -في ناحيتها النظرية- علم من العلوم الأدبية، وهنا نذكر أنها -في ناحيتها الفنية- في حاجة إلى علوم أخرى تعد وسائل لها، ويجب أن تقوم كل منها بواجب أولى في الإنشاء البليغ ثم يتقدم الفن البلاغي بعد ذلك ليتم ما عليه من حسن التعبير ومطابقته **لمقتضى الحال**، وأهم هذه العلوم البلاغية أثنان: هما النحو والمنطق. ١- فالنحو -ومنه الصرف- يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقاتها معا في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة، والفقر المترابطة الأجزاء، وبذلك تنتهي مهمته ما دام قد حقق لنا صحة العبارة في ذاتها بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين، وعلى الفن البلاغي بعد ذلك أن يتصرف العبارة -مع بقاء صحتها- تصرفا يجعلها سلسلة، قوية التأثير، بعيدة عن التنافر سهلة قريبة الفهم، فقد تكون اعبارة صحيحة التكوين النحوي ولكنها مع ذلك سقيمة التراكيب صعبة الفهم، لا ترضي الذوق، وإذا فلا يمكن أن تسمى بليغة لأن البلاغة تستلزم أمرين: هذا الصواب النحوي الذي أشرنا إليه، ثم الجمال والملائمة لأذواق المخاطبين وعقولهم من أمثلة ذلك قول المتنبي: وشيخ في الشباب وليس شيخا ... يسمى كل من بلغ المشيبالكثرة الاضطراب في تكوين العبارة حتى صارت بطيئة الفهم، وترتيبها الطبيعي هكذا: "هو شيخ في الشباب، وليس كل من بلغ المشيب يسمى شيخا".." (١)

"بالنقد الأدبي؛ فكلاهما نافع في إرشاد الكتاب والشعراء إلى خير المثل التي تهب لآثارهم الفنية خاصتي الإفادة والتأثير، ونستطيع هنا أن ننسبها إلى الأدب بمعناه العام فتدخل دائرة العلوم التي تبحث في علاقة الإنسان بالزمان والمكان، وعلاقة أفراد وجماعاته بعضهم ببعض كالتاريخ، والجغرافيا، والقانون، والاجتماع، والأخلاق. وليس من شك في أن البلاغة تبحث في هذه الصلات وتقيم عليها مسألتها الرئيسية وهي كيفية مطابقة الكلام **لمقتضى الحال** كما اتضح ذلك في الفصل الثاني من هذه المقدمات، فأصول الخطابة قائمة على العلاقة بين الخطيب والسامعين، وبينه وبين البيئة الزمانية والسياسية والاجتماعية التي نعيش فيها، وكذلك الكاتب والشاعر والراوي وكل صاحب قلم أو لسان. ولكن ما فائدة هذه الدراسة النظرية؟ ألا يستطيع الإنسان أن يكون بليغا دون أن يدرس قواعد البلاغة؟ مثل ذلك قيل لعلماء المنطق لما وضعوا للناس طرق التفكير الصحيح، وليس من ينكر على بعض الناس صحة التفكير وحسن التعبير دون الرجوع إلى قواعد المنطق وعلم البلاغة، وقد أجاب المناطقة بأن علمهم من الوسائل للتربية العقلية والمرانة على طرق البحث العلمي الصحيح على أن الإنسان يمكنه الاستغناء عن المنطق ما دام تفكيره صوابا، ولكن من

(١) الأسلوب أحمد الشايب ص/٢٦

يستطيع أن يضمن لنفسه أو لغيره اطراد الصواب وعدم التورط في الأخطاء، ولا سيما في المسائل الملثوية العويصة؟ ومثل ذلك يقال عن النحو والعروض وعلم الصحة ١. ولما وجه هذا السؤال إلى رجال البلاغة، قالوا: إننا نعترف بأن هناك من ذوي المواهب البيانية، والاستعداد الفطري لإنشاء الأدب الجميل، ولكن هؤلاء..... ١ أصول علم النفس للأستاذ قنديل ج ١ ص ٣٠٠ (١)

"الفصل الخامس: موضوع علم البلاغة رأينا أن البلاغة العربية انتهت في أبحاثها إلى علمين أساسيين: المعاني، والبيان، وجعلت البديع ملحقا بهما، كما لاحظنا أن مباحث هذه العلوم لا تخرج في جملتها عن دراسة الجملة والصورة لتغذية قوة الإدراك النفسية، وسرى هنا - كما بينا من قبل - أن موضوع البلاغة أعم من ذلك وأشمل وأنه لا حاجة بنا مطلقا إلى هذه الأسماء العلمية: كالمعاني، والبيان، البديع، التي تطلق على نقط جزئية لا تستوجب هذه العنوانات. يعرف موضوع البلاغة بالرجوع إلى أهم خواصها، وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ١، فأبحاث علم البلاغة تدور حول هذه المسألة وبيان ما يناسب وما لا يناسب؛ لأن ما يحسن في خطاب جماعة أو في حال ما، قد لا يحسن مع جماعة أو في حال أخرى، وما قد يصلح لغرض علمي من الأساليب لا يصلح لغرض أدبي، فالمسألة هي بيان الأنسب، لذلك يعترضنا دائما هذان السؤالان: ماذا نقول؟ وكيف نقول؟ والإجابة عن السؤال الأول تتناول القواعد الخاصة بمادة الكلام البليغ من حيث موضوعاته وأفكاره، وعواطفه وأخيلته، كما أن الإجابة عن السؤال الثاني تقوم على طريقة التعبير عن هذه المادة أدائها. ويجب أن نلاحظ أن قوانين التعبير تشمل المادة أو تمسها، إذا كانت المادة مقياس العبارة وسبب تنوعها فالأسلوب يختلف خطابة عنه مراسلة، والعبارة..... ١ راجع ٨ p Cenung .." (٢)

"الفصل الأول: الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي الخطوة الأولى لاختلاف الأساليب تبدأ بالفرق بين الأسلوبين: العلمي والأدبي. وقد رأيت فيما مضى أن الكاتب حين يريد الكتابة في موضوع يجب عليه أولا أن يختار الأفكار التي يريد أدائها لجديتها أو قيمتها أو ملاءمتها لمقتضى الحال، ثم يرتب هذه الأفكار ترتيبا معقولا ليكون ذلك أدعى إلى فهمها وحسن ارتباطها في ذهن القارئ وأخيرا يعبر عنها بالألفاظ اللائقة بها، فإذا ما فعل ذلك حصل على الأسلوب العلمي، وقد ذكرنا مثال ذلك قبل ونذكر هنا مثالا آخر نستعين به على بيان ما يمتاز به كل من النوعين؛ فالأسلوب العلمي، كما قيل في وصف الأهرام: "كان القصد من

(١) الأسلوب أحمد الشايب ص/٣١

(٢) الأسلوب أحمد الشايب ص/٣٦

بناء الأهرام إيجاد مكان حصين خفي يوضع فيه تابوت الملك بعد مماته؛ ولذلك شيّدوا الهرم الأكبر وجعلوا فيه أسرابا خفية زلقة صعبة الولوج لضيقها، وانخفاض سقفها وإملاسها حتى لا يتسنى لأحد الوصول إلى المخدع الذي به التابوت، ومن أجل ذلك أيضا سد مدخل الهرم بحجر هائل متحرك، ولا يعرف سر تحريكه إلا الكهنة والحراس، ووضعت أمثال هذا الحجر على مسافات متتابعة في الأسراب المذكورة. وبهذه الطريقة بقي المدخل ومنافذ تلك الأسراب مجهولة أجيالا من الزمان. ويعد الهرم الأكبر من عجائب الدنيا. قرر المهندسون والمؤرخون أن بناءه يشمل ٢,٣٠٠,٠٠٠ حجر، متوسط وزن الحجر منها طنان ونصف طن، وكان يشتغل في بناء الهرم مائة ألف رجل يستبدل بهم غيرهم كل ثلاثة أشهر، وقد استغرق بناؤه عشرين عاما. وجميع هذا الهرم شيّد من الحجر الجيري الصب ما عدا المخدع الأكبر فإنه من. (١)

"ومع ذلك ينبغي ألا ننسى أن المرجع الأول لهذين النوعين من اختلاف الأسلوب هو نفس الإنسان، وما يعرض له من دواع ينشئ فيها الأدب، فإذا أردنا بيان ذلك في الفنون الأدبية رأينا أن الأديب نفسه يعتمد على عقله، ليشرح نظرية علمية، أو مسألة اجتماعية، أو قاعدة قانونية؛ فهو في هذه الحالة منشئ المقالة "كاتب" ومرة أخرى نجده نفسه منفعا تائر العاطفة يتغنى آماله وآلامه بهذه اللغة الموسيقية الخاصة فإذا هو شاعر، ومرة ثالثة يلجأ إلى العقل والعاطفة معا للإقناع والتأثير مستعينا جسمه ومظهره الحسي فيكون خطيبا، وأسلوبه الكتابي يخالف الشعري، وكلاهما غير الخطابي، وهكذا تتشكل النفس أشكالا شتى، فتصدر عنها فنون متباينة لكل أسلوبه الخاص وغايته الممتازة، فالشخص واحد والفن مختلف. ٢- وإذا رأينا بيان ذلك بالنسبة للأديب عكسنا الوضع فالفن واحدة، ولكل الأشخاص يتعددون. وبذلك نجد لهؤلاء الأدباء آثارهم المتباينة في تكييف الأسلوب تبعا لما يمتاز به كل أديب في عقله وشعوره وخلقه وثقافته ومذهبه في الحياة، وبناء على ذلك يستطيع قراء الأدب أن يتبينوا في الفن الواحد، وفي الموضوع الواحد من الفن أساليب مختلفة في الكلمات، والصور، والعبارات، وفي طرق التفكير، ولون المزاج، ومستوى الرقي والتهذيب. وخلاصة ما ذكر هنا تنتهي إلى أمرين اثنين: الأول: أن مقتضى الحال -أو الدواعي- يحمل الإنسان على اختيار الفن الأدبي الذي يؤدي به ما يشاء: رسالة، أو مقالة، أو خطابة، أو قصيدة فيسلك في أسلوبه مسلكا خاصا هو هذه العبارات اللفظية التي تلائم فنه. وقد مضى القول في ذلك. الثاني: أن الأديب في حدود هذا الفن، ومع التزامه خواصه الأدبية. (٢)

(١) الأسلوب أحمد الشايب ص/٥٦

(٢) الأسلوب أحمد الشايب ص/١٢٢

"الفصل الأول: وضوح الأسلوب مدخل... الفصل الأول: وضوح الأسلوب أول واجب على البليغ أن يكون واضحا مفهوما يرمي إلى إفادة قرائه ورفع مستواهم الثقافي، ولا يستطيع ذلك بالوقوف عند تزويدهم بالمعارف جافة ثقيلة، بل يحسن به أن يكسب معارفه حياة وروعة شائقة بما يثبت فيها من عواطف وأخيلة ملائمة كما قيل من قبل. والمصدر الأول للوضوح هو عقل الأديب، فيجب على الكاتب أن يكون فاهما ما يريد أدائه فهما دقيقا جليا، ثم يحرص على أدائه كما هو، ولذلك أثره البعيد في قيمة الأسلوب؛ لذلك كان الوضوح صفة عقلية قبل كل شيء. وبعد ذلك يأت التعبير اللغوي الذي يتطلب من المنشئ ثروة لغوية وقدرة على التصرف في التراكيب والعبارات لتلائم أفكاره وطريقة تفكيره، فلا يرضى عن كلمة أو جملة تعبت الإبهام أو الاشتراك، ولا يشعر الناس بأن عبارته في حاجة إلى أن تفهم. ولن يجوز في فن البلاغة هذا القانون الذي ارتجله أبو تمام حين قال: ولم لا يفهم ما يقال؟ جوابا لمن قال له: لم لا تقول ما يفهم؟ لأن البلاغة قائمة على العناية بالقراء والسامعين، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال، فإذا بدا الأسلوب بعد ذلك غامضا توجه الطعن إلى منشئته، ورمي إما بعدم فهمه ما يقول وإما بعجزه عن التعبير عما يفهم. نعم قد تكون الفكرة في ذاتها غامضة لأنها لم يتم بحثها، فعليه عرضها كما هي بأحدث أوضاعها كما ترى ذلك في تاريخ العلوم والفلسفة، وقد يكون القراء أنفسهم دون مستوى الأديب أو من طراز آخر غير ما يكتب فيه، فعليه -ليكون البليغ التام- أن يكتب لهم باللغة التي يفهمونها تاركا التخرج أو الاعتزال<sup>١</sup>. وهاتان الخطوتان اللازمتان لتحقيق الوضوح الأسلوبي تستلزمان أمرين: أحدهما متصل بالأفكار نفسها هو الدقة. والثاني متصل بالقارئ وهو الجلاء. ولكن كيف يتحققان؟ \_\_\_\_\_ ١ البيان والتبيين ج ١ ص ١٠٥.. " (١)

"لازما في العبارة عامة، وفي التراكيب خاصة، لذلك تجد تراكيب الخطابة مقتضبة سريعة، كأنها أوامر ونذر صارمة، كذلك الحوار التمثيلي والجدل الأدبي لما تتطلب من سرعة الأداء. وقد يظهر التناقض بين القوة والوضوح، إذا كانت تلك إلى الإيجاز والاكتفاء بالعناصر الهامة في حين أنه محتاج إلى هذه العناصر الثانوية لبسط الأفكار وإنارة جوانبها. ومعنى هذا أن تحاول صفة الحياة على حطام الأخرى. وللخلاص من ذلك يترك الأمر للأديب، فيؤثر أحد الجانبين تبعا لمقتضى الحال. ومع ذلك فإن مهرة الكتاب والخطباء يجمعون في أساليب بين الصفتين: الإطناب في مرتبة العرض لإيضاح الأفكار والتدليل عليها، ثم الإيجاز أخيرا لتلخيصها وقوة تأثيرها.. " (٢)

(١) الأسلوب أحمد الشايب ص/٨٦١

(٢) الأسلوب أحمد الشايب ص/١٩٨

"وللبلاغة طرفان: أعلى وأسفل متباينان تباينا لا يترأى لأحد ناراها وما بينهما مراتب متفاوتة تكاد تفوت الحصر، فمن الأسفل تبتدئ البلاغة، وهو القدر الذى إذا نقص منه شئ التحق ذلك الكلام بأصوات الحيوانات ثم تأخذ فى التزايد متصاعدة إلى أن تبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه. ولم يعرف الفصاحة واكتفى بتقسيمها إلى قسمين: قسم راجع إلى المعنى، وقسم راجع إلى اللفظ، ولم يجعلها لازمة للبلاغة التى حصر مرجعها فى المعانى والبيان. وقد أشار القزوينى إلى ذلك بقوله: «وجعل الفصاحة غير لازمة للبلاغة، وحصر مرجع البلاغة فى الفنين، ولم يجعل الفصاحة مرجعا لشئ منهما» (١). وقال التفتازانى: «لم يجعل البلاغة مستلزما للفصاحة، وحصر مرجعها فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو» (٢)، ورأى أن مرجعها إلى هذه العلوم جميعا لا إلى مجرد المعانى والبيان. ولكن السكاكى - مع ذلك كله - رأى أن البلاغة بمرجعها والفصاحة بنوعها «مما يكسو الكلام حلة التزيين ويرقيه أعلى درجات التحسين» (٣) ولذلك نراه حينما حلل بعض الآيات القرآنية اتخذ من مرجعى البلاغة ومن الفصاحة مقياسا لإظهار ما فيها من صور بيانية ومن روعة وتأثير فى النفوس. القزوينى: وكان الخطيب القزوينى (هـ) آخر من وقف عند البلاغة من المتأخرين وميز بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم فقال عن الأولى: «وأما بلاغة الكلام فهى مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته» ومقتضى الحال مختلف ومقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يبين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، ومقام الذكر\_\_\_\_\_ (١) الإيضاح ص ٢٤٩. (٢) المطول ص ٣. (٣) مفتاح العلوم ص ٢٠٠..

(١)

"يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافه، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكى يبين خطاب الغبى، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام. وتطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه عبد القاهر النظم. (١) وقال عن الثانية: «وأما بلاغة المتكلم فهى ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ» (٢). وقرر أن كل بليغ - كلاما كان أم متكلم - فصيح، وليس كل فصيح بليغا، وأن البلاغة فى الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره. وقسم البلاغة إلى ثلاثة أقسام، فكان ما يحترز به عن الخطأ علم المعانى، وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته علم البديع. فالبلاغة - عنده - ثلاثة: - علم المعانى. - علم البيان. -

(١) أساليب بلاغية أحمد مطلوب ص/٥٩



علم البديع. ولم يخرج البلاغيون المتأخرون عن هذا التعريف والتقسيم، وأصبح مصطلح البلاغة يضم هذه العلوم الثلاثة. رأى: وحينما أطل فجر النهضة الحديثة حاول العرب التجديد فى الدراسات الأدبية، وكان للبلاغة نصيب منه. ومن أشهر الذين عنوا بذلك المرحوم أمين الخولى الذى أطلق على البلاغة «فن القول»، وسماه غيره «فن الكتابة» أو «فن التأليف الأدبى» أو «فن الإنشاء» أو «علم الأساليب» أو «فن»\_\_\_\_\_ (١) الإيضاح ص ٩، والتلخيص ص ٣٣. (٢) الإيضاح ص ١١.. " (١)

"للدراصة الأدبية وللتعبير الأدبى ومطابقته مقتضيات أحوال المخاطبين والجمهور» (١). وهذا ما آمنا به بعد دراسة طويلة للبلاغة ومصطلحاتها، وبذلك يبقى هذا المصطلح محتفظا بمعناه البلاغى القديم ومحتواه الأدبى الجديد، جامعا كثيرا من المباحث التى لا يمكن أن تضمها المصطلحات الجديدة كالفساحة أو دراسة الألفاظ وعلم المعانى وعلم البيان وعلم البديع، وهى من أقدم الفنون التى عنى بها البلاغيون وأولوها أهمية عظيمة، وكانت دراساتهم المفصلة ونظراتهم العميقة دليلا على تلك العناية. أما التعبير الأدبى والملكة على إنشائه أو نقده فقد عبر عنها القزوينى تعبيرا دقيقا حينما قال: «وأما بلاغة الكلام فهى مطابقته **لمقتضى الحال** معفصاحته» ... «وأما بلاغة المتكلم فهى ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ»، وفى هاتين العبارتين إشارة إلى الملكة الأدبية والتعبير الأدبى. ويضاف إلى ذلك أن مصطلح أسلوب لا يشمل البلاغة كلها بل يخص بعضها أو يكون أشد ارتباطا بقسم من موضوعاتها وهى «علم المعانى» ولذلك سمينا هذا الكتاب «أساليب بلاغية» وسمينا ما يبحث فى علمى البيان والبديع «فنون بلاغية»، وهى تسمية ليست أخيرة ولكنها أقرب إلى روح البلاغة العربية التى تضم الأساليب والفنون وغيرها. وأما الذوق فقد كان من القضايا التى اهتم بها البلاغيون وأقاموا عليها أحكامهم، ولا يخلو كتاب بلاغى أو نقدى من الرجوع إليه أو التحدث عنه وعقد فصول ضافية عنه، ومن ذلك الفصل الرائع الذى ختم به عبد القاهر الجرجانى كتابه «دلائل الإعجاز» وقرر أن العمدة فى إدراك البلاغة هو الذوق والإحساس الروحانى، وأنه لا بد من تهذيبه بالوقوف على مواطن الجمال فى الأدب، ولن يفهم الأدب ويهتز له من عدم الذوق وفقد الإحساس والشعور مهما أوتى من علم بالبلاغة وقواعدها، ومهما كد ذهنه وأجهد عقله. يقول\_\_\_\_\_ (١) مجلة الأدب البيروتية (السنة - أيلول) ص ١١.. " (٢)

(١) أساليب بلاغية أحمد مطلوب ص/٦٠

(٢) أساليب بلاغية أحمد مطلوب ص/٦٢

"ثالث، وللقصر وأنواعه وطرقه فصل رابع، ولتقييد المسند والمسند إليه فصل خامس. ولا بد من بحث الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب في باين مستقلين. وبهذه الطريقة نجتمع ما فرقه السكاكي ونبعث الحياة في هذا الفن ليكون صالحا في الدراسات الأدبية. وليس بغريب أن ندعو إلى هذا المنهج فقد بحث المتقدمون البلاغة بما هو قريب منه، وكان لأعلامهم كأبي هلال وابن رشيق وابن سنان وعبد القاهر وابن الأثير مناهج سليمة وبحوث طريفة ذات نفع عظيم وأثر كبير، لأنهم لم يبعثوا الموضوعات في فصول كثيرة وإنما جمعوها جمعا دقيقا، وبذلك جاءت كتبهم آية في الإبداع، وكانت بحوثهم غاية في الوضوح والجلال. وكان الخطيب القزويني (هـ) أوضح منهجا من السكاكي، والمعاني عنده «علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال» (١). وقد رفض تعريف السكاكي وهو «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره» (٢)، لأن التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به. وحصر علم المعاني في ثمانية أبواب: الأول: أحوال الإسناد الخبري. الثاني: أحوال المسند إليه. الثالث: أحوال المسند. الرابع: أحوال متعلقات الفعل. الخامس: القصر. السادس: الإنشاء. السابع: الفصل والوصل. الثامن: الإيجاز والإطناب (٣). \_\_\_\_\_ (١) الإيضاح ص ١٢. (٢) مفتاح العلوم ص ٧٧. (٣) ينظر كتابنا «القزويني وشروح التلخيص» ص وما بعدها.. " (١)

"وفي هذه الأبيات خلاصة لأغراض الإيجاز، فبه يصل المتكلم إلى هدفه من غير تمهيد أو زيادة لا يقتضيها المعنى، وبه يأتي الكلام قصيرا يسهل حفظه وروايته، وهذا ما يبدو واضحا في الأمثال والخطب والشعر، وبهذا الأسلوب أيضا تصل المعاني إلى القلب في أسرع ما يكون وتؤثر فيه فيهتز طربا إن كان الكلام مما يسر، وينفعل ويتجهم إن كان مما لا يسر. وكان لهذه الصفة التي أولع بها العرب أن اهتم البلاغيون والنقاد بأسلوب الإيجاز، ووضعوا له حدودا وأقساما، وبينوا مواضعه، لأنه ليس بمحمود في كل موضع ولا بمختار في كل كتاب بل لكل مقام مقال، وإلى ذلك أشار ابن قتيبة بقوله: «ولو كان الإيجاز محمودا في كل الأحوال لجرده الله تعالى في القرآن، ولم يفعل الله ذلك ولكنه أطال تارة للتوكيد، وحذف تارة للإيجاز، وكرر تارة للافهام» (١). وقال ابن جنى إن الإطالة والإيجاز هما في كل كلام مقيد مستقل بنفسه ولو بلغ الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة فان نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب. وقال إن العرب إلى «الإيجاز أقبل وعن الإكثار

(١) أساليب بلاغية أحمد مطلوب ص/ ٨٣

أبعد»، وضرب مثلا بالقرآن الكريم وما فيه من الحذف الذى يجعل الكلام موجزا (٢). ومعنى ذلك أن هذا الأسلوب ضرورى كغيره إذا أراد المتكلم أن يكون مطابقا **لمقتضى الحال** ولذلك يقول أبو هلال العسكري: «إن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما فى جميع الكلام وكل نوع منه، ولكل واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز فى موضعه كالحاجة إلى الإطناب فى مكانه فمن أزال التدبير فى ذلك عن جهته، واستعمل الإطناب فى موضع الإيجاز واستعمل الإيجاز فى موضع الإطناب أخطأ» (٣).\_\_\_\_\_ (١) أدب الكاتب ص ١٥. (٢) ينظر الخصائص ج ١ ص ٣٩، ٨٣، ٨٦. (٣) كتاب الصناعتين ص ١٩٠.. " (١)

"الاطنابتعريفه: الإطناب - لغة - مصدر أطنب فى كلامه إطنابا، إذا بالغ فيه وطول ذبوله لإفادة المعانى. واشتقاقه من قولهم: «أطنب بالمكان» إذا طال مقامه فيه. والإطناب - اصطلاحا - زيادة اللفظ على المعنى لفائدة. وقد شغل هذا الأسلوب النقاد منذ عهد مبكر وعرض له الجاحظ، وعقد له البلاغيون فصولا ضافية، من ذلك ما فعله أبو هلال العسكري الذى ذكر فى مطلع البحث حجة أصحاب الإطناب، فقد قالوا: «المنطق إنما هو بيان، والبيان لا يكون إلا بالإشباع، والشفاء لا يقع إلا بالإقناع، وأفضل الكلام أبينه، وأبينه أشده إحاطة بالمعنى، ولا يحاط بالمعنى إحاطة تامة إلا بالاستقصاء، والإيجاز للخواص، والإطناب مشترك فيه الخاصة والعامة، والغبى والفظن، والريض والمرتاض، ولمعنى ما أطيلت الكتب السلطانية فى إفهام الرعايا» (١). ولكن أبا هلال يرى أن الإيجاز والإطناب يحتاج إليهما فى الكلام، وهذا هو الصحيح لتتم المطابقة **لمقتضى الحال**. وكان ابن الأثير من أكثر البلاغيين اهتماما بهذا الأسلوب، وقد عرفه بقوله: «هو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة» (٢). وعرفه ابن قيم الجوزية بقوله: «هو زيادة فى اللفظ لتقوية المعنى» (٣) ويتفق هذا التعريف مع التعريفات الأخرى التى لا تكاد تخرج عن هذا المعنى\_\_\_\_\_ (١) كتاب الصناعتين ص ١٩٠. (٢) المثل السائر ج ٢ ص ١٢٨، وينظر الجامع الكبير ص ١٤٦. (٣) الفوائد ص ٩٠٧.. " (٢)

"وهم أحرىاء بذلك، أليس قرى الأضياف سجيتهم، ونحر العشار دأبهم وهجيراهم - لا مزقت أيدى الأدوار لهم أديما، ولا أباحت لهم حريما - أفتراهم يحسنون قرى الأشباح فيخالفون فيه بين لون ولون وطعم وطعم، ولا يحسنون قرى الأرواح فلا يخالفون فيه بين أسلوب وأسلوب وإيراد وإيراد، فان الكلام المفيد عند

(١) أساليب بلاغية أحمد مطلوب ص/٢٠٧

(٢) أساليب بلاغية أحمد مطلوب ص/٢٢٩

الانسان لكن بالمعنى لا بالصورة أشهى غذاء لروحه وأطيب قرى لها» (١). وأدخله ثانية فى علم البديع وعده من المحسنات المعنوية، ولكنه لم يبحثه واكتفى بقوله: «وقد سبق ذكره فى علم المعانى» (٢). أما الزمخشري فقد عده من البيان وإن كان لا يقصد به علم البيان الذى ضبطه السكاكى بتعريفه وإنما يريد به البيان بمعناه العام، ولعل هذا الموقف أسلم من موقف السكاكى الذى تردد فيه فأدخله فى علم المعانى مرة وفى علم البديع تارة أخرى. وقد علل ابن يعقوب المغربى هذا التردد وبين مكان الالتفات فى كل علم بقوله: «فان قلت: لأى وجه خصص تسميته بعلماء المعانى مع أن عد الالتفات من البديع أقرب، لأن حاصل ما فيه أنه يفيد الكلام ظرافة وحسن تطرية فيصغى إليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام به مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون من علم المعانى فضلا عن كونه يختص بهم فيسمونه به دون أهل البديع؟ قلت: أما كونه من الأحوال التى تذكر فى علم المعانى فصحيح كما إذا اقتضى المقام فائدته من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام سؤالا أو مدحا أو إقامه حجة أو غير ذلك، فهو من هذا الوجه من علم المعانى. ومن جهة كونه شيئا ظريفا مستبدا يكون من علم البديع. وكثيرا ما يوجد فى المعانى مثل هذا فليفهم، وأما تخصيص علماء المعانى بالتسمية فلا حرج فيه، والله أعلم» (٣). (١) مفتاح العلوم

ص ٩٥. (٢) مفتاح العلوم ص ٢٠٢. (٣) مواهب الفتاح - شروح التلخيص ج ١ ص ٤٦٤.. (١) "ولولا تقسيم السكاكى البلاغة إلى أقسامها وحصر كل قسم بتعريف منطقي جامع مانع لما احتاج ابن يعقوب المغربى وغيره إلى هذا التمثل والإغراق فى التأويل، وإلا فهل يمكن استعمال أسلوب الالتفات من غير أن يؤدى معنى فيكون مطابقا لمقتضى الحال وتكون فيه ظرافة وطلاوة؟ إن الانتقال من أسلوب إلى آخر لا يكون إلا إذا اقتضى الحال وأريد به نوع من الإبداع والمتعة الفنية. ولذلك ينطبق عليه تعريفا علم المعانى وعلم البديع ولا نرى مبررا للتفريق فى عده من المعانى مرة ومن البديع تارة أخرى على الوجه الذى يذهب إليه البلاغيون. ولما كان الالتفات ضربا من فنون البلاغة له أسلوبه وجماله فليس من الدقة أن يبقى مترددا فيكون فى علم المعانى إذا اقتضى المقام فائدته، ويكون فى علم البديع إذا أريد به الطرافة، وإنما يفرد له باب كما فعل ابن الأثير الذى لم ينظر إليه هذه النظرة الجامدة، (١) وقد أدخلناه فى عرَم المعانى لأننا نبحت البلاغة كما تركها القدماء، ولأننا لا نريد هنا إبداء وجهة النظر، فذلك أمر مجاله غير هذه المحاضرات التى أخذت نسيجها من القدماء. ولم يخرج الخطيب القزوينى على السكاكى فى بحث الالتفات ونقل كلامه وأمثله غير أنه قارن بينه وبين الجمهور، فالسكاكى قال: «واعلم أن هذا النوع اعنى

(١) أساليب بلاغية أحمد مطلوب ص/٢٧٣

نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة لا يختص المسند إليه ولا هذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها إلى الآخر ويسمى هذا النقل التفاتاً» (٢). والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها. وهذا أخص من تفسير السكاكي لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها. ولذلك فكل التفات عندهم التفات وليس العكس صحيحاً (٣). \_\_\_\_\_ (١) ينظر البلاغة عند السكاكي ص ١٣٦ - ١٣٨ وص ٢٣٥ وما بعدها. (٢) مفتاح العلوم ص ٩٥. (٣) ينظر الايضاح ص ٧١.. " (١)

"أما عن المؤلف وهو كتاب (البيان والتبيين)؛ فإنه يعكس اهتمام العرب في عصره بصناعة الكلام، وأساليب الفصاحة والبيان، وفنون الجدل والمناظرة والتمرس بالخطابة، حيث أشار فيه صاحبه إلى حاجة المتكلم الماسة للبيان، كأداة من أدوات الاحتجاج المقنعة، فهو يؤلف لعصره ولأبناء جيله، وعصره عصر كثر فيه الصراع بين أرباب الملل والنحل. حصر الجاحظ البيان في خمسة أشياء: اللفظ والإشارة والعقد والخط والحال، اللفظ أهم تلك الوسائل عنده، ومن ثم تحدث عنه بإسهاب، وأوضح دور الصوت في هذا المجال، وأشار إلى العيوب التي تعترى البيان بسبب علة في الصوت؛ كالحبسة والثغرة واللكنة واللحن، وغيرها من العلل التي تلحق اللفظ، ومقياس الفصاحة عنده هو القرآن الكريم. ولم يقتصر الجاحظ على دراسة اللفظ المفرد، وإنما اهتم باللفظ داخل التركيب، فعقد باباً للبلاغة، وعرض التعريفات التي دارت حولها، وقارن بين مفاهيمها لدى الأمم المختلفة، وبين شروطها من إيجاز، وموافقة الكلام لمقتضى الحال، ومتانة العبارة، والطبع، والموهبة وغير ذلك، كما تعرض الجاحظ في كتابه لأصل اللغة، وكيفية تعلمها، وما يطرأ عليها من تطور، وأشار إلى حركة الترجمة التي نشطت في عصره نشاطاً لا حد له، كما أشار إلى ما ينبغي للترجمان أن يتصف به من علم باللغة وغيرها، ورأى أن الشعر لا يترجم، وإذا ترجم ذهب سحره وتقطع نظمه، وبطل وزنه وذهب حسنه، وهذه رؤية إن دلت فإنما تدل على تمكنه في باب الشاعرية والنقد. كما استحوذ الزهد على جانب كبير من كتابه، حيث أورد كثيراً من مواعظ الزهاد والنسك، وذكر أسماءهم؛ كالحسن البصري وأبي حازم الأعرج وأبي. " (٢)

(١) أساليب بلاغية أحمد مطلوب ص/٢٧٤

(٢) أصول البحث الأدبي ومصادره - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٧٣

"عبد الحميد وعمر بن عبد العزيز، وذكر من الشعراء الزهاد: أبا العتاهية وأبا نواس والطرماح بن حكيم. والكتاب يقع في ثلاثة أجزاء، تدور في مجملها حول البيان والبلاغة والفصاحة. تحدث الجاحظ في الجزء الأول عن البيان وعيوبه، وأدواته ومكانته، وحلل عناصره، ثم تحدث عن البلاغة ومذاهب رجالها، ومفهومها لدى كل منهم، وترجم لبعض البلغاء، كما أورد طرفاً من الخطب القصار للسلف، محاولاً توضيح ما ينبغي أن يتوافر في الخطبة؛ من قوة الطبع، وشرف المعنى وجمال اللفظ، ومراعاة مقتضى الحال، وترجم لعدد من الخطباء، كما أشار في هذا الجزء إلى السجع المطبوع والمتكلف، ومنزله الأدبية، وتعرض للكلمات التي وردت موزونة في كتاب الله عز وجل، ونفى أن يكون ذلك من قبيل الشعر على الإطلاق. أما في الجزء الثاني من الكتاب، فقد تحدث عن الخطابة وأقسامها، وكل ما يتصل بها، وعرض لبلاغة الرسول -صلى الله عليه وسلم- من خلال خطبه، كما تعرض لخطب بعض الصحابة والسلف الصالح -رضوان الله عليهم، وأشار في هذا الجزء أيضاً إلى مذاهب الشعراء المطبوعين، وطبقاتهم. وفي الجزء الثالث تحدث عن الشعوبية، فبين مزاعم الشعوبيين في الطعن على العرب، ورد على مزاعمهم وفند حججهم، خاصة فيما نعه على العرب من عادة الإمساك بالعصى والقوس عند الخطبة. وكان الجاحظ منظماً في رده، صادقاً في الإتيان بالحجة المفحمة، وينبع صدقه من ولاء واضح للدين والجنس واللغة، وفي ذلك الجزء أيضاً أورد الجاحظ كثيراً من المواعظ والحكم، والمقطعات الشعرية الدالة على الزهد، كما أشار إلى الرواية. (١)

"أي: الوضع الذي يتخذه الإنسان تجاه قضية أو شخص ... إلى آخره. وهو معنى لم تورده تلك المعاجم القديمة على خلاف المعاجم الحديثة، وهذا أمر طبيعي إذ إنها إنما وضعت بعدما استفاض استعمال الكلمة في ذلك المعنى. ويتضح لنا كذلك أن لفظة موقف في الأحاديث التي أشرت إليها يتفق مع المعنى الذي صرنا نستعمله فيه، وفيه وحده في الغالب، وهو الوضع الذي ير في الإنسان فيه وجه، عليه أن يوجهه بالخروج بأكبر قدر من المكاسب، أو على الأقل دون خسائر، أو بأقل القليل بأهون قدر منها. وقد يكون الموقف فرحة أو أملاً أو شعوراً بالإحراج أو حزناً أو يأساً أو ضبطاً في وضع مغل ... إلى آخر تلك الأوضاع وما أكثرها. ومعروف أن الإنسان إذا ما حزنه أمر ما، أو اجتاحه إحساس بالسعادة، وأراد أن يقدم على فعل شيء جراً هذا؛ فإنه إن كان يتحرك وقف ليعطي لنفسه فرصة التفكير المتأنى، ومن هنا سموا اتخاذ القرار في مثل تلك الحالة موقفاً، بل لقد عموماً إطلاق هذه التسمية بحيث تشمل أيضاً الوضع الذي يستحث الإنسان إلى اتخاذ القرار، وهذا هو الأصل الذي انطلق منه كذلك معنى المصطلح في

(١) أصول البحث الأدبي ومصادره - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٧٤

الأعمال الأدبية من قصة، أو رواية أو مسرحية على ما سوف نرى. وقد قلبت في بعض المعاجم الأدبية والنقدية والصوفية، فلم أجد لهذا المصطلح أثرا في قاموس المصطلحات الصوفية لابن الحمد مثلا، ولا في معجم اصطلاحات الصوفية كعبد الرازق الكاشاني، ولا في معجم النقد العربي القديم للدكتور أحمد مطلوب. ولكن ليس معنى هذا أن العرب القدماء ولا من سبقهم ممن كتبوا في النقد والبلاغة كالإغريق مثلا يعرفه مفهوم الموقف على الإطلاق، ففي البلاغة مثلا: هناك ما يسمونه **مقتضى الحال**. أي: الظروف التي ينبغي أن يراعيها الخطيب أو. " (١)

"الكاتب عند خطابته أو كتابته، بمعنى السياق الذي يحيط به عندئذ؛ أو فلنقل: الموقف. وقد أشار إلى هذا الدكتور محمد غنيمي هلال في كتابه (المواقف الأدبية) إذ كتب ما نصه: "وقديما ذكر أرسطو الموقف، وهو في سبيل الحديث عن الفكرة في المأساة في كتابه (فن الشعر) إذ يقول: وأعني بالفكرة القدرة على إيجاد اللغة التي يقضيتها الموقف، وتلاءم وإياه". ففي هذا النص الموقف معناه قديم، ولا يقصد به أرسطو أكثر من مراعاة **مقتضى الحال** في البلاغة. وهو ما قاله نقاد العرب كذلك من بعده، وإن لم يبلغوا مدى أرسطو في تفصيل وجوه هذا المقتضى على حسب الأجناس الأدبية؛ من مسرحيات، وملاحم، وخطابة، وما يستتبع ذلك من اعتبارات كثيرة فنية. و**"مقتضى الحال"** هذا هو ما نص عليه أفلاطون أستاذ أرسطو في كتابه "الفيديروس" حيث تحدث عن مراعاته في الخطابة قائلا: فإذا كانت وظيفة الخطابة هي قيادة النفوس بمعرفة الحقيقة؛ فعلى المرء لكي يكون قادرا على الخطابة أن يعرف ما للنفوس من أنواع، وعلى قدر هذا الأنواع تكون الصفات، وهو ما يختلف به الناس في أخلاقهم، ولكل حالة نفسية نوع خاص من الخطابة؛ فعلى إذن كي أوجد في النفوس نوعا من الإقناع، أن أفرق بين كلامهم وطبيعتهم، وإذا توافرت للمرء هذه المبادئ عرف متى يجب أن يتكلم، ومتى يجب أن يمتنع عن الكلام، ومتى يليق به أو لا يليق أن يكون موجزا، أو مثيرا، أو مبالغا. أما قبل الوقوف على هذه المبادئ؛ فلا وسيلة له إلى التعرف على ذلك". والموقف في معناه السابق عند أفلاطون وأرسطو والعرب؛ ليس من الاصطلاحات الفنية أو الفلسفية، ولا يستطيع في نطاق هذا العموم لمفهومه أن. " (٢)

"نحدد صلاتا أدبية أو فنية، تقوم عليها دراسات نقدية عميقة ذات شأن سواء في الأدب القومي أو الأدب العالمي، ولم يحاول أحد من نقاد الأدب ودارسيه أن يقوم بتلك الدراسة في نطاق ذلك المفهوم

(١) الأدب المقارن - جامعة المدينة (ماجستير) جامعة المدينة العالمية ص/٣٩٦

(٢) الأدب المقارن - جامعة المدينة (ماجستير) جامعة المدينة العالمية ص/٣٩٧



القديم للموقف. كما أنه بهذا المعنى لا يمكن أن يكون أساسا للدراسة النقدية المقارنة، وهي الدراسات الحديثة المثمرة. هذا ما قاله الدكتور محمد غنيمي هلال. إلا أن هناك الآن نظرية نقدية مهمة تسمى نظرية السياق، وتقتضي هذه النظرية أن يفهم النص في سياقه الذي أبدع فيه، كي يتسنى فهمه فهما صحيحا، أو على الأقل كي يتسنى فهمه فهما أفضل، صحيح أن الغاية من هذه النظرية ليست هي الغاية المفهوم مراعاة **مقتضى الحال** في البلاغة والنقد القديم، لكن الأمرين مع ذلك يتقاطعان، فضلا عن أنهما ينطلقان من نقطة واحدة ألا وهي نقطة السياق؛ الذي بدوره في النظرية المذكورة لا يمكن فهم النص أصلا، أو في أقل القليل لا يمكن فهمه الفهم الدقيق. والذي بدوره في مفهوم **مقتضى الحال**، لا يمكن إصابة الهدف المتهى من وراء عملية الإبداع، أو على الأقل لا يمكن إصابته على وجه الدقة. ثم يضيف هلال مبينا بداية استعمال هذا المصطلح بمعناه النقدي، الذي نحن بصده الآن فيقول: وأول من بحث في المواقف الأدبية في المسرحيات هو الناقد والشاعر الإيطالي "كارلو جوزي" في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وقد انتهى إلى حصر المواقف المسرحية في جميع أنواع المسرحيات، وفي كل الآداب في ستة وثلاثين موقفا. وقد ناقش المسألة الشاعر الألماني "جوته" مع صديقه وأمينه "إكرامان" فأقر العدد الذي انتهى إليه "كارمن جوزي" ثم جاراهما ناقد فرنسي هو جورج. (١)

"موضوع علوم البلاغة، والفرق بينها، وأثرها في النفس موضوع علوم البلاغة والفرق بينها وما تحدثه هذه العلوم من أثر في النفس: من خلال ما سبق تلاحظ أن كلمة أهل العلم مجمعة على أنه لا سبيل لفهم وتدبر كلام الله، والتعرف على أسرار البيانية إلا بتعاطي علوم البلاغة، وبخاصة من عبارة الألوسي الأخيرة أن علم البديع لا يقل أهمية عن أخويه المعاني والبيان؛ لكونه العلم الذي به يعرف وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة، فهو فضلا عن اعتناؤه في الأساس بمحسنات الكلام، فإنه يشتمل أيضا على المعاني والبيان؛ لأن رعاية المطابقة هذا أمر يختص به علم المعاني، ووضوح الدلالة هذا أمر يختص به علم البيان، ولا بد من اجتماعهما في ألوان ومحسنات البديع. علم المعاني يعني بالأساس بجانب المطابقة، يعني: مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، ويعرف لدى عبد القاهر بالنظم، ولدى متأخري البلاغيين بالاعتبار المناسب، أو خصائص التراكيب، أو المعاني الثانوية، كل هذه مترادفات لمطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، المعاني الثانوية تكمن وراء المعاني الوضعية للجملة العربية، هذا ما يتعلق به علم المعاني. أما علم البيان: فهو يعنى باستقصاء الطرق التي ترد عليها هذه التراكيب من تشبيه، واستعارة، وتعريض، وكناية. إذن

(١) الأدب المقارن - جامعة المدينة (ماجستير) جامعة المدينة العالمية ص/ ٣٩٨

فمهمة البلاغة البحث عن المعاني الثانوية في الجمل الوضعية، أو اللغوية، وعن معنى المعنى في الجمل الفنية أقصد مشتملة على ألوان البيان من مجاز، وكناية، فخذ مثلاً قول الله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ (طه: ١٧) تجد أن الله - سبحانه وتعالى - حينما سأل موسى - عليه السلام - عما بيمينه وكانت عصا ﴿قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى﴾ (طه: ١٨)..<sup>(١)</sup>

"كلام، يتمثل في أن كلا يبحث بطريق غير الآخر عما وراء دلالات الألفاظ الوضعية، وفيما يتصل بخصائص القول التي تعود على المعاني. فقضية البلاغة وموضوعها في تصور عبد القاهر، بل وفي تصور عامة البلاغيين هو حسن الدلالة، أو المزية التي يتفاضل بها الكلام، وأن النظم مناط هذه المزية، وعامل مشترك بين النحو والبلاغة، وأن **مقتضى الحال** يتسع ليشمل ما لا نهاية له من معاني النحو المتآخية فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام، أو المرتبطة بالمعاني الثانوية، أو بخصوصيات الكلم وما يتخلله من الأحوال الداعية إليها، وأنه لذلك جعله عبد القاهر محور كتابيه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) اللذين خليا تماماً من الحديث عن الدلالة الوضعية؛ لخلوها من المزية، وإن كانت صحتها قيداً في البلاغة، وتمييز الكلام الفصيح من غيره. على أن دائرة هذا النظم تتسع أكثر لتشمل إلى جانب ما اختص بعلم المعاني - أعني: المعاني الثانوية: وهو اللفظ الملتبس بتآخي معاني النحو - تشمل كذلك ألوان البيان؛ لدلالة اللفظ فيه على معنى معناه، وألوان البديع؛ لكونها لا تتم إلا بنصرة المعنى، فلا ينبغي أن نعزل قضية النظم، ونقول: إنها أمر خاص بعلم المعاني، كما يفعل، أو كما يحدث من كثير من البلاغيين يظن أن قضية النظم إنما هي خاصة بعلم المعاني، ولا تمت بصلة إلى علم البيان أو البديع، العكس صحيح النظم لا بد أن تتسع دائرته؛ لتشمل كل هذه الجوانب، الأمر الذي يؤكد أن هناك عوامل مشتركة تجمع بين هذه العلوم جعلت علماء البلاغة يجمعون فيما بينها، ويدرجونها تحت علوم البلاغة، أو تحت مسمى البلاغة. هذا لا يعني أن هناك فروق دقيقة - كما ذكرنا - تميز بين هذه العلوم الثلاثة..<sup>(٢)</sup>

"وهو بهذا المعنى يشمل علوم البلاغة الثلاثة المعاني والبيان والبديع، ويرادف الفصاحة والبلاغة والبراعة التي أدرجها جميعاً عبد القاهر تحت مسمى، أو باب واحد. هذا كله كلام في معنى البيان لكن بمعناه الواسع، أو بمعناه اللغوي. البلاغيون لهم اصطلاح في تعريف البيان، فما هو تعريف البيان في اصطلاح البلاغيين قالوا: "إنه العلم الذي به يعرف إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه" وهو

(١) البلاغة ١ - البيان والبديع - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/١٥

(٢) البلاغة ١ - البيان والبديع - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٠

بهذا يتميز عن علم المعاني الذي يعرف به أحول اللفظ العربي، التي بها يطابق **مقتضى الحال**، كما يتميز عن علم البديع الذي يبحث في وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة، ووضوح الدلالة، وقبل أن نتناول تعريف علم البيان بالشرح يروق لنا أن نسوق هذه الأمثلة؛ ليتكشف لنا علم البيان والمجال الذي يختص به دون سواه، أذكر بعض أبيات في معنى واحد ينطبق عليها التعريف، أتت بطرق مختلفة في وضوح الدلالة علي، على هذا المعنى الواحد يقول الشاعر الحماسي: هم البحور عطاء حين تسألهم ... وفي اللقاء إذا تلقى بهم بهممشاعر آخر هو بديع الزمان الهمداني يقول: يكاد يحكيك صوب الغيث منسكبا ... لو كان طلق المحيا يمطر الذهبيقول أبو نواس: إن السحاب لتستحيي إذا نظرت ... إلى نذاك فقاسته بما فيها وتقول الخنساء: وكنت إذا كف أتك عديمة ... ترجي نوالا من سحابك بلتي. " (١)

"فالمعاني يشمل كل ضروب القول شعرا ونثرا، وقرآنا وسنة، خصائص التراكيب في كل كلام العرب، وفي كل ما وصل إلينا من كلام بليغ. لكن علم البيان تكلم عن الوجوه والطرق التي يتأتى بها هذا الكلام البليغ، فهذا له مجال، وهذا له مجال، وكل منهما يكمل الآخر، ونزيد هنا فنقول: أن كلمة علم، نريد أن نخرج إلى تعريف علم البيان، يقولون: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، فكلمة علم تعني مجموعة القواعد، والضوابط، والقوانين التي يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، كضوابط الاستعارة، والمجاز، وقوانين الكناية، والتعريض، والذي لا يقل عن ذلك أهمية هو الملكة التي تتربى لدى الدارس؛ لتذوق هذه الضوابط، وتطبيقها على النصوص. ومرادهم بالمعنى الواحد المعنى الذي يعبر عن المتكلم بكلام تام مطابق **لمقتضى الحال**، على ما مر بنا من أمثلة حول معنى الكرم، قولهم بطرق مختلفة مع وضوح الدلالة عليه يعني: متعددة ومتفاوتة في درجة الوضوح، بأن يكون بعضها واضح، وبعضها أوضح، وبعضها أشد وضوحا، ألا ومرادهم بكلمة مع، أو في وضوح الدلالة عليه. المقصود من كلمة الدلالة في علم البيان: الدلالة اللفظية، لماذا؟ لأننا عندنا عدة دلالات، فهناك ما يسمى بدلالة العقد، وهي دلالة الحساب التي تكون بأصابع اليد، وهناك دلالة الإشارة، وتكون باليد، أو بالرأس، أو العين، أو الحاجب، هناك دلالة الخط التي هي دلالة الكتابة، هناك دلالة الحال التي، كدلالة الحمرة على الخجل، الذي يعنينا هو الدلالة اللفظية. والبلاغيون اعتمدوا هذه الدلالة اللفظية، وأسموها بالدلالة العقلية، وهذه تشمل دلالة التضمنين ودلالة الالتزام، هذه مصطلحات ذكرها السكاكي. " (٢)

(١) البلاغة ١ - البيان والبديع - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٢

(٢) البلاغة ١ - البيان والبديع - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٢٧

"وأدخلها في علم البيان، معنى دلالة التضمن يعني: دلالة اللفظ على جزء مسماه، كدلالة لفظ الدار على السقف، هذه تدخل معنا؛ لأن التعبير بالكل وإرادة الجزء هذا من المجاز المرسل. دلالة التزام: دلالة اللفظ على معنى خارج عن مسماه، كدلالة لفظ الأسد على الشجاع، هذا يدخل معنا في التشبيه وفي الكناية. إذن فالدلالة المقصودة هنا هي الدلالة اللفظية التي تشمل دلالة التضمن، ودلالة الالتزام، أما غيرها من أنواع الدلالات لا يدخل معنا بحال من الأحوال، ولا يجوز أن يكون وضوح الدلالة بمنأى عن مراعاة **مقتضى الحال**، بل يجب على البيان أن يراعي بالإضافة إلى وضوح الدلالة على المعنى الذي يريده، أو الذي يريد أداءه مطابقته **لمقتضى الحال**، فيجمع بذلك بين وظيفتي علم البيان والمعاني، فلا بد أن يراعي ذلك. هناك درجات للتفاوت في وضوح الدلالة، هذه الدرجات لا بد من ضبطها، أو تكون عن طريق ثلاث أمور: الأمر الأول: اختلاف طرق التعبير عن المعنى الواحد، فيمكن لك أن تقول مثلاً: زيد شجاع هذه حقيقة، تقول: زيد كالأسد شجاعة، هذا تشبيه اجتمعت فيه كل أركان التشبيه، تقول: زيد كالأسد، فتحذف وجه الشبه، أو كأنه الأسد، ويسمى هذا بالتشبيه المجمل، أو تقول: زيد أسد في الشجاعة، تحذف أداة التشبيه وهو التشبيه المؤكد، أو زيد أسد يسمى تشبيه بليغ؛ لأنك حذف الوجه والأداة، كل هذه طرق مختلفة في أداء المعنى الواحد." (١)

"الظلم تعريفهم لبلاغة الكلام، فبلاغة الكلام عندهم معناها: مطابقته **لمقتضى الحال** مع فصاحته وفصاحة أجزائه، فمرجعها أمران: الأول: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد. والثاني: تمييز الكلام الفصيح من غيره، والثاني - وهو التمييز - منه ما يتبين في علم متن اللغة أو التصريف أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوي، وما يحترز به عن الأول وهو الخطأ هو علم المعاني وما يحترز به عن الثاني - هو والتعقيد المعنوي - هو علم البيان، فظهر أن علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان. أصبح عندنا أمران يجب الاحتراز للحكم على فصاحة الكلام؛ أولهما الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، والثاني تمييز الكلام الفصيح من غيره، فيحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد بتعلم علم المعاني، ويعرف تمييز الكلام الفصيح من غيره بتلافي الغرابة عن طريق تعلم متن اللغة، وتلافي مخالفة القياس "تعلم الصرف" وتلافي ضعف التأليف والتعقيد اللفظي "تعلم النحو" وتلافي تنافر الحروف والكلمات "وذلك بتربية الذوق السليم" وما يزيل التعقيد المعنوي إنما هو تعلم البيان، فأصبح علم البديع بهذا لا موضع له في ذهن البلاغيين. وعلى هذا جاء تعريفهم لهذا العلم مبعداً له عن البلاغة، وجاعلاً إياه

(١) البلاغة ١ - البيان والبديع - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/ ٢٨

ذنبا، وتابعا لعلميه، فهو في نظرهم وشم وزينة، وحسن عرضي لا ذاتي، وقد عرفه الخطيب القذويني بقوله: وعلم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة. وعلق السعد التفتازاني على تعريف الخطيب بقوله: وقوله: "بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة" تنبيه على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، ومعنى هذا: أن الكلام الذي خلا من هذه الألوان وروعي فيه الأمران. (١)

"- أعني: المطابقة ووضوح الدلالة - كلام لا غبار عليه، كما أن الكلام العاري عن واحد من هذين الأمرين أو عنهما معا يعد كلاما ساقطا مهما اشتمل على ألوان البديع وفنونه، وهذا مبني على أن البديع لا صلة له ببلاغة الكلام، وأنه خارج عنها، كما صرح بذلك حسن جلبي أحد شراح المطول في قوله تعليقا على قول السعد: هذا إنما يظهر عند التأمل والتذكر للأحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان. يقول حسن جلبي: إنما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة. وقد أفصح عن هذا أحد الكاتبين معلقا على تعريف المتأخرين لعلم البديع، وتحديددهم لمنزلته بين العلمين الآخرين، وذلك قوله: منزلة هذا العلم من علمي المعاني والبيان منزلة الطلاء يأتي بعد تمام البناء؛ ذلك أن هذين العلمين يبحثان صلب المعنى من حيث المطابقة ووضوح الدلالة، فتحسينها للكلام ذاتي؛ لأنه راجع إلى ذات المعنى، أما البديع فتحسينه عرضي؛ لأنه يأتي بعد تحقيق ثمرة العلمين الآخرين، ومعنى هذا: أنه إذا خلا الكلام من رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي ثمرة علم المعاني، أو من رعاية وضوح الدلالة على المعنى المراد التي هي ثمرة علم البيان، كان كلاما ساقطا لا يعتد به؛ لأنه فقد شرطي البلاغة أو أحدهما، ويكون اشتماله في هذه الحالة على البديع كتعليق الدر على أعناق الخنازير، أما إذا روعي في الكلام ثمرة العلمين فإن البديع يكون معهما بمثابة العقد النفيس يزين جيد الحسناء الفاتنة. ومع تصريحهم بتبعية البديع لعلمي المعاني والبيان نجدهم يختلفون في جهة هذه التبعية، وجمهورهم يرى أن هذه التبعية معناها: أن هذا العلم لا يمت إلى بلاغة الكلام بأدنى صلة، وبعضهم يرى أن اتصاله بالعلمين المختصين بالبلاغة من. (٢)

"((أعيذكما بكلمات الله التامة، من الهامة والسامة، والعين اللامة))، فاللامة أصلها الملمة من: ألم، فعبر بها لموافقتها ما قبلها، ومثله قوله للنساء - صلى الله عليه وسلم: ((ارجعن مأزورات غير مأجورات))، والأصل: مأزورات من الوزر، لكنه قال ذلك لمكان: ((مأجورات)). وكذلك قوله - صلى الله عليه وسلم: ((خير المال سكة مأبورة، أو مهرة مأبورة))، فالسكة: الطريقة من النخل، ومأبورة أي: ملقحة، ((ومهرة

(١) البلاغة ١ - البيان والبديع - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/ ٣٢١

(٢) البلاغة ١ - البيان والبديع - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/ ٣٢٢

مأمورة)) أي: كثيرة النسل، وكان يجب أن يقال: مؤمرة؛ لأنه من: أمرها الله، ولكنه أتبعها قوله: ((مأبورة)) كقولهم: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا. كما أن من مزايا السجع في النظم الكريم: شدة ارتباط الفاصلة وتماسكها بما قبلها من الكلام، بحيث تنحدر على الأسجاع انحداراً، وكأن ما سبقها لم يكن إلا تمهيداً لها، وبحيث لو حذفت لاختل معنى الكلام، ولو سكت عنها لاستطاع السامع أن يختمه بها؛ انسياقاً مع ارتطاب الذوق السليم. مثلاً: قول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ \* وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ \* أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ \*﴾ تلك إذا قسمة ضيزى ﴿﴾ (النجم: ١٩ - ٢٢) تجد أن كلمة: ﴿ضيزى﴾ الواقعة في الفاصلة تتماسك مع المعنى، وتنحدر على الأسجاع، وتنساق مع السياق انسياقاً تاماً، وهي لفظة غريبة، ولكن غرابتها من أشد الأشياء ملاءمة لغرابة تلك القسمة التي أنكرها النظم الكريم. وهذا هو شأن الفواصل في جميع آي الذكر الحكيم. كما تبدى بلاغة السجع: إذا خرج عفواً غير مستكره ولا مستجلب، بل يأتي والكلام مطابق لمقتضى الحال، ويتمثل ذلك في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية المطهرة الشريفة، وحكم وأمثال العرب، وخطب الخلفاء الراشدين، ومن سار سيرهم. مثلاً قول الله تعالى في سورة القمر، فكل آية آخرها حرف راء - وهناك ست آيات آخرها حرف الراء - هذه الراء بعدها ياء المتكلم، وهي: ﴿عَذَابِي وَنُذِرِ﴾ (القمر: ١٨). (١)

"البديع: إذا رجعنا إلى الجانب اللغوي لهذه الكلمة فإننا سنجد أنها تدور حول الجديد والمخترع الحديث، فبدع الشيء يبدعه بدعاً: أنشأه وبدأه، وبدع الركية: استنبطها وأحدثها، والبديع: المحدث العجيب، وأبدعت الشيء: اخترعته لا على مثال سابق، قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي خالقهما ومبدعهما، فهو سبحانه وتعالى الخالق المبدع لا على مثال سابق. أما معناه في مصطلح علماء البديع أو البلاغة، فقد عرفه الخطيب القزويني بقوله: "هو علم يعرف به تحسين وجوه الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال" ووضح الدلالة. ومن هنا نتبين أن المناسبة ظاهرة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي؛ لأن من شأن الجديد والمخترع الحديث أن يكون فيه حسن وطرافة وروعة وإمتاع، وهذا مما سوغ التسمية وقرب الصلة بين المعنيين، إلا أنه قد تفرع من القول بأن هذه الألوان محسنات، تفرع من ذلك القول أنها ليست من مقومات البلاغة ولا الفصاحة، فالحسن الذي تحدثه في الكلام عرضي لا ذاتي. هذا هو قول المتأخرين الذين فصلوا البديع عن علمي البلاغة: المعاني والبيان، إلا أن من رجال العصر الحاضر من له رأي غير هذا حول هذه الأصباغ البديعية، إذا جاءت فطرية كما وجدت في الأدب العربي

(١) البلاغة ١ - البيان والبديع - جامعة المدينة جامعة المدينة العالمية ص/٤٨٢



القديم، واتفقت اتفاقاً واطردت كما هي في كلامهم حيث تأتي عفو خاطر وفيض الفطرة السليقة، من غير تكلف وإعمال فكر، فإن كانت بهذه الصورة فهو لا يرى أنها عرضية تابعة للبلاغة، أو أنها لا تأثير لها في فن القول: لأن الذين أخرجوا البديع من البلاغة اعتمدوا على التقسيمات البحتة، ونظروا إلى ما. " (١)

"معاً، أي بين خصائص المقال الأدبي وبين خصائص المقال في النقد. فالمقال الأدبي في النقد لا يحتاج كثيراً إلى الخيال، لتحلق صورة في كل عبارة فصاحب الصحيفة هنا يحدد معالم الأسلوب الجيد، وخصائص الأدب الرفيع، ويضع المنهج في الصياغة الجيدة، ويحدد الأصول والقواعد في التراكيب، ويشخص معالم البلاغة في باب "مقتضى الحال"، وما يتناسب من مقال مع كل مقام، ومثل هذه الموضوعات لا تحتاج كثيراً إلى الخيال بصورة متنوعة من التشبيهات والاستعارات والكنيات، ومع استغنائه عن الخيال غالباً، فقد كانت الصحيفة تتفجر قوة، وتنساب جمالاً، وذلك في التعبير عن هذه الحقائق في أسلوب قوي، وتركيب محكم، ونظم بديع، لا قلق فيه ولا اضطراب، فصارت قطعة أدبية رائعة، تشد انتباه السامع، وتأخذ بعقله وقلبه. وليس من الضروري أن يعتمد التصوير الأدبي في كل الحالات على وسائل البيان السابقة، فقد تخلو الصورة عن الألوان البيانية، وتعتمد على دعائم أخرى، تقوم عليها. " (٢)

"الصورة، مثل انتقاء الألفاظ، وسلوكها في نظم دقيق، يتوخى فيه الأديب معاني النحو، من تقديم وتأخير، وتنكير وتعريف، وغير ذلك مما ورد في علم المعاني وموافقة الصورة لمقتضى الحال، وهذه الدعائم هي التي اعتمد عليها بشر في التصوير الأدبي لهذا المقال النقدي البلاغي. ومع ذلك لم يخل كلام بشر من ألوان الخيال البياني: مثل: خذ من نفسك ساعة نشاطك - واعلم أن ذلك أجدى عليك مما يعطيك يومك الأطول - فإن التوعر يسلمك إلى التعقيد - والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك - ويشين ألفاظك - والمعنى ليس يشرف وكذلك ليس يتصنع - أن تفهم العامة معاني الخاصة وتكسوها الألفاظ الواسطة - التي لا تلتطف عن الدهماء، ولا تجفو عن الأكفاء.... وغيرها من الصورة البيانية التقليدية في الأسلوب الذي اشتمل على المجاز والتشبيه والاستعارة والكناية والتجريد. وإن كنت أرى أن هذه الصور البيانية صور لم يقصد بها الكاتب التصوير الخيالي كعادة الشعراء والأدباء، وإنما كان يقصد الحقيقة، والكشف عنها بأسلوب دقيق يشد انتباه النفس، ويثير كوامن الشعور، ليكون من باب الإيقاظ.. " (٣)

(١) البديع عند الحريري محمد بيلو أحمد أبو بكر ص/٢٩٥

(٢) في النقد الأدبي علي علي صبح ص/١٠٢

(٣) في النقد الأدبي علي علي صبح ص/١٠٣



"وإذا تأملنا موضوع الصحيفة وانسجام الأفكار والمعاني فيها، وجدنا أن الفكرة في موضوعها تشد الفكرة، والمعنى يتفجر من المعنى، وجميع الأفكار والمعاني تسير في اتساق وانسجام، وتتقدم في تآلف ومؤاخذة، متآزر في الكشف عن موضوع الصحيفة، وهو بلاغة الأدب وروعته، ولذلك تحدث بشر عن الصدق العاطفي ثم عن المشاعر الحارة والإحساس الدقيق، ثم عرض خصائص الأدب الرفيع، مما اقتضى أن يوضح مراتب الأدب، وهي الأدب الجيد، والردىء، والوسط، وكذلك مراتب الأديب تبعاً لمراتب الأدب، ثم كان ختام حديثه عن **مقتضى الحال**، ليكون كالحكم على ما سبق بالجودة أو غيرها، فإن تحقق ما يقتضيه الحال فهو الأدب الجيد وإن خلا من ذلك فهو الأدب الوسط أو الردىء..". (١)

"**مقتضى الحال**: وهذه القضية من أبواب البلاغة التي اشتغل بها من بعده علماء البلاغة، وأدخلوها في علم المعاني، وهي من أهم قضايا نقد الأدب العربي، ووضح بشر أن **مقتضى الحال** هو أساس علم البلاغة، وبه يسمو الشعر والأدب قال: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات، فإن كان الخطيب متكلماً، تجنب ١ ألفاظ المتكلمين، كما إنه إن عبر عن شيء من صناعة الكلام واصفاً، أو مجيباً، أو سائلاً، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحن، وبها أشغف، ولأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء، وأبلغ من كثير من البلغاء، وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك \_\_\_\_\_ ١ تجنب: التزم." (٢)

"المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسميته ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف وقدوة لكل تابع" ١. يتناول بشر في هذه الفقرة أساساً من أسس الجودة، وباباً من أبواب البلاغة الذي يهتم به الأديب في أدبه اهتماماً كبيراً وهو باب **مقتضى الحال**، ويعد هذا الباب الأساس الأول في علم البلاغة؛ إذ به يصح النص الأدبي، وعلى الأديب أن يحدد المعنى الذي يخاطب به الآخرين، سواء أكان هذا المعنى في اللغة أو الأدب أو البلاغة أو التوحيد أو غير ذلك، ويتعرف على أجزائه، ثم يحدد الطبقة من المستمعين، لأن لكل طبقة طريقة في التعبير يحسنون فهمها،

(١) في النقد الأدبي علي علي صبح ص/ ١٠٦

(٢) في النقد الأدبي علي علي صبح ص/ ١٣٣

فطريقة علماء الكلام تختلف عن أسلوب النحاة، ثم يتعرف على أحوال المستمعين، فتارة يكونون في حالة ينكرون فيها المعنى، وتارة يجهلونه، وتارة يشكون فيه، ولكل حالة من هذه الحالات الثلاث أسلوب معين يعتمد على التوكيد أحيانا، أو لا يعتمد، ويضرب أمثلة كثيرة لطرائق التعبير في باب **مقتضى الحال**، مثل مخاطبة المتكلمين من \_\_\_\_\_ ١ البيان والتبيين: الجاحظ ١ / ١٣٥.. (١)

"أهل علم الكلام، ومخاطبة العروضيين، ومخاطبة النحويين، ومخاطبة علماء الرياضة والحساب. وعلماء البلاغة ينسبون هذا القول إلى مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، لارتباطه القوي بالبلاغة، فكلام بشر هذا إن كان أساسا من أسس علم البلاغة، لكنه مع ذلك قيمة من قيم النقد الأدبي، لأنه وثيق الصلة بالتصوير الأدبي فالغرض من التصوير هو التأثير في النفس، بحيث يسيطر على العقل والعاطفة والمشاعر وهذا التأثير للصورة لا يقوى إلا إذا اتفق مع الحالة التي يعبر عنها، في المقام الذي يبرزه الأديب ويشخصه الشاعر المصور. ولا يخلو عالم من علماء البلاغة بعد بشر إلا وقد تناول **مقتضى الحال** كما لا يخلو كتاب من كتب البلاغة إلا اشتمل على هذا الجانب.. (٢)"

"بين الكلم وهي تلاؤم الصورة أو التركيب، مع المقام والغرض الذي يهدف إليه الشاعر فيقول: "وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار للمعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين، على أقدار تلك الحالات، فإن كان الخطيب متكلمًا، لم يتجنب ألفاظ للمتكلمين، كما أنه إن عبر عن شيء من صناعة الكلام واصفا أو مجيبا أو سائلا، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحسم، وبها أشغف". وعالم البلاغة عندنا يسمع حديث بشر يحكم عليه هنا بأنه لا يصلح إلا لمطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، لارتباطه القوي بالبلاغة، ولا يمت للصورة الأدبية إلا بأدنى ملابسة، والحق أن كلام بشر السابق وما قبله لا يستطيع أحد ألا يلحقه بعلم البلاغة فحديثه وثيق الصلة بها، وينبغي أن يدخل في باب الصورة الأدبية، لأن الغرض من التصوير هو التأثير في النفس بحيث يسيطر على العقل والمشاعر، وهذا التأثير للصورة لا يتم ولا يقوى إلا إذا اتفقت مع الحالة التي تعبر عنها، في المقام الذي يبرزه الشاعر للصور مثل قول ابن الرومي في "النقل البارد": يا أبا القاسم الذي ليس يدري ... أرواص كيانه أم خلايدأنت

(١) في النقد الأدبي علي علي صبح ص/ ١٣٤

(٢) في النقد الأدبي علي علي صبح ص/ ١٣٥

عندي كما يترك في الصيف ... ثقیل بعلوه برد شديداً وأجزاء الصورة هنا تبرز معالم الثقل في شخص أبي القاسم، فهو ثقیل النفس عديم الحركة ناقد الإنسانية، ميت الشعور، بارد العاطفة، كالرصاصة أو الحديد." (١)

"الموضوع الصفحة بشر بن المعتمر ٩٦ منزلة الصحيفة من الفنون الأدبية ١٠٣ مجال التأثير والتأثير في التراث النقدي ١٠٧ القريحة والاكساب ١١٠ منزلة العاطفة في الأدب ١١٨ الوزن والقافية ١٢١ منازل الأديب ومراتب الأدب ١٢٥ **مقتضى الحال** والصدق الفني ١٣٣ النظم والتصوير الأدبي ١٣٦ الفصل الثانی موقف النقاد من هذه القضايا في النقد القديم ١٤٦ الصورة الأدبية في النقد الأدبي القديم ١٤٧ الصورة الأدبية في العصرين الجاهلي والإسلامي ١٥٠ بشر بن المعتمر والصورة الأدبية ١٥٢ موقف الجاحظ من الصورة الأدبية ١٥٩ موقف ابن قتيبة من الصورة الأدبية ١٦٠ ابن طبا وطبا والصورة الأدبية ١٦١. قدامة بن جعفر والصورة الأدبية ١٦٥ الأمدي والصورة الأدبية وموقفه من الجمال والجلال ١٦٨ القاضي الجرجاني والصورة الأدبية وموقفه من الجمال والجلال ١٧٨. أبو هلال العسكري والصورة الأدبية ١٨٦. الباقلاني والصورة الأدبية ٩٨١. ابن رشيق والصورة الأدبية ١٨٩. ابن شرق القيرواني ١٩٤. الإمام عبد القاهر الجرجاني وموقفه من هذه القضايا ١٩٤.. " (٢)

"ونجاح الشاعر يأتي أيضاً من اختيار الألفاظ التي تؤدي وظيفتها كاملة بمراعاة قوانين اللغة من حيث فصاحتها وخلوها من التنافر والغربة، و مطابقتها **لمقتضى الحال**، ومثال مطابقة الألفاظ **لمقتضى الحال** هو أن القصيدة لنصرة معتقد السلف والرد على أهل البدع فحال الشاعر كأنه في معركة والمحارب لا بد أن يستخدم الألفاظ الموحية بذلك ولهذا تجده يقول :وعكاظ لم نسمع بمثل دويها \*\*\*  
.....ويقول : أرمي بها أهل الضلال \*\*\* الخ القصيدة التي يظهر هذا العنصر فيها بوضوح .ومن النقد الذي يوجه إلى القصيدة في عدم مراعتها لقوانين اللغة استخدام الشاعر كلمة ( سمحاء ) بدلا من سمحة وهي غير جارية على قوانين اللغة وقد بينا ذلك عند تعليقنا على البيت .(٢) الصور والأخيلة :التصور والخيال عنصران أساسيان في الشعر إلا أن الشعر الإسلامي له سمات خاصة قد لا تحتاج إلى هذين العنصرين كثيرا كما هو م عروف ومع هذا فإن الشعراء الإسلاميين لم يخل شعرهم من هذين العنصرين سواء من الذين تكلموا في العلوم أو من الذين تكلموا عن الإسلام بصفة عامة (١). فابن

(١) في النقد الأدبي علي علي صبح ص/ ١٥٦

(٢) في النقد الأدبي علي علي صبح ص/ ٢٤٣

القيم مثلا في نونيته لم تخل عن التصوير والخيال بل بدأ قصيدته كعادة (١) انظر ما

كتبه د بكري أمين في كتابه الحركة الأدبية في السعودية ص ٧١ وص ٧٦ الشعراء في النسب ولناخذ مثلا من النونية في قوله: أجهلت أوصاف المبيع وقدره \*\*\*\* أم كنت ذا جهل بذى الأثمان فابن القيم هنا لم يرد البيع الذي هو مبادلة مال بمال بل شبه عقد الإيمان بالله بالبيع فكما أنه لا يحسن الجهل بأوصاف المبيع فكذلك لا يحسن الجهل بأوصاف الرب لان بدون ذلك لا يقدر الإنسان ربه ، وإذا جهل أوصاف المبيع فسيكون مغبونا فكذلك من يجهل صفات الباري . فانظر كيف استطاع ابن القيم تصوير المسألة ، وإن كنت لم أر من الشراح من نص على ذلك .." (١)

"وصادقا، وتتأمل تأملا مستبطنا، وتتلقى الأشياء والتجارب، والأحداث تلقيا واعيا، فإذا وصفت ما تجد جاء وصفها قويا واضحا. أما البلاغة فإنها لا تأتي وصفا للمفرد، فلا يقال: كلمة بليغة إذا أريد بالكلمة لفظ مفرد، وإنما يقال: كلمة بليغة إذا أريد بالكلمة القصيدة أو الخطبة، ويصح أن نطلق الكلمة على القصيدة، فنقول: كلمة الحويدرة، أو كلمة زهير. وتقع البلاغة وصفا للكلام والمتكلم، فبلاغة الكلام أن يكون مطابقا لمقتضى الحال مع فصاحته، أي أن يكون التعبير فيه خصائص في الصياغة، وأوضاع في التراكيب، تدل هذه الخصائص وهذه الأوضاع على معان يكون بها الكلام وافيا، ومطابقا لما يتطلبه الموقف الداعي. فحين يكون المقام داعيا الى التنويه برجل تتحدث عنه، أي حين تنفعل نفسك بآثره وأخلاقه تقول: هو الرجل، فتذكره معرfa بهذه الأداة التي تكسبه في سياق العناية به وصف الرجولة الصادقة والكاملة، وكأنك توهم أن الرجولة بكل أوصافها، تتحقق فيه ويشتهر بها، حينئذ نقول: إن التعريف جاء مطابقا لمقتضى الحال أي مقتضى المقام: لأن المقام يتطلب التنويه، والإشادة لما هتفت دواعي النفس بذلك، فوقع الكلام وفيه خصوصية تعين على إفادة هذا المعنى، ومثل ذلك أنك تجد الطريق، وقد ملأه الناس سائرين فيه، فيقع في نفسك أن هذا الطريق كأنه هو الذي يسير، فلا تقول: سار الناس في الطريق، وإنما تقول: سار بهم الطريق، والتعبير الثاني أكثر ملاءمة لحالة نفسك التي أحست، أو خيل إليها أن الطريق سير، لا أريد لك أن تكذب في التعبير، وأن تدعي أنك تحس هذا، وإنما أقول لك: إنك حين تحس أن الطريق يمشي، ويتحرك يكون قولك: سار بهم الطريق، مطابقا لما يتطلبه حال النفس الداعي إلى الوصف الصادق، وإذا قلت: سار الناس في الطريق، لا تكون العبارة مستوفية لإحساسك بكثرة السير حتى كأن كل

(١) موسوعة الشعر الإسلامي علي بن نايف الشحود ٤٦٦/٨

بقعة في الطريقة عليها إنسان يسير، والعبارة إذن ليست مطابقة **لمقتضى الحال**، وعكس هذا إذا كنت".  
(١)

"ودعاها المقام إلى هذه الصورة، كما دعاها إلى هذه الخصائص، فأخبرت عنها بالإقبال، والإدبار لتصف إحساسها بالناقة، وأنها صارت إقبالا وإدبارا، وكذلك قالت: "إنما هي إقبال وإدبار"، ولم تقل: فما هي إلا إقبال وإدبار لتومئ إلى أن صيرورتها إقبالا، وإدبارا عندها أمر واضح لا إنكار فيه، وتنكير يوما في قولها: "أودى به الدهر يوما"؛ لأنها أرادت يوما حزينا مليئا بالهم والغم، فهو نوع خاص من أنواع الأيام ينكره حسها. إذن الحال، أعني المعاناة التي عانتها الخنساء، هو الذي ألهمها هذه الخصائص التي صاغت فيها معاناتها لتكون تلك الصياغة وافية مطابقة. والحال، في الأمثلة السابقة، هو الذي دعاك إلى التعريف في الرجل، وأن تقول: هو الرجل بدل هو رجل، وهو الذي دعاك إلى أن تقول: سار بهم الطريق بدل ساروا في الطريق، أما **مقتضى الحال**، فهو الأمر العام الذي يقتضيه الحال كالتعريف، والتنكير أو التقديم أو التجوز في النسبة، أو الحذف أو التشبيه أو غير ذلك من الأحوال المختلفة التي يرد عليها التعبير.... ومطابقة هذا **لمقتضى الحال** هو ما ترد عليه العبارة كالتعريف الوارد في قولك: هو الرجل، والتنكير في قولها: يوما، والتجوز في قولها هي إقبال أي هو واحد من آحاد التعريف جاء عليه الكلام، أو واحد من آحاد التنكير إلى آخره، وهذه فروق دقيقة. قال الخطيب: "**ومقتضى الحال** مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يبين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، ومقام الذكر يبين مقام الحذف، ومقام القصر يبين مقام خلافه، ومقام الفصل يبين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يبين مقام الإطناب والمساواة، وكذلك خطاب الذكي يبين خطاب الغبي، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام". والكلام الذي تتوفر فيه الخصائص المشيرة إلى ألوان المعاني هو الكلام الجيد الممتاز، وترتفع منزلته وتنخفض تبعاً لهذه الحالة، فكلما كان الكلام بخصائص تراكيبه أكثر شمولاً، واستيعاباً للفكر والشعور كان أعلى، وواضح". (٢)

"علم المعاني: عرفه البلاغيون بقولهم: هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق **مقتضى الحال**. أي هو العلم الذي يبحث أحوال اللفظ مثل التعريف، والتنكير والذكر والحذف، والإظهار والإضمار، وغير ذلك، ويتبين كيف تكون هذه الأحوال واقعة في الكلام موقعاً تطابق دواعي النفس؟ ولم تأت زائدة

(١) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني محمد محمد أبو موسى ص/٧١

(٢) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني محمد محمد أبو موسى ص/٧٣

ثقيلة، ولا متكلفة كريهة، وهذه الأحوال هي التي نسميها الخصائص، أو الكيفيات أو الهيئات. وعلم النحو، قد درس هذه الأحوال، أعني الحذف والذكر وغيرها، ولكن دراسته لها تناولت جهة أخرى، فهو يبين جواز التقديم وامتناعه، ووجوبه، وجواز الحذف وامتناعه ووجوبه، وأنواع التعريف وأحكام التنكير، ولم يتناولها من حيث وقوعها مطلبا بيانيا يقتضيه المقام ويدعو إليه الحال، وقد حصر البلاغيون أبواب هذا العلم في ثمانية: ١- أحوال الإسناد الخبري. ٢- أحوال المسند إليه. ٣- أحوال المسند. ٤- أحوال متعلقات الفعل. ٥- القصر. ٦- الإنشاء. ٧- الفصل والوصل. ٨- الإيجاز والإطناب.. (١)

" ١ - البلاغة في اللغة والاصطلاح: ١ - ١ - البلاغة لغة: جاء في اللسان (بلغ): «بلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغا: وصل وانتهى، ... وبلغت المكان بلوغا: وصلت إليه، وكذلك إذا شارفت عليه، ومنه قوله تعالى فإذا بلغن أجلهن البقرة: ٢٣٤ أي: قاربنه. وبلغ النبت: انتهى.» وهكذا نرى أن الدلالة اللغوية تتمحور حول الوصول، أو مقاربة الوصول، والانتهاء إلى الشيء والإفضاء إليه. وإذا عدنا إلى اللسان (بلغ)، وجدناه يقارب المعنى الاصطلاحي عند ما يقول: «والبلاغة: الفصاحة ... ورجل بليغ وبلغ وبلغ: حسن الكلام فصيح يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه، والجمع بلغاء، وقد بلغ بلاغة أي: صار بليغا» وهكذا نرى أن المعنى الإضافي (حسن الكلام) مرتبط بالمعنى الحقيقي (الوصول والانتهاء) لأن الكلام الحسن يوصل ما في قلب المتكلم إلى المتلقي بعبارة لسانه المشرفة الواضحة. ١ - ٢ - البلاغة اصطلاحا: جاء في معجم المصطلحات العربية (١) «هي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، فلا بد فيها من التفكير في المعاني الصادقة القيمة القوية المبتكرة منسقة حسنة الترتيب، مع توخي الدقة في انتقاء الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته وحال من يكتب لهم أو يلقي إليهم». (١) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبه - كامل المهندس، مكتبة لبنان، ص ٤٥.. (٢)

"«الفصاحة: عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار» وهذا تعريف يليق بالبلاغة أيضا. ١ - ٣ - ٧ - موقف الخطيب القزويني (ت ٧٣٤ هـ): أما الخطيب القزويني فقد ذهب في مقدمة (الإيضاح) إلى أنه لم يجد في أقوال المتقدمين (١) «ما يصلح لتعريفهما (الفصاحة والبلاغة) به» غير أنه انتهى بعد أن شرح الفصاحة إلى تعريف بلاغة الكلام بأنها (٢) «مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته» وبعد شرح

(١) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني محمد محمد أبو موسى ص/٧٥

(٢) علوم البلاغة «البدیع والبيان والمعاني» محمد أحمد قاسم ص/٨

مسهب لكلام الجرجاني نفهم منه أنه يتبنى موقفه من إطلاق الفصاحة والبلاغة على أوصاف راجعة إلى المعاني، يتحدث عن بلاغة المتكلم التي يحدها بقوله (٣): «هي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ»..... (١). الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٧٢. (٢). م. ن. ص ٨. (٣). م. ن. ص ٨٣. (١)

"علاوة على أن الأدب آتته اللغة فإذا كانت اللغة ركيكة ذهب رونق الأدب. وذهب ابن خلدون إلى موقف شبيه بموقف ابن الأثير عندما رأى (١) «أن الإعراب لا دخل له في البلاغة، فالدلالة بحسب ما يصطلح عليه أهل الملكة. فإذا عرف اصطلاح في ملكة، واشتهر، صحت الدلالة. وإذا طابقت تلك الدلالة المقصود **ومقتضى الحال** صحت البلاغة ولا عبرة بقوانين النحاة». إن الاستخفاف بقوانين النحاة، لا يخدم الإبداع بل يعارضه. والقدامى اشتروا صحة القياس ليبقى التواصل ولتتأصل الملكة ولأنهم أدركوا أن فشو اللحن قد عطل آلة البلاغة كما عطل حسن السليقة وتمكن الملكة. ونهض من بين المحدثين من يؤكد (٢) «أهمية اتباع نظام موحد في التعامل مع اللغة حفاظا على سلامة النظام اللغوي في أبنيته ومفرداته، لكن لا ينبغي - في الوقت نفسه - التعويل دائما على القياس والخضوع المطلق لكل ما يفرضه» وردنا على هذا لا يختلف كثيرا عن رأينا في ما تقدم من كلام على رأيي ابن الأثير وابن خلدون. ثانيا - فصاحة المركب (فصاحة الكلام): وضع البلاغيون أربعة شروط لفصاحة الكلام هي: (١). مقالة في اللغة الشعرية، محمد الأسعد، ص ١٦. (٢). البحث البلاغي عند العرب، تأصيل وتقييم، د. شفيع السيد، ص ١٣٨ - ١٣٩. (٢)

"وللخطيب القزويني (ت ٧٣٤ هـ) تعريفان يكادان يكونان تعريفا واحدا، يقول في أولهما (١): «هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة» كما يقول في ثانيهما (٢): «هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على **مقتضى الحال** ووضوح الدلالة». وهكذا يقصر المعنى الاصطلاحي عن المعنى القاموسي في إظهار أهمية البديع الذي بدأ خلقا لا على مثال إلى تحسين الكلام وبهرجته وتزيينه شريطة أن يطابق **مقتضى الحال** وتبقى الدلالة واضحة غير غامضة أو زائفة. هذا المعنى الاصطلاحي المركز على التزيين حمل بعض الدارسين على تحديد دوره وحصره بالصورة الصوتية عند ما قال: «البديع والعروض والقافية علوم تهتم أساسا بالصورة الصوتية في التعبير الشعري» (٣). ٢٠ -

(١) علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني» محمد أحمد قاسم ص/١٤

(٢) علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني» محمد أحمد قاسم ص/٣١



تطور مصطلحه: خضع مصطلح البديع إلى مد وجزر في دلالاته عند البلاغيين القدامى. لهذا كان لا بد من دراسته عبر حقبتين زمنيتين هما: ١. الحقبة الأولى: وهي مرحلة ما قبل القرن السابع الهجري. ٢. الحقبة الثانية: وهي مرحلة القرن السابع الهجري وما بعده. (١)\_\_\_\_\_ (١) التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني ص ٣٤٧. (٢). الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، ص ٤٧٧. (٣). الصورة الشعرية في الخطاب البلاغي والنقدي، الولي محمد، ص ٥١.. (١)

"علم المعاني ١ - تعريفه: عرفه معجم المصطلحات العربية بقوله (١): «هو أحد علوم البلاغة العربية (المعاني، والبيان، والبديع)، وهو العلم الذي يعرف به ما يلحق اللفظ من احوال حتى يكون مطابقا لمقتضى الحال». وعرف أيضا بأنه: «أصول وقواعد يعرف بها أحوال الكلام العربي التي يكون بها مطابقا لمقتضى الحال، بحيث يكون وفق الغرض الذي سيق له». ركز التعريف على: تركيب الكلام، وعلى وضعه في المقام المناسب. ٢ - موضوعه: اللفظ العربي، من حيث إفادته المعاني الثواني التي هي الأغراض المقصودة للمتكلم، من جعل الكلام مشتملا على تلك اللطائف والخصوصيات، التي يطابق بها مقتضى الحال. ويشمل الخبر والإنشاء. ويدرس الخبر من زاوية الإسناد بطرفيه في مختلف أحوالهما (الحذف، الترتيب، التنكير والتعريف ..) والفصل والوصل وغيرها. ٣ - غرضه: الغرض منه جليل فهو يكشف عن أسرار الجمال في القرآن الكريم ومعرفة أعجازه، وما خصه الله به من جودة السبك، وحسن الوصف،\_\_\_\_\_ (١). معجم المصطلحات العربية في اللغة والادب، وهبة - المهندس، ص ١٤٣.. (٢)

"بين الكلم وهي تلاؤم الصورة أو التركيب، مع المقام والغرض الذي يهدف إليه الشاعر فيقول: "وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات. فإن كان الخطيب متكلمًا، لم يتجنب ألفاظ المتكلمين، كما أنه إن عبر عن شيء من صناعة الكلام واصفا أو مجيبا أو سائلا، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين، إذ كانوا لتلك العبارات أفهم، وإلى تلك الألفاظ أميل، وإليها أحسم، وبها أشغف". وعالم البلاغة عندما يسمع حديث بشر يحكم عليه هنا بأنه لا يصلح إلا لمطابقة الكلام

(١) علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني» محمد أحمد قاسم ص/٥٣

(٢) علوم البلاغة «البديع والبيان والمعاني» محمد أحمد قاسم ص/٢٥٩

**لمقتضى الحال**، لارتباطه القوي بالبلاغة، ولا يمت للصورة الأدبية إلا بأدنى ملاسة. والحق أن كلام بشر السابق وما قبله لا يستطيع أحد ألا يلحقه بعلم البلاغة فحديثه وثيق الصلة بها، وينبغي أن يدخل في باب الصورة الأدبية؛ لأن الغرض من التصوير هو التأثير في النفس بحيث يسيطر على العقل والمشاعر، وهذا التأثير للصورة لا يتم ولا يقوى إلا إذا اتفقت مع الحالة التي تعبر عنها، في المقام الذي يبرزه الشاعر المصور مثل قول ابن الرومي في "الثقل البارد". يا أبا القاسم الذي ليس يدري ... أرصاص كيانه أم حديد أنت عندي كما بترك في الص ... يف ثقل يعلوه برد شديد وأجزاء الصورة هنا تبرز معالم الثقل في شخص أبي القاسم، فهو ثقل النفس عديم الحركة فاقد الإنسانية، ميت الشعور، بارد العاطفة، كالرصاص أو الحديد. (١)

"العامية لأنه كثيرا ما يأخذ منها ١، وقد يزعمون أنه الأسلوب الذي لا يخضع كثيرا لقواعد اللغة والنحو ٢، وقد يزعمون أنه الأسلوب الذي لا يتقيد بالأذواق الأصلية للغة الفصحى ٣. وواقع الأمر أن الأسلوب الصحفي بريء من كل هذه الصفات، ذلك أنه الأسلوب الذي يستمد بلاغته الحقيقية من الارتباط بالواقع، ومن الحياة العامة، ومن مخاطبته ألوف الألوف من القراء الذين لا بد لهم من فهمه جيدا ٤. فالواقعية إذن فضلا عن كونها من صفات الأسلوب الصحفي، مصدر من مصادر القوة والبلاغة في هذا الأسلوب، ذلك أن براعة الكاتب الصحفي هي في أن يجعل القارئ شاهدا من شهود العيان، وشريكا له في الحكم على القضية السياسية أو الاجتماعية التي يعرضها في صحيفته ٥. لهذه الأسباب وأمثالها يمكن النظر إلى الأسلوب الصحفي على أنه من الأساليب البليغة بالمفهوم القديم للبلاغة على أقل تقدير من أنها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال". وتأسيسا على هذا الفهم، فإن بلاغة الاتصال بال جماهير، هي التي تذهب بطة حسين إلى تصحيح مفهوم اللغة وتحريرها من أغلالها القديمة "لتصبح منطلقة إلى غاياتها بلا أثقال، معبرة عن المعاني في يسر وسهولة، منتشرة بين أوسع رقعة من الناس، دون أن تحبس نفسها في دائرة ضيقة لا يفهمها إلا عدد من خاصة الخاصة" ٦. ذلك أن طه حسين يريد للغة العربية أن تستجيب لحاجات العصر "وكل ما نريده لهذه اللغة هو أن تسلك سبيلها في الحياة والاستحالة" ٧، ذلك أن اللغة - كذلك - ظاهرة "من ظواهر الاجتماع الإنساني، لم يصنعها فرد بعينه ولا جماعة بعينها، وإنما اشتركت في وضعها الأمة التي تتكلمها" ٨، وعلى ذلك يذهب طه حسين إلى ملائمة اللغة "لنفسية الأمة وحاجاتها، والظروف التي تحيط بها" ٩، فاللغة في حقيقة الأمر ليست إلا "أثرا لهذه النفسية والحاجات والظروف" ١٠. ومن أجل ذلك يذهب طه حسين إلى تحقيق التقارب بين المستويات اللغوية، تأسيسا على

(١) الصورة الأدبية تاريخ ونقد علي صبح ص ١٨

أن "الذوق الأدبي العام لا يتغير بتغير من تتحدث إليه، وقد تختلف الرسائل عسرا ويسرا، وتختلف لنا وشدة باختلاف من تتحدث إليه، فللصحف لغة وأساليب ليست للكتب التي يؤلفها العلماء للعلماء،\_\_\_\_\_١، ٢، ٣ الدكتور عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة ج٨ ص ٣٣٩، ٤٠٠.٤٠٠ المرجع السابق ص ٤٠١، ٤٠٢.٥ المرجع السابق ص ٤٠١، ٤٠٢.٦ عبد المنعم الصاوي: مجلة الثقافة ديسمبر ٧.١٩٧٣ السياسة في ٦ يونيو ١٩٢٣، حديث الأربعاء ج٣ ص ١٠-٨.١٣ السياسة في ١٣ يونيو ١٩٢٣، المرجع السابق ص ٩.١٦، ١٠ السياسة في ٢٧ يونيو ١٩٢٣، المرجع السابق ص ٣٣، ٣٤، ٣٥.. (١)

"الأصول، في تعبير نثري قصير، يتفق ومقتضيات الفن الصحفي الحديث؛ فالقصر إذن خصلة مقومة لهذا الفن المقال، على النحو الذي تقوم عليه "الأبيجراما" في شكلها الشعري، وهذا الخصلة عند طه حسين - كذلك - من عناصر الأصالة في الحياة العربية، ذلك أن "الإيجاز هو الذي غلب في بداية الحركة الإسلامية جانب العمل على جانب القول"١. وهذا الإيجاز بالقياس إلى الفن الصحفي الحديث أمر جوهري، ذلك أن العمود الصحفي لا يتسع لأكثر من الكلام عن فكرة واحدة، أو خاطر واحد، بحكم ظروف العصر من جهة، وظروف الصحيفة من جهة أخرى، التي لا تخصص إلا حيزا صغيرا للعمود ٢، الأمر الذي يقتضي الإيجاز في التعبير، وعدم الجنوح إلى الإسهاب بحال ما ٣. ومن أجل ذلك وجدنا العمود الصحفي في "جنة الشوك" لا يتجاوز خمسة عشر سطرا بحد أقصى، على نحو ما تمتاز به "الأبيجراما"، إلى جانب التركيز على فكرة واحدة. ومن ذلك مقال بعنوان: "حرية" ٤. قال الطالب الفتى لأستاذه الشيخ: "ألم تر إلى فلان ولد حرا وشب حرا، وشاخ حرا، فلما دنا من الهرم أثر الرق فيما بقي له من الأيام على الحرية التي صحبها في أكثر العمر؟!". قال الأستاذ الشيخ لتلميذه الفتى: أضعفته السن فلم يستطع أن يحتمل الشيخوخة والحرية معا، وأنت تعلم أن الحرية تحمل الأحرار أعباء ثقالا ٥. ومن ذلك يبين الإيجاز البليغ المطابق لمقتضى الحال، وتكثيف الرأي السياسي في ألفاظ قليلة، في مواجهة النظام السياسي الذي يحظر التعبير المقال المباشرة الصريح، الأمر الذي ذهب بمقاله الرمزي إلى وضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقل منها، على نحو ما يسميه البلاغيون "إيجاز القصر" ٦ أو الإيجاز البلاغي الذي لا يقدر فيه محذوف، لأن الأقدار تتفاوت فيه، ليسهل إفلات العمود الصحفي من قلم الرقيب في فترات المحن السياسية التي مرت بها مصر. ويوظف طه حسين هذه الأغراض البلاغية في عموده الرمزي الذي \_\_\_\_\_١

(١) فن المقال الصحفي في أدب طه حسين عبد العزيز شرف ص/١٠٩

الدكتور شكري فيصل، مرجع سبق ص ٢٠٧٥٥، ٣ الدكتور عبد اللطيف حمزة: مرجع سبق ص ٤٠٢٤١،  
٥ جنة الشوك ص ٦٠٢٥ يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني: كتاب الطراز المتضمن لأسرار  
البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقتطف سنة ١٩١٤، ج ٢ ص ١١٩.. (١)

"ومن ثم تنوعت المجالات التي تتعلق بها هذه الكلمات الدخيلة، فمنها مصطلحات علمية،  
ومصطلحات سياسية وعسكرية، وألفاظ دينية، وكلمات حضارية تتصل بالملابس والحلي، والأطعمة  
والأشربة، والصناعات والمهن، وآلات اللهو والطرب. واللغات التي تنتمي إليها هذه الألفاظ كثيرة، منها  
الفارسية والتركية والعبرانية والسريانية واليونانية واللاتينية والهندية والقبطية والفرنسية والإيطالية. ولكن اللغتين  
اللتين استأثرتا بمعظمها هما الفارسية واليونانية. وقد تفاوتت معالجة الألفاظ في طولها وقصرها حسب  
**مقتضى الحال**، فإذا كانت معالجة بعضها لم تتجاوز ثلاثة أسطر، فإن بعضها الآخر استغرق صفحتين أو  
أكثر نحو "فيلسوف" و"مالك" (آلة الطيران)، و"برمك" (لقب جد البرامكة)، و"فهر" (من أعياد اليهود)،  
و"فرفخ" (البقلة الحمقاء)، و"جنك" (من آلات الطرب). أما طريقة المؤلف في دراسة الألفاظ فهي كالتي  
اتبعها في الكتب الثلاثة السابقة، خصوصا في "القول الأصيل". فهو يورد أولا نصا من بعض المصادر  
يتضمن الكلمة الدخيلة، ثم يذكر أقوال اللغويين في أصلها ومعناها - إن كانت اللغة تعرضت لها - ليعلق  
عليها بالتصويب أو التخطئة، ثم يذكر اللغة التي انحدرت منها الكلمة، ويكتب أصلها بحروف تلك اللغة،  
مشيرا إلى ما طرأ عليها من إبدال أو إدغام أو قلب أو زيادة أو نقص. وكثيرا ما يشير المؤلف إلى اللغات  
الأخرى (غير العربية) التي دخلت فيها الكلمة الأصلية أو الصيغة العربية، فيزيد البحث ثراء، والقارئ إمتاعا،  
بتتبع رحلة الألفاظ من لغة إلى لغة أخرى، وما يعتريها في كل منزلة تحل فيها من تغير قليل أو كثير. وللتمثيل  
على منهج هذا الكتاب نقل هنا نص ما قاله المؤلف في كلمة "بلخش": (٢)

"وجوهر التعبير سواء كان رقيقا أو حزيناً أو نشطا، وشكل المتكلم وموقفه، فهناك أسلوب قديم، وآخر  
شعري، وثالث حديث، غلى غير ذلك من التصنيفات المختلفة. صفات الأسلوب الجيد: ليس هناك  
صفات محددة للأسلوب الجيد فكل تجربة أدبية تستلزم بالضرورة نوعا من الأساليب التي تلائمها، كما أن  
التجربة الفنية هي التي تحدد نوع الأسلوب المطلوب، فضلا عن أن المزاج الأدبي السائد في مرحلة من  
المراحل يقتضي خصائص أسلوبية معينة لها تراكيبها ومنحائها النظمي والصياغي، كما أن الدرس النقدي

(١) فن المقال الصحفي في أدب طه حسين عبد العزيز شرف ص/٢٠٠

(٢) بحوث ومقالات في اللغة والأدب وتقويم النصوص (مقالات محمد أجمل الإصلاحي) محمد أجمل الإصلاحي ص/٤٧٧

المعاصر يرى أن القوالب التعبيرية المسبقة لا تلائم ذوق العصر؛ ويذهب إلى أنه بقدر ما يخرج الكاتب في تشكيله للغة على القوالب النمطية السائدة والجاهزة، وينحرف عنها بقدر ما يكون ذلك دالا على تميزه بل، وعلى تفوقه أيضا. وقد حاول بعض الكتاب والدارسين وضع معايير خاصة بالأسلوب الجيد، فذهبوا إلى أن الوضوح هو أول شرط من شروط الأسلوب المتميز، فالأسلوب يجب أن يكون واضحا مفهوما، والمصدر الأول للوضوح هو عقل الكاتب فإذا كان متمثلا لما يريد أداءه تمثلا جيدا كان أسلوبه جيدا، لأن الوضوح صفة عقلية في الدرجة الأولى، والتعبير اللغوي يتطلب من المنشئ ثروة لغوية وقدرة على التصرف في التراكيب والعبارات، وإذا كانت الفكرة غامضة فإن ذلك يرجع إلى قصور الكاتب عن تمثيلها وفهمها. وقد يكون المتلقون في مستوى ضعيف من حيث الثقافة والوعي، وهنا تبرز قيمة مطابقة الكلام **لمقتضى الحال**، لذلك ينبغي على الكاتب أن يراعي مستوى المتلقي، وهذا موضع خلاف بين الدارسين \_\_\_\_\_ ١

انظر: دكتور صلاح فضل: علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته النادي الثقافي بجدة، ص ٣ سنة ١٩٨٨م، ص ١٤٥ وما بعدها.. " (١)

---

(١) فن التحرير العربي محمد صالح الشنطي ص/٧٧

